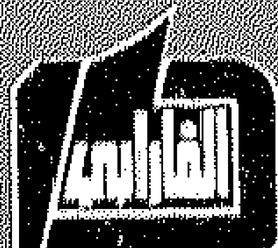
معهد العلوم الاجتماعية

تاريخ الحركة الثورية العمالية والديمقراطية العالمية

جماعة من الأساتذة



تاريخ الحركة الثورية

جماعة من الأساتذة

تاريخ الحركة الثورية العمالية والديمقراطية العالمية

معهد العلوم الاجتماعية



١٩٨٥

دار الفارابي ـ بيروت

ص. ب. ٣١٨١ ـ تلفون ٣١٧٢٠٥

١٩٨٥

مقدمـــة

تاريخ الحركة الثورية العمالية
الديمقراطية العالمية

يؤكد سير التاريخ العالمي خلال العقود الاخيرة، سنن تطور المجتمع التي اكتشفها وعلّلها منظرو الاشتراكية العلمية.

لقد حلّت الرأسمالية محل التشكيلة الاجتماعية الاقطاعية، التي كانت سائدة في أوروبا طوال ١٢ قرناً. واثبتت الرأسمالية حقها في البقاء، عبر معارك ضارية ضد قوى النظام القديم. وكانت الثورات البرجوازية التي امتدت فترة تزيد على قرنين (من اواسط القرن السابع عشر حتى اواسط القرن التاسع عشر) والتي اجتذبت جماهير الشعب الواسعة إلى الحركة، قد أدت إلى انتصار وترسخ الرأسمالية في بلدان أوروبا وأميركا الشمالية.

وكان المجتمع البرجوازي الذي ترسخت اقدامه، عبارة عن خطوة واسعة إلى الامام في طريق تقدم البشرية: في تطور الانتاج والعلم والثقافة والديمقراطية. إلا أن هذا المجتمع، لم يصف التناقضات الاجتماعية العميقة، بل غير شكلها لا اكثر. وبقدر تطور الرأسمالية اخذت تناقضاتها تتكشّف بمزيد من الحدة في مختلف نواحي الحياة: في الاقتصاد والسياسة والعلاقات الاجتماعية والايديولوجية.

وكانت البرجوازية التي انتصرت على الاقطاعية بمساعدة جماهير الشعب الواسعة، قد قلبت ظهر المجن لحلفائها السابقين بعد ان تسلمت السلطة وحكمت عليهم باللامساواة والظلم والفاقة والدمار. ودخلت بصورة لا مفر منها في صدام مع الشعب العامل.

واصبحت الطبقة العاملة هي الطبقة الجديدة التي ولدتها الرأسمالية، وترعرعت هذه الطبقة وتطورت مع تطور الرأسمالية. ان الطبقة العاملة، التي هي المنتج الرئيسي لقيم المجتمع المادية، إنما هي في الوقت ذاته محرومة من أية حقوق لادارة الانتاج والمجتمع، وحالتها هي حالة أكثر الجماهير تعرضاً للاستغلال والاضطهاد. وهذه الحالة، تدفع الطبقة العاملة إلى النضال ضد الرأسمالية وتجعلها القوة الثورية الرئيسية للمجتمع.

إنّ نضال الطبقة العاملة ضد البرجوازية يبدأ بميلادها. وفي عصر ترسخ الرأسمالية، كان العمال مع فئات الشغيلة الاخرى بصورة رئيسية، حلفاء للبرجوازية في النضال ضد الاقطاعية، وكانوا واقعين تحت تأثيرها الفكري والسياسي. ولكنه في هذا العصر بالذات، حدثت أولى

نضالات العمال المستقلة الموجهة ضد البرجوازية دفاعاً عن مصالحهم. وكانت هذه النضالات تحمل طابعاً عفوياً، وقد انتهت باخفاق العمال. ولكن الطبقة العاملة بينت نفسها من خلال هذه النضالات، بانها اكثر القوى المقاومة للطبقات المسيطرة ثورية.

وكان التطور الناجح للحركة العمالية يتطلب تسليحها بايديولوجية طليعية. وكان وضع هذه الايديولوجية نابعاً من متطلبات الحياة الاجتماعية والصراع الطبقي. وكان كارل ماركس وفريدريك إنجلس، قد وضعا الايديولوجية العلمية البروليتارية في اواسط القرن التاسع عشر. وكشفت الماركسية عن تناقضات المجتمع الرأسمالي، وبينت حتمية فناء الرأسمالية، وأزالت النقاب عن الدور التاريخي للطبقة العاملة التي كانت مدعوة، بتزعمها الجماهير الكادحة، إلى وضع حد لسيطرة النظام الرأسمالي، وبناء مجتمع جديد بدله، نعني الاشتراكية والشيوعية.

كانت الماركسية في بادىء الامر، متواجدة مع العديد من النظريات والتيارات الاشتراكية المنافية للعلم والمنتشرة بين العمال. ولكنه في سياق نضال العمال والنشاط النظري والعملي الفعال الذي مارسه ماركس وإنجلس وانصارهما، كسبت الماركسية عدداً متزايداً باطراد من الانصار بين العمال. وكان اكبر عمل نضالي للطبقة العاملة في القرن التاسع عشر هو إقامة كومونة باريس في عام ١٨٧١. وبالرغم من اخفاق الكومونة فقد قدمت هذه الثورة البروليتارية الاولى أغنى خبرة في النضال الثوري. واصبحت كذلك امتحاناً لمختلف نظريات الاشتراكية. وقد بينت كومونة باريس صواب الماركسية وساعدت على انتصارها وترسخها في الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية.

وشهد عصر ترسخ الرأسمالية كذلك حركات وطنية كبرى. وكانت الحركات الوطنية آنذاك تتسم كقاعدة عامة، بطابع برجوازي وتشكل جزءاً من الثورات البرجوازية الديمقراطية. واقترن تطور الرأسمالية بتكون الأمم البرجوازية التي شكلت دولاً مستقلة من الناحية الدستورية. وتجلت هذه العملية بوضوح في أوروبا، حيث تجسدت في تأسيس الدولتين الموحدتين المستقلتين في المانيا وايطاليا. وتكللت حرب الشعب الاميركي في سبيل الاستقلال بتأسيس أول دولة مستقلة في اميركا، الا وهي الولايات المتحدة الاميركية. وادت الحروب الثورية الوطنية إلى التحرر من النير الاستعماري، وتأسيس زهاء عشرين دولة في اراضي اميركا اللاتينية. الا أنّ النجاح لم يحالف جميع الحركات الوطنية آنذاك. فقد أخمدت، مثلاً، الحركات الوطنية للشعوب الداخلة ضمن الامبراطورية النمساوية ـ المجرية والامبراطورية الروسية. ولم تكن الظروف قد نضجت بعد لانتصار الحركات الوطنية في الشرق، فأخمدت بوحشية الانتفاضة الوطنية في الهند في اواسط القرن التاسع عشر.

وحدث في عصر الامبريالية الذي حلّ في اواخر القرن التاسع عشر نمو سريع للقوى المنتجة. وعلى اساس نمو وتركز الانتاج جرى تكوّن الاتحادات الاحتكارية الكبرى التي تشكل أهم سمة للامبريالية. وكان الانتقال من الرأسمالية ما قبل الاحتكارية إلى الرأسمالية الاحتكارية يعني كذلك إنجاز تقسيم العالم إلى مستعمرات ومناطق نفوذ بين الدول الكبرى.

إنَّ برجوازية البلدان الرأسمالية التي لعبت دوراً ثورياً في المرحلة التاريخية السابقة، أصبحت فيما بعد طبقة رجعية. فبعد أن فرضت سيطرتها السياسية، صارت توجِّه جهودها الاساسية نحو قمع الحركة الثورية للطبقة العاملة والنضالات الديمقراطية للجماهير الشعبية. ولعبت البرجوازية الامبريالية دوراً في منتهى الرجعية كذلك في المستعمرات والبلدان التابعة، حيث تُقْمع بلا رحمة الحركة التحررية للشعوب المضطهدة.

وقد هبَّت لمواجهة البرجوازية الامبريالية في تلك الأونة، الطبقة العاملة التي نمت وتقوَّت لدرجة كبيرة. وأصبحت الحركة العمالية مستقلة في أواخر القرن التاسع عشر. ويتجلى ذلك في تأسيس الاحزاب السياسية للطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية. والتزمت الاحزاب العمالية (الاشتراكية والاشتراكية - الديمقراطية والخ..) بمواقف الماركسية وتزعمت نضال العمال الطبقي. وكان تأسيس المراكز النقابية الوطنية آنذاك في العديد من البلدان الرأسمالية إنجازاً كبيراً للحركة العمالية.

لقد كان تطور الرأسمالية في أواخر القرن التاسع عشر سلمياً نسبياً. ففي ذلك الحين كان الغرب، كما أشار لينين، قد أنجز الثورات البرجوازية الديمقراطية، ولكنه لم يكن قد نضج بعد للثورات الاشتراكية. في حين أنَّ الشرق لم يكن قد نضج بعد للثورات البرجوازية الديمقراطية. وبالرغم من تطور الرأسمالية السلمي نسبياً، فقد جرت في هذه السنوات ايضاً صدامات ضارية بين العمل والرأسمال، وهي صدامات اتخذت في أحيان عديدة طابع المعارك الدموية بين العمال وبين البوليس والجيش.

واشتد الصراع الطبقي لدرجة اكبر في مطلع القرن العشرين. واصبحت روسيا آنذاك مركزاً للحركة الثورية، اذ أن ثورة ١٩٠٥ في روسيا - وهي أول ثورة شعبية في عصر الامبريالية - قد استنهضت الحركة العمالية في أوروبا. وفي الوقت ذاته اشتدت الحركة التحررية في الشرق ايضاً. وقامت ثورتان في بلاد فارس والصين. وبدأ نهوض النضال التحرري لشعوب البلدان العربية. ودلت النضالات الثورية لتلك الفترة على التقارب المتزايد بين الحركة العمالية في الغرب والحركة التحررية في الشرق. وقد أشار لينين إلى نمو النضال التحرري في الشرق (في الصين والهند) وتحدث عن «استيقاظ آسيا» الذي كان من شأنه أن يؤثر على سير الحركة الثورية في العالم بأسره.

وإلى جانب تنامي الاتجاه الثوري في الحركة العمالية في اواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين، تطور فيها كذلك، إتجاه انتهازي. إن الانتهازية وثيقة الارتباط بالامبريالية. وهي تحظى بدعم عن طريق الارباح الطائلة التي تبتزّها الاحتكارات، وكذلك عن طريق تأثير البرجوازية على الطبقة العاملة سياسياً وايديولوجياً. وبرز الاتجاه الانتهازي اليميني بقوة خاصة آنذاك في الحركة العمالية، حيث كان يعني التعاون الطبقي مع البرجوازية والتخلي عن الثورة. وقد أدى الارتداد الانتهازي لدى زعماء الأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية إلى خيانتهم المباشرة للطبقة العاملة وإلى تأييدهم لبرجوازية بلدانهم في فترة الحرب العالمية الاولى، الامبريالية التي اندلعت في عام ١٩١٤.

واستمر تطوير المذهب الماركسي تطويراً خلاّقاً في عصر الامبريالية. وكان لينين قد اسهم بأكبر قسط في هذا التطوير. فقد وضع لينين التعاليم الخاصة بالامبريالية باعتبارها أعلى وآخر مرحلة للرأسمالية. وطور لينين النظرية الماركسية بصدد الثورة الاشتراكية. وعلى أساس تحليل تفاوت التطور للبلدان الرأسمالية في عصر الامبريالية، استخلص لينين، فيما استخلص، استنتاجاً حول امكانية وحتمية انتصار الثورة الاشتراكية في بلد واحد أو بضعة بلدان باديء ذي بدء. واكدت هذا الاستنتاج الثورة الاشتراكية التي انتصرت في روسيا عام ١٩١٧.

لقد دشن انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا، عصراً جديداً في تطور البشرية، الا وهو عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وكان قيام سلطة جماهير الشغيلة بزعامة الطبقة العاملة، وبناء المجتمع الاشتراكي الجديد في بلد يشكل سدس مساحة المعمورة قد اثرا تأثيراً هائلاً على مجمل سير التاريخ العالمي. وبعد انتصار الثورة في روسيا فقدت الرأسمالية إلى الابد ثباتها السابق. وبتأثير هذه الثورة، اكتسبت الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية حدة ونطاقاً لم يسبقها مثيل. واجتاحت موجة الثورة العالم الرأسمالي بأسره. فالنضالات الثورية الجماهيرية للشغيلة هي السمة المميزة لكل تاريخ البلدان الرأسمالية في الفترة ما بين الحربين، وسددت ثورة أكتوبر ضربة شديدة إلى نظام الامبريالية الاستعماري، وادى النهوض العارم لحركة التحرر الوطني (الثورات والانتفاضات المسلحة والنضالات الاخرى لفئات واسعة من الشعوب المضطهدة ضد الامبريالية) إلى بدء إنهيار النظام الاستعماري، وزعزعة مواقع الامبريالية في مؤخراتها لدرجة كبيرة.

إن سير التاريخ في المرحلة الراهنة، يدل على استمرار تطور اتجاهات العملية الثورية التي ارتسمت بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى.

وأدى انتصار الثورات الاشتراكية في عدد من بلدان أوروبا وآسيا وفي أول بلد في اميركا اللاتينية - كوبا - إلى تكوين المنظومة الاشتراكية العالمية. واصبحت هذه المنظومة القوة الثورية الرئيسية المناهضة للامبريالية. إن تطور المنظومة الاشتراكية العالمية وتعززها ينسفان ويضعضعان مواقع الامبريالية في العالم، ويهيئان بالتالي ظروفاً افضل، لدفع قضية الثورة إلى الامام في القسم غير الاشتراكي من العالم. وإلى جانب ذلك فان نجاحات وانجازات الاشتراكية هي قدوة ملهمة للشغيلة والقوى التقدمية في البلدان الاخرى. إن تعاظم القدرة الاقتصادية والعسكرية للبلدان الاشتراكية يهيء لهذه البلدان امكانية تقديم مساعدة كبيرة مباشرة إلى القوى التحررية في العالم.

وقد أدى نهوض حركة التحرر الوطني في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى انهيار النظام الاستعماري للامبريالية، وحدث انعطاف جذري في مصائر مئات الملايين من البشر الذين اضطهدتهم الامبريالية في السابق. وأصبحت عشرات من الدول المستقلة الناشئة تساهم في صنع التاريخ. وأقيمت في عدد من البلدان النامية الفتية، انظمة تقدمية اختارت طريق التطور نحو الاشتراكية. وهذه البلدان تشارك بنشاط في النضال ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية، وتسهم بقسط وافر في قضية السلام وتقدّم البشرية.

ونتيجة للتغيرات الثورية التي حدثت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية تقلصت لدرجة كبيرة منطقة نفوذ الامبريالية. الا أن الامبريالية لا تزال تمتلك قدرة اقتصادية وعسكرية كبيرة. فالبرجوازية الامبريالية الساعية إلى تحييد المطامح الثورية لدى الجماهير، والحيلولة دون قيام ثورات جديدة، تلجأ إلى استخدام طرق جديدة للحفاظ على وجودها. فهي، مثلاً، تدفع الدولة للتدخل على نحو متزايد دوماً في الاقتصاد وفي العلاقات بين العمل والرأسمال. وبالرغم من ذلك، يتعاظم النضال الطبقي في البلدان الرأسمالية نفسها. ففي عدد من الاقطار الرأسمالية حدثت في السنوات التي اعقبت الحرب، نضالات جماهيرية كفاحية منظمة شنتها الطبقة العاملة، على نحو لم يشهد له التاريخ مثيلاً. ولا تزال عملية اشاعة الروح الثورية مستمرة لدى الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية.

إنَّ التغيرات الثورية العميقة التي حدثت في العالم خلال العقود الاخيرة، والمهمات الجديدة التي واجهت جميع فصائل الحركة التحررية، واشتداد الصراع الايديولوجي - كل ذلك تطلَّب مواصلة تطوير النظرية الثورية العلمية، نعني الماركسية - اللينينية. وعلى اساس تحليل الوضع الدولي الجديد، وتوزيع القوى في بلدان مختلفة خرجت الاحزاب الماركسية - اللينينية بعدد من الاستنتاجات الهامة (بصدد امكانية درء الحرب العالمية الجديدة في الظروف الراهنة، وبصدد الامكانيات المتزايدة لتحقيق الثورة بالطرق السلمية وهلم جرا) . وفتحت هذه الاستنتاجات آفاقاً جديدة أمام الطبقة العاملة والشغيلة والقوى التحررية الاخرى في العالم. إن النشاط النظري هو شرط لازم لنجاحات النشاط العملي للحزب الثوري.

ويمكن ملاحظة جملة سمات وسنن عامة في تطور العملية الثورية في العصر الحاضر. فقد ازدادت لدرجة كبيرة في الآونة الراهنة وتائر العملية الثورية العالمية ككل، وعملية التحولات الثورية التقدمية في عدد من البلدان التي سلكت طريق الاشتراكية. ولكن ذلك لا يعني أن الحركة الثورية العالمية تتطور بخط صاعد فقط. فان انتصارات القوى الثورية تتحقق في صراع طاحن ضد قوى الامبريالية والرجعية، وتحدث في هذا الصراع اخفاقات، بل وحتى تراجعات مؤقتة في هذه القطاعات النضالية أو تلك.

وتتسع الحدود الاقليمية للحركة التحررية العالمية، حيث تنخرط فيها بلدان جديدة متزايدة. وتتوسع في الوقت ذاته الحدود الاجتماعية للحركة الثورية، حيث تنخرط فيها فئات اوسع من السكان، فتصبح الحركة جماهيرية وشعبية حقاً.

إن تطور الحركة التحررية العالمية يتميز بتفاعل وترابط متزايدين باطراد بين الفصائل والقوى الاساسية المساهمة فيها. ويتسم بأهمية كبيرة خاصة في الظروف الراهنة التعاون بين البلدان الاشتراكية، وكذلك تعاون البلدان الاشتراكية مع الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية، ومع حركة التحرر الوطني. إن إضعاف التعاون بين القوى التحررية العالمية يضعف جبهة النضال ضد الامبريالية. وبالعكس يساعد رص صفوف ووحدة اعمال هذه القوى على تحقيق منجزاتها المشتركة، وتحقيق النجاحات لكل فصيلة من فصائل النضال التحرري.

يتناول هذا الكتاب الذي نضعه بين ايدي القراء دراسة المراحل الاساسية للحركة التحررية العالمية طوال ثلاثة عصور تاريخية هي:١ ـ عصر ترسخ الرأسمالية، ٢ـ عصر الامبريالية، ٣ ـ العصر الحاضر (عصر انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية). ويلقي الكتاب الاضواء على أهم احداث النضال الثوري ويبرز السمات الهامة المميزة للحركات. ويوجه اهتماماً كبيراً كذلك إلى تعميم خبرة الحركة الثورية العالمية. وتنطوي معرفة هذه الخبرة والمهارة في استخدامها استخداماً صائباً طبقاً لواقع كل بلد، على قسط من نجاح نشاط الناس الثوري وتنظيماتهم.

الفصل الاول
الحركة الثورية في عصر ترسخ الرأسمالية

يرتبط عصر ترسخ الرأسمالية بانتصار الثورات البرجوازية في عدد من بلدان أوروبا الغربية واميركا الشمالية. واقترنت الثورات البرجوازية في هذه البلدان، باقامة النظام الاجتماعي الاقتصادي الرأسمالي فيها. وفي تلك الفترة بالذات، جرى قيام النمط الرأسمالي في كثير من البلدان الاقطاعية في جنوب وشرق أوروبا وفي اميركا، كما تكون النظام الاستعماري، ونهضت الحركة المناوئة للاستعمار في آسيا وافريقيا واوقيانيا. وفي هذا العصر تطورت الرأسمالية بخط صاعد وبطريق ثوري، حيث ازاحت الاقطاعية في مزيد من البلدان الجديدة.

بديهي أن هذا العصر بالذات قد شهد الحركات القومية والوطنية الجبارة في أوروبا واميركا والعالم العربي والشرق الاقصى. وكانت الحركات القومية في أوروبا واميركا تمثلها الثورات البرجوازية التي ادت إلى تكوين الدول القومية. وفي عدد من بلدان جنوب اوروبا وشرقها، كما في روسيا واسبانيا واليونان، وفي البلدان العربية وبلدان اميركا اللاتينية تزعّم الحركات الديمقراطية ثوريون تحدروا من بيئة اقطاعية، وسعوا إلى تصفية العبودية والقنانة، وتجديد النظام الاجتماعي والسياسي، وتأمين تطوير دولهم في طريق التقدم الاقتصادي والتكنيكي والاجتماعي والثقافي. والمثال على هذا النوع من الحركات الثورية هو انتفاضة الديسمبريين عام ١٨٢٥ ضد القيصرية في روسيا، والنشاط الثوري في اميركا اللاتينية لكثير من ابناء الاقطاعيين الذين ناضلوا ضد النير الاستعماري الاسباني والبرتغالي. وفي المناطق الاخرى قامت حركات مناوئة للاستعمار ومدافعة عن نظم الحكم الاقطاعية. وليس إلا في اواخر هذا العصر، شرعت تهز عالم المستعمرات الحروب الفلاحية والنضالات الموجهة ضد الاقطاعية وضد الاستعمار في وقت معاً.

وكان الاتجاه الاساسي للحركة الديمقراطية في هذا العصر هو مكافحة الاقطاعية التي كانت آنذاك هي العائق الرئيسي امام التقدم الاجتماعي.

وقد شكلت الدول الاقطاعية ائتلافاً لها وهو ما سمي « بالحلف المقدس »، الذي مارس تصدير الثورة المضادة، ونكّل بالحركة الثورية دون رحمة وأدى دور الدركي العالمي. وبنتيجة التدخل المسلح من قبل « الحلف المقدس »، أخمدت الثورات في اسبانيا وايطاليا والنمسا والمجر، وفرض النظام الرجعي على فرنسا، وجرى تحويل مصر التي كانت قد احرزت استقلالها عن الامبراطورية العثمانية إلى منطقة تابعة لهذه الامبراطورية مجدداً، وأحبطت محاولات تأسيس دولة عربية موحدة مستقلة.

وكان محور هذا العصر هو طبقة البرجوازية التي ناضلت آنذاك بطرق ثورية ضد الاقطاعية. **وفي بادىء الامر انتصرت الثورة البرجوازية في هولنده** في القرن السادس عشر، ثم انتقل مركز **الحركة الثورية** في القرن السابع عشر إلى **بريطانيا**، وفي القرن الثامن عشر إلى **فرنسا**. وساعدت الثورات البرجوازية في أوروبا على الاستيقاظ الثوري لشعوب المستعمرات وقبل كل شيء المستعمرات المستوطنة. فان الحرب في سبيل استقلال المستعمرات البريطانية في اميركا، اسفرت عن ظهور الولايات المتحدة الاميركية في أواخر القرن الثامن عشر. وادت الحرب في سبيل استقلال المستعمرات الفرنسية إلى تأسيس دولة « هايتي » في مطلع القرن التاسع عشر، كما اسفرت الحروب والانتفاضات في المستعمرات الاسبانية والبرتغالية، عن ظهور دول اميركا اللاتينية المستقلة سياسياً في مستهل القرن التاسع عشر. وفي جميع هذه الثورات تقريباً اقترن انتقال السلطة إلى أيدي البرجوازية بكفاح مسلح ضد الاقطاعيين والمستعمرين.

وكان تحالف « فقراء » المدن مع الفلاحين ذوي الميول الديمقراطية في الثورة الانجليزية في القرن السابع عشر والثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر قد اضفى على هاتين الثورتين نطاقاً واسعاً وقوة كبيرة وأمّن لها النصر. وفي هاتين الثورتين اضطلعت البرجوازية بدور الطبقة الثورية التي استندت إلى سكان المدن والفلاحين، فاطاحت بالنظام الاقطاعي. وانتصرت هاتان الثورتان بقيادة البرجوازية التي نظمت جماهير المالكين الريفيين الصغار المشتتين وحشدتها في النضال ضد الاقطاعيين وسلحتها بايديولوجية طليعية بالنسبة لذلك الزمان. وكانت البرجوازية آنذاك مضطرة إلى العمل ثورياً، وذلك لان الرأسمالية لم تكن قد سيطرت على أوروبا بعد، وكانت الاقطاعية هي المسيطرة، وكان الموقف الاصلاحي من شأنه ان يحكم على البرجوازية بالهزيمة الحتمية امام الرجعية الاقطاعية والتدخل الاجنبي.

وبنتيجة لتلك الثورات ترسخ النظام الرأسمالي عند اواسط القرن التاسع عشر (باشكال سياسية متنوعة) في العديد من بلدان أوروبا واميركا، وبالدرجة الاولى في بريطانيا وفرنسا

للشعب. واقترن ذلك، **أولاً**: بانهيار الاشتراكية البرجوازية واشتراكية البرجوازية الصغيرة وبانتقال البرجوازية من مواقع الديمقراطية الثورية إلى مواقع الليبرالية الاصلاحية والمضادة للثورة. **وثانياً**: بظهور الاشتراكية العلمية وامتزاجها بالحركة العمالية الثورية.

١ - الخبرة التاريخية للحركة العمالية الثورية

إن طبقة العمال الاجراء بدأت تتكون في احشاء المجتمع الاقطاعي من الاقنان الفارين، ومن الحرفيين والباعة الذين أصابهم الافلاس والدمار.

لقد ظهرت طبقة العمال الاجراء في النصف الثاني من القرن الرابع عشر. ولكن هذه الطبقة آنذاك وفي القرن التالي، الخامس عشر، كانت تشكل قسماً ضئيلاً جداً من السكان. زد على ذلك، ان التعارض بين مصالح الاسياد والعمال، لم يكن قد تحدد بعد لدى وجود الاستثمارة الفلاحية المستقلة في الريف، والتنظيم الورشي في المدن. ولم يظهر هذا التعارض إلا مع بدء العصر الرأسمالي في القرن السادس عشر، بعد ان قامت الثورات البرجوازية المظفرة المبكرة، في هولندا (القرن السادس عشر)، وفي بريطانيا (القرن السابع عشر)، وفي فرنسا (القرن الثامن عشر). وكانت القرون من السادس عشر إلى الثامن عشر، هي مرحلة المانيفاكتورة في تطور الرأسمالية. الا أن البروليتاريا الصناعية لم تتكون، الا بنتيجة الانتقال من المانيفاكتورة إلى المعمل (الفابريكة)، أي في سياق الانقلاب الصناعي. وبنتيجة تركز الانتاج وتطور وسائل الاتصال، احتشد العمال الصناعيون على الاغلب في المدن، في المصانع والمعامل الكبرى وفي المناطق الصناعية في اوروبا واميركا. وكان عدد العمال الصناعيين في اواسط القرن التاسع عشر غير كبير نسبياً - عشرة ملايين شخص ونيف (في بريطانيا ٤,١ ملايين، وفي فرنسا ٢,٥ مليون، وفي الولايات المتحدة الأميركية ١,٤ مليون، وفي ألمانيا ٩ ٠ مليون).

واذا اضفنا اليهم العمال الزراعيين وعمال المناجم، يزداد هذا العدد إلى ٢,٥ ضعف. إلا أن مكانة العمال في الحياة الاجتماعية يحددها ليس فقط عددهم، أو على الاصح لا يحددها عددهم بقدر ما تحددها منزلتهم في نظام الانتاج الاجتماعي، وعلاقتهم بوسائل الانتاج ودورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل.

دروس المعارك الطبقية الأولى للبروليتاريا:

بدأ نضال الطبقة العاملة بظهور هذه الطبقة. وكان العمال في بادىء الامر يناضلون ليس ضد العلاقات الرأسمالية، بل ضد التكنيك الجديد، حيث حطموا المكائن واحرقوا المعامل

واتلفوا مصنوعات الانتاج المعملي. وكانت هذه النضالات تتطلع إلى الماضي، حيث كان بود المساهمين فيها لو اصبحوا حرفيين من جديد. ولكن البروليتاريين سرعان ما ادركوا انهم، بهذه التصرفات، يحرمون أنفسهم من العمل ويحكمون على عوائلهم بالجوع. وعندها اخذ العمال يتوحدون في الاتحادات النقابية، وينظمون الاضرابات ساعين إلى تحسين ظروف العمل وزيادة الاجور الزهيدة للغاية. وردت البرجوازية في بريطانيا وفرنسا على ذلك باصدار قوانين تحرم الاضرابات وتمنع النقابات.

ولم يكتف العمال بالنضال الاقتصادي، بل ساهموا مساهمة نشيطة في الحركة الديمقراطية ايضاً. ولما اشتركوا في هذه الحركة، اخذوا يدركون بالتدريج ضرورة الاعمال المستقلة ضد الرأسماليين خصوصاً. وفي بادىء الامر جرت نضالات ضد رأسماليين منفردين، في سبيل مطالب اقتصادية محددة. وحدثت مثل هذه النضالات، في اواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية وبعض البلدان الجرمانية والاميركية الجنوبية. الا ان العمال، ادراكاً منهم لوحدة مصالحهم الطبقية، سرعان ما أخذوا يؤيدون أشقاءهم المضربين، ثم اكتسب نضالهم طابعاً سياسياً، حيث أخذ ينخرط فيه العمال على نطاق مدينة بكاملها، ثم منطقة صناعية، واخيراً البلد بأسره.

وهكذا فان اضراب النساجين في ليون (فرنسا) عام ١٨٣١ من اجل زيادة الاجور، تحول إلى انتفاضة اندلعت تحت شعار «اما الحياة في العمل واما الموت في المعركة»!. وبعد ثلاثة ايام من المعارك استولى الثوار على المدينة، وشكلوا هيئات لمراقبة نشاط السلطات المحلية. والهمت هذه النضالات الجمهوريين وحفزتهم إلى اعلان الانتفاضة ضد النظام الملكي في باريس عام ١٨٣٢. ولكن الجيش أخمد هذه النضالات. وفي عام ١٨٣٤ هب نساجو ليون للانتفاضة من جديد، وخاضوا معارك المتاريس طوال ستة أيام ساعين إلى اعلان النظام الجمهوري والاعتراف بحقوق الكادحين. وقد اغرقت بالدماء أولى النضالات المستقلة للعمال الفرنسيين.

وكان ذلك ايضاً هو مصير نساجي سيليزيا، الذين انتفضوا في عام ١٨٤٤ (في الاراضي البولونية المحتلة من قبل بروسيا) ومصير عمال براغ (كانت بلاد التشيك آنذاك تحت نير حكم الامبراطور النمساوي).

وقامت حركة عمالية شديدة البأس كذلك في الولايات المتحدة الاميركية في عشرينات وثلاثينات القرن التاسع عشر. كان الشغيلة مضطرين إلى العمل طوال اكثر من ١٢ ساعة في اليوم لقاء اجور زهيدة للغاية. وكانوا يدفعون غرامات لا تطاق ويعيشون في اكواخ قذرة

والولايات المتحدة الاميركية. وقد مارست هذه البلدان التوسع الاستعماري فاخضعت ما تبقى من العالم لنفوذها. فان بريطانيا التي نعتت آنذاك بانها «الورشة العالمية» قد جعلت أوروبا واميركا في تبعية اقتصادية لها، وبدأت تكبل البلدان الآسيوية والافريقية بالطرق الاستعمارية. وفرضت الدول الرأسمالية البالغ تعداد سكانها آنذاك ١٠٠ مليون شخص، حالة التبعية على بلدان يبلغ عدد سكانها مليار نسمة.

وفي البلدان الرأسمالية نفسها كانت فئة غير كبيرة نسبياً من السكان ـ البرجوازية ـ تستغل بلا رحمة الاغلبية الهائلة من الشعب. ففي اواسط القرن التاسع عشر، كان الرأسماليون في بريطانيا يشكلون ٨٪ من السكان القادرين على العمل، بينما كان العمال يشكلون زهاء ٧٠٪ (واذا اضفنا إليهم المستخدمين الاجراء تبلغ هذه النسبة ٨٢٪من السكان).

واستطاعت طبقة البرجوازية في سياق الثورات البرجوازية، ان تلف حولها الفلاحين والحرفيين وغيرهم، من ممثلي الفئات السفلى من سكان المدن.

لقد قامت البرجوازية في النضال ضد الاقطاعيين برص صفوف الجماهير الشعبية الواسعة. صحيح ان البرجوازية، **كزعيم للحركة الثورية الديمقراطية**، كانت تبدي في الغالب تذبذباً وميلاً إلى المساومة مع الاقطاعيين على حساب الشغيلة. إن جميع الانتصارات الثورية العظيمة حقاً في بريطانيا وفرنسا، والمرتبطة بالاطاحة بالنظام الملكي والملكية الاقطاعية، لم تتحقق الا بفضل النضالات النشيطة التي قامت بها الفئات السفلى من سكان المدن والفلاحون.

ولقد قادت البرجوازية جماهير الشغيلة لاقتحام القلاع الاقطاعية تحت شعار «الحرية والمساواة والاخوة». ولكن الشكل الاقطاعي للاستغلال قد استبدل في الواقع بآخر هو الشكل الرأسمالي. فان فلاحي الامس الاقنان، وحرفيي المدن الذين كانوا يشكلون الجمهور الاساسي لجيش الثورة السياسي، قد حرموا بالعنف من وسائل انتاجهم واضطروا إلى بيع قوة عملهم إلى الرأسماليين. واخذوا يتحولون إلى عمال للمانوفكتورة ثم إلى عمال صناعيين وزراعيين وضعوا خارج «الديمقراطية البرجوازية» وحُرموا من الحقوق الديمقراطية. وفي بلدان، مثل فرنسا، تكونت فئة غفيرة نسبياً من الفلاحين ومنتجي البضائع الزراعية الصغار المتمتعين بالحرية الشخصية. ولكن شراك المرابين واصحاب البنوك طوّقتهم وارغمتهم على البحث عن خلاص من الخراب في حروب الغزو، وبالدرجة الأولى في الحروب الاستعمارية.

وهكذا اخضعت البرجوازية الريف لسيطرة المدينة، ورصت صفوف مختلف المقاطعات في دولة قومية موحدة ذات حكومة واحدة وتشريع وحدود جمركية، دولة خاضعة لمصالح البرجوازية الطبقية التي تصورها هي على أنها مصالح للأمة بأسرها. ولذلك اصبحت القومية

البرجوازية شكلاً خاصاً لتمويه المصالح الطبقية الانانية وسترها بستار مصالح الأمة بأسرها.

وعندما ركزت البرجوازية وسائل الانتاج وحصرت ملكيتها في ايديها، ساعدت على النمو العاجل للقوى المنتجة في المجتمع. وخلافاً للاقطاعيين لا تستطيع البرجوازية ان توجد بدون ايجاد تحويلات مستمرة في ادوات الانتاج، وبالتالي في كل العلاقات الاجتماعية. واصبحت التحويلات أو الانقلابات غير المنقطعة في الانتاج، والهزات المستمرة للعلاقات الاجتماعية، وانعدام الثقة والتحرك دائماً وابداً السمة المميزة للتشكيلة الرأسمالية.

وفي الفترة بين الستينات ـ الثمانينات من القرن الثامن عشر وبين النصف الاول من القرن التاسع عشر، حدث في العديد من بلدان اوروبا واميركا تحول صناعي مرتبط باستخدام قوة البخار وادخال نظام المكائن، ومعها الانتقال من المانوفكتورة الرأسمالية إلى المصنع الرأسمالي. واثارت هذه الثورة في ميدان الانتاج انقلاباً في نظام التبادل والمواصلات (مد السكك الحديدية وفتح خطوط البواخر).

وكان هذا الانتقال بدوره، مرتبطاً بتكون البروليتاريا الصناعية في المدن، وخروجها بصورة مستقلة إلى حلبة الصراع الطبقي.

وبذلك تتبسط التناقضات الطبقية، ويأخذ المجتمع كله بالانقسام بصورة متزايدة إلى طبقتين متعاديتين متناحرتين هما البرجوازية والبروليتاريا. ولئن كانت البروليتاريا سابقاً تناضل إلى جانب البرجوازية وتحت قيادتها ضد الاقطاعيين، فهي منذ الآن، اخذت تناضل بصورة متزايدة ضد عدوها المباشر المتمثل بالبرجوازية.

وعند نهاية هذا العصر، وخصوصاً بعد سلسلة ثورات ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ في اوروبا وبعد الحرب الاهلية في الولايات المتحدة الاميركية ضمرت ثورية الديمقراطية البرجوازية في البلدان الرأسمالية، ونضجت ثورية البروليتاريا. وفي الوضع التاريخي الجديد جرى الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية في بعض البلدان، ليس بنتيجة الثورة البرجوازية المظفرة، بل في ظروف الثورة غير المكتملة أو الوضع الثوري، وعبر عدد من حروب النهب والاصلاحات الجارية في القمة، وبثمن صفقات البرجوازية مع الاقطاعيين مع ابقاء المخلفات الاقطاعية الراسخة وخصوصاً في الزراعة وفي البناء الفوقي السياسي. وهنا اخذت البرجوازية تكشف عن وجهها الاجتماعي المحافظ وأصبحت أكثر وضوحاً سمات الثورة المضادة الملازمة لها والمشتدة باطراد. وبنتيجة ذلك صارت الثورات في هذه البلدان عند اواخر العصر المذكور، تتطور بالخط الهابط وليس الصاعد، وتختتم بهزيمة القوى الثورية وبمساومات البرجوازية مع الاقطاعيين على حساب الشغيلة. واخذت البرجوازية تلتزم بصورة تتزايد وضوحاً بمواقف معادية

ضيقة. وقد شن عمال اميركا الشمالية النضال، في سبيل يوم العمل من عشر ساعات بدون تقليص الاجور. وتزعمت هذا النضال النقابات التي لجأت بصورة متزايدة إلى الاضرابات. في عام ١٨٣٥ عقد اجتماع حاشد في نيويورك للتضامن مع الخياطين المضربين.

وشرعت النقابات باصدار صحفها الخاصة وانخرطت في النضال السياسي، حتى ان حزباً عمالياً ظهر في فيلادلفيا عام ١٨٢٩. وعلى طراز هذا الحزب، نشأت احزاب في مدن اخرى. الا أن هذه الاحزاب سرعان ما انحلت، لانها لم تكن تمتلك ايديولوجية وبرنامجاً خاصاً، ولم تستطع ان تمارس نشاطها في ظروف ازمة عام ١٨٣٧ الاقتصادية القاسية. ومع ذلك، جرى الاعتراف بشرعية النقابات في عدد من الولايات بنتيجة نضال العمال. وتم الاعتراف كذلك بحق الاضراب، واقرت القوانين الخاصة بيوم العمل من ١٠ ساعات. ونحو عام ١٨٦٠ كان يوم العمل في البلاد معدلاً قد تقلص إلى ١١ ساعة. وعند اواسط القرن التاسع عشر، ظهرت في الولايات المتحدة الاميركية أولى النقابات العامة التي شملت جميع عمال المهنة المعينة على نطاق الدولة بأسرها.

وحدثت أشد المعارك البروليتارية التي اتسمت بطابع شامل للأمة بأسرها في البلد الرأسمالي الاكثر تطوراً ـ بريطانيا. فقد انخرط العمال البريطانيون بصورة نشيطة، في النضال من اجل اصلاح النظام الانتخابي الذي كان قد حرمهم من أية حقوق (ففي الانتخابات كان يشارك ٠,٩ مليون فقط من السكان البالغ عددهم آنذاك ٢٦ مليوناً). وكان العمال يعتقدون آنذاك ان سبب مصائبهم وفقرهم هو اقتصار حق الانتخاب على الاقطاعيين والبرجوازية فقط. وفي عام ١٨٣٨ طرحت رابطة عمال لندن ميثاقاً بمطالب ضمت تأمين حق الانتخاب العام للرجال بالاقتراع السري. والغاء اهلية الانتخاب، واجراء الانتخابات البرلمانية سنوياً، ودفع رواتب النواب وحق التمثيل المتساوي للدوائر الانتخابية. ووقع ١٢٨٠٠٠٠ شخص على العريضة التي طالبت باقرار هذا الميثاق كقانون وقدمت إلى البرلمان. وصارت هذه الحركة تسمى بالحركة الشارتية نسبة إل أسم الميثاق (الشارتر بالانجليزية). في بادىء الامر ساهم إلى جانب العمال في هذه الحركة الراديكاليون البرجوازيون والبرجوازيون الصغار. وارتسم في الحركة اتجاهان يمثلان انصار «القوة المعنوية» البرجوازيين، والبرجوازيين الصغار الذين اقترحوا الاكتفاء بجمع التواقيع والاستعانة بالبرلمان، وانصار «القوة البدنية» الذين نادوا بالاضراب العام ولم يستثنوا احتمال الانتفاضة المسلحة. وكان الاتجاه الاخير يعبر عن ميول بروليتاريا المصانع، التي ناضلت في سبيل الاعتراف بحقها في سلطة سياسية تغير الوضع القائم.

وعندما رفض البرلمان أول عريضة في عام ١٨٣٩، تردد زعماء الشارتيين ولم يعلنوا

الاضراب العام. وظلت النضالات في مدينة برمنغهام معزولة ثم قمعت.

وبعد ذلك انفصل الشارتيون عن الراديكاليين البرجوازيين واسسوا الرابطة الوطنية الشارتية (١٨٤١). ونحو عام ١٨٤٢ كانت هذه الرابطة تضم زهاء ٤٠ الف عضو، وصارت تعتبر حزباً. وبمبادرة منها تم في ظروف الازمة الاقتصادية الحادة، وضع عريضة ثانية أضيفت فيها إلى المطالب السابقة، وهي مطالب ديمقراطية من حيث الجوهر، مطالب اخرى بروليتارية: تخفيض الضرائب والغاء قانون الفقراء، وزيادة الاجور وتقليص يوم العمل. وصار الميثاق نفسه، يعتبر وسيلة لبلوغ هدف «حماية حقوق العمل» ولتحقيق تأثير العمال الغالب على شؤون الدولة. ووقع هذه العريضة اكثر من ٣،٣ ملايين شخص. وجمعت هذه التواقيع عادة في التجمعات الجماهيرية الحاشدة بعد المحاضرات. وتحوّل جمع التواقيع إلى حملة سياسية دعائية واسعة، واعتبر تسليم العريضة إلى البرلمان، مجرد واحدة من الوسائل الدعائية التي تضفي صفة شرعية على الحملة كلها.

وبعد ان رفض البرلمان هذه العريضة الجديدة، تحولت الاضرابات العمالية المحلية في جو الازمة الاقتصادية الخانقة إلى اضراب عام في تموز ـ آب ١٨٤٢. وجرى الاضراب تحت شعار «أجرة عادلة ليوم عمل عادل»!. واقترن الاضراب باجتماعات حاشدة ومظاهرات والاستيلاء على المعامل. وتشكلت في عدد من المعامل والمصانع «لجان العمال»، التي اشرفت على نشاط ادارة المعامل، ونظمت حراسة حوانيت الاطعمة. وفي بعض المناطق، مثل مدينة روتشديل، سيطرت هذه اللجان في الواقع على جميع ميادين الحياة. وعند ذاك زُجَّ بالجيش وبفصائل البوليس التي شكلتها البرجوازية واصحاب المتاجر خصيصاً ضد المضربين. واخمِدت الحركة وقتل وجُرح عمال كثيرون، واعتقل آلاف العمال، وأطبقت جدران السجون على بعض زعماء الشارتيين، بينما نُفي البعض الآخر إلى المستعمرات.

وبعد هزيمة الانتفاضة في عام ١٨٤٢، اخذت تنتشر بين الشارتيين افكار طوباوية تدعو العمال إلى العودة إلى الارض. وبدأ يبتعد عن الشارتية العمال المهرة المنتسبون إلى النقابات، واجتاح عمال المانيفاكتورات الخوف من فقدان العمل. ومما ساعد على ركود النشاط الثوري للعمال الانجليز الهجرة الواسعة إلى أوستراليا واميركا وتعزز الاحتكار الصناعي في بريطانيا. وتركت اثراً معيناً كذلك، مرونة الطبقات السائدة في بريطانيا، وقدرتها على المناورة والتوفيق بين اجراءات التنكيل، وبين طريقة المساومات السياسية والاجتماعية في معاملة فصائل معينة من البروليتاريا. وادى ذلك إلى انقسام صفوف البروليتاريا، مما اسفر عن عواقب وخيمة خصوصاً لان الطبقة العاملة لم تكن تمتلك حزبها السياسي الذي يقودها وينظمها، في

حين ان الاحزاب البرجوازية استخدمت العمال لمقاصدها الطبقية المغرضة.

وبالرغم من هزيمة الحركة الشارتية، فانها لعبت دوراً كبيراً في تعزيز وتوسيع الديمقراطية البرجوازية في بريطانيا، وبترت امتيازات الارستقراطية الاقطاعية. واحرزت البروليتاريا تقليصاً تشريعياً ليوم العمل إلى ١٠ ساعات، وتقوية حقها في تأسيس الاتحادات النقابية والتعاونيات.

وفي هذه المعارك الاولى، اخذت البروليتاريا تدرك بانها طبقة تواجه البرجوازية وتناضل ضد كامل نظام الاستغلال. وشنّت البروليتاريا النضال السياسي المستقل الواسع. الا أنّ هذا النضال كانْ لا يزال يتسم بطابع محلي وعفوي، ولم يكن مرتبطاً ارتباطاً كافياً بالحركة الوطنية الديمقراطية العامة. وكان انعدام الصلة مع نضال البروليتاريا في البلدان الاخرى قد ترك أثراً سلبياً على النضالات العمالية الاولى وبين اخفاق هذه النضالات، ضرورة تنسيق جهود البروليتاريا في مختلف البلدان، وضرورة تأسيس حزب سياسي مستقل للبروليتاريا، حزب يسترشد بنظرية علمية.

البحث عن النظرية الاشتراكية. من الاشتراكية الطوباوية إلى الاشتراكية العلمية:

لم تكن النظرية العلمية بصدد النضال الثوري قد وضعت على الفور. فطوال قرون عديدة كانت العقول الطليعية في البشرية وجماهير الشغيلة، تحلم بمجتمع لا يعرف استغلال الانسان للانسان، بمجتمع يتمتع فيه الفرد بكل الظروف اللازمة الكافية للتطور من جميع الوجوه، وتنتصر فيه العدالة الاجتماعية. وقد انعكس الطموح إلى تأسيس مثل هذا المجتمع في نتاجات الادب العالمي. فالكثير من هذه المؤلفات جسّدت الذكريات عن المجتمع ما قبل الطبقي باعتباره «العصر الذهبي» للبشرية. وبدا الناس في هذه «الذكريات» بمثابة مبدعين حقيقيين، يمتلكون اسرار الطبيعة ويطورون القوى المنتجة إلى درجة من شأنها ان تؤمن الرفاه العام. وبعبارة أخرى، فان المجتمع ما قبل الطبقي المبني على مستوى واطيء لتطور القوى المنتجة، والذي ما كان يتطلب تقريباً تقسيم العمل (ما عدا التقسيم الطبيعي) حظي في هذه المؤلفات بسمات مثالية عليا لم تكن تلازمه في الواقع ابداً. وقدم الادب في مصر والهند والصين ووادي الرافدين واليونان وروما، والادب الشرقي وادب اميركا القديمة، (ما يسمى بالادب السابق لكولومبوس) نماذج من هذه المؤلفات «الطوباوية» القديمة.

ولم تفقد المؤلفات الطوباوية طابعها الديني الغالب، وتحول وجهتها من الماضي إلى المستقبل إلا بظهور العلاقات الرأسمالية والتقدم السريع جداً للتكنيك والمعارف العلمية. ان الاكتشافات الجغرافية العظمى، والاطلاع المباشر على الجماعات التي كانت تعيش في النظام

القبلي، قد بينت أن المجتمع البشري يمكن ان يستغني عن الملكية الخاصة لادوات ووسائل الانتاج، وأن يعيش بدون استغلال الانسان للانسان. ويظهر الادراك العظيم بأن الملكية الخاصة، وليس الثروة عموماً، هي السبب في الاستغلال والظلم الاجتماعي. ويتجلى الحلم بمجتمع مبني على اساس الملكية العامة، واستخدام الاختراعات العلمية والتكنيكية طبقاً للتخطيط، مجتمع يؤمن الوفرة والرخاء والتطور المتناسق لشخصية الفرد. وكان مؤلفو هذه النتاجات، ممثلو الاشتراكية الطوباوية، قد رسموا مخططات ذهنية مثالية، تضمنت احياناً ادراكات عبقرية لبعض السمات الجوهرية لمجتمع المستقبل، ولكنهم لم يستطيعوا ان يكشفوا ويعللوا علمياً قوانين هذا المجتمع، وذلك لان الحياة لم تكن تقدم المعطيات الضرورية لذلك.

وما كان باستطاعة ممثلي الاشتراكية الطوباوية ـ المفكر الانجليزي توماس مور والايطالي تومازو كامبانيللا والبيروني غارسيلاسو دي لا فيغا والفرنسي جان ميليه وغيرهم من المفكرين الذين نشطوا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أن يسلطوا نقداً مسهباً على المجتمع الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية. فقد أدى هذه المهمة ممثلو الاشتراكية الطوباوية الانتقادية في النصف الاول من القرن التاسع عشر، وهم الفرنسيان هنري سان سيمون وشارل فوريه، والانجليزي روبرت أوين الذين سلطوا نقداً لاذعاً على الانظمة الرأسمالية، ودافعوا عن مصالح الشغيلة. ولكنهم، هم ايضاً، لم يستطيعوا ان يكتشفوا القوانين الاساسية للتشكيلة الرأسمالية ولا ان يعثروا على القوة الاجتماعية التي يمكن ان تصفي الاستغلال وتؤمن الانتقال إلى نظام اجتماعي أرقى. كما لم يستطيعوا ان يحددوا الوسائل اللازمة لبلوغ هذا الهدف. وكانوا قد علقوا آمالاً لا مبرر لها على الدعاية لافكارهم بين رجالات الدولة من طبقتي الاقطاعيين والبرجوازيين. صحيح أنهم كانوا من اوائل الذين بدأوا بتنظيم الشغيلة في اتحادات وتعاونيات وصناديق للمساعدة المتبادلة، وحاولوا تحقيق مثلهم العليا عن طريق انشاء مستوطنات للذين شاركوهم في الرأي. ورأوا في هذه المستوطنات خلايا المجتمع الجديد، التي كان ينبغي أن يحتذي العالم كله بسلوكها الايجابي. ولكنه في ظروف سيطرة العلاقات الرأسمالية، حيث كانت الطبقات الحاكمة تستخدم كل قدرة جهازها ضد هؤلاء المستوطنين ـ ابتداء من شراء الذمم والافتراء والتخريب والاعتقالات وانتهاء بالقتل ـ تضعضعت هذه المستوطنات وتفككت، بالرغم من ان وجودها نفسه قد دحض الموضوعة القائلة بخلود نظام الملكية الخاصة.

وبعد ان اقتنع بعض الاشتراكيين باستحالة انتصار مثلهم العليا عن طريق الدعاية السلمية لها، وعن طريق الاصلاحات من فوق، وعن طريق ازاحة المؤسسات الرأسمالية بالتدريج،

واحلال تعاونيات الشغيلة الاحرار محلها لجأوا إلى تاكتيك المؤامرات. وعلقوا آمالهم بانتصار النظام الجديد، على تآمر الاقلية المثقفة غير الكبيرة ومجموعة صغيرة من الثوريين المحترفين، الذين كان عليهم الاستيلاء على السلطة السياسية باسم الشعب ومن ثم منحه السعادة وتحقيق المثل الاشتراكية. وكان من ابرز ممثلي هذا الاتجاه المفكر الثوري الفرنسي اوغست بلانكي، والفوضوي الروسي ميخائيل باكونين. وكان كل من هذه الاتجاهات قد ربط نفسه ومصيره بهذا الشكل الملموس أو ذاك من اشكال النضال، وكان اخفاقه يعني في الوقت ذاته نهاية التنظيم الاشتراكي نفسه وازمته وانهياره. علماً بان الاشتراكيين ساهموا مساهمة نشيطة متزايدة في الثورات السياسية، وبحثوا عن الصلات مع أنشط القوى واكثرها حزماً، نعني البروليتاريا، ولكنهم لم يكونوا يستطيعون بعد تفسير دورها التاريخي لأنفسهم وللآخرين.

كانت أولى النضالات المستقلة للبروليتاريا قد لفتت إليها انظار أكثر العلماء نزاهة من بين العلماء المتحدرين من الطبقات المسيطرة. وساعدت خبرة الثورات البرجوازية عدداً من العلماء (مثل مينيه وتييري وغيرهما) على الاستنتاج بان القوة المحركة للثورة العالمية هي الصراع الطبقي. ولكنهم لم يستطيعوا أو لم يريدوا أن يجعلوا هذه الموضوعة تشمل المجتمع الرأسمالي. وعندما تكشفت التناحرات الطبقية في هذا المجتمع، وبدأت الازمات الاقتصادية ونضالات البروليتاريا المستقلة، التفت المفكرون التقدميون إلى البروليتاريا بالذات باعتبارها قوة قادرة على كنس هذا المجتمع واستبداله بمجتمع جديد، مجتمع اشتراكي.

وفي الفترات التي يؤدي فيها الصراع الطبقي إلى ظهور الوضع الثوري، أي عندما يعجز «الاعلون» عن ادارة الدولة ولا يعود «الاسفلون» يريدون العيش على الطراز القديم، يحدث تفسخ عاصف داخل طبقة البرجوازية. ويتنصل قسم غير كبير من هذه الطبقة عنها وينتقل إلى جانب البروليتاريا كطبقة ثورية قادرة على حل المهام المختمرة التي طرحها التاريخ امام البشرية. والمقصود هنا المفكرون والايديولوجيون التقدميون المتحدرون من البرجوازية، والذين ارتقوا إلى مستوى التفهم النظري لمجمل سير العملية التاريخية، وانتقلوا بوعي إلى مواقع البروليتاريا. وقد عمم هؤلاء الايديولوجيون والعلماء نظرياً اهم منجزات العلم المعاصر لهم انطلاقاً من مواقع الطبقة الثورية، وكرسوها لخدمة قضية التحويل الثوري للمجتمع. ولم تستطع البروليتاريا ان تضع بنفسها النظرية الثورية، وذلك لان ظروف حياتها في المجتمع الرأسمالي ونظام تقسيم العمل القائم في هذا المجتمع لم تساعد العمال على تكريس انفسهم للبحوث النظرية على مستوى متطلبات العلم المعاصر آنذاك.

وقد اضطلع بهذه المهمة الجليلة كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) وفريدريك إنجلس

(١٨٢٠ - ١٨٩٥).

كان الوضع الثوري الذي تكون في المانيا في اربعينات القرن التاسع عشر، قد حول هذا البلد إلى مركز للحركة الثورية العالمية آنذاك. ولذلك ظهرت النظرية العلمية الثورية التقدمية في المانيا بالذات.

ولد كارل ماركس في مدينة ترير في عائلة محام موسرة (تقدمية، وليست ثورية). ودرس ماركس في جامعتي بون وبرلين العلوم الحقوقية والتاريخ والفلسفة، وفي عام ١٨٤١ مُنح شهادة الدكتوراه في الفلسفة. وفي ١٨٤٢-١٨٤٣ عمل ماركس في تحرير «صحيفة الراين» الثورية الديمقراطية المعارضة، التي كانت تصدر في المركز الصناعي الكبير «كولونيا». وكان العمل في الصحيفة، قد دفع ماركس إلى البحث في الاقتصاد السياسي. وقد اغلقت الحكومة الصحيفة فاضطر ماركس للسفر إلى الخارج، إلى باريس في البداية، ثم إلى بروكسل، حيث تعرّض للمحلاقة البوليسية ايضاً، ولكنه استطاع أن يمارس البحث النظري والعمل الثوري التطبيقي. وفي عام ١٨٤٤ تقابل ماركس مع إنجلس في باريس وبدأ يتعاون معه في وضع النظرية الثورية وممارسة التطبيق الثوري.

ولد فريدريك إنجلس في مدينة بارمين في عائلة أحد أصحاب المعامل. وقد ارغمه أبوه على ترك الدراسة والعمل في مؤسسته التجارية. وخلال اداء الخدمة العسكرية أصبح إنجلس مستمعاً في جامعة برلين، ودرس الفلسفة والبحوث الاشتراكية وعمل في «صحيفة الراين». وفي عام ١٨٤٢ انتقل إلى بريطانيا حيث اتصل بالحركة العمالية وبالجناح اليساري للشارتيين. وهنا مارس إنجلس البحث في الاقتصاد السياسي.

كان لقاء إنجلس مع ماركس في باريس فاتحة للصداقة الطويلة الأمد والعمل المشترك بين هذين المفكرين العظيمين.

ولقد استوعب ماركس وإنجلس وطوّرا، افضل ما قدمته العلوم الاجتماعية واجريا انقلاباً فعلياً فيها.

وقد رسمت المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية للمظلومين والمستغلين مخرجاً من العبودية الروحية. وأوضح الاقتصاد السياسي الثوري الوضع الفعلي للبروليتاريا، وعلّل ضرورة استبدال الرأسمالية بالاشتراكية. وتحولت الاشتراكية من طوباوية إلى علم. وأثبت كارل ماركس وفريدريك إنجلس أن وجود الطبقات مرتبط بمراحل تاريخية معينة من تطور الانتاج، وان الصراع الطبقي يؤدي بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتاريا، وأن دكتاتورية البروليتاريا تمثل بدورها الانتقال إلى القضاء على الطبقات جميعاً، والتحول إلى المجتمع

اللاطبقي.

ومن مزايا النظرية الماركسية انها تقيم بصورة صائبة أهمية النشاط الثوري العملي وتتطور بارتباط وثيق معه. وتعتبر النظرية مرشداً في العمل. فان ماركس وإنجلس لم يكتفيا بتعميم خبرة النضال الثوري للبروليتاريا والقوى الاجتماعية الاخرى، بل ساهما مساهمة مباشرة في هذا النضال. ففي عام ١٨٤٦ أسسا في بروكسل ولندن «لجنتي المراسلين الشيوعيتين» اللتين جرى بواسطتهما ترويج النظرية الثورية بين العمال التقدميين.

«عصبة الشيوعيين» ومساهمتها في الاحداث الثورية في ١٨٤٨ - ١٨٤٩:

كانت المنظمات التي شكلها العمال والحرفيون تميل بالفطرة إلى المبادىء الاشتراكية. وساهمت هذه المنظمات في جميع النضالات الثورية في اوروبا واميركا في اواخر القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر. وكان العمال والحرفيون في بادىء الامر، ينضمون إلى المنظمات الثورية الديمقراطية التي ناضلت ضد الانظمة الملكية الاقطاعية، واستخدمت طرق التآمر في النضال. ولكنه اعتباراً من الثلاثينات برزت هذه المنظمات بشكل منظمات مستقلة.

في عام ١٨٤٧ وجه زعماء المنظمة الثورية السرية للاجئين السياسيين الالمان «عصبة العادلين» (١٨٣٦ - ١٨٤٧)، المكونة بغالبيتها من الحرفيين والعمال، الدعوة إلى ماركس وإنجلس للانضمام إليها وتسليح اعضائها بنظرية الشيوعية العلمية. وكانت هذه العصبة منظمة أممية لها فروع في المانيا وسويسرا وفرنسا وبريطانيا. وكانت «العصبة» تضم الالمان والدانماركيين والسويديين والالزاسيين والهولنديين والمجريين والتشيكيين والروس واليوغوسلاف. وكان الزعيم الايديولوجي لهذه المنظمة هو ممثل الشيوعية الطوباوية «ولهلم وايتلينغ».

وكانت «العصبة» تتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمة السرية للثوريين الفرنسيين «جمعية الفصول الاربعة»، التي تزعمها الشيوعي الطوباوي الفرنسي المعروف اوغست بلانكي. وساهمت العصبة في الانتفاضة الفاشلة التي قامت بها هذه الجمعية في باريس عام ١٨٣٩. وتعرضت «العصبة» للملاحقات البوليسية في فرنسا والمانيا وسويسرا.

لقد وافق ماركس وإنجلس على الانضمام إلى «العصبة» بشرط اعادة تنظيمها على أسس المركزية الديمقراطية، وتحويلها إلى منظمة سياسية للطبقة العاملة.

واتخذ المؤتمر الاول الذي عقد في حزيران ١٨٤٧ قراراً بتغيير اسم هذه المنظمة إلى «عصبة الشيوعيين». وأقر النظام الداخلي الجديد الذي حددت مادته الاولى الهدف الجديد للمنظمة وجاء فيها: «إن هدف العصبة: الاطاحة بالبرجوازية واقامة سيطرة البروليتاريا،

وتحطيم المجتمع البرجوازي القديم المبني على تناحر الطبقات، وتأسيس مجتمع جديد بدون طبقات وبدون ملكية خاصة»[1]. واستبدل الشعار القديم «جميع الناس أخوة» بشعار جديد هو «يا عمال العالم، اتحدوا»!.

واعترف النظام الداخلي الجديد بتكافؤ جميع أعضاء «العصبة»، واستحدث انتخاب واستبدال القيادة وخضوع الاقلية للاكثرية. وجرى توحيد اعضاء العصبة الشيوعيين حسب اماكن سكناهم في منظمات سفلى هي الجماعات. وكانت جماعات المدينة تشكل الدائرة، وكانت دوائر البلد تشكل الدائرة القيادية. واصبحت الهيئة العليا «للعصبة»، هي المؤتمر الذي يعقد دورياً. وفي الفترة بين مؤتمرين كانت تدير امور «العصبة» لجنة مركزية مارست اصدار صحيفة «العصبة» التي هي لسان حالها. وكان اعضاء «العصبة» هم من الحرفيين وعمال المعامل والمثقفين.

وكان المؤتمر الثاني (لندن، تشرين الثاني ١٨٤٧) الذي ساهم فيه مندوبون من المانيا وسويسرا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا وبولونيا قد كلّف ماركس وإنجلس بوضع برنامج علمي «للعصبة».

وفي شباط ١٨٤٨ نُشِر هذا البرنامج بعنوان «بيان الحزب الشيوعي». ولأول مرة عرض الشيوعيون آراءهم واهدافهم ومطامحهم بصورة مكشوفة في هذه الوثيقة التي ترجمت فيما بعد إلى جميع لغات العالم تقريباً، واصبحت برنامجاً للحركة الشيوعية العالمية.

يعلل الفصل الاول من «البيان»، وهو بعنوان «البرجوازي والبروليتاري»، الرسالة العالمية التاريخية للبروليتاريا. إن تطور الصراع الطبقي يؤدي إلى جعل البروليتاريا، التي كانت في بادىء الامر تسير وراء البرجوازية ضد الاقطاعيين، تبدأ العمل بصورة مستقلة. إن تنظيم البروليتاريين في طبقة ونضالهم يمران بعدة مراحل قبل ان تؤسس البروليتاريا حزبها الخاص وقبل أن تقيم سيطرتها عن طريق الاطاحة بالبرجوازية بالعنف.

ويؤكد الفصل الثاني «البروليتاريون والشيوعيون» انه لا توجد لدى الشيوعيين أية مصالح تختلف عن مصالح البروليتاريا عموماً، وأنهم لا يقفون على طرفي نقيض مع الاحزاب العمالية الاخرى، ولا يطرحون مبادىء خاصة تحدد الحركة البروليتارية.

ويختلف الشيوعيون عن الاحزاب البروليتارية الاخرى بكونهم يدافعون في نضال بروليتاريي مختلف الأمم عن المصالح المشتركة للبروليتاريا بأسرها، ويمثلون مصالح الحركة

(١) ماركس وإنجلس، المؤلفات، المجلد ٤، ص ٥٢٤.

ككل في مختلف درجات النضال ضد البرجوازية. إن الشيوعيين هم القسم الطليعي من الحركة العمالية الأكثر حزماً، وإن امتلاك ناصية النظرية التقدمية يمنحهم أفضلية في تفهّم ظروف وسير الحركة ونتائجها العامة.

ويعمل الشيوعيون من اجل ازالة الملكية الخاصة لادوات ووسائل الانتاج، واستبدال هذه الملكية بالملكية العامة، ومن أجل إزالة استغلال الانسان للانسان وإزالة الظلم القومي. ويحدد هذا الفصل توجيهات الشيوعيين المنهاجية بخصوص البلدان الاكثر تطوراً. ويشير هذا الفصل إلى أن الخطوة الأولى في الثورة الاشتراكية هي تحويل البروليتاريا إلى طبقة مسيطرة، أي إقامة دكتاتورية البروليتاريا. وتستخدم البروليتاريا سيطرتها لكي تنتزع من البرجوازية الرأسمال بأكمله، وتركز جميع ادوات الانتاج في أيدي الدولة وتزيد باسرع ما يمكن حجم القوى المنتجة. وذلك يتطلب إلزام العمل بالنسبة للجميع.

وبإزالة العلاقات الانتاجية القديمة وزوال الاضداد الطبقية والطبقات تضمحل الدولة. فهي تفسح المجال لرابطة يصبح فيها التطور الحر لكل فرد شرطاً للتطور الحر للجميع. علماً بأن «عصبة الشيوعيين» انطلقت منذ ذلك الحين من الفكرة القائلة بأن الرأسمالية أصبحت شائخة، وأن الاشتراكية قريبة..إلا أن حالة التطور الاقتصادي للقارة الأوروبية، لم تكن بعد ناضجة لدرجة تكفي لازاحة أسلوب الانتاج الرأسمالي. وكان هذا الخطأ بصدد طول الطريق إلى الاشتراكية لم يسمح آنذاك بالتفريق بين برنامج الحد الأقصى وبرنامج الحد الأدنى في الثورة.

ويحتوي الفصل الثالث «الادبيات الاشتراكية والشيوعية» نقداً لانواع الاشتراكية غير البروليتارية وما قبل العلمية، الاشتراكية الرجعية والاشتراكية المحافظة أو الاشتراكية البرجوازية والاشتراكية الطوباوية الانتقادية.

ويعلّل الفصل الرابع «موقف الشيوعيين من مختلف الاحزاب المعارضة» توجيهات الشيوعيين التاكتيكية. فالشيوعيون يناضلون من أجل الاهداف القريبة للطبقة العاملة ومصالحها، ولكنهم في الوقت ذاته، يدافعون في حركة اليوم عن مستقبل الحركة أيضاً. فالشيوعيون في كل مكان يؤيدون كل حركة ثورية موجهة ضد النظام الاجتماعي والسياسي الرجعي القائم. وهم يسعون في كل مكان إلى التوحيد والوفاق بين الاحزاب الديمقراطية في جميع البلدان.

وطرح «بيان الحزب الشيوعي» مبدأ الأممية، باعتباره المبدأ الاساسي للحركة البروليتارية. ويشير البيان هنا إلى أن نضال البروليتاريا ضد البرجوازية هو من حيث الشكل

ومنذ البداية نضال وطني. فان بروليتاريا كل بلد يجب أن تقطع في البداية دابر برجوازيتها. ولكن أحد الشروط الاساسية لتحرر البروليتاريا، هو توحيد جهود البلدان الاكثر تطوراً، على الأقل، لمواجهة تصدير الثورة المضادة.

وعلى أثر ظهور «البيان» بدأت في اوروبا الغربية الثورة البرجوازية ١٨٤٨ - ١٨٤٩. وبعد أن بدأت هذه الثورة في إيطاليا، انتقلت إلى فرنسا، ثم شملت المانيا والنمسا. ووجه الشيوعيون جلَّ اهتمامهم إلى المانيا، وذلك لان الثورة البرجوازية فيها، قامت مع وجود بروليتاريا اكثر تطوراً بكثير مما كان في الثورات السابقة، وبالتالي فقد كان بالامكان ان تصبح فاتحة مباشرة للثورة البروليتارية.

وطرحت اللجنة المركزية «لعصبة الشيوعيين» «مطالب الحزب الشيوعي في المانيا»، وكذلك «نداء اللجنة المركزية إلى «عصبة الشيوعيين»، وهما بقلم ماركس وإنجلس، مهمة النضال في سبيل الجمهورية الالمانية الديمقراطية الموحدة، التي من شأنها أن تمثل أفضل شكل لنظام الدولة لمواصلة تحقيق الثورة البروليتارية. وأشار ماركس وإنجلس إلى أن انتصار الثورة لا يمكن أن يتحقق الا اذا تحوَّلت الحركة إلى حركة شعبية شاملة، والا اذا ادت إلى اقامة السلطة الثورية، أي إقامة الدكتاتورية الثورية الديمقراطية. ويفهم من الدكتاتورية هنا، طبعاً ليس سوء استخدام السلطة واستغلالها لصالح دكتاتور ما، بل المقصود هو السلطة الثورية الديمقراطية التي يجب أن تطبق حتى النهاية مبدأ سلطة الشعب المطلقة وحماية البلاد دون دسائس الثورة المضادة.

ورفضت اللجنة المركزية «لعصبة الشيوعيين» رفضاً حازماً الفكرة المغامرة، فكرة «تصدير الثورة». وبعد انتصار ثورة ١٨٤٨ في باريس، طرح بعض زعماء المهاجرين الالمان خطة تشكيل سلك مسلح لاقتحام المانيا. وفضحت اللجنة المركزية «للعصبة» هذه الخطة ونظَّمت تسفيراً فردياً للهاجرين وعودتهم إلى الوطن وأوصتهم بالمساهمة في الحركة الديمقراطية العامة. وعملت «العصبة» على تسفير حوالي ٤٠٠ شخص وأغلبهم من الشيوعيين إلى المانيا.

وفي نيسان ١٨٤٨ انتقلت اللجنة المركزية إلى المانيا. وبما أن تنظيمات «العصبة» المحلية كانت قليلة العدد وضعيفة، فلم يكن بالامكان توجيه الحركة العمالية في تلك الظروف إلا عن طريق الصحيفة الالمانية العامة «صحيفة الراين الجديدة» التي اصدرها ماركس في كولونيا في ١٨٤٨ - ١٨٤٩. وانخرط الشيوعيون بنشاط كبير في النضال الثوري، حيث ناضلوا في الجناح اليساري، وعملوا في الوقت ذاته على تنظيم العمال في الاتحادات في كل مكان، وحثهم على طرح مطالبهم الخاصة:

وكان خط « عصبة الشيوعيين » قد واجه معارضة من « اليسار » و « اليمين ».

وكان يمثل المعارضة من « اليسار » بعض زعماء عصبة عمال كولونيا (من امثال غوتشالك وويليخ) الذين سلكوا نهجاً فوضوياً انتهازياً يدعو إلى اعلان « الجمهورية العمالية » فوراً. ولم يكونوا يدركون المضمون البرجوازي الديمقراطي للثورة فلجأوا، من اجل أغراض ديماغوجية، إلى التبشير باعلان الاشتراكية فوراً، بالرغم من أنهم اكتفوا عملياً بتقديم العرائض إلى الحكومة والسلطات وبالمطالب الاقتصادية الصرف. كانوا يطالبون بمقاطعة انتخابات الجمعية الوطنية لعموم المانيا، ورفضوا أية مساومات وأية اعمال مشتركة مع المنظمات الديمقراطية غير البروليتارية. وكان الشيوعيون العاملون في عصبة كولونيا، يرون أن مقاطعة الانتخابات من شأنها أن تعني تسليم المواقع إلى الرجعية بلا معركة.

وتحت ضغط الجماهير اضطر غوتشالك إلى التخلي عن المقاطعة. وانتصر في عصبة كولونيا الخط الثوري الثابت.

واضطر الشيوعيون إلى النضال كذلك، ضد الخط الانتهازي اليميني لبعض زعماء مؤتمر عمال برلين (بورن) الذين اكتفوا بالمطالب القريبة الاقتصادية الصرف، واقتراح الاصلاحات الطفيفة. وقد دعوا إلى التعاون السلمي بين العمل والرأسمال، ومارسوا مختلف التجارب الاجتماعية فشغلوا العمال عن المساهمة في النضال السياسي الثوري.

وناضلت « صحيفة الراين الجديدة » باعتبارها داعية « لعصبة الشيوعيين »، ضد التذبذب الانتهازي، فوجهت العمال نحو تطوير الثورة بلا انقطاع ونحو المساهمة النشيطة في النضال السياسي من اجل انتصار الديمقراطية.

وساهم أعضاء « عصبة الشيوعيين » حتى نيسان ١٨٤٩ في الجمعيات الديمقراطية، فناضلوا بجبهة واحدة مع الديمقراطيين الثوريين. وفي الوقت ذاته أسسوا اتحادات عمالية لتنظيم البروليتاريا بصورة مستقلة. وفي نيسان ١٨٤٩ بدأ التحضير لعقد مؤتمر اتحادات العمال لعموم المانيا. وكان على هذا المؤتمر ان يؤسس حزباً ثورياً مستقلاً في المانيا. الا أن هزيمة الثورة حالت دون بلوغ هذا الهدف.

وساهم الشيوعيون، بمن فيهم إنجلس، شخصياً في النضال المسلح ضد قوات الثورة المعاكسة. واستشهد شيوعيون كثيرون في هذا النضال، وزجَّ ببعضهم في غياهب السجون، بينما اضطر البعض الآخر إلى الهجرة.

وبعد هزيمة الثورة طرحت اللجنة المركزية « لعصبة الشيوعيين » التي انتقلت إلى لندن، مسألة اعادة النظر في الخط التاكتيكي مع مراعاة الظروف الجديدة.

وكان اعضاء « العصبة » المترددون الذين وقعوا تحت تأثير المهاجرين في لندن، قد عارضوا التاكتيك الذي راعى خمود الموجة الثورية وأصروا على تطبيق التاكتيك السابق. وفي أيلول ١٨٥٠ انقسمت « عصبة الشيوعيين » على نفسها. فقد عارضت أقلية أعضاء اللجنة المركزية برئاسة ويليخ وشابير القرار بنقل المركز إلى المانيا، ورفضت الخضوع إلى اللجنة المركزية وصارت، تطبق نهجاً تاكتيكياً خاصاً، حيث أخذت « تلعب بالثورة ». وغصت كتلة ويليخ ـ شابير برجال البوليس السري الذين استخدموها لتدبير عدة استفزازات ضد « العصبة » ولتدبير أول محاكمة للشيوعيين، هي محاكمة الشيوعيين في كولونيا (١٨٥٢). وفي تشرين الثاني ١٨٥٢ اعلنت « عصبة الشيوعيين » عن حل نفسها باقتراح من ماركس. وسرعان ما توقف نشاط كتلة ويليخ ـ شابير.

كانت « عصبة الشيوعيين » قد دشنت ربط الماركسية بالحركة العمالية واعلنت افكار التضامن البروليتاري الأممي، ووضعت أسس التاكتيك الثوري للبروليتاريا. وكانت نموذجاً أولياً للحزب البروليتاري الثوري.

ولكن الماركسية آنذاك كانت قد بدأت تنتشر لتوها في الحركة العمالية. وكانت اغلبية العمال متأثرة بالمذاهب الاشتراكية ما قبل العلمية، أو كانت تقف بعيداً عن النضال السياسي. وفي ظروف هزيمة الثورة والارهاب ضد المنظمات العمالية والنهوض الاقتصادي الذي بدأ في أوروبا، لم تكن متوفرة الشروط اللازمة لمواصلة نشاط الشيوعيين بالاشكال التنظيمية السابقة. إلا أن ماركس وإنجلس ورفاقهما واصلوا في سنوات الانحسار المؤقت للموجة الثورية، خوض النضال الثابت دفاعاً عن مصالح البروليتاريا وفي سبيل الديمقراطية.

خبرة النضال في سبيل تأسيس أول منظمة جماهيرية ثورية عالمية هي جمعية العمال العالمية (الأممية الأولى):

بعد حل « عصبة الشيوعيين » رفض ماركس وإنجلس رفضاً قاطعاً الانتساب إلى منظمات المهاجرين السرية الثورية. وكانا قد انطلقا من أن هذه المنظمات في ظروف انحسار الحركة لا بد وان تفسد وتتحول إلى جماعات من المتآمرين وتمارس نشاطاً يبدو ثورياً حسب الظاهر فقط، ولكنه في الواقع يضلّل الشغيلة ويخدعهم بشعارات ديماغوجية غير قابلة للتحقيق. ووجها جل اهتمامهما إلى إعداد كوادر الثوريين البروليتاريين للمعارك المرتقبة وتعميم الخبرة الثورية.

وعندما بدأت ظواهر الازمة الاقتصادية منذ اواسط خمسينات القرن التاسع عشر، انتعشت الحركة العمالية من جديد. وكان ترسخ الصناعة الرأسمالية قد عجّل بافلاس الانتاج

الحرفي الصغير. واجتاحت موجة الاضرابات بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الاميركية والمكسيك وشيلي وبلداناً اخرى.

وبدأ انبعاث النقابات التي دُمرت بعد هزيمة ثورة ١٨٤٨ـ١٨٤٩. ولوحظ نمو عاصف للتعاونيات وصناديق المساعدة المتبادلة. وبدأ العمال يساهمون بصورة مستقلة من جديد في النضال السياسي وأخذت تظهر اتحادات العمال المحلية ثم العامة، وانتعشت الصحافة العمالية. وفي عام ١٨٦٠ تأسس في بريطانيا مجلس نقابات لندن، وفي عام ١٨٦٣ تأسس اتحاد عمال المعادن. وتأسست في المانيا عام ١٨٦٢ نقابة عمال المطابع في ليبزيغ، وفي عام ١٨٦٣ تأسس اتحادا عمال المطابع وعمال صناعة المكائن في برلين. وفي عام ١٨٦٣ ظهرت منظمة سياسية مستقلة للبروليتاريا الالمانية هي اتحاد العمال الالماني العام برئاسة فردينانـد لاسال. وفي عام ١٨٦٤ اخذت تظهر في الولايات المتحدة الاميركية كلها رابطات النضال في سبيل يوم العمل من ثماني ساعات.

وفي سير حركة التحرر الوطني، بدأ الوضع الثوري يتكون في المانيا وايطاليا واليابان. وبنتيجة ازمة نظام القنانة، وهي الازمة التي اشتدت بسبب هزيمة القيصرية في الحرب ظهر هذا الوضع في روسيا. وكانت اسبانيا تسير نحو الثورة. واختمرت الثورة في بولندا والولايات المتحدة الاميركية والمكسيك وفنزويلا والارجنتين، وهي الثورة التي تحولت إلى حروب اهلية ذات طابع ثوري، واقترنت بمحاولات التدخل المسلح الاجنبي واتسعت حركتان قويتان ضد الاستعمار في الهند والصين. وناضل عمال بريطانيا وفرنسا والبلدان الاخرى المشاركة في النهب الاستعماري، نضالاً نشيطاً ضد هذا النهب.

ولكنه كان ملحوظاً تشتت مختلف فصائل الطبقة العاملة، الامر الذي لا يجوز السكوت عليه خصوصاً في ظروف تعاظم الموجة الثورية. إن تضافر جهود عمال مختلف البلدان هو واحد من الشروط الاولى لتحرر البروليتاريا. وكان التطور الناجح للحركة العمالية يتطلب تسليح الفصائل الوطنية للطبقة العاملة، الواقعة تحت تأثير مختلف المذاهب الاشتراكية غير البروليتارية بالنظرية العلمية ووضع الخبرة الثورية المتراكمة في سياق الصراع الطبقي تحت تصرف العمال. وكانت تلك هي المهام التي ينبغي ان تحلها جمعية العمال العالمية، التي دخلت التاريخ باسم الأممية الاولى.

ولدت الجمعية عام ١٨٦٤ في سياق حركة تضامن العمال الانجليز والفرنسيين والالمان والايطاليين مع ثورة ١٨٦٣ في بولندا، وكذلك نضالات العمال الانجليز ضد تدخل بريطانيا وفرنسا لصالح اسياد العبيد في الولايات المتحدة الاميركية والاقطاعيين في المكسيك. وكان

ميثاق الأممية الاولى، قد طالب «بان تعترف كل الجمعيات والافراد المنضمين إليها بالحقيقة والعدالة والاخلاق أساساً للعلاقات فيما بينهم، وفي معاملة جميع الناس بصرف النظر عن لون بشرتهم ومعتقداتهم وقومياتهم».

وكان اتحاد الأممية في باريس قد فضح في ندائه إلى العمال، السياسة الاستعمارية لحكومة نابليون الثالث الفرنسية. وجاء في النداء: «ان الامبراطورية لا تكتفي باضطهادكم عن طريق الضرائب، فانها تنتزع منكم ابناءكم ومعيليكم الاوحدين، لكي تزرع جثثهم في اراضي سوريا والهند الصينية والمكسيك».

وكانت هذه النضالات مرتبطة اوثق ارتباط بالنشاط الأممي الذي مارسه كارل ماركس وفريدريك إنجلس. وحضر الجمعية التأسيسية للأممية الاولى في عام ١٨٦٤ ممثلون عن العمال الانجليز والالمان والبولنديين والفرنسيين والثوريين الديمقراطيين في عدد من البلدان الأوروبية. وعُهدت مهمة وضع الوثيقتين المنهاجيتين ـ البيان التأسيسي والنظام الداخلي ـ إلى ماركس الذي انتخب لعضوية المجلس العام (الذي كان يسمى بالمجلس المركزي طوال ١٨٦٤ ـ ١٨٦٦). ونصت هاتان الوثيقتان على ممارسة النشاط المشترك لعمال مختلف البلدان المتأثرين بالاشتراكية غير البروليتارية، وساعدتا على وضع تاكتيك موحد للنضال البروليتاري للطبقة العاملة.

واكد البيان التأسيسي والنظام الداخلي للأممية، أن تحرير الطبقة العاملة لا يمكن ان يتم إلا على يد الطبقة العاملة نفسها، وبنتيجة تصفية النظام الرأسمالي. واعتبرت هاتان الوثيقتان إحراز السلطة السياسية شرطاً لهذا التحرير. وأنّ تحرر الطبقة العاملة ينبغي أن يؤدي إلى إزالة أية سيطرة طبقية.

وأشارت الوثيقتان إلى الأهمية الكبيرة لنضال الطبقة العاملة في سبيل تحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ظل النظام القائم، وخصوصاً النضال في سبيل تقليص يوم العمل. واشارتا كذلك إلى نجاحات الحركة التعاونية. الا أنّ الحركة التعاونية، كما جاء في البيان التأسيسي، لا تستطيع بنفسها أن تصفّي الاستغلال وتحقق تحرير العمال بدون إزالة النظام الرأسمالي.

وأكدت وثيقتا الأممية الاولى على فكرة التعاون الأممي بين العمال. وجاء في البيان التأسيسي أن تحرير العمال ليس مسألة قومية، بل هو مسألة اجتماعية تشمل جميع البلدان الرأسمالية. ويتطلب حلها تعاوناً أخوياً بين الشغيلة من جميع القوميات.

وطرح البيان التأسيسي على الطبقة العاملة مهمة النضال في سبيل سياسة خارجية ديمقراطية

عادلة وضد سياسة الغزو التي تنتهجها الطبقات السائدة وضد حروب النهب. واشار ماركس إلى أنَّ النضال في سبيل هذا النوع من السياسة الخارجية « هو جزء من النضال العام في سبيل تحرر الطبقة العاملة »[٢].

واعترفت المنظمات والشخصيات التي انضمت إلى الأممية بنظامها الداخلي وشاطرتها هدفها الاساسي، الا وهو « حماية الطبقة العاملة وتطويرها وتحريرها كلياً». وقد احتفظت الجمعيات التي انضمت إلى الأممية بتنظيماتها على شرط أن لا تتعارض برامجها وانظمتها الداخلية مع المبادىء الاساسية للأممية. وكان الاعضاء الجماعيون والفرديون يدفعون بدلات الاشتراك. وقد بُنيت الأممية نفسها على اسس المركزية الديمقراطية. وكانت الهيئات القيادية للأممية تنتخب دورياً وهي محاسبة امام الأممية. وكانت مؤتمرات الأممية تنتخب المجلس العام، الذي يقبل الفروع ويقيم الصلات الأممية ويمارس مناقشة القضايا الملحة للحركة الاضرابية ويرسم الخط العام والتاكتيك. وكان على الأممية ان تساعد على توحيد الجمعيات العمالية المشتتة في تنظيمات عمالية وطنية.

وكانت الأممية الأولى وفروعها تقود الحركة الاضرابية التي طرحت آنذاك، بصورة رئيسية، مطلب زيادة الاجور. وكانت الاضرابات مدرسة جيدة للتضامن والأممية. وجرى جمع التبرعات لتقديم المساعدة المادية للمضربين، واتخذت اجراءات ضد فاصمي الاضرابات، وتطورت حركة التضامن مع المضربين في البلدان الاخرى. واضطر ارباب العمل إلى تقديم تنازلات للعمال، مما عزز فروع الأممية وساعد على توسيع نقابات العمال.

ولعبت الأممية الأولى دوراً كبيراً في ربط النظرية العلمية الثورية بالحركة العمالية، وساعدت على نشر الماركسية وترسيخها في الحركة العمالية. ومن اهم الشواخص في هذا المجال، طبع المجلد الاول من مؤلف ماركس العبقري « رأس المال » باللغة الالمانية في عام ١٨٦٧ والذي بدأت ترجمته فوراً إلى اللغات الاخرى.

ولقد ساعد النشاط الثوري للأممية الاولى، على تذليل مبادىء الاشتراكية المنافية للعلم وآرائها الجامدة الانعزالية والطوباوية التي كانت تعيق نضال البروليتاريا الثوري الجماهيري. وبينت الأممية الاولى الاهمية الكبيرة للنضال الاقتصادي، وخصوصاً اضرابات البروليتاريا، ودور النقابات في هذا النضال وجرى شجب استصغار هذا الشكل من النضال والتنظيم من قبل ممثلي الاشتراكية غير البروليتارية (تعاليم برودون في فرنسا ونظرية لاسال في المانيا). وفي الوقت

(٢) ماركس وإنجلس، المؤلفات، المجلد ١٦، ص ١١.

ذاته شجبت الأممية اضفاء الطابع المطلق على النضال الاقتصادي وعلى التنظيم النقابي الملازمين للحركة العمالية البريطانية (التريديونيونية). ولفتت الأممية الانظار إلى أهمية نضال البروليتاريا الايديولوجي والسياسي. وتحت تأثير الأممية الاولى، انخرطت المنظمات العمالية بنشاط في الحملات الانتخابية في بريطانيا وفرنسا والمانيا وبلدان اخرى، وخاضت النضال في سبيل اشاعة الديمقراطية في النظام الانتخابي.

إن التحرر الاجتماعي للعمال يرتبط ارتباطاً لا تنفصم عراه بتحررهم السياسي. وذلك يتطلب توفر الحريات السياسية وخوض النضال في سبيل توسيعها. وبهذا الخصوص شنّت الأممية الاولى، كفاحاً نشيطاً ضد الفوضوية التي كان الثوري الروسي ميخائيل باكونين (١٨١٤ - ١٨٧٦) من ابرز ممثليها. وكان الفوضويون يرون أن المصدر الرئيسي للاستغلال والظلم ليس هو الملكية الخاصة لوسائل وادوات الانتاج، بل هو وجود الدولة. ولذلك دعوا إلى تحطيم أي شكل للدولة بواسطة تمرد المعوزين، وإلى ازالة جميع الحدود القومية والاقليمية. وكانوا يرون أن القوة الرئيسية القادرة على تحطيم الدولة هي العناصر المتفسخة طبقياً. وكان الفوضويون الذين يعكسون ميول الحرفيين الذين دمرتهم الرأسمالية، قد اضفوا طابعاً مطلقاً على سيكولوجية القنوط لدى الحرفيين، وعلى هذا الاساس بنوا خططهم الطوباوية لاستبدال الدولة بجماعات فوضوية نتيجة للتمرد والغاء حق الارث. وهكذا عارض الفوضويون النضال السياسي، وعارضوا تنظيم البروليتاريا وحطموا هذا التنظيم. وحاول باكونين وانصاره في بادىء الامر ان يستولوا على قيادة الأممية وفروعها من الداخل، وعندما اخفقوا في ذلك اخذوا يحطمونها. ولذلك اصبح شرطاً ضرورياً لتعزيز الحركة العمالية وتطويرها في ظروف اختمار الثورة في اواخر الستينات، النضال ضد الفوضوية وفي سبيل تقوية التنظيم السياسي للبروليتاريا واعدادها للمساهمة المستقلة في الثورة، ومن اجل أن تلعب الطبقة العاملة دوراً نشيطاً في النضال السياسي وفي الحركة التحررية الوطنية الديمقراطية العامة والمناهضة للاستعمار.

كانت الأممية الأولى قد أقامت صلات وثيقة مع المنظمات الوطنية الديمقراطية الثورية في بولندا وايطاليا وروسيا وبلدان اخرى. وأولت دعم حركة التحرر الوطني البولندية اهتماماً خاصاً. وكان من شأن تحرر بولندا من نير القيصرية الروسية والنظام الملكي البروسي والنمساوي ان يوجه الضربة إلى معقل الرجعية الاقطاعية في ذلك الزمان، وان يعجل تطور الحركة الثورية في روسيا ويساعد على انتصار الثورة الاشتراكية في اوروبا. ولذلك اعتبر ماركس وإنجلس آنذاك الموقف من بولندا محكاً للثورية والأممية. وأيدت الأممية الاولى كذلك نضال الشعب الايرلندي في سبيل الاستقلال والتخلص من النير الاستعماري الانجليزي. وكان

استعباد ايرلندا قد حدَّد العمال الانجليز وربطهم بالطبقات المسيطرة في بريطانيا. وسعى ماركس وإنجلس إلى جعل العمال الانجليز يؤيدون نضال الديمقراطيين الثوريين الايرلنديين في سبيل تقرير المصير. وكان على هذا التأييد أن يساعد على إنماء الوعي الطبقي لدى العمال الانجليز انفسهم. وعلى مثال ايرلندا بيَّن ماركس وإنجلس اهمية القوميات المظلومة كحلفاء طبيعيين للبروليتاريا.

وأشارت الأممية الاولى بهذا الخصوص إلى: «ان الشرط التمهيدي لتحرر الطبقة العاملة الانجليزية هو تحويل الوحدة الفردية القائمة (أي استعباد ايرلندا) إلى اتحاد حر متكافىء، إذا كان ذلك بالإمكان، أو انفصالها كلياً، إذا كان ذلك لازماً»[٣]. وفضحت الأممية الأولى سياسة بريطانيا الاستعمارية الدموية في ايرلندا وأكدت واجب العمال في إبداء التضامن مع البلدان المستعبدة قومياً.

واعربت الأممية الاولى عن تضامنها مع الشعب المكسيكي الذي ناضل في سبيل استقلاله ضد تدخل فرنسا وبريطانيا واسبانيا.

٢ ـ خبرة الحركات والثورات الوطنية البرجوازية الديمقراطية

كانت الحركات الوطنية في عصر الرأسمالية الناهضة قد اندلعت في مستوطنات المهاجرين، وفي المقام الاول منها اميركا، ومن ثم في بلدان جنوبي اوروبا ووسطها وشرقيها (وفي ايرلندا) وكذلك اليابان.

كانت الدول المستبدة الكبرى ـ النمسا وبروسيا وروسيا والامبراطورية العثمانية واسبانيا والبرتغال ـ قد تكونت في شرقي أوروبا وجنوبيها وفي آسيا الصغرى منذ عصر الاقطاع. وكان نظام القنانة والحكم المستبد المطلق واضطهاد الاقوام والمستعمرات المستعبدة، كل ذلك قد اعاق التطور الاجتماعي والاقتصادي في هذه الدول وادى إلى تخلفها التاريخي. واصبحت هذه الدول توابع زراعية خامية تخدم صناعة أوروبا الغربية، كما اصبحت في الوقت ذاته مراكز للرجعية الاقطاعية العالمية. وقد قمعت بصورة وحشية النضالات الثورية في بلدانها، ومارس البعض منها تصدير الثورة المضادة إلى أوروبا الغربية. وعملت هذه الدول بمثابة الدرك العالمي في ذلك العصر.

وفي اوروبا الشرقية لم تكن قد صُفِّيت بعدُ، مخلفات القرون الوسطى التي اعاقت التطور

(٣) ماركس وإنجلس، المؤلفات، المجلد ١٦، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٩.

الاجتماعي ونمو البروليتاريا. والمقصود من بقايا القرون الوسطى هنا، النظام الملكي المطلق (السلطة المطلقة غير المحدودة) والنظام الاقطاعي (ملكية وامتيازات الاقطاعيين المالكين للاقنان) وقمع القوميات المضطهدة.

الا أن تطور الرأسمالية سار في هذه البلدان ايضاً، فولد الحركة الديمقراطية المناهضة للاقطاعية من جهة، والحركة القومية للشعوب المضطهدة من جهة اخرى. وكانت المهمة الرئيسية لهاتين الحركتين هي تصفية الاقطاعية. وفي الوقت ذاته تطلّب تطور الرأسمالية تذليل التجزئة الاقطاعية وتأسيس الدول الوطنية. كانت المانيا مجزأة إلى زهاء ثلاثين دويلة. وكانت اليابان مجزأة إلى زهاء مائتي إمارة. كما كانت ايطاليا مجزأة إلى العديد من الدويلات (علماً بان قسماً كبيراً منها ظل محصوراً بالقوة في حدود المملكة النمساوية).

وعندما تأسست دول مستقلة سياسياً في سياق النضال من اجل استقلال المستعمرات البريطانية والفرنسية والاسبانية والبرتغالية في اميركا (في اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر)، كان ذلك يعني خطوة هائلة إلى الامام في طريق التطور الرأسمالي. ولكن تلك الدول ظلت في تبعية اقتصادية لبريطانيا التي كانت تتسلم منها الخامات وتسلمها منتوجات صناعتها المعملية. وكان ضعف البرجوازية المحلية قد أتاح للاقطاعيين إمكانية صيانة ومضاعفة امتيازاتهم وتقوية المخلفات الاقطاعية التي كادت تتزعزع، وكذلك مزارع العبودية في جنوب الولايات المتحدة الاميركية وفي البرازيل. وسعى الاقطاعيون إلى تقوية هيمنتهم السياسية على هذه الدول ولجأوا من اجل ذلك، إلى تأييد الدول الاجنبية: بريطانيا وفرنسا واسبانيا. واستخدمت الدول الاخيرة بدورها هذا الامر في محاولة لبعث سيطرتها الاستعمارية على هذه المنطقة.

وكان مالكو العبيد وتجار الرقيق في جنوب الولايات المتحدة الاميركية والبرازيل، الذين هم بحاجة إلى التوسع الاقليمي بغية صيانة نظام العبودية الذي ولى زمانه اقتصادياً، قد لجأوا إلى عدة حملات لغزو اراضي وبلدان الغير. ووسعت البرازيل اراضيها لدرجة كبيرة على حساب البلدان المجاورة (فنزويلا وبيرو وبوليفيا وباراغواي واورغواي)، حتى أنها حاولت الحاق اورغواي وباراغواي. وادى النضال البطولي الذي خاضه شعب اورغواي في سبيل الاستقلال عن البرازيل، إلى تحرر هذا الشعب من نير البرازيليين، مالكي العبيد، وإلى اعلان استقلال اورغواي من جديد في عام ١٨٢٨. وفي اواسط القرن التاسع عشر احتل مالكو العبيد البرازيليون باراغواي وابادوا قسماً كبيراً من سكانها وانتزعوا قسماً واسعاً من اراضيها.

وكان مالكو العبيد الاميركان الشماليون المتسترون «بمبدأ» مونرو (١٨٢٣) المرائي، قد

مارسوا التوسع الاقليمي في اميركا اللاتينية وآسيا. ففي عام ١٨١٠ استولت الولايات المتحدة الاميركية بدون اعلان الحرب على فلوريدا الغربية العائدة آنذاك إلى اسبانيا، وفي ١٨١٧ - ١٨١٨ استولت على جزيرة اميليا وفلوريدا الشرقية. وبعد سلسلة من حروب النهب انتزعت الولايات المتحدة الاميركية من المكسيك في ١٨٣٥ - ١٨٥٢ أكثر من نصف اراضيها. وكان ملاكو الاراضي المكسيكيون الكبار الذين يخشون شعبهم اكثر مما يخشون الغزاة الاجانب، قد خانوا المصالح الوطنية ووقعوا عقود النهب مع الولايات المتحدة الاميركية. وإبان حرب ١٨٤٦ - ١٨٤٧ شن الفلاحون والحرفيون المكسيكيون عمليات الانصار ضد المحتلين الاميركان الشماليين، إلا أن الاقطاعيين وكبار رجال الدين الكاثوليكيين، قاوموا بكل الوسائل اعمال الشغيلة الوطنية هذه، وحاولوا نزع سلاح الشغيلة وتسليم المدن بدون قتال بغية الاحتفاظ باملاكهم.

وفي أواسط القرن التاسع عشر حاولت الولايات المتحدة الاميركية إلحاق كوبا وهايتي وجمهورية الدومينيكان، ولكنها منيت بالاخفاق. وفي عام ١٨٥٠ اتفقت الولايات المتحدة الاميركية مع بريطانيا على اقتسام «مناطق النفوذ» في اميركا الوسطى. وبعد ذلك حاولت الولايات المتحدة الاميركية الاستيلاء على نيكاراغوا وبعث ملكية العبيد هناك وتحويل اميركا الوسطى إلى مستعمرة لها. ووجه وطنيو كوستاريكا الجيش لنجدة وطنيي نيكاراغوا. وبتضافر جهود وطنيي نيكاراغوا وكوستاريكا وسلفادور وهندوراس، تم دحر الغزاة في ١٨٥٧، كما أمكن طردهم من اميركا الوسطى في عام ١٨٦١. وفي سياق هذا النضال تعزز التضامن في اميركا اللاتينية، وعقدت مؤتمرات ممثلي دول اميركا اللاتينية.

وكانت الولايات المتحدة الاميركية قد شاركت في القرصنة الاستعمارية ضد الصين، حيث فرضت على هذه البلاد معاهدات جائرة. وفي عام ١٨٥٤ وجهت الولايات المتحدة الاميركية عمارة حربية إلى سواحل اليابان، ففرضت على هذه البلاد أول معاهدة جائرة، وهي المعاهدة التي فتحت السوق اليابانية امام بضائع اميركا الشمالية. وحاولت العمارة الاميركية كذلك الاستيلاء على جزر روكو (بما فيها جزيرة اوكيناوا) وبونين العائدة لليابان. وأعلن قائد العمارة القومندان بيري قائلاً: «أعتقد بأنه حان الوقت لاحتلال موقع في الشرق يهيء للشعوب الآسيوية امكانية الشعور بقوة الولايات المتحدة الاميركية ونفوذها». وفي عامي ١٨٦٦ و ١٨٧١ اقتحم الغزاة الاميركان الشماليون كوريا، ولكنهم اضطروا إلى العودة أدراجهم بعد أن واجهوا المقاومة المسلحة اللازمة. وكان تناسب القوى في المحيط الهادي والصراع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة الاميركية، قد حالا دون الحاق الجزر التي

كادت تحتلها .

وهكذا كان الاعداء الرئيسيون للحركات الوطنية المناهضة للاستعمار في آسيا واميركا واوروبا في اواسط القرن التاسع عشر ، هم كبار الاقطاعيين في الامبراطوريات الثلاث النمساوية والروسية والعثمانية وبرجوازية بريطانيا وفرنسا ، وكذلك (في الشرق الاقصى) ملاكو العبيد والتجار الاميركان الشماليون. اما في اميركا واوقيانيا فكان هؤلاء الاعداء هم برجوازية بريطانيا وفرنسا وملاكو العبيد في الولايات المتحدة الاميركية والبرازيل والاوساط الاقطاعية في اسبانيا .

وكانت القوى المحركة للحركات الوطنية المناهضة للاستعمار واشكالها متنوعة للغاية . ومع ذلك فان جميع هذه الحركات كانت تتسم باتجاهها المناوىء للاقطاعية . ففي البلدان التي نشأت فيها سوق وطنية وولدت الرأسمالية كانت هذه الحركات برجوازية من الناحية الموضوعية . واذا كانت تشارك فيها الجماهير الشعبية الواسعة ، فان هذه الحركات تتحول إلى ثورات وطنية برجوازية ديمقراطية. كانت القوة الاساسية لهذه الثورات هي البرجوازية الصغيرة في المدن والارياف والبروليتاريا الناشئة وقسم كبير من العناصر المتفسخة طبقياً . الا أن قيادة الحركة كانت تعود ، كقاعدة عامة ، إلى البرجوازية وملاكي الاراضي المتبرجزين . وكان ذلك هو طابع ثورات ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ في اوروبا والحروب الاهلية في الولايات المتحدةالاميركية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) والمكسيك والارجنتين وفنزويلا وغيرها من بلدان اميركا اللاتينية والانتفاضات في بولندا وشبه جزيرة البلقان .

وكان الثوريون ، وخصوصاً البروليتاريون ، في الحركات الوطنية والديمقراطية الاخرى يسعون بكل الوسائل إلى توسيع مساهمة فقراء الفلاحين والبرجوازية الصغيرة فيها . ولذلك ناضل الثوريون ضد الانتهازيين الذين سعوا إلى الاتفاق مع كبار ممثلي البرجوازية الاصلاحية الليبرالية ، وكانوا يخشون اطلاق طاقة الجماهير الثورية ونضالات البروليتاريا المستقلة في الثورة .

واقام الثوريون البروليتاريون اتصالات وثيقة مع الثوريين الديمقراطيين غير البروليتاريين . فقد ساهم ماركس وإنجلس مساهمة كبيرة في نشاط الرابطة الديمقراطية التي اسسها في بلجيكا عام ١٨٤٧ (واستمرت حتى عام ١٨٤٩) ، الثوريون البروليتاريون والعناصر التقدمية من ممثلي الديمقراطية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. واقام ماركس وإنجلس صلات وثقى مع الجمعية الديمقراطية العالمية « الاخوان الديمقراطيون » (التي مارست نشاطها في لندن في ١٨٤٥ ـ ١٨٥٣) وساهم فيها الجناح اليساري من الشارتيين والثوريون المهاجرون من القارة الاوروبية .

ثورات ١٨٤٨ - ١٨٤٩ في اوروبا:

كانت الثورة في جميع الدول الاوروبية، ما عدا فرنسا، تستهدف الاطاحة بانظمة القرون الوسطى الملكية، وبسيطرة الاقطاعيين وتأمين تأسيس الدول الوطنية على انقاض هذه الانظمة الملكية. اما في فرنسا فكانت المهمة الرئيسية للثورة تتلخص في ازاحة البرجوازية المصرفية عن السلطة، وتصفية النظام الملكي الدستوري. كانت الثورة في الدول الاوروبية تستهدف توحيد المانيا وايطاليا ولم شمل بولندا واحراز الاستقلال الوطني لايرلندا وشعوب البلقان ورص صفوفها. وكانت جميع هذه الحركات الثورية موجهة ضد الاقطاعية أو ضد مخلفاتها، وكانت تعمل على توسيع مجال الانظمة الرأسمالية وتتميز بمضمون برجوازي. وفي فرنسا وحدها، حيث كان النظام الرأسمالي قد ترسخ، رفعت البروليتاريا شعارات مستقلة في الثورة. ونتيجة لانتفاضة البروليتاريا في شباط (فبراير) ١٨٤٨ تمت الاطاحة بالنظام الملكي واعلن النظام الجمهوري وصدر مرسوما حق العمل ويوم العمل من ١٠ ساعات. وطبقاً لمرسوم حق العمل افتتحت «الورشات الوطنية» لتشغيل العاطلين. واستخدمت الحكومة البرجوازية أوهام العمال وعدم تنظيمهم، في محاولة لعزلهم عن فئات الشغيلة الآخرين، والقت على كاهل العمال مسؤولية زيادة اعباء الضرائب. وعندما عززت البرجوازية مواقعها وشكلت قبضة مسلحة من البرجوازية الصغيرة ومن العناصر المتفسخة طبقياً، نعني فصائل الحرس الخفيف الحركة، أخذت تنتزع من العمال مكتسباتهم. ورد العمال على ذلك بانتفاضة باريس في حزيران (يونيو) ١٨٤٨ تحت شعاري اقامة «الجمهورية الاجتماعية» وتصفية استغلال الانسان للانسان. واغرقت البرجوازية بالدماء إنتفاضة العمال الذين لم يحصلوا على الدعم اللازم لا في داخل البلاد ولا في خارجها. الا ان الجمهوريين البرجوازيين لم يستطيعوا الاحتفاظ بالسلطة، وذلك لأنهم استعانوا في مكافحة العمال بالقوات المسلحة، وقبل كل شيء بالحرس الخفيف الحركة. واستفاد المغامر لويس بونابرت من التناقضات بين البروليتاريا والبرجوازية فاستولى على السلطة، بنتيجة انقلاب اعتمد فيه على القوات المسلحة المعادية للثورة وعلى الفلاحين المحافظين فاعلن نفسه «امبراطوراً للفرنسيين» وتلقب بلقب نابليون الثالث. وتحولت فرنسا لامد طويل إلى واحد من مراكز الرجعية العالمية وحروب الغزو الاستعمارية.

ومارست فرنسا تصدير الثورة المضادة إلى البلدان المجاورة، وخصوصاً ايطاليا حيث قامت الحركة التحررية الوطنية الثورية في سبيل ازالة النير النمساوي وتصفية التجزئة الاقطاعية وتوحيد البلاد. وخنق المتدخلون الفرنسيون النظام الجمهوري في روما وعملوا على اعادة النظام الملكي المطلق في مملكة نابولي وعقدوا من وراء ظهر الشعب الايطالي صفقة مع النظام

الملكي النمساوي.

وكان من اسباب اخفاق النضال في سبيل الاستقلال في ايطاليا عام ١٨٤٨، أن هذه الحركة كانت تحت زعامة ملك سردينيا الذي كان يتوخى تحقيق مصالح العائلة المالكة، واعتمد على دعم فرنسا وليس على نضال الجماهير المستقل. وكان قد خاض الحرب ضد الغزاة النمساويين باعتبارها حملة حربية عادية بقوات الجيش النظامي وعرقل بكل الوسائل تحويلها إلى حرب ثورية شعبية. ولم يحاول الثوريون الايطاليون ان يجتذبوا إلى النضال الثوري جماهير الفلاحين الذين ظلوا، في أحسن الأحوال، لا مبالين ازاء مصير الحركة. وقد كتب إنجلس بهذا الخصوص يقول: «إن الانتفاضة الجماهيرية والحرب الثورية وفصائل الانصار في كل مكان - ذلك هو الأسلوب الوحيد الذي يستطيع بواسطته شعب صغير أن يقهر شعباً كبيراً»[٤]. وما كان بوسع تاكتيك التآمر الذي لجأ إليه الديمقراطيون الايطاليون بعد الهزيمة في عام ١٨٤٨ إلا أن يؤدي إلى تفاقم الاضطهاد القومي.

كانت المسألة القومية، مسألة التوحيد، هي القضية الرئيسية للثورة في المانيا والنمسا، كما في ايطاليا. وكان من الممكن حل هذه المسألة عن طريق الثورة بنتيجة الاطاحة بالانظمة الملكية وتوحيد الدويلات الالمانية في جمهورية ديمقراطية موحدة. ونتيجة للنضالات الشعبية في عام ١٨٤٨ تشكلت في عدد من الدويلات الالمانية، حكومات برجوازية (وفي بعض الاماكن دخلت البرجوازية في الحكومات التي يعود الدور الحاسم فيها إلى الاقطاعيين). وسلكت هذه الحكومات وكذلك البرلمان الالماني العام الذي تشكل من نواب مختلف الدويلات الالمانية طريق مغازلة الاقطاعيين الكبار والانظمة الملكية. وقُمعت الانتفاضات الشعبية في عدد من مناطق المانيا والمملكة النمساوية. وبعد اخماد النضالات الثورية بتغاضي البرجوازية الليبرالية حلّت الرجعية الاقطاعية البرلمان الالماني العام وصفّت الحريات المدنية التي كانت قد انتزعت منها سابقاً. ولم تكن مساهمة الطبقة العاملة والحرفيين في هذه الاحداث الثورية مستقلة بعد، فهم لم يطرحوا شعاراتهم ولم يسعوا للتحالف مع الفلاحين. وكانت البرجوازية الكبيرة المعادية للثورة منذ البداية قد دخلت إبان ثورة ١٨٤٨ - ١٨٤٩ في تحالف مع الرجعية الاقطاعية خوفاً من الشعب، أي خوفاً من العمال والبرجوازية الديمقراطية. وفي سياق هذه الثورة التي لم تنجز خانت البرجوازية ليس فقط النزعة الديمقراطية عموماً بل والفلاحين ايضاً. فلم تتجرأ على تحطيم العلاقات الاقطاعية ولا على بنائها الفوقي - النظام الملكي.

(٤) ماركس وإنجلس، المؤلفات، المجلد ٦، ص ٤١٨.

كانت حركات التحرر الوطني في شرق اوروبا، في الامبراطورية النمساوية قد لعبت دوراً تقدمياً كبيراً في ثورة ١٨٤٨ - ١٨٤٩. فقد هب الشعب المجري للنضال في سبيل استقلاله الوطني. ولكنه أخفق في تنسيق أعماله مع الثوريين النمساويين ومع العمال والحرفيين في فيينا المنتفضة، عاصمة الامبراطورية. وبالنتيجة قُمِعت الانتفاضة في فيينا والثورة المجرية على حد سواء.

وفي سياق ثورات ١٨٤٨ - ١٨٤٩ استخدمت الانظمة الملكية الاقطاعية لاغراض الرجعية، بعض الحركات القومية الصغيرة (مثل الكورواتيين والغاليتشيين والتشيكيين بعد اخماد انتفاضة براغ). وكانت دسائس القوى المعادية للثورة قد جرّت هذه الشعوب إلى حرب ابادة ضد الثوريين. ولم تحمل هزيمة الثورة التحرر لهذه الشعوب، بل على العكس شدّدت النير الاجنبي، وأعاقت قضية تحررها الوطني إلى سبعين عاماً اخرى بل ولأمد أطول. وفي لحظة المناوشة الحاسمة بين الثورة والثورة المضادة لا يمكن لحركات التحرر الوطني أن تنتصر إلا اذا التزمت الجانب الثوري. إن هزيمة الثورة تؤدي بحركة التحرر الوطني ايضاً إلى الهزيمة.

وكان من نقاط ضعف انتفاضتي ١٨٤٦ و ١٨٦٣ في بولندا، أن الثوار البولنديين لم يجتذبوا إلى جانبهم بالدرجة الكافية جماهير الفلاحين المضطهدين. ولم يكونوا يدركون أن حل المسألة الزراعية وتصفية تبعية الفلاحين للاقطاعيين، هما شرط ضروري لتوحيد بولندا واعلان استقلالها.

ولقد واجهت ثورة ١٨٤٨ موقفاً دولياً غير ملائم. فان انعدام الوضع الثوري في روسيا في الاربعينات قد اتاح للقيصرية امكانية الاضطلاع بدور الدركي ضد هذه الحركة. ومن ناحية اخرى كان ضعف الحركة الشارتية في بريطانيا قد جعل هذا البلد معقلاً حصيناً للرجعية في القارة الاوروبية.

وبعد هزيمة ثورات ١٨٤٨ - ١٨٤٩ جرى توحيد المانيا وايطاليا والتلاحم القومي في البلقان ليس بطريق الثورة، بل عن طريق الاصلاحات من الاعلى وعن طريق حروب الغزو وحروب العوائل المالكة.

الحرب الاهلية في الولايات المتحدة الاميركية (١٨٦١ - ١٨٦٥) واعمار الجنوب

كانت حرب المستعمرات البريطانية في سبيل الاستقلال وتأسيس الولايات المتحدة الاميركية في اواخر القرن الثامن عشر قد اتسمت بطابع ثوري. ولكنه اذا كان أسلوب الانتاج الرأسمالي قد انتصر في شمال الولايات المتحدة الاميركية، ففي جنوبها سادت الانظمة العبودية التي أعاقت تطور الرأسمالية في البلاد.

إنّ تحالف أصحاب العبيد والمزارع الجنوبيين مع تجار الشمال الشرقي ومزارعي الغرب، قد أمن هيمنة أصحاب العبيد على الحياة السياسية في البلاد حتى عام ١٨٦٠. وكانت الطغمة الاوليغارشية المالكة للعبيد تتشكل من زهاء الفي عائلة (٨ آلاف شخص) من بين ٨ ملايين عائلة بيضاء. وتلك الاوليغارشية هي بالذات التي اصرّت على إبقاء عبودية ٤ ملايين زنجي، كانوا يكدحون في مزارع القطن من الساعة الرابعة فجراً حتى الساعة التاسعة مساءً. كان الزنوج قد هبّوا في الانتفاضات التي قمعت بوحشية. ففي عام ١٨٣١ أعدِم زعيم انتفاضة الزنوج «نات تيرنير». وفي عام ١٨٥٦ قاد الاميركي الابيض جون براون المؤيد لابطال الاسترقاق، إنتفاضة في سبيل الغاء العبودية في جميع اراضي الولايات المتحدة الاميركية. وقد اندحرت فصيلة جون براون، بينما أعدم هو وستة من أنصاره.

الا ان هذه النضالات لم تذهب سدى. فقد تعاظمت في البلاد الحركة من أجل الغاء العبودية التي جعلت الولايات المتحدة الاميركية «مستعمرة إقتصادية» لبريطانيا (كانت صناعة النسيج البريطانية تعمل على القطن الرخيص من الولايات الاميركية الجنوبية). وأدت العبودية إلى عرقلة تطور الصناعة ونمو السوق الداخلية في الولايات المتحدة نفسها. وكانت الاوليغارشية العبودية تريد نشر العبودية في أراضي الغرب غير المشغولة وتحديد نزوح الفلاحين والعمال الاحرار إلى هذه المنطقة.

وفي عام ١٨٤٨ أسس خصوم العبودية والاسترقاق حزباً لهم هو حزب الاحرار تحت شعار «أرض حرة وحرية الرأي وعمل حر واناس احرار»!. واعتمد هذا الحزب على المزارعين والعمال والحرفيين والمثقفين الراديكاليين. واستطاع الحزب ان يحصل لمرشحيه على عدة مقاعد في الكونغرس الاميركي. وناضل اعضاء حزب الاحرار ضد نشر العبودية والاسترقاق في مناطق جديدة، كما ناضلوا في سبيل توزيع قطع من اراضي الدولة مجاناً على المستوطنين. وعمل الكثيرون من اعضاء حزب الاحرار وخصوم الاسترقاق، على مساعدة الزنوج العبيد في الفرار إلى الشمال.

وفي الخمسينات استخدمت الاوليغارشية المستعبدة، العنف لازاحة خصومها من المناصب العليا في الدولة (فقد توفي الرئيس تيلور في ظروف غامضة، ومن المعتقد أنه مات مسموماً)، ومررت عبر المحكمة العليا قانون نشر العبودية في جميع أراضي الولايات المتحدة الاميركية. وكانت محاولة اصحاب العبيد لاحتلال ولاية كنساس بالقوة وفرض الانظمة العبودية عليها، قد أدت إلى اندلاع حرب أهلية هناك استمرت من ١٨٥٦ حتى ١٨٦٠. وانتهت هذه الحرب بفوز الاحرار في انتخابات مجلس الولاية.

وفي سياق النضال، ظهر في عام ١٨٥٤ الحزب الجمهوري الذي كان يعبر عن مصالح صناعيي وتجار الشمال، ويناضل ضد فرض العبودية على المناطق الجديدة. وناضل الحزب في سبيل حماية الصناعة الوطنية من المزاحمة البريطانية المدمرة واصدار قانون المستوطنات. وتزعم هذا الحزب المحامي ابراهام لنكولن، وهو من اصل عمالي. ورشح لنكولن لرئاسة الجمهورية عن الحزب الجمهوري في ١٨٦٠ وفاز في الانتخابات بفضل تأييد الحرفيين والعمال والمزارعين له.

وعند ذاك امتشقت طغمة الاقطاعيين الجنوبيين السلاح، وأعلنت عن انفصال الولايات الجنوبية وتأسيس دولة إتحادية جديدة ضمت ١١ ولاية (من ٣٤) وبلغ عدد سكانها ٩ ملايين نسمة (بمن فيهم ٤ ملايين من العبيد). وتفشى الارهاب الوحشي في هذه الولايات. وهجم اصحاب العبيد الجنوبيون على القوات الموالية لحكومة لنكولن. وكان هؤلاء يريدون السيطرة على البلاد كلها (حيث كان يعيش في الولايات الباقية ٢٢ مليون نسمة) واعلنوا على رؤوس الاشهاد: «لقد استبدلنا عنوة الحرية والمساواة والاخوة بالعبودية والاخضاع والادارة».

وكان أصحاب العبيد يريدون كذلك الإستيلاء على المكسيك وأميركا الوسطى وبعث العبودية فيها.

وتلقوا دعماً عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً من بريطانيا وفرنسا وايطاليا، واعتمدوا على انصارهم المتنفذين في جهاز الدولة والجيش وفي اوساط رجال الاعمال في الولايات المتحدة الاميركية. وكان زعماء الجنوب يأملون بتحقيق حملة عسكرية خاطفة وتشويش جهاز الدولة والجيش في الشمال.

وأخفقت محاولات برجوازية الشمال لحل القضية بمساومة جديدة مع اصحاب العبيد. وجنّدت حكومة لنكولن المتطوعين، واستبدلت ضباط الجيش بغيرهم وطهرته من الخونة. وانخرطت في الجيش افواج العمال المنظمين حسب المهن، وكان من بينهم عدد غير قليل من اللاجئين الذين كانوا قد شاركوا في الاحداث الثورية في أوروبا خلال ١٨٤٨ - ١٨٤٩، وهم ألمان وايطاليون وبولنديون وايرلنديون وغيرهم. وتطوع للخدمة في الجيش اللاجئون الماركسيون الذين سجل الكثير منهم (ويديمير وزيغيل وغيرهما)، آيات البطولة في المعارك وشغلوا مراكز قيادية بارزة.

وبعد التردد بسبب ضغط الاوساط البرجوازية التوفيقية انتقلت حكومة لنكولن إلى الطرق الثورية لخوض الحرب. وفرضت الضرائب على الصناعيين والتجار وذوي المهن الحرة، وعلى مداخيل الرأسمال ورواتب الموظفين والكماليات.

وصدر قانون الخدمة العسكرية. واصبحت أموال المتمردين خاضعة للمصادرة. وفي عام ١٨٦٢ صدر إعلان إلغاء العبودية في اراضي الولايات المتحدة. وانعتق الزنوج بدون تعويض لاصحاب العبيد، ولكن بدون أرض ايضاً. ولم تتحقق مساواتهم في الحقوق مع البيض بالرغم من استدعائهم للخدمة في الجيش. وأقر قانون المستوطنات الذي نصّ على حق كل مواطن اميركي في الحصول على قطعة من اراضي الدولة بمساحة لا تزيد على ١٦٠ إكراً (حتى ٦٠ هكتاراً) على ان يدفع مبلغ ١٠ دولارات. وبعد مرور خمس سنوات على ذلك تصبح القطعة ملكاً لصاحبها اذا كان قد بناها أو حرثها. وقد وضع هذا القانون حداً لمطامع الاقطاعيين في الاستيلاء على الاراضي الجديدة وأمّن انتصار طريق المزارعين في تطوير الرأسمالية في الزراعة.

وبعد ذلك أخذت حرب الشمال تكتسب طابعاً ثورياً شعبياً حقاً، وشنّ الزنوج في الجنوب حرب الانصار، وانخرطت في صفوف الجيش الافواج الزنجية التي تميزت مع افواج العمال ببسالة وصمود فائقين. ولعب الزعيم السياسي البارز في الحركة الزنجية فريدريك دوغلاس، دوراً هائلاً في تكوين هذه الأفواج وكان في السابق عبداً معتوقاً. وكان الزنوج يشكلون ١٣٪ من أفراد الأسطول بالرغم من أنهم كانوا يتعرضون للتفرقة والتمييز، ويتقاضون مرتبات تعادل نصف مرتبات الآخرين.

وبنتيجة العمليات الثورية للجيش والجماهير الشعبية التي دعمته، انـدحـر المتمـردون واستسلموا في عام ١٨٦٥. وعند ذاك قتل عملاؤهم الرئيس الاميركي لنكولن. وبمناسبة مقتل لنكولن وجهت جمعية العمال العالمية نداء إلى الرئيس الاميركي الجديد، وقد حرّر هذا النداء كارل ماركس. وتضمن النداء تقويماً لشخصية لنكولن: « ... لقد كان إنساناً لم تفت في عضده نوائب الدهر، ولم تسكره النجاحات، وكان يسعى بدأب إلى بلوغ هدفه العظيم، ولم يحط ابداً من شأن هذا الهدف باستعجال أعمى، وكان يزن تصرفاته بهدوء وما كان يتراجع ابداً، ولم تجرفه موجة التعاطف الشعبي، وما انهارت معنوياته لدى تباطؤ نبض الشعب، وكان يخفف من قساوة الاعمال بدفء الفؤاد الطيب، وكان ينير ببسمة الفكاهة الاحداث التي احلولكت بسبب الهياج، وكان يؤدي عمله الهائل بتواضع وبساطة أين منهما فخفخة الحاكمين باسم الارادة الالهية وتعاليهم وتباهيهم لدى أداء اعمالهم التافهة. وباختصار، فقد كان واحداً من الناس النادرين الذين يحتفظون بخصالهم الايجابية عندما يبلغون العظمة. إن تواضع هذا الانسان الطيب الفذ بلغ حداً جعل العالم لا يرى فيه بطلاً إلا بعد أن سقط شهيداً »[٥].

(٥) ماركس وإنجلس، المؤلفات، المجلد ١٦، ص ٩٨ - ٩٩.

كانت الحرب الاهلية في ١٨٦٣ - ١٨٦٥ واعمار الجنوب الذي تبعها قد اتسما بأهمية تاريخية تقدمية وثورية.

إنّ المساهمة النشيطة من جانب الجماهير الشعبية والعمال والحرفيين والفلاحين والعبيد قد أضفت على هذه الحرب طابع الثورة البرجوازية الديمقراطية. وأدّت هذه الحرب مهمات ثورية جليلة حيث صفت العبودية وأمنت انتصار الطريق الفلاحي الديمقراطي لتطور الرأسمالية. وانتشرت الحركة العمالية تحت شعار النضال في سبيل يوم العمل من ثماني ساعات. وأقرت في عدة ولايات قوانين يوم العمل من ثماني ساعات، ولكن هذه القوانين لم تطبق. وعقد أول مؤتمر وطني عام للعمال وتأسس الاتحاد الوطني للعمال (١٨٦٦). وعرقلت البرجوازية تعمق الثورة البرجوازية الديمقراطية. ولم يستلم الزنوج الارض ولم تشملهم الحقوق المدنية (حق التصويت)، ولم تتم إزالة التفرقة العنصرية، وظلت باقية في الجنوب المزارع الاقطاعية التي امتلأت بمضمون رأسمالي، وكذلك مخلفات العبودية البشعة، وخصوصاً الملكية الكبيرة للأراضي، ولم تتحقق في الشمال التحويلات الديمقراطية المختمرة.

الحروب الأهلية والنضال في سبيل تعزيز الاستقلال الوطني لشعوب اميركا اللاتينية:

أحرزت شعوب اميركا اللاتينية استقلالها الوطني وأسست دولها، في سياق حرب هايتي ضد السيطرة الفرنسية وحرب المستعمرات الاسبانية في اميركا من اجل الاستقلال (١٨١٠ - ١٨٢٦)، وانفصلت البرازيل عن البرتغال (١٨٢٢). ولم يظل تحت السيطرة الاستعمارية الاسبانية إلا شعب كوبا وشعب بورتوريكو. وكانت فرنسا وبريطانيا وهولندا، قد فرضت العبودية الاستعمارية على جزر حوض الكاريبي وغويانا. وكان احراز الاستقلال السياسي وتأسيس دول اميركا اللاتينية في مطلع القرن التاسع عشر، يمثلان ثورة وطنية. فقد سلكت هذه البلدان طريق التطور الرأسمالي، إلا أن التدمير الهائل للقوى المنتجة في الحرب من أجل الاستقلال، والتخلف الاقتصادي العام للمستعمرات السابقة قد تركا أثراً سلبياً على تطور الدول الفتية. ولم يتم حل المسألة الزراعية حلاً ثورياً في أي بلد من هذه البلدان. وظلت باقية الملكية الاقطاعية الكبيرة للاراضي. وكان تطور الصناعة (وأغلبها صناعة الاغذية والنسيج) في منتهى الضعف. وانتهزت هذا الامر برجوازيتا بريطانيا وفرنسا اللتان كبلتا هذه البلدان اقتصادياً وعملتا على تحويلها إلى مادة للنهب الاستعماري. ووسع أصحاب العبيد الاميركان الشماليون أراضيهم على حساب اميركا اللاتينية. وبما ان الحرب في سبيل الاستقلال قد زعزعت الانظمة ما قبل الرأسمالية في أغلبية دول اميركا اللاتينية، وبما أن البرجوازية الفتية الناشئة المعتمدة على الاسواق الوطنية والتي حاولت أن تحتمي من المزاحمة الاجنبية قد تزعمت

الحركات المناهضة للاستعمار ، فان هذه الحركات إتسمت هنا بطابع التحرر الوطني .

إن زعماء الدول الفتية مثل الارجنتيني ماريانو مورينو (١٧٧٨ - ١٨١١)، والشيلي ديغو بورتاليس (١٧٩٣ - ١٨٣٧)، والمكسيكي لوكاس آلامان (١٧٩٢ - ١٨٥٣) وغيرهم، قد طرحوا مسألة النضال في سبيل الاستقلال الاقتصادي للدول الفتية ، وبناء القطاع الاقتصادي العام الذي يساعد على تطوير الصناعة الوطنية. واكدوا ضرورة تشجيع هجرة الكوادر المؤهلة من اوروبا . وحاول عدد من الشخصيات الاجتماعية ، من امثال برناردينو ريفادافيا (الارجنتين)، وخوسي ارتيغاس (أورغواي) وخوسي ماريا موريلوس (المكسيك) وغيرهم، حل المسألة الزراعية بطريق ديمقراطي ، أي تصفية إقطاع القرون الوسطى وتوزيع الاراضي على الفلاحين. إلا ان هذه المحاولات قد احبطتها الاوليغارشية الاقطاعية التي اعتمدت على دعم الدول الاجنبية.

وطرحت بعض الشخصيات الحكومية ، وفي مقدمتها سيمون بوليفار (١٧٨٣ - ١٨٣٠)، فكرة توحيد جهود دول اميركا اللاتينية من أجل تعزيز استقلالها الوطني وانجاز قضية تحرير المستعمرات من النير الاسباني. واقترح بوليفار (فنزويلا) تأسيس اتحاد لدول اميركا اللاتينية ، وتشكيل جيش موحد لتحرير كوبا وبورتوريكو . وبمبادرة منه ، عقد في بناما عام ١٨٢٦ أول مؤتمر لممثلي دول اميركا اللاتينية ، حيث نوقشت مسألة عقد حلف دفاعي ضد خطر التدخل الاجنبي. الا أن الاوليغارشية الاقطاعية أحبطت هذه المحاولات.

كانت الكنيسة الكاثوليكية التي أصبحت بمثابة إقطاعي ومراب كبير وسند للرجعية شبه الاقطاعية ، قد استفادت من تركز ملكية الاراضي خصوصاً في فترة الحروب. فان ارتباطاتها الدولية غالباً ما حوّلت كبار رجال الدين إلى عملاء للمستعمرين الاجانب ، وكانت الكنيسة تعمل بواسطة هؤلاء العملاء على صيانة الثروات التي نهبتها .

ولذلك كانت الجولة الثانية للمد الثوري في اميركا اللاتينية ، وهي الجولة التي بدأت بتأثير الاحداث الثورية في اوروبا لعامي ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، موجهة ، بالدرجة الاولى ، ضد الاقطاعيين المحافظين وسندهم المتمثل بالكنيسة الكاثوليكية. وكانت هذه الحركة ، البرجوازية من حيث الجوهر ، قد حطّمت الحواجز المحلية الموروثة من عهد الاستعمار والغت الامتيازات الاقطاعية التي كان يتمتع بها رجال الدين والنبلاء وساعدت على التلاحم الوطني للدول الفتية .

وبنتيجة الحرب الأهلية في خمسينات وستينات القرن التاسع عشر تحولت الارجنتين إلى جمهورية برجوازية أقرت دستوراً ليبرالياً . وكانت الحرب الأهلية التي اجتاحت فنزويلا في اواسط القرن التاسع عشر وساهم فيها الفلاحون مساهمة نشيطة قد ازالت مخلفات العبودية

والاسترقاق وساعدت على تحقيق التلاحم الوطني.

إلا ان أكبر حدث اتسم بأهمية دولية، هو حركة التحرر الوطني الثورية في المكسيك في الخمسينات والستينات. كان الاقطاعيون ورجال الدين المكسيكيون الذين سيطروا على ثروات طائلة، قد حكموا على البلاد بالتخلف الاقتصادي وقادوها إلى كارثة وطنية. ولم ينظموا مقاومة الغزاة الاميركان الشماليين الذين انتزعوا من المكسيك أكثر من نصف اراضيها. وبعد ذلك قامت في البلاد حركة من اجل الاصلاح. وكان من اهم شعاراتها انتزاع ملكية الاموال غير المنقولة من الكنيسة، والغاء امتيازات الفئة العسكرية الاقطاعية ورجال الدين. إلا انَّ البرجوازية الليبرالية المكسيكية لم تجرؤ على استنهاض جماهير الفلاحين ضد المحافظين وفضلت عقد صفقات مع هؤلاء وراء الكواليس. وعندما تزعمت الحركة عناصر راديكالية من البرجوازية الصغيرة وانتصرت الثورة في المكسيك (١٨٥٧) هب لنجدة المحافظين، المتدخلون البريطانيون والاسبانيون والفرنسيون. واستطاع فيلق المحتلين الفرنسيين وتعداده ٣٠ ألفاً، أن يفرض على المكسيك نظاماً ملكياً عمل على استئناف العبودية وامتيازات الكنيسة والاقطاعيين المتوسطين. وشرع هذا النظام ينهب البلاد دون رادع وينقل ثرواتها إلى فرنسا وبريطانيا بحجة تسديد ديون الدولة والفائدة المئوية عليها وغرامات الحرب. وشن الشعب المكسيكي ضد المتدخلين الاجانب واعوانهم المحليين حرب الانصار الوطنية الشاملة التي استمرت من عام ١٨٦٢ حتى عام ١٨٦٧.

كانت القوة الرئيسية للمقاومة، هي الحرفيون والفلاحون بقيادة البرجوازية الصغيرة الراديكالية. وكانت الحكومة الجمهورية برئاسة البطل الوطني بنيتو خواريس (١٨٠٦ - ١٨٧٢)، وهو من عائلة فلاحية من الهنود الحمر، قد صادرت اموال خونة الوطن الذين تعاونوا مع المتدخلين، ووزعت اراضيهم على الفلاحين. ومارست انتزاع الاموال عنوة من اصحاب البنوك وكبار البرجوازيين والاقطاعيين لسد حاجات الجيش. واعادت حقوق طوائف الهنود الحمر في ملكية الارض وحرَّمت العبوَدية والاسترقاق. وساعدت الطرق الثورية لخوض الحرب، الشعب المكسيكي على طرد المحتلين الذين فقدوا خمس عددهم. وأعدم العسكريون قادة المحافظين، خونة الوطن، الذين وقعوا في الاسر وكذلك الامبراطور العميل.

واصبحت المكسيك جمهورية مركزية موحدة. واخذت الصناعة والنقليات تتطور في البلاد. وتعززت الحركة العمالية. وظهرت النقابات وصدرت الصحف العالمية. وافتتحت فروع الأممية الاولى التي توحدت خلال السبعينات فشكلت الحزب الاشتراكي.

وقدمت حرب الشعب المكسيكي الوطنية البطولية، مساعدة قيِّمة إلى الشماليين في الولايات

المتحدة الاميركية، وذلك لانها ألهت قوات بريطانيا وفرنسا وأحبطت التدخل الذي كان يجري الاستعداد له لصالح اصحاب العبيد في الجنوب. وكان إخفاق المغامرة في المكسيك قد أضعف الامبراطور نابليون الثالث وساعد على هزيمته في الحرب الفرنسية ـ البروسية في ١٨٧٠ ـ ١٨٧١. وشدد هذا الاخفاق التناقضات الطبقية في فرنسا وعجّل في نضوج الوضع الثوري في هذا البلد.

واجتاحت الحركة المناهضة للاستعمار والمتسمة بطابع التحرر الوطني جزيرة كوبا الواقعة آنذاك تحت النير الاسباني. وكانت الحرب الكوبية الاولى في سبيل التحرر (١٨٦٨ ـ ١٨٨٠) قد تحولت إلى ثورة وطنية. وكان اقتصاد كوبا الاستعماري يتسم بطابع المزارع الاقطاعية ويعمل على سد حاجات السوق العمالية، وكانت كوبا واحدة من اكثر المناطق التابعة للدولة الاسبانية تطوراً، ولكن اقتصادها كان يعتمد على استغلال العبيد. وفي الفترة بين ١٨٣٠ و ١٨٦٠ حدث انقلاب تكنيكي في صناعة السكر الكوبية. فقد تحول ملاكو الاراضي بالتدريج إلى برجوازية صناعية تستهدف التصدير إلى الخارج. وتركت أزمة الستينات الاقتصادية أثراً سلبياً جداً على الاقتصاد الكوبي وخصوصاً في وسط المستعمرات وشرقيها، حيث تفاقمت أزمة المزارع العبودية. وأثرت على كوبا تأثيراً ثورياً كبيراً الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الاميركية التي ادت إلى الغاء العبودية، كما أثرت عليها هزيمة تدخل اسبانيا وفرنسا وبريطانيا ضد المكسيك، وانتصار الموجة الثانية من الثورة في هذا البلد. وانتهز الجناح الراديكالي من البرجوازية الكوبية الناشئة الفرصة الملائمة فأعلن استقلال كوبا (في ١٨٦٨). واقتدى شعب بورتوريكو بالكوبيين فهبّ للنضال في سبيل الاستقلال عن اسبانيا. الا ان السلطات الاستعمارية الاسبانية قمعت هذه الحركة مستفيدة من خيانة الاقطاعيين وتردد البرجوازية الليبرالية. وبالرغم من اخفاق الثورة الكوبية تلقى النظام الاستعماري والانظمة العبودية ضربة مميتة. وفي ١٨٨٠ ـ ١٨٨٦ ألغيت العبودية في كوبا، بالرغم من أن العبيد لم يتسلموا الاراضي. واختمر في البلاد انفجار ثوري جديد. وفي ١٨٩٥ ـ ١٨٩٨ استطاع الكوبيون في سياق الحرب التحررية الثانية التي قادها الثوري الديمقراطي خوسي مارتي، أن يحرروا قسماً كبيراً من اراضي البلاد من النير الاسباني. الا ان احتلال القوات الاميركية لكوبا وبورتوريكو حال دون الكوبيين ودون احراز الاستقلال التام.

ثورة مايدزي وتصفية الاوضاع شبه الاستعمارية في اليابان:

بنتيجة العدوان المسلح فرضت الدول الاجنبية، وخصوصاً بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا على اليابان سلسلة من المعاهدات الجائرة في اواسط القرن التاسع عشر. وادى

التوسع الاجنبي إلى اشتداد أزمة المجتمع الاقطاعي وساعد على نهوض البرجوازية والعسكريين النبلاء ضد التجزئة الاقطاعية في البلاد. وقامت الثورة الوطنية البرجوازية في اليابان تحت شعار تعزيز سلطة الامبراطور المركزية والغاء امتيازات كبار الاقطاعيين. وتحولت هذه الثورة إلى حرب اهلية، اندحرت خلالها الجيوش الاقطاعية وتمت تصفية استقلال الامارات الاقطاعية. وأجرت الحكومة الامبراطورية طائفة من الاصلاحات البرجوازية وأخذت تبني أسس الصناعة الحديثة وعصرنة البلاد. كانت الثورة البرجوازية في ١٨٦٧ - ١٨٦٨ واصلاحات ١٨٦٩ - ١٨٧٣ التي اعقبتها قد أنقذت اليابان من خطر التحول إلى مستعمرة وساعدت على التطور السريع للرأسمالية.

وفي اعوام ١٨٩٤ - ١٩١١ توصلت اليابان إلى اعادة النظر في المعاهدات الجائرة (الغاء حصانة الاجانب ورفع الرقابة الجمركية الاجنبية وهلم جرا). واستخدمت اليابان بمهارة التناقضات بين الدول الامبريالية الاخرى، فتسلمت قروضاً كبيرة ومساعدة عسكرية من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية. و «عوضت» اليابان عن التخلف النسبي للاحتكارات بحروب السلب والنهب ضد كوريا والصين والدول المجاورة الاخرى وبتفشي النزعة العسكرية على نحو فظيع.

موقف البروليتاريا الثورية من حركات التحرر الوطني:

لقد دعم الثوريون البروليتاريون والأممية الأولى، بكل الوسائل، حركات التحرر الوطني التقدمية، واكدوا على أنه لا يمكن أن يكون حراً، شعب يضطهد الشعوب الاخرى. وقد أيد ماركس وإنجلس الحركات الوطنية الديمقراطية في ايرلندا وبولندا والمجر. وكانت جميع هذه الحركات التي اضعفت معاقل الرجعية المتمثلة آنذاك في روسيا القيصرية والامبراطورية النمساوية، وزعزعت دكتاتورية البرجوازية البريطانية حركات تقدمية تاريخياً، وكانت تمثل جزءاً لا يتجزأ من العملية الثورية الاوروبية العامة. ودعمت الطبقة العاملة النضال في سبيل استقلال الولايات المتحدة الاميركية واميركا اللاتينية والنضال ضد العبودية والاسترقاق في هذه البلدان. ولعبت دوراً تقدمياً من الناحية الموضوعية كذلك، حركات التحرر الوطني اليونانية والعربية والسلافية الجنوبية الموجهة ضد اضطهاد الامبراطورية العثمانية لهذه الشعوب منذ القرون الوسطى. ولذلك أيدت البروليتاريا الثورية هذه الحركات ايضاً. أما في الاماكن التي استخدمت الانظمة الملكية الاقطاعية فيها الحركات الوطنية القومية لمكافحة الحركة الثورية، أي عندما لعبت تلك الحركات دوراً رجعياً، فان القوى التقدمية ما كان بوسعها طبعاً أن تؤيدها.

وقد فضح ماركس الدبلوماسية البريطانية بسبب التدخل المسلح الفرنسي - البريطاني - الاسباني في المكسيك وكشف «كامل نفاقها وريائها وقساوتها في معاملة الضعفاء وتزلفها إلى الاقوياء واستهانتها التامة بالقانون الدولي»[٦]. وكتب ماركس أن هذا التدخل هو واحدة من افظع العمليات التي سُطِّرت في سجل التاريخ الدولي[٧].

وأعربت الأممية الاولى عن تضامنها مع نضال الشعب الاميركي الشمالي ضد العبودية، وعبأت الطبقة العاملة في بريطانيا للنضال ضد التدخل المسلح في شؤون الولايات المتحدة الاميركية.

وأيدت الأممية بثبات الثوريين البولنديين والايرلنديين والمجريين الذين كانوا يناضلون في سبيل استقلال أوطانهم وحريتها.

وأعرب الثوريون البروليتاريون عن تضامنهم مع نضال شعوب آسيا وافريقيا ضد الاستعمار.

٣ - خبرة الحركات المناهضة للاستعمار

الحركات المناهضة للاستعمار ومضمونها الاجتماعي:

لقد ساهم الفلاحون وبعض فئات الحرفيين وبعض الشيوخ والامراء الصغار وصغار الموظفين على الغالب، في الحركات المناوئة للاستعمار في البلدان المستعمرة التي كانت معدومة فيها كلياً أو جزئياً، عناصر أسلوب الانتاج الرأسمالي.

وبسبب التمايز الضعيف في المجتمع (فهذا التمايز كان محجوباً بالتقسيم إلى فئات وطوائف) لم يكن الشغيلة يدركون بوضوح كامل مصالحهم الطبقية، وصاروا يستوعبون الافكار التحررية في تفسيراتها التي قدمتها الطبقات الاكثر تطوراً. ولذلك غالباً ما تزعم الاقطاعيون الحركة المناهضة للاستعمار. وكانوا يفرضون على الشغيلة، وخصوصاً الفلاحين، تصوراتهم الخاصة عن الوحدة السياسية والسلالية، تلك التصورات المتجهة إلى الماضي والتي تضفي طابعاً مثالياً سامياً على الانظمة ما قبل الاستعمارية. وكان ذلك بدوره يعيق الفلاحين والحرفيين عن ادراك التعارض بين مصالحهم وبين مصالح الاستغلاليين المحليين. وفي البلدان الاكثر تطوراً نسبياً (الهند والصين) لوحظ وجود عناصر العلاقات الرأسمالية، وتكون الوعي الوطني قبيل الاستعباد

(٦) ماركس وإنجلس، المؤلفات، المجلد ١٥، ص ٤٨٤.
(٧) ماركس وإنجلس، المؤلفات، المجلد ١٥، ص ٣٧٥.

الاستعماري. وكان هذا الاستعباد قد اعاق التلاحم الوطني، ولكنه زاد في الوقت ذاته من الطموح إلى الوحدة في النضال المشترك ضد المستعمرين.

وكانت الحركات المناهضة للاستعمار في الجزائر ومصر والهند وبورما واندونيسيا والهند الصينية والصين قد قامت بقيادة الارستقراطية الاقطاعية. وكانت هذه الحركات مبررة من الناحية التاريخية بالرغم من ضيقها ومحذوديتها. وكان ضيق أفق قادة هذه الارستقراطية يتلخص في كونهم كانوا يحلمون ببعث أو صيانة البنية الاجتماعية العتيقة التي ولى زمانها، والتي هي مبعث التخلف الاقتصادي والعسكري لهذه البلدان وهزيمتها في المناوشات مع المستعمرين. كان هذا الهدف مستحيل التحقيق. ولكنه بالرغم من أوهام هؤلاء القادة فقد كان لهذا النضال ما يبرره تاريخياً، إذ أنه كان يستهدف تصفية النير الاستعماري أو الحيلولة دونه، الأمر الذي كان يهيىء أمام هذه البلدان في المستقبل ولدى توفر الظروف الخارجية الملائمة إمكانية التطور الرأسمالي المستقل. ولدى انتصار الثورة الاشتراكية في أوروبا كان من شأن ذلك الأمر أن يهيىء لهذه البلدان آفاق التطور اللارأسمالي.

كان انتصار الرأسمالية في اوروبا واميركا قد أمن التطور الاسرع للقوى المنتجة، وساعد على تزويد جيوش البلدان الرأسمالية بسلاح أكثر كمالاً. ولذلك اعتمدت القرصنة الاستعمارية لهذه البلدان، على قدرة عسكرية اكثر تطوراً وعلى استراتيجية وتاكتيك عسكريين سياسيين اكثر كمالاً.

وعندما اجتاح المستعمرون بلدان آسيا وافريقيا ما قبل الرأسمالية. تحسسوا بتفوقهم العسكري بالرغم من المقاومة البطولية التي أبدتها الشعوب. وكانت العوائل المالكة في هذه البلدان، (الموغول) في الهند و (قاجار) في إيران و (التسين) في الصين و (السعوديون) في شبه جزيرة العرب وغيرهم، تخشى شن الحرب الشعبية ضد المستعمرين، فقد كانت هذه العوائل تخشى شعوبها اكثر من خشيتها من المستعمرين الاجانب. وهذه العوائل التي كانت تحمي المصالح الطبقية لكبار الاستغلاليين قد خانت قضية الاستقلال حالما مُنيت بالهزائم الحربية، فاستسلمت للمستعمرين، وتحولت إلى اداة بايديهم لنهب المستعمرات وشبه المستعمرات. إن هذه العوائل والطبقات الاستغلالية التي تمثلها تتحمل مسؤولية التخلف الاقتصادي والاجتماعي لبلدانها، والمسؤولية عن تحطيمها الوحشي للقوى المنتجة، وتبذيرها العقيم للثروات التي خلقها الكادحون على الاستهلاك الطفيلي وعلى الانفاق على الحاشية الكسولة الغفيرة والبيروقراطية والحروب والنزاعات الداخلية. ومارست العوائل المالكة خنق الفكر الاجتماعي، وعزلت بلدانها بصورة مفتعلة عن المنجزات التقدمية للعلم والتكنيك، وأبادت جسدياً حَمَلَة الافكار

الديمقراطية الطليعية. وعندما بدأت الحروب الفلاحية وانتفاضات الحرفيين تهدد وجود هذه العوائل، فان هذه الاخيرة استدعت المستعمرين الاجانب لمساعدتها في مكافحة شعبها، وتحولت إلى رهائن في أيديهم. إن تحالف المستعمرين الاجانب مع الطبقات والفئات الاستغلالية المحلية هو الذي يتحمل المسؤولية التاريخية عن التخلف الاجتماعي والاقتصادي لكثير من بلدان آسيا وافريقيا.

ولأن المقدمات المادية للتطور في الطريق الرأسمالي لم تنضج بعد في البلدان التي تعرضت للنهب الاستعماري من قبل الدول الرأسمالية، ولان البروليتاريا والبرجوازية على حد سواء لم تنضجا كطبقتين بعد، فان حركة التحرر الوطني هناك لم تكن قد انتشرت بعد بالمعنى الحديث للكلمة. ولذلك فان الحركات المناوئة للاستعمار في ذلك العصر، لم تحمل طابع الثورة الوطنية ولم تكن برجوازية ديمقراطية من حيث المضمون، كما لم تكن جزءاً لا يتجزأ من العملية الثورية العالمية آنذاك. ولكن تلك الحركات سدّدت ضربة إلى التشكيلة الاقطاعية المحتضرة وساعدت على ترسيخ أسلوب الانتاج الرأسمالي على نطاق العالم بأسره.

كانت القوى الثورية، وبالدرجة الاولى البروليتاريا ومنظماتها وزعماؤها ـ عصبة الشيوعيين والأممية الاولى بزعامة ماركس وإنجلس ـ قد فضحت بغضب السياسة الاستعمارية اللصوصية للدول الرأسمالية وكشفت عن جوهرها الفعلي. ولقد أعرب العمال الواعون في ذلك العصر عن تعاطفهم الحار وتضامنهم مع وطنيي آسيا وافريقيا المناضلين ضد المستعمرين. وشجب ماركس وإنجلس بشدة القرصنة الاستعمارية وبرجزة شعوب المستعمرات بالعنف. واشارا إلى أن هذه الشعوب لن تستطيع التمتع بثمار التقدم ما لم تقم الثورة التحررية في المستعمرات أو ما لم تتسلم البروليتاريا السلطة في الدول الاستعمارية. وقال ماركس وإنجلس إنه لا يمكن ان يكون حراً شعب يضطهد الشعوب الاخرى، وإن الميول الشوفينية التي تغرسها البرجوازية بين الشغيلة، هي وسيلة اضافية لترسخ دكتاتورية البرجوازية. وبذلك تتعارض الشوفينية والسياسة الاستعمارية مع المصالح الجذرية للبروليتاريا المهتمة اهتماماً مباشراً للغاية بتحرر الشعوب المضطهدة. وليس من قبيل الصدفة أن جلادي الطبقة العاملة في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية «تدربوا» على يد القرصنة الاستعمارية، وليس من قبيل الصدفة كذلك ان جلادي كومونة باريس خنقوا وأبادوا فيما بعد وطنيي الجزائر والمغرب وبلدان عربية أخرى.

إن للبروليتاريا مصلحة في تحرير شعوب المستعمرات، لانه على ذلك تعتمد مصائر إحلال السلام وازالة خطر الحروب الجائرة وتلافي خطر النزعة العسكرية. أما ظروف السلام وانعدام الآلة الحربية المتطورة فهي تهيىء بدورها أكثر الامكانيات ملاءمة لانتصار الثورة الاجتماعية في

البلدان الرأسمالية. وإن انتصار هذه الثورة يهيء لشعوب البلدان المستعمرة إمكانية تحاشي آلام ومصائب المرحلة الرأسمالية، امكانية السير في طريق التطور اللارأسمالي بالاعتماد على دعم دول البروليتاريا الثورية.

نضال الشعوب العربية ضد نير الامبراطورية العثمانية المظلم وضد القرصنة الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية:

بعد مقاومة عنيدة استمرت سنين طويلة وقعت البلدان العربية في القرنين السادس والسابع عشر، تحت نير الامبراطورية العثمانية التي داست الحضارة العربية الاصيلة الغنية، وحطّت من كرامة السكان العرب ونهبتهم. وكانت الارستقراطية العربية قد خانت مصالح العرب، وتزلفت إلى الغزاة الاجانب مجلّلة بالعار بغية الحفاظ على امتيازاتها الطبقية. ومارس الاقطاعيون الاتراك والعرب بجهود متضافرة، إخماد نضالات الفلاحين والحرفيين العرب ضد نير العصور الوسطى المظلمة، وفي سبيل حرية وطنهم واستقلاله. وفي القرن التاسع عشر عانت الشعوب العربية من نير الامبراطورية العثمانية الاقطاعي. وكانت هذه الامبراطورية نفسها قد اتجهت نحو الانهيار، ولم تكن قادرة على الوقوف في وجه النهب الاستعماري الذي مارسته بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية في الارض العربية. واعتباراً من أواسط القرن التاسع عشر، أخذ الرأسماليون الاجانب يكبلون هذه البلدان اقتصادياً. وقامت حركات شعبية جبارة في العالم العربي ضد المستعمرين الغاصبين. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر خاض الوطنيون العرب في سوريا ولبنان وفلسطين، بدعم من الاسطول الروسي نضالاً موفقاً في سبيل الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية. وكان الفلاحون هم القوة المحركة لهذا النضال. ولم يستطع الاتراك أن يستعيدوا سيطرتهم إلا بالخيانة من جانب الاقطاعيين المحليين.

وفي اواخر القرن الثامن عشر قمعت الامبراطورية العثمانية بصورة وحشية، وبالتعاون مع المستعمرين البريطانيين (شركة الهند الشرقية) الانتفاضة العربية البطولية في جنوب العراق والتي ايدها الاكراد. وكان النضال التحرري للشعوب العربية ضد السيطرة العثمانية وضد المستعمرين الانجليز والفرنسيين، قد انتشر آنذاك بقيادة الاقطاعيين الذين عجزوا بسبب النزاعات القبلية عن تأمين الوحدة في النضال ضد العدو المشترك. ولكن هذه النضالات إلى جانب الحركات التحررية لشعوب البلقان وما وراء القفقاس، قد زعزعت الامبراطورية العثمانية من الداخل وهيأت المقدمات اللازمة لسقوطها.

نضال الشعب الجزائري في سبيل الاستقلال ضد المستعمرين الفرنسيين:

في عام ١٨٣٠ اجتاح المستعمرون الفرنسيون الجزائر فاستعبدوا ونهبوا هذا البلد الغني الذي

كان داخلاً إسمياً فقط ضمن الامبراطورية العثمانية. ولم تساعد الامبراطورية العثمانية الشعب العربي في الجزائر بشيء. وتزعّم حرب الجزائريين ضد الغزاة الفرنسيين، الشخصية السياسية الرائعة والقائد البارز الشاعر عبد القادر الجزائري (١٨٠٨ - ١٨٨٣). وبعد أن دلّل عبد القادر تجزئة القرون الوسطى والنزاعات القبلية، بعث كيان الدولة الجزائرية عام ١٨٣٢ في ظروف التدخل الاجنبي. وأجرى اصلاحات ادارية هامة، فحدّ من تعسف الاقطاعيين وخفّف من اعباء الفلاحين والبدو الرحل، والغى بيع المناصب وكرس كل شيء لقضية الجهاد المقدس في سبيل حرية الجزائر واستقلالها. وأعاد تنظيم الجيش الجزائري الذي خاض كفاحاً موفقاً ضد الجيش الاستعماري الفرنسي المتفوق عليه مرتين من حيث العدد. وفي هذه الظروف لجأ الجزائريون إلى تاكتيك حرب الانصار. ووصف عبد القادر هذا التاكتيك في رسالة إلى القائد الفرنسي حيث قال: «عندما يهجم جيشك سننسحب نحن، فيضطر هذا الجيش إلى التراجع وعند ذاك سنعود نحن. سنقاتل عندما نحتاج إلى القتال. وانت تعرف اننا لسنا جبناء. ولكننا لسنا مجانين لكي نعرض انفسنا لضربات جيشك. سنرهق جيشك ونستنزفه وندمره جزءاً جزءاً، وسوف يجهز الطقس على القسم الباقي».

وتكلل تاكتيك عبد القادر بالنجاح، فاضطر الغزاة الفرنسيون في عام ١٨٣٤ إلى توقيع معاهدة مع عبد القادر اعترفوا فيها باستقلال دولته. ولكنهم سرعان ما خرقوا هذه المعاهدة بغدر، ونكلوا بالسكان الجزائريين بوحشية لا مثيل لها. ثم إن ملاكي الاراضي الجزائريين ومشايخ قبائل الصحراء الكبرى، حاربوا عبد القادر ووجهوا الضربة إلى ظهر الدولة الجزائرية فساعدوا بذلك المستعمرين الفرنسيين. وعلى أثر احتلال الجزائر اقتحمت القوات الفرنسية المغرب في عام ١٨٤٤. وهبّ الشعب العربي الجزائري للنضال ضد الغزاة في أعوام ١٨٤٥ - ١٨٤٩ و ١٨٥١ و ١٨٥٤ - ١٨٥٧ و ١٨٧١ - ١٨٧٢. واستخدم الوطنيون الجزائريون النضال الثوري لبروليتاريا فرنسا بغية تأمين الاستقلال للجزائر. الا أن خيانة الاقطاعيين وتفوق المستعمرين عسكرياً، حالا دون النصر. وكان زعيما البروليتاريا ماركس وإنجلس قد قوّما نضال الشعب العربي تقويماً رفيعاً.

ففي عام ١٨٥٧ كتب إنجلس يقول: «اعتباراً من لحظة الاحتلال الأول للجزائر من قبل الفرنسيين وحتى الآن، أصبحت هذه البلاد التعيسة حلبة لاراقة الدماء والنهب والعنف بلا انقطاع. ويجري احتلال كل مدينة، صغيرة كانت أو كبيرة، شبراً شبراً لثمن الضحايا الجسام. وان القبائل العربية التي تعتز بالاستقلال كالكنز، وتعتبر الحقد على السيطرة الاجنبية اغلى من الحياة، تقمع وترضخ بواسطة الغارات الوحشية التي تحرق وتدمر خلالها منازلها وأموالها وتداس

محاصيلها ، اما التعساء الذين يسلمون من الموت فيتعرضون إما إلى الابادة واما إلى جميع فظائع التفسخ والقسوة. ويتمسك الفرنسيون تمسكاً عنيداً بهذا النظام الوحشي لخوض الحرب خلافاً لجميع اصول النزعة الانسانية والحضارة والديانة المسيحية... إن الانتفاضات غير المنقطعة تدل على عدم رسوخ الاحتلال الفرنسي »[٨].

نضالات شعوب آسيا وافريقيا ضد الاستعمار:

في الاربعينات والخمسينات فرضت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية وروسيا، معاهدات جائرة على عدد من الدول الآسيوية. وبعد ان استولى المستعمرون البريطانيون على الهند وبورما سعوا إلى اخضاع افغانستان وسيام وإيران. وخاضوا حروب النهب في افريقيا، واقتحموا أثيوبيا في ١٨٦٧-١٨٦٨. واحتلت فرنسا الفيتنام واخضعت كمبوديا ولاووس، وشنت سلسلة من الغزوات الاستعمارية في افريقيا. وفي هذه الحروب الاستعمارية سجلت شعوب آسيا وافريقيا آيات البطولة وقاومت المستعمرين بمنتهى البسالة دفاعاً عن حريتها. فالافغانيون مثلاً استخدموا تاكتيك حرب الانصار ابان الانتفاضة الشاملة فابادوا في عام ١٨٤١ كامل الجيش البريطاني الذي شنّ الحملة على افغانستان.

وقوم إنجلس تقويماً عالياً المقاومة التي ابداها الشعب الافغاني «النشيط الباسل والمحب للحرية» ضد المستعمرين البريطانيين[٩].

وفي جاوه اندلعت عام ١٨٢٤ الانتفاضة الشعبية ضد الغزاة الهولنديين، وتزعمها ديبو نيغورو (١٧٨٥ - ١٨٥٥) الذي كان من كبار الارستقراطيين المسلمين. لقد وحّد هذا الزعيم الفلاحين وبعض الاقطاعيين واجتذب إلى جانبه فصائل الجاويين من الجيش الاستعماري الهولندي، وشنّ عمليات الانصار على نطاق واسع واستطاع أن يحرر جاوه الوسطى تحت شعارات حماية الاسلام. وانتقم الثوار من المستعمرين الهولنديين وحلفائهم، السماسرة والصيارفة الصينيين. واستمر الصراع غير المتكافىء طوال خمسة اعوام. ومارس الهولنديون شراء ذمم قسم كبير من الاقطاعيين وسعروا النزاعات القبلية والطائفية. واغروا كثيراً من القادة العسكريين والاقطاعيين وأسروا ديبو نيغورو غدراً. وأغرقت الانتفاضة بالدماء، بينما قضى ديبو نيغورو نحبه في المنفى: الا أن هذه الانتفاضة ساعدت على تكوين الوعي الوطني لدى الأندونيسيين وادراك ضرورة تذليل النزاعات الدينية.

(٨) ماركس وإنجلس، المؤلفات، المجلد ١٤، ص ١٠٤ و ١٠٩.
(٩) راجع المصدر ذاته، ص ٧٨ و ٨٢.

ودافع شعب اشانتي الافريقي دفاعاً عنيداً عن استقلاله ضد المستعمرين البريطانيين طوال ١٨٠٥ ـ ١٨٧٤. الا أن أكبر النضالات ضد الاستعمار كانت قد قامت في أكبر مستعمرة بريطانية نعني الهند ذات الحضارة العريقة.

انتفاضة شعب الهند في سبيل الاستقلال عام ١٨٥٧:

كان المستعمرون البريطانيون قد ازاحوا بالتدرج منافسيهم الفرنسيين والهولنديين والبرتغاليين من الهند، وحولوا هذا البلد إلى مستعمرة لهم. وفرضت بريطانيا سيطرتها الاستعمارية على الهند بعد أن استفادت من النزاعات الاقطاعية بين الحكام الهنود، ومن الخلافات الدينية بين المسلمين والهندوسيين، ومن انعزال مختلف الطوائف المتعادية فيما بينها. وبغية ابقاء الهند في العبودية الاستعمارية، أسس المستعمرون البريطانيون جيشاً محلياً تنفق عليه الهند نفسها. وأخذ المستعمرون يحطمون ملكية الطوائف المشاعة، ويفرضون الملكية الاقطاعية الخاصة للاراضي ويؤسسون بالاكراه مزارع النوام الافيوني ويتمتعون عن طريق شركة الهند الشرقية بحصة الاسد من الريع. وقد خرّب الانجليز الصناعة الحرفية والمانيفاكتورية المحلية، حيث أغرقوا البلاد بالمنتوجات الصناعية البريطانية. وظلت جماهير هائلة من الناس دون وسيلة للعيش، وولد نقص الاغذية مجاعة وأوبئة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، مما أودى بحياة عشرات الملايين من الناس.

وبتشكيل الجيش الاستعماري من الفلاحين ـ اعضاء الطوائف المشاعة ومن صغار ملاكي الأراضي ـ كونت الادارة الاستعمارية البريطانية لأول مرة في الهند مركزاً وطنياً مشتركاً للمقاومة. فعندما كان المستعمرون البريطانيون يزجون بفصائل هذا الجيش «السباهية» في المعارك ضد افراد الطوائف وملاكي الاراضي الذين اخذت السلطات اعتباراً من الثلاثينات تنتزع منهم اراضي جديدة باستمرار، اثاروا الاستياء لدى الضباط والجنود في الجيش البنغالي الاستعماري ولدى المسلمين والهندوسيين. وكان تطاول المستعمرين الفظ على المشاعر الدينية لدى المسلمين والهندوسيين قد اصبح اشارة إلى الانتفاضة الوطنية الشاملة. ففي عام ١٨٥٧ ثارت وحدات الجيش «السباهي» في مدينة ميروت، وسرعان ما شملت الانتفاضة هندستان كلها وجزءاً من البنغال وحيدرآباد والمناطق الهندية الاخرى. وحظيت الانتفاضة بتأييد علماء الدين المسلمين الذين اعلنوا الجهاد ضد المستعمرين الانجليز. وتشكلت في مدينة دلهي حكومة من الارستقراطيين، واعلن ان الحاكم المحلي أصبح امبراطوراً للهند. وساهم في الانتفاضة الفلاحون والحرفيون وكذلك قسم من الاقطاعيين والتجار. وطرد الثوار رجال البوليس والمرابين، ودمروا المؤسسات الاستعمارية واتلفوا الوثائق القضائية وطردوا الاشخاص الذين

اشتروا اراضي الطوائف المشاعة. وظهرت سريعاً فصائل الدفاع الذاتي التي قامت بحماية أراضيها. وفي عدد من المناطق رفض الفلاحون تسليم الريع إلى الاقطاعيين وامتنعوا عن دفع ضريبة الارض.

إلا أنَّ الوجهاء الذين اعلنوا عن تشكيل الحكومة كانوا عاجزين كلياً عن تنظيم الهجوم على المستعمرين وتشكيل جهاز اداري وطني. والتزم هؤلاء الوجهاء بالتاكتيك الدفاعي وأجروا في بعض المناطق مفاوضات مع الانجليز. واستطاع المستعمرون في مناطق كثيرة أن يجردوا افواج الجيش الهندي من السلاح وان يعدموا الضباط والجنود ذوي الميول الوطنية. واستطاعت السلطات الاستعمارية التي استخدمت النزاعات الدينية والقومية، أن تزج بأفواج المرتزقة المحليين (السيخ والغورخ) الذين ظلوا موالين لها ضد الافواج الثائرة. واستخدمت هذه السلطات القوات التي كانت قد أرسلت إلى إيران والصين وبدأت حملاتها التنكيلية، فاحرقت قرى بكاملها دون أن ترحم النساء والاطفال. وساعدت المستعمرين اغلبية الاقطاعيين المحليين الذين ارتعبوا من الفلاحين الثائرين، كما ساعد المستعمرين حكام اكبر الامارات الذين وضعوا قواتهم تحت تصرف المستعمرين. وبالرغم من أن قادة عسكريين وسياسيين موهوبين قد تزعموا الانتفاضة، فان القيادة المركزية كانت معدومة. وكان الاستقراطيون الذين نُصِّبوا لرئاسة الحكومات المحلية، قد خانوا الانتفاضة على الغالب وسهلوا امام المستعمرين الحملات التنكيلية.

وفي عام ١٨٥٨ اضطرت الحكومة البريطانية إلى الاعلان عن الغاء شركة الهند الشرقية وانتقال الادارة إلى التاج البريطاني. ووعدت السلطات البريطانية بالعفو عن جميع الاقطاعيين والوجهاء الذين ايدوا الانتفاضة على شرط أن يضعوا السلاح، كما ضمنت الامتيازات وملكية الاراضي للارستقراطية المحلية. وهكذا أخمدت الانتفاضة.

الحركات التحررية في الصين. حرب تايبين الفلاحية (١٨٥٠ - ١٨٥٦):

عندما اندلعت الحرب الفلاحية المظفرة الجبارة في الصين حيث اطاحت بأسرة «مين» في القرن السابع عشر طلب الاقطاعيون والقادة العسكريون الصينيون المهزومون مساعدة من دولة منشوريا المجاورة. واستولى جيش منشوريا على الصين فقمع الحركة الفلاحية، ونصب طغمة ارستقراطية متمتعة بالامتيازات وعلى رأسها عائلة «تسين». وكان الاقطاعيون والمرابون والبيروقراطيون الصينيون الذين خضعوا للمنشوريين، قد احتفظوا بامتيازاتهم وصاروا يخدمون المنشوريين الذين اقتبسوا النظام الاداري والاجتماعي الصيني والايديولوجية الصينية الاكثر تطوراً. واستولى الجيش المنشوري في القرنين السابع عشر والثامن عشر على اراضي

الشعوب المجاورة فاخضع منغوليا وجونغاريا وكاشغاريا والتبت. واجتاح المنشوريون كوريا والفيتنام، مما ولّد هناك حركات تحررية عارمة ضد الغزاة.

إلا أن امبراطورية المنشوريين ضعفت نحو القرن التاسع عشر، وأصبحت عرضة للتوسع الاستعماري لبريطانيا وفرنسا واميركا. فقد أخذت هذه الدول تبيع في الصين الافيون الذي تنتجه الهند، وتبتز الفضة من هناك. وتكونت فئة خاصة من التجار والصيارفة الصينيين بمثابة سماسرة في هذه التجارة الشائنة (وأطلق عليهم نعت برتغالي هو «كومبرادور»). وعندما حاولت الصين تحديد تجارة الافيون، شنت بريطانيا والدول الاخرى حرب النهب والسلب ضد الصين وفرضت عليها معاهدات جائرة (اعتباراً من عام ١٨٤٢).

وكان الاقتصاد الصيني، اقتصاد القرون الوسطى الذي يعاني اصلاً من حالة الازمة بسبب تبذير حاشية «تسين» وبسبب الغزوات على الشعوب المجاورة، قد واجه حالة عصيبة للغاية. وحاولت حكومة «تسين» أن تلقي بكامل أعباء تلك الحالة على الفلاحين والحرفيين الصينيين (الخانيين) وعلى الشعوب الغفيرة المضطهدة التي كانت تقطن الصين. ورد الشغيلة على ذلك بالانتفاضات. وقادت هذه الانتفاضات جمعيات سرية رفعت شعارات الاطاحة بعائلة «تسين» الأجنبية وإعادة عائلة «مين» الصينية. وكان من الشعارات التقليدية الأخرى: «أضرب الأغنياء وساعد الفقراء». ومع أن هذه الشعارات كانت تجسد طموح الشعوب والفئات المضطهدة إلى ازالة النير الاجنبي والاجتماعي، فانها كانت متجهة إلى الماضي، وذلك لان الواقع لم يكن قد هيأ بعد الظروف اللازمة لبناء النظام الاجتماعي الجديد الارقى.

كانت السمة المميزة للحركة التحررية في الصين تتلخص في اتجاهها المعادي للنير المنشوري، الامر الذي أعاق القوى الطليعية في المجتمع عن النضال ضد العلاقات الاجتماعية القائمة كما كانت عليه، وضد السياسة الاستعمارية للدول الرأسمالية. وساعد اتجاه الحركة المعادي للنير المنشوري على تقوية شوفينية الدولة الكبرى الخانية المتغطرسة وتأليه الصين، أي تربية وعي الجماهير الشعبية على تصورات رسالة الزعامة الصينية في العالم: تصورات التفوق الطبيعي للصينيين (الخانيين) على جميع الشعوب الاخرى. وساعدت هذه التصورات على حفظ اكثر التقاليد رجعية وعداءً للديمقراطية في المجتمع الصيني، وعلى عزله بصورة مفتعلة عن افكار العصر الطليعية، وعن استيعاب خبرة الحركات الثورية ونضال الشعوب الاخرى ضد الاستعمار.

كانت الانتفاضة التي اعلنها في عام ١٨٥٠ الفلاحون الفقراء وعمال المعادن في محافظتي هوانسي وهواندونغ الجنوبيتين الاكثر تطوراً في الصين، سرعان ما شملت المناطق الوسطى من

البلاد. واعلن الثوار أن هدفهم هو الاطاحة بعائلة «تسين» وتأسيس «دولة الرفاه العام السماوية» (باللغة الصينية «تايبين تيانغو»). ومن هنا اطلق على المساهمين في هذه الحرب الفلاحية وعلى الانتفاضة نفسها اسم «تايبين». وأسس الثوار جيشاً مركزياً قوياً ودولة لهم ذات سلّم سلالي صارم هو من الناحية الشكلية بعث لسلّم الدولة الصينية القديمة في عهد سلالة تشو. وتكونت الطبقة الحاكمة الجديدة بصورة رئيسية من الفلاحين السابقين. ولم يكن لهذه الطبقة أراضٍ، بل كانت تعيش على حساب خزينة الدولة. وكان يعمل في ادارة التايبين المحلية كثير من الاقطاعيين والبيروقراطيين الصينيين الذين احتفظوا لذلك باموالهم وامتيازاتهم. واستخدم التايبينيون تدرجاً صارماً للمناصب وكانوا ينزلون عقاباً شديداً بالناس البسطاء اذا أخلوا بهذا النظام.

وكان ايديولوجيو التايبين، وفي مقدمتهم المعلم الريفي خون سيو - تسيوان (١٨١٤ - ١٨٦٤)، وهو ابن عائلة فلاحية اصبح رئيساً للدولة و «اميراً سماوياً»، قد دعوا إلى ازالة سيطرة الارستقراطيين المنشوريين واستبدالها بنظام اجتماعي عادل. وكان على هذا النظام أن يجسد التعاليم الطوباوية الصينية القديمة عن «التوحيد الاعظم» و «الرفاه العظيم أو الوئام العظيم» («تايبين»). وكانت الافكار الطوباوية تتلخص في المطالبة بجعل جميع الصينيين سواسية. ونصت الوثيقة المنهاجية «النظام الزراعي للسلالة السماوية» (١٨٥٣)، على منح جميع السكان الريفيين قطع الاراضي بمساحات متساوية. ونظم هؤلاء السكان في طوائف دينية اقتصادية مغلقة ذات نظام عسكري. وكان لكل طائفة مستودع مشترك يوضع فيه المحصول كله ما عدا الحد الادنى المخصص للمعيشة. وكان زعيم الطائفة يضطلع بمهام الولي الديني والمدير المدني وقائد القطعة العسكرية. وكانت فكرة التوزيع الثوري للارض تقدمية، ولكن تطبيقها عن طريق الطوائف المبنية على أسس السواسية القبلية كان امراً غير عملي.

وكانت هذه الايديولوجية مصبوغة بصبغة دينية، حيث كانت تنص على استبدال الديانة البوذية والتاوية بالديانة المسيحية المكيفة للظروف الصينية. وكان التايبينيون قد منعوا تعاطي الافيون.

وعندما احتل التايبينيون المدن كانوا يقتلون موظفي «التسين» ويصادرون النفائس والاطعمة والملابس من الاغنياء ويوزعونها على الفقراء، وغالباً ما كانوا يخزنونها في «المستودعات المقدسة» لسد حاجة الجيش وجهاز الدولة الجديد. الا ان هذه السياسة لم تكن تطبق بصورة ثابتة. وقد اجرى التايبينيون في عاصمتهم تدويلاً مؤقتاً للانتاج الحرفي واليدوي والتجارة ونظموا السكان جميعاً في طوابير العمل ذات الطابع العسكري. وفي المناطق الريفية

ابقى التايبينيون على الملكية الاقطاعية وعلاقات الايجار والاستئجار ولم يمسوا بسوء الاقطاعيين الذين لم يقفوا ضدهم. ولكنه جرى تخفيف بدلات ايجار الارض للفلاحين. وصار الاقطاعيون يدفعون للسلطات ضرائب اعلى. وكانت ضريبة الارض التي فرضها التايبينيون أوطأ كثيراً من ضريبة التسين. وألغي الكثير من الجبايات والضرائب التي كانت مفروضة على الفلاحين. وبذلك تحسنت أوضاع الفلاحين في المناطق التي احتلها التايبينيون.

وفي كثير من المناطق التي ظلت تحت سيطرة سلالة «تسين» شنَّ الفلاحون وفقراء المدن الذين انخرطوا في الجمعيات السرية عمليات الانصار. وفي عام ١٨٥٥ اندلعت انتفاضة شعب «مياو» المضطهد في غويتشو. وطرد الثوار موظفي التسين والاقطاعيين الصينيين الذين كانوا قد اغتصبوا اراضي «مياو». وفي العام ذاته أطاح سكان محافظة يونينان المسلمون بنير «التسين» وأسسوا «دولة الجنوب الهادي» («بينان غو»).

الا ان التايبينيين لم يدعموا الانتفاضات الشعبية وحركة الانصار. وكان انصار هذه الانتفاضات بدورهم يبتغون، كقاعدة عامة، اهدافاً محلية فلم يقيموا الاتصال مع التايبينيين. ومما عرقل ذلك لدرجة كبيرة الخلافات الدينية (فزعماء التايبين كانوا يعتنقون المسيحية). وساعد ذلك ادارة «التسين» والاقطاعيين المحليين على دحر الانتفاضات المحلية المناهضة لمنشوريا، وتعزيز المؤخرة والانتقال إلى الهجوم على دولة التايبين.

وأخذت هذه الدولة تعاني من عملية شيوع الاقطاع، واشتد الصراع الضاري من أجل السلطة بين كبار المسؤولين الجدد. وفي سياق هذا الصراع الداخلي قُتلت أغلبية القادة العسكريين والاداريين التايبينيين، ودُحرت نواة تنظيمهم العسكري. والتجأ كثير من موظفي التايبين وقادتهم العسكريين إلى جانب سلطات «التسين».

وركزت ادارة «التسين» قواها الاساسية لمكافحة التايبين، دون أن تبدي اهتماماً كافياً بالدفاع عن الصين من الدول الرأسمالية. ووافقت هذه الادارة في ١٨٥٨ و ١٨٦٠ على عقد اتفاقيات جائرة مهينة مع هذه الدول، وفتحت ابواب الصين لنهب لم يسبقه مثيل من جانب الرأسماليين الاجانب. واعتباراً من عام ١٨٦٠ انتقلت سلطات «التسين» إلى الهجوم المنسق على اراضي دولة التايبين.

وبغية قمع الانتفاضات الفلاحية، أخذ الاقطاعيون الصينيون يؤسسون جيوش المرتزقة الخاصة بهم والمسلحة بالاسلحة الاوروبية. وبالاضافة إلى هذه الجيوش كانت تعمل مفارز الدفاع الذاتي الاقطاعية. وعمل الاقطاعيون والكومبرادور الصينيون بكل الوسائل على تأييد السلالة المنشورية.

وقدمت القوات المسلحة البريطانية والاميركية، وخصوصاً الفرنسية، المساعدة إلى قوات «التسين» بالرغم من البيانات المرائية الاولى التي اصدرتها هذه الحكومات بشأن «الحياد». وبدعم من القوات الاجنبية دُحِرت الانتفاضات الشعبية المناهضة للحكم المنشوري في المنطقة الساحلية. وبعد أن نهب المستعمرون البريطانيون والفرنسيون العاصمة الصينية بكين في عام ١٨٦٠، وفرضوا على عائلة «التسين» اتفاقيات مجحفة جعلت استيراد الافيون امراً مشروعاً، شنوا في عام ١٨٦٢ تدخلاً مسلحاً ضد التايبين. وعمل إلى جانب الانجليز والفرنسيين المستعمرون الاميركان الشماليون الذين أسسوا من افراد العصابات الصينيين قوات عميلة تحت قيادتهم. وبتضافر جهود القوات المنشورية والاقطاعيين والكومبرادور الصينيين والمستعمرين البريطانيين والفرنسيين والاميركيين، أمكن دحر قوات التايبين واعدام زعمائها وقادتها. وبعد انقلاب في الحاشية عام ١٨٦١ تسلمت السلطة في الصين زمرة خائنة من الاستسلاميين المنشوريين الذين باعوا ثروات البلاد الطبيعية ومواردها البشرية إلى الرأسماليين الاجانب، ومارسوا اكثر انواع الارهاب وحشية ضد الوطنيين وضد جماهير الشغيلة.

وأعرب الثوريون البروليتاريون عن تعاطفهم مع الشعب الصيني. وأدان ماركس بحقد الطبقات السائدة في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية على دعمها للسلالة المنشورية المتزعزعة[١٠].

* * *

لقد بينت خبرة المعارك الطبقية والحركات التحررية في عصر الامبريالية الناشئة، أن تطهير المجتمع تطهيراً جذرياً من نير القرون الوسطى وفسح المجال رحباً أمام التطور السريع للقوى المنتجة في النضال من اجل تصفية التشكيلة الاقطاعية، وترسيخ أسلوب الانتاج الجديد الارقى، الذي كان آنذاك هو الاسلوب الرأسمالي وليس غيره، هما أمر أمكن تأمينه بنتيجة الثورات الشعبية ليس إلا، إذ أن مساومات القمة وصفقات ارستقراطية القرون الوسطى المحتضرة مع البرجوازية المتنامية، والاصلاحات وحروب العوائل المالكة، كل ذلك عرقل قضية التقدم واطال لعقود كاملة أمد حل المهمات الوطنية الملحة، وشدَّد لمرات عديدة من آلام ونكبات الجماهير الشعبية الواسعة التي وقعت ضحية لصفقات القمة هذه. ونحو أواخر ذلك العصر اصاب الضمور نهائياً ثورية البرجوازية في البلدان التي أخذ يترسخ فيها أسلوب الانتاج الرأسمالي، وشغلت البروليتاريا الصناعية الفتية مكان الصدارة في النضال الثوري.

(١٠) راجع ماركس وانجلس، المؤلفات، المجلد ٩، ص ١٠٣.

ومارست البرجوازية، وهي تبحث عن اهداف جديدة للاستغلال وتركض وراء الارباح، التوسع الاستعماري وجرت بالعنف البلدان العائشة في ظروف القرون الوسطى، والواقعة تحت سلطة الاقتصاد العيني وشبه الطبيعي إلى السوق العالمية. وساعد هذا التوسع على نسف وتأزيم العلاقات المتخلفة من القرون الوسطى، وعلى استنهاض الحركات الشعبية الجبارة المناهضة للاستعمار، وعلى انتشار الحروب الفلاحية. ومع أن هذه الحركات لم تكن قد اصبحت آنذاك جزءاً من العملية الثورية الديمقراطية العالمية الشاملة إلا أنها ساعدت على هلاك التشكيلة الاقطاعية وترسخ الرأسمالية. ومدت البروليتاريا الفتية وقائداها وزعيماها ماركس وإنجلس، يد الصداقة والتعاون إلى المناضلين ضد الاستعمار وضد مخلفات القرون الوسطى.

الفصل الثاني

خبرة الحركة الثورية والتحررية في عصر تحوّل الرأسمالية ما قبل الاحتكارية إلى إمبريالية

السمات المميِّزة للعصر . البروليتاريا تشغل مكان الصدارة بين القوى الثورية

اعتباراً من أواخر ستينات وأوائل سبعينات القرن التاسع عشر ، تكوّن في أوروبا وأميركا وضع تاريخي جديد . وارتبط هذا الوضع بتحوّلات كبيرة في تطوُّر القوى المنتجة التي أخذت تتجاوز الأطر القومية في نموِّها . وعلى هذا الأساس نشأت السوق العالمية ، وأخذ أسلوب الانتاج الرأسمالي الذي ترسَّخ في القارة الأوروبية وفي أميركا ، ينتشر على نحو متزايد في المستعمرات والبلدان التابعة .

والمقصود هنا عصر سيطرة البرجوازية سيطرة تامة ثم ركودها ، عصر الانتقال من البرجوازية التقدمية إلى الرأسمال المالي الرجعي والمغالي في الرجعية ، أي الانتقال من الرأسمالية ما قبل الاحتكارية إلى الرأسمالية الاحتكارية ، الإمبريالية . وفي الوقت ذاته يمكن أن يُنعت هذا العصر ، بعصر التحضير واستجماع قوى البروليتاريا بالتدريج ، عصر يقظة حركة التحرُّر الوطني في آسيا وافريقيا . وقد بدأ هذا العصر بأول ثورة بروليتارية هي كومونة باريس (١٨٧١) وانتهى بالحرب العالمية الإمبريالية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) .

ومن وجهة نظر التاريخ العالمي ، أصبحت البرجوازية في هذا العصر طبقة رجعية متدهورة سائرة إلى الانهيار . بينما أصبحت البروليتاريا التي أخذت تحتل مكان الصدارة في ذلك العصر هي الطبقة الناهضة . وجرى في الوقت ذاته آنذاك تدويل الرأسمال ونشأت الاحتكارات المحلية ثم العالمية . وجرى في أكبر المصانع اختلاط سكَّان المدن بسكَّان الارياف ، كما اختلط السكَّان المحليون بالأجانب . وحدث بعض التساوي في ظروف الحياة في المدن الكبرى في العالم بأسره ، ولكنه ارتفعت في كل مكان آنذاك تكاليف الحياة ، واشتدَّ نير الاحتكارات على رقاب

الكادحين.

وأدّى ذلك إلى اشتداد التناقضات الطبقية. واندفعت البروليتاريا ومنظماتها، النقابات والأحزاب، موضوعياً إلى أشكال الصراع الأكثر حدّة وإرهاقاً، إلى حد الاضرابات العامة والانتفاضات المسلّحة.

ومن ناحية أخرى، استدعى الانتقال إلى الإمبريالية إبراز فئة خاصة من بين الطبقة العاملة في جميع البلدان الإمبريالية، وهي فئة الارستقراطية العمّالية والبيروقراطية التي لها من الناحية المادية مصلحة في الحفاظ على النظام القديم وفي القرصنة الاستعمارية.

وتنتهج هذه الفئة سياسة انتهازية خاصة، ويمثّل الانتهازيون من الناحية الموضوعية جزءاً من البرجوازية الصغيرة وبعض فئات الطبقة العاملة، قد باع نفسه وضميره لقاء شيء من الأرباح الإمبريالية الفاحشة وتحوّل إلى مخرّب للحركة العمّالية. ولذلك ظهرت في البلدان الإمبريالية فئة الارستقراطية العمّالية وممثلوها السياسيون ـ الاشتراكية الديمقراطية اليمينية والاشتراكيون الشوفينيون.

إن الأوليغارشية المالية، إذ تشتري ذمم الفئات الارستقراطية العمّالية، تمارس ضغطاً شديداً واضطهاداً متزايداً على الدوام، ضد الجماهير البروليتارية وشبه البروليتارية في بلدانها والبلدان الأخرى التابعة لها من الناحية المالية.

إنَّ الانتهازيين والاشتراكيين الشوفينيين يخونون مصالح جماهير الشغيلة، ويدافعون عن الامتيازات الموقتة للأقلية ويعملون في الواقع بمثابة حلفاء وعملاء للبرجوازية الاحتكارية. ويؤدّي ذلك إلى انقسام الحركة العمّالية والأحزاب الاشتراكية إلى تيارين: انتهازي وثوري. ويصبح النضال ضد الانتهازية وضد التعبير الايديولوجي عنها ـ التحريفية ـ الضمانة اللازمة للانتصار في الثورة.

وفي ذلك العصر أصبحت الماركسية هي الاتجاه السائد في الحركة العمّالية في البلدان الرأسمالية المتطوّرة وفي الاتحاد الجديد لعمّال العالم الطليعيين، نعني الأممية الثانية. وكانت الأحزاب الاشتراكية المنضمّة إلى الأممية، تمارس نشاطها في الولايات المتحدة الأميركية وفي أوروبا الغربية والجنوبية والوسطى وفي روسيا وأميركا اللاتينية وجنوب افريقيا واليابان. إلاَّ أنَّ الانتهازية والوسطية والايديولوجية التحريفية أخذت تؤثّر تأثيراً متزايداً على نشاط هذه الأحزاب وعلى الأممية الثانية عموماً، ونحو بداية حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ أدّت بهذه الأممية إلى الانهيار الفكري والسياسي والتنظيمي. وفي النضال ضد الانتهازية والاشتراكية الشوفينية في الأممية الثانية، تكوّن الاتجاه الأممي الثوري الذي حافظ على إخلاصه لمبادىء الماركسية

وتقاليدها الكفاحية، وطوَّر هذا المذهب الثوري فعمَّم المنجزات الجديدة التي قدَّمتها العلوم الطبيعية، كما عمَّم الخبرة العالمية لنضال الطبقة العاملة وحركة التحرُّر الوطني وحلَّل خصائص العصر الجديد. ويرتبط هذا الاتجاه الثوري باسم فلاديمير لينين والحزب الثوري للطبقة العاملة في روسيا، حزب البلاشفة الذي تزعمه لينين. وبما أنَّ بروليتاريا روسيا واجهت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، قبل غيرها من عمَّال البلدان الأخرى مهمة تزعُّم الجماهير الشعبية وقيادتها في الثورة، فإنَّ هذه البروليتاريا بالذات، كانت أوَّل من أسَّس حزباً ثورياً من طراز جديد، حزباً مبنيّاً على المبادىء التنظيمية الماركسية ـ اللينينية ومسلَّحاً بالنظرية الطليعية، بالماركسية ـ اللينينية. والتفَّت حول الحزب اللينيني داخل الأممية الثانية، نواة ثورية خاضت نضالاً عنيداً ضد التحريفية وضد الاشتراكية الشوفينية، وبعد انهيار الأممية الثانية طرحت هذه المجموعة مهمة تأسيس أممية شيوعية جديدة ثالثة.

وتقدَّمت البروليتاريا الثورية بالتحالف مع الحركات الديمقراطية وخصوصاً الفلاَّحين وحركة التحرُّر الوطني.

وأصبح من أهمِّ السمات المميزة للعصر الجديد، صراع البلدان الإمبريالية من أجل امتلاك المستعمرات وتوسيع الممتلكات الاستعمارية. وفي هذا العصر أُنجز التقسيم الإقليمي للعالم بين أكبر الدول الإمبريالية، ونشب بينها الصراع من أجل إعادة اقتسام العالم المقسَّم. وبدأ اقتسام العالم اقتصادياً بين أكبر الاحتكارات.

إنَّ الإمبريالية تتميَّز بطمعها في إلحاق مختلف البلدان، بما فيها الزراعية والمتخلِّفة والمتطوِّرة على حدٍّ سواء. وكتب لينين في مقاله «الإمبريالية وانقسام الاشتراكية»: «إنَّ حفنة من البلدان الغنية، وعددها أربعة لا أكثر إذا تكلَّمنا عن الغنى «الحديث» المستقل والكبير الجبَّار حقّاً: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية والمانيا ـ إنَّ هذه الحفنة طوَّرت الاحتكارات بأحجام لا حدود لها، وهي تحصل على الأرباح الفاحشة بمقدار مئات الملايين، إذا لم نقل المليارات، و «تركب ظهور» مئات ومئات الملايين من سكَّان البلدان الأخرى، وتتصارع فيما بينها من أجل اقتسام الغنيمة الباهرة خصوصاً، والسمينة خصوصاً، والهادئة خصوصاً»[1]. ويجري هذا الاقتسام عن طريق الحروب الامبريالية.

كانت الحرب الاسبانية ـ الكوبية ـ الأميركية الشمالية في ١٨٩٨، والحرب الانكلو ـ بويرية في ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢، والحرب الروسية ـ اليابانية في ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ وأزمة عام ١٩٠٠

(١) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٣٠، ص ١٧٣.

الاقتصادية، شواخص هامة في طريق تحوّل الرأسمالية ما قبل الاحتكارية إلى إمبريالية. وأصبحت الحرب العالمية الإمبريالية في ١٩١٤ ـ ١٩١٨ خاتمة لهذه العملية.

إنَّ الإمبريالية، كرأسمالية احتكارية طفيلية محتضرة، هي عبارة عن أعلى وآخر مرحلة للرأسمالية. وهي تقرِّب الأوضاع إلى الثورة الاشتراكية عن كثب.

وفي هذا العصر اتسعت العملية الثورية العالمية وتعمّقت. وأسفر ترسُّخ الاشتراكية الرأسمالية على نطاق العالم بأسره ونقل العلاقات الرأسمالية إلى المستعمرات، عن انهيار البنية التقليدية للمجتمع. وأدّى تطوُّر القطاعات الاقتصادية الجديدة المرتبطة بالصناعة ذات الطراز الحديث إلى تكوين البروليتاريا المحلية والبرجوازية الوطنية. وساعد تحطيم الحواجز الفئوية والطائفية والقبلية التقليدية على تكوين الوحدة القومية، وظهور الوعي الذاتي الوطني.

وولد اشتداد النير الاستعماري، على الأساس الرأسمالي الجديد، حركات التحرُّر الوطني ضد الإمبريالية. وزعزعت هذه الحركات الديمقراطية من حيث جوهرها أساس الإمبريالية في الأطراف واتجهت نحو الارتباط بالحركة الثورية البروليتارية في معاقل الامبريالية.

وحدثت أولى الانفجارات الثورية بزعامة البروليتاريا في الحلقات الضعيفة من النظام الرأسمالي. وكانت فرنسا التي أضعفتها الهزيمة في الحرب، واحدة من هذه الحلقات في مطلع سبعينات القرن التاسع عشر، حيث قامت فيها أوّل ثورة بروليتارية اختتمت العصر القديم ودشَّنت عصراً جديداً، ودخلت التاريخ باسم كومونة باريس.

١ ـ الخبرة التاريخية للحركة العمالية

كومونة باريس هي أوّل تجربة لإقامة دكتاتورية البروليتاريا

قامت كومونة باريس عفوياً بدون تحضير تمهيدي مبرمج مقصود.

ولعب العمال الدور الرئيسي في هذه الثورة، وخصوصاً عمّال باريس الحرفيون الذين استوعبوا الأفكار الاشتراكية وتقبّلوها، والذين كان الكثيرون منهم منتمين إلى الأممية الأولى. وكانت هذه الحركة مختلطة في بادىء الامر. فقد ساهمت فيها العناصر البرجوازية التي أمّلَت بأنَّ الكومونة ستستأنف الحرب ضد المانيا وتسير بها إلى خاتمة موفّقة. وحظيت الحركة بدعم الباعة وصغار التجّار الذين كانوا على شفا الإفلاس، لأنَّ الحكومة البرجوازية رفضت تأجيل تسديد الديون وبدلات ايجار السكن المترتّبة عليهم. وأيّد هذه الحركة في بادىء الأمر الجمهوريون البرجوازيون الذين كانوا يخشون عودة النظام الملكي إلى البلاد. ولكنّهم سرعان ما ابتعدوا عن الحركة مرتعبين من طابعها الثوري الاشتراكي.

لقد وُلدت الكومونة في سياق نضال الطبقة العاملة الفرنسية ضد الهجوم الالماني، عندما خانت البرجوازية وحكّامها استقلال البلاد الوطني. وبعد استسلام الجيش الفرنسي وعلى رأسه نابليون الثالث في أيلول (سبتمبر) ١٨٧٠ سقط النظام الملكي وأعلنت الجمهورية وقامت حكومة برجوازية. واقتربت القوات الالمانية من أسوار العاصمة الفرنسية باريس. وفي هذه الظروف اضطرَّت الحكومة إلى تسليح الشعب. وشكّل العمّال والحرفيون وفقراء المدن كتائب الحرس الوطني. وصُنِعت المدافع بالتبرعات التي قدَّمها الشعب. وفي عام ١٨٧١ تزعَّمت هذا الحرس لجنة مركزية أقامت اتصالات وثيقة مع النوادي الشعبية. واسترشدت هذه الهيئة الثورية ببرنامجها الخاص بالدفاع عن العاصمة. وهو البرنامج الذي نصَّ على مصادرة الأغذية ومنح المساكن للمحتاجين (فقد تدمَّرت منازل عديدة بنتيجة القصف الالماني للمدينة)، وإحالة وظائف البوليس إلى المجالس البلدية (الكومونات)، واستحداث انتخاب الموظفين وإقامة حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية الاتحادات وحرية التجمُّع.

وخشية تنامي الحركة الثورية أقدمت الحكومة البرجوازية على الخيانة، واتفقت مع المحتلّين الالمان بشأن تسليم باريس وبشأن الصلح. وأجرت الحكومة في قسم من أراضي البلاد انتخابات مزوَّرة للجمعية الوطنية، حيث تسلَّم الملكيون أغلبية المقاعد. وبغية التحضير لتسليم باريس أوقفت الحكومة نقل الأغذية والوقود إلى العاصمة، وأخذ أرباب العمل يغلقون مؤسساتهم وتفاقمت البطالة. وألغي تأجيل تسديد بدلات إيجار المساكن وتسديد السندات. وامتنعت الحكومة عن دفع مرتبات أفراد الحرس الوطني. وأخيراً حاولت الحكومة نزع سلاح هذا الحرس فزجَّت بقواتها بغية انتزاع المدافع منه. وعند ذاك اندفع أفراد الحرس ونساء باريس إلى الجنود وأقنعوهم بالانتقال إلى صف الشعب. وانتقلت الكتائب البروليتارية التابعة للحرس الوطني إلى الهجوم في ١٨ آذار (مارس) ١٨٧١ فاحتلّت مباني الحكومة في باريس. وهربت الحكومة البرجوازية إلى مدينة فرساي المجاورة والتي كانت مقرّاً للملوك في السابق. والتجأت إلى هذه المدينة أيضاً وحدات الجيش الموالية للحكومة وبذلك اقترفت اللجنة المركزية للحرس الوطني خطأً، حيث سمحت للبرجوازية بالاحتفاظ بقواتها المسلّحة ولم تنظّم مطاردة هذه القوات. وكانت اللجنة قد تمسَّكت بتكتيك دفاعي فهيَّأت للبرجوازية والمحتلّين الالمان إمكانية عزل باريس الثائرة عن باقي مناطق البلاد.

وبدلاً من أن تعلن اللجنة المركزية للحرس الوطني بأنّها هي الحكومة الثورية، صرفت وقتاً طويلاً (عشرة أيام بكاملها) على إعداد وإجراء انتخابات مجلس الكومونة.

وانتخب لعضوية المجلس ٨٦ شخصاً. وسرعان ما خرج منه ممثلو البرجوازية وعددهم ١٧

عضواً. وكان العمّال هم القوة الرئيسية بين أعضاء الكومونة الباقين. وضمّ المجلس ممثلي ثلاثة أحزاب: الاشتراكيين البلانكيين والاشتراكيين البرودونيين والديمقراطيين الثوريين البرجوازيين الصغار (اليعاقبة الجدد). وكان البلانكيون واليعاقبة الجدد يشكّلون الأغلبية في المجلس. وقد وجّهوا جلّ اهتمامهم لتنظيم الدفاع عن باريس وبناء سلطة متينة. أمّا الأقلية البرودونية فقد مارست على الغالب وضع وتطبيق الاجراءات الاجتماعية الاقتصادية. وضمّ المجلس كذلك أعضاء من الأممية الأولى، وهم بصورة رئيسية من مؤيّدي البرودونية.

كان أهم اجراء مارسته الكومونة هو نشاطها بالذات. فقد كان هذا النشاط يعبّر عن مصالح الشغيلة، مصالح أغلبية الشعب. وبفضل هذا العمل بالذات تعزّز النظام الجمهوري في فرنسا. إلاّ أنّ زعماء الكومونة أدركوا أنّه يستحيل تحقيق الاجراءات لصالح الشعب بأيدي جهاز الدولة البرجوازية القديم. ولذلك شرعوا بتحطيم هذا الجهاز واستبداله بجهاز جديد. واستبدل الجيش النظامي بالحرس الوطني الذي يمثّل الشعب المسلّح. وأصدر مجلس الكومونة القوانين ومارس تنفيذها. وكان أعضاء المجلس يحاسَبون أمام الكومونة عمّا نفّذوه. وتشكّلت لدى المجلس لجان للاشراف على فروع إدارية معيّنة. وأصبح جميع مستخدمي الدولة محاسَبين أمام الشعب وصار بالامكان تنحيتهم في أي وقت، فهم لم يكونوا يتمتّعون بأية امتيازات، ولم تكن رواتبهم تتجاوز متوسّط أجور العمّال المؤهّلين، وكان نشاط مجلس الكومونة مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بعمل المنظمات الاجتماعية الجماهيرية والنوادي والاتحادات النقابية والتعاونيات. وكل ذلك يتيح امكانية اعتبار كومونة باريس، أوّل شكل في التاريخ لدكتاتورية البروليتاريا، مع أنّها دكتاتورية لم تكن ناضجة ولم تكن كاملة.

كانت المؤسّسات الانتاجية التي هجرتها البرجوازية قد سُلّمت إلى العمّال. ورفعت الكومونة أجور الشغيلة وألغت الغرامات ومنعت العمل الليلي في عدد من المهن. وتمّ نقل الشغيلة الذين حرموا من المساكن أو الذين كانوا يعانون حياة قاسية في الأقبية إلى منازل البرجوازية. وفتحت أمام الشغيلة أبواب المسارح والمتاحف.

وانطلقت الكومونة في عملها من مبادىء الأممية. فقد حطّمت مسلّة واندوم ـ رمز الشوفينية والنزعة العسكرية. ودافع عن الكومونة إلى جانب الفرنسيين، البولونيون والمجريون والروس والالمان وغيرهم من الثوريين.

ومما خلق صعوبات كبيرة أمام نشاط الكومونة هو المهام الوطنية (الدفاع عن البلاد من المحتلين) فضلاً عن المهام الاجتماعية.

إنّ الثورة الاشتراكية المظفّرة تتطلّب تطوّراً عالياً نسبياً للقوى المنتجة، واستعداداً كبيراً

لدى البروليتاريا. ولم يكن هذان الشرطان الموضوعيان متوفرين في فرنسا عام ١٨٧١. زد على ذلك أنَّ بروليتاريا باريس الثائرة ظلّت وحيدة. وقد حاول العمَّال في بعض المدن الفرنسية الكبرى الاستيلاء على السلطة والالتحاق بالكومونة، إلاَّ أنَّ هذه المحاولات قُمعت بوحشية.

ولم تكن الطبقة العاملة قد تهيَّأت مسبقاً لاستلام السلطة، كما لم يكن السواد الأعظم منها يتصوَّر بوضوح مهماته وأشكال تحقيقها. ولم تكن النقابات والتعاونيات متوفِّرة لدى الطبقة العاملة على نطاق واسع. ولم يكن للعمَّال تنظيم سياسي جدي، أي حزب عمَّالي. فالأحزاب التي قادت الكومونة لم تكن مسلَّحة بعد بنظرية ثورية علمية، بل كانت قد احتفظت بالكثير من سمات التنظيمات الانعزالية التآمرية ولم تستطع أن ترسم خطّاً عاماً منسَّقاً ولا تكتيكاً مشتركاً للنضال. وكانت أعمالها على الغالب ارتجالية تمليها الظروف والملابسات. وبالنتيجة اقترفت بعض الهفوات والأخطاء التي أسفرت عن عواقب وخيمة للغاية.

ولم يكن الاشتراكيون الفرنسيون ومعهم البروليتاريون آنذاك يدركون بعد أنَّ برجوازية فرنسا لم تعد قادرة على النضال في سبيل الاستقلال الوطني، كما لم يتحسَّسوا مسبقاً خيانتها الوطنية وانتقالها إلى صف الغزاة الالمان.

وعندما انتقلت السلطة في باريس إلى أيدي الكومونة انشغلت البروليتاريا بالأحلام، عن إقامة العدالة السامية في البلاد الموحَّدة بالمهمة الوطنية الشاملة كما خُيِّل لها، انشغلت البروليتاريا بذلك بدلاً من الشروع بانتزاع ملكية البرجوازية الخائنة. وبالنتيجة لم تُنتزع ملكية البنك الذي موَّل الثورة المضادة وبذل قصارى جهده لاحباط الاجراءات الثورية والوطنية التي اتخذتها الكومونة.

وأبدت البروليتاريا تساهلاً لا مبرِّر له إزاء أعداء الثورة. فبدلاً من إبادة هؤلاء الأعداء اكتفت بمحاولات التأثير عليهم معنوياً. ولم يدرك زعماء الكومونة أهمية العمليات الحربية الصرف ولم تُحطِّم فوراً أوكار الثورة المضادة حيث عشَّشت «حكومة الخيانة الوطنية» البرجوازية، وبذلك هيَّأت لهذه الحكومة متَّسعاً من الوقت لتنظيم جيشها ومحاصرة باريس ثم الانتقال إلى الهجوم على الثورة.

لقد توحَّد ضد الكومونة جميع الاستغلاليين، جميع البرجوازيين والاقطاعيين الذين استطاعوا أن يؤلِّبوا الفلاحين الجهلة والبرجوازية الصغيرة على بروليتاريا باريس. وتعرَّضت باريس الثائرة للحصار. وساهم في هذا الحصار المحتلّون الالمان الذين أحكموا الطوق الحديدي حول المدينة ثم سمحوا لقوات الثورة المضادة بالمرور عبر الأراضي المحتلة لتوجِّه الضربة إلى مؤخَّرة الكومونة. ورصَّت جميع قوى الرجعية العالمية صفوفها لقمع الكومونة. وبعد أن وقَّعت

الحكومة البرجوازية القابعة في فرساي الصلح، وجّهت عصاباتها المسلّحة نحو باريس.

وفي الحال أطلقت حكومة بروسيا سراح ١٠٠ ألف أسير من الجنود والضبّاط الفرنسيين الذين زُجَّ بهم في المعركة ضد باريس. وفي ٢١ أيار (مايو) اقتحم أعداء الثورة باريس. وبالرغم من بطولة الشغيلة الذين دافعوا عن جميع المتاريس سقط آخرها في ٢٨ أيار. وكانت الكومونة قد استمرّت ٧٢ يوماً.

لقد دفع الشغيلة الفرنسيون غالياً ثمن نبلهم وتسامحهم إزّاء أعداء الثورة. فجنرالات الثورة المضادة الذين كان قد هزمهم المحتلون الالمان قبل فترة وجيزة قتلوا أكثر من ٣٠ ألفاً من سكّان باريس واعتقلوا ٤٥ ألفاً من المساهمين في الكومونة وفيا بعد أعدموا الكثيرين منهم وحكموا عليهم بالأشغال الشاقة.

وبالرغم من هزيمة كومونة باريس، فإنَّ أهميتها التاريخية عظيمة للغاية. فالبرجوازية عاجزة عن القضاء على مبادىء الكومونة. وكانت الكومونة تعني خاتمة عصر وفاتحة عصر آخر. وقد بدّدت الإيمان الساذج بالمطامح الوطنية الشاملة لدى البرجوازية. وعلّمت الكومونة البروليتاريا طرح مهمات الثورة بصورة محدّدة ملموسة، وبيّنت لها قوة النضالات الجماهيرية والحرب الأهلية بقوة السلاح باعتبارها من أشكال النضال العليا، وأدركت البروليتاريا بأنّه يجب عدم الاستهانة بالوسائل السلمية للنضال، تلك الوسائل الضرورية في مراحل التحضير للثورة، والتي تساعدها في تحقيق مطالبها اليومية. ولكنَّ البروليتاريا اقتنعت كذلك بأنَّ الصراع الطبقي في ظروف معيّنة يصل إلى حد الأشكال المسلّحة، ويتحوّل إلى حرب أهلية، وعند ذاك تتطلّب مصالح النضال إبادة الأعداء بلا رحمة في مناوشات سافرة. لقد أثارت الكومونة الحركة الاشتراكية وجعلتها تجتاح أوروبا وأميركا.

وكتب لينين يقول: «إنَّ ذكرى مناضلي الكومونـة عـزيـزة ليس على العمّـال الفـرنسيين وحدهم، بل على بروليتاريا العالم بأسره. وذلك لأنَّ الكومونة ناضلت ليس من أجل مهمة ما، محلية أو قومية ضيّقة، بل من أجل تحرير البشرية الكادحة جمعاء، وتحرير جميع المظلومين والمهانين. إنَّ الكومونة، كمناضلة طليعية في سبيل الثورة الاجتماعية قد استحقّت التعاطف في كل مكان تعاني فيه البروليتاريا وتناضل. وإنَّ لوحة حياتها وموتها ومنظر الحكومة العمّالية التي احتلّت عاصمة العالم واحتفظت بها في يديها طوال أكثر من شهرين، ومشهد النضال البطولي للبروليتاريا وآلامها بعد الهزيمة ـ كل ذلك رفع معنويات الملايين من العمّال، وبعث الآمال لديهم وجذبهم إلى صف الاشتراكية. إنَّ رعد مدافع باريس قد أيقظ أكثر فئات البروليتاريا تخلّفاً، تلك الفئات التي كانت تغطّ في نوم عميق، وحثَّ في كل مكان على تقوية الدعاية

الثورية الاشتراكية. ولذلك بالذات فإنَّ قضية الكومونة لم تمت، إنَّها تعيش حتى الآن في كل فرد منّا.

إنَّ قضية الكومونة هي قضية الثورة الاجتماعية، هي قضية التحرُّر السياسي والاقتصادي التام للشغيلة، وهي قضية البروليتاريا العالمية جمعاء. وهي بهذا المعنى خالدة»[٢].

الحركة العمالية بعد كومونة باريس وبعد حل الأممية الأولى

أبدت الأممية الأولى مختلف أنواع المساعدة لكومونة باريس، حيث عبَّأت الشغيلة للنضال دعماً لها، وقدَّم ماركس وأنجلس نصائح قيِّمة لزعماء الكومونة. وبعد هزيمة الكومونة ساعدا الكثيرين من أفرادها في إنقاذ حياتهم والتخلّص من براثن القتلة البرجوازيين. وعمَّم ماركس وانجلس دروس الكومونة في أهم وثيقة للكومنترن ـ «الحرب الأهلية في فرنسا» وفي مقدّمة هذا البحث. ولقد أغنت خبرة كومونة باريس نظرية الثورة الاشتراكية وتطلَّبت إضافات جوهرية إلى «بيان الحزب الشيوعي». ولقد تطـوَّرت الموضوعة الخاصة بضرورة تحطيم آلة الدولة البرجوازية في سياق الثورة، واستبدالها بدكتاتورية البروليتاريا في التعامل بشـأن الطـراز الجديد للدولة وبشأن الطابع الجديد للديمقراطية. وكانت الدولة الجديدة الطراز (دكتاتورية البرليتاريا)، مدعوة إلى إزالة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وتحويل هذه الوسائل إلى أدوات للعمل الحر التعاوني المترابط. وفيما بعد بيَّن ماركس في مؤلَّفه «نقد برنامج غوتا» أنَّ دكتاتورية البروليتاريا تشغل مرحلة انتقالية كاملة من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

وبعد هزيمة الكومونة اشتدَّ الصراع في الأممية الأولى بين الماركسيين والفوضويين الذين أنكروا ضرورة النضال السياسي، وسعوا إلى تحويل الأممية إلى اتحاد لا هوية له، أو اتحاد نقابي على الأغلب. ولم يتسنَّ للفوضويين أن يفرضوا خطَّهم، أمَّا زعماؤهم فقد فُصِلوا من الأممية بسبب نشاطهم التكتّلي.

كان انقسام الأممية بسبب الفوضويين والملاحقات القاسية من جانب الحكومات البرجوازية قد حالا دون انتشار نشاطها في أوروبا.

وبناء على قرار من الأممية الأولى نُقل مقر مجلسها العام إلى الولايات المتحدة الأميركية في عام ١٨٧٢، ثم في عام ١٨٧٦ اتخذت الأممية قراراً بحلِّ نفسها.

كانت الأممية الأولى قد مهَّدت التربة لانتشار الحركة العمّالية على نطاق واسع.

وعلى أساس فروع الأممية، أخذت تتكوَّن الأحزاب العمَّالية الاشتراكية الجماهيرية في بلدان

(٢) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٠، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

أوروبا وأميركا. ففي عام ١٨٦٩ ظهر الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمَّالي في المانيا، وفي عام ١٨٧٩ ظهر حزب العمَّال في فرنسا، وفي ١٨٨٤ ظهر الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في بريطانيا، وفي ١٨٧٦ ظهر حزب العمَّال في الولايات المتحدة الأميركية والحزب الاشتراكي في المكسيك، وفي ١٨٨٧ ظهرت الرابطة الاشتراكية في أوستراليا، وفي ١٨٨٩ ظهر الحزب الاشتراكي في البرازيل. وساعد ماركس وانجلس هذه الأحزاب في وضع برامجها وخطها السياسي، ومارسا الانتقاد الرفاقي لأخطائها وعملا على تكوين كوادرها. ولعب بحث انجلس «ضد دوهرنج» دوراً كبيراً في التسليح النظري للأحزاب الفتية (وقد ألَّف انجلس هذا البحث بمساهمة ماركس). كان البحث العلمي الهائل والنشاط العملي في الأممية قد أدَّيا إلى تدهور صحة ماركس الذي توفي في بريطانيا عام ١٨٨٣. وتابع قضيته انجلس الذي أعدَّ للطبع المجلَّدين الثاني والثالث من البحث العبقري «رأس المال». وعمَّم انجلس فلسفياً، الاكتشافات الجديدة في ميدان العلوم الطبيعية (في مؤلَّفه «ديالكتيك الطبيعة») وواصل تطوير المادية التاريخية (في مؤلَّفه «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»). وقد توفي انجلس في عام ١٨٩٥.

وقدَّم ماركس وانجلس المساعدة للأحزاب الاشتراكية في النضال ضد الانحرافات الانتهازية اليمينية و«اليسارية». فبعد أن اتخذت الحكومة الالمانية في عام ١٨٧٨ «القانون الاستثنائي» ضد الاشتراكيين والذي منع جميع تنظيماتهم وحظَّر توزيع الأدبيات الاشتراكية، أوصى ماركس وانجلس الاشتراكيين الديمقراطيين في المانيا، بأن يجمعوا على نحو صائب بين وسائل النضال السرية والعلنية.

وشجب ماركس وانجلس التلاعب اللفظي بالثورة من قبل الانتهازيين «اليساريين» الذين افتروا على زعماء الحزب، وطالبوا بالتخلي عن الأساليب العلنية، بما في ذلك انسحاب الاشتراكيين الديمقراطيين من البرلمان، وأصروا على شن الارهاب الفردي. وفي الوقت ذاته وجَّه ماركس وانجلس النقد إلى الهيئة الادارية في الحزب، التي لم تبد على الفور صلابة في النضال ضد القانون الاستثنائي، ولم تبد استعدادها للانتقال إلى النضال السري وكادت تتخذ قراراً انتهازياً بحلِّ الحزب. إلاَّ أنَّ خط الحزب سرعان ما صُحِّح، وسرعان ما تعزَّزت التنظيمات الحزبية السرية، وصارت جريدة الحزب توزَّع سرّاً. وقاد الاشتراكيون الديمقراطيون بنجاح نضالات العمَّال الاضرابية. ولم تستطع الطبقات الحاكمة في المانيا أن تنسف نفوذ الحزب الاشتراكي الديمقراطي ولا أن تضعفه. ففي الانتخابات البرلمانية لعام ١٨٩٠، صوَّت إلى جانب مرشحي الحزب ١,٥ مليون شخص (أي خمس عدد الناخبين). وكانت تعمل بتأثير

الحزب النقابات التي تضم ٣٠٠٠٠٠ عضو، والجمعيات التعاونية والتنويرية وغيرها من المنظمات العمالية والفلاحية العلنية. وبعد أن أدركت الحكومة إخفاق «القانون الاستثنائي» اضطرّت إلى إلغائه. وقد شغل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني مكانة طليعية في الحركة العمّالية، أثناء النضال ضد «القانون الاستثنائي» وفي سبيل تأسيس الأممية الثانية طبقاً لمبادىء الماركسية.

تأسيس الأممية الثانية

كان النشاط الثوري للأحزاب الاشتراكية في مختلف البلدان، قد تطلّب توحيد جهودها على النطاق العالمي. وبمبادرة من المجلس تم في باريس تأسيس الأممية الثانية عام ١٨٨٩ في المؤتمر الاشتراكي العالمي. وطرحت الأممية الثانية على الأحزاب الاشتراكية مهمة التحضير التدريجي للثورة الاجتماعية. وساهم في مؤتمرها الأول مندوبون عن المنظمات الاشتراكية في ٢٠ بلداً من بلدان أوروبا وأميركا. وإحياءً لذكرى زعماء الاضراب العام لعمّال شيكاغو (الولايات المتحدة الأميركية) الذين أعدموا في سنة ١٨٨٦، تقرّر الاحتفال بأوّل أيّار سنوياً باعتباره يوم التضامن العالمي للشغيلة.

واجتذبت الأممية الثانية المنظمات الجماهيرية للطبقة العاملة (الأحزاب والنقابات والتعاونيات) في أوروبا وأميركا وجنوب افريقيا وأوستراليا واليابان والهند. وكانت الأممية اتحاداً طوعياً لهذه المنظمات. وكانت هيئتها العليا هي المؤتمر الاشتراكي العالمي. وبالإضافة إلى ذلك تكوّنت اجتماعات استشارية عالمية، وسكرتاريات متخصّصة في بعض مسائل الحركة. وكان ممثلو الأحزاب يجتمعون دورياً في جلسات المكتب الاشتراكي العالمي الذي كان يمارس إصدار المطبوعات، ويساعد على تبادل خبرة العمل.

وكانت الفوضوية التي أنكرت النضال السياسي هي الخصم الرئيسي داخل الحركة العمالية والذي اضطرت الأممية إلى مكافحته في بادىء الأمر. ونحو عام ١٨٩٦، اندحر الفوضويون نهائياً من الناحية الايديولوجية، كما أخفقت محاولاتهم للاستيلاء على قيادة الأممية الثانية. وعملت الأممية على انتصار الاتجاه الماركسي في الحركة العمالية، وعلى توسيع انتشار الماركسية وترسّخ الأحزاب الاشتراكية في العديد من بلدان العالم.

واتخذ مؤتمر الأممية الثانية في لندن عام ١٨٩٦ القرار التالي بصدد المسألة القومية: «يعلن المؤتمر عن أنّه ينادي بحق جميع الأمم الكامل في تقرير المصير، ويتعاطف مع عمال أي بلد يعاني في الوقت الحاضر من نير الطغيان العسكري أو القومي أو غيره».

وإلى جانب ذلك، تجلّت في صفوف الأحزاب الاشتراكية كذلك الانتهازية اليمينية التي اضطرّت إلى التستّر والاعتراف بالماركسية قولاً، ولكنّها حاولت بالفعل تجريدها من جوهرها

الثوري. وخاض إنجلس نضالاً نشيطاً ضد الانتهازيين اليمينيين في الأممية الثانية، وخصوصاً في صفوف الاشتراكية الديمقراطية الالمانية، ولكنّه بعد وفاة انجلس أخذ ينتشر بصورة متزايدة الموقف التهادني المتساهل إزاء الانتهازية اليمينية التي أوصت بتركيز الجهود في النضال من أجل الاصلاحات الجزئية في إطار الرأسمالية.

وأدّى نضال البروليتاريا تحت قيادة الأحزاب الاشتراكية إلى بعض التحسُّن في أوضاعها المادية، وإلى تقليص يوم العمل من ١٣ ـ ١٦ ساعة إلى ١٢ ساعة. وطرح، بمثابة قضية ملحة، النضال في سبيل يوم العمل من ثماني ساعات وفي سبيل الاعتراف بحقوق النقابات والمنظمات العمالية الجماهيرية الأخرى. إلاّ أنّ تفاقم البطالة والتنكيل الوحشي الذي مارسته البرجوازية ضد العمّال وضد منظماتهم كانا دليلاً، على أنّ جميع مكتسبات العمّال الاقتصادية والاجتماعية تظل غير متينة بدون الثورة.

وفي تلك الفترة أخذت الأحزاب الاشتراكية، البروليتارية من حيث الأساس، تتعلّم استخدام النزعة البرلمانية البرجوازية، وتكوين صحافة خاصّة بها وافتتاح المؤسسات التنويرية والاتحادات النقابية والتعاونيات. وفي فترة ١٨٧٢ ـ ١٩٠٤ نقهت البروليتاريا بعد الهزيمة وأخذت تستجمع القوى استعداداً للمعارك القادمة.

تغير ظروف نضال البروليتاريا بسبب ترسخ الرأسمالية الاحتكارية. الماركسية اللينينية هي نظرية وتكتيك النضال الثوري في الظروف الجديدة. ظهور الحزب البروليتاري الجديد الطراز:

شهدت تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين ترسخ المرحلة الاحتكاريّة الأعلى في تطور التشكيلة الرأسمالية (الامبريالية)، تلك المرحلة التي تقرب البشرية كثيراً من الاشتراكية، وتطرح مهمة ملحة هي تصفية الرأسمالية الطفيلية المحتضرة، واستبدالها ثورياً بتشكيلة جديدة هي التشكيلة الاشتراكية.

ولقد أدّى تركز وتمركز الانتاج في البلدان الرأسمالية إلى تأسيس اتحادات الرأسماليين الاحتكارية التي اقتسمت الأسواق الوطنية فيما بينها وشكلت الاتحادات الاحتكارية العالمية وشرعت باقتسام السوق العالمية.

وبالنتيجة، اشتد لدرجة كبيرة، التفاوت في التطور الاقتصادي والسياسي للبلدان الرأسمالية.

كانت الولايات المتحدة الأميركية قبيل الحرب الأهلية في ١٨٦٠ تنتج حوالي خمس المنتوج الصناعي العالمي، أما في عام ١٩١٣ فقد أنتجت ٤٢٪ منه. وخلال هذه الفترة تقلصت حصة

أوروبا من ثلاثة أرباع الى ٥٣٪. وتفوقت الولايات المتحدة الأميركية على كل بلد من البلدان الامبريالية الأخرى من حيث حجم الانتاج الصناعي. وكان الاستغلال الفظيع للطبقة العاملة الأميركية والشعب الزنجي ونهب شعوب أميركا اللاتينية والشرق الأقصى، قد أمنا للولايات المتحدة تحولها السريع إلى دولة امبريالية.

كانت الولايات المتحدة الأميركية قد شغلت المرتبة الأولى من حيث مستوى التطور، بينما شغلت ألمانيا المرتبة الثانية. وأزيحت بريطانيا إلى المرتبة الثالثة، ومن بعدها تأتي فرنسا. وبعد أن نهبت ألمانيا فرنسا في عام ١٨٧١ تقوت الأولى بأسرع من بريطانيا وفرنسا بـ٣ ـ ٤ مرات. وفي آسيا سار بوتائر سريعة، تطور اليابان الامبريالية التي نهبت الشعبين الصيني والكوري، وانتصرت على روسيا القيصرية بفضل مساعدة بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

وأنجزت الدول الامبريالية التقسيم الاقليمي للعالم، وشرعت بإعادة اقتسام المستعمرات وشبه المستعمرات عن طريق الحروب الامبريالية الدموية. ولئن كان يعيش في المستعمرات في عام ١٨٧٦ ٣٠٠ ألف شخص فإن عدد سكان مستعمرات عام ١٩١٤ بلغ مليار نسمة، بينما بلغ سكان شبه المستعمرات زهاء ٤٠٠ ألف نسمة. وازدادت الممتلكات الاستعمارية للدول الست (الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وروسيا واليابان) خلال الفترة ١٨٧٦ ـ ١٩١٤ من ٤٠ إلى ٦٥ مليون كيلومتر مربع. وارتطم هذا التوسع الاستعماري بيقظة حركة التحرر الوطني في المستعمرات وشبه المستعمرات.

وتطلب منطق النضال التحرري، توحيد جهود الشعوب المضطهدة في المستعمرات وشبه المستعمرات مع جهود البروليتاريا الثورية التي سعت إلى اجتذاب جميع الطبقات غير الرأسمالية في بلدانها.

وخلال هذه الفترة ازداد كثيراً تعداد البروليتاريا، واشتد تحشدها في المؤسسات الكبرى.

فلئن كان عدد العمال الصناعيين في العالم بأسره عام ١٨٨٠ قد بلغ ٢٠ مليون شخص، ففي عام ١٩٠٠ بلغ هذا العدد زهاء ٤٠ مليوناً، وتجاوز حوالي عام ١٩١٤ ٨٥ مليوناً. وكان مجموع البروليتاريين في البلدان الرأسمالية والبلدان المستعمرة قد تجاوز في عام ١٩١٤ ١٥٠ مليون شخص.

ولقد تدهورت ظروف معيشة العمال لدرجة كبيرة، واشتد استغلالهم. فحتى في أغنى بلد رأسمالي ـ الولايات المتحدة الأميركية ـ كانت الأجور أوطأ كثيراً من الحد الأدنى اللازم للمعيشة. ونحو عام ١٩١٤ كان الحد الأدنى يعادل ٧٥٠ ـ ١٠٠٠ دولار في العام، بينما كان ثلثا العمال الذكور يتسلمون أجوراً تعادل أقل من ٧٥٠ دولاراً، أما الثلث الباقي فكان يتسلم

سنوياً أقل من ٥٠٠ دولار للعامل الواحد. وكانت أجور العمال الانكليز أقل بـ ٤٠٪ من أجور العمال الأميركان، وكانت أجور العمال الألمان أقل بـ ٣٣٪ من أجور العمال الانكليز. وكان العامل الفرنسي يتسلم أجوراً أقل بـ ٢٥٪ مما يتسلمه العامل الألماني.

وازدادت مصائب العمال في سنوات الأزمة الاقتصادية. ففي أعوام ١٩٠٠ - ١٩٠٣ مثلا، ظلّ ٦ - ٨٪ من عمال أوروبا بدون عمل وبدون وسيلة للرزق.

وردَّ العمال على هجوم الاحتكارات بتشديد النضال الاضرابي. فلئن حدث ٤ آلاف اضراب ساهم فيها ٧٢٠ ألف عامل في البلدان الرأسمالية الأساسية عام ١٨٩٨، فقد سُجِّل في عام ١٩٠٤ ٤٣ ألف اضراب ساهم فيها ٧,٥ ملايين شخص. وكان قمع نضالات العمال بصورة وحشية من قبل القوات العسكرية، وتحول البرجوازية نحو الرجعية السياسية الملازمة للمرحلة الامبريالية قد طرحا مسألة تشديد الصراع الطبقي إلى أقصى حد وقرّبا البروليتاريا من الثورة لدرجة كبيرة جداً.

كانت روسيا أقرب البلدان الرأسمالية إلى الثورة في مطلع القرن العشرين. فقد أصبحت روسيا بالذات، الحلقة الضعيفة في السلسلة العالمية لسيطرة الرأسمال. وقد قامت الاحتكارات بسرعة نسبياً وتنامت الحركة العمالية في روسيا، التي سلكت طريق التطور الرأسمالي بعد إلغاء نظام القنانة في أواسط القرن التاسع عشر. إلا أن السلطة السياسية ظلت في أيدي أشباه الاقطاعيين وزعيمهم ـ القيصر، الحاكم المطلق، والذين مارسوا بوحشية استغلال الفلاحين الذين كانوا يشكلون زهاء ٧٠٪ من سكان البلاد. كانت القيصرية تضطهد بوحشية وقساوة ليس العمال والفلاحين الروس وحدهم، بل وكذلك الشعوب غير الروسية التي عانت من نير الاقطاعيين والبرجوازية الاستعماري. لقد كانت روسيا القيصرية سجناً للشعوب. وولّد بقاء النظام السياسي الرجعي والملكية شبه الاقطاعية للأرض، التخلف الاقتصادي في البلاد. واستفادت الاحتكارات الأجنبية من هذا التخلف في نهب روسيا. وهكذا كان على روسيا في مطلع القرن العشرين أن تحقق الثورة البرجوازية الديمقراطية، ولكن في ظروف أكثر ملاءمة مما كان في أوروبا وأميركا حتى ذلك الحين.

كان التقسيم الأساسي للقوى السياسية في روسيا إلى ثلاثة معسكرات: الاقطاعي المحافظ، والبرجوازي الليبرالي، والديمقراطي، قد ارتسم منذ أواسط القرن التاسع عشر وترسخ إبان ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧.

كان المعسكر الاقطاعي المحافظ، وعلى رأسه أكبر مالك عقاري هو القيصر يعسى بكل الوسائل إلى الحفاظ على امتيازات الاقطاعيين في الحياة الاقتصادية والسياسية، ببقاء الحكم

المطلق القيصري ثابتاً لا يتزعزع.

وكانت البرجوازية الليبرالية ترى أن التحويلات الديمقراطية ضرورية، ولكنها كانت تخشى من أن يستفيد منها الديمقراطيون عموماً والعمال خصوصاً. ولذلك أبدى الليبراليون تذبذباً بين القيصرية والديمقراطية، والتزموا جانب الرجعية وخانوا العمال والفلاحين في اللحظات الحاسمة. لقد سعت البرجوازية الليبرالية إلى اقتسام السلطة مع القيصر والاقطاعيين عن طريق الاصلاحات من الأعلى، بحيث يظل النظام الملكي سالماً ويظل الشعب محروماً من السلطة. وإذ كان الليبراليون يحملون التذبذب والتمايز إلى صفوف الحكومة كانوا في الوقت نفسه يحقدون على الثورة ويخشون نضال الجماهير. إن البرجوازية الروسية لم تكن ثورية، بل كانت اصلاحية، ولذا فلم تستطع تزعم الثورة.

كانت الفئة الثورية الوحيدة هي المعسكر الديمقراطي المعتمد على العمال والفلاحين. وطرح المعسكر الديمقراطي ثلاثة مطالب رئيسية هي: ١) الاطاحة بالقيصرية وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي، و٢) مصادرة أراضي الاقطاعيين، و٣) تطبيق يوم العمل من ٨ ساعات.

وكانت القوة القيادية في المعسكر الديمقراطي هي البروليتاريا الثورية. وكان تذبذب الفلاحين ومثقفي البرجوازية الصغيرة بين الانتهازية اليمينية وبين الفوضوية، وبطلان تكتيكهم التآمري الخاص بالنضال ضد القيصرية، قد تطلبا تحول الاتجاه البروليتاري الثوري إلى قوة مستقلة.

وقد أقامت الحلقات الماركسية العاملة في روسيا وخارجها اتصالات وثيقة في التسعينات مع بروليتاريا المعامل والمصانع. وفي عام ١٨٩٨ أعلن عن تأسيس حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي. ولكن رص صفوف الجماعات المشتتة حتى الآن في حزب سياسي حقيقي له برنامجه المعلل علمياً ونظامه الداخلي الخاص لم يتحقق إلا في عام ١٩٠٣ لدى انعقاد المؤتمر الثاني للحزب. وفي أعوام ١٩٠٠ - ١٩٠٣ تكونت أسس الحزب الجماهيري للبروليتاريا الثورية في روسيا.

وقد أسهم بالقسط الحاسم في ذلك خليفة ماركس وانجلس - فلاديمير لينين (اوليانوف) (١٨٧٠ - ١٩٢٤). فقد تزعم لينين الثوريين البروليتاريين الصامدين الذين حازوا في المؤتمر الثاني للحزب على أغلبية الأصوات في انتخابات اللجنة المركزية للحزب، وصاروا من ذلك الحين ينعتون بالبلاشفة (أي الأغلبية). وهكذا أرسيت بداية وجود الحزب البروليتاري الثوري الجديد الطراز، حزب أناس تربطهم عقيدة واحدة، حزب مبني على أساس المركزية الديمقراطية.

وفي ظروف الملاحقات القاسية من جانب القيصرية لم يستطع الحزب أن يمارس نشاطه إلا كمنظمة سرية محاطة بمجموعة واسعة من الجمعيات والاتحادات العمالية العلنية.

وفي سنوات المد الثوري والتحضير للثورة (١٩٠٣ - ١٩٠٥) رسم البلاشفة الخط السياسي الثوري والتكتيك الثوري، وعثروا على الأشكال التنظيمية اللازمة، وعلموا الجماهير على امتلاك ناصية هذا النضال.

وناضل لينين ضد محاولات تصوير نظرية ماركس باعتبارها مخططاً فلسفياً تاريخياً إلزامياً للجميع. وسلط نقداً دقيقاً على مزاعم ايديولوجي البرجوازية الليبرالية والفوضوية بصدد عدم صلاح الماركسية لظروف روسيا. وبما أن البلاد سلكت نهائياً طريق التطور الرأسمالي، وبما أن حركة عمالية جبارة تطورت فيها فإن السنن العامة للتشكيلة الرأسمالية ولنضال البروليتاريا الطبقي، تلك السنن التي اكتشفها ماركس وانجلس، قد تجلت كلياً في روسيا أيضاً. إلا أن لينين وأنصاره عارضوا كذلك محاولات أصحاب الجمود العقائدي الذين قصروا الأمر على الاستنساخ الجامد للحقائق العامة في النظرية وخبرة النضال العملية المتراكمة. فقد أكد لينين وأنصاره ضرورة التحليل المستقل اللاحق للنظرية الماركسية، ومعالجتها حسب متطلبات الظروف التاريخية الجديدة، بما في ذلك الظروف الملموسة في روسيا. وكان يتعين التثبت من الاستنتاجات النظرية في أتون النضال الثوري الجماهيري، في تجربة الملايين وخبرتها.

وأولى لينين والبلاشفة أهمية كبيرة للتحالف مع الشعوب المضطهدة ضد القيصرية. وطالب حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي بمنح الشعوب المضطهدة حق تقرير المصير إلى حد الانفصال وتأسيس دولة مستقلة. وشن لينين في الأممية الثانية نضالاً نشيطاً ضد الانتهازيين الذين دافعوا عن السياسة الاستعمارية للدول الامبريالية وعمل على تحقيق شجب هذه السياسة.

وناضل البلاشفة تحت شعار «فلتسقط كل السياسات الاستعمارية!». ونادى البلاشفة بالتحالف بين البروليتاريا الثورية وبين جميع الشعوب المضطهدة. وناضلوا بحزم ضد مظاهر الشوفينية في الحركة العمالية.

وكان حزب البلاشفة لدى ظهوره في عام ١٩٠٣، قد تقبل تقليد النضال بلا هوادة ضد الثوروية الانتهازية اليسارية والفوضوية. فقد أنكر أنصار الاتجاه الأخير الماركسية، ولم يريدوا بل وما كان باستطاعتهم أن يدركوا ضرورة المراعاة الموضوعية الصارمة للقوى الطبقية والعلاقات فيما بينها قبيل كل فعل سياسي، وكانوا يضفون طابعاً مطلقاً على الارهاب الفردي، ويقلدون انتهازيي أوروبا الغربية في الموقف من الدولة، وفي المسألة الزراعية.

وخاض البلاشفة في الوقت ذاته كفاحاً عنيداً ضد الانتهازيين اليمينيين الذين شكلوا كتلة

خاصة بهم في حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي، وهي التي سُمِّيت بكتلة المناشفة.
وبتحول الرأسمالية ما قبل الاحتكارية إلى امبريالية، أصبحت الانتهازية اليمينية في الحركة العمالية ظاهرة عالمية. واستندت هذه الانتهازية إلى فئة صغيرة هي «الارستقراطية العمالية» (٨,٦٪ من مجموع الطبقة العاملة) التي تقتات على فتات مائدة الامبرياليين، حيث يقدمون لها جزءاً من الأرباح التي يبتزونها من استغلال جماهير العمال في الدول الاستعمارية، ومن استغلال شعوب المستعمرات والبلدان التابعة.

ولقد أرغم انتصار الماركسية النظري خصومها الانتهازيين على الادعاء بأنهم ماركسيون. ولذلك يحاولون في ميدان النظرية «تحريف» الماركسية وينكرون مبادئها وروحها الثوري ويحاولون تكييفها لمصالح البرجوازية.

وفي ميدان التكتيك تولد الخلافات في الحركة العمالية بسبب عدم تماثل هذه الحركة وتعدد الفئات فيها، وتفاوت تطورها، والتغيرات في تكتيك الطبقات الحاكمة، وخصوصاً البرجوازية. إن اجتذاب فئات جديدة وأجيال جديدة من العمال إلى الحركة العمالية يقترن بتكرار الأخطاء القديمة والعودة مؤقتاً إلى الآراء القديمة وأساليب النضال العتيقة. وتؤدي العلاقات الاقتصادية المتخلفة إلى ظهور شخصيات تدرك بعض جوانب الماركسية أو بعض شعاراتها، ولكنها تظل متأثرة بالنظرة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة إلى العالم وتقاليدها.

وبتأثير الايديولوجية البرجوازية يعلن التحريفيون، أن الاصلاحات هي تطبيق جزئي للاشتراكية.

ويبدي التحريفيون «اليساريون» وشبه الفوضويين يأساً وقنوطاً ونفاد صبر، فيكشفون عن عجزهم عن استجماع القوى واستخدام الامكانيات العلنية للعمل الثوري.

إن الانعطافات في تكتيك البرجوازية، والانتقال من نظام العنف الدموي إلى نظام الصدقات والتنازلات الطفيفة للحركة العمالية تقوي التحريفية في هذه الحركة. ويتجاهل التحريفيون الهدف النهائي للحركة الاشتراكية وينسون المصالح الجذرية للبروليتاريا، ويضحون بهذه المصالح من أجل المنفعة الفورية ويقترحون سياسة انتهازية مكيفة للفوائد العاجلة.

إن التحريفيين يحولون دون تلاحم العمال ورص صفوفهم في تنظيمات قوية قادرة على العمل الجيد في مختلف الظروف، تنظيمات تدرك بوضوح أهداف النضال وتجيد تربية الشغيلة بروح الشيوعية العلمية.

وكان التعاون مع التحريفيين في الأممية الثانية وفي أغلبية أحزابها قد ساعدهم عشية الحرب

العالمية الأولى في الاستيلاء على المواقع القيادية فيها. وكان تعسف الانتهازيين في الأحزاب الاشتراكية والنقابات قد أضعف الحركة العمالية. وكانت أسباب قلة فاعلية المعارك الاضرابية التي خاضتها البروليتاريا في أوروبا الغربية تكمن أولاً، في أن الانتهازية كانت مسيطرة على زعماء البروليتاريا الذين أبدوا تردداً وتبعية لليبراليين البرجوازيين، مما عرقل كفاحية النضال ونطاقه. ثانياً، كانت المنظمات العمالية وخصوصاً الأحزاب في أغلبية البلدان ضعيفة، فلم تبدِ الاهتمام اللازم بالدعاية الاشتراكية بين الشغيلة، ولم تعتنِ ببناء تنظيم حزبي قوي صارم ثابت مبدئياً ومخلص للاشتراكية.

ونحو عام ١٩١٤ تحولت الانتهازية نهائياً إلى اشتراكية شوفينية وانتقلت إلى جانب البرجوازية، وكانت العدو الرئيسي داخل الحركة العمالية، وأدّت إلى انهيار الأممية الثانية التي تحللت إلى أحزاب متعادية. وسهل هذا الأمر على الامبرياليين اشعال لهيب الحرب العالمية الامبريالية الأولى في ١٩١٤ - ١٩١٨.

وكان البلاشفة برئاسة لينين قد رصوا صفوف الجناح اليساري الراديكالي في الأممية الثانية حول الخط الأممي الثوري. وسار مع البلاشفة، الاشتراكيون اليساريون البلغاريون والألمان والشيليون والأرجنتينيون وغيرهم. وعندما اندلعت الحرب العالمية الامبريالية الأولى طرح البلاشفة مهمة تأسيس أممية شيوعية جديدة على أساس هذه الأحزاب والتيارات.

٢ - الحركات الثورية الديمقراطية

كان من العسير على الحركة العمالية في ظروف الامبريالية أن تخترق نظام دكتاتورية البرجوازية في معاقلها، حيث جمعت الطبقات السائدة خبرة كبيرة في المناورة الاجتماعية واجتذبت قسماً كبيراً من البرجوازية الصغيرة، وخصوصاً الفلاحين، واشترت ذمم الفئة العليا من البروليتاريا، نعني الارستقراطية العمالية. وتكشفت الحلقات الضعيفة من المنظومة الرأسمالية العالمية في البلدان التابعة ذات المستوى المتوسط لتطور الرأسمالية، حيث كانت لا تزال قائمة مهمات ديمقراطية عامة للنضال ضد المخلفات الاقطاعية، وضد النظام الملكي الاقطاعي المطلق، وضد الاضطهاد القومي، وحيث ظهرت الحركة العمالية وتقوت. ففي هذه البلدان لم تكن البرجوازية قد كدست خبرة سياسية كافية، أما قاعدتها الاجتماعية الجماهيرية فكانت ضيقة نسبياً. ولذلك كان من السهل نسبياً هنا خرق النظام الرأسمالي وبدء الثورة، مع انه كان أصعب فيما بعد الانتقال إلى حل المهمات الاشتراكية.

ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ في روسيا هي أول ثورة شعبية تندلع في ظروف الامبريالية:

كانت الأزمة الاقتصادية والسياسية قد تفاقمت في روسيا بعد أن منيت القيصرية بالهزيمة في الحرب مع اليابان. وازداد لدرجة كبيرة عدد الاضرابات الاقتصادية وبدأت النضالات الفلاحية.

وعندما أطلقت القوات القيصرية النار على مظاهرة العمال السلمية في العاصمة الروسية في كانون الثاني (يناير) ١٩٠٥ اندلعت الثورة. وفي سياق هذه الثورة سعت البرجوازية الليبرالية إلى عقد صفقة مع القيصرية من وراء ظهر الشعب بغية التخفيف من الحماس الثوري، وإعاقة التحالف بين العمال الثائرين والفلاحين. وساعد المناشفة البرجوازية الليبرالية في تحقيق نواياها المعادية للثورة.

كان البلاشفة ينادون بالتوفيق بين النضال في سبيل الديمقراطية وبين النضال في سبيل الثورة الاشتراكية واخضاع الأول للثاني. وفي سياق ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ البرجوازية الديمقراطية تجلى نضال البروليتاريا ضد الرأسماليين وفي سبيل المطالب البروليتارية الصرف، وذلك إلى جانب النضال الشعبي العام ضد القيصرية والاقطاعيين وفي سبيل التحويلات الديمقراطية. وهذا الأمر قد سهل فيما بعد تحول الثورة البرجوازية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية. وكان الأساس لذلك هو نضال البروليتاريا والفلاحين المشترك واستخدام طرق النضال البروليتارية مثل الاضراب السياسي العام والانتفاضة المسلحة. ولم يكن بالإمكان الانتقال إلى الثورة الاشتراكية بشرط الانتصار الحازم على القيصرية وإعلان الجمهورية الديمقراطية.

وخلال المد الثوري في عام ١٩٠٥، حيث تحولت الاضرابات الجماهيرية إلى اضراب سياسي ثوري شامل، ثم إلى انتفاضة مسلحة، أعلن البلاشفة مقاطعة البرلمان «الاستشاري» الذي دعا القيصر إلى عقده. وحاول الثوار أن ينتزعوا من يدي القيصر إمكانية عقد أول هيئة تمثيلية في روسيا. وكان اضراب أكتوبر العام قد اكتسح هذا «البرلمان» الاستشاري، وأكد بذلك صواب تكتيك المقاطعة. وتحول الاضراب في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٥ إلى انتفاضة مسلحة في موسكو وعدد من المدن الأخرى، وانتقلت السلطة في بعض الأماكن إلى سوفياتات (مجالس) نواب العمال.

إلا أن انتفاضات العمال في سياق الثورة لم تدعمها في الوقت اللازم نضالات الفلاحين. واستطاع القيصر أن يزج بالجيش ضد العمال الثائرين فيخمد الانتفاضة. وأغرقت بالدماء نضالات الفلاحين. ودعمت البرجوازية الأوروبية الغربية النظام القيصري بالقروض والأسلحة. وخيَّم الارهاب القاسي على البلاد. واضطر حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي

الروسي إلى الانتقال إلى العمل السري من جديد.

وبعد هزيمة ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ نادى البلاشفة بالجمع الالزامي بين الشكل السري للنضال وبين أشكاله العلنية، وبالمشاركة الالزامية في البرلمان الرجعي وفي المؤسسات الشرعية (مثل صناديق الضمان والخ...). وقد تراجع البلاشفة بأكبر الانتظام، حيث حافظوا على نواتهم بأقل الخسائر المعنوية، وبأكبر قدرة على استئناف العمل على نطاق واسع وبصورة صائبة وبنشاط كبير.

وساعدهم ذلك في تزعم المد الجديد للحركة العمالية والديمقراطية التي بدأت في عام ١٩١٠، في حين دعا المناشفة إلى تصفية التنظيمات السرية.

وفي سنوات الحرب العالمية الامبريالية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، فضح البلاشفة الاشتراكية الشوفينية لدى الزعماء المناشفة، ومارسوا العمل الثوري في الجيش على نطاق واسع. وكانت هزيمة القيصرية في الجبهة والدمار الاقتصادي في المؤخرة قد ساعدا على تصاعد المد الثوري الجديد. وفي شباط (فبراير) ١٩١٧ أطاح العمال والجنود المؤيدون لهم بالنظام القيصري، وأصبحت روسيا جمهورية برجوازية ديمقراطية أكثر حرية في أوضاع الحرب من أي بلد آخر في العالم.

كان تحطيم القيصرية التي هي واحد من معاقل الرجعية العالمية، قد حول بروليتاريا روسيا إلى طليعة الحركة الثورية العالمية المناهضة للامبريالية علماً بأن الثورة البرجوازية الديمقراطية في روسيا، اعتبرت آنذاك ليس مجرد فاتحة للثورة الاشتراكية العالمية، بل جزءاً لا يتجزأ منها. وأصبح واضحاً أن تحول الثورة البرجوازية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية، يهيء آفاق انتصار الاشتراكية في عدة بلدان، بل وحتى في بلد واحد على حدة في بادىء الأمر.

العمليات الثورية المناوئة للامبريالية وللاوليغارشية في أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا:

كانت عملية تحول الرأسمالية ما قبل الاحتكارية، إلى رأسمالية احتكارية في بلدان أميركا اللاتينية وجنوب أوروبا قد امتدت لأمد طويل، وذلك خلافاً لما حدث في روسيا. ففي هذه البلدان كانت تعمل في الغالب الاحتكارات الأجنبية التي دعمت الاوليغارشية الاقطاعية المحلية وأوساط السمسرة الاوليغارشية من البرجوازية المحلية. وعلى هذا الأساس كانت قائمة في هذه البلدان، الأنظمة الملكية المتخلفة (البرتغال وبلدان البلقان)، أو الأنظمة الجمهورية المتعسفة والاوليغارشية (الكثير من دول أميركا اللاتينية). وكانت الحركة العمالية في هذه البلدان قد كدست التقاليد النضالية الثورية وأسست تنظيماتها النقابية والسياسية. وتمسك بعض

هذه البلدان (بلغاريا وشيلي وغيرهما) بالاتجاه الثوري الأممي. ولكـن الفـوضـويـة والأنـواع الأخرى من الاشتراكية المنافية للعلم كانت لا تزال قوية جداً في الحركة العمالية في هذه البلدان. وبحكم ذلك كان من الصعب جداً على الطبقة العاملة أن تصبغ سير النضال الثوري بصبغة مطالبها هي.

وبتأثير ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ في روسيا قامت النضالات الثورية في النمسا ـ المجر وفي عدد من بلدان البلقان وفي البرتغال. واستطاعت البرجوازية في النمسا ـ المجر والبلقان أن تخفف مؤقتا من حدة هذه العمليات، حيث ألهت الجماهير بعوامل خارجية. وبما أن الاقطاعيين في الكثير من هذه البلدان كانوا يتحدرون من قوميات أخرى (من الألمان والأتراك)، فقد اتجهت الحركة الفلاحية في مجرى آخر. وكانت مهمات الاطـاحـة بـالنير الاقطـاعـي الأجنبي (التركي) قد حُلَّت ليس في سياق الثورة، بل إبان الحروب التي خاضتها الأنظمة الملكية في البلقان ضد تركيا.

وفي البرتغال، أطاحت الحركة الثورية بالنظام الملكي في عام ١٩١٠ وأعلنت الجمهورية البرجوازية.

وفي أميركا اللاتينية حدثت بتأثير الثورة في روسيا، نضالات ثورية جماهيرية للبروليتاريا في الأرجنتين (١٩٠٥ و ١٩١٢)، وفي شيلي (١٩٠٧)، وقامت الحركة الجماهيرية الديمقراطية العامة في أورغـواي وبيرو. وأمكـن في أورغـواي والأرجنتين إزاحـة النظـامين الاقطـاعيين الاوليغارشيين من السلطة التي تسلمها تحالف البرجوازية المحلية مع الدّيمقراطية البرجوازية الصغيرة (حكومات ايريغوين في الأرجنتين وباتليه في اورغواي وبيلينغورست في بيرو). وسعى هذا التحالف إلى انتهاج سياسة أكثر استقلالاً إزاء الامبريالية الأجنبية، وطبق عدة اصلاحات اجتماعية وسياسية (توسيع قوام الناخبين وإشاعة الديمقـراطيـة في النظـام السيـاسي والاعتراف بحق الاضراب واقرار قوانين العمل وهلم جرا).

إلا أن حركة ثورية قوية اندلعت خصوصاً في المكسيك، حيث ترسخ منذ الثمانينات نظام «دياس» القاسي الموالي للامبريالية والذي كان يعبر عن مصالح الاوليغارشية الاقطاعية والمصرفية والاحتكارات الأجنبية. وأغرقت بالدماء اضرابات عمال النسيج ومناجم النحاس في ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧، تلك الاضرابات التي تحولت إلى انتفاضات. وكانت هذه الاضرابات قد أعلنت بقيادة الفوضويين. إلا أن نضالات العمال الجماهيرية قد زعزعت نظام الطغيان وبعثت نضالات الأنصار الفلاحية المحلية. وانتعشت كذلك المعارضة البرجوازية التي كانت تجسّد

مصالح البرجوازية الصناعية على الأغلب. وكانت الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في شمال البلاد واعتمدت على تذمر الفلاحين وشغيلة المدن، قد أرغمت « دياس » على الفرار من البلاد.

وواجهت حكومة « ماديرو » البرجوازية المسألة الزراعية الحادة، ولكنها لم تكن راغبة في معالجتها، وأبدت قلة حزم في مكافحة الثورة المضادة والامبريالية الأجنبية. فاستطاع الجيش القديم وكبار الموظفين بدعم من الامبريالية الأميركية والبريطانية، إسقاط حكومة ماديرو ووزرائه وقتل الكثيرين منهم. ونشبت في البلاد الحرب الفلاحية تحت شعار « الأرض والحرية! ». وقاد هده الحرب الثوريان الفلاحيان الرائعان اميليانو ساباتا وفرانسيسكو فيليا، اللذان أعلنا عن توزيع مزارع الاقطاعيين على الفلاحين وألغيا الخدمة الاجبارية شبه الاقطاعية. وفي سياق هذه الحرب، تحطم كلياً الجيش القديم وجهاز الدولة القديم عموماً.

ولم يستطع الفلاحون الثائرون أن يؤسسوا سلطة ثورية ديمقراطية للدولة. وكانت الحركة العمالية التي تنازع على قيادتها الفوضويون والانتهازيون اليمينيون الموالون للامبريالية، قد عجزت عن اقامة التحالف مع الفلاحين. واستطاعت البرجوازية المكسيكية أن تخضع النقابات وتؤلب العمال على الفلاحين الثائرين. واستخدمت البرجوازية كذلك التمايز في الريف لكي تنتقم من زعماء الفلاحين بأيدي الأغنياء الريفيين.

كان امبرياليو الولايات المتحدة الأميركية قد شنوا التدخل المسلح مراراً ضد المكسيك في ١٩١٤ و١٩١٦ بغية خنق الحركة الفلاحية والحركة المناهضة للامبريالية. وأخمدت مراكز المقاومة الفلاحية المشتتة نهائياً نحو عام ١٩٢٣. ولكن البرجوازية اضطرت بغية ذلك إلى تقديم تنازلات إلى الفلاحين، فأعلنت في عام ١٩١٥ عن صدور قانون الاصلاح الزراعي، كما أصدرت في عام ١٩١٧ الدستور البرجوازي الديمقراطي ذا الاتجاه المناوىء للامبريالية بعض الشيء. وساعد هذا الأمر بدوره الطبقة العاملة في توسيع نقاباتها التي أصبحت علنية، وفي الشروع بتنظيم حزبها.

٣ ـ يقظة حركة التحرر الوطني في بلدان آسيا وافريقيا

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تكون النظام الاستعماري للامبريالية. فالدول الامبريالية كانت تتنازع فيما بينها وتقتسم افريقيا وآسيا وبولينيزيا محوّلة هذه البلدان إلى مستعمرات تستغلها بوحشية.

نسبة الأراضي التي كانت عائدة الى الدول الاستعمارية (بالنسبة المئوية الى المساحة الاجمالية لكل قارة) .

القارات	في أواسط القرن التاسع عشر	في مطلع القرن العشرين
آسيا	٥١	٥٧
افريقيا	١١	٩٠
بولينيزيا	٥٧	٩٩
اوستراليا	١٠٠	١٠٠
أميركا	٢٧	٢٧

وبعد عام ١٩٠٠ لم تبقَ هناك أراضٍ غير عائدة الى هذه الدولة أو تلك. ولذلك أصبحت عرضة للتوسع الاستعماري للدول الامبريالية بصورة رئيسية، البلدان شبه الاقطاعية الكبيرة نسبياً ذات السلطة المركزية الضعيفة والمتخلفة من حيث التطور الاقتصادي. واستفادت الدول الامبريالية من الأزمة الداخلية الاقتصادية والسياسية في هـذه البلـدان، فبـدأت تتـدخـل في شؤونها الداخلية وتتقاسمها بشكل « مناطق نفوذ »، ثم شرعت تحولها بالتدريج إلى مستعمرات لها. وهكذا ظهرت بلدان شبه مستعمرة وشبه تابعة، بلدان محرومة جزئياً من الاستقلال السياسي. وكان يتهددها خطر التحول إلى مستعمرات. ولقد شنت شعوب آسيا وافريقيا حروب الأنصار في مكافحة المستعمرين. وأبدى شعب بورما الذي خاض في ١٨٨٦ - ١٨٨٩ حرب الأنصار ضد المستعمرين البريطانيين مقاومة جدية. وفي أعوام ١٨٨٥ - ١٨٩٦ أبدى شعب الفيتنام مقاومة بطولية ضد المستعمرين الفرنسيين. وفي ١٨٩٢ - ١٩١٣ نشبت حرب الأنصار الفلاحية في الفيتنام ضد المحتلين وأعوانهم، وتزعم هذه الحرب العامل الزراعي هوانغ ـ هوا ـ تهام (« انتفاضة تهام »).

وفي ١٨٧٣ - ١٩١٣ خاض سكان دولة آتشي الاندونيسية في جزيرة سومطرة « الجهاد المقدس » العنيد ضد المستعمرين الهولنديين. وتزعم هذه الحركة تيوكو عمر.

إن خيانة كبار الاقطاعيين وكبار الموظفين، وتشتت مراكز المقاومة الفلاحية، وتفوق المستعمرين الآلي العسكري، وعدم ملاءمة الوضع الدولي - كل ذلك حكم على هذه الحركات المناوئة للاستعمار بالاخفاق.

ولقد عجّلت الامبريالية بتطوير الرأسمالية في المستعمرات وشبه المستعمرات. وأدّى ذلك

بدوره إلى توسيع النضال ضد الظلم القومي. فانخرطت في هذا النضال شعوب جديدة وجديدة. إن إزالة الحواجز الفئوية والطائفية والاقليمية والمحلية من قبل المستعمرين بالعنف، وتصفية التجزئة وظهور طبقات وفئات جديدة (البروليتاريا والبرجوازية الوطنية)، وتكون فئة المثقفين الوطنيين الحديثة ـ كل ذلك ساعد على استبدال علاقات القرون الوسطى بالعلاقات الوطنية القومية، وساعد على تكوين الوعي الوطني. وأخذت الجماهير الشعبية تنخرط في نضال التحرر الوطني ضد الامبريالية وضد الأوليغارشية الاستغلالية المحلية التي تؤيد الامبريالية، وهي الأوليغارشية المكونة من الاقطاعيين وكبار البيروقراطيين والتجار الكبار والمرابين.

نضال التحرر الوطني للشعوب العربية:

كان أول من انخرط في هذا النضال هو الشعوب العربية التي تعرضت لنير الامبراطورية العثمانية المظلم، وللنير الاستعماري وشبه الاستعماري من جانب الامبرياليين. ففي أواخر السبعينات ومستهل الثمانينات قامت في مصر الحركة الوطنية الديمقراطية ضد الرأسمال الانكلوفرنسي. وتزعم هذه الحركة جيش تكون من الفلاحين، بينما كان صغار الضباط ومتوسطوهم فيه مرتبطين بملاكي الأراضي والبرجوازية في مصر. وناضل كثير من الضباط وعلى رأسهم أحمد عرابي في سبيل استقلال البلاد تحت شعار «مصر للمصريين»، وأيدتهم الجماهير. وتم عقد البرلمان وتشكلت حكومة وطنية أعلنت الدستور وقررت الشروع باجراء الاصلاحات البرجوازية المختمرة (تسريح الموظفين الأجانب وإلغاء العمل الاجباري ووقف سوء تصرف المتعهدين والمرابين واجراء اصلاح الري وهلم جرا). وعند ذاك شنت بريطانيا وفرنسا تدخلا مسلحاً ضد مصر (في ١٨٨٢). وبالرغم من المقاومة البطولية التي أبداها الجيش المصري وكفاح الشعب بشكل حرب الأنصار جرى احتلال البلاد وتحويلها إلى مستعمرة بريطانية.

وأبدى الشعب العربي الليبي مقاومة بطولية ضد المستعمرين الايطاليين حيث شن حرب الأنصار ضد الغزاة، وهي حرب استمرت عقدين كاملين من السنين. وقد نعت لينين حرب ايطاليا الاستعمارية ضد ليبيا في عام ١٩١١ بأنها «نهب برجوازي لا حياء فيه وفعل قذر»[٣].

وفي ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨ اطاحت الحركة التحررية للشعب العربي في المغرب بصنيعة المستعمرين الفرنسيين. وبالرغم من احتلال القوات الفرنسية والاسبانية للبلاد، شن المغاربة حتى مطلع الثلاثينات عمليات الأنصار في سبيل حريتهم واستقلالهم.

(٣) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢١، ص ٤٠٩:

كما خاضت الشعوب العربية النضال في سبيل الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية. وتجلى هذا النضال قبل كل شيء في الانتفاضات الفلاحية الواسعة ضد الطغيان التركي. فقد قامت انتفاضات فلاحية كبرى في لبنان في أعوام ١٨٨٦ و١٨٩٦ و١٩٠٦ و١٩٠٩، وفي العراق في ١٩١٣ - ١٩١٤. وفي عامي ١٨٩٥ و١٩٠٣ هبّ الشعب العربي السوري للنضال ضد السيطرة التركية. وفي ١٨٩١ اندلعت انتفاضة الشعب العربي في اليمن في سبيل الاستقلال والتخلص من السيطرة العثمانية والبريطانية. ولم يحل دون انهيار الامبراطورية العثمانية الاقطاعية إلا دعم الدول الامبريالية والنزاع فيما بينها من أجل اقتسام «التركة العثمانية».

كانت ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ في روسيا قد ساعدت على ترسيخ الوعي الوطني لدى شعوب الامبراطورية العثمانية وايران والصين.

ولقد كتب لينين يقول: «على اثر حركة ١٩٠٥ الروسية اجتاحت الثورة الديمقراطية آسيا جمعاء - تركيا وبلاد فارس والصين -، ويتصاعد الغليان في الهند البريطانية. ومن المهم أن الحركة الثورية الديمقراطية اجتاحت الآن أيضاً الهند الهولندية وجزيرة جاوه وغيرها من مستعمرات هولندا»[٤].

وكانت هذه الحركات قد قامت جميعاً تحت شعار النضال في سبيل الاستقلال. «إن عمال بلدان العالم المتقدمة يتابعون باهتمام وحماس، هذا النمو الهائل لحركة التحرر الوطني في جميع أنحاء المعمورة وفي جميع الأشكال»[٥]. وأكد لينين «أن لآسيا الفتية بأسرها، أي لمئات الملايين من الشغيلة في آسيا، حليفاً متمثلاً بشخص البروليتاريا»[٦].

الحركة الثورية في الامبراطورية العثمانية:

على اثر الثورة في روسيا اندلعت الثورة في الامبراطورية العثمانية. وقاد هذه الثورة أعضاء جمعية تركيا الفتاة. كانت حركة تركيا الفتاة التي اندلعت منذ أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر وانتصرت في عام ١٩٠٨، هي حركة متعددة القوميات من حيث قوامها وبرجوازية ليبرالية من حيث طابعها. وقبل أن يتسلم زعماء الحركة السلطة وعدوا الشعوب الأخرى في الامبراطورية العثمانية بحق تقرير المصير. وكان ذلك يستجيب للاتجاه الرئيسي للحركة المدعوة إلى تصفية النظام الاقطاعي الديني. إلا أنه تزعم الحركة الضباط الذين كانت لهم صلات بالاقطاعيين الأتراك المتبرجزين وبالبرجوازية التجارية الناشئة. وبعد أن تسلم زعماء

(٤) لينين، «استيقاظ آسيا»، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٣، ص ١٤٥.
(٥) المصدر ذاته، ص ١٤٦.
(٦) المصدر ذاته، ص ١٦٧.

حركة تركيا الفتاة السلطة في عام ١٩٠٨ وبعثوا دستور البلاد حالوا دون بدء الثورة الزراعية وقمعوا الحركة العمالية بقساوة.

وجاء في قرار قيادة جمعية تركيا الفتاة في عام ١٩١١، «يجب أن تصبح الامبراطورية إسلامية... ويجب حرمان العناصر الشعوبية من حق التنظيم القومي... وإن نشر اللغة التركية هو وسيلة رائعة لاقامة سيطرة المسلمين وتجنس الشعوبيين».

وعملا بنصيحة المستشارين الألمان نفى زعماء جمعية تركيا الفتاة ١,٢ مليون أرمني من شرق الأناضول إلى سوريا والعراق، ودبروا مجزرة الأرمن حيث أبادوا ما بين مليون ومليون ونصف من الأرمن. وتعرض الاشوريون أيضاً لهذا النوع من الملاحقة. وكما كان شأن السلاطين العثمانيين استخدم زعماء تركيا الفتاة الجامعة الاسلامية في مكافحة حركة العرب الوطنية من أجل الاستقلال.

وبسبب الارهاب قامت القطيعة بين زعماء الحركة الوطنية العربية وبين زعماء تركيا الفتاة. وفي عام ١٩١١ أسس العرب «الجمعية العربية الفتاة» التي نادت في بادىء الأمر بلامركزية الامبراطورية العثمانية، ثم أخذت تناضل في سبيل تحرير الشعوب العربية من السيطرة الأجنبية. وفي عام ١٩١٣ انعقد أول مؤتمر عربي أعلن الحقوق الوطنية للشعوب العربية. وفي ١٩١٢ - ١٩١٣ اندلعت انتفاضة الشعب العربي في اليمن، وفي عام ١٩١٦ نشبت حرب الشعوب العربية ضد النير التركي في بادىء الأمر، ثم ضد تدخل بريطانيا وفرنسا اللتين وقّعتا «اتفاقية سايكس - بيكو» السرية حول اقتسام الأراضي العربية.

الثورة في ايران:

قامت في ايران خلال السنوات ١٩٠٥ - ١٩١١ ثورة برجوازية مناوئة للاقطاع والامبريالية. وبتأثير خبرة البروليتاريا الروسية التي أسست «السوفياتات» شكل الثوار الايرانيون «الجماعات» التي هي أجنة السلطة الثورية الديمقراطية. وناضل التيار الديمقراطي في سبيل الاطاحة بعائلة قاجار المالكة، وتصفية الأوضاع شبه الاستعمارية وفي سبيل التحويلات الزراعية. أما البرجوازية الليبرالية، فكانت تسعى إلى المساهمة في تصريف شؤون الدولة وكانت الحركة الديمقراطية على أقواها في تبريز، في شمال إيران، حيث تزعم الثوار العامل الحجّار «باقر» والفلاح «ستار». وساهم في الثورة في إيران أكثر من ٤٠٠ ثوري متطوع من روسيا.

كانت خيانة الاقطاعيين الليبراليين والبرجوازية وعلماء الدين للثورة بسبب ارتعابهم من نشاط القوى الديمقراطية، وانتقالهم إلى جانب النظام الملكي قد أسفرا عن هزيمة الثورة. وكان تدخل القوات البريطانية والقيصرية قد أسند العرش المتزعزع. ولم يساهم السواد الأعظم من الفلاحين

مساهمة نشيطة في الثورة، في حين أن البروليتاريا كانت لا تزال ضعيفة جداً، فلم تستطع استنهاض الفلاحين. وأغرق النظام الملكي والمتدخلون الأجانب البلاد في بحر من الدماء.

كان الكونفرنس السادس لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي، قد شجب تحالف القيصرية مع الامبريالية البريطانية ضد الحركة الثورية في إيران، وأعرب عن تعاطفه التام مع نضال الشعب الإيراني[٧].

الحركة الوطنية في الهند:

في أواخر القرن التاسع عشر تكونت في الهند حركة برجوازية طالبت بمساهمة الهنود في تصريف شؤون البلاد، كما طالبت بتقوية الاقتصاد الوطني. ففي الثمانينات أخذ أنصار هذا الاتجاه يتوحدون على نطاق البلاد بأسرها. وفي المؤتمر الهندي العام الذي انعقد سنة ١٨٨٥ تأسست منظمة دائمة باسم المؤتمر الوطني الهندي، وانخرط فيها هنود يعتنقون مختلف المعتقدات الدينية. وعمل المؤتمر بمثابة معارضة شرعية للنظام الاستعماري. وخلافاً لـزعماء المؤتمر الليبراليين الميالين إلى المساومة مع المستعمرين ارتسمت فيه معالم جناح ديمقراطي تزعمه بال غانغادهار تيلاك. ودعا هذا الجناح السكان إلى مقاطعة السلع البريطانية، وسعى إلى اجتذاب جماهير الشغيلة إلى الحركة الوطنية. إلا أنه لم يطرح برنامجاً زراعياً. ولذلك جرت النضالات الفلاحية المتفرقة بصورة منعزلة مما جعل المستعمرين يقمعونها بسهولة نسبياً.

ثورة ١٩١١ في الصين:

اجتاحت الموجة الثورية الصين أيضاً. فقد كان تخلف الصين عن أوروبا واليابان يهددها بالتجزئة والتفكك القومي. ولكنه لم يكـن يستطـع انقـاذ الصين مـن الاستعبـاد الاستعماري وتجديدها، إلا بطولة الجماهير الثورية التي كان يتعين عليها إسقاط النظام الملكي وإقامة الجمهورية وإزالة استغلال الفلاحين من قبل الاقطاعيين.

في عام ١٩١١ اندلعت في الصين الثورة التي أطاحت بعائلة «تسين» المالكة البغيضة. وفي عام ١٩١٢ أعلن النظام الجمهوري. وتزعم التيار الديمقراطي في الثورة رئيس الجمهورية المؤقت صن يات ـ صن. كان هذا الزعيم قد طرح منذ عام ١٩٠٥ ثلاثة مبادىء شعبيـة: مبـدأ الأمـة (الاطاحة بنير العائلة المالكة الأجنبية المنشورية وبناء دولة صينية موحدة) ومبدأ السلطة الشعبية (استبدال الملكية بجمهورية ديمقراطية) ومبدأ الرفاه العام (مساواة حقوق الشعب في الأرض مع تقديم الريع للدولة).

(٧) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢١، ص ١٥٥.

كان صن يات ـ صن ينادي بالديمقراطية الكفاحية المتكاملة التي تطالب بالنظام الجمهوري. وفي الوقت ذاته كان يعبر عن تعاطفه مع الشغيلة والمستغلين وعن ايمانه بعدالة قضيتهم وبقوتهم.

ولقد كتب لينين ما يلي في وصف شخصية صن يات ـ صن: «إن رئيس الجمهورية المؤقت الآسيوي الحالي هو ديمقراطي ثوري مفعم بالنبل وبالبطولة التي تميز الطبقة السائرة ليس على سفح الجبل بل إلى قمته، تلك الطبقة التي لا تخشى المستقبل، بل تؤمن به وتناضل بتفان من أجله، والتي تبغض الماضي وتجيد التخلص من عفنه الفتاك الخانق لكل حي، ولا تتشبث بالحفاظ على الماضي وبعثه من أجل صيانة امتيازاتها... ولقد كان من المستحيل تحرير الشعب الصيني حقاً من العبودية الأزلية بدون النهوض الديمقراطي السامي الخالص، الذي يستنهض الجماهير ويجعلها قادرة على تحقيق المعجزات، والذي نراه في كل عبارة من منهاج صن يات ـ صن»[٨].

كان الفلاحون هم السند الاجتماعي الرئيسي لصن يات ـ صن وأنصاره الثوريين الديمقراطيين. وكان الكونفرنس السادس الذي عقده حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي (في براغ)، قد اتخذ القرار الذي حرره لينين «حول الثورة الصينية» وجاء فيه أنّ نضال الشعب الصيني الثوري يزعزع سيطرة الامبرياليين في آسيا. وقد أعرب القرار عن تعاطف بروليتاريا روسيا مع الثوريين الجمهوريين في الصين[٩].

لقد أسفرت خيانة البرجوازية الليبرالية والاقطاعيين والتدخل العسكري من قبل امبرياليي بريطانيا واليابان وألمانيا عن دحر الثورة. واضطر صن يات ـ صن إلى الهجرة وترك منصب رئيس الجمهورية إلى صنيعة الاقطاعيين والامبرياليين الأجانب يوان شي ـ كاي، وهو عسكري من أنصار عائلة «التسين».



لقد بينت خبرة أولى ثورات التحرر الوطني، أنه من المستحيل الانتصار على الامبريالية واقطاعيي القرون الوسطى والبيروقراطية إذا كانت القوى مشتتة. فمن اللازم ايجاد تحالف وثيق العرى بين البلدان والشعوب المضطهدة من قبل الامبريالية، وبين البروليتاريا الثورية في البلدان الطليعية.

(٨) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢١، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣.
(٩) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٦، ص ١٥٥.

الفصل الثالث

الحركة التحررية العالمية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين

كان انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ في روسيا قد دشن عصراً جديداً في تاريخ العالم. واصبح انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية هو الصفة الاساسية المميزة لهذا العصر. وانشأت ثورة أكتوبر أول دولة اشتراكية تحدت العالم الرأسمالي المواجه لها. وكوّن الصراع بين نظام الاشتراكية ونظام الرأسمالية محور الحياة العصرية كلها.

وتحولت روسيا السوفياتية إلى قاعدة لتطور الثورة العالمية. وساعدت منجزاتها وسياستها العادلة على نهوض النضال التحرري الذي تخوضه شعوب البلدان الاخرى، وكانت عبارة عن مساندة معنوية وسياسة لها.

ودخلت الحركة العمالية والديمقراطية في الاقطار الرأسمالية في مرحلة جديدة من تطورها. ولم يسبق لهذه الحركة ابداً ان اتخذت مثل هذا النطاق الهائل. وارتفع مستوى تنظيم الحركة العمالية وقدرتها الكفاحية وصمودها. وازداد دور الطبقة العاملة باعتبارها عاملاً هاماً في التطور الاجتماعي.

كما حلّت مرحلة جديدة في حركة التحرر الوطني. وانخرطت شعوب غالبية البلدان المستعمرة والتابعة في النضال النشيط من أجل التحرر. واكتسبت الحركة في عدد من البلدان طابعاً جاهيرياً حقيقياً. وارتدى النضال في بلدان عديدة اكثر الاشكال كفاحية، بما في ذلك النضال المسلح. وأصبحت حركة التحرر الوطني للشعوب المظلومة جزءاً لا يتجزأ من الثورة العالمية.

إن انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا، وتفاقم الصراع الطبقي في البلدان الرأسمالية، ونمو حركة الشعوب التحررية الوطنية، كل ذلك أدى إلى اشتداد الصراع الايديولوجي والسياسي

في الحركة العمالية والديمقراطية، وسبَّب ظهور منظمات واحزاب واتحادات سياسية جديدة. بيد أن سياسة التعاون الطبقي الانتهازية التي مارسها زعماء الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية انتهت بهم إلى الارتداد عن الايديولوجية الماركسية والابتعاد عن الصراع الطبقي لدرجة اكبر. الا ان متطلبات النضال الثوري قد ولدت احزاباً سياسية جديدة وثورية حقاً للطبقة العاملة، هي الاحزاب الشيوعية التي تكونت في كافة البلدان الرأسمالية وفي جملة من الاقطار المستعمرة والتابعة. ونتيجة لثورة اكتوبر في روسيا نشأت الحركة الشيوعية العالمية المعاصرة. وإلى جانب الأممية الاشتراكية التي احياها الاشتراكيون ـ الديمقراطيون، تأسست الأممية الثالثة، الشيوعية التي لمت شمل الاحزاب الشيوعية من كل البلدان. كما تجلى الميل إلى اتحاد العمال على نطاق العالم كله في انشاء المنظمات النقابية العالمية.

١ ـ الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٩

لقد تطورت الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية في فترة ما بين الحربين العالميتين تحت تأثير جملة من العوامل. فإن تأسيس أول بلد اشتراكي هو الاتحاد السوفياتي ومنجزاته في التطور، هو العامل الدولي الاهم الذي ساهم في إضعاف مواقع الرأسمالية واستنهض الشغيلة إلى تنشيط النضال الطبقي.

وكان النظام الرأسمالي في هذه السنوات يعاني من تناقضات وهزات لم تعرفها الرأسمالية من قبل، وتجلت هذه التناقضات بشكل حاد جداً في فترة أعمق الازمات الاقتصادية التي مرت بها الرأسمالية، أي أزمة اعوام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢.

وفي ظروف الصراع بين النظامين الاجتماعيين في العالم وتفاقم النزاعات الاجتماعية في الاقطار الرأسمالية، حاولت البرجوازية اللف والدوران واقدمت على بعض التنازلات للعمال. أما الاقطار التي اكتسبت فيها الحركة العمالية طابعاً ونطاقاً يهددان وجود الرأسمالية، فاقامت البرجوازية الكبيرة فيها ديكتاتورية رجعية إرهابية سافرة هي الفاشية.

وفي سنوات ما بين الحربين ازدادت الطبقة العاملة تعداداً لدرجة كبيرة. وارتفع مستوى تنظيم العمال والشغيلة. أما الصفة الجديدة التي تميز بها تطور الحركة العمالية والديمقراطية أكثر من غيرها، فكانت التحديد الواضح المكشوف للمواقع الفكرية والسياسية والتنظيمية التي اتخذها تياران في الحركة، الا وهما التيار الثوري والتيار الانتهازي.

وكانت الحركة العمالية في الفترة المذكورة تنمو سعة وعمقاً. وكان تطورها، على غرار

السنوات السابقة، متفاوتاً. والنهضة الجبارة للحركة الثورية التي حصلت بعد الحرب العالمية الاولى وثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا واستمرت إلى عام ١٩٢٣، قد حل محلها تدهور لازم غالبية البلدان الرأسمالية في سنوات ١٩٢٤ ـ ١٩٢٩. وفي سنوات ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ وعشية الحرب العالمية الثانية، قامت نهضة جديدة للحركة العمالية الثورية، ولكنها انقطعت من جراء هجوم الفاشية وبداية الحرب العالمية الثانية.

الحركة العمالية في سنوات النهضة الثورية (١٩١٨ ـ ١٩٢٣):

إن الحرب العالمية الاولى التي سببتها تناقضات الرأسمالية قد ادت إلى اشتداد هذه التناقضات وتفاقمها لدرجة أكبر. كما أن فاقة الجماهير من جراء الحرب ولا سيما هلاك الملايين من الناس الابرياء (فقد اردت الحرب عشرة ملايين من البشر)، وجها غضب الشغيلة وسخطهم ضد الرأسماليين متسببي هذه البلايا.

وقد أثر انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى تأثيراً هائلاً على شغيلة جميع البلدان. إن الاطاحة بسلطة البرجوازية وإقامة سلطة الطبقة العاملة والشغيلة، وانسحاب روسيا الثورية من الحرب الامبريالية، وبرنامج السلام الذي عرضته الحكومة السوفياتية على كافة البلدان والشعوب، واعلان علاقات المساواة والحرية بين جميع الشعوب، وغيرها من أعمال الشعب الثوري وحكومة روسيا السوفياتية قد الهمت شغيلة البلدان الاخرى واستنهضتها إلى النضال الثوري.

شهد عام ١٩١٨ نهضة للحركة العمالية في جميع الاقطار الرأسمالية. وتحولت هذه الحركة في عدد من البلدان إلى ثورة. وقامت المعارك الثورية منذ اواخر عام ١٩١٨ في المانيا. وكانت هذه الاخيرة اكبر دولة رأسمالية في اوروبا، وكانت تشغل موقعاً مسيطراً في وسط القارة الاوروبية، وكان مستقبل أوروبا والعالم بأسره متوقفاً بدرجة كبيرة على مآل الاحداث في هذا البلد.

لقد تحول سخط الجماهير على النظام البرجوازي الاقطاعي الرجعي القائم في المانيا آنذاك، إلى انتفاضة سافرة ضده في تشرين الثاني عام ١٩١٨. وفي كل مكان، شرع البحارة والجنود الثوار، الذين ساعدهم العمال، بتأسيس سوفياتات (مجالس) مندوبي العمال والجنود على غرار السوفياتات في روسيا. وقد تسلمت هذه المجالس السلطة المحلية. وفي ٩ تشرين الثاني بدأ العمال في برلين عاصمة البلاد، باضراب عام تحول إلى انتفاضة مسلحة للعمال والجنود. ونتيجة لهذه الانتفاضة الشعبية، أسقطت الملكية في المانيا فاقيمت الجمهورية. وتشكلت حكومة جديدة ساهم فيها الاشتراكيون ـ الديمقراطيون اليمينيون والاشتراكيون ـ الوسطيون بزعامة ايبرت

وشيدمان. واطلقت الحكومة في البلاد حقوقاً وحريات برجوازية ديمقراطية هي: حق الانتخاب العام، حق تشكيل الاتحادات، حرية الكلمة والاجتماع. كما أقر يوم العمل من ٨ ساعات. ولكن حكومة الاشتراكيين الاصلاحيين لم تمض إلى أبعد من ذلك. وفي مجرى الثورة، تأسس في المانيا في اواخر كانون الاول ١٩١٨ حزب شيوعي ترأسه كارل نيكنخت وروزا لوكسمبورغ. وأصرَّ قادة الحزب الشيوعي على انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة والقيام بالثورة الاشتراكية. غير أن زعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية لم يقدموا على ذلك، ولم يمسوا جهاز الدولة القديم بسوء، وابقوا على ملكية البرجوازية والاقطاعيين. وأجرى زعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية، وهم يبررون اعمالهم بضرورة تطبيق الديمقراطية «الخالصة» ديمقراطية «ما فوق الطبقات»، انتخابات برلمانية بحيث حصل ممثلو الاحزاب البرجوازية على الاكثرية في البرلمان. ولقد سُلم زمام السلطة في البلاد إلى هذا البرلمان. ودبر الزعماء اليمينيون للاشتراكية ـ الديمقراطية في الوقت نفسه التنكيل بقيادة الحزب الشيوعي. ففي كانون الثاني عام ١٩١٩ قُتل كارل ليكنخت وروزا لوكسمبورغ.

وعليه، فان الثورة في المانيا، التي قامت بها الطبقة العاملة قد اقتصرت على الاطر البرجوازية الديمقراطية، ولم تتحول إلى ثورة اشتراكية. وخلافاً للثورة الروسية التي تزعمتها نواة ماركسية كفاحية سارت بالثورة حتى النهاية، كانت الثورة في المانيا خاضعة لتأثير شديد من جانب الزعماء الاصلاحيين اليمينيين للاشتراكية ـ الديمقراطية. وكان هؤلاء الزعماء، وفاء منهم لسياسة التعاون الطبقي مع البرجوازية، قد تنازلوا لها طوعاً عن السلطة ولم يتعرضوا بشيء لملكيتها ومركزها المسيطر في المجتمع. وهكذا انقذ زعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية النظام الرأسمالي في المانيا من الهلاك. واضطرت البشرية فيما بعد لان تدفع ثمناً غالياً مقابل خيانتهم هذه لمصالح الطبقة العاملة والثورة.

وفي نفس تلك الفترة قامت حوادث في المجر ارتدت طابعاً أعمق مما في المانيا، رغم أن الثورة المجرية لم تحرز النجاح هي ايضاً. ففي تشرين الثاني عام ١٩١٨، انهارت امبراطورية النمسا ـ المجر المتعددة القوميات وانقسمت تحت ضغط القوى القومية الثورية الداخلية إلى اجزاء مختلفة. ومحل الملكية السابقة تشكلت دول مستقلة هي النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا. الا أن الثورة البرجوازية الديمقراطية التي منحت المجر حق الوجود بوصفها دولة مستقلة، لم تحل مشاكلها الداخلية. فبقيت السلطة في أيدي الرأسماليين والاقطاعيين، أما الجماهير التي ارهقتها الحرب والجوع والخراب فلم تحصل على الارض ولا على الخبز ولا على زيادة الاجور. واشتد التذمر بين الجماهير وطالب العمال والفلاحون بتغييرات جديدة في البلد.

وهذه المطالب ايدها الحزب الشيوعي الذي تأسس في تشرين الثاني عام ١٩١٨ والذي ترأسه المناضل الثوري الماركسي بيلا كون. ولقد ادى تفاقم التناقضات باطراد واشتداد الصراع بين الطبقات إلى ان البرجوازية وجدت نفسها غير قادرة على ادارة البلاد. وانتقلت السلطة في المجر في آذار عام ١٩١٩ إلى أيدي الطبقة العاملة. وتتلخص خاصية هذا الانتقال في كونه قد تم بطريق سلمية، أي بدون الانتفاضة المسلحة. أما سلطة الطبقة العاملة فمارستها حكومة شكّلها الاشتراكيون ـ الديمقراطيون والشيوعيون واضطلع فيها بيلا كون بدور قيادي. لقد أعلنت الحكومة المجر جمهورية سوفياتية. وقامت السلطة الثورية الجديدة بتحويلات سياسية واجتماعية اقتصادية هامة. وأقدمت على حل جهاز الدولة القديم وانشاء جهاز جديد لها. ومن أجل تأمين الانظمة الثورية تأسست محاكم الثورة وانشئت الميليشيا الشعبية. ومحل الجيش القديم الذي كان يدافع عن مصالح الطبقات الاستغلالية الحاكمة، بدأ تشكيل الجيش الاحمر المجري من العمال والجنود المنحدرين من طبقة البروليتاريا وطبقة الفلاحين. وعلى اساس القانون الانتخابي مُنح حق التصويت لجميع الكادحين البالغين ١٨ سنة من العمر، وجرت في عموم البلاد انتخابات السوفياتات المحلية، وعلى أساس هذه الأخيرة أنشئت سوفياتات (مجالس) عليا.

أجرت الحكومة السوفياتية المجرية تأميم المؤسسات الصناعية ووسائط النقل والبنوك. وحققت تحويلات جذرية في الزراعة. وانتقلت العقارات الاقطاعية التي تزيد عن ٥٧ هكتاراً إلى ملكية الدولة بدون تعويض. أما الاراضي المؤممة بمساحة اجمالية حوالي ٤ ملايين هكتار فلم توزع على الفلاحين، بل اقيمت فيها تعاونيات انتاجية تحولت في الواقع إلى استثمارات للدولة. وأجريت تدابير هامة في صالح الشغيلة مثل تطبيق يوم العمل من ٨ ساعات بموجب القانون وزيادة الاجور بمقدار يتراوح بين ٢٥٪ و ٤٠٪. وطُبق نظام الضمان الاجتماعي والاجازات السنوية المدفوعة الاجر. وانتقل اكثر من ١٠٠ الف عائلة عمالية من الاكواخ إلى بيوت البرجوازيين المصادرة. وفُتحت أبواب مؤسسات التعليم العالي من أجل ابناء العمال والفلاحين.

غير أن حكومة المجر الثورية، إذ شرعت بتنفيذ برنامج التحويلات الاجتماعية الواسعة، لم تحقق هذا البرنامج في كل اجزائه بدأب واستمرار. وارتكبت الحكومة أخطاء في بعض ميادين النشاط. وعند اعادة بناء جهاز الدولة تركت الحكومة في الخدمة رجال البوليس والموظفين السابقين الذين أعربوا عن ولائهم للنظام الجديد. ولكن الكثيرين منهم لم يؤيدوا السلطة السوفياتية إلا شكلاً وقاموا في الواقع بنشاط هدام ضدها. وشمل تأميم الصناعة الذي طبقته الحكومة ليس المؤسسات الكبيرة والمتوسطة وحسب، بل والمؤسسات الصغيرة ايضاً. وكان ذلك اجراء خاطئاً، اذ وضع هذه المؤسسات في حالة صعبة وبالتالي جعل اصحابها يعارضون الثورة

بدل أن يقفوا إلى جانبها. كما ارتكبت الاخطاء في سياسة الحكومة الزراعية. ذلك ان الفلاحين كانوا يفضلون أن يحصلوا على الارض ملكية لهم. أما تأميم الارض واقامة الاستثمارات الحكومية فيها، فقد سببا خيبة الامل لدى قسم كبير من الفلاحين وأبعداهم عن الثورة. كذلك كان موطن الضعف للثورة في انعدام الوحدة داخل الحكومة. فالى جانب الاشتراكيين اليساريين والشيوعيين، اشترك في الحكومة اشتراكيون ـ ديمقراطيون يمينيون خربوا التحويلات الثورية وساروا على نهج الاستسلام أمام اعداء الثورة. وأصبح نهج اعضاء الحكومة اليمينيين هذا مشؤوماً في ظروف التدخل الاجنبي والضغط الدائم على المجر السوفياتية من قبل الدول الامبريالية.

وبعد اقامة السلطة السوفياتية في المجر، سرعان ما نظم ضدها تدخل قامت به القوات المسلحة من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا ووجهته الدول الامبريالية. وصد الجيش الاحمر الفتي للجمهورية المجرية بصورة لائقة قوات المتدخلين المتفوقة وأنزل بها جملة من الهزائم. ولكن الحكومة اقدمت في أخطر لحظات النضال، تحت ضغط الاشتراكيين ـ الديمقراطيين اليمينيين، على التنازلات امام دول الوفاق فقبلت مطلبها بالانسحاب من بعض الاراضي التي كانت تحت سيطرة الجيش الاحمر ومن ثم المطلب باستقالة الحكومة السوفياتية.

كانت روسيا السوفياتية التي طوقتها من كافة الاطراف، القوات المسلحة للثورة المضادة الداخلية والمتدخلين الاجانب، عاجزة في ذلك الحين عن أن تقدم مساعدة عسكرية مباشرة للشعب المجري الثوري. وكان ذلك عاملاً دولياً غير ملائم بالنسبة للمجر السوفياتية. ومنذ اليوم الاول لوجود المجر السوفياتية أيدتها روسيا السوفياتية، حكومة وشعباً، بحماس وحرارة. ووجه فلاديمير ايليتش لينين بضع رسائل إلى شغيلة المجر وقادتها الثوريين أعرب فيها عن التضامن البروليتاري معهم. واعطى لينين قادة الثورة المجرية نصائح خاصة بمختلف جوانب نشاطهم واصر على ضرورة النضال الحازم من كل بد ضد اعداء الثورة. الا أن الشغيلة لم يتمكنوا من حماية قضية الثورة وترسيخها في هذا البلد نظراً للظروف الدولية غير الملائمة ومن جراء النشاط الهدام للثورة المضادة الداخلية والاشتراكيين ـ الديمقراطيين اليمينيين وكذلك بسبب الاخطاء التي ارتكبها قادة المجر السوفياتية. وبعد ١٣٣ يوماً من النضال البطولي وعدد عديد من المنجزات، سقطت المجر السوفياتية في أول آب عام ١٩١٩. فانتصرت الرجعية واحتفلت بالانتصار بقتل الثوريين بوحشية. واقيمت في المجر ديكتاتورية خورتي الفاشية البرجوازية الاقطاعية التي دامت حتى اواخر الحرب العالمية الثانية.

إن الثورة الاشتراكية في المجر كانت أهم وأكبر حادثة من بين الحوادث الثورية التي وقعت

في أوروبا بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا. واجتاحت الموجة الثورية التي ارتفعت في ذلك الحين الكثير من البلدان الأخرى. وقامت الثورة العمالية في فنلندا والنمسا. وتوسع نطاق الصراع الطبقي الحاد في ايطاليا، وانخرطت فيه المدن والقرى والجيش والاسطول. وبلغت الحركة العمالية في هذا البلد اوجها في خريف سنة ١٩٢٠، حين استولى العمال على العديد من المصانع والمعامل واقاموا حراسة المؤسسات، ونظموا الانتاج والادارة الذاتية في مؤسسات كثيرة. ولقد نشأت في البلد حالة ثورية، وليس إلا السياسة الانتهازية المترددة للحزب الاشتراكي المسيطر في الحركة العمالية هي التي حالت دون تطور الثورة. وأجبرت العمال على التراجع. وذعرت البرجوازية من ثورية العمال، فدعت الفاشيست وعلى رأسهم موسوليني لتسلم زمام السلطة. واقام الفاشيست ديكتاتوريتهم في ايطاليا عام ١٩٢٢.

وفي سنوات ١٩١٨ ـ ١٩٣٠ نشبت معارك ثورية كثيرة في فرنسا. واشترك في الحركة العمال والفلاحون والمستخدمون. وكانت اضرابات الجماهير ومظاهرات الشغيلة السياسية الجبارة تصاحبها اصطدامات مع رجال البوليس كلفت الشغيلة ضحايا كثيرة.

وارتدت الحركة الاضرابية في بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية طابعاً واسعاً. ففي عام ١٩١٩ وحده اضرب في الولايات المتحدة ٤ ملايين عامل، أي أن الحركة الاضرابية بلغت مستوى لم يسبق له مثيل في هذا البلد. وردت الرجعية على ذلك بأقسى أعمال التنكيل ضد العمال.

إن التضامن مع روسيا السوفياتية كان صفة مميزة للحركة العمالية في فترة النهضة الثورية خلال سنوات ١٩١٨ ـ ١٩٢٠. وارتدت حركة التضامن اشكالاً مختلفة واتسمت بفعالية كبيرة. واشتملت الحركة على عدد عديد من الاضرابات والاجتماعات الحاشدة والمظاهرات تضامناً مع روسيا الثورية، وتقدم المشتركون فيها بمطالب الكف عن التدخل العسكري ضد بلاد السوفياتات وسحب قوات المتدخلين (بريطانيا وفرنسا وبلدان اخرى). وكان من أعمال التضامن رفض شحن السلاح من اجل قوات المتدخلين والثورة المضادة في روسيا، وتأخير البواخر المشحونة بالاسلحة، ورفض الجنود والبحارة السفر إلى روسيا للاشتراك في التدخل العسكري. وبتأثير من الدعاية الثورية بدأ غليان وتذمر في قوات المتدخلين في روسيا. وفي نيسان ١٩١٩ اندلعت انتفاضة الجنود والبحارة الفرنسيين الذين كانوا في سيباستوبول واوديسا في جنوب روسيا. وبعد ذلك اضطرت الحكومة الفرنسية إلى سحب قواتها من روسيا. وحذت حذوها الحكومة البريطانية التي اتخذت قراراً مماثلاً. واتسعت كثيراً حركة مساعدة روسيا السوفياتية، ولا سيا الحركة تحت شعار «ارفعوا أيديكم عن روسيا». مثلاً، في عام ١٩٢٠،

حين كانت دول الوفاق تهيء الحملة المسلحة الثالثة على بلاد السوفياتات، وحين هددت الحكومة البريطانية بتدخل مسلح جديد، قامت في جميع انحاء بريطانيا حركة تطالب الحكومة بعدم التدخل. وتأسست في البلاد ٤٠٠ لجنة تحت شعار « ارفعوا ايديكم عن روسيا » واشترك فيها ممثلون عن كافة المنظمات والاحزاب العمالية. واضطرت الحكومة البريطانية في صيف ١٩٢٠، امام خطر الاضراب العام، إلى أن تكف عن التدخل. إن هذا الدعم من قبل العمال والشغيلة في كل البلدان قد ساعد روسيا السوفياتية على الصمود في وجه القوى المتحدة للتدخل والثورة المضادة والذود عن مكاسب الثورة.

وفي سياق النضال الثوري الذي خاضه عمال البلدان الرأسمالية نشأت احزاب جديدة للطبقة العاملة غدت قائدة ثورية مستقيمة لها، الا وهي الاحزاب الشيوعية. لقد نشأت في جميع البلدان الرأسمالية في الفترة ١٩١٨ - ١٩٢١. وتأسست الاحزاب الشيوعية، كقاعدة عامة، على اساس الجناح الراديكالي في الاحزاب الاشتراكية أو الاشتراكية - الديمقراطية، الذي قطع علاقته بسياسة زعمائها الانتهازية والاصلاحية. وفي آذار عام ١٩١٩ تأسس اتحاد عالمي للاحزاب الشيوعية هو الأممية الثالثة، الشيوعية التي اصبحت مركزاً قيادياً للحركة الشيوعية.

إن الحركة العمالية الثورية التي عاشت فترة النهوض منذ عام ١٩١٨، اخذت في الانحسار في اواخر عام ١٩٢٠. واضطر العمال الذين ظفروا في جملة من البلدان بزيادة الاجور وتطبيق يوم العمل من ٨ ساعات وتوسيع الحقوق النقابية وغيرها من المكاسب، اضطروا الآن إلى الذود في المعارك الدفاعية عما تم الظفر به دون تطاولات البرجوازية التي باشرت بالهجوم. وفي السنتين التاليتين (١٩٢١ - ١٩٢٢). حصلت في عدد من البلدان اشتباكات خطيرة بين العمال والرأسماليين.

وفي عام ١٩٢٣، ارتفعت موجة جديدة من الحركة العمالية الثورية، اشتملت على عدد اقل من البلدان (هي المانيا وبلغاريا وبولونيا بصورةاساسية) ودامت مدة اقصر، رغم أنها لم تكن أقل حدة عن سابقتها (اندلعت في البلدان المذكورة انتفاضات مسلحة للعمال). وتلت ذلك فترة أطول من الانحسار في الحركة العمالية استمرت في معظم البلدان حتى عام ١٩٢٩.

وعليه، فان الصراع الحاد بين الطبقة العاملة والبرجوازية في الغرب في فترة ١٩١٨ - ١٩٢٣، قد انتهى لصالح البرجوازية. لقد خسر العمال المعارك السياسية الرئيسية، مع انهم فازوا في هذه السنوات بمكاسب سياسية واقتصادية معينة. ذلك أن روح الجماهير الكفاحية الرفيعة ونشاطها السياسي لم يتوجها إلى مجرى الثورة. ولم تكن هناك للجماهير في الغرب بعد في ذلك الحين، تنظيمات ثورية قوية تستطيع القيام بذلك. وكانت الاحزاب الثورية الماركسية -.

اللينينية، التي ظهرت لتوها أو ما زالت في مجرى التكون، ضعيفة نسبياً وقليلة النفوذ، اما الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية، التي سادت في الحركة العمالية، فعرقلت نضال الجماهير الثوري بتأثير من زعمائها الانتهازيين وما كانت تريد انتصار الثورة الاشتراكية. فاستطاعت البرجوازية، بفضل السياسة التوفيقية لزعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية، الحفاظ على الرأسمالية في الغرب.

الحركة العمالية في سنوات استقرار الرأسمالية النسبي (١٩٢٤ ـ ١٩٢٩):

إن البلدان الرأسمالية، التي عانت الهزات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الاولى، قد عادت إلى حالتها الطبيعية من حيث الاساس قبيل عام ١٩٢٤،فأخذ الانتاج والتجارة في النمو واستقرت الاحوال المالية وازدادت نسبة التشغيل وانخفض عدد العاطلين عن العمل. وتجلت هذه العمليات باضوح صورة في الولايات المتحدة الاميركية، حيث أخذ الاقتصاد في الاستقرار في فترة أبكر، أي عام ١٩٢٢. اما عام ١٩٢٩ فقد ازداد الانتاج الصناعي فيها ٧٠٪ بالمقارنة مع عام ١٩١٣ الذي سبق الحرب. ونعت الايديولوجيون والساسة البرجوازيون الاميركيون الفترة بين ١٩٢٢ ـ ١٩٢٩ بفترة «ازدهار» المجتمع الاميركي. وكانت هذه السنوات في الواقع فترة نمو هائل لارباح الاحتكارات الاميركية تحقّق بفضل تطبيق التكنيك الحديث بصورة نشيطة والتنظيم «العلمي الرشيد» للانتاج، الذي كان يعني تشديد استثمار الطبقة العاملة. وكانت البرجوازية تستطيع في الوقت ذاته أن تُشرك الطبقة العاملة في جزء من ارباحها المتعاظمة. فازدادت اجور العمال الاميركيين خلال سنوات الاستقرار ١٣ ـ ١٤٪. كما أنه حصل نمو اقتصادي في البلدان الرأسمالية الاخرى، وان كان ذلك بنسبة أقل.

وانخفضت الحركة العمالية في هذه السنوات. ومرد ذلك جزئياً إلى أنها اضطرت إلى التراجع بعد استنفاد الروح الكفاحية في مرحلة النهوض السابق ومواجهة التنكيل من قبل البرجوازية. ومن جهة اخرى، فان بعض النمو للاجور وزيادة تشغيل العمال في سنوات الاستقرار، قد خفضا من روحهم الكفاحية. وكانت الحركة الاضرابية العمالية في اكثرية البلدان الرأسمالية في مستوى واطىء. ففي الولايات المتحدة مثلاً أضرب عام ١٩٢٤ ٦٥٥ الف شخص، اما عام ١٩٢٨ فاضرب ٣١٤ الف شخص فقط. وعكس ذلك، كانت النزاعات الطبقية في اوروبا، حيث كان مستوى النضال الاضرابي منخفضاً نسبياً ايضاً، قد ازدادت في اواخر فترة الاستقرار. وكان ذلك واضحاً للعيان على نحو خاص في المانيا حيث اشتدت الحركة العمالية الجماهيرية وارتدت طابعاً سياسياً في ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨. كذلك خاض العمال النضال ضد هجوم البرجوازية على حقوقهم وضد اشاعة العسكرية في البلد. وفي أول أيار عام ١٩٢٨، تعرضت

مظاهرة ٢٠٠ الف عامل في برلين لهجوم مسلح من قبل البوليس وقتل من جراء ذلك ٣٢ عاملاً. واثار اطلاق النار على عمال برلين عاصفة من الاضرابات ومظاهرات الاحتجاج في جميع انحاء المانيا.

وكان الاضراب العام في بريطانيا عام ١٩٢٦ هو اكبر اصطدام طبقي في سنوات الاستقرار. وليس من قبيل الصدفة أن هذا الاضراب وقع في هذا البلد بالذات، اذ أن تاريخ بريطانيا في القرن العشرين ولا سيما بعد الحرب العالمية الاولى، هو تاريخ تدهور الامبريالية البريطانية. فان استقرار الرأسمالية مس هذا البلد بدرجة اقل. فمثلاً، كانت بريطانيا متخلفة عن سائر بلدان الرأسمال من حيث وتائر نمو الاقتصاد. وسعت البرجوازية، كالعادة في مثل هذه الحالات، إلى ان تلقي اعباء الصعوبات الاقتصادية على عاتق الطبقة العاملة. ووجهت البرجوازية الضربة الاولى إلى عمال المناجم، هذه الفصيلة الطليعية العاملة الانكليزية، فقد صرح اصحاب مناجم الفحم في صيف عام ١٩٢٥ عن عزمهم على تخفيض أجور العمال بما يتراوح بين ٤ ٪ و ١٣ ٪ (حسب المناطق). وهدد الرأسماليون العمال بطردهم من العمل اذا احتجوا على هذا الاجراء. ورداً على ذلك، رفض العمال طلب اصحاب المناجم وهددوا بالاضراب. الا أن اصحاب المناجم لم يستعدوا بعد للنزاع السافر فاقدموا على تنازلات مؤقتة. وتدخلت في المسألة حكومة المحافظين التي اعتمدت إعانة مالية لارباب العمل من اجل الحفاظ على أجور العمال في المستوى السابق لفترة من الزمن. وتأجل النزاع السافر لمدة ٩ أشهر. واستفادت البرجوازية من هذه المدة من اجل الاستعداد لهجوم جديد على العمال. وقامت بتخزين الاحتياطي في البلد من المؤن والفحم. وكان من المرتأى، في حالة الاضراب، اعلان حالة الطوارىء واللجوء إلى التدابير الاستثنائية ضد المضربين.

وفي أول ايار عام ١٩٢٦ شرع اصحاب المناجم بفصل العمال الذين كانوا قد اعلنوا عنه مسبقاً. ورد عمال المناجم على ذلك بالاضراب. وساعدهم العمال من سائر فروع الصناعة، فبدأ في البلد في ليلة ٣ - ٤ أيار اضراب عام اشترك فيه باديء ذي بدء ٣ ملايين شخص، وازداد عددهم فيما بعد إلى اكثر من ٤ ملايين. لقد كان ذلك أكبر نضالات الطبقة العاملة الانكليزية طوال كل تاريخها. وارتدى الاضراب طابعاً سياسياً.

وأبدى العمال المضربون مستوى عالياً من الانتظام والانضباط. لقد وجّه ضد المضربين الجيش والبوليس. غير أن ذلك لم يخلق البلبلة في صفوفهم. ولكن المضربين تلقوا ضربة من ناجية اخرى، من قبل الزعماء اليمينيين لمجلس التريديونيونات العام الذي يترأس النقابات البريطانية. فزعماء النقابات اليمينيون (توماس وبيفن وغيرهما)، الذين افزعتهم ابعاد

الاضراب ،سلكوا سبيل النزعة التوفيقية مع البرجوازية، مثلما حصل ذلك مراراً في السابق. وفي ١٢ ايار، عندما كان الاضراب العام في اوجه، توجه المجلس العام إلى المضربين بنداء جاء فيه أن الحكومة قطعت العهد بحل النزاع بين اصحاب المناجم والعمال لصالح العمال شرط الكف عن الاضراب. وعلى هذا الاساس طالب زعماء النقابات العمال باستئناف العمل. وسبّب تصريح المجلس العام البلبلة والفوضى وسط العمال. وصدق معظم العمال زعماء النقابات وعادوا إلى العمل. ولم يواصل الإضراب إلا جزء منهم، وهم أساساً عمال المناجم. وهكذا أحبط الاضراب العام. وصرحت الحكومة أنها لم تقطع عهداً ما على نفسها. وبعد ذلك انزلت البرجوازية الضربات بعمال مختلف الفروع جزءاً جزءاً وفصلت بعضهم وخفضت اجور العمال الباقين. اما عمال المناجم فواصلوا النضال الباسل ٨ اشهر اخرى. الا أنهم استنفدوا كل مواردهم ووقعوا في وضع حرج فوق العادة فاضطروا إلى الكف عن الاضراب. وقد خفضت اجورهم وزيد يوم عملهم من ٧ ساعات إلى ٧,٥ ساعات.

إن الاضراب العام في بريطانيا قد كشف عن الامكانيات الضخمة الكامنة في الطبقة العاملة. غير أنه مني بالهزيمة. ذلك أن الطبقة العاملة الانكليزية واجهت اكثر البرجوازيات خبرة، وهي البرجوازية التي تجمع بين اساليب القمع السافر بحق الطبقة العاملة وسياسة تفرقة صفوفها. وقدم الزعماء اليمينيون للنقابات وحزب العمال مساعدة للبرجوازية على احباط الاضراب، وارتكبوا بذلك خيانة سافرة بحق العمال.

وفي فترة الاضراب في بريطانيا، أبدى العمال من مختلف البلدان آيات التضامن مع الطبقة العاملة الانكليزية. وجرت في جملة من البلدان الرأسمالية اضرابات تضامن. ولم يسمح عمال الموانىء في هولندا وبلجيكا والمانيا لأي باخرة بريطانية محملة بالفحم بان تبحر من موانئها. ففي هامبورغ (المانيا) وحدها احتجزت ٣١ باخرة. وجمع عمال مختلف البلدان مبالغ كبيرة تبرعاً لصندوق مساعدة المضربين وفي الاتحاد السوفياتي، جُمع من أجل المضربين بضعة ملايين روبل. وقد رفض المجلس العام للنقابات البريطانية استلام هذه الاموال. واذ ذاك، سلم كل المبلغ (١١,٥ مليون روبل) لعمال المناجم الذين استمروا في الاضراب.

إن سنوات الاستقرار اتسمت بانتعاش الانتهازية في الحركة العمالية ومنظمات الطبقة العاملة. وقد تنشطت على نحو خاص الانتهازية اليمينية .ومبعث ذلك أن نمو الاقتصاد وانخفاض البطالة وبعض الزيادة في أجور العمال، مما لوحظ في غالبية الاقطار الرأسمالية في تلك السنوات، كل ذلك أوجد تربة خصبة لدعاية ونشر الافكار البرجوازية والاصلاحية والزاعمة ان الرأسمالية قد تغلبت على تناقضاتها وترسخت اقدامها وأن الصراع الطبقي يتلاشى، وما شابه ذلك.

وأثرت هذه الدعاية إلى حد معين في قسم من العمال وساعدت على نمو الميول الانتهازية في وسطهم. غير ان الحياة دحضت مزاعم الدعاية البرجوازية والاصلاحية، وأن استقرار الرأسمالية لم يكن ثابتاً ولا طويل الاجل، بل انما ارتدى طابعاً جزئياً. لقد تبددت الاوهام عن تغلب الرأسمالية على التناقضات، وعن خفوت الصراع الطبقي في عام ١٩٢٩ حيث باغتت العالم الرأسمالي ازمة اقتصادية عميقة جداً.

الحركة العالمية في فترة الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٣) وعشية الحرب العالمية الثانية:

إن الازمة الاقتصادية العالمية التي بدأت عام ١٩٢٩ هزت النظام الرأسمالي كله. ففي عام ١٩٣٢، انخفض الانتاج الصناعي في بلد الرأسمالية الاول، الولايات المتحدة الاميركية ٤٤٪ وفي الدولة الثانية من حيث القدرة الصناعية في العالم الرأسمالي، أي المانيا، انخفض الانتاج الصناعي ٤٠٪. وقد أدى الانخفاض الفاجع من حيث ابعاده في الانتاج إلى تكون جيش لا سابق له من العاطلين عن العمل. فقبيل ربيع عام ١٩٣٣، كان في الولايات المتحدة الاميركية ١٧ مليون عاطل عن العمل بصورة تامة، وكان في المانيا عام ١٩٣٣ ثمانية ملايين عاطل عن العمل بصورة تامة. وادت الازمة إلى املاق جمهور كبير من الفلاحين والملاكين في المدن، وإلى انخفاض حاد في أجور ومداخيل الذين احتفظوا بعملهم. مثلاً، في الولايات المتحدة الاميركية انخفض مقدار أجور العمال ومداخيل المزارعين ٦٠٪، وانخفضت اجور العمال في المانيا ٥٠٪.

وفي ظروف الازمة اشتد كثيراً الصراع الطبقي، وتم نهوض حركة جماهير العمال والاوساط العريضة من الشغيلة الذين هبوا للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم الحيوية. واشتدت الحركة الاضرابية. الا ان الاضراب في ظروف وجود جيش لجب من العاطلين عن العمل كان ينطوي على مخاطر وخيمة، اذ كان يمكن ان ينتهي إلى فصل المضربين الذين طمح الكثيرون هناك إلى الحلول محلهم. ولذا لم يتجاسر العمال دائماً على الاضراب وإلى جانب الاضرابات انتشرت على نطاق واسع اشكال اخرى للنضال مثل مظاهرات جماهير الشغيلة ومسيرات العاطلين عن العمل الذين طالبوا بالعمل والمعونة من الدولة.

وفي جملة من البلدان الرأسمالية (المانيا وفرنسا واسبانيا وغيرها) انتشرت بسرعة الروح الثورية في وسط الطبقة العاملة وجماهير الشغيلة. ففي المانيا تمت تطورات كبيرة نحو اليسار، تجلت، فضلاً عن اشتداد حركة جماهير الشغيلة، في زيادة تأثير الحزب الشيوعي على الجماهير بصورة ملحوظة. وكان الشيوعيون اكثر المدافعين عن مصالح الجماهير حزماً واستقامة، حيث

نظموا نضالها ضد البطالة والبؤس، وضد نشر العسكرية في البلاد وسياسة الحكومة الرجعية ونشاط المنظمات الفاشية التي تنشطت كثيراً. وقدمت الجماهير عوناً متعاظماً ابداً للشيوعيين. ففي الانتخابات النيابية التي جرت في ايلول عام ١٩٣١، نال الشيوعيون ٤,٦ ملايين صوت من أصوات الناخبين، وازداد هذا العدد في انتخابات تشرين الثاني عـام ١٩٣٢ إلى ٦ ملايين. وفي هذه الانتخابات الاخيرة نال الاشتراكيون ـ الديمقراطيون اكثر من ٧ ملايين صوت.

وفي ظروف الانتشار السريع للميول اليسارية بين الجماهير، والفوضى الاقتصادية التي سببتها الازمة والتي كانت تنطوي على بوادر الثورة في المانيا، قررت البرجوازية الاحتكارية أن تجلس الفـاشست على دست السلطة. وبمساعدة سافرة من قبل البرجوازية الكبيرة قـام الحزب الفـاشي (وكان اسمه «الحزب الاشتراكي القومي») بنشاط كبير في تلك السنوات. ولجأ الفـاشست إلى الديماغوجية الاجتماعية الوقحة ووعدوا الشغيلة بوضع حد لعيوب الرأسمالية واستثمار الناس وتخليص البلاد من قبضة الازمة، وتقديم العمل للجميع، وضمان المستوى لحياة الشعب. وتاجر الفاشست بمشاعر الناس القومية وقطعوا العهد على انفسهم بالقضاء على نظام فرساي الجائر (أي معاهدة الصلح التي وقعتها المانيا بعد الحرب العالمية الاولى)، وباسترجاع الاراضي التي خسرتها المانيا وتوسيع حدود البلاد وانشاء «المانيا الكبرى» وهلم جرا. وأسس الفاشست فصائل مسلحة من انصارهم ولجأوا إلى الارهاب السافر ضد خصومهم وضد العمال الثوريين، ولا سيما الشيوعيين. وكل ذلك مكن الفاشست من احراز الغلبة في انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٣٢. لقدْ نالوا اكثر من ١١ مليون صوت من اصوات الناخبين الذين كان بينهم عدد لا يستهان به من العمال الذين ضللتهم الديماغوجية الفاشية. أما معظم الناخبين الذين صوتوا لصالح الفاشست فكانوا يمثلون الفئات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة. وفي كانون الثاني عام ١٩٣٣، كُلِّف الفاشست بتأليف حكومة ترأسها هتلر. وهكذا اقيمت السلطة الفاشية في المانيا.

إن الفاشية هي ديكتاتـوريـة ارهـابيـة سـافـرة لاكثر العناصر رجعيـة في الرأسمال المالي والبرجوازيـة الاحتكـاريـة الكبيرة. وقبـل ذلـك بمدة، أي في مطلـع العشرينـات، قـامـت الديكتاتورية الفاشية في ايطاليا والمجر. بيد أن تسلم الفاشست لزمام السلطة في المانيا كان يعني أنه نشأ بشخص المانيا الفاشية خطر يهدد حرية جميع الشعوب واستقلالها ووجودها. وتحولت المانيا الفاشية إلى قبضة ضاربة للرجعية العالميـة مـوجهـة ضـد أول دولـة اشتراكيـة، الاتحاد السوفياتي، وضد جميع قوى الثورة والتقدم في العالم.

فما هو سبب انتصار الفاشية في بلد من اكبر بلدان الرأسمالية؟ إن البرجوازية تلجأ إلى اسلوبين في الادارة، من اجل دعم سيطرتها الطبقيـة: أولها اسلـوب التنكيـل بـالمستثمـريـن

والمظلومين وقمعهم بشكل سافر، وثانيهما أسلوب اللف والدوران والتنازلات المحدودة للشعب والنهج الليبرالي الاصلاحي.

في حالة ما اذا كانت حركة جماهير الشغيلة لا تشكل تحدياً مباشراً للنظام القائم، تفضل البرجوازية الاقدام على الاصلاحات والتنازلات لجماهير الشغيلة، بحيث تخفف حدة الصراع وتحيِّد الروح الثورية المنتشرة بين الجماهير. وهذا النهج سلكته مثلاً البرجوازية الاميركية عام ١٩٣٢، عندما فاز فرانكلين روزفلت في انتخابات الرئاسة.

وبصرف النظر عن أن الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة واملاق الجماهير الناتج عنها إتسمـا بمقاييس هائلة في العالم الرأسمالي، فان البرجوازية الاميركية شعرت بانها قوية سياسياً لدرجة تمكنها من عدم اللجوء إلى الديكتاتورية السافرة. بل بالعكس، فان روزفلت الذي شغل منصب الرئاسة في آذار ١٩٣٣ اعلن عن اجراء طائفة واسعة من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الاصلاحات كانت تعني، من ناحية، تدخلاً في الاقتصاد من قبل الحكومة قصد اخراجه من الازمة. ومن ناحية اخرى، كانت معدة لضبط العلاقات بين العمل والرأسمال قصد التهرب من الاصطدام السافر بينهما. وبعد الازمة الاقتصادية اشتد الصراع الطبقي في الولايات المتحدة الاميركية اشتداداً كبيراً. ونمت الحركة الاضرابية. ففي عام ١٩٣٥ اضرب ١,٥ مليون عامل، ولم ينخفض عدد المضربين في السنوات التالية إلى ادنى من ١,١ مليون مضرب في السنة، أما في عام ١٩٣٤ فبلغ عددهم ١,٩ مليون مضرب. وخاض العمال نضالاً على نطاق واسع في سبيل إنشاء النقابات الانتاجية وتأمين العمل لأنفسهم وتخفيض يوم العمل وتطبيق الضمان الاجتماعي. وفي تلك الظروف لبت حكومة روزفلت عدداً من مطالب العمال. فالقوانين التي أقرت بها اعترفت بحق العمال في تأسيس النقابات وعقود العمل الجماعية، كما أنها طبقت الضمان الاجتماعي وعينت الحد الأدنى للأجور، الخ.. وهذه الاجراءات نحت جملة من القضايا الحادة في الصراع الطبقي وزرعت في وسط الجماهير الأوهام الاصلاحية وعرقلت انتشار الروح الثورية في صفوفها، الأمر الذي ساعد على ترسيخ مواقع الرأسمالية في الولايات المتحدة الأميركية.

كان الوضع في المانيا يختلف عن ذلك. فان انتشار الروح الثورية بسرعة في صفوف الطبقة العاملة الالمانية هدد وجود الرأسمالية فيها بصورة مباشرة. ولم تعد البرجوازية تستطيع الحكم بالطرق القديمة، أي بطرق الديمقراطية البرجوازية العادية. فخوفاً من الثورة، اقدمت على اقامة ديكتاتورية فاشية. واقترن تربع الفاشست على دست السلطة بـالغـاء الحريـات البرجـوازيـة الديمقراطية. فمنعت كافة الاحزاب السياسية ما عدا الحزب النازي. وسُحق الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي. وتعرض الثوريون وجميع الديمقراطيين والتقدميين للملاحقة

واعمال القمع القاسية. والقي بآلاف الشيوعيين والديمقراطيين المناهضين للفاشية في السجون والمعتقلات. وقتل الكثيرون منهم. وتعرضت الحركة العمالية والديمقراطية في المانيا لضربة خطيرة شديدة الوطأة.

لماذا لم تستطع الطبقة العاملة في المانيا، وهي الطبقة الكفاحية المنظمة والاكثر ثورية في البلدان الرأسمالية في ذلك الحين، أن تحول دون وصول الفاشست إلى دست الحكم؟ إن السبب الرئيسي لذلك يكمن في تشتت صفوف الطبقة العاملة. لقد كانت في الحركة العمالية قوتان، فعليتان. وانقسمت الحركة العمالية على نفسها بذنب الزعماء اليمينيين للحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي، الذين رفضوا النضال الثوري ضد الرأسمال ومارسوا سياسة التعاون الطبقي مع البرجوازية. وفي العشرينات ساهم الاشتراكيون ـ الديمقراطيون اكثر من مرة في الحكومات البرجوازية وشاطروها المسؤولية عن اعمالها الموجهة ضد العمال، ومنها اطلاق البوليس النار على مظاهرة العمال في أول أيار ١٩٢٨. وكان الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي يتمتع بتأييد قسم كبير من العمال الذين وقعوا في الاوهام الاصلاحية.

اما القسم الآخر، الثوري من الطبقة العاملة فتزعمه الحزب الشيوعي الذي مارس سياسة دائبة وحازمة دفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة. وكان الحزب الشيوعي، منذ النصف الثاني من العشرينات، قد لفت الانظار إلى زيادة خطر الفاشية في المانيا واشاد بوحدة العمال في النضال ضدها. وفي فترة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢، حيث اصبح من الواضح أن الفاشست يترقبون بشوق الوصول إلى السلطة، عرض الحزب الشيوعي مراراً على الزعماء الاشتراكيين ـ الديمقراطيين القيام باعمال مشتركة ضد الفاشست قصد الوقوف في طريقهم إلى السلطة. غير أن هذا العرض قد رفض. ذلك أن زعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية استصغروا خطر الفاشية ولم يفهموا كنه الحركة الفاشية التي اعتبروها حركة برجوازية صغيرة. وارتكب الشيوعيون، من جهتهم، اخطاء في تلك الفترة ايضاً. فكان هناك رأي منتشر بين الشيوعيين يقول إن الاشتراكيين ـ الديمقراطيين هم الذين يمهدون الطريق امام الفاشية. واعتقدوا لهذا السبب انه ينبغي عليهم، وهم يخوضون النضال ضد الفاشية، ان يخوضوا النضال في وقت معاً ضد الاشتراكية ـ الديمقراطية. وقد شمل عدم ثقة الشيوعيين بزعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية، الذين كيفوا مصالح الطبقة العاملة لمصالح الطبقة الحاكمة، أحياناً كثيرة، اعضاء الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي العاديين، مما اعاق كذلك توحيد صفوف العمال في نضالهم ضد الفاشية. وكذلك كان العامل الدولي من بين الاسباب التي ساهمت في اقامة الديكتاتورية الفاشية في المانيا. فان الاوساط الرجعية في سائر البلدان الامبريالية قد قدمت مساعدة مباشرة، بما في ذلك المساعدة

المالية، للفاشست الالمان. وساعد امبرياليو الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على انبعاث المانيا اقتصادياً وعسكرياً، اذ اعتبروها القوة الرئيسية في النضال ضد الحركة الثورية في اوروبا والسند الاساسي في محاربة روسيا السوفياتية. وحتى قبل الوصول إلى السلطة، لم يستر الفاشست خططهم العدوانية «للحملة على الشرق» ونواياهم الرامية إلى بسط سيطرتهم على العالم. وبعد تسلم زمام الحكم، قامت الحكومة الفاشية باستعدادات محمومة للحرب، وانتهكت عدداً من مواد معاهدة صلح فرساي. وحظي نشاط الفاشست هذا بتشجيع من الاوساط الحاكمة في بريطانيا وفرنسا، التي ايدها في ذلك امبرياليو الولايات المتحدة الاميركية. وقد احبطت هذه الدول جهود الاتحاد السوفياتي الرامية إلى اقامة نظام للأمن الجماعي في اوروبا يستطيع كبح جماح المانيا الفاشية. واستتبعت هذه السياسة عواقب مشؤومة بالنسبة للبشرية، بما فيها شعوب بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية، التي تأتّى عليها أن تدفع ثمناً غالياً مقابل هذه السياسة في الحرب العالمية الثانية.

إن تسلم الفاشست زمام الحكم في المانيا قد تسبب بزيادة نشاط المنظمات الفاشية في بلدان رأسمالية اخرى. ففي فرنسا، قامت المنظمات الفاشية في شباط عام ١٩٣٤ بمحاولة الانقلاب السياسي والاستيلاء على السلطة. غير ان الطبقة العاملة الفرنسية اعترضت سبيل الفاشست. ويعتبر الاضراب العام المناوىء للفاشية والذي جرى في ١٢ شباط ١٩٣٤ اكبر نضالات الطبقة العاملة والشغيلة ضد الفاشية. فقد اشترك في الاضراب ٤ ملايين و ٥٠٠ الف شخص. لقد أدى نضال الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية ضد الفاشية إلى انشاء جبهة شعبية في فرنسا في تموز عام ١٩٣٥. وفي كانون الثاني عام ١٩٣٦ وضع برنامج الجبهة. اشتركت في الجبهة الشعبية ثلاثة احزاب سياسية كبيرة، هي الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الراديكالي. وكذلك جملة من المنظمات الديمقراطية الاخرى الممثلة للطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين والفئات الوسطى من سكان المدن. وارتكزت الجبهة الشعبية على وحدة الطبقة العاملة وكان الحزب الشيوعي هو المبادر إلى تأسيس الجبهة الشعبية.

كانت الجبهة الشعبية مناوئة للفاشية، ولم تتوخ الأهداف الدفاعية وحدها. وانها لم تقصد البتّة الدفاع عن الديمقراطية البرجوازية والحفاظ عليها بشكلها السابق، بل ابتغت تجاوزها والسير قدماً إلى ديمقراطية من طراز جديد. وكان المقصود أن يأتي إلى السلطة ائتلاف للقوى الديمقراطية وعلى رأسها الطبقة العاملة. ونص برنامج الجبهة الشعبية على جملة من التدابير التقدمية كان ينبغي على هذه السلطة اجراؤها، ومنها: تأميم المصارف الكبرى، وتغيير نظام الضرائب عن طريق زيادة الضرائب المفروضة على الرأسمال الكبير، وتوسيع حريات الطبع

والنشر، وتجريد المنظمات الفاشية من السلاح، وتحسين وضع الشعوب في المستعمرات. كما نص البرنامج على إجراء جملة من التدابير من أجل تحسين وضع الشغيلة الاقتصادي، منها انشاء الصندوق الوطني لمساعدة العاطلين عن العمل وتوفير الاعمال لهم من جانب الدولة، وتقصير اسبوع العمل بدون تخفيض في الاجور، والتقاعد من اجل العمال المسنين، والعقود الجماعية الالزامية، واقرار الاسعار العادلة مقابل المنتوجات الزراعية، وحل مسألة ديون التجار الصغار.

وفي مجال السياسة الخارجية أعار برنامج الجبهة اهتماماً بالغاً لضرورة الدفاع عن فرنسا وتدعيم أمنها ضد الخطر المتعاظم من جانب المانيا النازية، ونوّه بأهمية تعزيز العلاقات الفرنسية السوفياتية وانشاء نظام للأمن الجماعي في اوروبا.

غرضت الجبهة الشعبية برنامجها في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نيسان ـ أيار عام ١٩٣٦، فحملت على تأييد غالبية الشعب، اذ صوّت لها ٥,٥ ملايين ناخب أو ٥٦,٦٪ من مجموع الناخبين المشتركين في الانتخابات. وعلى أثر هذا الانتصار، تشكلت حكومة للجبهة الشعبية تحت رئاسة زعيم الحزب الاشتراكي ليون بلوم، وساهم فيها الاشتراكيون والراديكاليون. اما الشيوعيون فلم يشتركوا في الحكومة، سعياً منهم إلى الضغط عليها من تحت وإجبارها على تنفيذ البرنامج الذي أعلن عنه.

لقد قامت الحكومة، في المرحلة الاولى من وجودها، بخطوات ايجابية. فسنت قانون الاجازة المدفوعة الاجر لمدة اسبوعين وحددت اسبوع العمل بـ ٤٠ ساعة مع الحفاظ على مستوى الاجور، واقرت النظام القاضي بضرورة العقود الجماعية. وكان نضال جماهير الشغيلة الذي تطور على نطاق واسع بعد انتصار الجبهة الشعبية (حيث شملت الاضرابات منذ اواخر أيار ١٩٣٦ كافة المراكز الصناعية تقريباً واشترك فيها ١,٥ مليون عامل) قد اضطر ارباب العمل على القيام بتنازلات. واقدم اتحاد ارباب العمل العام على عقد اتفاقية مع اتحاد العمل العام حول زيادة الاجور بـ ١٥٪ بصورة متوسطة.

واتخذت الحكومة بعض التدابير الاخرى في صالح سائر فئات الشغيلة. فأعيدت الاجور السابقة، التي كانت مطبقة قبل التخفيض، لصغار موظفي مؤسسات الدولة والمؤسسات الانتاجية الحكومية. وزالت حالات بيع ملكية صغار التجار والحرفيين نقداً بالمزاد العلني، وطُبق نظام إقراضهم بشروط متساهلة. كما اتخذت تدابير لتحسين وضع الفلاحين.

وقد واجهت التدابير التي اتخذتها الحكومة تلبية لمصالح الشغيلة الحيوية وتنشط نضال الجماهير، مقاومة عنيفة من جانب البرجوازية. وبذلت هذه الاخيرة جهدها لكي تنزع الثقة من الحكومة وتنسف الجبهة الشعبية، فلجأت إلى وسيلة اعتادت ان تستخدمها في مثل هذه الحال،

الا وهي تشويش الاقتصاد. واستخدمت البرجوازية واقع أن الاقتصاد ما زال تحت تصرفها فخربت الانتاج، ونظمت «تهريب» الرساميل إلى الخارج بدلاً من توظيفها بدفعات جديدة في الصناعة. كما حاول ارباب العمل، بكل الحجج، ان يتهربوا من تنفيذ القوانين الجديدة التي سنتها الحكومة. وقد اثر ضغط البرجوازية على الحكومة تأثيره ذلك أن الاشتراكيين والراديكاليين لم يميلوا إلى التدابير الاكثر حزماً ضد البرجوازية، بل بالعكس تراجعوا امامها. وسرعان ما احبطوا برنامج الجبهة الشعبية. وكفت الحكومة عن تنفيذ هذا البرنامج بعد ما وصلت إلى دست الحكم بسنة لا اكثر. وتدهورت الجبهة الشعبية. وما كان بوسع النضالات الجديدة التي طالبت الجماهير فيها بتحقيق النهج المرسوم ان تنقذ الوضع، فانتقلت البرجوازية بدورها إلى الهجوم على الشغيلة، وقضت تدريجياً على مكتسباتهم السابقة.

اما في مجال السياسة الخارجية، فولجت الحكومة الفرنسية على غرار الاوساط الحاكمة في بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية طريق التغاضي عن البلدان الفاشية ولا سيما عن المانيا. وفي سنوات التدخل العسكري في الجمهورية الاسبانية، من جانب المانيا وايطاليا الذي بدأ عام ١٩٣٦، صرحت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة عن حيادها، الامر الذي كان في الواقع تأييداً وتشجيعاً للدولتين الفاشيتين في حربها ضد الحكومة الشرعية في اسبانيا. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨ أقدمت حكومتا بريطانيا وفرنسا على صفقة مشينة مع المانيا وايطاليا في ميونخ، وسلمتا عملياً تشيكوسلوفاكيا بموجب هذه الصفقة إلى المانيا النازية. وكانت هذه الخطوة تعني تمادياً في تشجيع المانيا على القيام بعدوان في الشرق.. ولم تعد البرجوازية الفرنسية التي افزعتها الجبهة الشعبية تعنى بتعزيز الدفاع الوطني وفضلت الاستسلام امام المانيا النازية على الثورة، مما يفسر اسباب الكارثة التي عاشتها فرنسا في صيف ١٩٤٠ حيث انزلت القوات الالمانية الفاشية خلال بضعة اسابيع هزيمة بها واحتلتها.

هذا، وتشكل الحرب الاهلية المناوئة للفاشست في اسبانيا صفحة من اسطع صفحات النضال الذي خاضته جماهير الشغيلة في تلك السنوات. ففي الفترة التي تشكلت فيها الجبهة الشعبية في فرنسا، جرت احداث مماثلة في اسبانيا تحولت فيما بعد، بخلاف فرنسا، إلى ثورة شعبية.

إن النضال الذي خاضته جماهير الشغيلة والقوى الديمقراطية ضد الفاشية في هذه البلاد، أدى إلى انشاء جبهة شعبية تشكلت رسمياً في كانون الثاني ١٩٣٦. لقد اتحد في هذه الجبهة الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي والنقابات ومنظمات الشبيبة وعدد من الاحزاب الاخرى بما فيها الاحزاب الجمهورية اليسارية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. وكانت هذه الجبهة من

حيث قوامها الاجتماعي اوسع من مثيلتها الفرنسية. وتبنى اعضاء التحالف الديمقراطي المناوىء للفاشية برنامجاً مشتركاً وتقدموا به في الانتخابات البرلمانية. ونص البرنامج على عفو عام للمعتقلين السياسيين، واعادة المفصولين عن العمل لاسباب سياسية إلى وظائفهم السابقة، وتخفيض الضرائب وبدلات الايجار، وزيادة اسعار المنتوجات الزراعية، ومساعدة الدولة للفلاحين، ومساندة الصناعة والتجارة الصغيرة، وتحقيق الاشغال العامة وغير ذلك من التدابير.

انتهت انتخابات ١٦ شباط عام ١٩٣٦ بفوز الجبهة الشعبية التي نالت حوالي ٥٧٪ من المقاعد في البرلمان وتشكلت نتيجة لذلك حكومة جمهورية يسارية. اما البرجوازية الكبيرة والاقطاعيون فردوا على انتصار الجبهة الشعبية بالتخريب الاقتصادي. حيث هربوا الرساميل إلى الخارج واغلقوا المؤسسات الانتاجية واتلفوا المزروعات ورفعوا الاسعار بصورة مصطنعة. ونظمت العصابات الفاشية الاعتداءات المسلحة على مظاهرات واجتماعات الشغيلة وقتلت نشطاء الجبهة الشعبية. الا أن الشغيلة صدوا الرجعية. وتم تشكيل ميليشيا شعبية لمكافحة الارهابيين الفاشست. وقبض العمال على زمام الحكم في جملة من المؤسسات واقاموا فيها ادارة جديدة. وتحت ضغط الشغيلة اطلقت الحكومة سراح المعتقلين السياسيين واجرت جملة من التدابير الاخرى.

وانتقلت الرجعية التي تزعزعت الارض تحت اقدامها إلى هجوم سافر. ففي ليلة ١٧ ـ ١٨ تموز، قام الفاشست بتمرد تعدى إلى غالبية الحاميات العسكرية في البلاد، بما فيها حامية العاصمة مدريد. غير أن الشغيلة في كافة انحاء البلاد هبوا ضد المتمردين. وبدأ اضراب عام مناوىء للفاشية. وانزلت فصائل الشغيلة المسلحة ومفارز الميليشيا الشعبية ضربات قاضية بالمتمردين. ونتيجة لذلك قمع التمرد في المراكز الاساسية من البلاد، ومنها مدريد وبرشلونة وفالنسيا. ولم يفلح المتمردون في ترسيخ اقدامهم الا في مناطق منعزلة في شمال البلاد وجنوبها. وانقذت الدولتان الفاشيتان المانيا وايطاليا المتمردين من الهزيمة الماحقة، اذ بدأتا تدخلاً مسلحاً في اسبانيا. فاعتباراً من اواخر تموز تواردت من المانيا وايطاليا إلى المناطق التي استولى عليها المتمردون طائرات ودبابات وذخائر ومن ثم وحدات عسكرية ايضاً. وفي فترة ما بين ١٩٣٦ و ١٩٣٩، ارسلت المانيا الفاشية إلى اسبانيا ٥٠ ألف جندي وضابط وأرسلت إيطاليا ١٥٠ ألفاً. وزادت المساعدة العسكرية والاقتصادية التي قدمها هذان البلدان للمتمردين عن مليار دولار. وبالاستناد إلى هذه المساعدة انزل الفاشست الاسبانيون جملة من الضربات بالميليشيا الشعبية واستولوا على المحافظات الغربية الجنوبية في البلاد وحولوها إلى قاعدة لمواصلة العمليات ضد الجمهورية.

لقد كانت الحرب الاهلية التي نشبت في اسبانيا حرباً وطنية ثورية بالنسبة للشعب الاسباني. وترأستها الطبقة العاملة. وخلال هذه الحرب جرت في اسبانيا تحولات ثورية هامة، وتشكل جيش شعبي نظامي حل محل الميليشيا. وطُبق في البلاد اصلاح زراعي قضى على الملكية الاقطاعية للارض وتسلم الفلاحين والاجراء الزراعيون قرابة ٥ ملايين و ٥٠٠ الف هكتار من الاراضي. كما طرأت تغيرات كبيرة على الصناعة. ووقعت غالبية المؤسسات الانتاجية وكذلك السكك الحديدية والمصارف تحت إشراف الدولة أو جماعات العمال. وهكذا، تأسست جمهورية من طراز جديد، بدون الملاكين العقاريين والرأسماليين، جمهورية شعبية. وكان الحزب الشيوعي وعلى رأسه خوسه دياس ودولوريس اباروري، مبادراً إلى كافة هذه التدابير وروحاً ملهماً للنضال ضد الفاشست. وفي ايلول عام ١٩٣٦ اشترك الشيوعيون في الحكومة. وبفضل جهودهم التي لم تعرف إلى الكلل معنى أسس جيش نظامي قوي شكل الشيوعيون انفسهم قاعدته الاساسية. واضطلع الشيوعيون بدور قيادي في تحقيق أهم الاجراءات في الجمهورية. ونتيجة لذلك نمت صفوف الحزب وارتفعت مكانته، فازداد عدد اعضاء الحزب من ١٠٧ الاف عضو في حزيران عام ١٩٣٦ إلى قرابة ٢٫٥٠ ألفاً في آذار ١٩٣٧.

دافعت الجمهورية عن وجودها في غمرة المعارك المتصلة ضد المتمردين والمتدخلين الفاشست. وابدى الجيش الجمهوري صموداً فائقاً وبسالة منقطعة النظير، وانزل اكثر من مرة ضربات بالعدو. وقدم الاتحاد السوفياتي والقوى الديمقراطية من البلدان الاخرى مساعدة معنوية ومادية كبيرة للشعب الاسباني. وفي العالم أجمع قامت حركة واسعة تضامناً مع اسبانيا الجمهورية. ووصل الآلاف من المناضلين ضد الفاشية إلى اسبانيا من بلدان العالم الكثيرة لكي يشتركوا متطوعين في الحرب التحررية. وكانت الفرق الأممية التي شكلوها تضم في صفوفها ٣٥ ألف مقاتل.

بيد ان انعدام الوحدة في الحكومة والجبهة الشعبية كان يزيد من تعقد وضع الجمهورية. كما أن ضرراً كبيراً الحقته بالثورة العناصر اليسارية المتطرفة، ولا سيما السنديكاليون الفوضويون الذين حاولوا تعجيل سير الحوادث بصورة مصطنعة. فقاموا في جملة من مناطق البلاد بتوحيد الفلاحين في تعاونيات عن كره وقسر. واستولوا على مؤسسات انتاجية وحولوها إلى ملكية جماعية للنقابات. اما هيئات السلطة المحلية التي انشأوها واطلقوا عليها اسم السوفياتات، فرفضت الانصياع لقرارات الحكومة المركزية. لقد اثار نشاط « اليساريين » هذا سخط السكان وقوض مؤخرة الجمهورية. وكان بعض القادة في الحزب الاشتراكي والاحزاب الجمهورية يشكلون خطراً آخر، اذ غاروا من نجاحات الحزب الشيوعي وتعاظم نفوذه فحاولوا عرقلة

ذلك بكل الوسائل، واضروا بالتالي في وحدة القوى الثورية. وكان بين هؤلاء القادة عدد غير قليل من العناصر التوفيقية التي افزعتها آفاق تطور الثورة فطالبت بالاستسلام امام الاعداء.

وكان هؤلاء الناس، بمن فيهم وزير الدفاع برييتو، قد طعنوا الجمهورية في ظهرها، اذ اثاروا فتنة عليها في احرج لحظات النضال. واتحد في هذه الفتنة الاشتراكيون اليمينيون والقادة اليمينيون في الاحزاب الجمهورية، من جهة، و «اليساريون» أي الفوضويون والتروتسكيون، من جهة اخرى. ومما اضعف الجمهورية ايضاً هو انعدام الوحدة المتينة في صفوف الطبقة العاملة، لان المركزين النقابيين الاكبرين لم يستطيعا لمدة طويلة أن يتفقا حول وحدة الاعمال.

لقد أسفر هجوم القوات الفاشية في الجبهة وضربات الخونة في المؤخرة عن تدمير الجمهورية. وفي نيسان عام ١٩٣٩ احتلت القوات الفاشية البلاد كلها. فأقيم في اسبانيا حكم فاشي دموي.

إن الجمهورية الثورية في اسبانيا سقطت بعد ٣٢ شهراً من وجودها. ولم يستطع الشعب الاسباني، رغم نضاله الباسل، أن يصمد في وجه القوى المتفوقة للفاشست الداخليين والمتدخلين الالمان والايطاليين. ومما ساهم في هذه الهزيمة انعدام الوحدة الوطيدة في صفوف الطبقة العاملة والقوى الثورية في الجمهورية، والنشاط التخريبي والخيانة من جانب القوى اليمينية و «اليسارية» في مؤخرة الثورة.

ومع ذلك، فان النضال الباسل الذي خاضه الشعب الاسباني قيّد قوات المانيا وايطاليا الفاشيتين وردعها لمدة معينة. وساعد تضامن القوى المناوئة للفاشست مع الشعب الاسباني، على رص صفوف هذه القوى على نطاق عالمي، الامر الذي اعطى ثماره فيما بعد في النضال ضد الفاشية وفي التعاون بين القوى المعادية للفاشية في سنوات الحرب العالمية الثانية.

لقد تكدست تجارب ايجابية في بناء الجبهة الشعبية المناوئة للفاشست في شيلي. إن الجبهة الشعبية في هذا البلد تأسست في فترة نهوض حركة العمال والمستخدمين الاضرابية عام ١٩٣٦، واشترك في هذه الجبهة الشيوعيون والاشتراكيون والراديكاليون والاحزاب والنقابات التقدمية الاخرى. وتضمن برنامج الجبهة المطالب الرئيسية التالية: ١ ـ النضال ضد خطر الفاشية وفي سبيل بعث الحريات المدنية، ٢ ـ النضال ضد الامبريالية، ٣ ـ مكافحة مستوى الحياة الواطىء جداً، مستوى البؤس والشقاء، والنضال في سبيل العدالة الاجتماعية. وفي عام ١٩٣٨، فاز في انتخابات الرئاسة مرشح الجبهة، ممثل الحزب الراديكالي آغيري سيردا الذي شكل حكومة جديدة. وشغل منصب وزير الصحة في هذه الحكومة ممثل الحزب الاشتراكي وأحد مؤسسيه سلفادور الليندي.

وفي هذه السنوات أرسيت أسس القطاع العام في الاقتصاد (مؤسسات للميتالولاجيا واستخراج النفط وتوليد الطاقة الكهربائية)، وتطورت بسرعة الصناعة التحويلية التي سعت الحكومة إلى حمايتها من المنافسة الامبريالية الاجنبية. وتمت زيادة ملحوظة في اجور العمال والمستخدمين وتحققت امور كثيرة في مجال تنظيم التعليم العام والصحة. وسمحت اشاعة الديمقراطية في النظام السياسي بتوفير امكانية النشاط العلني للحزب الشيوعي، وارتفع مستوى تنظيم النقابات وغيرها من منظمات الشغيلة الجماهيرية. وتم تطهير جهاز الدولة من العناصر الفاشية. ونجحت الحكومة في تحقيق التفاهم المتبادل مع قيادة القوات المسلحة ومع الكنيسة الكاثوليكية. وهكذا، تحققت نجاحات معينة في إشاعة الديمقراطية في البلاد، رغم معارضة الاكثرية في الكونفرنس الذي كان بأيدي الطغمة المالية. ومكنت إشاعة الديمقراطية فيما بعد من التطور السلمي للعملية الثورية. أما كون الحكومة لم تستطع الحد من تصرفات الاحتكارات الامبريالية والطغمة الاقطاعية والمالية، فمرده ليس إلى الضغط الخارجي وحسب، بل وإلى التناقضات في داخل الائتلاف نفسه ولا سيما إلى التنافس بين الشيوعيين والاشتراكيين. ذلك أن العناصر البرجوازية استفادت من هذا التنافس وازاحت تدريجياً الاكثرية الشعبية من القيادة، ومن ثم خرَّبت الجبهة الشعبية من الداخل ومع ذلك كله، استطاع الشعب الشيلي عزل الفاشست وعملائهم المحليين، والذود عن المكتسبات الديمقراطية.

وخلاصة القول، فقد أرسيت في الثلاثينات في مجرى النضال ضد الفاشية، أسس للتعاون بين كافة القوى الديمقراطية، وتكدست التجارب العملية في مجال التحويلات المعادية للامبريالية والطغمة المالية، تلك التحويلات التي من شأنها أن تفتح الطريق للعمليات الثورية باتجاه الاشتراكية. واكتسبت نظرية لينين عن تحول الثورة البرجوازية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية شكلاً ملموساً بالنسبة لظروف هذه البلدان واغتنت بخبرة جديدة. ومكّن كل ذلك في المرحلة التالية من تطوير هذه الخبرة وتوفير الشروط من اجل السير نحو الاشتراكية في طريق نظام الديمقراطية الشعبية.

* * *

إن الحركة العمالية قبل سنوات ما بين الحربين العالميتين، قد قطعت طريقاً معقدة من نهوض أعوام ١٩١٨ - ١٩٢٣ إلى التدهور وانحسار النشاط في غالبية البلدان الرأسمالية في سني الإستقرار النسبي للرأسمالية، وإلى نهوض جديد في العقد الاخير الذي سبق الحرب العالمية الثانية.

وخلال هذه الحقبة من الزمن لم يقتصر نجاح العمال على مكتسبات اقتصادية وسياسية هامة

في مجال دفع اتعاب عملهم والتشريع العمالي والحقوق النقابية والحريات الديمقراطية. فبصرف النظر عن فترات الانحسار في الحركة العمالية، كان اتجاه هذه الحركة الاساسي هو اتساع ابعاد الصراع الطبقي، وارتفاع مستوى وعي العمال الطبقي وازدياد انتظام الطبقة العاملة المهني والسياسي واشتداد نفوذ الطليعة الثورية القومية - أي الاحزاب الشيوعية والقوى اليسارية الاخرى في الطبقة العاملة. وتقدمت الحركة العمالية والديمقراطية بشكل جديد لاتحاد الشغيلة والقوى الديمقراطية، هو الجبهة الشعبية التي أخذت على عاتقها ليس فقط سد الطريق في وجه الفاشية والرجعية والحرب، بل ومهمة السير قدماً بقضية الثورة نحو تغيير النظام الرأسمالي واحلال الاشتراكية محله.

وكان شيوع الروح الثورية في الحركة العمالية والديمقراطية، التي انتشرت بسرعة خاصة في المانيا واسبانيا وفرنسا وبعض البلدان الاخرى، يشكل خطراً على وجود الرأسمالية.

وقد لجأت البرجوازية الامبريالية، سعياً منها إلى وقف العملية الثورية، إلى الاشكال المتطرفة للنضال ضد الشغيلة، إلى الرجعية السافرة والارهاب والفاشية. وبالاستناد إلى الفاشية استطاعت البرجوازية أن تنزل ضربة بالحركة الثورية وتؤجل الثورات الجديدة. الا أن الفاشية فضحت الرأسمالية لدرجة اكبر وسببت لها خسائر جديدة. ولم تستطع الفاشية والحرب التي اشعلت نيرانها أن توقفا تقدم البشرية. فعلى العكس من ذلك، ولدتا رد فعل من جانب الطبقة العاملة وسائر القوى الثورية والديمقراطية التي هبت بهمة جديدة ضد الرأسمالية والامبريالية. وكان لا بد من أن يؤدي تطور الاحداث إلى خسائر جديدة بالنسبة للامبريالية، وإلى جولة أخرى من الثورات الاشتراكية التي انتصرت في جملة من بلدان اوروبا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية.

٢ - حركة التحرر الوطني في مرحلة مابين الحربين العالميتين (١٩١٤ - ١٩٣٩)

في نهاية القرن التاسع عشر تم تقسيم العالم بين الدول الامبريالية، الامر الذي رمز إلى نشوء النظام الاستعماري للامبريالية. وقد أدت الحرب العالمية الأولى التي اندلعت بين الدول الرأسمالية الكبرى من اجل اعادة تقسيم العالم، إلى توزيع جزء من المستعمرات السابقة ومناطق النفوذ بين هذه الدول توزيعاً جديداً. فقد اقتسمت بريطانيا وفرنسا فيما بينهما الجزء الاكبر من المستعمرات الالمانية، وكذلك بعض ممتلكات الامبراطورية العثمانية السابقة. وفي الوقت نفسه أصيب النظام الاستعماري بخسائر محسوسة أدت إلى بداية انهياره. ووجّهت ثورة أكتوبر

الاشتراكية العظمى في روسيا ضربة شديدة إلى نظام المستعمرات. فقد جمعت هذه الثورة بين نضال البروليتاريا الثوري ونضال التحرر الوطني للشعوب المظلومة في روسيا، وجلب انتصار الثورة الحرية لجميع شعوب مستعمرات روسيا التي كان عدد سكانها قد بلغ ٦٠ مليون نسمة. ونتيجة الثورة أقيمت علاقات المساواة بين الشعوب والقوميات العديدة القاطنة في هذه البلاد. كذلك اعلنت الحكومة السوفياتية علاقات جديدة مبدئياً مع شعوب البلدان الاخرى، تلك العلاقات القائمة على مبادىء المساواة واحترام الاستقلال الوطني لهذه الشعوب وحريتها الوطنية. كما أعلنت الحكومة السوفياتية تخليها عن جميع المعاهدات غير المتكافئة التي فرضتها فيما مضى روسيا القيصرية وامبرياليو البلدان الاخرى بالتعاون مع روسيا، على شعوب البلدان المستعمرة أو التابعة (الصين، تركيا، ايران وغيرها).

إن اقامة سلطة الشغيلة في روسيا، وتحرير الملايين العديدة من ابناء الشعوب المظلومة فيها من النير الاستعماري، وسياسة تأييدها للشعوب المضطهدة في البلدان الاخرى في نضالها من اجل الاستقلال الوطني والحرية، إن كل ذلك كان بمثابة حافز قوي لتعزيز ونهوض النضال التحرري في عالم المستعمرات قاطبة. فبالتأييد المباشر من جانب روسيا السوفياتية، قامت الثورة الشعبية في منغوليا التي أمنت الاستقلال لهذه البلاد وفتحت أمامها آفاق التطور نحو الاشتراكية مع تجنب المرحلة الرأسمالية. كما ظفرت افغانستان باستقلالها بمساعدة بلاد السوفيات. والغيت المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئة مع الصين وتركيا، والمعاهدات بصدد تقسيم ايران إلى مناطق نفوذ.

وأصبح نهوض حركة التحرر الوطني في البلدان المستعمرة والتابعة دليلاً بالغ الاهمية على أزمة النظام الاستعماري. واتسعت حركة الشعوب التحررية في ١٩١٨ - ١٩٢٢ اتساعاً لا نظير له من قبل، وشملت أراضي آسيا وافريقيا الشمالية كلها تقريباً. واشتركت عملياً في النضال ضد المستعمرين الاجانب بهذا الشكل أو ذاك جميع الطبقات والفئات الاجتماعية في المستعمرات وشبه المستعمرات. وفي أكثر هذه البلدان تطوراً برزت على مسرح النضال السياسي الطبقة العاملة الفتية التي اتسمت بقدرة كفاحية خاصة. كما اشتركت في الحركة منظمات وطنية ديمقراطية تقدمية جديدة. وتأسست في بعض البلدان احزاب ومنظمات ماركسية سارت في طليعة النضال.

وتطورت ازمة النظام الاستعماري في ظل الفروق الكبيرة التي كانت موجودة بين حركات التحرر الوطني في مختلف البلدان، إذ اختلفت درجة نضوج وتوزيع القوى المحركة للحركة التحررية في المستعمرات وطابع القيادة ونماذج الثورات فيها. ونجمت هذه الفروق بصورة رئيسية

عن اختلاف مستويات التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلدان التي اندلع فيها نضال التحرر الوطني.

وبين حركات التحرر في عهد النهوض الثوري (١٩١٨ - ١٩٢٢) وكذلك في المرحلة التالية، يعود المكان الاكبر إلى الحركات التحررية الوطنية البرجوازية من حيث طابعها. وقد كانت هذه الحركات في بعض الاحوال ثورات برجوازية «فوقانية» جرت بدون اشتراك الجماهير النشيط فيها (مثلاً في ايران). اما في أحوال أخرى فان حركات التحرر الوطني البرجوازية قد تميزت بالنضالات النشيطة للجماهير الشعبية وفي المقام الاول الفلاحين والفئات المتوسطة من سكان المدن (الهند، تركيا، سورية، مصر، الجزائر). وقامت كذلك الحركات التحررية البرجوازية الديمقراطية التي ترأسها الديمقراطيون الراديكاليون البرجوازيون والبرجوازيون الصغار والتي اشتركت فيها بصورة نشيطة الطبقة العاملة وغيرها من الفئات الشعبية (الصين).

اما البلدان التي اتسمت بضعف التمايز الاجتماعي، فقد جرت فيها انتفاضات تحررية قامت بها مختلف القبائل، ونضالات ترأسها الاقطاعيون وممثلو الفئة العليا من الاقطاعيين القبليين أو ممثلو الشعب الوطنيون (جمهورية الريف في المغرب، ليبيا، افغانستان، بلدان افريقيا الاستوائية).

واتسمت الثورة الشعبية في منغوليا، حيث كانت تسود علاقات ما قبل الرأسمالية (الاقطاعية والاقطاعية البطريركية القبلية)، بطابع خاص للحركة التحررية. فان الديمقراطية الثورية الفلاحية التي قادت الثورة واعتمدت على التحالف مع روسيا السوفياتية، قد استولت على سلطة الدولة، وقادت البلد في طريق التطور اللارأسمالي. وكانت الدول الامبريالية تقمع حركة التحرر الوطني بأشد قساوة وقامت على نطاق واسع باغتيال المناضلين وغير ذلك من أعمال التنكيل. ومن جهة أخرى غازلت هذه الدول الاوساط الاقطاعية البرجوازية المحلية في البلدان المستعمرة والتابعة، وجعلت منها عميلة طيعة لها في النضال ضد الجماهير الشعبية. واستطاع الامبرياليون باستخدام هذه الطرق ان يحولوا دون مواصلة انهيار النظام الاستعماري.

وفي السنوات التالية من مرحلة ما بين الحربين العالميتين لم تبلغ حركة التحرر الوطني مثل هذا الاتساع، ولم يجر بشكل، هجوم مكثف من جانب الشعوب المظلومة على المواقع الاستعمارية للامبريالية، كما كان الحال في سني ١٩١٨ - ١٩٢٢. ومع ذلك فان هذه الحركة استمرت في التطور والتعمق. ولم يشمل الاستقرار النسبي الذي جرى في البلدان الرأسمالية في ١٩٢٤ - ١٩٢٩، عالم المستعمرات وشبه المستعمرات. وكانت الانتفاضات المسلحة في سورية

والمغرب واندونيسيا والثورة الصينية التي جرت في تلك السنين تدل مع غيرها من النضالات الموجهة ضد المستعمرين على ضعف مواقع الامبريالية في مؤخرتها.

وفي سنوات الازمة الاقتصادية العالمية وعشية الحرب العالمية الثانية، دخلت حركة التحرر الوطني مرحلة النهوض الجديدة. وعارض الاستعمار اكثر فاكثر مصالح التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، وتناقض مع طموح الشعوب المضطهدة إلى الحرية. واتسعت الحركة التحررية، ورفعت في الوقت نفسه درجة تنظيمها. وارتفع مستوى الوعي الوطني للشعوب المناضلة. ومع ذلك استطاع الامبرياليون ان يحافظوا، أساساً، على الاوضاع الاستعمارية وذلك باللجوء إلى تنازلات طفيفة من طراز استخدام بعض الاشكال «الدستورية» للسلطة في المستعمرات، إلى جانب مواصلة أعمال القمع المباشر. إلا أن تنامي حركة الشعوب التحررية أضعف على الدوام مواقع الامبريالية في الأقطار المستعمرة وشبه المستعمرة.

١ ـ الحركة التحررية لشعوب بلدان الشرقين الأدنى والأوسط:

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى كانت بلدان الشرقين الادنى والاوسط في تبعية استعمارية أو شبه استعمارية للدول الامبريالية. فقد استولت بريطانيا وفرنسا على هذه المنطقة من العالم، اذ وقعت تحت الاشراف الانجليزي مصر والسودان وسواحل الخليج العربي والجزيرة العربية وافغانستان، كما نالت بريطانيا بعد الحرب الانتداب على فلسطين والعراق. وسيطرت فرنسا على اقطار المغرب العربي، الجزائر وتونس ومراكش ونالت الانتداب على سورية ولبنان.

وعرقلت الدول الامبريالية التطور الاقتصادي والاجتماعي في مستعمراتها. وكانت الصناعة فيها ضعيفة التطور كما كانت الطبقة العاملة الحديثة في طور النشوء، وكان ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة من السكان يعيشون في الريف. وكان الجزء الاكبر من الاراضي (٧٠ ـ ٨٠ بالمئة) في أيدي الملاكين العقاريين والاقطاعيين، وتألفت أغلبية سكان الريف من الفلاحين الذين كانوا يملكون قطعاً صغيرة من الاراضي أو لم يكونوا يملكونها البتة، فكانوا يستأجرون الارض من الملاكين العقاريين ويتعرضون لاستغلال قاس.

وكان النضال في سبيل الاستقلال الوطني ألح مهمة واجهت شعوب هذه الاقطار. ولم تكن أقل شأناً، مهمة تحقيق التحويلات الزراعية الموجهة ضد الاقطاع والتي تشكل مضمون الثورة البرجوازية الديمقراطية.

وقامت في تركيا أول ثورة برجوازية وطنية في تاريخ حركة التحرر الوطني في مرحلة ما بعد ثورة اكتوبر.

كانت تركيا شبه المستعمرة وشبه الاقطاعية قد اشتركت في الحرب العالمية الأولى إلى جانب المانيا. وخربت الحرب اقتصاد البلاد حتى الجذور وقوّضت نظامها المالي وأدت إلى مصاعب عظيمة في حياة الجماهير الكادحة. يكفي القول أن البلاد فقدت بنتيجة الحرب والمجاعة والامراض ٢,٥ مليون نسمة أو خمس السكان وأن الجيش التركي البالغ عدد افراده آنذاك ٣ ملايين هُزِم تماماً، وأن عدد القتلى والجرحى بلغ ٥٠٠ ـ ٦٠٠ الف نسمة، وأن عدد الفارين من الجيش قد تجاوز عدد الباقين في صفوفه.

أجبرت دول الوفاق تركيا على الاستسلام دون قيد أو شرط، وذلك في تشرين الاول ١٩١٨. واستولت قوات دول الوفاق على قلاع الدردنيل والبوسفور وانزلت جنودها في استانبول، واحتلت القوات البريطانية والفرنسية والايطالية ولاية الموصل والاسكندرونة ودخلت قيليقيا، كما استولت القوات اليونانية على ازمير.

وفرضت الدول المنتصرة على تركيا معاهدة صلح مشينة (عام ١٩٢٠) حُرمت تركيا من ممتلكاتها السابقة التي انتقلت إلى الانتداب البريطاني والفرنسي. وعلاوة على ذلك انتقل الجزء الاوروبي من تركيا ومنطقة ازمير إلى اليونان وكان من المفترض انشاء «أرمينيا العظمى» من الولايات الأرمنية في تركيا وانشاء «كردستان المستقلة» من المناطق الكردية.

ولم يكن في وسع الشعب التركي الذي عانى ويلات الحرب الفظيعة والاهانة القومية أن يستسلم لهذه المصائب في خضوع، فانتشر في البلاد النضال ضد المحتلين وفي سبيل الاستقلال الوطني. وظهرت هنا وهناك «جمعيات الدفاع عن حقوق الشعب» وتزعمت الحركة «اللجنة التمثيلية» برئاسة مصطفى كمال أتاتورك. وفي نهاية١٩١٩ استقرت هذه اللجنة في انقرة وأصبحت مركزاً تنظيمياً للنضال من أجل استقلال البلاد. وشغل ممثلو البرجوازية الوطنية والمثقفون والضباط التقدميون المراكز القيادية في اللجنة وسُمّيت الحركة الواسعة المعادية للامبريالية والتي انتشرت في البلاد بالحركة الكمالية، باسم قائدها كمال أتاتورك.

في البداية أراد الكماليون إقامة الاتصالات مع حكومة السلطان في استانبول التي مثلت مصالح البرجوازية الكومبرادورية، ولكن هذه الحكومة أعلنت أن الحركة الكمالية حركة تمردية، وذلك تحت ضغط الامبرياليين، ودعت السكان إلى عدم دعمها. وآنذاك وقف الكماليون ضد حكومة السلطة وعقدوا في نيسان ١٩٢٠ في انقرة برلماناً جديداً ـ مجلس الأمة ـ وشكلوا حكومة برئاسة مصطفى كمال. وأسفر الاصطدام بين جيش السلطان وفصائل الانصار الكماليين، عن هزيمة القوات الحكومية. وبعد ذلك وجه الامبرياليون القوات اليونانية ضد حركة التحرر الوطني وانتقلت هذه القوات إلى الهجوم في حزيران ١٩٢٠ واحتلت بعض

مناطق البلاد.

وقع الكماليون في وضع حرج، وادركوا أنه من المستحيل الدفاع عن البلاد بقواهم الخاصة فتوجهوا إلى روسيا السوفياتية طالبين المساعدة. وبعد انعقاد مجلس الأمة بثلاثة أيام وجّه كمال اتاتورك إلى لينين، رسالة طلب فيها المساعدة وكتب يقول: «إن تركيا تتعهد بان تناضلَ مع روسيا السوفياتية ضد الحكومات الامبريالية لأجل تحرير جميع المضطهدين». وكانت فكرة الصداقة مع روسيا السوفياتية واسعة الشعبية في تركيا، اذ كانت روسيا السوفياتية البلد الوحيد الذي مدَّ يد المساعدة إلى الشعوب التي خاضت النضال في سبيل الاستقلال والحرية. وفي كانون الأول ١٩١٧ اعلنت الحكومة السوفياتية في بيانها «إلى جميع المسلمين الكادحين في روسيا والشرق» عن فسخها التام للمعاهدات السرية التي عقدتها روسيا القيصرية بصدد تركيا. ولقي هذا البيان صدى واسعاً في تركيا وجاء بمثابة دعم معنوي للشعب التركي في نضاله من اجل الاستقلال وخلق الثقة ببلاد السوفيات في صفوفه. وفي هذه المرة ايضاً، استجابت روسيا السوفياتية لطلب الشعب التركي. واعلنت الحكومة السوفياتية في رسالتها الجوابية إلى حكومة مصطفى كمال عن تأييدها للنضال العادل الذي خاضه الشعب التركي في سبيل استقلاله واقترحت اقامة العلاقات الديبلوماسية والقنصلية بين البلدين بدون تأجيل..

ولم يحصل الشعب التركي من روسيا السوفياتية على التأييد المعنوي والسياسي وحسب، بل وحصل على معونة مادية كبيرة عنينا بها الاموال النقدية الضخمة والاسلحة والذخائر والعتاد الحربي والبترول والبنزين. وحاول الجناح اليميني من الكماليين وحماته الاجانب الحؤول دون اقامة علاقات الصداقة بين تركيا وروسيا السوفياتية. ولكن بالرغم من تلك المحاولات تم في ١٦ آذار ١٩٢١ توقيع معاهدة الصداقة والاخوة بين روسيا السوفياتية وحكومة مصطفى كمال، تلك المعاهدة القائمة على مبادىء المساواة في الحقوق والمنفعة المتبادلة. وكانت تلك أول معاهدة متكافئة بين الحكومة التركية ودولة كبرى. واستثارت المعاهدة حماسة عظيمة في صفوف الشعب التركي، وساعدت على توطيد السلطة الجديدة ونضال الشعب من أجل الاستقلال.

لم يوقف الشعب التركي هجوم المتدخلين وحسب، بل وأنزل بهم عدداً من الهزائم. وأجبر هجوم القوات التركية المتدخلين، على اجلاء قواتهم من استانبول. وفي تشرين الثاني ١٩٢٢ تم توقيع معاهدة صلح جديدة مع تركيا نصت على الاعتراف باستقلال البلاد وحرمة اراضيها. واعلنت تركيا جمهورية كما انتخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية.

إن البرجوازية الوطنية التي تربعت في دست السلطة بعد انتصار الثورة، اتبعت سياسة مزدوجة، الامر الذي كان يتطابق مع طبيعتها الطبقية. فقد حقق الكماليون عدداً من

التحويلات البرجوازية في ميدان بناء الدولة والتعليم والمعيشة. وفي مجال الاقتصاد انتهجت الحكومة سياسة الاستدالة (سيطرة الدولة) الرامية إلى تنمية الصناعة الوطنية تحت رقابة الدولة. وقدم الاتحاد السوفياتي الدعم إلى تركيا في تنمية الصناعة، الامر الذي ساعد على توطيد استقلال البلاد الوطني. وارسل الاتحاد السوفاتي إلى تركيا التجهيزات لأجل المؤسسات الصناعية والاعتدة الزراعية والتكنيك الكهربائي، وغير ذلك من المصنوعات والبضائع.

الا ان البرجوازية لم تسلك سبيل التحويلات الاعمق ولم تحل المسألة الزراعية. وكلما توطدت سلطة البرجوازية، كلما ازداد الطابع الرجعي لسياستها. واستثار عدم حل المشاكل الاجتماعية والمستوى الواطيء جداً لحياة اغلبية الشعب، استياء الكادحين من الحكم. وبغية كبح هذا الاستياء سلكت البرجوازية سبيل القمع ضد الكادحين والتضييق على الحريات الديمقراطية ثم تصفيتها، وقمعت بلا رحمة حركة العمال والفلاحين ومنعت الحزب الشيوعي والنقابات.

وطرأت تغيرات مماثلة على السياسة الخارجية للبرجوازية المرتبطة ارتباطاً عضوياً بسياستها الداخلية. بدأت الحكومة الكمالية من النضال المعادي للامبريالية وإقامة علاقات الصداقة مع روسيا السوفياتية، ثم اخذت فيما بعد تبتعد بصورة ملحوظة عن هذا النهج. وعشية الحرب العالمية الثانية وقعت تركيا في تبعية شديدة للدول الامبريالية وخاصة المانيا الفاشية. وكانت هذه السياسة تتناقض مع مصالح البلاد الوطنية ومصالح شعبها.

وفي إيران تمثلت الحركة التحررية بمختلف التيارات المتعارضة فيما بينها. فمن جهة قام الكادحون والقوى الديمقراطية في الشمال بمحاولة تحقيق ثورة شعبية، الا أن هذه القوى لم تكن تملك ما يكفي من القوة لانجاح هذه الثورة، ناهيك عن أنها لم تكن موحدة. ومن جهة اخرى، سعت البرجوازية الوطنية إلى الظفر باستقلال البلاد واتخذت الخطوات الرامية إلى تحريرها من النير الامبريالي ولكنها اقدمت على تحالف معاد للشعب مع اوساط الملاكين العقاريين خوفاً من نضالات الجماهير الشعبية، واكتفت بالحد الادنى في حل مهام التحرر الوطني ولم تمس مجال العلاقات الاجتماعية.

إن المعاهدة الجائرة التي فرضتها بريطانيا وروسيا قبل الحرب العالمية الاولى (١٩٠٧) على إيران قد قسمت البلاد إلى منطقتي نفوذ بين الدولتين وحرمتها عملياً من الاستقلال الوطني. وبعد انتصار ثورة اكتوبر في روسيا وضعت الحكومة السوفياتية حداً لسياسة القيصرية الاغتصابية واعلنت مبادىء احترام حقوق الشعب الايراني في السيادة. وأدان بيان السلطة السوفياتية «إلى جميع المسلمين الكادحين في روسيا والشرق» معاهدة عام ١٩٠٧ الانكليزية - الروسية باعتبارها «موجهة ضد حرية واستقلال» الشعب الايراني. والغت الحكومة السوفياتية

هذه المعاهدة كما الغت امتيازات روسيا في ايران ومنحتها الاملاك التي كانت فيما مضى تخص روسيا في ايران بما فيها مصرف الخصم والتسليف الروسي وغيره من المؤسسات.

وبذلت الاوساط الاقطاعية البرجوازية الرجعية في ايران قصارى جهدها للحيلولة دون تأثير روسيا الثورية على الشعب الايراني. واحتلت القوات البريطانية اهم مراكز البلاد بما في ذلك إيران الشمالية التي استخدمتها لأجل التدخل ضد روسيا السوفياتية. وفي عام ١٩١٩ فرضت بريطانيا على إيران اتفاقية جديدة غير متكافئة وضعت البلاد عملياً تحت الوصاية البريطانية.

انتهى تدخل القوات البريطانية ضد روسيا السوفياتية بالفشل، وأدت إعادة سلطة السوفيات في اذربيجان وأرمينيا عام ١٩٢٠، وجورجيا عام ١٩٢١، إلى رسم حدود مشتركة بينها من جهة وبين ايران من الجهة الاخرى. واشتدت في ايران الحركة الشعبية الموجهة ضد الامبرياليين الانكليز والرجعية الاقطاعية المحلية وتحولت هذه الحركة في شمال البلاد إلى انتفاضات شعبية.

في نيسان ١٩٢٠، اندلعت انتفاضة شعبية في عاصمة اذربيجان الايرانية، مدينة تبريز، وانتقلت السلطة فيها إلى أيدي الديمقراطيين الاذربيجانيين برئاسة الشيخ محمد خياباني، ووقف الديمقراطيون ضد المعاهدة الانكلوايرانية لعام ١٩١٩، ونظام الشاه الرجعي وطالبوا بتحقيق الاصلاحات الديمقراطية. وتأسست في حزيران ١٩٢٠ الحكومة الوطنية لاذربيجان الايرانية التي أعلنت عن قيام الجمهورية الديمقراطية والحكم الذاتي لاذربيجان الايرانية. الا أن الحكومة لم تستطع تنظيم الدفاع عن الجمهورية الجديدة، ولم يُقِم الديمقراطيون الاذربيجانيون الصلات مع الحركة الثورية في مناطق البلاد الاخرى ومع اذربيجان السوفياتية. كما لم تحقق الحكومة الاصلاح الزراعي ولم تسلح الشعب ولم تخض نضالاً حازماً ضد عملاء الشاه. وفي خريف ١٩٢٠ نظمت حكومة الشاه الزحف على اذربيجان الايرانية وقمعت الحركة الشعبية بقساوة، وساعد الامبرياليون الانكليز الرجعية الايرانية في ذلك مساعدة مباشرة. وبعد أن استولت قوات الشاه على مدينة تبريز نكّلت في قساوة بخياباني وانصاره. وأصبحت منطقة كَيلان مركزاً آخر لنضال الكادحين الايرانيين الثوري في ١٩٢٠ - ١٩٢١. ففي حزيران ١٩٢٠ وفي ظروف نهوض الحركة الجماهيرية في كَيلان أعلنت هناك الجمهورية، وتشكلت حكومة ثورية برئاسة كوجك خان، الديمقراطي القومي الذي سبق وترأس حركة الثوار هناك. واشترك في الحكومة ممثلو عدد من الأحزاب، بمن فيهم الشيوعيون. لكن قادة الجمهورية لم يتوصلوا إلى الوحدة، إذ أن بعض هؤلاء القادة اليساريين المتطرفين، وبينهم عدد من الشيوعيين، قد ابعدوا كوجك خان عن السلطة وحاولوا التعجيل بسير الثورة وتحويلها إلى ثورة اشتراكية. غير أن الممهدات

لمثل هذه الثورة لم تتوفر بعد، ومن الطبيعي أن محاولات تحقيقها مُنيت بالهزيمة. وسرعان ما جاء إلى قيادة الحزب الشيوعي أناس جدد، وعلى رأسهم حيدر خان، وقفوا ضد المتطرفين اليساريين ومن اجل اعادة الجبهة الموحدة للقوى الثورية. وترأس كوجك خان الحكومة من جديد ولكنه هذه المرة لم يعد يثق بالشيوعيين، ناهيك عن أنه خاف من اتساع الثورة. وفي الوقت نفسه كان كوجك خان يخاف من تزايد نفوذ الشيوعيين وسعى الى الانتقام، فلذلك اعتزم على توجيه الضربة إليهم. واثناء احدى جلسات الحكومة تم القبض على حيدر خان الذي كان عضواً في هذه الحكومة وقتل غدراً. وبعد ذلك حطم القوميون البرجوازيون والبرجوازيون الصغار تنظيمات الشيوعيين واغتالوا كثيرين منهم. وبينما كان التشتت والصراع الداخلي يسودان في صفوف قادة جمهورية كَيلان هاجمتها القوات القادمة من طهران. وتم في تشرين الثاني ١٩٢١ قمع الحركة الثورية في كَيلان قمعاً قاسياً واغتيل كوجك خان. وهكذا سحقت الحركات الثورية في شمال البلاد.

وكان حكم رضى شاه الذي كان قد قام في البلاد آنذاك، خطوة إلى الامام بالمقارنة مع حكم الارستقراطية الاقطاعية السابق. فقد عارض رضى شاه المعاهدة الانكلوايرانية الجائرة، وعمل في سبيل تعزيز سيادة البلاد. واستند الشاه إلى البرجوازية التجارية الكبيرة والملاكين العقاريين الذين كانت لهم مصلحة في التطور الرأسمالي.

اقتدت حكومة رضى شاه بالكماليين وحققت بعض الاصلاحات التي اسهمت في تطور الرأسمالية وانشاء مؤسسات صناعية حديثة وتطوير التعليم. وتميزت هذه الاصلاحات بطابع سطحي ولم تمس أسس النظام البرجوازي الاقطاعي. بل بالعكس، كانت الدولة تحرص بعناية على مصالح الطبقات السائدة وتعاقب بلا رحمة كل من يتطاول على هذه المصالح. ونكلت الحكومة بقساوة بالعمال والفلاحين المناضلين، وسنَّت عدداً من القوانين ضد استيلاء الفلاحين بالعنف على اراضي الملاكين العقاريين وغير ذلك من تدخلات الفلاحين. وحُظّر الحزب الشيوعي الذي عوقب المواطنون على الانتساب إليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات. كذلك تجلى نهج الحكومة الرجعي في مجال السياسة الخارجية وخاصة عشية الحرب العالمية الثانية عندما وقعت الاوساط الحاكمة في البلاد تحت تأثير المانيا الفاشية.

وأصبحت البرجوازية الوطنية تتحول إلى قوة قائدة في بعض البلدان العربية ايضاً. مثلاً تعاظم دور البرجوازية الوطنية المصرية في مرحلة نهوض النضال التحرري في هذا البلد.

في بداية الحرب العالمية الاولى، أدخلت بريطانيا في مصر نظام الوصاية مغيِّرة بذلك شكل النير الاستعماري في هذا البلد. وحوّلت مصر إلى منطقة تابعة لبريطانيا تنهب منها الخامات

والمنتجات الزراعية. وابتزت الاحتكارات البريطانية من البلاد القسم الاساسي من الدخل القومي، وامتلكت اكبر المؤسسات الصناعية. لكن الحكومة البريطانية اضطرت في اثناء الحرب إلى الاستفادة من خدمات الرأسمال الوطني وهكذا أسهمت الحرب في تنميته.

وفور انتهاء الحرب انتشرت في مصر حركة تحررية وطنية واسعة ترأستها البرجوازية الوطنية التي تعززت نسبياً في خلال سنوات الحرب والتي كان من رجالها البارزين سعد زغلول باشا. في عام ١٩١٨ ترأس سعد زغلول الوفد المصري الذي كان مكلفاً بأن يقدم إلى مؤتمر الصلح في باريس مطالب الغاء الوصاية البريطانية على مصر، واجلاء القوات البريطانية منها والاعتراف باستقلال البلاد. غير أن سلطات الاحتلال البريطانية لم تسمح للوفد بمغادرة مصر واعتقلت قادته بمن فيهم سعد زغلول ونفتهم إلى جزيرة مالطة. واستثارت اعمال المستعمرين الجائرة هذه، استياء الشعب وأدت موجة الاحتجاج إلى ثورة مسلحة في آذار ١٩١٩. طالب الثوار باستقلال البلاد واخلاء سبيل اعضاء الوفد المعتقلين. وفي كل مكان صحبت الثورة الاصطدامات بين الجماهير والشرطة، وحطم الفلاحون الذين اشتركوا في الثورة استمارات الملاكين العقاريين ووزعوا أراضيهم. ووجه الامبرياليون البريطانيون فصائل تنكيلية ضد الجماهير الثائرة، واستخدموا الطائرات والقطارات المدرعة والسيارات المصفحة ضدها. وفي نيسان ١٩١٩ تم قمع الثورة. وقد قتل اثناءها أكثر من ألف وطني، ولكن الحكومة البريطانية سمحت مع ذلك للوفد المصري برئاسة سعد زغلول الذي اعيد من المنفى بان يذهب إلى مؤتمر الصلح في باريس. الا أن هذا المؤتمر لم يفعل شيئاً غير إضفاء صفة «شرعية» على الوصاية البريطانية على مصر. ومع ذلك، فهمت الاوساط الحاكمة في بريطانيا أنه سيكون من الصعب عليها أن تحتفظ بهذه البلاد في جو تعاظم الميول المعادية للانكليز ولذلك كانت مستعدة للاقدام على بعض التنازلات لمصر لكي تحفظ مواقعها الاساسية في هذه البلاد، وأملت، سعياً منها وراء بلوغ هذا الهدف، في استخدام القسم التوفيقي من البرجوازية المصرية.

اقترحت الحكومة البريطانية على مصر عقد اتفاقية تنص على إلغاء نظام الوصاية، شرط أن تبقى القوات البريطانية في منطقة قناة السويس. واستثار نشر مشروع الاتفاقية البريطانية المصرية موجة جديدة من الاستياء في البلاد. ففي ٢٤ كانون الاول ١٩٢١ اندلع فيها اضراب عام. ولجأت السلطات البريطانية إلى الاعمال التنكيلية واعتقلت زغلول باشا ونفته آملة في توجيه الضربة إلى الحركة. ولكنه ابتدأت في القاهرة جواباً على ذلك، مقاطعة جماهيرية للبضائع والمصارف والمؤسسات البريطانية وشملت الحركة الريف ايضاً. وفي هذه الظروف تنازلت بريطانيا واعلنت في شباط ١٩٢٢ استقلال مصر والغت الوصاية. ولكن هذا الاستقلال كان

استقلالاً شكلياً فقط لأن انكلترا احتفظت بجميع حقوقها وامتيازاتها الاستعمارية في وادي النيل، وكذلك بقاعدتها العسكرية في منطقة قناة السويس. وفي نيسان ١٩٢٢ أعلن النظام الملكي الدستوري في مصر، واثناء الانتخابات البرلمانية الاولى فاز حزب الوفد الذي كان يقف فيما مضى مواقف معاداة الامبريالية. غير أن هذا الحزب الذي كان يمثل مصالح البرجوازية الوطنية وافق بعد وصوله إلى الحكم على التعاون مع الامبريالية البريطانية. وغير مرة قمعت حكومة الوفد الحركة الشعبية في البلاد بقساوة.

واصل الشعب المصري نضاله في سبيل تصفية نظام الاحتلال واجلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس. وشهدت البلاد نهوضاً جديداً للحركة التحررية في ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢ وفي ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥. غير أن الامبرياليين البريطانيين الذين عملوا في التواطؤ مع البرجوازية المصرية الكبيرة احتفظوا بمواقعهم في مصر. واكثر من ذلك ففي ١٩٣٦ فرضوا عليها معاهدة جائرة جديدة غير متكافئة نصَّت على احتفاظ بريطانيا بالحق في وجود قواتها في مصر، وأعطتها امكانيات واسعة لاستغلال موارد البلاد وشعبها. ومع ذلك ضعفت عموماً المواقع الاستعمارية للامبريالية البريطانية في مصر.

واتخذ النضال التحرري مدى واسعاً وأشكالاً نشيطة في بلدان العالم العربي الاخرى. لقد ابتدأ نهوض الحركة المعادية للامبريالية في **سورية ولبنان وفلسطين** في خريف ١٩١٩. كانت الحركة موجهة ضد تقسيم اراضي هذه الاقطار بين بريطانيا وفرنسا حسب حق الانتداب الذي منحته لهما عصبة الأمم. وتحت اشراف الممثلين الراديكاليين للفئات المتوسطة والضباط التقدميين، نظَّمت الجماهير الشعبية مقاومة مسلحة للمستعمرين. فان المناضلين في دمشق انشأوا المجلس الشعبي للدفاع الوطني، وخاضت فصائل الثوار المسلحة النضال ضد جيش المتدخلين، غير أن قوات العدو المتفوقة انزلت بها الهزيمة واحتفظ المستعمرون بمواقعهم في هذه البلاد بفضل تفوقهم العسكري، وبسبب الخلافات القائمة في صفوف الحركة.

وفي **العراق** اتسمت حركة التحرر بابعاد أوسع. فاندلعت هناك إنتفاضات بعض القبائل الكردية والعربية في أيار ـ حزيران ١٩١٩. ثم شمل النضال ضد الامبريالية في نهاية عام ١٩١٩ العراق كله. ووجه المستعمرون البريطانيون لقمع الانتفاضة جيش الاحتلال بما فيه القوات الهندية الاستعمارية، وكذلك مفارز خاصة من الشرطة المحلية. وحتى نهاية ١٩٢٠ تم قمع الانتفاضة أساساً رغم أن الاضطرابات العفوية كانت قد استمرت حتى ربيع ١٩٢١.

في عام ١٩٢٠ قسَّمت الدول الامبريالية الممتلكات الاستعمارية فيما بينها من جديد، وذلك بموجب معاهدة «سيفر» واستولى الامبرياليون البريطانيون على القسم الاكبر في الشرق

الاوسط، اذ وقعت في ايديهم حقول النفط والقواعد العسكرية في الجزيرة العربية ومصر وفلسطين وسورية والعراق. كذلك بسط الامبرياليون الفرنسيون سيطرتهم على أراض شاسعة، إذ تسلموا الانتداب على سورية ولبنان وثبّتت وصايتهم على المغرب وتونس.

إن مواقع الامبرياليين في البلدان التي استولوا عليها لم تكن راسخة. ولقد نهضت حركة التحرر للشعوب المظلومة بقوة متعاظمة ابداً.

في أواسط العشرينات قامت في سورية انتفاضة معادية للامبرياليين. اندلعت الانتفاضة في حزيران ١٩٢٥ في جبل الدروز. واشترك فيها أساساً الفلاحون العلويون بقيادة الشيخ سلطان الاطرش الذي سبق له وحارب الفرنسيين مرات عديدة. وتحولت انتفاضة الدروز إلى انتفاضة سورية عامة، وبرز سلطان الاطرش بصفة «القائد العام لقوات الثورة الوطنية السورية». وبمساعدة سكان المدن الثائرين استولت فصائله على دمشق، في تشرين الأول ١٩٢٥، وقصفت القوات الفرنسية المدينة بالمدافع ومن الجو طوال ٤٨ ساعة، فاضطر الثوار إلى التراجع من دمشق، ولكن حركة المقاومة انتشرت في البلاد كلها وسرعان ما بلغ عدد افراد فصائل المقاومة ٤٠ الف نسمة. واشترك في النضال الفلاحون والحرفيون والعمال والتجار والبرجوازية الناشئة، وممثلو الفئات الدنيا من علماء الدين وبعض الاقطاعيين. اتخذت الانتفاضة طابع حركة شعبية واسعة عامة معادية للامبريالية، حركة تهدف إلى الظفر باستقلال سورية. صحيح أن غالبية نضالات الجماهير الشعبية في الانتفاضة كانت لا تزال تتصف بصفة قبلية واقطاعية ومع ذلك اخذت تنشأ في غمرة الانتفاضة هيئات السلطة الوطنية الثورية، وأيد الانتفاضة حزب الشعب الذي اسسه القوميون السوريون في شباط ١٩٢٥.

وفي تشرين الثاني ـ كانون الاول ١٩٢٥، بلغت الانتفاضة اوجها وبسط الثوار سيطرتهم على مناطق كاملة من البلاد ولم تبق القوات الفرنسية إلا في مدن حاصرها الثوار. واضطر الامبرياليون الفرنسيون الذين كانوا آنذاك مشغولين بالحرب في المغرب، إلى المناورة. فحاولوا شق صفوف الحركة مستخدمين لذلك استغداد الاقطاعيين والتجار للمساومة. وابتعد الكثير من الملاكين العقاريين والاقطاعيين عن الحركة عندما اصبحت شعبية واسعة حقاً. واقدم التجار الكومبرادور في لبنان على التعاون السافر مع المستعمرين.

وفي اواخر ١٩٢٥ بدأ دي جوفينيل، المندوب السامي الفرنسي في سورية ولبنان، المفاوضات مع قادة اللجنة التنفيذية السورية الفلسطينية في القاهرة. وقد أمن لنفسه في الوقت ذاته التأييد البريطاني في مكافحة حركة التحرر. وشجع دي جوفينيل في سورية النزعة الانعزالية الاقليمية وحرض الاقطاعيين في شمال البلاد على الدروز، ووعد بانشاء حكومة وطنية

وباجراء انتخابات حرة في البلاد. وفي شباط ١٩٢٦ تشكلت الحكومة الوطنية السورية التي اشترك فيها ممثلو حزب الشعب. كذلك أولت السلطات الفرنسية اهتماماً كبيراً إلى لبنان، ففي مايو ١٩٢٦ تم الاعتراف الرسمي باستقلال لبنان واعلان الجمهورية فيه. غير أن السلطة في البلاد بقيت عملياً في يد المندوب السامي الفرنسي. وغرست مناورات السلطات الفرنسية الاوهام الدستورية لدى القمة الحاكمة، وأدت إلى جعل قسم من هذه القمة توفيقياً. ولكن الجماهير الشعبية واصلت النضال، ووجهت السلطات الفرنسية قوات مسلحة جديدة ضدها.

وفي تلك الحقبة من الزمن استطاع الامبرياليون الفرنسيون بالتعاون مع المستعمرين الاسبانيين قمع جمهورية الريف، التي انشأتها عام ١٩٢١ القبائل الثائرة في المغرب بقيادة عبد الكريم. ففي خلال خمس سنوات خاض انصار هذه الجمهورية نضالاً بطولياً من أجل الذود عن دولتهم المستقلة. وبتضافر جهود القوات الفرنسية والاسبانية الموحدة والعاملة ضد جمهورية الريف من جبهتين، استطاع الاستعماريون قمع حركة الريف التحررية والقضاء على دولتها.

وأرسلت إلى سوريا امدادات كبيرة من القوات الاستعمارية التي فرغت من المعارك في مراكش، ونتيجة ذلك تركز في سورية في بداية ١٩٢٦ حوالي ٧٠ ـ ٨٠ الف جندي اجنبي مزودين بأحدث التكنيك الحربي. وكان بينهم الرماة السنغاليون والملغاشيون ومفارز من الجنود التونسيين والمغاربة والجزائريين. وفضلاً عن ذلك استخدم الفرنسيون القوات «الثانوية» التي بلغ عدد أفرادها في عام ١٩٢٦ ثلاثين الف جندي. وقد تضمنت هذه القوات ما يسمى «بجيش المتطوعين المسيحيين» اللبناني والدرك والبوليس السوري. وتألف أساس هذه القوات من «الفرقة السورية» المشكلة في غالبيتها من ابناء الاقليات القومية والدينية.

في ايار ١٩٢٦ انتقلت القوات الفرنسية إلى الهجوم واستولت على المراكز الرئيسية للانتفاضة بما فيها المناطق الاساسية في جبل الدروز، وحلت «الحكومة الوطنية» التي كانت قد تشكلت فيما مضى.

ولكن الانتفاضة استمرت بعد ذلك ايضاً، بل واشتدت في آب ١٩٢٦. غير أن مهاجمة القوات الفرنسية الجديدة أدت إلى قمع الانتفاضة فعلاً، وحدثت آخر وثبة لها في ربيع ١٩٢٧ ولكنها انتهت بالاخفاق ايضاً.

وهكذا اخفقت الانتفاضة الكبيرة العامة التي اشترك فيها الشعب السوري في أعوام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧. فقد كان المستعمرون متفوقين على الثائرين من الناحية العسكرية وكانت اعمالهم مهيأة ومنظمة جيداً، واستخدموا علاوة على ذلك نقاط الضعف الداخلية للحركة وخاصة السياسة التوفيقية للفئة العليا في المجتمع السوري والبرجوازية السورية وكذلك الخلافات القومية

والطائفية التي كانت قائمة في هذا القطر. ولم تكن في البلاد بعد قوة اجتماعية وسياسية قادرة على تنظيم الشعب كله للنضال. ومع ذلك لعبت الانتفاضة دوراً كبيراً في تاريخ سورية ولبنان وسائر البلدان العربية، واثبتت أن الناس الطامحين إلى الحرية يقدرون على توجيه الضربات إلى الامبرياليين. واسهمت الانتفاضة في انماء الوعي الوطني لدى الشعب وكانت بمثابة مرحلة هامة في تطور الحركة التحررية ضد المستعمرين.

وفي أواسط الثلاثينات شهدت سورية ولبنان نهوضاً جديداً لحركة التحرر، تميز بالحركة الاضرابية وزحوف العاطلين والفلاحين الجياع، ومظاهرات الاحتجاج على العدوان الايطالي على اثيوبيا، والحملة الموجهة ضد هجرة اليهود إلى فلسطين بتشجيع من الصهاينة. وعمل القوميون والشيوعيون معاً في هذه النضالات رغم انعدام الاتفاق الرسمي بينهم بصدد وحدة العمل. وفي عام ١٩٣٤ أنشيء في البلاد اتحاد النقابات الثوري.

وفي النضال التحرري الذي كثيراً ما اتخذ شكل المظاهرات والاصطدامات مع البوليس، وقف العمال والفلاحون والطلاب والبرجوازية الصغيرة وممثلو البرجوازية الوطنية في صف واحد. وتجلت وحدة الشعب ضد الامبريالية بسطوع، أثناء حملة المقاطعة العامة للشركة الفرنسية الاحتكارية « ريجي دي تاباك ». واتخذت هذه الوحدة طابعاً شديداً خاصاً في كانون الثاني ١٩٣٦ عندما اندلعت في دمشق اضرابات عامة شملت سورية كلها. وشرعت فصائل الفلاحين تخوض اصطدامات مسلحة مع المستعمرين. وتحت ضغط الوطنيين السوريين اضطرت السلطات الفرنسية إلى التنازلات، فمحل الوزارة المطيعة للفرنسيين، حلّت حكومة مؤلفة من اعضاء « الكتلة الوطنية » ووقّع المندوب السامي الفرنسي على اتفاقية مع هذه « الكتلة ». وبعد ذلك فقط انتهى الاضراب العام في البلاد الذي دام خمسة اسابيع. وضعفت مواقع الامبرياليين الفرنسيين في البلاد أكثر فأكثر.

وفي المرحلة نفسها تشكلت تنظيمياً، الجبهة الوطنية الموحدة في الجزائر. وعملت في صفوف الاوروبيين والجزائريين الطليعيين منظمات الجبهة الشعبية المعادية للفاشية التي تكونت في عام ١٩٣٥، ووحدت العمال والفلاحين والمثقفين الديمقراطيين والبرجوازية الصغيرة، وقام الشيوعيون الجزائريون بدور نشيط في هذه الجبهة.

وعلاوة على ذلك قامت الاتصالات بين الشيوعيين والقوميين الجزائريين. واشترك الشيوعيون مع القوميين، في حزيران ١٩٣٦، في تأسيس المؤتمر الاسلامي الذي طالب بتوسيع الحريات الديمقراطية والاجور المتساوية لقاء عمل متساو للاوروبيين والجزائريين والخ... وفي ١٩٣٦ - ١٩٣٧ نظّم المؤتمر الاسلامي مظاهرات جماهيرية، وأرسل وفوداً واسعة التمثيل إلى

باريس. ولكن بعد تفكك الجبهة الشعبية في فرنسا، انتهى نشاط المؤتمر الاسلامي غير أن هذا النشاط كان قد اسهم في جر فئات اوسع من السكان إلى النضال.

٢ - الحركة التحررية لشعوب شرقي وجنوب شرقي آسيا:

اتخذت حركة التحرر الوطني في بلدان شرقي وجنوب شرقي آسيا ابعاداً واسعة جداً بعد ثورة اكتوبر. واجتذبت هذه الحركة إلى النضال أوسع الجماهير الشعبية، وسارت في طريق تعميق عملية التحرر. واتخذ النضال التحرري في جملة من البلدان اشكال النضالات الجماهيرية المسلحة للشعب ضد المستعمرين والرجعية المحلية. وتحول النضال التحرري في منغوليا والصين إلى ثورات شعبية.

ونظراً لتنوع الظروف تطورت حركة التحرر في شرقي آسيا بصورة متفاوتة، واختلفت من حيث الوتائر والابعاد وطابع النضال، وترأستها قوى وتنظيمات مختلفة ابتداء من الاحزاب الشيوعية والمنظمات الديمقراطية الثورية حتى احزاب البرجوازية الوطنية. وعلى كل حال أصبحت الحركة جماهيرية وكفاحية في كل مكان تقريباً. وشغل نضال التحرر لشعوب شرقي وجنوب شرقي آسيا مكاناً هاماً في النضال التحرري للشعوب المضطهدة. ومرد ذلك، أن القسم الاكبر من سكان العالم المظلوم كان يعيش في هذه المنطقة بالذات. فان نسف وإضعاف النظام الاستعماري في هذا القسم من الكرة الارضية، وجّها ضربة شديدة إلى مجموع النظام الاستعماري العالمي وزعزعاه وأضعفا مواقع الاستعمار ككل.

وكانت الانتفاضة التي نشبت في كوريا في عام ١٩١٩ ضد النير الاستعماري الياباني، حركة شعبية واسعة قامت على أثر ثورة اكتوبر في روسيا.

لقد لقيت افكار ثورة اكتوبر العظمى صدى حاراً عند الجماهير الشعبية في كوريا نظراً للخلافات القومية والاجتماعية الحادة التي كانت تمزق المجتمع في هذه البلاد. وأثرت هذه الافكار تأثيراً ثورياً عظيماً على تطور حركة التحرر الكورية، التي اخذت تشتد بصورة ملحوظة منذ عام ١٩١٨.

إن هذه الحركة التحررية المتصاعدة قادها القوميون البرجوازيون، الذين افتتحوا في سيئول في كانون الاول ١٩١٨ مركزاً تأسيسياً («اركان الحركة الاستقلالية») انضم إليه قادة المنظمات الدينية. وصاغ هذا المركز «إعلان الاستقلال» الذي كان برنامجاً سياسياً للقوميين البرجوازيين الكوريين، ولذلك كان يعبر عن تقلقل هؤلاء القوميين وميلهم إلى المساومات، بالرغم من أنه أعلن عن مهام التحرر الوطني. ودعا هذا الاعلان الكوريين إلى عدم مقاومة اليابانيين والتفاهم معهم، ونادى بقبول المساعدة والحماية من الدول الامبريالية. وفي أول اذار

١٩١٩ ابتدأت في سيئول وغيرها من المدن، مظاهرات واجتماعات سلمية تُلي فيها «اعلان الاستقلال». وردّ المستعمرون اليابانيون على ذلك بارهاب قاسٍ فتحولت المظاهرات بصورة عفوية إلى انتفاضة شعبية اشترك فيها اكثر من مليوني فرد.

كانت كل طبقة وفئة اجتماعية من التي اشتركت في حركة ١٩١٩، تتميز بطرائقها النضالية الخاصة. وكان الشكل الاساسي لاشتراك العمال هو الاضراب السياسي إلى جانب التظاهرات والنضالات المسلحة. اما الفلاحون فهاجموا المؤسسات اليابانية ومباني الشركات الاستعمارية ومزارع الملاكين العقاريين الاكثر إثارة للحقد، ومزقوا عقود الاستئجار الاستعبادية واشتركوا كذلك في التظاهرات السياسية.

كما كانت التظاهرات السياسية ومقاطعة الدروس، الشكل الرئيسي لنضال الطلاب الذين كانوا قوة نشيطة في حركة ١٩١٩ واشترك كثير منهم في الاصطدامات المسلحة مع البوليس الياباني.

أما ممثلو البرجوازية الوطنية وقسم كبير من المثقفين، فقد اشتركوا بصورة رئيسية في حملة جمع التواقيع، واستخدموا كذلك طرائق اخرى للاحتجاج على السيطرة الاستعمارية فاغلق التجار محلاتهم التجارية، واضرب المعلمون والاطباء والمحامون عن العمل، واستقال موظفو المؤسسات اليابانية الكوريون من هذه المؤسسات بصورة جماعية.

دامت الانتفاضة زهاء ثلاثة أشهر ثم قُمِعت بقساوة فظيعة، فبلغ عدد القتلى قرابة ٨ آلاف وعدد الجرحى زهاء ١٦ الفاً، كما تجاوز عدد المعتقلين ٥٢ الفاً. وحُكِم على عدد كبير منهم بالسجن لسنين طويلة وحتى بالاعدام.

وكان العمال أكثر المشتركين في الانتفاضة صلابة وحزماً، إذ كانوا أول من بدأ النضال وآخر من أنهاه. ولكن البروليتاريا الكورية الفتية لم تستطع أن تتزعم النضال إذ لم يكن لديها حزبها الخاص. اما قادة الحركة البرجوازيون، فقد اقدموا على عقد صفقة مع الامبريالية اليابانية واكتفوا باصلاحات عام ١٩١٩ المبتورة. (بعض التعديلات في نظام الحكم الاداري ونقل وظائف الدرك إلى الشرطة إلخ). وهذه الاصلاحات قد غيرت إلى حد ما النير الاستعماري، ولكنها لم تخفف من عبئه. وأخذ قسم من البرجوازية الكورية يتعيَّش على الامبرياليين الأميركيين الذين نظروا بنهم إلى «اللقمة الكورية السائغة». وعندما كانت الانتفاضة لا تزال مستمرة أسس القوميون الكوريون البرجوازيون في نيسان ١٩١٩ في شنغهاي، حكومة مؤقتة في المهجر برئاسة ري صين مان أصبحت فيما بعد مركزاً للمهاجرين الكوريين الرجعيين.

وشمل الاختمار الثوري أكبر مستعمرة بريطانية نعني **الهند**.

لم يكن بوسع الجماهير الشعبية التي كانت تتعرض للاستغلال الاستعماري الضاري أن تسلّم بنير المستعمرين الانكليز. وأسهم تغلغل أفكار ثورة أكتوبر العظمى إلى البلاد في نهوض همة الجماهير. وكانت الويلات الشعبية التي وقعت عام ١٩١٨ والتي هلك أثناءها ١٣ مليون شخص نتيجة للمجاعة والأوبئة، قد استثارت غضب الجماهير واستياءها. وخوفاً من نشاط الجماهير الثورية أمل المستعمرون البريطانيون في عرقلة تطور حركة التحرر الوطني، وذلك عن طريق إصلاحات طفيفة. وفي بداية ١٩١٩ نشرت «وثيقة عن إدارة الدولة في الهند».

نصت الوثيقة على أن يؤسَّس في الهند برلمان من مجلسين هما الجمعية التشريعية ومجلس الدولة. وكان المندوب السامي البريطاني هو الذي يعين ثلث اعضاء البرلمان اما البقية فينتخبهم السكان. هذا مع العلم أن حق الاشتراك في الانتخابات لم يمنح الا لاكثر بقليل من واحد في المائة من السكان. ولم تكن اهم المسائل أي المسائل المتعلقة بالشؤون العسكرية والمالية والسياسية والدينية لتبحث في البرلمان الا بعد موافقة المندوب السامي مسبقاً. وهكذا كان البرلمان هيئة استشارية تابعة للمندوب السامي البريطاني الكلي السلطة.

ونظراً للوضع السياسي في الهند وعدت حكومة بريطانيا العظمى عند اقرار «الدستور» بتعديله بعد عشر سنوات. ولكن هذا الوعد لم يحل الاطمئنان فتعاظم في البلاد الاستياء من النظام الاستعماري البريطاني، وازداد كثيراً عدد النضالات الموجهة ضد الحكم.

حاول المستعمرون الانكليز إيقاف نضال التحرر الوطني عن طريق أعمال التنكيل. ففي آذار ١٩١٩ سُنَّت قوانين «روولت» التنكيلية التي منحت البوليس صلاحيات استثنائية لقطع دابر النضالات الشعبية.

في ١٠ نيسان ١٩١٩ أطلقت فصائل الجيش والبوليس النار، بناء على الامر من المندوب السامي «أوداير»، على المتظاهرين السلميين في مدينة امريتسار في البنجاب، والذين اجتمعوا للاحتجاج على نفي قادة المؤتمر الوطني الهندي المحليين. وقد قتل ٣٧٩ شخصاً واصيب بجراح ١٢٠٠. وجواباً على إطلاق النار على الناس العزل، نشبت انتفاضات معادية للمستعمرين في مدن لاهور وكازور ووزيرآباد. وقُمِعت هذه الانتفاضات بقوة السلاح.

وفي عام ١٩١٩ اكتسبت الاشكال الجديدة للنضال الجماهيري أهمية بالغة، نعني حملات عدم التعاون مع السلطات الانكليزية، وإضرابات العمال العامة، واحتجاجات السكان السياسية، والمسيرات بالمشاعل والاعلام الحمراء. ورفض الفلاحون أن يدفعوا الضرائب للحكومة والريع للملاكين العقاريين والفوائد للمرابين.

ووضع المؤتمر الوطني الهندي نصب عينيه مهمة تزعم الحركة الشعبية الجماهيرية. وترأس قيادة المؤتمر غاندي الذي جهد إلى تحويل المؤتمر إلى تنظيم جماهيري ذي نفوذ في البلاد.

كان المهاتما غاندي (١٨٦٩ - ١٩٤٨) أبرز زعيم للمؤتمر الوطني الهندي، وواضع تكتيك خاص في النضال ضد المستعمرين الانكليز - تكتيك المقاومة السلبية. وتكونت الغاندية، بوصفها إيديولوجية سياسية للنضال من اجل الاستقلال، في مرحلة النهوض القوي للحركة التحررية الوطنية التي نادت باستقلال البلاد. وفي الوقت نفسه كانت نضالات العمال والفلاحين الثورية الجماهيرية تقلق البرجوازية، فجمع غاندي في مذهبه الايديولوجي ونشاطه السياسي بين الاصلاحية البرجوازية والهمة الثورية لجماهير الشعب، وأكد غاندي أن نيل الاستقلال مستحيل إلا بتوطيد الوحدة بين الهندوسيين والمسلمين، واشتراك الشعب في الحركة التحررية. غير أنه اعتقد أن تحرير البلاد من النير الاستعماري يمكن تحقيقه «فقط بوسائل شرعية» تستثني العنف. وأنكر غاندي بحزم تقسيم المجتمع البشري إلى طبقات، كما انكر الصراع الطبقي بين الاستغلاليين والمستغلين. واعتبر الظفر باستقلال البلاد مجرد جزء من الهدف النهائي للنضال، الا وهو تحرير الانسان من الآلام. هذا مع العلم أنه اعتبر التحرير من الآلام امراً غير ممكن الا على أساس الكمال الروحي للانسان. إن المقاومة السلبية وغير العنفية وعدم الخنوع وعدم التعاون مع السلطة الاستعمارية، تلك هي الوسائل الرئيسية لنضال الغاندية في سبيل التحرر الوطني، ذلك النضال الذي يعترف في الوقت نفسه بإمكانية المساومة مع المستعمرين والاصلاحات التدريجية.

إن قوانين «روولت» التنكيلية واطلاق النار على المتظاهرين في امريتسار، دشنت بداية انعطاف القوميين البرجوازيين من المعارضة الاصلاحية نحو النضال الجماهيري ضد المستعمرين. وجواباً على نداء غاندي وغيره من الرجالات البارزين في المؤتمر الوطني الهندي ابتدأت في كل مكان حملات عدم التعاون مع السلطات الانكليزية والاجتماعات والتظاهرات الجماهيرية و«الهرتاك» (أي الكف مؤقتاً عن ممارسة الانتاج والتجارة وغيرهما من أنواع النشاط). وتوقفت الدروس في المدارس والمعاهد والجامعات. وتوقفت المحاكم والنوادي والمنظمات الاجتماعية التي أنسها الانكليز. وبصورة تلفت النظر، عدل كثيرون من الرجالات الاجتماعية عن الالقاب الفخرية والاوسمة التي منحهم الانكليز إياها. وقاطع السكان السلع البريطانية وأحرقوها في الشوارع والساحات العامة. وتشكلت فصائل من الوطنيين المتطوعين لمحاصرة المؤسسات والمصارف والمتاجر الانكليزية. وفي كل مكان ظهرت روابط «ساتياغراخا» وهي جمعيات وطنية تحولت إلى مراكز تنظيمية لحملة عدم التعاون مع السلطات الاستعمارية البريطانية.

واشترك العمال في النضال اشتراكاً نشيطاً، ففي كانون الثاني ١٩١٩ جرى اضراب عام

لعمال النسيج في بومباي اشترك فيه ١٢٥ الف عامل. وفي تشرين الاول ١٩٢٠ انعقد في بومباي مؤتمر النقابات الاول الذي انشأ «مؤتمر النقابات الهندي العام»، وانضم إلى هذا المؤتمر ٦٤ تنظيماً نقابياً بلغ عدد اعضائها ١٤٠ الفاً.

واتخذ المؤتمر قرارات حول الاحتجاج على اعمال القمع الاستعمارية، ومساعدة العاطلين عن العمل والضمان الاجتماعي، وزيادة الاجور وتحسين شروط العمل. وقد بلغت الحركة الاضرابية أعلى مستوى لها في عام ١٩٢١ إذ جرى آنذاك ٣٩٦ اضراباً اشترك فيها ٦٠٠ الف شخص.

وفي تلك السنوات هبَّ الفلاحون للنضال ضد نير الملاكين العقاريين والنظام الاستعماري، وهاجموا في محافظات البنغال المتحدة والبنجاب مزارع الملاكين العقاريين وبيوت المرابين، واحرقوا سجلات الديون ورفضوا دفع الضرائب والريع.

في أواخر عام ١٩٢١ وبداية عام ١٩٢٢ أخذت الحركة الشعبية تتخطى حدود المقاومة السلبية وعدم التعاون غير العنفي مع السلطات الاستعمارية، وصار نضال الشعب الثوري يشكل خطراً ليس بالنسبة للمستعمرين البريطانيين وحسب، بل بالنسبة للبرجوازية الهندية ايضاً. لذلك شجبت اللجنة العاملة للمؤتمر الوطني الهندي انتفاضة الفلاحين «موبلا» التي جرت في آب ـ ايلول ١٩٢١ والتي قمعها المستعمرون بلا رحمة. وعارض غاندي مراراً امتناع الفلاحين عن دفع الضرائب والريع.

في أول شباط ١٩٢٢، وجه غاندي إنذاراً لنائب الملك البريطاني في الهند صرح فيه أنه اذا لم يخل سبيل المعتقلين السياسيين، واذا لم يوضع حد للملاحقات البوليسية، فانه سيدعو الشعب إلى اعلى شكل من العصيان الشامل، الا وهو عدم دفع الضرائب للحكومة.

وبعد إنذار غاندي بوقت قصير انتقم فلاحو قرية تشاوري تشاورا (المحافظات المتحدة) من البوليس بسبب اغتياله لابناء منطقتهم، وحاصروا مركز البوليس واحرقوه فهلك في النار ٢٢ شخصاً من افراد البوليس. واتخذ غاندي هذا الحدث حجة لوقف حملة عدم التعاون. فاستناداً إلى مخالفة المشتركين في الحملة لمبدأ عدم العنف، أمر غاندي المؤتمر الوطني الهندي بايقاف الحملة. واستثار وقف النضال شعوراً شديداً بخيبة الآمال في صفوف اعضاء المؤتمر والشعب، وهكذا منيت الحركة التحررية الهندية بهزيمة مؤقتة.

ولكن هذه الحركة نهضت واتسعت بقوة جديدة في نهاية مرحلة استقرار الرأسمالية الجزئي وخاصة في ظروف الازمة الاقتصادية العالمية التي تردّى وضع الشعب كثيراً بسببها (اذ بلغ عدد العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً ٤٠ مليون شخص في الهند). وجرت في ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣ عدة انتفاضات مسلحة من بينها انتفاضة فقراء المدن والفلاحين في بيشيفار التي

اندلعت في عام ١٩٣٠، والتي استولى الثوار اثناءها على المباني الادارية في المدينة وانشأوا المتاريس واحتفظوا بالمدينة خلال ١٢ يوماً. وقمعت القوات البريطانية النظامية هذه الانتفاضة.

وفي ظروف نهوض النضال التحرري، اتخذت اللجنة الهندية العاملة للمؤتمر الوطني، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٠ قراراً يقول بضرورة إحراز استقلال الهند. ونشرت اللجنة نص القَسَم بالنضال في سبيل الاستقلال، ودعت إلى تأدية هذا القَسَم اثناء الندوات والاجتماعات والمهرجانات يوم ٢٦ كانون الثاني من كل عام.

استأنف غاندي نشاطه السياسي بعد فترة انقطاع طويلة وذلك في نيسان ١٩٣٠. ووجه إلى اعضاء المؤتمر والشعب نداء دعا فيه إلى رفض تطبيق القوانين الخاصة باحتكار الملح. وتوجه آلاف من اعضاء المؤتمر إلى مناطق استخراج الملح. ومارسوا تبخير الملح على شاطىء البحر رافضين دفع ضريبة الملح. وكان المقصود ان تكون «حملة الملح» غير الواسعة والمحددة من حيث المناطق وعدد الافراد المشتركين فيها، بمثابة احتجاج رمزي على النظام الاستعماري، لكن الجماهير الشعبية فهمت هذه الحملة على طريقتها الخاصة، فانضمت إلى حملة جماهيرية للعصيان المدني ومقاطعة السلع البريطانية، وجرت في بومباي مظاهرات ضخمة طالبت بالاستقلال، واقسم الالوف على النضال حتى النهاية. وفي جميع المدن الصناعية الكبيرة تقريباً قامت اضرابات سياسية.

وفي هذا الجو المتوتر لم تكن اعمال غاندي تتسم بالمثابرة والثبات. ففي شباط ١٩٣١، ابتدأت مفاوضاته مع نائب الملك «ارفين». وكان أنصار المؤتمر يأملون في الحصول من بريطانيا أثناء المفاوضات على حق الدومينون غير أن المفاوضات قد اسفرت عن استسلام البرجوازية الهندية، اذ نصت اتفاقية غاندي ـ ارفين المعقودة في ٥ آذار ١٩٣١ على ان المؤتمر الوطني الهندي يوقف حملة العصيان المدني وغيرها من النضالات المعادية للإنكليز. ووافق نائب الملك البريطاني بالمقابل على الغاء القوانين الاستثنائية والغرامات، وايقاف الدعاوى ضد مخالفي احتكار الملح وعقد «لقاء المائدة المستديرة» لمناقشة اقتراحات المؤتمر بصدد اجراء الاصلاحات الدستورية في الهند.

في آب ١٩٣٥ صادق الملك البريطاني والبرلمان على الوثيقة بصدد نظام الدولة في الهند. ولم تعط هذه الوثيقة البلاد ما أملّ فيه الشعب، بل وحتى ما توخاه القادة المحافظون، ولذلك نعت الشعب الهندي هذه الوثيقة بدستور العبودية. لقد نصت الوثيقة على أن تُمنح محافظات الهند البريطانية «الاستقلال الذاتي» في ميادين المالية والتعليم والصحة وبعض انواع الضرائب.

وأسست جمعيات تشريعية في ١١ محافظة من المحافظات الـ ١٦، كما شكلت في ٨ محافظات حكومات محلية كانت أغلبية أعضائها من أنصار المؤتمر. وقد حققت هذه الوزارات بعض الاجراءات التقدمية اذ اطلقت سراح عدة آلاف من السجناء السياسيين، وزادت عدد المستأجرين الذين كان لهم الحق في استئجار الارض الابدي، وحسنت نظام التعليم الابتدائي وازالت بعض العقبات في طريق انشاء النقابات. لكن هذه الاجراءات كانت محدودة جداً ولم تزعزع مواقع بريطانيا الاستعمارية.

وشهدت سنوات ١٩٣٦ - ١٩٣٩ نهوض حركة العمال والفلاحين الجماهيرية واشتداد النضال ضد النير الاستعماري. وتصاعدت الحركة الاضرابية، ففي ١٩٣٨ اشترك فيها اكثر من ٤٠٠ الف شخص. كذلك ارتفعت درجة تنظيم الطبقة العاملة واشترك الشيوعيون والنقابات التقدمية في النضال بنشاط، الامر الذي عاد على العمال بمزيد من الانتصارات. ففي عام ١٩٣٨ انتهى زهاء ٥٠ ٪ من الاضرابات بانتصارات العمال الكلية أو الجزئية.

وفي ١٩٣٧ - ١٩٣٨ شملت نضالات الفلاحين الجماهيرية عدداً من محافظات البلاد، ولعبت مسيرات الفلاحين الجياع دوراً كبيراً في هذه النضالات وتعاظم النفوذ السياسي للمؤتمر الوطني الذي ناضل بحزم اكبر في سبيل الاستقلال. وعشية الحرب اتسع في البلاد النضال من اجل انشاء جبهة هندية موحدة معادية للامبريالية، هذا النضال الذي كان يرتبط بالنضال العام للقوى التقدمية في العالم ضد الاستعمار والفاشية والحرب.

إن الحركة التحررية في مرحلة ما بين الحربين اتسمت باكبر الابعاد في الصين حيث تحولت إلى ثورة.

عند نهاية الحرب العالمية الاولى كانت الصين دولة شبه مستعمرة وشبه اقطاعية، تزود بلدان اوروبا واليابان والولايات المتحدة بالمنتجات الزراعية والخامات، وكانت سوقاً لتصريف البضائع المستوردة من هذه البلدان.

وكانت المنتجات الزراعية تشكل حوالي ٩٠ ٪ من مجمل الانتاج القومي في الصين وكان الفلاحون - أي زهاء ٩٠ ٪ من سكان البلاد - يديرون استثماراتهم بوصفهم مستأجرين وأشباه مستأجرين. وكانوا يستخدمون عتاداً بدائياً. وكان الملاكون العقاريون يمتلكون معظم الاراضي.

ولم يتجاوز عدد البروليتاريين في الصين واحداً في المائة، اذ بلغ عدد عمال المصانع والمعامل ٥٠٠ الف في عام ١٩٢٠.

وامتلكت الاحتكارات الاجنبية في الصين المصارف والمعامل والمصانع والمناجم والسكك

الحديدية والبواخر. ودعمت هذه الاحتكارات وحفزت مستغلي الشعب الصيني الرئيسيين ـ الا وهم الاقطاعيون العسكريون والملاكون العقاريون والبرجوازية الكومبرادورية والموظفون البيروقراطيون. وانقسمت البلاد إلى اجزاء تخص زمر الاقطاعيين العسكريين المتنافسة.

وخلقت التناقضات الداخلية والخارجية، وفي مقدمتها التناقض بين الشعب الصيني والامبريالية، أساساً موضوعياً لاختمار وتطور حركة التحرر الوطني البرجوازية الديمقراطية في الصين.

كانت فاتحة الثورة المعادية للامبريالية والاقطاعية في الصين قد تجسدت في «حركة ٤ أيار ١٩١٩» التي ابتدأت من نضالات طلاب بكين ضد قرارات مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، تلك القرارات التي حافظت على حالة الصين شبه المستعمرة ونقلت إلى اليابان ممتلكات المانيا السابقة (ميناء ميناداو). وتحولت «حركة ٤ أيار ١٩١٩» من حركة طلابية إلى حركة شعبية عامة معادية للامبريالية والاقطاعية. وساعدت هذه الحركة على ربط الحركة العمالية في الصين بالماركسية ـ اللينينية.

ونشأت في البلاد حلقات ماركسية وكان لي دا تشجاو مشرفاً على إحدى هذه الحلقات. ثم تأسس في شنغهاي الحزب الشيوعي الصيني في عام ١٩٢١. اعلن الحزب برنامج النضال من اجل مصالح الطبقة العاملة والكادحين.

في عام ١٩٢٠ نشأت في الصين حركة نقابية منظمة وانعقد في ١٩٢٢ في كانتون، مؤتمر النقابات الاول لعامة الصين الذي تمثلت فيه ١٠٠ نقابة تضم زهاء ٣٠ ألف عامل.

وفي الوقت نفسه برزت الطبقة العاملة الصينية لاول مرة على مسرح النضال التحرري. ففي بداية ١٩٢٢ جرى أول عمل نضالي كبير لبحارة هونغ كونغ تحول إلى اضراب عام لعمال هونغ كونغ دام شهرين وانتهى بانتصار العمال. واستنهض هذا الاضراب حركة التضامن في مدن صينية اخرى.

وتميزت الحركة التحررية في الصين بواقع أنه تكونت في البلاد نحو بداية الثورة، جبهة معادية للامبريالية، على اساس التحالف بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي.

وقد اكتسبت هذه الجبهة شكلها التنظيمي في مؤتمر الكومنتانغ الاول لعامة الصين، الذي انعقد في كانون الثاني ١٩٢٤ في مدينة كانتون، والذي اشترك فيه ممثلو الحزب الشيوعي. وارتكز برنامج الكومنتانغ السياسي على المبادىء الشعبية الثلاثة أو موضوعات صن يات ـ صن السياسية الثلاثة.

بعد ثورة أكتوبر في روسيا جرى تطور جديد في آراء صن يات ـ صن فاكتسبت مبادئه

الشعبية الثلاثة، أي القومية والديمقراطية ورفاه الشعب، مضموناً جديداً. وقد اقتضت هذه المبادىء النضال ضد الامبريالية ومن اجل سلطة الشعب، وتحقيق الاصلاح الزراعي ورفع رفاهية الجماهير الشعبية. وأضيفت إلى هذه المبادىء ثلاثة موضوعات سياسية جديدة، الا وهي التحالف مع روسيا السوفياتية، والتحالف مع الحزب الشيوعي الصيني، وتأييد الكومنتانغ لحركة العمال والفلاحين الجماهيرية.

وتكونت على هذا الاساس الظروف الملائمة للتعاون بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي في اطار الجبهة الوطنية. وأخذ الشيوعيون ينتسبون إلى الكومنتانغ بصورة فردية محافظين على الاستقلال التنظيمي لحزبهم وحرية انتقاد حليفهم. وقد كانت الجبهة الوطنية المعادية للامبريالية كتلة توحد العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن والبرجوازية الوطنية.

وكانت مدينة كانتون القاعدة الاساسية للقوى الثورية في الصين عشية ثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧. وعملت فيها حكومة الكومنتانغ برئاسة صن يات - صن. وتلخصت مهمة القوى المعادية للاستعمار في توسيع القاعدة الاقليمية للثورة واعداد القوات المسلحة واستنهاض جماهير الشعب للنضال.

وأعار قادة الجبهة اهتماماً خاصاً لتكوين القوات المسلحة، واعداد كوادر الضباط لها. فقد أنشئت لهذا الغرض في جزيرة قرب كانتون مدرسة سياسية عسكرية أعدت ٤٢٥٨ ضابطاً حتى تشرين الاول ١٩٢٦. وقد قدم الاتحاد السوفياتي عوناً كبيراً في حل هذه القضية اذ ساعد الخبراء السوفياتيون على انشاء المدرسة العسكرية في هوانبو واعداد كوادر القادة للجيش الثوري.

ودشنت احداث ٣٠ أيار ١٩٢٥ في شنغهاي، المركز الصناعي والتجاري الرئيسي للبلاد، بداية الثورة في الصين.

في ذلك اليوم قام طلاب شنغهاي بمظاهرة احتجاج على اطلاق النار على العمال من قبل البوليس. الا أن البوليس الانكلواميركي للمستعمرة الدولية، أطلق النار على هذه المظاهرة السلمية بدون رحمة. واستثار عمل الامبرياليين البربري هذا موجة عارمة من السخط في عموم البلاد. فاندلع في شنغهاي أضراب عام اشترك فيه العمال والطلاب والتجار والكثير من الصناعيين. كما نُظِّمت اضرابات ومظاهرات احتجاج شديدة في مدن كثيرة أخرى. واحتدم النضال بحدة خاصة في جنوب البلاد، فان الاضراب العام الذي ابتدأ في هونغ كونغ في ١٩ جزيران ١٩٢٥ قد دام ١٦ شهراً.

وأدى نهوض النضال المعادي للامبريالية إلى اعادة تشكيل حكومة كانتون التي اعلنت في

٣٠ أيار ١٩٢٥ أنها هي الحكومة الوطنية للجمهورية الصينية. وفي الوقت نفسه اتخذت قراراً بصدد انشاء الجيش الوطني الثوري.

وفي هذا الوقت فقدت الثورة صن يات ـ صن الذي توفي في ١٢ آذار ١٩٢٥. وكانت وفاته خسارة عظيمة، إذ لعب صن يات ـ صن دوراً بارزاً في النضال التحرري الثوري للشعب الصيني.

وكان من أهم الاحداث الثورية في تلك الحقبة زحف الجيش الوطني الثوري إلى الشمال. ابتدأ هذا الزحف في صيف ١٩٢٦ لغرض توسيع نشاط الجماهير الشعبية الثوري. وانضمت إلى النضال الملايين من الكادحين الذين شكل الفلاحون اغلبيتهم. وبسرعة ازدادت صفوف الحزب الشيوعي وتعـزز نفـوذه. فاذا كان عدد اعضاء الحزب الشيوعي في كانون الثاني ١٩٢٥ لا يتجاوز ٩٥٠ عضواً فان هذا العدد قد ازداد إلى حوالي ٥٨ الفاً في ايار ١٩٢٧. وبسط الحزب تأثيره على النقابات واتحادات الفلاحين العديدة.

في آذار ١٩٢٧ دخل الجيش الوطني الثوري شنغهاي، واقترب من نانكين فخيَّم الخطر على سيطرة الامبرياليين في الصين، لذا اقدموا على التدخل السافر في الحرب الأهلية لتحطيم القوى الثورية والاحتفاظ بمواقعهم. فقصفـت سفنهـم الحربيـة نـانكين. وفي الوقـت نفسـه عـرض الامبرياليون والرجعية الصينية مساعدتهم لتدبير انقلاب لشان كايشيك المعادي للثورة. كان شان كايشيـك آنـذاك رئيس اركـان حـرب الجيش الثـوري، وكـان يمثـل الجنـاح اليميني للكومنتانغ. تواطأ شأن كايشيك مع الامبرياليين وفي ١٢ نيسان ١٩٢٧ شرعت القوات التي كانت تؤيده بسحق التنظيمات العمالية وقتل الشيوعيين. وعنى هذا أن البرجوازية الوطنية فسخت الجبهة الموحدة المعادية للامبريـاليـة وانتقلـت إلى معكسر اعـداء الثـورة. ثم ابتعـد أعضـاء الكومنتانغ اليساريون ايضاً عن الثورة.

هكذا منيت الثورة في الصين بهزيمة مؤقتة. ويعود الدور المشؤوم في ذلك إلى البرجوازية الوطنية التي مارست تأثيراً قوياً على سير الأحداث. خافت البرجوازية من سعة الحركة الشعبية وخانت الثورة في أحرج لحظة، ولكن تكتيك الجبهة الموحدة أثبت صحته بالرغم من هزيمة الثورة.

إن الكومنتانغ اذ فسخ الجبهة الوطنية الموحدة في عام ١٩٢٧، أنزل ضربة شديدة بالثورة. ونتيجة لاقسى انواع الارهاب استشهد الكثير من قادة الحزب الشيوعي والحركة العمالية وحركة الفلاحين. فخلال ١٩٢٧ ـ ١٩٣١ قتل الجلادون الكومنتانيـون اكثر مـن ٣٠٠ الف عـامـل وفلاح ثوري.

وقد أدت هزيمة الثورة إلى اعادة توزيع القوى الطبقية في البلاد. وشرعت حكومة شان كايشيك المعادية للثورة والتي استقرت في نانكين تعبر عن مصالح كتلة البرجوازية الكومبرادورية الكبيرة والملاكين العقاريين الصينيين. وانتقلت إلى معسكر اعداء الثورة البرجوازية الوطنية والفئة العليا من البرجوازية الصغيرة في المدن.

وكانت القوى المحركة للثورة المعادية للامبريالية والاقطاعية، تمثلها الطبقة العاملة والفلاحون وفئات كبيرة من البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف. إن الانعطاف الحاد في تطور الموقف السياسي قاد الحزب الشيوعي إلى زعامة الحركة الثورية. إلا أن قيادة الحزب الشيوعي الصيني التي لم تكن لها خبرة سياسية كافية لم تجد على الفور نهجاً صائباً في النضال. فخلال سنة تقريباً بعد هزيمة الثورة ظلت قيادة الحزب الشيوعي الصيني تعتبر الاحداث «استمراراً للمد الثوري» واعتمدت على تنظيم الانتفاضات في كل مكان في المدن والارياف والجيش.

في عام ١٩٢٧ نظم الشيوعيون عدداً من الانتفاضات في مدينتي نانشان وكانتون والمحافظات الجنوبية هونان وهوبي وسيانسي وهواندون، وكانت اغلبية هذه الانتفاضات غير موفقة. ومع ذلك أرست هذه الانتفاضات بداية للجيش الاحمر الصيني، وأدت إلى انشاء عدد من المناطق المحررة في جنوب الصين، وقد نعتت هذه المناطق بالمناطق السوفياتية، واقيمت فيها السلطة الشعبية برئاسة الشيوعيين.

في بداية الثلاثينات شملت الحركة الثورية بعض المناطق في المحافظات الجنوبية والجنوبية الغربية من الصين. ونما في أراضي هذه المحافظات الجيش الاحمر، واتسعت المناطق السوفياتية. كانت هذه المناطق زراعية في معظمها وتميزت بكثرة السكان. وأيد الكادحون السلطة الشعبية المقامة فيها.

ومما سهل اتساع وتوطد المناطق السوفياتية في الصين في بداية الثلاثينات، خصائص الوضع الداخلي والخارجي للبلاد، نعني الصراع والمنافسة بين كتل العسكريين في المعسكر الحاكم، وكذلك كون الازمة العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٣) قيّدت قوى اكثرية الدول الامبريالية وقلصت امكانياتها للتدخل المباشر ومساعدة نظام الكومنتانغ. وانعكست نتائج وخبرة الحركة السوفياتية في اعمال المؤتمر الاول لممثلي المناطق السوفياتية في الصين، الذي انعقد في تشرين الثاني ١٩٣١. وسن المؤتمر قانون الارض الذي نص على تصفية الملكية الزراعية للعسكريين والاقطاعيين والاديرة وغيرهم من المالكين الكبار، وتوزيع هذه الاراضي على الفلاحين الفقراء والمتوسطين. كذلك أقر المؤتمر قانون العمل وقانون أسس السياسة الاقتصادية، كما أعلن المؤتمر تأميم جميع

المؤسسات والمصارف الاجنبية واقامة رقابة العمال في المؤسسات الرأسمالية الخاصة. وانتخب المؤتمر الحكومة المركزية المؤقتة لجمهورية الصين السوفياتية التي تم اعلانها في المناطق المتحررة.

خاضت قوات الجيش الأحمر التي أيدها الشعب نضالاً عنيفاً ضد جيوش الكومنتانغ. في نهاية ١٩٣٢ صدّت هذه القوات أربعة زحوف تنكيلية نظمها الكومنتانغ. وازداد عدد افراد الجيش الاحمر آنذاك فبلغ ١٧٠ الف شخص. وبعد محاولات فاشلة لخنق الحركة الثورية بدأ شان كايشيك في نهاية ١٩٣٢ زحفه الخامس على المناطق السوفياتية، والذي وجه فيه جيشاً يناهز المليون ومعداً بمساعدة الامبرياليين الذين زودوه باحدث الاسلحة وارسلوا إلى شان كايشيك الخبراء والمستشارين العسكريين.

ورغم المقاومة البطولية اصبح وضع الجيش الاحمر صعباً، فاضطر إلى التراجع عن المناطق السوفياتية. وفي تشرين الاول ١٩٣٤ تحركت قوات الجيش الاحمر لاختراق التطويق وكسب المجال للعمليات والمناورات وانشاء قاعدة ثورية جديدة. وتحت ضغط قوات العدو المتفوقة اضطر الجيش الاحمر إلى السير نحو الجنوب الغربي أولاً، ثم إلى الشمال الغربي عبر سيشوان. وقام جنود وقادة الجيش الاحمر بمسيرة بطولية حيث قطعوا سيراً على الاقدام حوالي ١٢ الف كيلومتر وهم جياع معرضون للقصف المدفعي، وخاضوا المعارك وتكبدوا خسائر جسيمة. وقد اطلق على هذه المسيرة اسم «المسيرة العظمى». ونتيجة ذلك أنشئت في شمال غربي الصين قرب حدود جمهورية منغوليا الشعبية منطقة حرة جديدة أصبحت قاعدة لمواصلة تطور الثورة.

وجرت هذه الاحداث في ظروف العدوان الياباني الشديد على الصين. ففي عام ١٩٣٢، استولى الامبرياليون اليابانيون على شمال شرقي الصين وواصلوا هجومهم على الصين، الامر الذي هدد البلاد بفقدان استقلالها الوطني نهائياً. وفي هذا الجو تعاظمت في الصين مطالب الرأي العام، بما فيه ممثلو البرجوازية الوطنية، بتوحيد الجهود الوطنية بغية الدفاع عن البلاد ضد عدوان الامبريالية اليابانية. وواجه الحزب الشيوعي الصيني ايضا قضية توحيد الجهود هذه.

وكان المؤتمر السابع للكومنترن (الاممية الشيوعية) ـ عام ١٩٣٥ ـ الذي دعا الحركة الشيوعية العالمية إلى النضال في سبيل وحدة القوى الشعبية والديمقراطية ضد الفاشية وخطر الحرب، قد طرح امام الحزب الشيوعي الصيني مسألة ضرورة التوحيد النشيط لجميع القوى الوطنية في البلاد لصد العدوان الياباني في الصين.

في كانون الاول ١٩٣٥ وضعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني مهمة اشراك البرجوازية الوطنية في جبهة وطنية موحدة معادية لليابان. ورأى الحزب الشيوعي أن هدف

هذه الجبهة يتلخص في انشاء حكومة تتمثل فيها جميع الفئات الاجتماعية ـ بما فيها البرجوازية الوطنية ـ المستعدة لصد المغتصبين اليابانيين. كما اقترح الحزب الشيوعي انشاء جيش صيني موحد ذي قيادة واحدة لردع المتدخلين.

واعتبرت اللجنة التنفيذية للكومنترن أن موقف الحزب الشيوعي الصيني القائل باشراك البرجوازية الوطنية وحدها في الجبهة المعادية لليابان هو موقف انعزالي، ونصحت الشيوعيين الصينيين بتوحيد جميع القوى الوطنية بما فيها الفئة العليا من البرجوازية وذلك ازاء الخطر الرئيسي الذي هدّد البلاد، وهو العدوان الياباني. واثبت سير الاحداث اللاحق صحة موقف الكومنترن هذا.

إن الاقتراحات بصدد توحيد جميع القوى الوطنية ضد العدوان الياباني، قد لقيت الرفض القاطع من جانب شان كايشيك الذي كان نهجه يرمي إلى «القضاء على الحمر» أولاً ثم خوض النضال ضد اليابان. الا أنه احتدمت في البلاد حركة تطالب بصد العدوان الياباني. ففي ٩ كانون الاول ١٩٣٥ باشر طلاب بكين بحركة تحولت إلى موجة واسعة من احتجاج العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وفئات كبيرة من البرجوازية الوطنية، على سياسة شان كايشيك المعادية للمصالح الوطنية والمتسامحة مع العسكريين اليابانيين. وحتى في صفوف الجيش ظهرت المعارضة لشان كايشيك. ففي كانون الاول ١٩٣٦ انتفضت في مدينة سيان القوات المعدة للنضال ضد المنطقة السوفياتية واعتقل المشتركون في الانتفاضة شان كايشيك الذي وصل إلى سيان واراد الشيوعيون من ذوي الميول الانعزالية اليسارية احالته إلى المحكمة، غير أن الكومنترن نصحت الحزب الشيوعي بتحاشي الخطوات المتطرفة اذ كان من شأن معاقبة شان كايشيك أن تؤدي إلى احتدام الحرب الاهلية، الامر الذي كان في صالح اليابان وخدها. وبنصيحة من الحزب الشيوعي الذي كان على صلة مع المنتفضين أخلي سبيل شان كايشيك فتعهد بخوض النضال ضد اليابان.

وفي ٧ تموز ١٩٣٧ بدأت القوات اليابانية هجوماً جديداً على شمال الصين وسرعان ما نقلت العمليات الحربية إلى الاقاليم الاخرى ايضاً. وعلى الفور دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الشعب الصيني إلى حرب وطنية عامة ضد المغتصبين اليابانيين. وأصدر الحزب الشيوعي بياناً اقترح فيه على الكومنتانغ عقد اتفاقية تعاون على اساس توسيع النضال في سبيل الاستقلال وحرية الشعب، وتعبئته للحرب التحررية الوطنية من اجل اعادة سيادة الصين وسلامة أراضيها. وأكد الشيوعيون على تحقيق مبادىء صن يات ـ صن الثلاثة وتعهدوا من جانبهم بوقف مصادرة أراضي الملاكين العقاريين التي كانوا يطبقونها سابقاً،

واعادة النظر في تنظيم الهيئات المحلية للسلطة التي كانت تحت اشراف الشيوعيين، (فاصبحت المنطقة السوفياتية تسمى آنذاك بـ «منطقة الحدود الخاصة» وتغيير اسم الجيش الاحمر وإخضاعه للقيادة الموحدة للقوات المسلحة الصينية.

وفي جو النهوض الوطني اضطر الكومنتانغ إلى قبول اقتراحات الحزب الشيوعي الصيني فاعلن شان كايشيك في ٢٣ ايلول عن استعداده لاقامة التعاون مع الشيوعيين.

وهكذا تم انشاء الجبهة الوطنية الموحدة المعادية لليابان، وشكل جناحها اليساري بقيادة الحزب الشيوعي الصيني المعسكر التقدمي الذي تمثلت فيه جماهير الشعب الواسعة ـ الطبقة العاملة والفلاحون وقسم كبير من البرجوازية الصغيرة في المدن. وانضم إلى الكتلة الوسطى من الجبهة ممثلو البرجوازية الوطنية (البرجوازية الصناعية والتجارية المتوسطة) واكثر الفئات يسراً من البرجوازية الصغيرة في المدن وكذلك الملاكون العقاريون المتبرجزون وجزء من العسكريين المتذمرين من دكتاتورية شان كايشيك. وشكل الجناح اليميني برئاسة شان كايشيك المعسكر المحافظ (من الملاكين العقاريين الكبار والبرجوازية الكومبرادورية). وكانت هذه الاوساط الموالية للولايات المتحدة وبريطانيا، مهتمة بصد اليابان لانها كانت تخاف من ان انتصار اليابان سينزل الضربة بمصالحها. ولكن البرجوازية الكومبرادورية والملاكين العقاريين كانوا يخافون في الوقت نفسه من نمو قوى الشعب في مجرى الحرب ولذلك حاولوا ان يحافظوا على دكتاتورية الكومنتانغ بلا منازع. وكان المعسكر المحافظ البؤرة الاساسية للنزعة الاستسلامية.

وفي ايلول ١٩٣٧ عندما كانت قوات الكومنتانغ تمنى بهزيمة تلو اخرى وتترك مدناً كبيرة للعدو، بدأت قوات الشعب المسلحة نضالاً عنيداً ضد المحتلين اليابانيين. واخذ الجيش الشعبي الثوري الثامن المؤلف من قوات الجيش الاحمر يقوم بعمليات نشيطة في اقليم شانسي كما بدأت العمليات القتالية في مؤخرة القوات اليابانية فأنشئت هناك مناطق حرة تحت سيطرة هيئات السلطة الشعبية.

ابتداء من عام ١٩٣٧ شرع الاتحاد السوفياتي يقدم للصين كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر والعتاد الحربي. وأرسل الى الصين مئات الطيارين المتطوعين وغيرهم من الاختصاصيين السوفيات، واستشهد كثير منهم في سبيل استقلال الصين. وفي ١٩٣٨ قدمت الحكومة السوفياتية للصين قرضاً مقداره ١٠٠ مليون دولار.

في نهاية ١٩٣٨ أخذت القيادة الكومنتانية تحشد قوات كبيرة لمحاصرة «منطقة الحدود الخاصة»: «شينسي ـ هانسو ـ نينسيا»، بدلاً من تنظيم العمليات الهجومية ضد الجيوش اليابانية، وفي كانون الأول ١٩٣٨ هاجمت القوات الكومنتانية وحدات الجيش الثامن في اقليم هيبي.

ادت سياسة الكومنتانغ الاستسلامية والمعادية للشعب إلى الهزائم في الجبهة، فخلال السنتين الاولين من الحرب، افتقدت أراضٍ شاسعة تقع فيها أهم المراكز الصناعية وكل شبكة السكك الحديدية تقريباً.

إن نظام الكومنتانغ قد فضح نفسه، ليس فقط بالهزائم الحربية بل وبطابعه الرجعي المعادي للشعب. وقد ادى بؤس الجماهير التي تعرضت لاقسى انواع الاستغلال، والمجاعة التي عانت عشرات الملايين وبلاتها، إلى ابتعاد الجماهير المتزايد ابداً عن هذا النظام وانتقالها إلى جانب الثورة.

وفي سني الحرب العالمية الثانية استمر تطور الثورة في مجرى النضال التحرري ضد اليابان واتسعت القاعدة الاقليمية للثورة، وانجرت إلى النضال جماهير جديدة من الشعب، الامر الذي أمن الشروط اللازمة لنجاح النضال في سنوات ما بعد الحرب.

مع بداية الحرب ضد اليابان ظهر في مجرى الثورة الصينية وضع أصيل: فمن جهة فان الانتقال الاضطراري لنواة الحزب والجيش المتبقية إلى المناطق المتأخرة من شمال غربي الصين، واستيلاء اليابان على المراكز الصناعية الواقعة على ساحل المحيط قد أضعفا اكثر من ذي قبل صلات الحزب الشيوعي الصيني بالطبقة العاملة.

ومن الجهة الاخرى فان هذا الوضع بالذات كان يؤدي إلى الاستقرار النسبي للمنطقة المعزولة (مركزها يان آن) حيث انتقلت إليها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. وخلال فترة ما كفَّ شان كايشيك عن تنظيم حملات ضد الشيوعيين. وبفضل انتهاج سياسة الجبهة الموحدة والنضال النشيط ضد الامبرياليين تمكن الحزب الشيوعي من توسيع نطاق عمله وزيادة تأثيره على الجماهير.

وفي الوقت نفسه فان ازدياد صفوف الحزب الشيوعي الصيني عن طريق الفلاحين، وتركيز نشاط الحزب في الريف، إلى جانب ضعف هذا النشاط لاقصى حد في المدينة، واستخدام النضال المسلح كشكل اساسي للنضال الطبقي ـ كل هذا اضفى على الثورة الصينية ميزات خاصة.

وهذه الخصائص عللتها نظرياً أعمال ماوتسي تونغ التي ألفها في نهاية الثلاثينات. وقد أضفيت عليها صفة شيء مطلق وأعلنت خطته الخاصة، « الخطة الستراتيجية الصحيحة الوحيدة للثورة الصينية ». وكان جوهر آراء ماوتسي تونغ في الزعم أن أساس الجيش والثورة هم الفلاحون، وأن سند الثورة هو الريف حيث تنتصر الثورة في البداية ومن ثم يصبح انتصارها أمراً ممكناً في المدن أيضاً بقدر ما « يطوقها الريف الثوري ».

وكان هذا التكتيك هو التكتيك الممكن والفعال الوحيد في الفترة الاولى فقط من الثورة في الصين، ولكنه لم يكن باستطاعته أن يقود الثورة إلى الانتصار النهائي. وقد أصبح هذا الانتصار امراً ممكناً فقط بعد إنشاء جيش ثوري نظامي قوي وبالاستناد إلى المدن والمراكز الصناعية. وهكذا صحح تطبيق الثورة الصينية العملي نفسه الموضوعات الاولية لقادتها. وبالاحرى لا توجد مبررات لتصوير نهج الاستناد إلى الريف والنضال المسلح الفوري بوصفه «الخطة الصحيحة الوحيدة» لمجمل حركة التحرر الوطني والحركة الثورية بأسرها، الامر الذي أخذ ماوتسي تونغ وأتباعه يدعون إليه في السنوات التالية.

* * *

عشية الحرب العالمية الثانية شهدت حركة التحرر الوطني مرحلة النهوض في بلدان كثيرة. فان الشعب الصيني خاض معركة عظيمة ضد الغزاة اليابانيين وفي الهند اتسعت الحركة ضد «دستور العبودية» وفي سبيل استقلال وطني حقيقي. وفي بورما واندونيسيا ازداد اكثر فاكثر تأثير التنظيمات الديمقراطية الثورية في صفوف الجماهير. وفي سورية ولبنان احرز الشعب انتصارات كبيرة في نضاله من اجل الاستقلال.

وبالرغم من ان الدول الامبريالية استطاعت قبل الحرب ان تحتفظ بامبراطورياتها الاستعمارية زعزع نضال الشعوب دعائم الاستعمار. وتجلت في نضال الشعوب من اجل التحرر سمات جديدة رهيبة وخطرة بالنسبة للمستعمرين. فللمرة الاولى اصبح الحزب الشيوعي في الشرق قوة جبارة حاسمة في نضال الشعب من اجل التحرر الوطني. وقد حدث ذلك في الصين حيث صار الحزب الشيوعي منظماً للنضال الثوري الذي خاضه الشعب الصيني العظيم.

وفي بعض البلدان شغلت مكان الصدارة النزعة الديمقراطية الثورية التي وجدت سنداً لها في الحركة الجماهيرية للعمال والفلاحين والفئات المتوسطة المظلومة. وبفضل هذه الصلة بالجماهير كان الديمقراطيون الثوريون انفسهم (في بورما واندونيسيا) ينعطفون إلى اليسار نحو مواقف اكثر راديكالية. واخذ اشد الثوريين الديمقراطيين صلابة يتجهون أكثر فأكثر إلى بعض الموضوعات الماركسية ـ اللينينية وخاصة تلك التي كان من الممكن استخدامها مباشرة في النضال من اجل تحقيق البرنامج المعادي للامبريالية.

وكانت نجاحات عمل الشيوعيين في صفوف جماهير الفلاحين، واتجاه الديمقراطية الثورية إلى الماركسية ـ اللينينية مرحلة هامة في العملية التاريخية، عملية الجمع بين الاشتراكية العلمية وحركة الشعوب المضطهدة. صحيح أنه في مجرى هذه العملية لم تكن الحركات الفلاحية والقومية وحدها هي التي تغيّرت فالايديولوجية الماركسية ـ اللينينية نفسها لم تتغلغل في حالات

كثيرة إلى وعي المشتركين في الحركة غير الناضجين بصورة كافية إلا بثمن فقدان مضمونها الاساسي، فبرزت بشكل مصطبغ بالصبغة الدوغماتية الجامدة وبشكل مبسط.

كما بيّن الواقع في سني ما قبل الحرب العالمية الثانية ان الحركات الديمقراطية البرجوازية من حيث طابعها وايديولوجيتها، والاصلاحية من حيث طرائقها، تصبح تحت ضغط الجماهير الشعبية خصماً خطيراً للامبريالية. ففي الهند كان المؤتمر الوطني العامل في اطار برنامج برجوازي، قد تحول إلى منظم للحركة الجماهيرية ضد الامبريالية. فان اعضاء المؤتمر اليساريين الذين كان الكثيرون منهم قريبين من الحزب الشيوعي، قد ترأسوا نضال العمال والفلاحين والفئات المتوسطة من اجل التحرر الوطني، دون ان يعدلوا عن البرنامج الديمقراطي البرجوازي.

واصبحت وحدة أعمال القوى المعادية للامبريالية سمة مميزة للحركة التحررية في كثير من البلدان في سنوات ما قبل الحرب. وفي نهاية الثلاثينات شملت الحركة المناضلة في سبيل جبهة موحدة ضد الامبريالية عالم المستعمرات وشبه المستعمرات كله تقريباً. وقد أدت هذه الحركة في عدد من بلدان آسيا وافريقيا إلى نشوء ائتلافات جماهيرية خاضت النضال من اجل التحرر الوطني.

وعندما خيّم على العالم خطر الفاشية والحرب واجهت الشعوب ضرورة انشاء جبهة معادية للفاشية على نطاق العالم كله. وكان موقف قوى الحركة التحررية الوطنية من الاشتراك في النضال ضد الدول الفاشية متبايناً في مختلف البلدان. فان كثيراً منها لم تر غير مضطهديها الامبرياليين المباشرين. ولكن الشعوب المظلومة كانت في هذه الظروف قد توصلت إلى إدراك الأهمية الكبيرة لنضالها الذي اسهم بقسط محسوس في النضال التاريخي، الذي خاضته قوى التقدم والديمقراطية في العالم اجمع.

٣ ـ منظمات الشغيلة العالمية ودورها في الحركة التحررية

إن تياري الحركة العمالية، التيار الثوري والتيار الانتهازي، اللذين ظهرا في صفوفها قبل الحرب العالمية الاولى، قد ازدادا وضوحاً وتحددت معالمها لدرجة أكبر بعد الحرب المذكورة، وبعد ثورة اكتوبر في روسيا.

لقد تمثل التيار الانتهازي أكثر ما تمثل في الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية والنقابات الاصلاحية. أما التيار الثوري فمثلته باكبر قدر من الاستقامة والدأب الاحزاب الشيوعية،

والنقابات الثورية التي نشأت في ذلك الحين في عدد من البلدان الرأسمالية وفي المستعمرات وشبه المستعمرات. وكان الفارق بين هذين التيارين واضحاً على النطاق الوطني وعلى النطاق العالمي على حد سواء.

١ ـ الاشتراكية ـ الديمقراطية العالمية:

استأنفت الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية اليمينية، بعد الحرب العالمية الاولى بقليل، الصلات الأممية فيما بينها وانشأت منظمة عالمية جديدة. ففي شباط عام ١٩١٩، اتخذ كونفرنس الاشتراكيين ـ الديمقراطيين في برن (سويسرا) قراراً بتأسيس أممية جديدة لهذه الاحزاب. وفي مؤتمر جنيف الذي انعقد في تموز ١٩٢٠ اتخذت الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية اليمينية التي لعب حزب العمال البريطاني بينها الدور الرئيسي، قرارات رسيمة سجلت بعث الأممية، علماً بأن أصحابها سعوا حتى إلى الحفاظ على اسمها السابق، أي الأممية الثانية.

وفي الوقت ذاته قامت الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية الوسطية، التي كانت تقوم بنشاط مستقل في المانيا وبريطانيا والنمسا وسويسرا وفي عدد آخر من البلدان، بمحاولة تأسيس اتحاد عالمي آخر. فأسست عام ١٩٢١ في كونفرنس فيينا، اتحاد الاحزاب الاشتراكية العمالي الأممي الذي ضم ٢٠ حزباً من ١٣ بلداً. وفي عام ١٩٢٣، تم اتحاد هاتين المنظمتين الاشتراكيتين ـ الديمقراطيتين (وتم كذلك اتحاد الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية اليمينية والوسطية على مستوى بلدانها).

لقد كان هذا الاتحاد أمراً طبيعياً دلّ على تجانس الانتهازية رغم تنوع أشكالها. كما أنه أظهر بطلان المحاولات الرامية إلى الاضطلاع بدور قوة ثالثة، قوة «حيادية» في ظروف الصراع بين الطبقتين المتضادتين، واستحالة اتخاذ مواقف وسطية لمدة طويلة على غرار انصار الوسطية.

واتخذت المنظمة الجديدة لنفسها إسم الأممية العالمية الاشتراكية بدلاً من الأممية الثانية التي فضحت نفسها بنفسها. وضمت الأممية العالمية الاشتراكية في تلك الفترة ٤١ حزباً اشتراكياً ـ ديمقراطياً من ٣٠ بلداً. وكان العدد الاجمالي لأعضاء هذه الأحزاب في عام ١٩٢٣، ٦ ملايين و ٣٠٠ ألف عضو (ولم يرتفع هذا العدد في السنوات التالية). وصوّت في الانتخابات لصالح هذه الأحزاب ٢٥ مليوناً و ٦٠٠ ألف ناخب.

كانت الأممية الاشتراكية عبارة عن اتحاد فيدرالي للاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية التي تعترف، حسب ما جاء في برنامجها، بضرورة الاستعاضة عن الرأسمالية بالاشتراكية، وتخوض النضال الطبقي من أجل تحرير العمال اقتصادياً وسياسياً وتعمل على صيانة السلام. اما هدف

الاتحاد والاحزاب المتحدة فهو قيام الاشتراكية الديمقراطية، أي اشتراكية بدون ديكتاتورية البروليتاريا. وما كان ذلك في واقع الامر نهجاً نحو تصفية الرأسمالية، انما كان اتجاهاً إلى « بعض التجديد » و « التحسين » للرأسمالية تحت شعار النضال في سبيل الديمقراطية.

وكانت القدرة على التكيف للظروف المتغيرة المحيطة بتطور المجتمع والصراع الطبقي صفة من الصفات الملازمة للاشتراكية ـ الديمقراطية.

ودافعت الاشتراكية ـ الديمقراطية باعتبارها حزباً للطبقة العاملة عن جملة من مطالب العمال الملموسة المعبرة عن مصالحهم الحيوية، ومنها تحديد يوم العمل بثماني ساعات وتطبيق الضمان الاجتماعي واتخاذ تدابير مكافحة البطالة. وهذه المطالب قد سُجِّلت في برامج الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية، ورفعها بعض مؤتمرات الأممية الاشتراكية رغم أن مهمتها كانت تقتصر من حيث الاساس على البحث في المسائل الدولية واتخاذ القرارات فيها، بينما كانت مسائل الحياة الداخلية في كل بلد من البلدان امراً يعود البت فيه للاحزاب نفسها.

إن نشاط الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية والنقابات الواقعة تحت تأثيرها مكّن من التوصل إلى توسيع التشريع العمالي والحقوق النقابية، واحراز مكتسبات معينة في مجال الاجور والضمان الاجتماعي للعمال. وكانت مساهمة الاشتراكية ـ الديمقراطية في مكتسبات العمال الملموسة الخاصة بظروف حياتهم وحقوقهم، مصدراً من مصادر تأثيرها في الطبقة العاملة.

وفي الوقت نفسه ورغم التصريحات والاعلانات حول ضرورة النضال الطبقي مارس قادة الاشتراكية ـ الديمقراطية سياسة التعاون الطبقي مع البرجوازية وعارضوا نشر الروح الثورية في الحركة العمالية. وفي سنوات استقرار الرأسمالية، روّج زعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية بصورة محمومة فكرة خفوت الصراع الطبقي وفكرة التصالح الطبقي. واشتركوا في حكومات بريطانيا والمانيا والسويد والدانمارك وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من البلدان، وساهموا في « تعصير » اقتصاد الرأسمالية الذي كان من شأنه ان يدعم قدرتها على الحياة. وبذل زعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية جهدهم لكي يحولوا دون نضالات العمال الطبقية الكبيرة. أما إذا نشأت مثل هذه النضالات واكتسبت طابعاً وابعاداً تهدد مواقع الرأسمال، فكانوا يطعنون الحركة العمالية في ظهرها، على غرار ما حدث في مجرى الاضراب العام في بريطانيا سنة ١٩٢٦.

كانت أممية العمال الاشتراكية تطرح في مؤتمراتها وتبحث أهم المسائل الخاصة بالحياة الدولية، ومنها مسألة وضع شعوب المستعمرات وشبه المستعمرات. وكانت هذه الاخيرة من المسائل الرئيسية في مؤتمر الأممية الذي انعقد في بروكسل عام ١٩٢٨. واعترفت سكرتارية

الأممية في تقريرها أمام المؤتمر، بان الأممية لا تتمتع أو تكاد بالنفوذ في البلدان المستعمرة. وادان المؤتمر السياسة الاستعمارية للدول الرأسمالية على اعتبارها واحدة من عواقب الاستعمار. وزعم المؤتمر أن غالبية شعوب المستعمرات وشبه المستعمرات، ما عدا الهند والصين ومصر وسورية والعراق، غير مستعدة لنيل الاستقلال، وانه على الاوروبية أي على الدول الامبريالية أن يعلّموا أولاً هذه الشعوب الادارة الذاتية والبرلمانية وما شابه ذلك. واتسم القرار الذي اتخذه المؤتمر في هذه المسألة بطابع اعلاني، ولم ينص على التدابير الملموسة لمساعدة الشعوب المناضلة في سبيل التحرر الوطني والتضامن معها. والحال إن الادلاء بالتصريحات والاحكام العامة في المسائل التي تتطلب موقفاً دقيقاً واضحاً يفترض اتخاذ تدابير معينة والتزامات محددة، كان من طبيعة الاشتراكية ـ الديمقراطية.

ومنذ قيام أممية الاشتراكية ـ الديمقراطية كان عليها وعلى الاحزاب المتحدة فيها أن تحدد موقفها من ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا ومن أول دولة اشتراكية تأسست نتيجة لها. وهبّت الأممية الاشتراكية اكثر من مرة ضد التدخل المسلح الذي نظمته الدول الامبريالية، أو كانت تعده ضد الاتحاد السوفياتي. ولكنها في الوقت نفسه لم تعترف بالأهمية الفعلية لثورة اكتوبر بالنسبة للحركة العمالية العالمية، وزعمت أن الثورة في روسيا ظاهرة خاصة لا يمكن ان تكون قدوة لبلدان الغرب. وعارضت الأممية مبدئياً الاستيلاء على السلطة واقامة الديكتاتورية بأي شكل كان.

وعموماً، أضمر زعماء الأممية الاشتراكية والاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية العداء للبلاشفة والثورة الروسية. ووقفوا موقفاً يعادي الشيوعية على المكشوف ورفضوا التعاون مع الاحزاب الشيوعية في النضال من اجل مصالح الطبقة العاملة. ونتيجة لذنبهم هم قبل غيرهم فان الحركة العمالية انقسمت على نفسها وأسفر انشقاق الحركة العمالية عن عواقب مشؤومة بالنسبة للبشرية التقدمية جمعاء، ولا سيا في فترة هجوم الفاشية والحرب العالمية الثانية.

يقيناً أن ازدياد خطر الفاشية كان له أن يقلق الاشتراكية ـ الديمقراطية من كل بد. فقد أشار مؤتمر الأممية الاشتراكية الرابع الذي انعقد في تموز ـآب ١٩٣١ إلى خطر الفاشية. وتطرق عدد من الخطباء في المؤتمر إلى ضرورة تشديد النضال ضد الفاشية. غير أن المؤتمر الواقع تحت تأثير زعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية اليمينيين، لم يتقدم باقتراحات بناءة من أجل انشاء جبهة موحدة واقتصر على ادانة الفاشية بوصفها اداة بيد الاحتكارات والرجعية، وعلى الدعوة إلى تشديد النضال ضد الفاشية والدفاع عن الديمقراطية.

وتكوّن داخل الأممية الاشتراكية تياران بصدد الموقف من القضية الأساسية في ذلك الحين،

نعني النضال ضد الفاشية. فقد رأى الاشتراكيون ـ الديمقراطيون اليمينيون في الفاشست والشيوعيين سواء بسواء اعداء لهم. ورفضوا بتاتاً التعاون مع الشيوعيين، وأهابوا بالعمال إلى النضال ضد « التوتاليتارية » بالتحالف مع المنظمات البرجوازية الديمقراطية والفئات المؤيدة لها. اما الاشتراكيون ـ الديمقراطيون اليساريون فسعوا إلى توحيد صفوف كافة القوى المناوئة للفاشية، ووافقوا على التعاون مع الشيوعيين في النضال ضد الفاشية. واشتدت الاختلافات بين هذين التيارين خصوصاً بعد تربع الفاشست على دست الحكم في ألمانيا.

وأيد كونفرنس الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية الذي انعقد في باريس في آب ١٩٣٣ قرار المؤتمر بصدد الفاشية. وعارض الكونفرنس المفاوضات الفورية مع الكومنترن. الا أن الكونفرنس، تنازلاً امام اليساريين، سمح للاشتراكيين ـ الديمقراطيين في بعض البلدان (حيث كانت توجد احزاب شيوعية قوية) بالتعاون مع الشيوعيين في النضال ضد الفاشية.

وعشية الحرب العالمية الثانية، خاض الكثير من الاشتراكيين ـ الديمقراطيين في فرنسا واسبانيا وايطاليا والمانيا وبلدان أخرى، نضالاً نشيطاً ضد الفاشية. وفي عدد من البلدان تحققت وحدة الأعمال مع الشيوعيين. وأهابت الأممية الاشتراكية أكثر من مرة بالعمال إلى النضال ضد الفاشية والعدوان الفاشي. غير أنها رفضت دائماً التعاون مع الكومنترن في قضية تنظيم النضال ضد الفاشية. وعلى هذا، فان الأوهام ضد الشيوعيين، التي تأصلت بصورة عميقة في وسط الزعماء اليمينيين للاشتراكية ـ الديمقراطية، بدت أقوى من صوت العقل السليم. وان سياستهم المعادية للشيوعية في الأيام الفاجعة من هجوم الفاشية قد انقلبت في آخر المطاف عليهم أنفسهم وأضعفت مواقعهم الخاصة.

وحين بدأت الحرب العالمية الثانية كان هناك ١٩ حزباً اشتراكياً ـ ديمقراطياً فقط تقيم اتصالات بالأممية الاشتراكية. ووجدت قيادة الأممية نفسها عاجزة عن تحديد طابع الحرب تحديداً صائباً واقتصرت على دعوة الدول المتحاربة إلى وقف رحى الحرب.

وفي عام ١٩٤٠ كفت الأممية العمالية الاشتراكية عن العمل ولم تعد موجودة.

٢ ـ الأممية الشيوعية (١٩١٩ ـ ١٩٤٣):

ظهرت الأممية الثالثة، الشيوعية (الكومنترن) التي تأسست في آذار ١٩١٩ كمنظمة عمالية ثورية وثابتة للطبقة العاملة.

نشأت الكومنترن في ظروف النهوض الثوري العام الذي تبع انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا. وفي معمعان المعارك الثورية في عام ١٩١٨ وعام ١٩١٩ ولدت أولى الاحزاب الشيوعية. لقد ولدتها مقتضيات النضال الثوري الذي تخلت عنه الاحزاب

الاشتراكية ـ الديمقراطية السائدة في الحركة العمالية. كما أن مهام النضال في سبيل إسقاط سلطة الرأسمال اقتضت رص صفوف القوى الثورية للطبقة العاملة على النطاق العالمي. فاختمرت تدريجياً ضرورة إنشاء منظمة عالمية تستطيع توحيد قوى البروليتاريا الثورية في العالم أجمع، وتسليحها بنظرية علمية وتكتيك علمي وتنسيق أعمالها على النطاق العالمي. وكانت هذه المنظمة هي الكومنترن بالذات.

لقد مهد لانشاء الكومنترن العمل الفكري والسياسي الهائل الذي قام به الماركسيون من مختلف البلدان، ولا سيما الشيوعيون الروس وعلى رأسهم فلاديمير ايليتش لينين. وكانت المبادىء الثورية التي وضعوها قاعدة لنشاط الكومنترن.

وكانت مأثرة الكومنترن البارزة أنها جمعت بين اللينينية والحركة العمالية العالمية.

سجلت اللينينية بعث النظرية الثورية للحركة العمالية والتحررية، تلك النظرية التي داسها زعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية. ولم تكن اللينينية تعاليم خاصة ضيقة صالحة لاوضاع روسيا وحدها أو بلدان متأخرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مثلما يحاول تصويرها الايديولوجيون البرجوازيون وممثلو الانتهازية والتحريفية الكثيرون. اعتمدت اللينينية كلياً على الماركسية وجاءت تطويراً لاحقاً لافكارها الاساسية ولا سيما افكار الثورة الاشتراكية العالمية، في ظروف تاريخية جديدة، ظروف عصر الامبريالية والانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على النطاق العالمي.

ذادت الكومنترن بحزم عن اللينينية بوصفها تعاليم أممية ثورية ثابتة للطبقة العاملة، في نضالها الذي لا يعرف الهوادة ضد الانتهازيين والتحريفيين من اليمين و «اليسار»، الذين حاولوا تحييد الحركة عن طريق الثورة أو تقويضها بثورية وهمة. وقامت الكومنترن بعمل هائل من أجل نشر أفكار اللينينية في وسط العمال والفئات الاخرى من السكان، وناضلت بلا كلل من أجل تطبيق هذه الافكار وتحويلها إلى اعمال ملموسة. وساهمت بقسط كبير في تطوير نظرية الحركة الثورية باطراد.

وفي مجال النظرية حللت الكومنترن من جميع النواحي جوهر عصر ما بعد ثورة اكتوبر وسنن هذا العصر، وكشفت عن أهمية الاشتراكية ودورها في الحركة الثورية العالمية وصاغت المبادىء العلمية لازمة الرأسمالية العامة. وأغنت الكومنترن نظرية الثورة الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا، وأظهرت الامكانيات الثورية الجديدة للطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ولحلفائها ولا سيما الفلاحين. وطورت الكومنترن لاحقاً التعاليم الماركسية ـ اللينينية عن الحرب والثورة، ودعمت بالحجج والبراهين برنامج النضال من اجل درء الحروب العالمية،

وربطت بعرى وثيقة بين هذا النضال والنضال ضد الامبريالية والفاشية وسائر اشكال الرجعية البرجوازية.

وأولت الكومنترن اهتماماً كبيراً لمسألة مصائر شعوب البلدان المستعمرة، التي طرحها العصر الجديد بصورة ملحة. وكانت هذه المسألة موضع بحث خاص في مؤتمر الكومنترن الثاني (عام ١٩٢٠) وبعض المؤتمرات الاخرى، وشغلت مكاناً كبيراً في نشاط الكومنترن كله. كما علّق لينين أهمية كبيرة على هذه القضية. فقد ألف قبل ذلك بمدة طائفة واسعة من البحوث فيها. وكتب لينين موضوعات المؤتمر الثاني والقى تقريراً حول المسألة القومية ومسألة المستعمرات لقي استحسان المؤتمر.

كان الزعماء الانتهازيون للأممية الثانية يستصغرون أهمية حركة التحرر الوطني في المستعمرات والبلدان التابعة. بيد أن لينين تنبأ قائلاً: « ...في المعارك الحاسمة القادمة للثورة العالمية سوف تنقلب حركة غالبية سكان الكرة الارضية، المتجهة أولاً نحو التحرر الوطني، على الرأسمالية والامبريالية، وقد تضطلع بدور ثوري اكبر بكثير مما نتوقعه »[1].

لقد وضع الماركسيون لاول مرة في التاريخ برنامجاً لحركة التحرر الوطني اعتبر الشعوب المظلومة في المستعمرات بالملايين العديدة من سكانها، وبلد الاشتراكية، والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية، حلفاء مباشرين في النضال المشترك من أجل التحرر.

وسجل مؤتمر الكومنترن الخامس (عام ١٩٢٤) في قراره أن حركة التحرر الوطني « تعتبر واحداً من أهم الاجزاء المكونة لتلك الحركة الثورية العظيمة التي تستطيع هي دون غيرها أن تؤدي إلى انتصار الثورة، ليس على الصعيد الاوروبي وحسب، بل وعلى الصعيد العالمي ». وبذلت الكومنترن كل شيء في سبيل رص صفوف الاشتراكية الظافرة والحركة البروليتارية الثورية وحركة التحرر الوطني في جبهة واحدة للنضال ضد الامبريالية.

وشنت الكومنترن حرباً لا هوادة فيها على النظام الاستعماري، وقدمت كل مساعدة ممكنة للشعوب التي هبّت والسلاح في يدها ضد سيطرة المستعمرين، وبينها شعوب سورية والمغرب وبلدان اخرى.

انطلقت الكومنترن من فكرة لينين القائلة بانه تهيأت للبلدان المظلومة في ظروف العصر التاريخي الجديد إمكانية جديدة للسير في طريق التقدم الاجتماعي، الا وهي امكانية التطور اللارأسمالي. ونوّه لينين في مؤتمر الكومنترن الثاني بأن البلدان المتأخرة تستطيع بمساعدة

(١) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٤٤، ص ٣٨.

بروليتاريا البلدان المتقدمة أن تنتقل إلى النظام الاشتراكي دون المرور بمرحلة التطور الرأسمالي. وبعد الحرب العالمية الثانية شقت هذه الفكرة طريقاً لنفسها واكتسبت أشكالاً ملموسة في الممارسة الاجتماعية لبعض البلدان المتحررة.

وفي المجال التنظيمي والفكري كانت المأثرة الرئيسية للكومنترن، هي تأسيس أحزاب من طراز جديد تستطيع أن تكون قوة قيادية في التحويلات الاشتراكية، وأن تترأس الحركة الثورية الجماهيرية. والكومنترن، التي كانت هي نفسها منظمة ثورية ثابتة، سلحت الاحزاب الشيوعية بالمبادىء التنظيمية الماركسية ـ اللينينية ونفثت الروح الثورية والأممية فيها. ووجهت الكومنترن الاحزاب الثورية إلى العمل الدائب بين الجماهير والتضامن الكفاحي مع كافة الحركات التحررية والتقدمية في عصرنا هذا.

لقد تأسست الكومنترن ومارست نشاطها على اعتبارها منظمة مركزية. كانت هيئتها العليا هي المؤتمر الذي بحث وفصل في أهم المسائل البرنامجية المبدئية لسياسة الحركة الشيوعية وتنظيمها. وكانت اللجنة التنفيذية هي الهيئة القيادية الدائمة للكومنترن.

كان هذا التنظيم للحركة الشيوعية العالمية يناسب فترة ولادتها واستقرارها، حيث أن وضع خطة مشتركة وتعزيز الاحزاب فكرياً وتنظيمياً اقتضيا في تلك الفترة أكبر قدر من التعاون الوثيق والمساعدة المتبادلة بينها. وكانت الاحزاب الفتية بأمسّ حاجة إلى مثل هذه المساعدة من جانب الجزب الشيوعي السوفياتي الذي مر بثلاث ثورات وتوصل إلى الحكم. أما الشكل المركزي للتنظيم فأتاح هو بدوره للحركة الشيوعية تعميم تجارب الحركة الثورية بصورة أفضل وأسرع وأنفع، واستخلاص الدروس منها والتوصل إلى استنتاجات جديدة بالنسبة لممارسة النضال الثوري، كما أتاح للاحزاب إمكانية الاستفادة من تجارب بعضها البعض.

في مجال الاستراتيجية والتكتيك، رسمت الكومنترن خطاً رئيسياً للحركة الشيوعية في ظروف المرحلة الاولى من أزمة الرأسمالية العامة. وكانت دائماً تتقن التوجيهات الاستراتيجية والتكتيكية الملموسة للشيوعيين. وجمعت الكومنترن بدأب وثبات بين النضال في سبيل الاهداف النهائية للطبقة العاملة وبين الدفاع عن مصالح الشغيلة اليومية، ورفعت شعارات انتقالية مرنة وتقدمت بمهام في النضال الثوري. والكومنترن، إذ عممت التجارب الحية للاحزاب الشيوعية، ساعدت على ولادة أشكال سياسية جديدة للجمع بين نضال البروليتاريا في سبيل الاشتراكية، وبين الحركة الواسعة من أجل السلم والديمقراطية. وقامت بعمل هائل هادف إلى تعبئة جماهير الشعب الغفيرة للنضال ضد الفاشية وضد إشعال نيران حرب عاليمة جديدة.

إن موقف الكومنترن السياسي تكوّن على أساس التحليل الشامل للظروف الداخلية

والخارجية، الموضوعية منها والذاتية، والتجارب المكدسة في النضال الثوري.
وانطلاقاً من توجيهات الكومنترن العامة وضع كل حزب بصورة مستقلة استراتيجيته ونهجه السياسي. وقدمت الكومنترن للاحزاب الشيوعية مساعدة كبيرة في هذا المضمار، إذ حللت في وثائقها خصائص توزيع القوى وخاصية مهام الشيوعيين في مختلف البلدان.
كما قدمت الكومنترن مساعدة ضخمة للاحزاب الشيوعية في وضع تكتيك النضال الثوري. وحذرت الاحزاب من انتظار الثورة السلبي ومن المحاولات الارادية «لدفعها» سواء بسواء. وعلّمت الاحزاب علم وفن الانتصار على العدو الطبقي، مسترشدة بوصية لينين القائلة بضرورة ممارسة السياسة على أساس الجمع بين «الحصافةالعلمية التامة في تحليل الامور الموضوعية والسير الموضوعي للتطور، وبين الاقرار الاكثر حزماً بأهمية الهمة الثورية والابداع الثوري والمبادرة الثورية للجماهير»[٢].
وسلحت الكومنترن الاحزاب الشيوعية بادراك أهمية العمل المرير الدقيق، لأجل تعبئة قوى الجيش السياسي للثورة الاشتراكية في فترة انعدام الحالة الثورية وكذلك أهمية الاعمال الهجومية الحازمة والمتنوعة في الوقت نفسه عندما تحل هذه الحالة الثورية. وساعدت الكومنترن على التحقق من صحة الاحكام النظرية وتدقيقها في مجرى الصراع الطبقي بالذات وعلى ربط المهام الجارية (الاقتصادية والسياسية على حد سواء) بالاهداف النهائية.
وعممت الكومنترن تجارب الاحزاب وعلمتها استيعاب كافة اشكال النضال، العلنية منها وغير العلنية، البرلمانية وغير البرلمانية، وبيّنت مدى أهمية استعداد الحزب لاستبدال شكل بآخر بأقصى السرعة والمفاجأة من أجل تأمين النجاح، وأهمية المراعاة في حينه ليس لامكانية الانتقال إلى الهجوم وحسب، بل وصواب التراجع المؤقت واجادة الاقدام على الحلول الوسط عند الاقتضاء مع الحفاظ على النهج الثوري وتطويره لاحقاً.
بذلت الكومنترن والاحزاب التي سارت تحت قيادتها اكبر الجهود لكي تعزز التحالف بين أول بلد للاشتراكية والطبقة العاملة العالمية وحركة التحرر الوطني في النضال ضد قوى الامبريالية والرجعية والفاشية والحرب.
كانت استراتيجية الشيوعيين العالمية تتلخص في توحيد صفوف الطبقة العاملة والقوى التحررية التقدمية من جميع البلدان في النضال ضد سيطرة الامبريالية وهجوم الرأسمال، ولا سيما قواه الرجعية المتطرفة. وكانت الكومنترن أول من لفت الانتباه إلى خطر الفاشية. وباصرار

(٢) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٦، ص ٢٣.

والحاح بادرت بانشاء تحالف ديمقراطي واسع ضد الفاشية والحرب. ففي عام ١٩٢٢ توجه مؤتمر الكومنترن الرابع إلى الاشتراكيين ـ الديمقراطيين والنقابات في جميع البلدان بنداء لتحقيق أعمال مشتركة ضد هجوم الرأسمال وضد الفاشية وخطر الحرب الجديدة. وفي آذار عـام ١٩٣٣، وجهت اللجنة التنفيذية للكومنترن نداء إلى عمال كافة البلدان عرضت فيه برنامجا لنضال الشيوعيين والاشتراكيين ـ الديمقراطيين ضد الفاشية باعتباره خطة للاعمال الموحدة. وبمبادرة من شيوعيي فرنسا والمانيا والاتحاد السوفياتي وغيرها من البلدان، انعقـد في بـاريس مـؤتمر عمال أوروبا ضد الفاشية الذي كان يمثل أكثر من ٣ ملايين شغيل في اوروبا.

وشغلت مسائل النضال ضد الفاشية والحرب مركز الصدارة في مؤتمر الكومنترن السابع والاخير، الذي سجل مرحلة مهمة جداً في تطور الحركة الشيوعية العالمية في فترة ما بين الحربين العالميتين. لقد انعقد المؤتمر في موسكو في تموز ـ آب ١٩٣٥ وساهم فيه مندوبون عن ٦٥ حزباً شيوعياً وبضع منظمات عالمية. وفي ذلك الحين كان في صفوف الكومنترن اكثر من ثلاثة ملايين و ١٤٠ الف شيوعي، منهم ٧٨٥ الف شيوعي في البلدان الرأسمالية والمستعمرات.

كان البند الرئيسي في جدول أعمال مؤتمر الكومنترن السابع، هو التقرير الذي القاه قائد معروف في الحركة الشيوعية العالمية الا وهو الثوري البلغاري البارز غيورغي دميتروف، بعنوان « هجوم الفاشية ومهام الأممية الشيوعية في النضال من أجل وحدة صفوف الطبقة العاملة ضد الفاشية ». نوّه دميتروف بأنه « في ظروف اشتداد أزمة الرأسمالية العامة وانتشـار الروح الثـوريـة في وسط جماهير الشغيلة، فان البرجوازية السائدة تلجأ إلى الفاشية أكثر فاكثر، في محاولة لانقاذ نفسها، وذلك بقصد اجراء تدابير النهب الاستثنائية ضد الشغيلة، وإعداد الحرب للامبريالية الضارية ودرء الثورة ». وكشف دميتروف عن جوهر الفاشية الطبقي باعتبارها ديكتاتورية إرهابية سافرة للرأسمال المالي، وبيّن خطرها الهائل على كافة القوى الثورية والديمقراطية، ورسم خطة لتوحيد هذه القوى في النضال ضد الفاشية.

علق المؤتمر أهمية قصوى في مجابهة الفاشية على النضال في سبيل جبهة عمالية موحدة. وكان النجاح في قضية إنشاء الجبهة العمالية الموحدة متوقفاً قبل كل شيء على العلاقات المتبادلة بين الشيوعيين والاشتراكيين ـ الديمقراطيين. وأخذ المؤتمر بعين الاعتبار الميول المناوئة للفاشية في الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية، وأهاب بالاحزاب الشيوعية إلى النضال من اجل الجبهة الموحدة مع الاشتراكية ـ الديمقراطية ضد الفاشية على كافة المستويات: في المؤسسات الانتاجية والمدن وكل بلد على حدة وعلى صعيد الأمميتين.

وعالج المؤتمر مسألة تحقيق الوحدة البروليتارية في ارتباط وثيق بمهمة توحيد جميع القوى

المناوئة للفاشية. وانتهى المؤتمر إلى استنتاج هام حول إمكانية وحدة الاعمال في النضال الديمقراطي العام ضد الفاشية للغالبية الساحقة من السكان في كل بلد: البروليتاريون، الفلاحون، صغار برجوازيي المدن، الحرفيون، المثقفون الكادحون. وأشار المؤتمر إلى أن الطبقة العاملة لا تستطيع اشراك الفئات الديمقراطية في الجبهة الشعبية إلا بنضالها النشيط دفاعاً عن مطالب هذه الفئات وعن المصالح المشتركة.

بيد أن سياسة الجبهة الشعبية العمالية الموحدة ضد الفاشية، هذه السياسة التي وضعت في المقام الاول المهام الديمقراطية العامة، لم تعن أن الاهداف الاشتراكية تؤجل إلى مستقبل بعيد. والعكس هو صحيح، فان طريق جذب الجماهير الغفيرة إلى النضال من أجل الاشتراكية، كانت تمر عبر الجبهة العمالية الشعبية الموحدة. وهكذا ارتسمت السبل الجديدة لتطور العملية الثورية في البلدان الرأسمالية، عبر النضال الديمقراطي العام ضد الفاشية إلى انتصار ديمقراطية جديدة تولّد مقدمات الانتقال إلى الاشتراكية.

وفي أعمال مؤتمر الكومنترن السابع خصّص مكان بارز لقضية النضال من اجل السلم وضد خطر حرب عالمية جديدة. وقدم بالميرو تولياتي احد زعماء الحزب الشيوعي الايطالي تقريراً في هذه القضية. وعارض المؤتمر الاستصغار الانتهازي اليساري لأهمية النضال في سبيل السلم والآراء التروتسكية اليسارية حول الحرب باعتبارها وسيلة، كما زعموا، تمهد الطريق للثورة. وإذ رفض المؤتمر التصورات الجبرية حول حتمية الحرب، نوّه بأن امكانيات جديدة للنضال في سبيل السلم، تنبع من تناسب القوى الطبقية المتغير على المسرح العالمي، ومن تعاظم قدرة الاتحاد السوفياتي السياسية والاقتصادية والعسكرية ومن اشتداد عود الفصائل الاخرى في الحركة الثورية العالمية.

وطرح المؤتمر مسألة انشاء جبهة واسعة جداً للنضال من اجل السلم لا تشمل الطبقة العاملة والشغيلة والفئات الديمقراطية وحسب، بل وكافة البلدان التي هددها العدوان الفاشي أيضاً. كذلك دعا الشيوعيون جميع أنصار السلام المستعدين للنضال ضد الحرب إلى أن ينضموا إلى هذه الجبهة. ولو أن جميع الذين وُجّه إليهم برنامج توحيد القوى الديمقراطية في النضال ضد الفاشية وخطر الحرب كانوا قد تبنوا هذا البرنامج وطبقوه بدأب وحتى النهاية، لكانت الفاشية قد منيت بهزيمة ماحقة قبل ان يتسنى لها إغراق البشرية في خضم حرب عالمية جديدة.

وكان من أهم جوانب نشاط الكومنترن المسائل المتعلقة بالنضال في سبيل تحرر شعوب البلدان التي تضطهدها الامبريالية. وأولت الكومنترن هذه المسائل اهتماماً خارقاً للعادة طوال سنوات وجودها كلها.

كان النهج الاساسي الذي تمسكت به الكومنترن والأحزاب الشيوعية في موقفها من حركة الشعوب المضطهدة التحررية، يقوم في العمل على توحيد كافة القوى الوطنية القادرة على خوض النضال ضد الامبريالية من اجل اسقاط سيطرتها الاستعمارية، كما واجهت هذه القوى مهمة النضال ضد الرجعية الداخلية (الاقطاعيين والبرجوازية الكومبرادورية والموظفين الرجعيين ومن لفَّ لفهم)، وتحقيق التحويلات الاجتماعية ولا سيما الاصلاح الزراعي. وبموجب نهج توحيد القوى الوطنية في النضال التحرري، رفع مؤتمر الكومنترن الرابع (عام ١٩٢٢) شعار إنشاء جبهة موحدة ضد الامبريالية. وأوصت الكومنترن بتطبيق هذه الفكرة من قبل الاحزاب الشيوعية في تلك البلدان التي توفرت فيها امكانيات لانشاء مثل هذه الجبهة (الصين، اندونيسيا). وأولت الكومنترن انتباهاً خاصاً للقضايا المتعلقة بالثورة التحررية الوطنية التي اندلعت آنذاك في الصين. وكانت قرارات الكومنترن في قضايا الثورة الصينية عبارة عن مساعدة كبيرة للحزب الشيوعي الصيني الفتي. كما ساعدت هذه القرارات على انشاء جبهة وطنية باشتراك الحزب الشيوعي والكومنتانغ، وعلى تذليل جملة من الاخطاء الانتهازية اليمينية التي ارتكبتها قيادة الحزب الشيوعي إبان ثورة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧، ثم الاخطاء اليسارية المتطرفة التي ارتكبت في ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ وفي مطلع الثلاثينات.

إن قضية الحركة التحررية الوطنية برزت بمزيد من الحدة في أواسط الثلاثينات. ومرد ذلك، من جهة، إلى النهوض العام في الحركة التحررية لشعوب البلدان المستعمرة، ومن جهة اخرى إلى اشتداد هجوم الامبريالية على شعوب هذه البلدان (التغلغل النشيط لالمانيا وايطاليا الفاشيتين إلى عدد من هذه البلدان وعدوان اليابان على الصين). وزادت هذه الاوضاع من ضرورة والحاح تنفيذ المطلب القاضي بتوحيد قوى التحرر الوطني في النضال ضد الامبريالية.

استجابت الكومنترن بهمة ونشاط لمطلب الزمن هذا، فاقرت انشاء الجبهة الوطنية المناوئة للامبريالية بوصفه شرطاً من أهم شروط النجاح في نضال الشعوب التحرري. وألحت الكومنترن على توصية الاحزاب الشيوعية في بعض البلدان (ولا سيما الحزب الشيوعي الصيني) بالعمل على انشاء مثل هذه الجبهة.

بحث مؤتمر الكومنترن السابع باسهاب في قضايا حركة التحرر الوطني. ورفض المؤتمر الاحكام اليسارية المتطرفة التي عرفت الثورة في البلدان المستعمرة كثورة برجوازية ديمقراطية تتحول بسرعة إلى ثورة اشتراكية. ونوّه بان مرحلة النضال التحرري الوطني الموجه نصله ضد المضطهدين الامبرياليين، هي لا محالة الخطوة الاولى للثورة الشعبية الحقيقية في غالبية المستعمرات وشبه المستعمرات. إن انشاء الجبهة الموحدة ضد الامبريالية هو المهمة الكبرى التي

طرحها المؤتمر أمام شيوعيي الاقطار المستعمرة والاقطار التابعة. وانتقد المؤتمر بشدة آراء الذين اعتبروا البرجوازية الوطنية كلها موالية للامبريالية. ووجّه المؤتمر الشيوعيين نحو ممارسة سياسة جريئة رامية إلى أن يتحد في جبهة موحدة جميع القادرين على النضال ضد الامبريالية، ومن ضمنهم البرجوازية الوطنية التي ظلت تناقضاتها مع الامبريالية باقية، بل واشتدت كثيراً في بعض البلدان. واتسم بأهمية قصوى في قضية انشاء الجبهة المناوئة للامبريالية التحالف بين لبروليتاريا والفلاحين الذين يشكلون غالبية السكان في البلدان المضطهدة: وبقوة وإصرار أكد المؤتمر فكرة التحالف بين حركة التحرر الوطني للشعوب المستعبدة والطبقة العاملة العالمية، ذلك أن المصلحة المشتركة في تحطيم الفاشية والامبريالية وفي درء الحرب العالمية، أوجدت تربة صالحة لأوثق وحدة بين الحركة العمالية العالمية والنضال التحرري الوطني. وكلّف المؤتمر الاحزاب الشيوعية «أن تؤيد بهمة ونشاط النضال التحرري الوطني الذي تخوضه الشعوب المضطهدة في المستعمرات وشبه المستعمرات».

إن النهج السياسي الجديد الذي رسمه مؤتمر الكومنترن السابع، مكّن الاحزاب الشيوعية من تعبئة الجماهير الغفيرة من الشغيلة لصد قوى الامبريالية والرجعية والفاشية والحرب. وشهدت السنوات ١٩٣٥ ـ ١٩٣٧ نهوضاً ملحوظاً في الحركة العمالية والديمقراطية العالمية. وأهم الصفات المميزة لهذا النهوض هي توطد أعمال الطبقة العاملة والشغيلة جمعاء، وعادت سياسة الجبهة العمالية والشعبية الموحدة بثمار كبيرة على شغيلة فرنسا واسبانيا وشيلي خصوصاً.

ثم ان الاستراتيجية الجديدة، أتاحت للشيوعيين بأن يتحولوا إلى قوة سياسية لها نفوذ أكبر في نضال الشعوب المضطهدة. وأعطت سياسة الجبهة العريضة المناوئة للامبريالية امكانية تراص الغالبية الساحقة في الأمة المضطهدة للنضال ضد الامبرياليين. واكتسبت هذه السياسة أهمية كبيرة خاصة في الصين حث ناضل الحزب الشيوعي من أجل وقف الحرب الأهلية وانشاء جبهة وطنية مناوئة لليابان. وقدمت لجنة الكومنترن التنفيذية مساعدة كبيرة للشيوعيين الصينيين في وضع هذه الخطة السياسية، إذ اعطت للحزب الشيوعي الصيني نصائح في هذه القضية.

اعترضت سبيل الكومنترن والاحزاب الشيوعية في تلك الفترة مصاعب عديدة. فمنذ عام ١٩٣٨ تبدى بوضوح أن الرجعية الامبريالية والفاشية وقوى الحرب أخذت من جديد تضغط على الحركة العمالية والديمقراطية بصورة ملحوظة. وهاجمت الاشتراكية ـ الديمقراطية اليمينية بمزيد من القوة سياسة الجبهة العمالية والشعبية الموحدة، وقوضت الجبهة الشعبية من الداخل حيثما وجدت. ورغم هذه الصعاب والاخطاء، اضطلعت الكومنترن بدور هائل في تعبئة الجماهير للنضال ضد الفاشية والحرب. وكان نهج الكومنترن والأحزاب الشيوعية الهادف إلى

رص كافة القوى الثورية الديمقراطية المناوئة للفاشية عبارة عن إعداد عميق للطبقة العاملة العالمية والشعوب المظلومة (الاشتباك المسلح مع الفاشية والامبريالية ابان الحرب العالمية الثانية).

ثم إن الحرب العالمية الثانية، التي اندلعت نيرانها في أول أيلول ١٩٣٩ حين هجمت المانيا الهتلرية على بولونيا، قد غيرت الوضع الدولي وظروف التطور الثوري في العالم. لقد بدأت الحرب بوصفها حرباً إمبريالية. غير أن خصائص المهام والاهداف التي توخاها المعتدون الفاشست، سببت منذ البداية وجود امكانيات موضوعية لقيام حرب تحررية عادلة ضد الفاشية.

وبقدر ما اتسع العدوان الفاشي، ولا سيما بعد اعتداء المانيا النازية على الاتحاد السوفياتي، تعاظمت الميول التحررية في الحرب، وتغير اكثر فاكثر طابع الحرب ذاته. وفي هذه الظروف نصحت قيادة الكومنترن الاحزاب الشيوعية في البلدان التي احتلتها المانيا الهتلرية بأن تتزعم النضال من أجل استعادة الاستقلال الوطني والدفاع عن مصالح الشغيلة الحيوية. وشغلت الاحزاب الشيوعية منذ البداية مكاناً مرموقاً في حركة المقاومة، بوصفها أكثر القوى الوطنية المناوئة للفاشية دأباً ومثابرة. وبعد اعتداء المانيا على الاتحاد السوفياتي في حزيران ١٩٤١، أهابت لجنة الكومنترن التنفيذية بشيوعيي جميع البلدان إلى العمل على انشاء جبهة عالمية موحدة للنضال ضد المعتدين الالمان والايطاليين واليابانيين وحث كافة القوى الوطنية على مكافحتهم.

وفي سياق الحرب ضد الفاشية حققت الاحزاب الشيوعية والعمالية توسيعاً ملحوظاً لنفوذها بين الجماهير. ثم إن نمو الاحزاب الشيوعية وضرورة البت السريع العملي بالمسائل الملموسة في النشاط المعادي للفاشية، وتعاظم دور الاحزاب الشيوعية في النضال من أجل مصالح الشعوب الوطنية العامة، كل ذلك تطلّب منها قدراً أكبر بكثير من الاستقلال والمبادرة. وبيّن مجرى الاحداث أن الشكل التنظيمي لاتحاد العمال في اطار الأممية الشيوعية كان يتوغل في طريق الاندثار. فبقدر ما نمت الحركة العمالية وتعقدت مهامها وتغيرت جدياً ظروف النضال، استحالت قيادة الأحزاب الشيوعية من مركز واحد. ناهيك عن أن مصالح النضال ضد الفاشية اقتضت إزالة كافة العواقب التي اعترضت سبيل اتحاد وتنشط القوى الوطنية المناوئة للفاشية.

أخذت هيئة رئاسة اللجنة التنفيذية للكومنترن كل هذه الاسباب بعين الاعتبار وتقدمت باقتراح حل الأممية الشيوعية. أيدت هذا الاقتراح جميع الاحزاب الشيوعية التي توفرت لها إمكانية توصيل هذا الرأي إلى لجنة الكومنترن التنفيذية. وبناء على ذلك اتخذت هيئة رئاسة اللجنة التنفيذية للكومنترن في أيار ١٩٤٣ قراراً بحل الأممية الشيوعية. فخاضت الأحزاب

الشيوعية، بمزيد من المرونة والهمة، نضالاً في سبيل رص صفوف القوى الوطنية المعادية للفاشية وتحطيم الفاشست. واكتسبت سياسة الاحزاب الشيوعية اعترافاً متزايداً من جانب الشعوب، فانضمت إلى صفوفها خيرة المناضلين ضد الفاشية. واذا كان الشيوعيون عشية الحرب العالمية الثانية يعدون في كل المعمورة بأربعة ملايين و ٢٠٠ الف فرد، فقد بلغ عددهم في نهاية الحرب ٢٠ مليوناً، الامر الذي يدل على ارتفاع مكانة الحركة الشيوعية وتعاظم قوتها.

إن تنفيذ الاستراتيجية والتكتيك اللذين وضعتها الكومنترن للنضال في سبيل انشاء جبهة موحدة للعمال والشعوب من كافة البلدان، قد ساهم بقسط كبير في اتحاد ورص صفوف القوى المعادية للفاشية، هذا الاتحاد الذي تحقق إبان الحرب العالمية الثانية. وقدم الشغيلة والقوى الديمقراطية من مختلف البلدان مساعدة كبيرة للاتحاد السوفياتي في سنوات النضال ضد الفاشية. أما الاتحاد السوفياتي الذي ساهم المساهمة الحاسمة في احراز الانتصار على الفاشية، فقد حقق بذلك رسالته الأممية التاريخية إزاء شعوب العالم أجمع وساعد الشعوب في عدد من البلدان على التحرر من نير الرأسمالية والاستغلال، والسير في طريق بناء مجتمع جديد، اشتراكي.

٣ - الاتحادات النقابية العالمية:

اقترن نهوض حركة جماهير العمال الثورية بعد ثورة اكتوبر في روسيا والحرب العالمية الاولى بزيادة عدد النقابيين. ففي الفترة الممتدة من عام ٩١٨ إلى عام ١٩٢٠، ازداد عدد اعضاء النقابات في المانيا ٣٤٠٪ وفي ايطاليا (الاتحاد العام للعمل) إلى ١٠ مرات، وازداد في بريطانيا من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٢٠ مقدار ١٠٠٪، وهلم جرا. وإلى جانب المراكز النقابية القديمة نشأت مراكز جديدة، ومن ضمنها في الصين والهند. وفي ظروف النهوض تنشطت النقابات، واشترك عدد عديد منها في حركة التضامن مع روسيا السوفياتية وفي النضال الاضرابي الذي أسفر عن مطالب جديدة (تأميم بعض الفروع الصناعية وفرض الرقابة العمالية على الانتاج وما إلى ذلك). وظهر بجلاء في الحركة النقابية، مثلها مثل الحركة العمالية عموماً، اتجاهان أساسيان هما الاتجاه الانتهازي (الاصلاحي) والاتجاه الثوري، الامر الذي أدى إلى فرقة النقابات داخل البلدان وعلى الصعيد العالمي. وما زال باقياً اتجاه آخر هو الاتجاه الانتهازي اليساري والسنديكالي الفوضوي.

بيد أن سعي العمال المتعاظم إلى التعاون الأممي أدى إلى انشاء منظمات نقابية عالمية.

وكان **اتحاد النقابات العالمي**، المعروف باسم **أممية أمستردام** أول هذه المنظمات. نشأ هذا الاتحاد في كونفرنس النقابات الاصلاحية من ١٣ بلداً أوروبياً والولايات المتحدة الاميركية،

الذي انعقد في شباط ١٩١٩ (في عام ١٩٢٠ خرج الاتحاد الأميركي للتريديونيونات من أممية أمستردام). وضم اتحاد النقابات المذكور عام ١٩٢٠ نقابات من ١٧ بلداً بعدد إجمالي قدره ٢٣ مليون عضو. وفي عام ١٩٢٦ ضم الاتحاد نقابات من ٢٣ بلداً، الا أن عدد أعضائها قد انخفض إلى ١٣ مليوناً و ٣٠٠ ألف شخص، وفي عام ١٩٣٤ أصبح اتحاد النقابات العالمي يضم مراكز نقابية من ٢٦ بلداً، وكانت هذه المراكز توحد نقابات بعدد إجمالي من الاعضاء قدره ١٩ مليوناً و ٥٠٠ الف عضو، ومن النقابات غير الأوروبية انضمت إلى الاتحاد نقابات من الأرجنتين والهند واندونيسيا والمكسيك وفلسطين.

ارتبط نشاط أممية أمستردام العملي كله بالسياسة الانتهازية التي مارستها الأممية الاشتراكية. أما الدور القيادي في الاتحاد فلعبه زعماء النقابات البريطانية الاصلاحيون الذين بذلوا جهدهم لكي يحصروا نشاط الاتحاد في مسائل الاحصاء والاعلام وتقديم المساعدة المادية لبعض النقابات. وفي ظروف النهوض الثوري أيد الاتحاد فكرة جعل وسائل الانتاج ملكية عامة وتحديد يوم العمل بثماني ساعات. كما اشترك في مناقشة جملة من القضايا العالمية (من اجل نزع السلاح العام، حق الشعوب في التطور الحر وما إلى ذلك). الا أن هذه النشاطات اتسمت بطابع مسالم. وفي عام ١٩٢٤ انعقد مؤتمر الاتحاد الثالث، الذي صادق على النظام الداخلي لاتحاد النقابات العالمي. وأعلن النظام الداخلي أهداف النضال ضد الحرب والرجعية وكذلك الاهداف التالية: المساهمة في تطوير السكرتاريات النقابية العالمية، تنشيط الحركة النقابية، المساهمة في تطوير التشريع الاجتماعي العالمي وتعليم العمال. اعترف زعماء اتحاد النقابات العالمي قولاً بالصراع الطبقي ومارسوا في التطبيق العملي سياسة التعاون مع ارباب العمل.

وفي عام ١٩٢٠ انعقد في لاهاي مؤتمر للنقابات المسيحية من ١٠ بلدان أوروبية وتأسس فيه **الاتحاد العالمي للنقابات المسيحية**. وضم هذا الاتحاد عام ١٩٢٠ نقابات مسيحية من ١٣ بلداً أوروبياً بعدد اجمالي من النقابيين قدره ٣ ملايين. وانخفض عدد اعضاء هذه النقابات عند حلول عام ١٩٢٤ إلى مليوني شخص. ونادى برنامج الاتحاد العالمي للنقابات المسيحية «بقداسة» الملكية الخاصة والانسجام بين العمل والرأسمال وبمبدأ «الأقربون أولى بالمعروف» بوصفه قاعدة من قواعد العلاقات بين ارباب العمل والعمال. ورفض البرنامج الصراع الطبقي والتعاليم الاشتراكية.

وفي كانون الاول ١٩٢٢ انعقد في برلين مؤتمر للمنظمات السنديكالية الفوضوية من ١١ بلداً في أوروبا وأميركا اللاتينية. أسس المؤتمر **جمعية العمال العالمية** المعروفة باسم **أممية برلين السنديكالية الفوضوية**. واعترفت هذه الجمعية بالصراع الطبقي ولكنها رفضت، على غرار

جميع الفوضويين، الدولة، ومن ضمنها ديكتاتورية البروليتاريا، على اعتبارها وسيلة لاضطهاد الطبقة العاملة. واعلنت أممية برلين هدفاً لها إنشاء مجتمع جديد « حر » (عن الدولة) تعود فيه وسائل الانتاج إلى النقابات. وانتقد زعماء هذه المنظمة اتحاد النقابات العالمي على « نزعته الاصلاحية »، ولكنهم اضمروا العداء بدرجة أكبر للنقابات الثورية.

مرت النقابات بمحن كبيرة في السنوات العسيرة من الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٣) ووصول الفاشست إلى سدة الحكم في المانيا وتحضيرهم لحرب جديدة. ورداً على البطالة الجماهيرية والنزاعات الاجتماعية الحادة التي سببتها الازمة تقدم اتحاد النقابات العالمي عام ١٩٣١، أسوة بالأممية الاشتراكية، ببرنامج مطالب لزيادة الأجور، وتطبيق اسبوع العمل من ٤٠ ساعة، وزيادة الضمان ضد البطالة، ونفقات الدولة من اجل الاشغال العامة، الخ.. الا أن اتحاد النقابات العالمي لم يشترك بنشاط في النضال من أجل تنفيذ المطالب المعلن عنها، بما في ذلك في الحركة الاضرابية.

كما وقف اتحاد النقابات العالمي موقفاً سلبياً من الفاشية وخطر الحرب. (اما الاتحاد العالمي للنقابات المسيحية فرفع عام ١٩٣٢ شعار « لا شيوعية ولا فاشية ». ووقفت أممية برلين موقفاً « حيادياً »، أي انشقاقياً).

كان اتحاد النقابات العالمي قد استصغر خطر الفاشية، فلم ينظم نضال جماهير العمال والقوى الديمقراطية ضدها. ونادى الاتحاد بتحاشي الحرب، معلقاً آماله بالسلم على عصبة الأمم.

بيد أن مواقف اتحاد النقابات العالمي أخذت تتغير تدريجياً تحت تأثير حركة جماهير الشغيلة واقتراحات البروفنترن (أممية النقابات الحمراء)، الداعية إلى وحدة النقابات في النضال ضد الفاشية والحرب. واشترك كثير من النقابات الداخلة في الاتحاد في هذا النضال إلى جانب النقابات الثورية. الا أن قيادة الاتحاد لم تقدم على الاتفاقية حول وحدة الاعمال مع البروفنترن، ولم تتخذ التدابير لجذب العمال الاعضاء في النقابات الداخلة في الاتحاد إلى النضال ضد الفاشية.

ووقفت موقفاً مغايراً **البروفنترن (أممية النقابات الحمراء)** التي انشئت عام ١٩٢١ في موسكو. لقد تأسست البروفنترن بوصفها منظمة عالمية للنقابات الثورية، وضمت النقابات السوفياتية ونقابات من عدد من البلدان الرأسمالية والمستعمرة. وفي مؤتمر البروفنترن الاول، أشترك مندوبو النقابات من ٤٢ بلداً أوروبياً والولايات المتحدة الاميركية والصين وكولومبيا وشيلي وكوريا وغيرها من البلدان.

انطلق نظام الكومنترن الداخلي من فكرة ضرورة القضاء على النظام الرأسمالي ورسم الاهداف التالية: تلاحم العناصر الثورية في الحركة النقابية، تنسيق نضال الطبقة العاملة، تنظيم

النضالات والحملات العالمية تأييداً لنضال فصائل الطبقة العاملة في مختلف البلدان، تنظيم المساعدة المتبادلة.

وأولت البروفنترن اهتماماً كبيراً لتطور الحركة النقابية في البلدان المستعمرة والتابعة. وكانت هذه المسألة موضع بحث في مؤتمر البروفنترن الثاني (عام ١٩٢٢). وأشار المؤتمر المذكور إلى ضرورة تأسيس نقابات انتاجية في هذه البلدان تعتمد على مبادىء الصراع الطبقي، والنضال من اجل مساواة العمال المحليين والاوروبيين في الاجور، ومكافحة الاوهام العرقية والقومية في وسط العمال، والاشتراك بهمة ونشاط في الحركة التحررية المعادية للامبريالية.

دافعت البروفنترن عن مصالح العمال ودعت إلى وحدة الحركة النقابية. لقد تقدمت بجملة من المطالب الملموسة التي كان من شأن النضال في سبيل تحقيقها أن يؤدي إلى الوحدة (دفاعاً عن الاجرة، والحفاظ على يوم العمل من ٨ ساعات، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي من قبل الدولة، وتحسين ظروف العمل). وأحرزت نجاحات معينة في النضال من أجل الوحدة في اواسط العشرينات. مثلاً. في عام ١٩٢٥ أنشئت اللجنة النقابية الانكلو ـ روسية للوحدة، التي اعتبرتها النقابات السوفياتية خطوة في سبيل الوحدة النقابية العالمية. وأنشئت لجان للوحدة النقابية كذلك في عدد من البلدان الرأسمالية. الا أن الزعماء اليمينيين لاتحاد النقابات العالمي واتحاد التريديونيونات البريطانية أصروا، بعد الاضراب العام في بريطانيا عام ١٩٢٦، على حل اللجنة الانكلو ـ روسية للوحدة وزادوا من معارضة الاتصالات بفروع البروفنترن. كما أن البروفنترن، رداً إلى حد ما على سياسة التعاون الطبقي التي مارسها اتحاد النقابات العالمي، وقفت موقفاً انعزالياً في مسألة وحدة النقابات (مثلاً، قدمت البروفنترن شرطاً من شروط هذه الوحدة، مطلب الاعتراف بديكتاتورية البروليتاريا).

ولكن في ظروف هجوم الفاشية في ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ وقفت البروفنترن موقفاً واقعياً أكثر في النضال من أجل الوحدة النقابية. ففي آذار ١٩٣٣ أوصت قيادة البروفنترن فروع البروفنترن بتوحيد الاعمال مع النقابات الاصلاحية في بعض القضايا، واستحسنت في كانون الاول ١٩٣٣ نشاط تلك النقابات الثورية التي اقامت اتصالات مباشرة بالنقابات الاصلاحية. وهكذا، اخذت حركة القاعدة النقابية نحو الوحدة بالنمو والانتشار.

هذا واضطلعت قرارات مؤتمر الكومنترن السابع بدور كبير في النضال من أجل وحدة الحركة النقابية العالمية. فقد شجب المؤتمر الاخطاء الانعزالية واليسارية المتطرفة التي اقترفتها قيادة البروفنترن، وأهاب بالشيوعيين وأعضاء النقابات إلى خوض نضال حازم في سبيل وحدة نقابية راسخة، وفي سبيل الوحدة مع النقابات الواقعة تحت تأثير الاصلاحيين. وفي البلدان التي

كانت فيها « النقابات الحمراء » قليلة العدد ، أوصت الكومنترن بحلها وبانتساب اعضائها إلى النقابات الاصلاحية . أما البلدان التي كانت فيها « النقابات الحمراء » جماهيرية وذات نفوذ ، فقد نصحت الكومنترن بالعمل على الاتحاد مع النقابات التي يقودها الاصلاحيون. وقدمت الكومنترن شرطين لمثل هذا الاتحاد هما : الاعتراف بالصراع الطبقي والتقيد بالديمقراطية النقابية. كما أيد المؤتمر فكرة اتحاد البروفنترن مع اتحاد النقابات العالمي. ومن ثم وجهت البروفنترن اقتراحاً رسمياً إلى قيادة اتحاد النقابات العالمي بصدد اتحاد المنظمتين.

غير أن قيادة اتحاد النقابات العالمية ، وإن لم ترفض علنياً اقتراح البروفنترن حول توحيد الحركة النقابية العالمية ، بذلت كل ما في وسعها للتهرب من إقامة الوحدة المباشرة في الأعمال مع البروفنترن وعلى العكس من ذلك ، فان نهج البروفنترن الرامي إلى إقامة الوحدة النقابية ، والتجاوب مع مصالح الحركة العمالية والديمقراطية ، قد لقي تأييداً متزايداً من جانب النقابات في أوطانها . وفي عام ١٩٣٦ اتحد أكبر مركزين نقابيين في فرنسا ، واتحدت كذلك النقابات في شيلي والمكسيك وبعض البلدان الاخرى. وكانت النقابات التقدمية هي المبادرة في النضال من اجل الوحدة. وفي أواخر ١٩٣٧ زالت فروع كثيرة للبروفنترن عن الوجود ، فانضمت إلى المراكز النقابية في اوطانها . وأعلنت البروفنترن ، والحال هذه ، عن حل نفسها .

كان نهج البروفنترن الهادف إلى الوحدة النقابية في النضال من اجل مصالح الشغيلة وضد الفاشية والحرب ، قد تأكدت صحته رغم معارضة زعماء اتحاد النقابات العالمي. فهو لم يساعد على تحقيق وحدة اعمال النقابات في الدفاع عن مصالح الشغيلة وحسب ، بل ادى كذلك إلى اشتداد الاتجاه التقدمي الديمقراطي في تطور الحركة النقابية العالمية .

الفصل الرابع
انتصار الثورات الاشتراكية في عدد آخر من البلدان بعد الحرب العالمية الثانية وتشكل المنظومة الاشتراكية العالمية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، جرت في كرتنا الارضية تغيرات اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية جذرية، كانت تعتبر خطوة كبيرة في تطوير الحركة الثورية العالمية.

وشهد العالم الشوط الثاني من الثورة الاشتراكية التي انتصرت في ١٢ بلداً جديداً من بلدان أوروبا وآسيا وأميركا. وكانت الدول الاشتراكية الحديثة العهد قد شكلت، مع الاتحاد السوفياتي وجمهورية منغوليا الشعبية، منظومة عالمية للاشتراكية ضمت أكثر من ثلث البشرية.

وأسفر تشكل المنظومة الاشتراكية العالمية عن تغير جذري في ميزان القوى على المسرح العالمي، وعن ضعف مواقع الامبريالية. ثم إن تعاظم قوى الاشتراكية ساهمَ في النهوض الكبير لحركة التحرر في العالم أجمع وهيأ ظروفاً ملائمة لتطورها.

وأصبحت المنظومة الاشتراكية عاملاً هاماً جداً يردع أعمال العدوانية للامبريالية، ويخدم مصالح السلم والتقدم لشعوب جميع البلدان.

١ ـ الثورات الاشتراكية في بلدان وسط وجنوب شرقي أوروبا

في أواخر الحرب العالمية الثانية وفي السنوات الاولى بعدها، انتصرت الثورات الاشتراكية في البانيا وبلغاريا والمجر والمانيا الشرقية وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا.

لم تكن هذه الثورات مصادفات فجائية. فقد هيأها كامل سير التطور التاريخي في هذه البلدان والنضال الثوري للطبقة العاملة وجماهير الكادحين خلال السنوات السابقة لها. كانت

التناقضات الاجتماعية والسياسية في هذه البلدان قد تفاقمت كثيراً قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية. ولكن هذه التناقضات ازدادت تفاقماً أكثر من ذي قبل إبان الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت جميع هذه البلدان رازحة تحت وطأة الفاشية. لم تكن الطبقات المسيطرة في هذه البلدان عاجزة عن الذود عن المصالح الوطنية لبلدانها فحسب، بل وأقدمت على التعاون مع الفاشست، الامر الذي زاد من تذمر جماهير الكادحين واستيائها من هذه الطبقات. وكانت الحركة المعادية للامبريالية في هذه البلدان قد اصبحت بالضرورة ذات طابع إجتماعي، وأصبح النضال في سبيل التحرر الوطني يتشابك، في سياق تطوره، مع النضال الاجتماعي، الطبقي ضد البرجوازية والاقطاعيين في سبيل القضاء التام على نظام الظلم والاستغلال.

إلا أن توفر المهدات الداخلية الملائمة، لم يكن كافياً وحده لانتصار الثورات. فبفضل تحطيم الجيش السوفياتي لقوى الفاشية الرئيسية، وبعد تحرير بلدان وسط وجنوب شرقي أوروبا، توفرت ظروف دولية ملائمة لخرق سلسلة الامبريالية من جديد في حلقاتها الضعيفة، ولاقامة سلطة الكادحين. علماً بأن وجود وحدات الجيش السوفياتي في أراضي هذه البلدان شل الاعمال العدائية للرجعية الداخلية وحال دون تصدير الثورة المضادة من الغرب. وترك وجود وحدات الجيش السوفياتي تأثيراً ثورياً على تطور الاحداث في هذه البلدان وعلى نضال جماهير الكادحين. كانت الطبقة العاملة هي القوة المهيمنة والمحركة الرئيسية للثورات في جميع هذه البلدان. أما دورها القيادي فقد أمنه التعاون بين الاحزاب العمالية، بين الشيوعيين والاشتراكيين. وإلى جانب الطبقة العاملة شاركت في الثورات جماهير الكادحين الواسعة وغيرها من القوى الديمقراطية، الامر الذي جعل هذه الثورات ذات طابع شعبي حقاً.

كانت طبقة الفلاحين أكبر حليف للطبقة العاملة. وفي غمرة النضال في سبيل انتصار الثورة، وفي مجرى تطورها، ازداد تعاون هاتين الطبقتين شدة ومتانة.

وساهم في النضال التحرري المثقفون والبرجوازية الصغيرة في المدن. ولكن الامر كان أكثر تعقيداً فيما يخص البرجوازية. فان البرجوازية الكبيرة التي تحالفت مع الفاشيين وخانت المصالح الوطنية، قد فضحت نفسها بنفسها. وكان هناك قسم آخر من البرجوازية (نعني البرجوازية المتوسطة)، وهو قسم مناهض للفاشية وذو مصلحة في تحرير بلدانه وبعث استقلالها الوطني. ولكن هذا القسم من البرجوازية ظل زمناً طويلاً في مواقع التريث الخامل وخاف من تطور حركة الشعب الجماهيرية. ولكن الانعطاف الجذري لسير الحرب ضد الفاشية قد جعل هذه الاوساط من البرجوازية في بعض البلدان تعيد النظر في تكتيكها وتنضم إلى جبهة التحرر الوطني علماً بأنه كانت تراودها مقاصد أنانية، إذ حلمت بان تضع الجبهة الوطنية تحت تأثيرها وتؤمن

لنفسها بالتالي القول الفصل لدى تحديد الانظمة فيا بعد الحرب. وبما أن هذه الاوساط لم تستطع أن تتكل على قواها الذاتية، فانها عوّلت على عون البلدان الغربية وحاولت بكل الوسائل أن تعوق تعاظم تأثير الاتحاد السوفياتي وأفكار الاشتراكية على الجماهير الشعبية في بلدانها. ومع تطور وتعمق الثورة اشتدت معارضة البرجوازية لها ثم انضمت إلى معسكر الثورة المضادة في آخر المطاف.

كان أساس التطور الناجح للثورات الشعبية الديمقراطية في بلدان وسط وجنوب شرقي أوروبا، هو وحدة القوى الوطنية المناهضة للفاشية والمنضمة إلى الجبهة الوطنية. أما دور القوة المنظمة والقيادية في الجبهة الوطنية، فقد لعبته في جميع هذه البلدان الاحزاب الشيوعية والعمالية التي برهنت بأفعالها على أنها أكثر القوى مبادرة وتشدداً في النضال ضد الفاشية وفي سبيل مصالح الشعب. ولم تكن البنية الاجتماعية لهذه الجبهات واحدة في مختلف البلدان. مثلاً، كانت الجبهتان الوطنيتان في المجر وتشيكوسلوفاكيا تضمان ليس العمال والفلاحين والمثقفين فسحب، بل ومعظم البرجوازية المتوسطة، بينما لم تضم الجبهتان في بولندا ويوغسلافيا الفئات البرجوازية لأنها احتلت مواقع العداء تجاه الحركة الشعبية الجماهيرية المعادية للفاشية وعلقت كل الامال بالتحرير على حكومتيها في المهجر وعلى عون الدول الامبريالية الغربية.

وفي سياق تحرير بلدان وسط وجنوب شرقي أوروبا من الفاشية (وجرى هذا من حزيران ١٩٤٤ إلى أيار ١٩٤٥)، تم فيها القضاء على النظام السياسي القديم وتركزت السلطة المركزية والمحلية كلها في أيدي حكومات الجبهة الوطنية وهيئاتها المحلية. وقد دخل في قوام الحكومات الشعبية الديمقراطية الاولى، إلى جانب ممثلي الاحزاب العمالية، ممثلو الاحزاب الفلاحية والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الديمقراطية. ورغم أن الشيوعيين كانوا يمثلون قوة متنفذة في هذه الحكومات الاولى فانهم كانوا يشكلون اقلية أعضائها ولم يترأسوها، كقاعدة عامة ففي تشيكوسلوفاكيا، مثلاً، كانت حكومة الجبهة الوطنية التي تشكلت في مدينة كوشيتسي في ٤ نيسان ١٩٤٥ قد ضمت في قوامها ٨ شيوعيين فقط، اما اعضاؤها الآخرون (وعددهم ١٩ شخصاً) فكانوا من ممثلي الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الوطني الاشتراكي والحزب الشعبي (الكاثوليكي) والحزب الاشتراكي التشيكوسلوفاكي. وكانت الأحزاب الثلاثة الأخيرة تضم ممثلي البرجوازية. وترأس الحكومة الاشتراكي الديمقراطي اليساري فيرلنغر، بينما كان الشيوعي غوتفالد نائباً له.

إن سلطة الدولة التي ظهرت للوجود في اغلبية بلدان الديمقراطية الشعبية الاوروبية نتيجة لانتصار الثورة فيها لم تكن بعد ديكتاتورية للبروليتارية ولكنها لم تعد ديكتاتورية للبرجوازية.

وكانت هذه السلطة، من حيث جوهرها ومضمونها الطبقي، تعتبر ديكتاتورية ثورية ديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين والفئات المتوسطة في المدينة (الحرفيين وصغار التجار وغيرهم) حيث يعود الدور القيادي إلى الطبقة العاملة. هذا باستثناء بلغاريا ويوغسلافيا حيث تحقق عزل البرجوازية منذ بداية الثورة وكانت السلطة الجديدة عبارة عن شكل من أشكال ديكتاتورية البروليتاريا.

كانت الثورات في بلدان وسط وجنوب شرقي أوروبا تختلف بعضها عن البعض من حيث المضمون الملموس والاشكال وتائر التطور. مثلاً، اتخذت الثورة في كل من بلغاريا ويوغسلافيا طابعاً اشتراكياً منذ بدايتها، ولكنها اشتملت على حل المهام الديمقراطية ايضاً. أما في البلدان الاخرى فجرت الثورات على طورين: الطور الديمقراطي ثم الطور الاشتراكي اللذين كانت لكل منها خصائصه. كان سير الثورات على هذا النحو أو ذاك منوطاً بالظروف التاريخية الملموسة لتطور هذا البلد أو ذاك، وبميزان القوى الطبقية ودرجة نضوج الطبقة العاملة وقوة احزابها ونفوذها.

ولكن طوري الثورة المختلفين من حيث الطابع كانا مترابطين وثيق الترابط. كانت الثورة الديمقراطية تهيء الظروف الضرورية للثورة الاشتراكية، أما هذه الاخيرة فكانت تقوم، فيما تقوم، بالمهام التي لم تنفذها الثورة الديمقراطية. وحدث احياناً أنه في الطور الاول من الثورة جرى تحقيق اجراءات اشتراكية إلى جانب الاجراءات الديمقراطية العامة. وهكذا جرى تقارب مهام النضال في سبيل الديمقراطية مع النضال في سبيل الاشتراكية.

قبل فترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ كانت السلطة الشعبية في اكثرية بلدان الديمقراطية الشعبية تحل في الغالب المهام الديمقراطية العامة أو المتعلقة بمناوأة الفاشية والاقطاع.

وفي مجال السياسة استمرت عملية القضاء على جهاز الدولة القديم، تلك العملية التي بدأت في مرحلة تحرير هذه البلدان. وخلافا لروسيا السوفياتية، كانت عملية تحطيم جهاز الدولة القديم، وإنشاء جهاز جديد، تجري فيها بتدرج أكبر واستغرقت وقتاً طويلاً نسبياً. مثلاً، انصرمت سنة أو سنتان منذ انتصار الثورة في بعض بلدان الديمقراطية الشعبية (المجر وبلغاريا ورومانيا)، حتى تمت فيها عملية الاستعاضة عن الحكم الملكي بالحكم الجمهوري. إلا أنه جرى في كافة بلدان الديمقراطية الشعبية خلال السنوات الاولى بعد انتهاء الحرب إنشاء جهاز جديد لسلطة الدولة من القاعدة حتى القمة. وتم تسريح الجيوش القديمة، وحل أجهزة البوليس القديمة، وتشكيل جيوش شعبية جديدة، وشرطة شعبية، وهيئات ديمقراطية للقضاء. وجرى تعيين ممثلي الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين التقدميين والمشتركين في حركة المقاومة الفاشية لاشغال

المناصب في هيئات السلطة المركزية والمحلية.

في جميع بلدان الديمقراطية الشعبية الاوروبية جرت عملية إعادة وتوسيع حقوق وحريات الكادحين التي داستها الفاشية. ومُنح جميع المواطنين باستثناء اولئك الذين تعاونوا مع الفاشيين، الحق في أن ينتخبوا ويُنتخبوا إلى كافة هيئات سلطة الدولة، كما مُنحت لهم جميعهم حرية الاتحاد والقول والاجتماع. ومنذ السنوات الأولى بعد التحرير مُنح حق النشاط العلني للأحزاب العمالية والديمقراطية والنقابات ومنظمات الشبيبة والنساء وغيرها من المنظمات الديمقراطية. وفي الوقت نفسه أعلن حل جميع الاحزاب والمنظمات الفاشية ومنع نشاطها. وفي جميع هذه البلدان مثل مجرموا الحرب أمام محكمة الشعب وحُكِم عليهم بالعقوبات الصارمة.

وفي المجال الاقتصادي أيضاً جرت في هذه المرحلة تحويلات ثورية عميقة. ومن أهم هذه التحويلات، الاصلاحات الزراعية التي تم اجراؤها على اساس مبدأ «الارض لمن يفلحها». وتحقق هذا ليس عن طريق تأميم الارض بل عن طريق احالتها إلى ملكية الفلاحين الخاصة. وتم إقرار الحد الاقصى من قطعة الارض التي يمكن ان تكون ملكاً لصاحب الاستثمارة الواحدة. وكان هذا الحد الاقصى يتراوح بين ٢٥ هكتاراً و ٣٥ هكتاراً في كل من بلغاريا ويوغسلافيا، بينما كان يوازي ٥٠ هكتاراً في اكثرية البلدان الاخرى. في بعض البلدان (البانيا ورومانيا ويوغسلافيا) تحقق انتزاع الاراضي من الاقطاعيين بلا تعويض ومنحها للفلاحين مجاناً. أما في البلدان الاخرى (بولندا وتشيكوسلوفاكيا) فطبق أسلوب تعويض أصحاب الاراضي جزئياً عما انتزع منهم، كما أحيلت الاراضي إلى ملكية الفلاحين مقابل مبلغ غير كبير. ومنحت القطع الارضية مجاناً للمشتركين في حركة المقاومة ولعائلات شهداء النضال ضد الفاشية. ثم إن قسماً من الاراضي المنتزعة من كبار اصحاب الاراضي أحيل إلى ملكية الدولة وأنشئت فيه مزارع حكومية وحقول تجريبية.

ولدى تحقيق الاصلاحات الزراعية لم تجر تصفية استثمارات الكولاك (الفلاحين الاغنياء) وذلك لانها كانت تقدم آنذاك قسطاً كبيراً من الحبوب البضاعية. وانتُهجت حيال هؤلاء الاغنياء الريفيين سياسة التضييق عليهم ثم إزاحتهم بالتدريج. وتحقيقاً لهذه الأغراض اتخذت القوانين بمنع بيع وشراء الأراضي وبضريبة الدخل التصاعدية ومنع بيع الآلات الزراعية لأصحاب الاستثمارات الكبرى، وغير ذلك من الاجراءات التي أسفرت عن أضعاف الأغنياء الريفيين، ثم عن ازاحتهم على اعتبارهم ممثلين لطبقة الاستغلاليين.

وقد قضت الاصلاحات الزراعية إلى الابد على بقايا العلاقات الاقطاعية في الريف وعلى طبقة كبار ملاكي الاراضي. وفي الوقت نفسه تعززت ملكية الفلاحين للارض، وأصبح

الفلاح المتوسط شخصية رئيسية في الريف. إن الاصلاحات الزراعية لعبت دوراً عظيماً في توثيق التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين وهو أساس نظام الديمقراطية الشعبية.

في الطور الاول من الثورة حققت السلطة الشعبية مصادرة المؤسسات الصناعية العائدة إلى المحتلين الفاشيين ومجرمي الحرب والبرجوازية الكومبرادورية الخائنة. وتبعاً لتناسب القوى الطبقية وللبنية الاقتصادية، تميزت عملية التأميم في كل بلد بخصائص معينة كما تباينت وتائرها واحجامها. ولكن في جميعها أحيلت المؤسسات الكبيرة والمصارف إلى ملكية الدولة واصبحت أساساً لانشاء القطاع العام في الاقتصاد الوطني. ورغم أن هذه الاجراءات وغيرها لم تعن تصفية النظام الرأسمالي في هذه البلدان، فانها قوّضت دعائمه ومهّدت السبيل للاشتراكية.

ومن أكبر المهام التي واجهتها السلطة الشعبية الديمقراطية بعث الاقتصاد المدمر. مثلاً، كانت الخسارة المادية التي تكبدتها بولندا بنتيجة سوء تصرف المحتلين الالمان الفاشيين تقدر بحوالي ٤٠٪ من مجمل الثروة الوطنية. وبمقدار الثلث دمر كل من الصناعة وتوليد الطاقة. ودمر في الريف ٣٥٣٠٠٠ بيت فلاحي. وكانت المواصلات والنقابات معطلة كلياً تقريباً. وفي يوغسلافيا دمر اكثر من نصف عدد المؤسسات الصناعية وهلم جرا.

وقامت هيئات السلطة الجديدة بتعبئة الكادحين وكافة الموارد المادية، بغية بعث الاقتصاد الوطني بأسرع وقت. وشاركت الطبقة العاملة والشبيبة وملايين الكادحين الموحدين في منظمات الجبهة الوطنية في اعمال البعث والترميم مشاركة فعالة. وفي الكثير من هذه البلدان، انتشرت في المؤسسات الصناعية المباراة الشعبية لأجل بعث الاقتصاد باسرع وقت.

وقدم الاتحاد السوفياتي مساعدة نزيهة كبيرة لبلدان الديمقراطية الشعبية فيما يتعلق ببعث الاقتصاد الوطني وتذليل المصاعب الاقتصادية. إن الاتحاد السوفياتي، وقد كان نفسه فريسة الخراب والجوع بنتيجة الحرب، قدم إلى بلدان الديمقراطية الشعبية الخامات لأجل الصناعة، والالات ووسائط النقل والمؤن للسكان بما فيها الحبوب واللحوم والسكر والخ.. وبفضل جهود الشعب الكادح الكبيرة تم في جميع هذه البلدان بعث الاقتصاد الوطني، أساساً، خلال فترة ١٩٤٦ - ١٩٤٨، علماً بأن الانتاج الصناعي في بعضها تجاوز مستواه لما قبل الحرب.

جرى تطور العملية الثورية في بلدان الديمقراطية الشعبية في جو من الصراع الطبقي الحاد. ولم تكن الاحزاب الشيوعية والعمالية وسائر القوى التقدمية المتحالفة معها لتخفي، وهي تناضل في سبيل التحولات الديمقراطية، ان هدفها النهائي هو الاشتراكية، ومع تحقيق المهام الديمقراطية العامة أخذت هذه الاحزاب تركز اهتمام وجهود الطبقة العاملة وجميع الكادحين على تعميق وتطوير الثورة وعلى تحقيق مهام البناء الاشتراكي.

الا أن النهج الهادف إلى تعميق الثورة قد ارتطم بالمعارضة الشديدة، من قبل القوى الرجعية التي التفت حول قيادة الاحزاب البرجوازية الداخلة في الجبهة الوطنية. واحتدم صراع شديد داخل الجبهة الوطنية وخارجها على السواء. كانت القوى الرجعية تجتهد لكي تعوق تحقيق التحويلات الثورية الديمقراطية مهما كلف الامر. وباستخدام اساليب الديماغوجية والتخويف، حاولت الرجعية ان تؤثر في الفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن والمثقفين. واستخدمت الرجعية على نطاق واسع الاحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وحتى الاشتراكية الديمقراطية كمراكز علنية لنشاطها التخريبي. ففي المجر أصبح حزب المزارعين الصغار المركز العلني الذي اجتمعت حوله القوى الرجعية، كما تحول إلى مثل هذا المركز حزب الفلاحين في بولندا وحزب الشعب والحزب الاشتراكي القومي في تشيكوسلوفاكيا. وأخذ زعماء هذه الاحزاب يعارضون صراحة النهج الهادف إلى تعميق الثورة، وحاولوا إحباط تنفيذ القوانين المتخذة. وكان الرجعيون يعرقلون بعث الاقتصاد الوطني ويعملون على تأزيم الموقف في الاقتصاد.

في هذه الظروف بذلت الاحزاب والمنظمات الثورية في بلدان الديمقراطية الشعبية جهوداً كبيرة وفعالة بغية فضح الاعمال العدائية للقوى البرجوازية الرجعية، وازاحة البرجوازية عن الحكم كلياً، وانتزاع ما بقي في ملكيتها من مصانع ومعامل، ووضع حد لتأثيرها على الجماهير.

لقد جرى في المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا صراع شديد بين قوى الديمقراطية والاشتراكية وقوى الرجعية. وفي مجرى هذا الصراع الذي دام في بعض هذه البلدان سنتين أو ثلاث سنوات بيَّن الشيوعيون وحلفاؤهم للكادحين، أن البرجوازية هي عدو السلطة الشعبية وخصم التحولات الديمقراطية الجذرية. وتم فضح الكثير من زعماء الاحزاب البرجوازية واحزاب البرجوازية الصغيرة كمدبرين للمؤامرات المعادية للثورة ومشتركين فيها، وكعملاء للامبرياليين الاجانب. وأدى هذا كله إلى تضاؤل نفوذ الاحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في صفوف الكادحين. كما أشتدت في صفوف الاحزاب غير الماركسية عملية التمايز فازيح بعض زعمائها اليمينيين عن القيادة، اما الاعضاء العاديون في هذه الاحزاب فحبذوا وتبنوا النهج نحو الثورة الاشتراكية.

وهكذا، كان المحتوى السياسي الاساسي للانتقال من المرحلة الديمقراطية للثورة إلى مرحلتها الاشتراكية، هو النضال بلا هوادة ضد البرجوازية التي عارضت تعميق الثورة، وفي سبيل انتقال السلطة كاملة إلى أيدي الطبقة العاملة، وتخليص الجماهير البروليتارية وشبه البرولتيارية من تأثير الايديولوجية البرجوازية، واستمالتها إلى جانب الاحزاب الشيوعية

والعمالية، وكذلك توطيد تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين وسائر فئات الكادحين.

إن الانتقال من المرحلة الاولى للثورة إلى مرحلتها الثانية، قد تحقق خلال فترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩. ثم إن تذليل شقاق الطبقة العاملة وتوحيدها سياسياً، اتسما بأهمية كبيرة بالنسبة لتعزيز دورها القيادي في دول الديمقراطية الشعبية وتطوير الثورة وبناء الاشتراكية.

وبالاستناد إلى خبرة النضال ضد الفاشية، كانت الاحزاب الشيوعية بعد تحرير بلدانها قد بذلت جهوداً كبيرة لاقامة وتوطيد التعاون مع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية. وفي مجرى الجهد الجهيد الرامي إلى إشاعة الديمقراطية في النظام السياسي والاجتماعي، وتحقيق التحولات الثورية، ازدادت متانة وتطورت، وحدة أعمال الشيوعيين واعضاء الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية. زد على ذلك أنه في سياق تطور الثورات جرت عملية التمايز داخل الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية. إن زعماء الاشتراكية الديمقراطية اليمينيين الذين حاولوا معارضة التحولات الثورية وأبوا التعاون مع الشيوعيين، قد وقعوا في عزلة ثم ازيلوا من مناصب القيادة. وأدت إزالة الزعماء الانتهازيين اليمينيين وتقوية التعاون بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين، إلى إيجاد ممهدات ملائمة لتذليل شقاق الطبقة العاملة وانشاء احزاب عمالية موحدة. إن أول عملية اندماج من هذا النوع قد تحققت في عام ١٩٤٦ في المانيا الشرقية، حيث اندمج الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الديمقراطي في حزب واحد أطلق عليه اسم الحزب الاشتراكي الالماني الموحد. وفي عام ١٩٤٨ تشكلت أحزاب موحدة للطبقة العاملة في رومانيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا وبولندا.

جرى توحيد الاحزاب الشيوعية والاحزاب الاشتراكية الديمقراطية على أساس المبادىء الايديولوجية والتنظيمية للماركسية ـ اللينينية. وأدى تشكل الاحزاب الماركسية ـ اللينينية الموحدة إلى تعاظم دورها القيادي، وبالتالي دور الطبقة العاملة القيادي في حياة دول الديمقراطية الشعبية، وأمَّن نجاح تطور هذه البلدان نحو الاشتراكية.

بعد فترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، دخلت بلدان الديمقراطية الشعبية مرحلة جديدة من تطورها هي مرحلة بناء أسس الاشتراكية. وكانت نقطة الانطلاق لهذا التطور هي إنشاء الاقتصاد الاشتراكي عن طريق تصفية الملكية الرأسمالية نهائياً فيها، وترسخ الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية.

إن تأميم الصناعة الذي بدأ تحقيقه في السنوات الاولى من قيام دول الديمقراطية الشعبية تم إنجازه، أساساً، في المرحلة الجديدة. وجرى هذا التأميم بأشكال مختلفة في مختلف البلدان. ففي بلغاريا، مثلاً، تحقق تأميم المؤسسات الصناعية والمنجمية الخاصة دفعة واحدة بموجب القانون

الذي اتخذه مجلس الشعب الاعظم في ٢٣ كانون الاول ١٩٤٧. وفي رومانيا تحقق تأميم أملاك البرجوازية بعد إجرائه في بلدان الديمقراطية الشعبية الاخرى، وذلك بسبب تناسب القوى غير الملائم في البلد. وبعد انتقال السلطة السياسية إلى أيدي الطبقة العاملة (حزيران ١٩٤٨) استطاع المجلس الوطني أن يتخذ قانون تأميم أملاك البرجوازية. وفي البلدان الاخرى (المجر، تشيكوسلوفاكيا) جرى التأميم بالتدرج، أي على مراحل.

ورغم تباين أشكال التأميم فانه شمل أملاك البرجوازية الكبرى كلها، ثم أملاك البرجوازية المتوسطة. وعدا المؤسسات الصناعية، جرى تأميم المصارف، وشركات التأمين، والسكك الحديدية، وكامل تجارة الجملة، وقسم من تجارة المفرق وكامل التجارة الخارجية. وهكذا أنزلت دولة الطبقة العاملة ضربة ماحقة بالرأسمالية، وسيطرت على جميع المراكز الهامة في الاقتصاد.

إن الشرط الرئيسي لبناء الاشتراكية هو بناء قاعدة مادية - تكنيكية تتفق وأسلوب الانتاج الاشتراكي. والوسيلة الاساسية لهذا هي التصنيع الاشتراكي، أي انشاء الصناعة العصرية. وأصبحت هذه القضية ملحة بالنسبة للبلدان الاشتراكية (باستثناء جمهورية المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا) ولا سيما لتلك التي لم تكن متطورة من الناحية الصناعية.

ونجمت عن واقع انتصار الثورة في البلدان التي تميزت أكثريتهابالمستوى المتوسط من التطور الصناعي مصاعب معينة فيما يتعلق ببناء الصناعة المعاصرة. ولكن هذه البلدان كانت تعتمد، لدى تحقيق التصنيع، على خبرة الاتحاد السوفياتي وقدرته الصناعية، وعلى التعاون الاخوي والمساعدة المتبادلة بين جميع الدول الاشتراكية.

ومع تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، أمكن تسيير الاقتصاد على أساس التخطيط. وكانت خطط تطوير الاقتصاد الوطني تجسيداً عملياً للنهج الهادف إلى بناء القاعدة المادية - التكنيكية للاشتراكية. وفي فترة ١٩٤٧ - ١٩٥٠ اتخذت في جميع البلدان الاشتراكية الاوروبية ووضعت قيد التنفيذ، أول خطط طويلة الامد لتطوير الاقتصاد الوطني.

من السنن الاساسية للانتقال إلى الاشتراكية ومن اكثر قضايا البناء الاشتراكي صعوبة، وضع الاقتصاد الفلاحي القليل البضاعية على طريق الاشتراكية. وجرى تحقيق هذه العملية عن طريق اشاعة التعاون الانتاجي في أوساط الفلاحين. إن هذه العملية جرت في أكثرية هذه البلدان في الخمسينات. ولدى تحقيق اعادة بناء الزراعة كانت تراعي الخصائص القومية الملازمة لكل بلد. وتباينت وتائر تحقيق هذه العملية، ففي سياق اعادة بناء الزراعة، ظهرت أشكال مختلفة للتعاونية الانتاجية تطورت تدريجياً نحو أشكالها العليا القائمة على المبادىء الاشتراكية لتنظيم الانتاج والتوزيع.

كانت التجربة التاريخية لتطور البلدان الاوروبية للديمقراطية الشعبية، قد أكدت صحة الافكار الماركسية ـ اللينينية بصدد السنن العامة للثورات الاشتراكية وبناء الاشتراكية. فالسنن الرئيسية مثل ضرورة تحقيق الثورة الاشتراكية واقامة ديكتاتورية البروليتاريا بهذا الشكل أو ذاك وزعامة الطبقة العاملة، وعلى رأسها الحزب الماركسي ـ اللينيني، في الثورة، وتحالف الطبقة العاملة مع السواد الاعظم من الفلاحين وغيرهم من الكادحين إنما حددت المضمون الاساسي للثورات الاشتراكية في البلدان الاوروبية للديمقراطية الشعبية.

وفي الوقت نفسه كانت لهذه الثورات خصائص معينة بالمقارنة مع ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا.

فان الانتقال من الطور الديمقراطي العام للثورة إلى طورها الاشتراكي، تحقق في عدد من بلدان الديمقراطية الشعبية بطريقة سلمية، أي بدون انتفاضة مسلحة وحرب أهلية وبدون تدخل من قبل الدول الامبريالية.

وبدأت الثورة الاشتراكية في أكثرية بلدان الديمقراطية الشعبية في أوروبا بعد مرور فترة معينة على وصول الطبقة العاملة مع الفلاحين وسائر الكادحين إلى دست الحكم. فالثورة الاشتراكية لم تكن في هذه الظروف اجراء قصير الأمد، أي أنها تحققت ليس عن طريق الاطاحة بالحكم القائم بل عن طريق التقوية التدريجية للدور القيادي للطبقة العاملة واحزابها في نظام الدولة.

واتخذت السلطة الجديدة هنا شكلاً يختلف عنه في الاتحاد السوفياتي، أي شكل الديمقراطية الشعبية. إن الشكل السوفياتي وشكل الديمقراطية الشعبية لدولة ديكتاتورية البروليتاريا يختلفان بعضهما عن البعض الآخر بالرغم من أن طبيعتهما واحدة. ومرد ذلك إلى اختلاف الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية لقيام وتطور هذه الدول.

في البلدان الاوروبية الديمقراطية الشعبية، تجلى جانب العنف لديكتاتورية البروليتاريا بشكل أخف مما كان عليه الحال في السنوات الاولى من السلطة السوفياتية. وبما أنه تم في هذه البلدان دحر القوى الرئيسية للرجعية، في سياق تحرير اراضيها من المحتلين الفاشيين فقد توفرت هنا إمكانية فعلية لتحاشي اصطدام الطرفين المتصارعين، بالاشكال التي اتخذها هذا الاصطدام في البلاد السوفياتية. وبسبب ذلك لم تحتج البلدان الاوروبية للديمقراطية الشعبية إلى حرمان ممثلي الطبقات الاستغلالية (باستثناء مجرمي الحرب وأعوانهم) من حق الانتخاب، كما لم تتمتع الطبقة العاملة بأية امتيازات إنتخابية، وبعد تحرير هذه البلدان بوقت قليل طُبِّق فيها نظام الانتخابات العامة المباشرة والمتساوية مع سرية التصويت.

وخلافاً للسلطة السوفياتية، كانت سلطة الديمقراطية الشعبية تعتمد على قاعدة اجتماعية أوسع. مثلاً، لم يجر في هذه البلدان انتزاع ملكية الكولاك بل حتى تم في بعضها (المجر وجمهورية المانيا الديمقراطية ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا) اجتذابهم إلى التعاونيات الزراعية. وتم إشراك الفئات المتوسطة في المدن ـ الحرفيين وصغار التجار وصغار أرباب الأعمال ـ في البناء الاشتراكي.

ومن السمات المميزة لديكتاتورية البروليتاريا في البلدان الاوروبية للديمقراطية الشعبية نظام تعدد الاحزاب. فبينما كان الحزب الشيوعي ولا يزال الحزب السياسي الوحيد في البلاد السوفياتية بعد انتصار الثورة الاشتراكية، توجد في معظم البلدان الاوروبية للديمقراطية الشعبية بضعة احزاب. إن هذه الاحزاب التي تقوم بنشاطها في أوساط الفلاحين والمستخدمين والبرجوازية الصغيرة في المدن، لا تذود عن مصالح طبقات عدائية متناحرة ولا تلعب دور المعارضة ازاء النظام القائم، بل تتعاون مع الاحزاب الشيوعية والعمالية في بناء الاشتراكية. ولا يزال قائماً هناك، شكل معروف للتنظيم هو الجبهة الوطنية، التي تساعد على توحيد الكادحين من مختلف الاحزاب السياسية وتشركهم في بناء الاشتراكية.

في مجرى بناء الاشتراكية أحرزت بلدان الديمقراطية الشعبية نجاحات كبيرة في كافة ميادين الحياة. تطور الانتاج الصناعي بوتائر سريعة. علماً بانه طرأت على الصناعة تغيرات كيفية هي إنشاء فروع عصرية جديدة للانتاج، وزيادة كبيرة في إنتاجية العمل وزيادة فعالية الانتاج. وتحققت كذلك زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي. وأصبحت الزراعة في أكثرية هذه البلدان ذات طابع اشتراكي أساساً. وحققت هذه البلدان نجاحات كبيرة ايضاً في مجال تطوير الثقافة والفن والعلم والصحة ورفع رفاهية الشعب. ولكنه لا يجوز الظن أن تطور الاشتراكية في البلدان الاوروبية للديمقراطية الشعبية سار على طريق ملسة. ففي سياق هذا التطور ظهرت مصاعب كبيرة ذات طابع موضوعي وذاتي على حد سواء. إن مصدر المصاعب ذات الطابع الموضوعي هو في المقام الاول، أن اكثرية هذه البلدان كانت متخلفة اقتصادياً. مثلاً، في بلغاريا كان الوزن النوعي للانتاج الصناعي في المنتوج الاجمالي للاقتصاد الوطني قبل الحرب العالمية الثانية يساوي ١٩٪ فقط. وعانى اقتصاد هذه البلدان من اختلال التناسب ولا سيما من ضعف فروع الصناعة الثقيلة (بناء المكائن، مثلاً). زد على ذلك أن جميعها تقريباً كانت تفتقر إلى الثروات الطبيعية.

إن الطابع السلمي نسبياً لتطور الثورة لدى الانتقال من طورها الاول إلى الثاني، كان عاملاً ملائماً لبلدان الديمقراطية الشعبية ككل. ولكن واقع أن الكثير من أصحاب الملكية

والاستغلاليين السابقين بقوا فيها بعد تأميم وسائل الانتاج الاساسية، كان يعني أنه تبقت بشخصهم في هذه البلدان قاعدة اجتماعية للنشاط التخريبي ضد النظام الاشتراكي.

ومع ذلك اقتُرِفت في سياق بناء الاشتراكية أخطاء أسفرت عن عواقب سياسية خطيرة. فمن جهة، ظهر في بعض بلدان الديمقراطية الشعبية الميل إلى الاسراع بالتطور الاقتصادي والتحولات الاجتماعية بغض النظر عن الامكانيات الواقعية، وبدون حسبان الحساب اللازم لخاصية الوضع. مثلاً، اتُخِذت في الخمسينات خطط مبالغ فيها لتطوير فروع الصناعة الثقيلة نصت على توظيفات كبيرة جداً في هذه الفروع وذلك على حساب تطور فروع اخرى من الصناعة، بما فيها تلك التي انتجت سلع الاستهلاك العام وعلى حساب الزراعة ايضاً. وقد أدى هذا إلى نقص المواد الغذائية وسلع الاستهلاك العام، مما استتبع، طبعاً، سخط السكان.

وفي سياسة إشاعة التعاون في الزراعة، جرى خرق مبدأ الطواعية لدى اجتذاب الفلاحين إلى التعاونيات. وكانت هناك حالات إنشاء التعاونيات مع انعدام القاعدة المادية الضرورية لها (الآلات الزراعية والمباني الانتاجية والخ) مما جعلها غير مفيدة اقتصادياً. وكانت هذه السياسة تؤدي إلى إساءة سمعة فكرة التعاونيات بين الفلاحين، وتعيق إجراء التحول الاشتراكي للزراعة. وهكذا كان الامر في بولندا، مثلاً، حيث لا يزال معظم الفلاحين حتى الآن خارج نطاق التعاونيات الانتاجية.

لقد تم تلافي الأخطاء المذكورة في مجرى بناء الاشتراكية إلا أنها الحقت أضراراً معينة بالبناء الاشتراكي. وفي بعض الحالات استطاعت العناصر الانتهازية والمعادية للثورة، أن تستغل هذه الاخطاء والمصاعب الموضوعية الناشئة في عملية بناء المجتمع الجديد، في نشاطها التخريبي ضد النظام الاشتراكي ولأجل الاعتداءات السافرة على الثورة.

وإلى جانب الاخطاء الناجمة عن اغفال الخصائص المميزة لمختلف البلدان، أو عدم مراعاتها بشكل كاف اقتُرِفت أخطاء أخرى أدت الى ابتعاد هذه الاحزاب أو تلك، وهؤلاء الساسة أو أولئك عن مبادىء الماركسية - اللينينية أو قوانين بناء الاشتراكية. وكانت هناك حالات التقليل من دور الحزب الماركسي - اللينيني (مثلاً، في المجر قبيل التمرد على الثورة في عام ١٩٥٦، وفي تشيكوسلوفاكيا في مرحلة ما قبل حوادث عام ١٩٦٨ وإبان هذه الحوادث). وقد تسرب إلى الحزب، بل وحتى إلى هيئاته القيادية وإلى وسائل الاعلام العام، أشخاص غير مخلصين بل ومعادون أحياناً لقضية الاشتراكية ساعدوا على إضعاف النظام الاشتراكي. إن الاخطاء المذكورة، وغيرها المقترفة في بلدان الاشتراكية في ظروف قيام الامبريالية بأعمال التخريب ضد هذه البلدان والهجوم المستمر عليها من قبل القوى الامبريالية، كل هذا قد أدى

إلى عدد من حالات التأزم، مثلاً، في المجر في عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨. وبدعم من البلدان الاشتراكية الاخرى، استطاعت القوى الثورية في هذين البلدين أن تنزل ضربة بقوى أعداء الثورة والمخربين، تم تلافت هذه الاخطاء وجعلت الاوضاع فيهما طبيعية.

إن اغتناء البلدان الاشتراكية بخبرة البناء الاشتراكي وتحليلها لهذه الخبرة وتعميمها لها، وقيامها بمختلف الاجراءات الهادفة إلى تطوير وتحسين العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في ظروف اتساع التعاون فيما بينها - كل هذا يتيح لها تذليل المصاعب التي تنشأ في سياق البناء الاشتراكي والسير قدماً في طريق التقدم.

٢ - منجزات ومصاعب الثورة في الصين

كان انتصار الثورة الصينية في عام ١٩٤٩ واحداً من أكبر الاحداث الثورية بعد الثورة الاشتراكية في روسيا. وتركت الثورة الصينية تأثيراً كبيراً في التطور العالمي المعاصر.

إن الثورة المظفرة في الصين كانت ثورة شعبية مناهضة للاقطاع والامبريالية. وكان عدو الثورة الرئيسي هو البرجوازية البيروقراطية الكومبرادورية الحاكمة والوثيقة الاتصال مع العناصر الاقطاعية في البلاد. وكان ممثلو البرجوازية البيروقراطية وعلى رأسهم شان كايشيك هم انفسهم كبار أصحاب الاراضي، ولذا كانت لهم مصلحة في إبقاء العلاقات شبه الاقطاعية في الريف. كما كانت الامبريالية سنداً للبرجوازية الكومبرادورية. ولعبت هذه البرجوازية دور الوسيط بين السوق الصينية والرأسمال الاجنبي، ودور الموصل لسياسة الامبريالية في الصين اذ حافظت على وضع الصين كشبه مستعمرة بالنسبة للدول الامبريالية.

وكانت القوة الثورية الاساسية في الصين هي الفلاحون الذين كانت نسبتهم تعادل ٨٠٪ من سكان البلاد البالغ عددهم آنذاك زهاء ٥٠٠ مليون نسمة. وكان الاجراء الزراعيون والفلاحون الفقراء يشكلون اكثر من نصف سكان الريف. اما الطبقة العاملة فكانت ضعيفة التطور. مثلاً، كانت نسبة العمال الصناعيين تساوي حوالي ٠,٥٪ من سكان البلاد. كانت السمة المميزة للثورة الصينية تتلخص في أنها تطورت زمناً طويلاً في المناطق الريفية من البلاد، مستندة إلى جماهير الفلاحين بصورة رئيسية. فان بُعد الثورة عن المراكز الصناعية كان سبباً لقلة اشتراك الطبقة العاملة فيها. كما كان تمثيل العمال في الحزب الشيوعي الذي ترأس النضال الثوري ضئيلاً جداً، الامر الذي يُعزى اليه ضعف الثورة. وكان اشتراك مختلف فئات البرجوازية الصغيرة العديدة في البلاد أكثر فعالية. وكانت البرجوازية الوطنية (المتوسطة على

الغالب) تشغل مكانة خاصة في الصين. ففي ظروف ديكتاتورية البرجوازية البيروقراطية، كانت البرجوازية الوطنية محرومة من السلطة السياسية، كما كان تحكم الامبريالية في البلاد ووجود العلاقات الاقطاعية في الريف يعوقان تطورها. ومن جهة اخرى، كانت هذه البرجوازية خائفة من الحركة الشعبية، ولذا ظلت زمناً طويلاً تتمسك بموقف الترقب ازاء الطرفين المتصارعين، ولم تنحز إلى الثورة إلا في مرحلتها الختامية، عندما أصبح فشل سياسة حكومة شان كايشيك بادياً للعيان، وعندما تغير ميزان القوى لصالح الثورة.

قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية أحرزت القوى الثورية في الصين تطوراً كبيراً. وكانت هذه القوى تسيطر على قسم كبير من اراضي البلاد، وتتمتع بتأييد الجماهير الواسعة من الفلاحين وفئات السكان الاخرى. وكانت لديها قوى مسلحة هي الجيش الشعبي التحرري المتألف من عشرات الالاف من المقاتلين. ولكن هذا كله لم يكن ضمانة كافية لانتصار الثورة. فثمة عامل خارجي لعب دوراً عظيماً في تأمين انتصار الثورة الصينية.

كان تحطيم القوة الضاربة لليابان وهي جيش كوانتون من قبل الجيش السوفياتي في آب ١٩٤٥، ثم قيامه بتحرير مناطق شمال شرقي الصين، قد هيئا ظروفاً ملائمة لتطور الثورة الصينية لاحقاً. وسلمت القيادة السوفياتية إلى الجيش الشعبي التحرري الصيني كميات هائلة من الاسلحة والمعدات الحربية اليابانية المغتنمة، الامر الذي عزز كثيراً القوات المسلحة للشيوعيين الصينيين. وعلى هذا الاساس اتسع الجيش الشعبي التحرري فاصبح عدد افراده يربو على مليون مقاتل. ثم إن مناطق شمال شرقي الصين التي حررها الجيش السوفياتي قد تم ضمها إلى الاقليم الذي يسيطر عليه الشيوعيون الصينيون، فاصبحت القاعدة الرئيسية لتطوير الثورة والنضال ضد الكومنتانغ. وبعد أن سحب الاتحاد السوفياتي قواته المسلحة من مناطق شمال شرقي الصين (ما عدا منطقتي بور آرثر ودالني) واصل الاتحاد السوفياتي تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية للحزب الشيوعي الصيني.

وإلى جانب قوى الرجعية الداخلية (المتمثلة في الاقطاعيين والبرجوازية الكومبرادورية والرأسمال البيروقراطي) واجهت الثورة الصينية أعداء آخرين هم قوى الأمبريالية العالمية ومنها الامبريالية الاميركية في المقام الاول. وسعى امبرياليو الولايات المتحدة إلى الاحتفاظ بسيادتهم في الصين لأجل مواصلة استغلال مواردها الطبيعية والبشرية.

وبموجب المعاهدة التي عقدتها الولايات المتحدة مع حكومة الكومنتانغ حصل الامبرياليون على امتيازات كبيرة تلحق ضرراً كبيراً بالصناعة والتجارة الصينيتين الوطنيتين. ففي عام ١٩٤٦ كان نصيب الولايات المتحدة في مجمل التبادل التجاري الصيني مع الخارج يوازي نسبة

٥٣,١٪. ولم تكن المنتجات الصينية تصمد لمزاحمة البضائع الاميركية التي أغرقت السوق الصينية.

وقصد امبرياليو الولايات المتحدة، وهم يفرضون سيطرتهم على الصين، أن يستخدموها كقاعدة أساسية لبسط سيطرتهم على الشرق الاقصى، ولخوض القتال ضد الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر الوطني في بلدان جنوب شرقي آسيا. وبغية تحقيق مقاصدهم هذه، قدموا مساعدة شاملة للرجعية الصينية في صراعها ضد الثورة الشعبية الديمقراطية. ونحو أواخر عام ١٩٤٥ حقق الاميركيون تدريب وتسليح ٣٩ فرقة كومنتانية. وفي تشرين الاول ١٩٤٨ ازداد عدد مثل هذه الوحدات إلى ١٠٦ فرق. وخلال فترة ١٩٤٦- ١٩٤٩، عندما احتدمت المعارك الحاسمة بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة في الصين، قدّم الامبرياليون الاميركيون إلى حكومة الكومنتانغ من المعدات الحربية و «الخدمات» ما قيمته ٤ مليارات دولار. إن هذه المساعدات الاميركية بالذات قد مكنت حكومة الكومنتانغ من أن تستعد وتشن في ١٩٤٦ الحرب الأهلية في الصين التي دامت أكثر من ثلاث سنوات، والحقت اضراراً هائلة بالبلاد وأودت بآلاف عديدة من الارواح البشرية.

ولكن محاولات الرجعية الكومنتانية والامبريالية لتسديد الضربة إلى الثورة الصينية منيت بالفشل. فان هجوم جيش الكومنتانغ على المناطق التي سيطر عليها الشيوعيون قد مُني بالهزيمة التامة بعد مرور سنة واحدة على شنه. وشنَّ الجيش الشعبي التحرري بدوره هجوماً معاكساً أسفر عن انهيار نظام الكومنتانغ وانتصار الثورة.

لقد عنى انتصار الثورة الشعبية واعلان جمهورية الصين الشعبية (تشرين الاول ١٩٤٩)حل المسألة السياسية الرئيسية للثورة الا وهي مسألة السلطة. أما معظم المهام الاخرى الخاصة بالمرحلة الديمقراطية للثورة، ولا سيما فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية الاقتصادية، فجرى حلها بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، أي في فترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢. ومن الخطوات الاولى للسلطة الشعبية مصادرة المؤسسات العائدة إلى الرأسمال البيروقراطي (بما فيها المؤسسات اليابانية والالمانية والايطالية التي كانت قد انتقلت إلى يد حكومة الكومنتانغ بعد تحطيم الدول الفاشية) واستخدامها أساساً لتنظيم القطاع العام من الاقتصاد الوطني. وكانت أكبر المصارف وجميع السكك الحديدية تقريباً، والاكثرية الساحقة من مؤسسات الصناعة الثقيلة، وبعض أهم فروع الصناعة الخفيفة قد أحيلت إلى ملكية الدولة.

وبغية القضاء على تحكم الرأسمال الاجنبي أعلنت السلطة الشعبية فسخ جميع المعاهدات غير المتكافئة مع الدول الاجنبية. وهكذا تم الغاء كافة حقوق الامبرياليين وامتيازاتهم التي تمتعوا بها

في الصين، وترسيخ استقلال البلاد السياسي. وبعد ذلك أقرت الحكومة الشعبية رقابة الدولة على التجارة الخارجية واخذت تنتهج سياسة حماية الانتاج الوطني. ثم جرت إحالة أمر تصدير واستيراد أهم البضائع إلى صلاحية هيئات الدولة.

ومن أكبر مكاسب سلطة الشعب في السنوات الاولى من قيامها في الصين اجراء الاصلاح الزراعي الذي تم إنجازه، أساساً، في عام ١٩٥٢. ونتيجة هذا الاصلاح حصل حوالي ٣٠٠ مليون شخص من الفلاحين وافراد عائلاتهم على اكثر من ٤٧ مليون هكتار من الاراضي المفلوحة التي كانت سابقاً في حوزة الاقطاعيين. وهكذا تحقق حلم الفلاح الصيني المزمن وهو الحصول على الأرض، أي « الأرض لمن يفلحها ». وعلاوة على ذلك حصل الفلاحون مجاناً على كميات كبيرة من الأدوات الزراعية وماشية الجر والحبوب والمباني السكنية والاقتصادية.

قضى الاصلاح الزراعي على بقايا العلاقات الاقطاعية وأسهم في تطوير القوى المنتجة في الريف وحسَّن أوضاع جماهير الفلاحين الواسعة، الامر الذي أمن توسيع السوق الداخلية وتنشيط التبادل البضاعي بين المدينة والريف وتوفير مصدر هام للتراكم الضروري لتصنيع البلاد.

واسفر الاصلاح الزراعي عن تغير جذري في ميزان القوى الطبقية-في الريف، إذ جرت تصفية الاقطاعيين كطبقة واضعاف أغنياء الريف بشكل ملحوظ.

وجرى في السنوات ذاتها العمل على بعث الاقتصاد المدمر. وقد تم نحو اواخر عام ١٩٥٢ بعث الاقتصاد الوطني، بحيث بلغ الانتاج الصناعي والزراعي مستواهما لما قبل الحرب، بل وتجاوزه في بعض القطاعات. وقدم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية مساعدة هائلة للصين في تحقيق كل هذه المهام.

وبعد انجاز مهام الطور الديمقراطي الشعبي من الثورة، توفرت ممهدات لبناء الاشتراكية في الصين. فان النهج الرامي إلى بناء الاشتراكية أصبح أساساً للخطة الخمسية الاولى (١٩٥٣ - ١٩٥٧) التي نصت على إرساء قاعدة أولية للتصنيع الاشتراكي وعلى تحقيق التحولات الاشتراكية.

ولدى تنفيذ الخطة أعير أكبر قدر من الأهتمام للبناء الصناعي ولا سيما للصناعة الثقيلة. وفي غضون السنوات الخمس تم بناء عدد من المؤسسات الصناعية الكبيرة بما فيها مجمع آنشان التعديني الذي قدم في عام ١٩٥٨ ٤,٥ ملايين طن من الفولاذ. وفي عام ١٩٥٦ تم تشغيل أول مؤسسة صينية لصنع السيارات هي مصنع السيارات في تشانشون. وبنيت جملة من مؤسسات صناعة بناء المكائن وصناعة توليد الطاقة الكهربائية وصناعة الكيمياء وغير ذلك من الفروع الصناعية. وأسهم الاتحاد السوفياتي بقسط كبير في إنشاء الصناعة العصرية في الصين إذ قدَّم لها مساعدة في بناء

١٨٨ مشروعاً صناعياً كبيراً. وقد سلم الاتحاد السوفياتي إلى الصين في سنوات تنفيذ الخطة الخمسية ٣٠٠٠ آلة لقطع المعادن، ومليوني طن من الحديد الصب والفولاذ، وأكثر من ١٠ الاف وحدة من الآلات الزراعية والمعدات الاخرى. وكان تنفيذ الخطة الخمسية قد أدى، عموماً، إلى زيادة كبيرة للانتاج الصناعي والزراعي.

ومن أهم التحولات المتحققة في البلاد خلال هذه الاعوام التحولات الاشتراكية في الزراعة والصناعة. وابتداء من اواسط ١٩٥٥ حتى اواسط ١٩٥٧، تمت إشاعة الحركة التعاونية بين جماهير الفلاحين. ونحو حزيران ١٩٥٧، تم اجتذاب زهاء ٩٧٪ من مجمل الفلاحين إلى التعاونيات الزراعية الانتاجية وكانت هذه، كقاعدة عامة، تعاونيات من الطراز الاعلى، حيث جعلت ما لديها من أراض وادوات زراعية ملكية جماعية وطبقت المبدأ الاشتراكي للتوزيع حسب العمل.

حتى اواسط الخمسينات كان القطاع الرأسمالي الخاص الموجود في حوزة البرجوازية الوطنية، هو القطاع السائد في الصناعة الصينية. وانتهجت الحكومة في البدء سياسة التضييق، على هذا القطاع وضبطه، ثم انتقلت في عام ١٩٥٦ إلى تحويل المؤسسات الرأسمالية الخاصة إلى مؤسسات مختلطة (حكومية ـ خاصة). كانت كافة وسائل الانتاج في هذه المؤسسات ملكية اشتراكية من حيث جوهر الأمر، إذ لم يعد الرأسماليون اصحاب هذه المؤسسات، بل عملوا فيها كمستخدمين حكوميين. وقد تقرر تعويض اصحاب المؤسسات السابقين عن املاكهم وذلك بشكل نسبة ثابتة من المنتوج (٥٪ سنوياً).

كان اجراء التحولات في الصناعة والزراعة دليلاً على قيام علاقات الانتاج الاشتراكية في المدينة والريف.

كانت سياسة قادة جمهورية الصين الشعبية فيما يتعلق باجراء التحولات الديمقراطية والاشتراكية وانشاء القاعدة المادية ـ التكنيكية للمجتمع الجديد تتسم، عموماً، بالطابع المعلل موضوعياً، وكانت تقوم قبل عام ١٩٥٨ على أساس واقعي حكيم. وإن المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في ايلول ١٩٥٦ حبذ هذا النهج ودققه وطوّره لاحقاً.

في ميدان السياسة الخارجية، اعترف المؤتمر بأنه من الضروري ضرورة حيوية توطيد الصداقة الصينية السوفياتية وتعاون البلدان الاشتراكية وجميع القوى الثورية، وتأييد النضال في سبيل السلم وتطوير العلاقات الودية مع شعوب كافة البلدان.

ولكن في عام ١٩٥٦ طرأ على سياسة القادة الصينيين انعطاف عن المواقف الماركسية ـ اللينينية العلمية نحو قرارات غير معللة وذاتية، ونحو تصرفات مغامرة ونحو النزعة القومية

والشوفينية.

في آيار ١٩٥٨ تقدم ماوتسي تونغ بخط عام جديد للحزب كان شعاره الأساسي هو: «يجب ان نبني الاشتراكية ببذل قصارى الجهد وسعياً إلى الأمام حسب المبدأ التالي: أكثر وأسرع وأحسن وباقتصاد بالغ!» وطبقاً لهذا الخط، قام القادة الصينيون في عام ١٩٥٨ بحملة «القفزة الكبرى» وتحويل التعاونيات الزراعية إلى كومونات شعبية.

ومن أجل القيام «بالقفزة الكبرى» في تطوير الاقتصاد، جرت إعادة النظر في المشاريع الاولية للخطة الخمسية الثانية (١٩٥٨ - ١٩٦٢)، تلك المشاريع التي نصت على إنماء الانتاج الصناعي والزراعي في حدود معقولة. وبدلاً من ذلك صدر الامر بانماء الانتاج الصناعي في حدود ٥ - ٦ أضعاف، والانتاج الزراعي في حدود ٢,٥ - ٣ أضعاف بالقياس إلى ما كان عليه حالها، وذلك في غضون ٥ سنوات.

إنها لطبيعية ومفهومة رغبة شعب بلاد الثورة المنتصرة التي ورثت من ماضيها اقتصاداً متخلفاً ومستوى واطئاً لحياة السكان، في أن يصفي تخلفه في أسرع وقت ممكن، وأن يبلغ مستوى تطور البلدان المتقدمة إلا أنه لا يجوز تعجيل هذه العملية بصورة اصطناعية لان التصرفات الارادية الصرفة لا تستطيع تأمين النجاح. وهذا ما حدث في الصين، لان القادة الصينيين اتخذوا منطلقاً «للقفزة الكبرى»، حماسة الجماهير بوجه الحصر وليس المستوى العالي للانتاج المادي، ولا الامكانيات الحقيقية لتطويره منهاجياً. فان المحاولات الرامية إلى الاسراع بتنامي الانتاج بصورة اصطناعية، قد أسفرت عن إجهاد الموارد البشرية والمادية وعدم التناسب في الاقتصاد وعن الاخلال بسير تطوره الطبيعي. والنتيجة أن سياسة «القفزة الكبرى» منيت بالفشل التام. فبدلاً من السير قدماً رجع اقتصاد البلاد القهقرى.

وكانت فكرة إنشاء الكومونات الشعبية هي ايضاً غير معللة وبعيدة عن الامكانيات الواقعية. فكان تحقيق هذه الفكرة يعني استخدام التعاونيات الانتاجية في الريف قاعدة لانشاء اتحادات ضخمة تضم في بعض الحالات مليوني شخص ومخولة بحق تأدية الوظائف الادارية والاقتصادية على حد سواء. ومن الخصائص النوعية لهذه الكومونات كذلك، تطبيق مبدأ التوزيع بالسواسية عوضاً عن مبدأ التوزيع حسب العمل.

لقد تقدم القادة الصينيون بفكرة الكومونات الشعبية بغية توجيه الجماهير صوب إحراز الانتقال إلى الشيوعية في أقصر وقت. وفي ظل هذا التوجيه لا بد للطريق إلى الشيوعية من أن يمر عبر الريف. ولكنهم تجاهلوا واقع أن الشيوعية يجب أن تستند إلى أعلى مستوى ممكن من تطور الانتاج المادي، وتتطلب مستوى عالياً ايضاً لوعي الجماهير. والمعروف أن هذا وذاك

كانا ولا يزالان منعدمين في الصين، ولا بد من مرور وقت طويل لتوفرهما. إن إنشاء الكومونات الشعبية هو اجراء سابق لاوانه ففي المرحلة الراهنة من تطور المجتمع الصيني لم يكن بامكانها أن تصبح شكلاً فعالاً لتنظيم الانتاج وأن تسهم في تطويره. ورغم أن هذه الاتحادات تحتفظ باسم الكومونات الشعبية فانها تعرضت لتعديل تنظيمها في حقيقة الامر فأعيدت، في نواح كثيرة، إلى اتحادات من طراز التعاونيات الانتاجية، اذ أن الحياة أجبرتها على هذا.

كانت النزعة الارادية والنزعة المغامرة اللتان تبناهما القادة الصينيون في سياستهم الداخلية، قد اندمجتا مع النهج المغامر والقومي المتعصب والشوفيني في سياستهم الخارجية. وأبدى القادة الصينيون صراحة مطامعهم بتزعم الصين للحركة الثورية العالمية، معللين هذه المطامع بالزعم القائل ان الصين غدت مركز الثورة العالمية. ورفض هؤلاء القادة الاحكام الجديدة التي تقدمت بها الحركة الشيوعية العالمية في الظروف التاريخية الجديدة للنضال ضد الامبريالية، وفي سبيل الثورة (بصدد امكان درء الحروب في العهد الراهن وامكانيات الطريق السلمي لقيام الثورة والتعايش السلمي بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة والخ..) فعارضوا هذه الاحكام بمذهبهم الفكري السياسي الخاص. وانطلق هذا المذهب من الموضوعات القائلة بحتمية اندلاع حرب عالمية جديدة وبتحول حركة التحرر الوطني إلى القوة الثورية الرئيسية في العهد الراهن وبنضال «القرية العالمية» ضد «المدينة العالمية» (التي نسبوا إليها الاتحاد السوفياتي وبعض البلدان الاشتراكية الاخرى) وبالنضال المسلح على اعتباره الشكل الوحيد للنضال الثوري والخ.. إن تبني هذه الموضوعات يعني التخلي عن الموقف الطبقي في تقويم ميزان القوى في العالم وطابع النضال الثوري. وعمد القادة الصينيون إلى الحط من شأن المنظومة الاشتراكية العالمية في الحركة الثورية العالمية وفي النضال ضد الامبريالية، واستصغروا الامكانيات الجديدة المتوفرة لدى الحركة الثورية. وفي الوقت نفسه تقدم هؤلاء بتوصيات للنضال الثوري تؤدي به حتماً إلى الهزيمة. وانهم اذ حاولوا التعجيل بتطور بلادهم بصورة اصطناعية عن طريق «القفزة الكبرى» دفعوا بالتالي القوى الثورية في البلدان الاخرى إلى الخطوات المغامرة والانتفاضات المسلحة الفورية بغض النظر عن الظروف الموضوعية وامكانيات النضال الفعلية. فهم، مثلاً، مذنبون بتدبير حوادث عام ١٩٦٥ الفاجعة في أندونيسيا.

ثم إن نزعة معاداة السوفيات أصبحت المضمون الاساسي للنهج الصيني الجديد. واتهم القادة الصينيون الاتحاد السوفياتي زوراً «بالانتكاس الرأسمالي» والتخلي عن النضال الثوري و «بالتواطؤ مع الامبريالية». وما إلى ذلك، وأبدوا مطامعهم ببعض أراضي الاتحاد السوفياتي ودبروا جملة من الاشتباكات على حدوده. إن القادة الصينيين سلكوا طريق زرع الشقاق بين

البلدان الاشتراكية، وفي صفوف الحركة الثورية والديمقراطية في العالم كله.

لم يستخلص القادة الصينيون عبراً من إخفاق سياستهم الداخلية الخاطئة فيما يتعلق بتحقيق « القفزة الكبرى » وانشاء الكومونات الشعبية، بل ساروا قدماً في تطبيق نهجهم المنافي لمبادىء الاشتراكية. ولهذا كله منطقه: فان القادة السياسيين ممن لا يتحلون بالقدرة على أن ينظروا إلى نشاطهم بعين ناقدة، وأن يحللوا الاخطاء التي اقترفوها واعترفوا بها أمام الملأ ثم صوبوها، لا يندر أن يجهدوا بعناد متزايد، بل وبتهوس احياناً، لتطبيق نهجهم الخاطىء، مهما كلف الامر.

إن العمليات التشويهية في تطور المجتمع الصيني التي كانت سياسة « القفزة الكبرى » بداية لها، جرت فيما بعد على نطاق أوسع فشملت الحياة السياسية، الامر الذي ساعدت عليه « الثورة الثقافية » التي بدأت في عام ١٩٦٥. وقد تجلى هذا في خرق مبادىء الديمقراطية في نشاط الحزب الحاكم وهيئات السلطة والنقابات وسائر المنظمات الاجتماعية. فان النظام السياسي القائم حالياً في الصين، هو في حقيقة الامر عبارة عن نظام حكم عسكري بيروقراطي وعلى رأسه جماعة ماوتسي تونغ التي تتحكم في البلاد بلا منازع، وتملي قراراتها على الشعب، وتفصل اعتباطاً في مصائر هؤلاء الاشخاص أو أولئك المنتمين إلى القمة القائدة وإلى سائر حلقات جهاز الحزب والدولة.

إلا أن القادة الصينيين اضطروا، وهم يواصلون التشدق جهاراً بتمسكهم بسياسة « القفزة الكبرى »، إلى أن يجروا في الواقع تعديلات معينة على سياستهم الاقتصادية. وأصبحت هذه تتلاءم الآن اكثر من ذي قبل مع امكانيات الصين الفعلية وتتسم بطابع اكثر منهاجية، الامر الذي جاء بنتائج إيجابية فيما يتعلق بتطور اقتصاد البلاد خلال السنين الاخيرة.

كما طرأت تغيرات معينة على سياسة قادة الصين الخارجية. فقد انتقل القادة الصينيون، من جهة، من التشدقات الصارخة المناوئة للامبريالية إلى العمل على اقامة علاقات اقتصادية وسياسية واسعة مع الدول الامبريالية بما فيها الولايات المتحدة. ومن جهة اخرى، زاد هؤلاء من شدة نهجهم المناهض للاتحاد السوفياتي. فسعياً منهم إلى اساءة سمعة الاتحاد السوفياتي وسياسته، عمدوا إلى ترويج فكرة « الدولتين الكبريين الفائقتي الحول » المتعاونتين فيما بينهما، على حد زعمهم، بغية تأمين مصالحهما الخاصة على حساب مصالح البلدان والشعوب الاخرى. ويجهد هؤلاء لاظهار سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية بمظهر مشوه، ويرفضون كافة المبادرات والإقتراحات البناءة التي يتقدم بها الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية حرصاً منها على توطيد السلام والتعاون الدوليين، بما في ذلك الاقتراحات بصدد نزع السلاح والامن الجماعي في أوروبا والخ.. وفي جملة قضايا سياسية (معارضة حركة التحرر في بنغلاديش وتأييد

مشاريع تعزيز الناتو في أوروبا والخ..) تنطبق اراء قادة الصين على اراء اشد القوى الامبريالية إغراقاً في الرجعية.

ولم يكف القادة الصينيون عن انتهاجهم لسياسة نسف الحركة الثورية العالمية وزرع الشقاق في صفوفها، بل زادوا من نشاطهم في هذا المجال.

اذن، فان الاحداث الجارية في الصين بعد عام ١٩٤٩ تدل على ان الثورة المنتصرة فيها والتي أدت إلى التغيرات الجذرية في المجتمع الصيني لم تأت فيما بعد بالنتائج المنشودة. وبسبب السياسة الفاسدة للقادة الصينيين الذين تخلوا عن مبادى الماركسية ـ اللينينية، اختل السير الطبيعي لتطور المجتمع الصيني، وحلت تشويهات خطيرة بمختلف مجالات حياة البلاد، الامر الذي الحق ضرراً كبيراً ببناء الاشتراكية في الصين وبمصالح شعبها. إن سياسة التخريب وزرع الشقاق التي ينتهجها القادة الصينيون في الحركة التحررية العالمية تضعف قوى السلام والديمقراطية والاشتراكية في العالم وتخرق الجبهة العامة للنضال ضد الامبريالية وتسيء سمعة أفكار الاشتراكية. وعليه فانها تخدم مصالح أعداء الثورة والتقدم وحدهم.

٣ ـ نضال شعب الفيتنام في سبيل التطور المستقل والتقدمي لوطنه

في غضون أكثر من ربع قرن يخوض الشعب الفيتنامي الباسل كفاحاً بطولياً عنيداً ضد الرجعية المحلية والامبريالية ذوداً عن حريته واستقلاله وعن حق وطنه في التطور التقدمي.

قامت حركة التحرر الوطني في الفيتنام إبان الحرب العالمية الثانية. إن الانتصارات التي احرزها الجيش السوفياتي، وإضعاف مواقع الامبريالية والبلدان الاستعمارية القديمة في المقام الاول، بما فيها فرنسا، وتعاظم الحركة الديمقراطية الثورية في العالم أجمع ـ كل هذا هيأ ظروفاً ملائمة لنهوض نضال شعب الفيتنام في سبيل خلع النير الاستعماري ولأجل إحراز الحق في الحل المستقل لمسألة شكل دولته ونظامها الاجتماعي والاقتصادي.

كان دخول الاتحاد السوفياتي في الحرب ضد اليابان الامبريالية في ٩ آب ١٩٤٥، بمثابة اشارة البدء بانتفاضة الشعب الفيتنامي الشاملة التي أعدتها الجبهة الديمقراطية تحت قيادة الحزب الشيوعي. وهب الجيش الشعبي الذي تشكل إبان الحرب العالمية الثانية إلى تحرير البلاد والقضاء على سلطة المحتلين اليابانيين والصنائع الموالين لليابان. في آب ١٩٤٥ تمت الاطاحة بسلطة «الامبراطور» الكركوزي «باو داي» وتشكلت الحكومة الثورية وعلى رأسها زعيم حركة المقاومة هو شي منه.

أدت ثورة آب ١٩٤٥ إلى الاطاحة بسلطة الامبرياليين اليابانيين والفرنسيين. في ٢ ايلول ١٩٤٥ أعلنت إقامة جمهورية الفيتنام الديمقراطية وهي أول دولة شعبية في جنوب شرقي آسيا. وبدأت السلطة الجديدة على الفور اتخاذ الاجراءات الهادفة إلى تأمين مصالح الشعب. مثلاً، تقرر تخفيض بدل الايجار المفروض على الفلاحين بنسبة ٢٥ ٪ ومقدار ضريبة الاطيان بنسبة ٢٠ ٪ وهلم جرا.

الا أن الرجعية العالمية، ولا سيما الاستعمار الفرنسي، لم يرغبا في الموافقة على وجود الدولة الديمقراطية المستقلة للشعب الفيتنامي. وبذريعة تجريد اليابانيين من السلاح، أنزل الفرنسيون جيشهم في اراضي الفيتنام وشنوا الكفاح ضد جمهورية الفيتنام الديمقراطية.

واقدمت حكومة جمهورية الفيتنام الديمقراطية، سعياً منها إلى تجنب الاشتباك المسلح، على مساومات، وتوصلت في ١٩٤٦ إلى عقد اتفاقية مع فرنسا اعترفت الحكومة الفرنسية بموجبها باستقلال جمهورية الفيتنام-الديمقراطية في حدود فيدرالية الهند الصينية والاتحاد الفرنسي.

ولكن الامبرياليين الفرنسيين خالفوا التزاماتهم وقاموا في ١٩ كانون الاول ١٩٤٦ بشن الحرب الاستعمارية على اراضي الفيتنام كلها. ومذ ذاك بدأ نضال شعب الفيتنام العنيد ضد الدول الامبريالية وأعوانها في داخل البلاد. وبالاستناد إلى العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في تطور الوضع السياسي والعسكري، يمكن تمييز المراحل التالية لتطور النضال الثوري للشعب الفيتنامي:

المرحلة الأولى (١٩٤٦ - ١٩٥٤):

هي مرحلة النضال ذوداً عن الاستقلال الوطني وفي سبيل الحفاظ على سلطة الشعب وتدعيمها، مرحلة حرب المقاومة ضد عدوان الاستعماريين الفرنسيين.

بعد بداية الحرب احتلت القوات المسلحة الفرنسية أكبر مدن ومراكز الفيتنام، الا أنها لم تستطع قمع حركة الشعب التحررية. واتخذت الحرب طابع الكفاح المديد. وقام الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية على رأس نضال الشعب باسره. كان الشعب الفيتنامي يبذل قصارى جهده في الكفاح، فأفلح في عام ١٩٥١ في تحقيق انعطاف في سير الحرب، ثم استولى بالتدريج على زمام المبادرة الستراتيجية. ولكن الوضع في شبه جزيرة الهند الصينية ظل معقداً حتى في اوائل ١٩٥٤. وهب الامبرياليون الاميركان إلى مساعدة الامبرياليين الفرنسيين. وطمع هؤلاء إلى أن يحلوا في الفيتنام محل الاستعماريين الفرنسيين وأن يحولوها إلى نقطة ارتكاز لهم في جنوب شرقي آسيا.

وبمبادرة الاتحاد السوفياتي تم في كانون الثاني ١٩٥٤ الاتفاق على اجراء مباحثات دولية

حول قضية الفيتنام. بدأت المباحثات في جنيف في اواخر نيسان ١٩٥٤. ولكن الحكومة الفرنسية لم تقدم على بحث مساومة معقولة الا بعد أن أحرز الجيش الشعبي الفيتنامي نجاحاً كبيراً جديداً في نواحي «ديان بيان فو» حيث حطم مجموعة كبيرة من القوات الفرنسية (٧ أيار ١٩٥٤).

كانت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ نجاحاً كبيراً لقوى السلام والتقدم. ونصت الاتفاقيات على وقف العمليات العسكرية في الهند الصينية، واعترف الموقعون على الاتفاقيات باستقلال الفيتنام ولاوس وكمبوديا. وتقرر تقسيم الفيتنام إلى جزءين: أحدهما شمالاً من خط العرض السابع عشر وثانيهما جنوباً منه. في الفيتنام الشمالية كان زمام السلطة في يد حكومة جمهورية الفيتنام الديمقراطية. أما الفيتنام الجنوبية فبقيت عند دست الحكم فيها الاوساط الرجعية الموالية للامبريالية. والتزمت الدول الامبريالية ـ الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ـ باحترام سيادة الدول الواقعة في شبه جزيرة الهند الصينية، وبالامتناع عن أي تدخل في شؤونها الداخلية. ونص البيان الختامي الصادر عن مباحثات جنيف على توحيد الفيتنام بوسائل سلمية عن طريق اجراء الانتخابات العامة والحرة في عموم أراضي البلاد.

المرحلة الثانية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٠):

هي مرحلة تحقيق جملة من التحولات الديمقراطية والاشتراكية في الفيتنام الشمالية. واتسم الاصلاح الزراعي بأهمية كبيرة بالنسبة لتطور جمهورية الفيتنام الديمقراطية. فهذا الاصلاح الذي بدأ إجراؤه في مرحلة النضال التحرري، أنجز بعد إعادة السلام في البلاد. وبنتيجة هذا الاصلاح تم القضاء على طبقة الاقطاعيين وتسليم الارض إلى الفلاحين العديمي الاراضي والذين كانوا يملكون قطعاً صغيرة من الارض.

وبذل الحزب وشعب الفيتنام جهوداً كبيرة كذلك لأجل بعث الاقتصاد الوطني. ونحو أواخر ١٩٥٧ تم تحقيق هذه المهمة بنجاح بمساعدة البلدان الاشتراكية.

إن توطيد دولة الديمقراطية الشعبية، وإجراء الاصلاح الزراعي. وبعث الاقتصاد الوطني، وتمتع الفيتنام الشمالية بالمساعدة المتعددة الوجوه من قبل الدول الاشتراكية ـ كل هذا هيأ المقدمات اللازمة لاجراء التحولات الاشتراكية ولانتقال البلاد من الطور الديمقراطي للثورة إلى طورها الاشتراكي دون أن تمر بالمرحلة الرأسمالية للتطور.

وتم في الريف جمع الاستثمارات الفلاحية الفردية الصغيرة في تعاونيات كبيرة. وشمل التعاون التجارة الصغيرة والانتاج الحرفي. أما بخصوص الصناعة الرأسمالية الخاصة والتجارة اللتين، كانتا في حوزة البرجوازية الوطنية المشتركة في النضال التحرري، فقد اتخذ نهج

تحويلها بطريقة سلمية، ولذا فلم تنتزع الدولة هذه المؤسسات من اصحابها، وإنما اشترتها منهم.

وأتاح تحقيق هذه التحولات بنجاح تصفية تعدد النماذج في اقتصاد جمهورية الفيتنام الديمقراطية وترسيخ علاقات الانتاج الاشتراكية والقضاء اساساً، على استغلال الانسان للانسان. وكانت البلاد المتخلفة والمستعمرة وشبه الاقطاعية تخلي مكانها لدولة جديدة، اشتراكية.

وفي الوقت نفسه قامت حكومة جمهورية الفيتنام الديمقراطية بنشاط كبير، في سبيل تنفيذ اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٥، ولأجل توحيد الفيتنام بطريقة سلمية. إلا أن امبريالي الولايات المتحدة أحبطوا تنفيذ هذه الاتفاقيات. فلم تجر الانتخابات في البلاد، ووُضع «نغو دن ديم» على رأس الحكومة العميلة في الفيتنام الجنوبية.

وخاضت القوى الوطنية في الفيتنام الجنوبية نضالاً في سبيل التحرر وضد سياسة الامبريالية الاميركية، وضد دولة العملاء التي أسسها الامبرياليون الاميركان.

المرحلة الثالثة (١٩٦٠ - ١٩٦٤):

إن هذه المرحلة هي بالنسبة لشعب الفيتنام الشمالية مرحلة بداية إنشاء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية، مرحلة تعزيز وتحسين علاقات الانتاج الجديدة، مرحلة الثورة التي بدأت في مجالي الايديولوجية والثقافة.

وواصل الوطنيون في الفيتنام الجنوبية نضالهم ضد تدخل الولايات المتحدة السياسي والعسكري، وفي سبيل الاطاحة بالنظام العميل المفروض على البلد من الخارج، وفي سبيل التطور الديمقراطي المستقل، ولأجل التنفيذ الكامل لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ وقد انقلب النضال السياسي بالتدريج إلى نضال مسلح. فرداً على الارهاب القاسي، شكّل الوطنيون في الفيتنام الجنوبية فصائل الدفاع الذاتي. وفي كثير من المناطق الريفية ظهرت مناطق محررة. في ٢٠ كانون الاول ١٩٦٠ تشكلت الجبهة الوطنية لتحرير الفيتنام الجنوبية التي أخذت على عاتقها أمر قيادة نضال الشعب في سبيل التحرر. وقد نص برنامج الجبهة الاول على ضرورة الاطاحة بالنظام العميل الموالي للولايات المتحدة، وقيام دولة الفيتنام الجنوبية المستقلة الديمقراطية والسلمية المحايدة، بغية تحقيق توحيد البلاد فيما بعد بطريقة سلمية. وقد ضمت الجبهة الوطنية حوالي ٤٠ منظمة سياسية واجتماعية بما فيها حزب الشعب الثوري الذي ترأس الجبهة.

المرحلة الرابعة (ابتداء من ١٩٦٥):

هي مرحلة حرب المقاومة الوطنية من قبل الشعب لعموم البلاد ضد العدوان الاميركي وفي سبيل تحرير الفيتنام الجنوبية ودفاعاً عن الفيتنام الشمالية ولأجل توحيد البلاد بطريقة سلمية.

لقد دبرت الاوساط العسكرية الاميركية ما يسمى «بحادثة تونكين» ثم استخدمتها ذريعة لشن الغارات الجوية البربرية المنتظمة على اراضي جمهورية الفيتنام الديمقراطية (ابتداء من شباط ١٩٦٥) سعياً منها إلى تخويف سكان الفيتنام الشمالية واجبارهم على الكف عن مساعدة اخوانهم في جنوب البلاد. وفي اذار ١٩٦٥ وصلت إلى الفيتنام الجنوبية أول وحدات من الجيش النظامي الاميركي (قبل ذاك كان فيها «المستشارون والاختصاصيون» فقط).

ولدى شن «الحرب الكبرى» على الفيتنام، أخذت الاوساط الحاكمة الاميركية بالحسبان عاملاً ملائماً لها هو انتهاج بكين سياسة معاداة الاتحاد السوفياتي، وامتناع القادة الصينيين عن تنسيق الاعمال مع جميع البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بتنظيم صد العدوان الامبريالي.

كانت أوساط الولايات المتحدة الحاكمة تأمل، وقد أرسلت قواتها المسلحة إلى الفيتنام، بأن تحرز الانتصار في الحرب بسرعة. وبلغ عدد أفراد القوات المسلحة الاميركية في الفيتنام ٥٠٠ الف شخص. وإلى جانب تقديم العون إلى جيش سايغون، اشتركت هذه القوات اشتراكاً مباشراً وعلى نطاق واسع في العمليات الحربية، ضد الجيش الشعبي التحرري.

في هذا الوقت العصيب، حيث تعرضت الفيتنام الشمالية للعدوان السافر من قبل الامبريالية الأميركية، قام حزب شغيلة الفيتنام بنشاط كبير لأجل تعبئة الشعب للنضال دفاعاً عن المكتسبات الاشتراكية. وتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز القدرات العسكرية والاقتصادية للبلاد، ورفع قدرة الجيش والسكان القتالية. ورداً على العدوان الأميركي شدَّد الجيش الشعبي التحرري مقاومته له ونضاله في سبيل تحرير البلاد، متمتعاً في ذلك بدعم الشعب الفعال والواسع.

في آب ١٩٦٧ انعقد المؤتمر الاستثنائي للجبهة الوطنية لتحرير الفيتنام الجنوبية الذي بحث وأقر برنامجاً سياسياً جديداً. واستهدف هذا البرنامج بناء الفيتنام الجنوبية المستقلة الديمقراطية والسلمية المحايدة المزدهرة، ثم تهيئة الظروف اللازمة لتوحيد البلاد بالتدريج. ومن الامور الهامة في البرنامج الجديد الشعار الداعي إلى تحقيق تحالف واسع، يشتمل كذلك، على قوى وطنية غير منضمة إلى الجبهة ولكنها ترفض التدخل الاميركي.

وهبت البلدان الاشتراكية الشقيقة وجميع القوى المحبة للسلم في العالم لنجدة وطني الفيتنام. وبعد شن الولايات المتحدة عدوانها على جمهورية الفيتنام الديمقراطية، أعلنت

الحكومة السوفياتية أنها لن تبقى مكتوفة اليدين فيما يتعلق بأمن هذا البلد الاشتراكي الشقيق، وستقدم له كل العون والدعم الضروريين. واتفقت حكومتا الاتحاد السوفياتي وجمهورية الفيتنام الديمقراطية على الاجراءات الواجب اتخاذها بغية تعزيز القدرة الدفاعية للفيتنام الشمالية، وعلى القيام بالمشاورات المنتظمة حول هذه القضايا. وجرى سنوياً عقد الاتفاقيات بصدد تقديم المساعدة الاقتصادية والتكنيكية والعسكرية إلى جمهورية الفيتنام الديمقراطية طبقاً لحاجات الشعب الفيتنامي. وابتداء من عام ١٩٦٥، صار الاتحاد السوفياتي يقدم إلى الفيتنام كميات كبيرة من الصواريخ والطائرات والمدافع وغير ذلك من انواع الاسلحة الحديثة والذخائر. وعلاوة على ذلك قدم الاتحاد السوفياتي ما يلزم من وسائط النقل والمواد الغذائية والاجهزة الكهربائية والادوية والمعادن والوقود.

وبفضل مساعدة الاتحاد السوفياتي والبلدان الشقيقة الاخرى وكافة القوى التقدمية والمناهضة للامبريالية في العالم أجمع، أحبط الشعب الفيتنامي حسابات الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة. ومنيت مخططات القيادة العسكرية الاميركية بصدد الانتصار في الحرب بالاخفاق التام، كما ظهر بطلان حساباتها فيما يتعلق بقهر إرادة شعب الفيتنام الشمالية بواسطة الغارات الجوية الكثيفة. وفي هذه الظروف اضطرت الولايات المتحدة لان تقدم على إجراء المفاوضات الرباعية بصدد الفيتنام في باريس التي بدأت في عام ١٩٦٩.

واضطرت الاوساط الحاكمة الاميركية، بعد أن فشلت محاولاتها لتحطيم حركة التحرر الوطني في الهند الصينية عن طريق اشتراك القوات المسلحة الاميركية في الحرب بشكل مباشر، إلى أن تغير تكتيكها فاعلنت الانتقال إلى سياسة ما يسمى «بالفتنمة». والمقصود من «الفتنمة» هو انسحاب القوات المسلحة الاميركية التدريجي من الفيتنام الجنوبية مع تشديد الاجراءات الرامية إلى زيادة استقرار نظام سايغون الكركوزي ورفع القدرة القتالية لجيشه. وتنفيذاً لسياسة «الفتنمة» سحبت الولايات المتحدة معظم قواتها المسلحة من الفيتنام الجنوبية الا أن القوات الاميركية الجوية والبحرية وغيرها من القوات المسلحة «التكنيكية» واصلت توسيع نطاق مشاركتها في الحرب في الهند الصينية. وهكذا حاولت الاوساط الحاكمة في الولايات المتحدة أن تحقق اهدافها التي عجزت عن تحقيقها فيما مضى.

واستمرت القوى الوطنية في الفيتنام الجنوبية، بالاستناد إلى الدعم الكامل من جمهورية الفيتنام الديمقراطية، في نضالها بغية إحباط هذه الخطط، وإجبار الولايات المتحدة على سحب قواتها المسلحة سحباً كلياً وحقيقياً، وعلى الكف عن التدخل في شؤون بلدان الهند الصينية، وفي سبيل تسوية سياسية تستجيب للمصالح الوطنية الحقيقية لشعوب هذه المنطقة. في

حزيران ١٩٦٩ جرى حادث هام اعتبرته القوى الوطنية في الفيتنام الجنوبية خطوة كبيرة في الطريق إلى تحقيق هذه الاهداف عنينا به، تشكيل جمهورية الفيتنام الجنوبية وعلى رأسها الحكومة الثورية المؤقتة، وذلك في المناطق المحررة من الفيتنام الجنوبية. ولتحقيق الاهداف المقررة خاضت هذه القوى، إلى جانب النضال المسلح، نضالاً سياسياً ودبلوماسياً فعالاً. وقدم وفد هذه الحكومة الثورية المؤقتة إلى مفاوضات باريس جملة من الاقتراحات البناءة الرامية إلى تسوية قضية الفيتنام تسوية سياسية.

في كانون الثاني ١٩٧٣ تم في باريس التوقيع على الاتفاقية الرباعية (بين جمهورية الفيتنام الديمقراطية والولايات المتحدة وجمهورية الفيتنام الجنوبية وسلطات سايغون) التي وضعت حداً للحرب في الفيتنام. لقد نصت الاتفاقية على وقف العمليات الحربية في جميع اراضي الفيتنام وسحب القوات المسلحة للولايات المتحدة وحلفائها خلال شهرين. ورسمت الاتفاقية اجراءات معينة لتسوية الوضع في الفيتنام الجنوبية تسوية سياسية. ونصت كذلك على إنشاء «المجلس الوطني للمصالحة القومية»، وهو هيئة مشكلة من «ثلاثة عناصر متساوية» أي من ممثلي الحكومة الثورية المؤقتة وسلطات سايغون والقوى السياسية الاخرى. والمجلس ملزم بأن يساعد على تحقيق المصالحة والوفاق الحقيقيين في البلاد، وأن يعمل على التأمين العملي لكافة الحريات الديمقراطية في البلاد، وأن يعد ويجري الانتخابات الديمقراطية العامة. وعلى أثر إعادة السلام في الفيتنام، تم الاتفاق على وقف الحرب في لاووس. فان الاتفاقية الموقع عليها بهذا الصدد لم تضع حداً للعمليات الحربية وحسب، بل رسمت سبلاً لحل قضايا لاووس حلاً سياسياً، مثلاً، عن طريق تشكيل حكومة مؤقتة أو غير ذلك من الاجراءات.

إن اتفاقية وقف الحرب في الفيتنام هي انتصار تاريخي أحرزه الشعب الفيتنامي على اقوى آلة حربية في العالم الامبريالي. لقد صمدت الفيتنام وانتصرت رغم أن العدو استخدم لمكافحتها وسائل الابادة بالجملة استخداماً واسعاً، إلى حد لم يسبق له مثيل في التاريخ. حسبنا القول إن سلاح الطيران الاميركي قذف أكثر من ٧ ملايين طن من القنابل على اراضي الفيتنام. وقامت الطغمة العسكرية الاميركية بالتدمير المتعمد لمدن وقرى جمهورية الفيتنام الديمقراطية ومدارسها ومستشفياتها وحقولها وطرقها، كما استخدمت ضد الشعب الفيتنامي المواد الكيمائية السامة وغيرها من وسائل الابادة بالجملة.

ودلت الحرب في الفيتنام على انه يستحيل قهر الشعب الذي يقاتل بتفان وبنكران الذات دفاعاً عن حقوقه الوطنية ومكتسباته الاجتماعية. لقد أبدى الشعب الفيتنامي آيات البطولة والبسالة، وقدم مثالاً على التلاحم والتنظيم والانضباط، وذلك بدرجة كبيرة بفضل القيادة

الماهرة والحكيمة لنضال المقاومة، من قبل حزب شغيلة الفيتنام والجبهة الوطنية لتحرير الفيتنام الجنوبية.

إن انتصار الفيتنام هو انتصار قوى السلم والاشتراكية وحركة التحرر الوطني والحركة الديمقراطية في العالم أجمع. وبيّن هذا الانتصار مدى أهمية وحدة وتضامن القوى المناهضة للامبريالية على النطاق الدولي. وقدمت البلدان الاشتراكية، ولا سيما الاتحاد السوفياتي، مساعدة معنوية وسياسية واقتصادية وعسكرية هائلة للفيتنام، لأنها كانت ولا تزال تعتبر تدعيم الشعب الفيتنامي من جميع النواحي، واحداً من المهام الرئيسية لسياستها الخارجية. واصبحت حركة التضامن مع الفيتنام حركة عالمية حقاً. وأسهمت قوى السلام والديمقراطية في العالم أجمع في خلق جو العزلة حول المعتدي. وفي داخل الولايات المتحدة ذاتها، أصبحت حركة الاحتجاج على الحرب في الفيتنام واحدة من اكثر الحركات السياسية جماهيرية في تاريخ البلاد.

وبرهنت الحرب في الفيتنام على بطلان محاولات الاميركيين لحل القضايا الدولية بوسائل القوة. أسفرت هذه الحرب عن نتيجة مشؤومة بالنسبة للولايات المتحدة. ففيها اشترك، إجمالاً، ٢,٥٠٠٠٠٠ جندي وضابط اميركي قتل منهم ٥٥٠٠٠ شخص. ومع ذلك لم يحقق الامبرياليون الاهداف التي وضعوها نصب أعينهم. وفشلت كذلك محاولاتهم لتصعيد الحرب و «فتنمتها» بغية جعل الاسيويين يقتلون إخوانهم الاسيويين. واضطر الامبرياليون لان يركضوا وراء «صلح مشرف» لكي يحفظوا كرامتهم.

إن وقف الحرب في الفيتنام هو دليل على ميزان جديد للقوى في العالم وليس لصالح الامبريالية. إن تشكل هذا الميزان الجديد للقوى معناه ظفر لنهج التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة، ونجاح كبير للهجوم السلمي الذي تمارسه البلدان الاشتراكية وغيرها من القوى المحبة للسلم. ولكنه لا يجوز الظن أنه وضع حداً نهائياً للسياسة العدوانية الماكرة التي تنتهجها الولايات المتحدة الاميركية والبلدان الامبريالية الاخرى. فان الولايات المتحدة وحكومة سايغون الطيعة لها تعرقلان تنفيذ البنود السياسية لاتفاقيات باريس، التي تنص على ايجاد نظام سياسي ديمقراطي جديد في الفيتنام الجنوبية. ويواصل الامبرياليون وصنائعهم الحرب الدموية في كمبوديا. وعليه فلا بد من أن تبذل البلدان والشعوب المحبة للسلم جهوداً جديدة للجم قوى الامبريالية.

وبعد إعادة السلم في جمهورية الفيتنام الديمقراطية، واصل شعبها بناء الاشتراكية. وهو يبذل قصارى جهده لأجل بعث اقتصاده الوطني الذي دمرته الحرب متمتعاً في ذلك، بعون

بلدان الاشتراكية وقوى التقدم في العالم اجمع.

٤ - تشكّل وتطور المنظومة الاشتراكية العالمية

إن المنظومة الاشتراكية العالمية هي أسرة الشعوب والبلدان السائرة في طريق الاشتراكية والشيوعية، والمترابطة بوحدة المصالح والاهداف وبعرى التضامن الأممي.

كانت ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا قد دشنت بداية نظام الاشتراكية ثم ان انتصار الثورات الاشتراكية في جملة من بلدان أوروبا وآسيا وترسخ سلطة الكادحين فيها قد حولا هذا النظام إلى منظومة عالمية. فهذه المنظومة تضم الآن ١٤ دولة هي البانيا وبلغاريا والمجر وجمهورية المانيا الديمقراطية والصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكوبا ومنغوليا وبولندا والاتحاد السوفياتي ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا.

وعلى تنامي المنظومة الاشتراكية تدل المعطيات التالية: فلئن كانت حصة الاشتراكية من أراضي المعمورة قبل الحرب العالمية الثانية هي ١٧ ٪ ومن السكان حوالي ٧ ٪ ومن الانتاج الصناعي العالمي ١٠ ٪ (٣ ٪ في عام ١٩١٧) فان البلدان الاشتراكية تشغل في الوقت الحاضر ٢٦ ٪ من الكرة الارضية حيث يعيش ٣٥ ٪ من سكان العالم، كما أنها تنتج ٣٩ ٪ من المنتوج الصناعي العالمي.

ولتطور المنظومة الاشتراكية جانبان. فاحدهما هو سيرها إلى الامام والتقدم الشامل. وثانيهما هو التعاون بين بلدان الاشتراكية المتسع والمتعمق على الدوام في جميع الميادين.

في تطور العلاقات بين البلدان الاشتراكية، تمكن ملاحظة عدد من المراحل المتتابعة التي يعكس كل منها تغيرات معينة في تطورها وينطوي على مضمون جديد في العلاقات بينها.

وفي أول هذه المراحل (١٩٤٥ - ١٩٤٩ تقريباً)، تشكل بينها تحالف عسكري - سياسي كان يستجيب لطموح البلدان الثورية الحديثة النشوء إلى أن تتلاحم سياسياً بغية الذود عن مكاسب الثورة دون الخطر الذي تعرضت له من جانب الامبريالية، وتوطيد سلطة الشعب والشروع ببناء الحياة الجديدة. وارتكز هذا التحالف على الاتحاد السوفياتي الذي ساعد على انتصار الثورات الشعبية الديمقراطية، وليس هذا وحسب، بل وحماها من الضغط والاعمال التخريبية من قبل الامبريالية والقوى الرجعية الاخرى. كما قدم الاتحاد السوفياتي مساعدة كبيرة لبلدان الديمقراطية الشعبية. أما العلاقات الاقتصادية فلم تتطور في هذه المرحلة إلى حد كبير

وجرى تطور العلاقات المتعددة الجوانب بين البلدان الاشتراكية في المرحلة الثانية التي احتلت الخمسينات تقريباً. وقامت هذه العلاقات بعد انتقال بلدان الديمقراطية الشعبية إلى

بناء الاشتراكية. وأسهم في قيامها نشوء جمهورية المانيا الديمقراطية وجمهورية الصين الشعبية (عام ١٩٤٩). وجرى التعاون بين هذه البلدان على نطاق واسع بواسطة مجلس التعاون الاقتصادي الذي أنشىء في عام ١٩٤٩، ومنظمة معاهدة وارصو التي ظهرت في عام ١٩٥٥.

منذ عام ١٩٦٠ تقريباً بدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين بلدان الاشتراكية. ونحو هذا الزمن، تم في معظم هذه البلدان ارساء أسس الاشتراكية، وأحرز اقتصادها تقدماً ملحوظاً في تطوره. أما الاتحاد السوفياتي فدخل منذ مستهل الستينات في مرحلة بناء المجتمع الشيوعي. كانت التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية والنهضة العارمة للاقتصاد في البلدان الاشتراكية، قد أتاحت إمكانيات جديدة لتوسيع التعاون المتعدد الوجوه فيما بينها، وجعلته أمراً ضرورياً للغاية. ومن جهة اخرى، نشأت في هذه المرحلة تعقيدات كبيرة في العلاقات بين البلدان الاشتراكية والصين، بسبب تخلي القادة الصينيين عن التعاون مع البلدان الاشتراكية الاخرى، ونتيجة لنهجهم نحو تقليص علاقات الصين الاقتصادية والثقافية معها.

في المرحلة الحالية تتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية باتجاه تكامل اقتصادها. والمقصود هو تحقيق تقارب بين اقتصادياتها يتيح النهوض باقتصاد كل منها إلى اقصى حد، والنمو العام والتوطيد لقوى المنظومة الاشتراكية ككل، وذلك على أساس الاستفادة الاكثر عقلانية من الموارد والامكانيات والمنجزات المتوفرة لدى جميع البلدان الاشتراكية.

إن تعاون البلدان الاشتراكية في المجال السياسي هو جانب هام من علاقاتها. ويتحقق هذا التعاون على أساس التكافؤ الحقيقي للمشتركين فيه، وعن طريق حل جميع القضايا حلاً جماعياً. والهدف الأهم لتعاون البلدان الاشتراكية في المجال السياسي، هو تأمين وحدة بلدان المنظومة الاشتراكية، وانتهاج السياسة المشتركة فيما يتعلق بالذود عن مكاسب الاشتراكية، وتوحيد الجهود في بناء الاشتراكية والشيوعية.

وتقدّم البلدان الاشتراكية طرازاً جديداً للعلاقات بين الدول لا مثيل له في التاريخ. ويتميز هذا الطراز من العلاقات بمبادىء المساعدة المتبادلة والدعم المتبادل، والتعاون الاخوي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة واستقلال كل بلد من بلدان الاسرة الاشتراكية. وتتعاون البلدان الاشتراكية فيما بينها بشكل وثيق في ميدان العلاقات الدولية، فتنسق نشاطها في ميدان السياسة الخارجية. وتنظر البلدان المنضمة إلى منظمة معاهدة وارصو في جميع القضايا الهامة الخاصة بالسياسة الدولية، وتجري بانتظام لقاءات قادة الاحزاب الحاكمة في هذه البلدان، حيث يبحثون ويحلون بصورة جماعية القضايا السياسية

المشتركة للبلدان الاشتراكية، وقضايا النضال في سبيل السلم وضد الامبريالية. وفي هذه الاجتماعات جرت صياغة الموقف المشترك لبلدان الاسرة الاشتراكية في قضايا الفيتنام والشرق الاوسط والنضال في سبيل الامن الاوروبي وفي سبيل نزع السلام والخ.. ومن اشكال التعاون بين البلدان الاشتراكية الواسعة الانتشار أيضاً اللقاءات الثنائية بين قادة هذه البلدان.

ويشمل تعاون البلدان الاشتراكية المجال العسكري ايضاً. لقد ردت البلدان الاشتراكية على إنشاء الدول الامبريالية للاحلاف العسكرية، بانشاء منظمة معاهدة وارصو. وتضمن هذه المعاهدة أمن الدول التي وقّعت عليها وذلك بتأمين الدفاع الذاتي الجماعي مع احتفاظ كل دولة مشتركة في هذه المنظمة بكامل سيادتها.

وشكلت دول معاهدة وارصو قيادة عسكرية واحدة تقوم بتنظيم تدريب القوات المسلحة، وتوحيد نماذج الاسلحة، وتنسيق الجهود الاخرى في مجال الدفاع. ووفقاً لنصوص المعاهدة، ترابط وحدات الجيش السوفياتي مؤقتاً في اراضي بعض البلدان الاشتراكية الاوروبية. وتسهم النشاطات المشتركة لبلدان معاهدة وارصو في الحفاظ على الامن في اوروبا، وتتيح إمكانية إحباط تطاولات الامبرياليين العدوانية. ومع ذلك تقدمت الدول المشتركة في معاهدة وارصو بكثير من المبادرات والاقتراحات البناءة الرامية إلى تأمين الانفراج الدولي وتطوير التعاون الدولي. وطرحت هذه الدول مراراً امام الدول الغربية مسألة إمكان الغاء حلف الناتو ومنظمة معاهدة وارصو في آن واحد.

ثم إن علاقات البلدان الاشتراكية في ميدان الثقافة تتحقق بأشكال مختلفة وعلى نطاق واسع. وتشتمل هذه العلاقات على تبادل الفرق المسرحية، وغير ذلك من الفرق الفنية، والافلام السينمائية، وبرامج الراديو والتلفزيون، والجولات الفنية المتبادلة لممثلي الفنون والاداب القومية، وتبادل الطلبة وطلبة الدراسات العليا والخ.. إن التعاون الثقافي يسهم في تقارب الشعوب وتوطيد صداقتها وإغناء حياتها الروحية وتطور ثقافتها.

ويؤدي تعاظم وحدة البلدان الاشتراكية وتعاونها الشامل إلى ازدياد تقارب شعوبها. ولكن هذا التقارب لا يجري على حساب مصالح هذه الشعوب القومية ولا يعني التضييق عليها. بل على العكس، فان اتحاد هذه الشعوب الطوعي، يساعد على تطورها القومي. ففي ظل الاشتراكية يلاحظ نهوض وازدهار الحياة القومية إلى جانب تقارب الشعوب وتزايد الثقة المتبادلة والصداقة بينها.

ولكن من الخطأ رسم صورة مثالية عن عملية التعاون والتقارب الجارية حالياً بين بلدان وشعوب المنظومة الاشتراكية. فهي عملية تعترضها صعوبات خطيرة، وميول تدفعها أحياناً

إلى اتجاه معاكس. وتعزى هذه الصعوبات، قبل كل شيء، إلى تباين تطور البلدان الاشتراكية. فهذه البلدان تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث مستويات تطورها الاقتصادي وخصائص التطور التاريخي وبنية المجتمع ومن حيث التقاليد والثقافة والخ.. وفي بعض الحالات، تصعّب هذه الاختلافات والخصائص الملازمة للبلدان الاشتراكية وضع السياسة المشتركة والقيام بالاعمال الموحدة. وفي حالات اخرى، تعيق التعاون، رواسب النزعة القومية والنفور القومي وحذر الشعوب بعضها من بعض التي بقيت تركة من الزمن الذي مارست فيه الطبقات السائدة في هذه البلدان تأجيج العداء بين الشعوب والقوميات.

وهناك أخطاء أكثر خطراً وضرراً بالنسبة لقضية وحدة البلدان الاشتراكية، عنينا بها الاخطاء التي يقترفها بعض قادة هذه البلدان لدى حل مسألة العلاقات المتبادلة بين الدول الاشتراكية. فحيث يلاحظ إعلاء مصالح بلد ما أنانية ضيقة على مصالح البلدان الاشتراكية الاخرى، يصطدم تعاونها بصعوبات. ومما لا يمكن التسامح معه في العلاقات بين البلدان الاشتراكية محاولات أحدها لفرض زعامتها على الاخرى. ثم إن النزعة القومية التي يلازمها الميل إلى تضخيم المصالح الوطنية لبلد ما، أو إلى اعلائها على المصالح الأممية لجميع البلدان الاشتراكية، هي نزعة مفعمة باخطار كبيرة على قضية الاشتراكية والثورة العالمية.

ويعلق الامبرياليون آمالهم الرئيسية الآن على تسعير التعصب القومي في البلدان الرأسمالية، لكي يفرقوا بواسطته بين بلدان الاشتراكية وكذلك بين القوى الثورية كافة ويضعفوها بالتالي.

وعليه فان الحرص على وحدة البلدان الاشتراكية، والعمل على تقوية وحدتها وتعاونها، هو واحد من واجبات جميع الثوريين.

٥ ـ الدول الطليعي للمنظومة الاشتراكية في الحركة الثورية العالمية وفي النضال من اجل السلام وأمن الشعوب

تسير المنظومة الاشتراكية العالمية في طليعة القوى الثورية العالمية. إن البلدان الاشتراكية هي صاحبة المبادرة التاريخية فيما يتعلق بتحويل العالم القديم إلى عالم جديد، وفي تحقيق تقدم البشرية الحقيقي. ففي هذه البلدان بالذات. أقيم النظام الاكثر عدالة الذي قضى على الظلم والاضطهاد، وهيأ الظروف لأجل تطور الانسان من كافة النواحي، ولأجل تلبية جميع حاجاته المادية والروحية. وفي الوقت نفسه، تعتبر هذه المنظومة حصناً لقوى التقدم

والديمقراطية والاشتراكية في نضالها في سبيل القضاء على الظلم والاضطهاد والجور على اختلاف أشكالها في كرتنا الارضية.

إن المنظومة الاشتراكية هي القوة الرئيسية بين القوى المواجهة للامبريالية، وإليها بالذات يعود الدور الحاسم في النضال ضد الامبريالية. فان الصراع بين الاشتراكية والامبريالية هو المضمون الاساسي للعصر الراهن، ويترك هذا الصراع تأثيره على تطور ومآل جميع الاحداث العالمية.

ومع تطور المنظومة الاشتراكية يتغير تناسب القوى على المسرح العالمي اكثر فاكثر لصالح الاشتراكية ولما فيه خسارة الرأسمالية، بينما بدأت المصارعة التاريخية بين هذين النظامين، عندما كانت مواقع الاشتراكية أضعف بكثير من مواقع الرأسمالية. فكانت روسيا متخلفة كثيراً عن البلدان الرأسمالية المتقدمة من حيث مستوى التطور الاقتصادي. مثلاً، كان الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة الاميركية قبل الحرب العالمية الاولى يزبو على مستواه في روسيا بثمانية اضعاف.

وبعد انتصار الثورة لم يكن التاريخ رؤوفاً ببلد الاشتراكية الاول: فقد اجتاحته حربان مدمرتان للغاية، كما عانى من الجوع والمحن الاخرى. وعلى الرغم من هذا كله كانت مزايا النظام الاشتراكي وجهود الشعب المتفانية قد مكَّنت الاتحاد السوفياتي من أن يقترب بسرعة من الولايات المتحدة وهي أقوى بلد للامبريالية. وفي الوقت الراهن يساوي حجم الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفياتي ٧٠ ٪ منه في الولايات المتحدة. وفي البلدان الاشتراكية الاخرى ايضاً يجري التطور الاقتصادي بوتائر اسرع مما في البلدان الرأسمالية.

إن تنامي القدرات الاقتصادية للبلدان الاشتراكية هو الذي يحتم التغير اللاحق في تناسب القوى على المسرح العالمي لصالح هذه البلدان ويعتبر مقدمة لازدياد شأنها السياسي وتأثيرها في القضايا العالمية. ومن جراء تعاظم القوة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية يتوفر لديها مزيد من الامكانيات لمقاومة السياسة العدوانية للامبريالية، من جهة، ولتقديم مساعدة أكبر لحركة التحرر العالمية، من جهة اخرى.

وتترك المنظومة الاشتراكية تأثيراً متعاظماً على سير الاحداث في العالم ليس في مجال الاقتصاد وحسب، بل ايضاً في مجالي السياسة والايديولوجية وفي مجالات أخرى. ولا غرابة في ذلك، فان الاشتراكية هي حاملة لاكثر الافكار تقدمية وعدالة وصاحبة مختلف المبادرات الايجابية التي تخدم مصالح البشرية جمعاء.

كما أنها تترك تأثيراً هائلاً على النضال الثوري للطبقة العاملة والجماهير الشعبية في البلدان

الرأسمالية. فان تنامي القوى المنتجة في البلدان الاشتراكية، ونمو رفاهية الشعب باستمرار، وتطور واتقان الديمقراطية الاشتراكية، وافضلية القيم الروحية والمعنوية للمجتمع الاشتراكي - كل هذا يلعب دور المثال الملهم بالنسبة لجماهير الشعب. في البلدان الرأسمالية ويساعد على تزايد تأثرهم بأفكار الاشتراكية.

وتضطر البرجوازية الامبريالية لان تأخذ بالحسبان تعاظم تأثير الاشتراكية على جماهير الكادحين. وفي ميدان السياسة الاجتماعية يتعين على هذه البرجوازية أن تقدم أكثر فأكثر على التنازلات للعمال فيما يخص أجورهم وغير ذلك من المطالب الاقتصادية والسياسية.

لا شك في أن المكتسبات الاقتصادية والسياسية التي أحرزها العمال والكادحون الاخرون في البلدان الرأسمالية، هي نتيجة النضال الطبقي العنيد الذي يخوضونه. ولكن هناك عاملاً خارجيا يساعدهم في ذلك هو تأثير الاشتراكية.

ثم إن المنظومة الاشتراكية العالمية هي عامل هام يسهم في تطور حركة التحرر الوطني بنجاح.

وكانت الضربات الماحقة التي سددها الجيش السوفياتي إبان الحرب العالمية الثانية إلى القوى الرئيسية للامبريالية، قد أضعفت نظام الامبريالية ككل، وألهمت الشعوب المظلومة بجماهيرها الغفيرة للنضال في سبيل التحرر. وفي هذا أيضاً أسهمت الثورات الشعبية الديمقراطية.

إن انفصال بلدان أوروبية وآسيوية أخرى من المنظومة الرأسمالية، وتشكل المنظومة الاشتراكية العالمية قد زادا من ضعف المنظومة الرأسمالية، الامر الذي سهل نضال شعوب البلدان المستعمرة في سبيل الاستقلال السياسي وتشكيل دولها ذات السيادة.

أقامت البلدان الاشتراكية علاقات جديدة مع الدول الفتية النامية، مبنية على مبادىء التكافؤ واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتسهم البلدان الاشتراكية في تقوية استقلال البلدان النامية وأمنها وتحول بشكل فعال دون الامبريالية ومحاولاتها للتدخل في شؤون هذه البلدان واملاء إرادتها عليها، وجعلها تابعة للدول الامبريالية وإن بأشكال جديدة. وتؤيد البلدان الاشتراكية البلدان النامية تأييداً حازماً في مقاومتها للاعمال العدوانية من قبل الامبريالية. وعلى سبيل المثال نشير إلى موقف البلدان الاشتراكية من العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، ومن العدوان الأسرائيلي الامبريالي ضد جمهورية مصر العربية في عام ١٩٦٧، ومن عدوان اسرائيل ضد ج م ع وسورية في أيلول - تشرين الاول ١٩٧٣.

إن المنظومة الاشتراكية تقدم للبلدان النامية مثالاً لحل العديد من القضايا المواجهة لها في المرحلة الجديدة من تطورها، ومنها تذليل التخلف الاقتصادي، والنهوض بالقوى المنتجة في

آجال تاريخية قصيرة وحل القضايا الزراعية والمسألة القومية ورفع مستوى حياة الشعب وتطوير الثقافة والصحة والخ.. ونظراً لذلك يشتد طموح البلدان النامية إلى التعاون مع البلدان الاشتراكية، وتزداد قوة جاذبية مثالها في حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتطور المجتمع. وهذا ما أدى إلى انخراط عدد من البلدان النامية في طريق التطور اللارأسمالي.

وأقامت البلدان الاشتراكية علاقات التعاون الواسع مع البلدان النامية في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجالات الاخرى. ويتطور هذا التعاون بنجاح خاص مع البلدان التي اختارت الطريق التقدمي لتطورها، أي طريق الاشتراكية.

ومن العوامل الجبارة لتعاظم تأثير المنظومة الاشتراكية على تطور العملية الثورية العالمية، السياسة الخارجية التي تنتهجها البلدان الاشتراكية والتي تعبر عن مصالح الكادحين وسعيهم إلى السلام والتعاون المتكافىء.

وتبني البلدان الاشتراكية سياستها الخارجية ليس على اساس حسابات واعتبارات عرضية، سياسية كانت أم دبلوماسية، بل انطلاقاً من العمليات الفعلية للتطور الاجتماعي الحالي، وبالاستناد إلى التحليل العلمي للعهد الراهن. إن هذه السياسة تنطلق من السنن الموضوعية لتطور حركة التحرر العالمية وتأخذ بالحسبان دور ومكانة وتفاعل القوى الثورية الاساسية، وكذلك جوانب الضعف والقوة لدى أخصام هذه القوى. وهذا ما يمكّن البلدان الاشتراكية من أن تطرح في نشاطها في ميدان السياسة الخارجية ليس مهام قريبة عاجلة وحسب، بل ايضاً مهام طويلة الامد وبعيدة المرمى.

إن المهام الاساسية للسياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية تتلخص في تهيئة الظروف الملائمة لبناء الاشتراكية والشيوعية ولنجاح نضال جميع القوى الثورية في العالم، وتمتين وحدة وتراص البلدان الاشتراكية، وتدعيم الشعوب المناضلة في سبيل حريتها واستقلالها، وضد الاستعمار والاستعمار الجديد، والرجعية تدعياً شاملاً، والذود بدأب ومثابرة عن مبادىء التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة وإبداء الصد الحازم لقوى العدوان الامبريالية.

وتحقيقاً لهذه المهام، تقاوم المنظومة الاشتراكية بحزم قوى العدوان الامبريالية وتوسع نطاق تأثيرها السياسي والمعنوي على السياسة العالمية، وتهيىء ظروفاً ملائمة لتطور العلمية الثورية العالمية.

اما الاتجاه الاساسي لنشاط البلدان الاشتراكية في حقل السياسة الخارجية، فهو النضال في سبيل السلم وضد الحرب. وانطلاقاً من ميزان القوى الذي تكوّن على المسرح العالمي في

غضون ربع القرن الاخير خرج الحزب الشيوعي السوفياتي والاحزاب الماركسية ـ اللينينية الاخرى بالاستنتاج بامكان درء الحرب العالمية في العصر الراهن. ويستند هذا الاستنتاج إلى واقع أنه توجد في العالم حالياً قوى فعلية قادرة على كبح جماح الاوساط العدوانية الامبريالية، واحباط خططها الرامية إلى إشعال نيران حرب جديدة. ونقصد بها في المقام الاول جبروت البلدان الاشتراكية الحائزة على كافة أنواع الاسلحة الدفاعية والهجومية، ثم البلدان التي خلعت نير الاستعمار والتي تعتبر عاملاً هاماً في السياسة الدولية.

في البلدان الاشتراكية وفي البلدان النامية يقيم ثلثا البشرية. وتشكل هذه البلدان معاً منطقة شاسعة من العالم تحد من نطاق أعمال الامبريالية ومن إمكانياتها لاشعال نيران الحرب. وتسهم الطبقة العاملة وجميع القوى المحبة للسلم وجماهير الكادحين بقسط كبير في قضية السلم. ويعلم الناس من خبرتهم الذاتية مدى ويلات الحرب. فابان الحرب العالمية الثانية قتل وشوه حوالي ٥٠ مليون شخص. أما الحرب العالمية الثالثة، اذا ما نشبت، فستكون نتائجها أرهب من ذلك بكثير بسبب وجود وسائل الابادة بالجملة. وإدراكاً لهذه الحقيقة، تبذل الشعوب المحبة للسلم جهوداً كبيرة في النضال من أجل السلام، وأصبحت حركة السلام حركة عالمية حقاً.

ولكن الاستنتاج القائل بامكان درء الحروب في العهد الراهن، لا يعني أن الطبيعة العدوانية للامبريالية قد تغيرت. ولا يندر أن يلجأ الامبرياليون، حرصاً منهم على الاحتفاظ بمواقعهم، إلى اعمال العنف المسلحة السافرة ضد حركة تحرر الشعوب. ففي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لا نجد سنة واحدة أو شهراً واحداً بل وحتى يوماً واحداً، لم يتسبب فيه الامبرياليون في إراقة دماء الابرياء. يكفينا أن نذكر بعضاً من الوقائع التي تدل على عدوانية الامبرياليين وانتهاجهم لسياسة العنف. فخلال فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ قام الامبرياليون الاميركيون، تدعيماً منهم لحكومة الكومنتانغ، باعمال التدخل ضد النضال الثوري للشعب الصيني. وفي عام ١٩٤٥ جرى إنزال وحدات الجيش البريطاني في أندونيسيا والملايو حيث قامت بالعمليات الحربية ضد حركة التحرر الوطني. في عام ١٩٤٧ حلت القوات المسلحة الهولندية محل القوات البريطانية فشنت عمليات القتال على اندونيسيا. وفي فترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤ خاض الاستعماريون الفرنسيون الحرب الدموية ضد الوطنيين الفيتناميين. وفي عام ١٩٦٥ شنت القوات الاميركية عدواناً على شعب الفيتنام شمل فيما بعد الهند الصينية بكاملها.

وفي فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ خاضت الامبريالية الفرنسية الحرب الاستعمارية في الجزائر. في

عام ١٩٥٦ جرى العدوان الثلاثي على مصر، وفي العام نفسه هاجمت القوات المسلحة الاميركية لبنان، واعتدت القوات البريطانية على الاردن. في عام ١٩٦٧ شنت اسرائيل، وقد حظيت بتدعيم الامبرياليين، عدوانها على عدد من البلدان العربية، وهو العدوان الذي لا يزال مستمراً حتى الآن. وطوال سنوات عديدة يخوض الاستعماريون البرتغاليون حرباً دموية لا هوادة فيها ضد شعوب بعض المستعمرات في افريقيا. وفي غضون الستينات فقط قام الامبرياليون الاميركيون بالاعتداءات السافرة على كوبا وباناما وجمهورية الدومينيك.

ان سياسة العدوان الامبريالية تواجهها البلدان الاشتراكية بسياسة السلام والدفاع عن حرية واستقلال الشعوب. ومن المبادىء الاساسية للسياسة الخارجية التي تنتهجها البلدان الاشتراكية، مبدأ التعايش السلمي بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة. ولا ترى البلدان الاشتراكية في التعايش السلمي مجرد بديل للحرب. فالمقصود منه تحقيق الانفراج الدولي والتعاون في المسرح الدولي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة. ويعني التعايش السلمي مراعاة مبادىء احترام سيادة كل دولة كبيرة كانت ام صغيرة، ومساواة حقوقها وحرمة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام حقوق كافة الشعوب في أن تختار بحرية نظامها الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي، كما يعني ضرورة حل القضايا الدولية المعلقة حلاً سياسياً عن طريق المفاوضات. وفي سبيل هذه العلاقات بالذات بين الدول والشعوب تناضل البلدان الاشتراكية.

وتقوم البلدان الاشتراكية بالنشاطات الفعالة في سبيل السلام العالمي. وأصبح برنامج السلام الذي أقره المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي، تعبيراً عن المبادرات السلمية للبلدان الاشتراكية. وينص هذا البرنامج على تحقيق جملة من الاجراءات الهادفة إلى توطيد السلام وامن الشعوب كافة. وهذه الاجراءات هي: القضاء على بؤرتي الحرب في جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الاوسط، والاسهام في تحقيق التسوية السياسية في هاتين المنطقتين على أساس احترام الحقوق المشروعة للدول والشعوب التي تعرضت للعدوان، جعل الامتناع عن استخدام القوة في العلاقات بين الدول قانوناً للحياة الدولية، تحقيق انعطاف جذري نحو الانفراج والسلام في اوروبا وذلك على اساس الاعتراف بالحدود القائمة، تأمين انعقاد المؤتمر الاوروبي العام وضمان الامن الجماعي في اوروبا، عقد معاهدات لحظر الاسلحة النووية والكيمائية والجرثومية، وقف جميع تجارب السلاح النووي، إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية، نزع السلاح النووي على أساس مؤتمر للدول النووية الخمس، عقد مؤتمر عالمي لبحث مسائل نزع السلاح بكامل أبعادها، تصفية القواعد العسكرية الاجنبية، اتخاذ

إجراءات لدرء النزاعات المسلحة، تخفيض القوات المسلحة ولا سيما في وسط أوروبا، تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة بالتصفية الكاملة لما يبقى من الانظمة الاستعمارية، شجب ومقاطعة التفرقة العنصرية، تنظيم التعاون الدولي فيما يتعلق بصيانة البيئة الطبيعية وترويض الفضاء الكوني والمحيط العالمي.

ويناضل الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى نضالاً دائباً في سبيل تحقيق هذا البرنامج.

إن واحداً من بنود هذا البرنامج، وهو البند الخاص بتصفية بؤرة الحرب في جنوب شرقي آسيا، قد تم تنفيذه بنتيجة وقف الحرب في الفيتنام ولاووس. والآن لا بد من حل قضية الشرق الاوسط. وتنتهج البلدان الاشتراكية سياسة الدعم الثابت والحازم لنضال الشعوب العربية في سبيل تصفية آثار العدوان الاسرائيلي. والمقصود هنا هو تدعيم الطلب بحل قضايا الشرق الاوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة باجراءات سياسية ملموسة، وإجبار إسرائيل على تحقيق التسوية السلمية وسحب قواتها المسلحة من كافة الاراضي العربية المحتلة، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب العربية. وأعربت الحكومة السوفياتية عن استعدادها للاسهام في هذا الامر بقسط مرموق.

وتبذل البلدان الاشتراكية جهوداً كبيرة وفعالة لأجل الانفراج وتأمين السلام في القارة الاوروبية. فان المعاهدتين اللتين عقدهما كل من الاتحاد السوفياتي وبولندا مع جمهورية المانيا الاتحادية، واللتين تنصان على ثبات الحدود الاوروبية القائمة حالياً، ومجموعة من الاتفاقيات بصدد برلين الغربية، والمعاهدة الخاصة بأصول العلاقات بين جمهورية المانيا الديمقراطية وجمهورية المانيا الاتحادية الموقع عليها في ٢١ كانون الاول ١٩٧٢، تعتبر خطوات هامة في طريق تقدم أوروبا نحو السلم والامن.

وتذود دول معاهدة وارصو بدأب وثبات عن البرنامج البناء للامن الجماعي في اوروبا، حيث توفرت ظروف موضوعية لتحقيق اتفاقات واقعية بين الدول بخصوص قضايا الامن والتعاون.

وقد تكللت جهودها المثابرة في هذا المجال بنجاح، إذ بدأت المداولة الاوروبية العامة حول مسائل الامن والتعاون أعمالها باشتراك ٣٢ دولة أوروبية وكذلك الولايات المتحدة الاميركية وكندا.

واكثر الضمانات فعالية للسلام والامن في العالم أجمع، هي تحقيق نزع السلاح العام والشامل. ففي عام ١٩٢٢، في المؤتمر الأوروبي العام الاول المنعقد في جنوى باشتراك الاتحاد

السوفياتي، تقدمت الحكومة السوفياتية بمبادرة رامية إلى تخفيض الاسلحة العام والشامل. ولكن الدول الامبريالية رفضت آنذاك هذا الاقتراح بتاتاً. ولئن كانت الدول الامبريالية قبل الحرب العالمية الثانية تأبى حتى أن تعترف مبدئياً بضرورة نزع السلاح العام، فان مبدأ نزع السلاح العام والشامل قد حظي بالاعتراف الدولي الآن، بنتيجة المبادرات الجديدة التي قامت بها الدبلوماسية السوفياتية، مثلاً، في هيئة الأمم المتحدة وأيدتها معظم البلدان الاشتراكية والبلدان غير المنحازة.

لقد اقترح الاتحاد السوفياتي عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح. وفي أواخر ١٩٧٢ جرى بحث هذا الاقتراح في الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة باشتراك عدد كبير من الدول، واتخذ قرار خاص تأييداً لاجراء هذا المؤتمر.

ومن الحوادث الكبيرة في الحياة الدولية، اتخاذ الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في أواخر ١٩٧٢، بمبادرة من الاتحاد السوفياتي، قرارها بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبحظر استعمال السلاح النووي إلى الابد. كانت السياسة الخارجية النشيطة للاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، التي حظيت بتأييد القوى التقدمية العالمية، قد أدت إلى تطورات جوهرية في الوضع العالمي خلال السنوات الاخيرة نحو الانفراج والتعاون الدولي. وأمكن تحقيق هذه التطورات، إلى حد كبير، بفضل تبادل الزيارات بين الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف ورئيس الولايات المتحدة الاميركية ريتشارد نكسون، وعقد جملة من الاتفاقيات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة (بصدد التعاون العلمي التكنيكي وتخفيض الاسلحة النووية والامتناع عن استخدام السلاح النووي وغيرها). وتتطور بنجاح كذلك علاقات الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، مع جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا وايطاليا واليابان وغيرها من البلدان الرأسمالية. في الظروف التاريخية الجديدة للصراع بين الاشتراكية والرأسمالية، وتحت ضغط السياسة السلمية للبلدان الاشتراكية، اضطرت الاوساط الحاكمة في الدول الامبريالية إلى أن تعترف بمبدأ التعايش السلمي بوصفه أساساً للعلاقات بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة، الامر الذي يعتبر نجاحاً كبيراً لكافة قوى السلام. وفي الوقت نفسه يحاول الايديولوجيون والساسة البرجوازيون وغيرهم من خصوم الاشتراكية، أن يظهروا علاقات التعاون الناشئة بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية بمظهر تقارب بين نظام الاشتراكية ونظام الرأسمالية يكاد يكون مسالمة بينهما. أما في الواقع فليس ثمة أي مسالمة بين الاشتراكية والرأسمالية. فان التعاون بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية ينجم من حاجات تطور القوى المنتجة المعاصرة والعلم

والثقافة، ويستجيب لمصالح البشرية الجذرية التي تسعى إلى ازالة خطر الحرب النووية وتخفيف عبء سباق التسلح. ولكن التعايش السلمي لا يعني التعاون وحسب، بل يعني النضال ايضاً. ويعتبره الماركسيون شكلاً خاصاً للصراع الطبقي على المسرح الدولي.

إن التعايش السلمي لا يعني الاعتراف بعدم تغير العالم الحالي كما لا يعني الامتناع عن النهج الثوري في السياسة الدولية. بل بالعكس فان الانفراج واعادة العلاقات بين الدول إلى مجراها الطبيعي وغير ذلك من التطورات الايجابية على المسرح الدولي، تهيء الظروف الملائمة للجم اكثر القوى الامبريالية إغراقاً في الرجعية والعدوانية، ونسف التدابير الهامة التي تتخذها الامبريالية مثل الاحلاف العسكرية والقواعد العسكرية في اراضي الغير وسياسة التدخل والخ.. ثم إن هذا الوضع الدولي ملائم اكثر من غيره لتقدم البلدان الاشتراكية السريع والشامل، ولتطور الحركة العمالية والديمقراطية في البلدان الرأسمالية، ولحركة التحرر في العالم أجمع.

ومن أهم الشروط لتحقيق التغيرات الايجابية اللاحقة في الوضع العالمي وحدة وتراص البلدان الاشتراكية. فكلما ازدادت المنظومة الاشتراكية وحدة، كلما ازداد وزنها السياسي ونفوذها على المسرح الدولي.

وللعلاقات بين البلدان الاشتراكية والدول النامية أهمية كبيرة بالنسبة لقضية السلام وتطور التعاون الدولي.

يعير الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان الاسرة الاشتراكية اهتماماً خاصاً لتطوير وتعميق علاقات الصداقة والتعاون الشامل مع البلدان السائرة في طليعة نضال التحرر الوطني، والتي تنتهج السياسة التقدمية أي سياسة الصد الحازم للاستعمار الجديد، سياسة النضال في سبيل توطيد سيادة واستقلال الدول الفتية ولأجل تحررها الاقتصادي من الامبريالية، سياسة النضال في سبيل السلم والتقدم الاجتماعي، وتقوية التضامن مع سائر القوى التقدمية لعهدنا الراهن.

ان تطوير التعاون الشامل مع هذه البلدان يساعد القوى التقدمية في حل القضايا الجذرية لتطور بلدانها الاقتصادي، وفي تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية. ويسهم تطور هذا التعاون في تعزيز القوى الديمقراطية التقدمية في هذه البلدان. وتجد سياسة تعاون البلدان الاشتراكية مع الدول النامية تعبيراً عنها في معاهدات السلام والصداقة والتعاون، التي عقدها الاتحاد السوفياتي مع جملة من هذه الدول، وفي تحقيق الاجراءات المشتركة في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى.

ويعير الاتحاد السوفياتي، لكونه دولة كبرى يقع ثلثا اراضيها في القارة الاسيوية، قدراً كبيراً من اهتمامه بقضايا العلاقات الدولية في آسيا حيث يقطن معظم سكان الارض.

وما انفك الاتحاد السوفياتي ينادي بتطوير علاقات حسن الجوار مع الدول الاسيوية لانه يعتبر من واجباته الاسهام في توطيد السلام في آسيا، ومساعدة القوى التقدمية فيها على مكافحة الامبريالية والاستعمار الجديد على اختلاف انواعه.

إن الاتحاد السوفياتي هو الذي تقدم بالاقتراح بصدد إنشاء نظام فعال للامن الجماعي في القارة الاسيوية. وينطلق الاتحاد السوفياتي في موقفه من الامن في آسيا، من مراعاة المصالح الحيوية لشعوب هذه القارة، ومن تفهم أهمية شعوب آسيا بالنسبة لمصائر السلام والتقدم، فان السبيل الفعلي الصائب نحو الامن في آسيا ليس هو سبيل مجابهة الدول، أو سبيل الاحلاف والتجمعات العسكرية، وإنما هو سبيل حسن الجوار والتعاون بين جميع الدول التي لها مصلحة في ذلك.

وإلى جانب الاعتراف بواقع تعاظم تأثير البلدان الاشتراكية على العملية الثورية العالمية وتطور البشرية التقدمي، لا بد من التأكيد بوجود ميول وقوى مضادة لهذا، وكذلك وجود عراقيل تعوق الاشتراكية في أن تؤثر حالياً بدرجة أكبر في سير الاحداث العالمية، وتكسب مزيداً من الناس إلى جانب الاشتراكية.

ويعود وجود هذه العراقيل، من جهة، إلى كون الاشتراكية تشكيلة فتية لا تزال تترقى، ولذا فانها تصطدم في سياق ترقيها بقضايا معقدة عديدة، خاصة ببناء وترسيخ المجتمع الجديد وايجاد طراز جديد نوعياً للالفة الدولية. زد على ذلك، أن الاشتراكية انتصرت أولاً ليس في البلدان المتقدمة بل في تلك التي كانت أقل تطوراً، ولذا فانها مضطرة لان تبذل قصارى جهدها في آن واحد لبناء المجتمع الجديد ولتذليل تخلفها الاقتصادي والتكنيكي عن بلدان الغرب العالية التطور. وعليه فلم تستطع الاشتراكية أن تظهر كامل مزاياها على الرأسمالية. وما زاد في الطين بلة، هو الاخطاء المقترفة في سياق بناء الاشتراكية والتي أسفرت عن اختلال في السير الطبيعي السليم لعملية تطور البلدان الاشتراكية وتعاونها، الامر الذي كانت له أصداء سلبية على المسرح الدولي ايضاً.

إلا أنه لا يجوز أن يغيب عن بالنا، أن الاشتراكية تحرز نفوذها المتعاظم في صراعها المستمر والذي لا يعرف المساومة مع منافس قوي ومحنك الا وهو الامبريالية. وتستخدم الامبريالية في نضالها ضد القوى الثورية والتقدمية للعصر الراهن، ليس فقط الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية. فتحت تصرفها جهاز هائل للدعاية يساعد الايديولوجية

البرجوازية في هجومها النشيط على افكار الاشتراكية العلمية.

وتحاول الدعاية البرجوازية الحط من شأن منجزات بلدان الاشتراكية وتعطي صورة مشوّهة ووحيدة الجانب عن الواقع الاشتراكي. وبسرور خاص يستغل الايديولوجيون البرجوازيون مصاعب وأخطاء البناء الاشتراكي، وذلك بغية تقويض ثقة الناس بالاشتراكية، والحد من قوة جاذبيتها وعرقلة نمو وعي الجماهير وتشبعها بالروح الثورية. وان الاتجاه الاساسي في نشاط البرجوازية الايديولوجي هو مناهضة الشيوعية، لانها ترى في الشيوعيين وأفكارهم ونشاطهم الخطر الرئيسي المهدد لوجود الرأسمالية.

وتشغل نزعة العداء للاتحاد السوفياتي مكان الصدارة في سياسة مناهضة الشيوعية وايديولوجيتها. وهذا مفهوم لان الامبريالية تسدّد في نضالها ضد قوى الديمقراطية والاشتراكية الضربة الرئيسية إلى الاتحاد السوفياتي الذي هو حصن الحركة الثورية العالمية والقوة الاساسية في الجبهة المناهضة للامبريالية. وما يدفع الساسة والايديولوجيين الامبرياليين إلى الحط من شأن منجزات الاتحاد السوفياتي، وإظهار النظام السوفياتي وسياسة الحكومة السوفياتية والحزب الشيوعي السوفياتي الداخلية والخارجية بمظهر سلبي مشوه، هو سعيهم إلى تقويض مواقع الاتحاد السوفياتي في العالم واعاقة بناء الشيوعية. ويعلق الامبرياليون أكبر آمالهم على نسف تأثير الاتحاد السوفياتي على القوى الثورية وزرع عدم الثقة ببلد الاشتراكية الرئيسي. وهكذا فان المخطط الستراتيجي لايديولوجيي العداء للشيوعية يتلخص في إثارة التشوش في صفوف القوى الثورية وإضعافها عن طريق زرع الميول والافكار المعادية للسوفيات. فأولئك الذين يتبنون مواقع مناهضة الاتحاد السوفياتي في داخل الحركة الثورية، يصبّون الماء على طاحونة الإمبريالية.

إن صد الدعاية البرجوازية المناهضة للاشتراكية، هو شرط هام لانضواء القوى التحررية تحت راية الديمقراطية والتقدم.

الفصل الخامس

الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية المتطورة بعد الحرب العالمية الثانية

١ ـ الطبقة العاملة العالمية هي القوة الثورية الرئيسية في العصر الحاضر

في سياق النضال العنيد المرير ضد سلطة الرأسمال المطلقة، تحولت الطبقة العاملة العالمية إلى القوة الثورية القيادية وأصبحت المحرك الرئيسي للتاريخ. فقبل عام ١٩١٧ كان العمال يعيشون ويناضلون في جو السيطرة الرأسمالية التي عمت كل مكان. أما في عصرنا الحاضر فان قسماً من الطبقة العاملة متزايداً على الدوام، يعمل في ظروف النظام الاشتراكي. وتنمو بسرعة البروليتاريا الفتية في البلدان النامية. وتشكل البروليتاريا الحديثة في الدول الرأسمالية المتطورة فصيلة كبرى من القوى الثورية العالمية.

وهكذا تقسم الطبقة العاملة العالمية، على العموم، إلى ثلاث فصائل أساسية يتميز كل منها بسماته الخاصة، ويساهم في العملية الثورية العالمية بشكل متباين. ففي البلدان الاشتراكية تمارس الطبقة العاملة بالاشتراك مع جميع الشغيلة تصريف شؤون المجتمع الذي يحتل مكان الصدارة في التقدم الاجتماعي العالمي وفي النضال ضد الامبريالية. وفي العالم غير الاشتراكي تضطلع البروليتاريا بدور المناضل الرئيسي ضد الاستغلال والاضطهاد.

وخلال العقود الاخيرة، جرى نمو سريع لتعداد الطبقة العاملة. فلئن كان يوجد في العالم بأسره في منتصف القرن الماضي حوالي ٩ ملايين عامل لا غير، ولئن كان عدد العمال بعد نصف قرن من ذلك الزمان قد بلغ حوالي ٣٠ مليون شخص، فعند حلول سبعينات القرن العشرين تجاوز تعداد الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة صناعياً وحدها

٢٠٠ مليون شخص، كما تجاوز تعدادها في العالم أجمع ٤٠٠ مليون شخص. وتشكل الطبقة العاملة القسم الإساسي الاكثر تنظيماً من الجيش العالمي للاجراء.

ولا يقتصر الامر طبعاً على ازدياد تعداد الطبقة العاملة. فلكي يمكن تقويم الدور الفعلي للبروليتاريا في حياة المجتمع الحديث، من المهم أن نبين بدون تحيز وبدون أي أثر للمثالية ما هي البروليتاريا الحديثة وكيف تناضل وما هو الدور الذي تلعبه في الحركة الثورية.

فبحكم عدد من الظروف الموضوعية أضبحت الطبقة العاملة أكثر طبقات المجتمع البرجوازي الحديث ثورية. فالطبقة العاملة التي هي المنتج الرئيسي للخيرات المادية وللثروة الاجتماعية بأسرها في البلدان الرأسمالية، إنما هي في الوقت ذاته محرومة من أية حقوق لادارة الانتاج وتصريف شؤون المجتمع. وتعاني الطبقة العاملة بأكبر درجة من نير الرأسمالية الاقتصادي والسياسي، وبحكم ذلك فان المصلحة الطبقية الجذرية تدفعها للنضال ضد الرأسمالية. إلا أن ظروف العمل في الانتاج الكبير تنظم بحد ذاتها البروليتاريا، وتضبطها وترص صفوفها، وتنورها، وتسهل قضية تنظيمها النقابي والسياسي، وتجعلها أكثر تقبلاً لافكار الاشتراكية. ولذلك فلا عجب في أن الطبقة العاملة هي اكثر قوى العصر تنظماً ففي النقابات وحدها يوجد حالياً ٢٥٠ مليون عامل وتستخدم في العالم أجمع (والاغلبية الساحقة منهم عمال). وتضم الاحزاب السياسية للطبقة العاملة بضع عشرات من ملايين العمال.

وتكمن قوة الطبقة العاملة كذلك في أنها تعبر بأكمل شكل عن مصالح جمهور الكادحين والمستغلين جميعاً، عن مصالح أغلبية الأمة. إن البروليتاريا قادرة على توحيد وقيادة جماهير السكان الكادحين والمستغلين والفئات الديمقراطية الواسعة، في النضال من أجل محو الفقر والاستغلال وازالة الظلم القومي والحروب وفي سبيل توطيد السلام والعدل في الارض، وبناء الديمقراطية والاشتراكية. إن الطبقة العاملة تتوحد على النطاق العالمي، وتعتبر مركزاً لتوحيد جميع قوى العالم التقدمية المناهضة للامبريالية.

وينكر العلماء البرجوازيون، شأنهم شأن النظريين الانتهازيين، ثورية الطبقة العاملة المعاصرة. ففي السنوات الاخيرة انتشرت خصوصاً الآراء القائلة «بالخفوت التدريجي للتناحرات الطبقية» كلما سارت الرأسمالية في تطورها، وبالتالي انتفاء قضية الدور الطليعي للطبقة العاملة في العمليات الثورية. ويفترض البعض أن البروليتاريا عاجزة عن التمسك بطابعها الطبقي وهي تقع بسهولة تحت تأثير الاخلاق البرجوازية. فان «قوة الاشياء» والركض وراء السلامة الشخصية يغيران كلياً، كما يزعمون، جوهر البروليتاريا الطبقي

ويحوّلان العمال إلى مستهلكين عاديين، ويغرسان في الطبقة العاملة السمات المميزة للطبقات الاخرى. ومن الخطأ طبعاً إنكار وجود مثل هذه الميول، ولكنه لا يجوز الاقرار بأن البرليتاريا، كطبقة، «تتبرجز» عموماً، وبأنها تفقد ثوريتها السابقة و «تتكامل» مع النظام الرأسمالي.

إن التشويهات والشذوذات المحتملة في وعي بعض جماعات العمال، ووجود فئات بروليتارية خاملة غير متيقظة، أمر طبيعي يرافق تطور الحركة العمالية. فان تكوين الوعي الطبقي لدى العمال هو عملية طويلة الامد. زد على ذلك أن الايديولوجية البرجوازية تمارس تأثيراً شديداً جداً على العمال. ومع ذلك يتطور كذلك اتجاه مغاير تحدده العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة، الا وهو طموح الشغيلة إلى النضال الواعي ضد سلطة الرأسمال المطلقة.

ولقد اكدت الخبرة التاريخية، وخصوصاً بناء البلدان الاشتراكية ونجاحاتها، تأكيداً تاماً، المذهب الماركسي بصدد الطبقة العاملة ورسالتها التاريخية باعتبارها حفار قبر الرأسمالية وباني المجتمع الجديد الاشتراكي والشيوعي.

فما هي البروليتاريا الحديثة في الغرب الرأسمالي؟ وما هي بنيتها وأوضاعها؟ وكيف يتطور نضالها الطبقي؟.

إن التعريف الماركسي ـ اللينيني للطبقات، هو أساس الاسلوب الصائب لتحليل الظواهر الجديدة في تطور الطبقة العاملة ونضالها. والامر الرئيسي في هذا التعريف هو العلاقة بوسائل الانتاج ومكانة الناس في نظام الانتاج. إن الفروق بين الافراد والجماعات كانت موجودة وهي موجودة في كل مكان، بما في ذلك داخل الطبقة العاملة نفسها، إلا أن العمال بغض النظر عن الفروق في التعليم والتأهيل والاعمار، والخ..، يشكلون معاً جماعة كبيرة موحدة من الناس، ويشغلون مكانة واحدة في النظام الاجتماعي للانتاج، ويحصلون بأسلوب موحد على موارد الرزق، أي أنهم يبيعون قوة عملهم ويخلّقون بعملهم القيمة الزائدة.

وكتب إنجلس يقول: «يفهم من البروليتاريا طبقة العمال الاجراء المعاصرين، بسبب حرمانهم من وسائل الانتاج الخاصة بهم، إلى بيع قوة عملهم لكي يعيشوا»[1].

وفي الوقت الذي يبقى فيه الجوهر الطبقي للبروليتاريا ثابتاً، يتغير قوامها وبعض سماتها

(١) ماركس وإنجلس. المؤلفات، المجلد ٤، ص ٤٢٤ (ملاحظة).

بمرور الزمن. ويلاحظ في العالم بأسره الآن توسع حدود وقوام الطبقة العاملة وتزايد عددها عن طريق التحول البروليتاري لاكثر الفلاحين فقراً، ولما يسمى بالفئات الوسطى من سكان المدن. وإن التغيرات في بنية الطبقة العاملة هي مقدمة نمو دورها في الحياة الاجتماعية وزيادة طاقتها الثورية.

ويرى العلماء البرجوازيون في توسيع البروليتاريا علامة على «اضمحلالها» وظهور «طبقة متوسطة» جديدة مزعومة محلها، هي كادحة من حيث طابع نشاطها، وهي مكفولة مادياً لدرجة كبيرة، وليست ثورية من حيث روحيتها. وقد احتاج العلماء البرجوازيون إلى هذه الفكرة لكي يستروا عن أنظار الشغيلة، أن تطور الرأسمالية يؤدي ليس إلى «لابروليتارية»الطبقة العاملة بل إلى التجديد الكمي والنوعي لقوامها. إن الثورة العلمية ـ التكنيكية تتطلب حتماً النمو اللاحق للبروليتاريا التي تضم الآن ليس فقط عمال العمل البدني في المدن والارياف، بل وكذلك فئات العاملين في العمل غير البدني، مثل الفئات السفلى للمستخدمين وقسم من المهندسين والتكنيكيين وهلم جرا. فان هذه الفئات من الشغيلة تكون في أوضاع مشابهة لاوضاع العمال من حيث موقفها من وسائل الانتاج، والمكانة التي تشغلها في نظام الانتاج الاجتماعي ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وحتى من حيث مقادير أجورها في كثير من الاحيان.

وقد سجل المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية في عام ١٩٦٩ في وثيقته «في عصرنا الحاضر حيث يتحول العلم إلى قوة منتجة مباشرة، ينضم المثقفون بصورة متزايدة إلى صفوف الشغيلة الاجراء. وتتشابك مصالحهم الاجتماعية مع مصالح الطبقة العاملة. ويصبح التحالف بين شغيلة العمل الذهني والعمل البدني قوة متعاظمة باطراد في النضال من أجل السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي..»[٢].

وذلك لا يعني، كما يرى الانتهازيون اليمينيون، أن جميع المستخدمين وجميع المثقفين اندمجوا كلياً مع الطبقة العاملة. فالتحريفي الفرنسي روجيه غارودي، مثلاً، يستنتج بأن الطبقة العاملة «في المفهوم المعتاد لهذه الكلمة» وفئة المثقفين «بكامل تنوعها» تشكلان «تحالفاً تاريخياً جديداً» مزعوماً، تذوب فيه الطبقة العاملة في الواقع. ويعود الدور القيادي فيه للمثقفين على حد زعمه.

وعلى العكس من ذلك تقول العناصر الانتهازية اليسارية، إن الطبقة العاملة كانت دائماً

(٢) وثائق ومواد المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية. موسكو، ١٩٦٩، ص ٣٠٨.

ويجب أن تشمل فقط شغيلة العمل البدني. وترى هذه العناصر أنه لا تحدث في الطبقة العاملة على العموم أية تغيرات تذكر.

إن أنصار التعاليم الماركسية ـ اللينينية يعارضون كلا هذين النوعين من التطرف فيحللون علمياً ويقوّمون موضوعياً الجوانب الجديدة في بنية الطبقة العاملة ونضالها. إن التغيرات البنيوية الجارية في الطبقة العاملة بتأثير الثورة العلمية التكنيكية واضحة للعيان. وهذه التغيرات كبيرة خصوصاً في البلدان الرأسمالية المتطورة. ففي الفروع الصناعية، مثلاً، تلعب دوراً كبيراً متزايداً المهن المرتبطة بتصميم ونصب وخدمة التكنيك الحديث. ويزداد بسرعة عدد العاملين في ميدان الخدمات، وتفسح المهن القديمة المجال للمهن الجديدة. ففي الولايات المتحدة الاميركية، مثلاً، كان يوجد في عام ١٩٢٠ أربعة آلاف فني لا أكثر، أما الآن فان عددهم يضاهي مليون شخص. وفي فرنسا تضاعف عدد الفنيين خلال السنوات العشر الاخيرة وحدها، كما ازداد عدد رسامي التصاميم بنسبة ٧٠ ٪. وازدادت نسبة العمال المؤهلين في صناعة الولايات المتحدة الاميركية للفترة من ١٩٤٠ حتى ١٩٧٠ من ٢٧,١ ٪ إلى ٣٦,٥ ٪.

وتسير هذه العمليات في البلدان المختلفة بوتائر غير متماثلة، ولكنه حتى في البلدان التي تتطور فيها هذه العمليات باسرع ما يمكن، تظل قائمة كالسابق الفوارق الجوهرية بين العمل الجسدي والعمل الذهني، وبالتالي بين المثقفين والطبقة العاملة. زد على ذلك أن المستخدمين والمثقفين ليسوا متماثلين فيما بينهم. فان الفئة العليا من اولئك وهؤلاء في العديد من البلدان، مختلطة في الواقع مع البرجوازية حيث تشكل معها وحدة متكاملة متعارضة مع الفئات الاخرى من العمال والاجراء وتنتهج السياسة البرجوازية.

وتوجد بين العمال كذلك فئة عليا تتمتع بامتيازات وهي «الارستقراطية العمالية» و «البيروقراطية العمالية». وقد بيَّن لينين أن الاساس الاقتصادي لوجود هذه الفئة، هو الارباح الاحتكارية الفاحشة التي تستطيع البرجوازية بواسطتها أن تشتري اقتصادياً ذمم الفئات العليا من العمال. إن الارباح الفاحشة التي تتزايد لدى الاحتكارات الكبرى بنتيجة الثورة العلمية التكنيكية وتشديد الاستغلال، تتيح للبرجوازية إمكانية إجراء زيادة طفيفة في تعداد هذه الفئات العمالية المتمتعة بالامتيازات.

الا ان اشتداد التناحرات الاجتماعية للرأسمالية، وتزايد تحول فئات واسعة من السكان إلى بروليتاريا، يحدان من هذا الاتجاه وينسفان مواقع «الارستقراطية العمالية» والبيروقراطية النقابية ويحكمان بالفشل على الآمال في التكامل بين الطبقة العاملة وبين النظام

الاستغلالي.

إن التكنيك الجديد لا يزيل الاستغلال ولا يحوّل المجتمع إلى مجتمع خال من الطبقات. فالرأسمالية موجودة في ظل التكنيك الضعيف التطور والعالي التطور على حد سواء. بديهي أن مستوى نضوج الرأسمالية لا يراوح في مكانه، إلا أن الطابع الاستغلالي للرأسمالية لا يتغير بسبب ذلك.

إن الثورة العلمية التكنيكية الحديثة لا تحل التناقضات الملازمة للرأسمالية، بل على العكس تعمق التناقضات القديمة وتولد تناقضات جديدة. ويتجلى ذلك بوضوح خاص في حياة البروليتاريا. ويتجسد ذلك في التطبيق العملي في تزايد البطالة قبل كل شيء.

تزايد البطالة (معطيات رسمية، بآلاف الاشخاص)

	١٩٦٥	١٩٧٢
الولايات المتحدة الاميركية	٣٤٠٠	٤٩٩٣
بريطانيا	٣٦٠	٨٨٥
فرنسا	١٤٢	٣٨٠
جمهورية المانيا الاتحادية	١٣٩	٢٣٦
ايطاليا	٧٢١	٧٠١
هولندا	٥٣	١٠٨
كندا	٢٨٠	٥٢٣
اليابان	٣٩٠	٧٦٣

لقد ازدادت البطالة لدرجة كبيرة في جميع هذه البلدان (ما عدا ايطاليا)، علماً بأن الاحصاء الرسمي لعام ١٩٧٢ في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا، يستثني بصورة مصطنعة من بين العاطلين عن العمل، أولئك الذين «فقدوا الامل في الحصول على عمل». ويبلغ عدد هؤلاء في الولايات المتحدة الاميركية اكثر من ٨٠٠ الف شخص. وفي فرنسا نجد العدد الاجمالي للعاطلين عن العمل والوارد في الجدول أعلاه منخفضاً. ففي الواقع يبلغ تعداد جيش العمل الاحتياطي في هذا البلد ٨٠٠ الف شخص.

ولكنه لا يندر أن يصادف المرء في الصحافة البرجوازية أنباء تزعم بأن البطالة في

الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا قد صفيت كلياً تقريباً، وأن مستوى حياة العمال يلبي جميع متطلباتهم. وبالفعل فان أجرة العامل في الولايات المتحدة الاميركية اعلى بكثير مما في أفغانستان أو البرازيل مثلاً. إلا أن الحالة الاقتصادية لكثير من العمال الاميركان ليست أفضل ابداً. فقد سجلت الاحصاءات في الولايات المتحدة الاميركية ٥ ملايين عاطل عن العمل و ٨٠٠ الف شخص «يائس» و ١٢,٥ مليون شخص يعملون أسبوعاً غير كامل. وتقول «وول ستريت جورنال»، إن أغلبية هؤلاء التعساء «تركوا العمل طوعاً» أو انهم سُرِّحوا لاسباب انضباطية أو لقلة الحماس. إن هذا الاستنتاج وقح وزائف كلياً. فالبطالة كانت ولا تزال من أقسى أنواع الحرمان بالنسبة للطبقة العاملة. فالناس يظلون بلا عمل وبلا مورد للرزق ليس برغبة منهم ابداً. فالمذهب في ذلك هو النظام الرأسمالي وقوانين التراكم الرأسمالي. إن تفاقم البطالة هو تجريم قاس لهذا النظام.

وفي ظروف الثورة العلمية والتكنيكية التي تحمل أرباحاً طائلة للاحتكارات، يشتد استغلال الطبقة العاملة. وهذه العملية لا تجري بخط مستقيم أبداً، ولا تطفو على السطح دائماً. وفي سياق الصراع الطبقي أحرزت الطبقة العاملة في عدد من البلدان الرأسمالية مكتسبات جوهرية، منها الضمان الاجتماعي. وحققت بروليتاريا فرنسا وايطاليا واليابان، أثناء المعارك الاضرابية زيادة الاجور وتمديد الاجازات وزيادة حقوق النقابات.

الا أن رفع مستوى الحياة ظل كالسابق متخلفاً كثيراً عن وتائر نمو أرباح الاحتكارات. وتسعى البرجوازية الاحتكارية إلى الانتقام لقاء زيادة الاجور التي أحرزتها الطبقة العاملة، وتستخدم لذلك طرق الاستغلال الاكثر تفنناً. إن زيادة الاجور لا تعوّض عن زيادة التوتر البدني والارهاق العصبي النفساني لدى العامل. وتتميز البلدان الرأسمالية بانتشار الاصابات في الانتاج والامراض المهنية التي تحدث أحياناً بالجملة.

وفي الظروف الراهنة، يتطلب تجديد الايدي العاملة وبعث الطاقة البدنية والعصبية لدى العامل وحصوله على المعارف العامة والتكنيكية اللازمة، نفقات كبيرة على الحاجات المعيشية والثقافية. ولكن الشغيلة عاجزون عن تحمل هذه النفقات. ثم إن زيادة الاجور تُشطَب لدرجة كبيرة بسبب التضخم وارتفاع أسعار البضائع وتكاليف الخدمات. وأخيراً لا تمس زيادة الاجور ملايين عديدة من الشغيلة. ويعيش في ظروف الفاقة والعوز ملايين من الناس ليس في البلدان ذات المستوى المتوسط للتطور فقط، بل وكذلك في أكثر الدول الرأسمالية تطوراً. ويمكن القول عموماً إن الطبقة العاملة في عصرنا، عصر النمو الهائل للقوى المنتجة، تحصل على حصة متضائلة من القيمة التي تنتجها، وتتعمق بنطاق خطير الهوة بين ما تحصل عليه

الطبقة العامة فعلاً وبين حاجاتها الحياتية الواقعية.

وتسعى البرجوازية إلى تفريق عمال مختلف البلدان. كما يطبق هذا الخط في الواقع بعض الايديولوجيين في بلدان «العالم الثالث»، حيث يطرحون الموضوعة الزائفة بشأن «الأمم البرجوازية» و«الأمم البروليتارية». إنهم يتهمون الطبقة العاملة في أوروبا والولايات المتحدة الاميركية في أنها تتمتع بمستوى معيشة أعلى، ولذلك فهي «برجوازية» ايضاً على حد زعمهم. ويقولون من جهة أخرى إن البرجوازية المحلية في آسيا وافريقيا اكثر فقراً من برجوازية الولايات المتحدة الاميركية، ولذلك فهي «بروليتارية ايضاً». إن هذا المذهب الخاطىء يؤثر أحياناً على العمال غير الواعين في بلدان «العالم الثالث»، أولئك الذين يتصورون، خاطئين، أن اخوانهم الطبقيين في البلدان الرأسمالية المتطورة لا يريدون خوض النضال الثوري. إن هذا الرأي خاطىء أصلاً وليس له اساس من الواقع.

إن تأثير ما نعته ليتين «بامتيازات الامبريالية» على الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية، يتجلى قبل كل شيء في الاجور الاعلى نسبياً لعمال هذه البلدان بالمقارنة مع البلدان المتخلفة. الا أن ذلك لا يعني «برجزة» البروليتاريا. فالتفوق التكنيكي للدول الامبريالية لا يؤدي عفوياً إلى زيادة مداخيل العمال، فالسبب في كون الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية المتطورة تكسب أكثر، يعود ليس فقط إلى التفوق التكنيكي لهذه البلدان، بل وإلى النضال العنيد الذي يخوضه الشغيلة دفاعاً عن مصالحهم، وإلى تفوقهم في التنظيم وفي خبرة النضال الطبقي، وإلى نضوجهم السياسي بالمقارنة مع البروليتاريا الفتية في افريقيا وآسيا. وإن فئات العمال الاسوأ تنظيماً، مثل العمال الزراعيين أو العمال النازحين يقبضون كقاعدة عامة اجوراً أوطأ حتى في البلدان المتطورة.

إن مستوى أجور العمال في الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا الغربية أعلى بمعدل ١٠ - ١٥ مرة من الاجور في بلدان آسيا وافريقيا، ولكن هذا الفارق لا يجوز تقليصه عن طريق خفض مستوى حياة البروليتاريا في الدول المتطورة، أي عن طريق التخلي عن المكتسبات التي أحرزتها هذه البروليتاريا. كذلك لا يمكن التوصل فوراً إلى زيادة الاجور في بلدان «العالم الثالث» إلى مستوى البلدان المتطورة. إن الشغيلة يناضلون في سبيل التقدم الاقتصادي العام، وضد سلطة الاحتكارات المطلقة، وضد الاستعمار الجديد وفي سبيل التحويلات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية. وفي الدول الرأسمالية الاستعمارية تعتبر الطبقة العاملة نضالها ضد الاحتكارات المحلية جزءاً من الحركة العالمية المناهضة للامبريالية.

إن التغيرات في بنية وأوضاع الطبقة العاملة في الغرب الرأسمالي هي نتيجة موضوعية للتطور الاجتماعي. وهذه التغيرات، مهما كانت هامة، لا تؤدي في ظل الرأسمالية إلى إزالة العبودية الاجيرة، بل على العكس، تشدد استغلال العمال، وتعري التناقضات الاجتماعية للنظام الاستغلالي، وتساعد على تشديد الصراع الطبقي.

٢ - السمات المميزة للحركة العمالية المعاصرة

إن السمة المميزة للحركة العمالية في البلدان الرأسمالية في المرحلة الراهنة هي تنشيط العمليات الكفاحية وازدياد دور البروليتاريا في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع. وتتميز نضالات الطبقة العاملة ضد البرجوازية ليس فقط بنطاقها المتزايد الاتساع وبطابعها الهجومي، بل وبتنظيمها المتزايد وارتفاع مستوى مطالبها.

ويظل الفحوى الاساسي للحركة الاضرابية هو النضال في سبيل ظروف أفضل لبيع قوة العمل ـ أي زيادة الاجور ووضع الحد الادنى المضمون لها، وترتيب وقت العمل والتشغيل والتسريح وتحسين ظروف العمل. وإلى جانب ذلك يكتسب أهميـة متزايدة باطراد النضال في سبيل توسيع حقوق النقابات وإجراء الاصلاحات الديمقراطية في ميدان فرض الضرائب والتعليم وبناء المساكن وهلم جرا.

ويشمل الشكل التقليدي للنزاع السافر بين الطبقة العاملة والبرجوازية ـ الاضرابات بصورة متزايدة ـ جميع شغيلة هذا الفرع أو ذاك المنضمين إلى مختلف النقابات. زد على ذلك أن الاضرابات غالباً ما تصبح شاملة للأمة بأسرها، وخصوصاً في ايطاليا وفرنسا واليابان وأورغواي وعدد من البلدان الاخرى.

والدليل على تزايد كفاحية الطبقة العاملة وفئات المستخدمين الملتحقة بها، نهوض نضالات جماهير الشغيلة العارم الذي حلَّ في النصف الثاني من الستينات. وأصبحت السنوات الاخيرة، من حيث نطاق الحركة الاضرابية، قياسية في مجمل تاريخ الحركة البروليتارية.

عدد المساهمين في الحركة الاضرابية (بالملايين)

السنوات	في جميع بلدان العالم غير الاشتراكي	بما في ذلك البلدان الرأسمالية المتطورة
١٩٦١ - ١٩٦٥	٢٥٥	١٨٠
١٩٦٦ - ١٩٧٠	٢٧٣	١٩٠
١٩٧١	٧٠	٤٨
١٩٧٢	٦٠	٤٣
١٩٧٣ (كانون الثاني - شباط)		٢٥

وفي السنوات الاخيرة، اتسمت الاضرابات في عدد من الدول الامبريالية بنطاق واسع خصوصاً. ففي فرنسا اجتذب الاضراب العام في أيار - حزيران ١٩٦٨، ١٠ ملايين من الشغيلة للنضال. وفي إيطاليا ساهم في الاضرابات الوطنية العامة الثلاثة في ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ١٢ و ١٨ و ٢٠ مليوناً على التوالي. وفي اليابان (١٩٧٢) ١,٥ - ٢ مليون شخص. وكان للاضراب الذي ساهم فيه ٢٠ مليون شخص في ايطاليا في كانون الثاني ١٩٧٣ صدى هائل. وفي الولايات المتحدة الاميركية قام خلال عام ١٩٧٠ وحده ٥١٢٦ إضراباً شارك فيها إجمالاً ٣,٣ ملايين شخص. وبلغ عدد أيام الاضراب البشرية ٦٦,٤ مليون يوم عمل بشري. ووصف الرئيس نيكسون الاضرابات الاجتماعية في الستينات بأنها أشد الاضرابات خلال المائة عام الاخيرة. وفي جمهورية المانيا الاتحادية ايضاً، اصبحت الاضرابات عاملاً دائماً من عوامل الحياة الاجتماعية. ففي عام ١٩٧١ وحده بلغ عدد أيام الاضراب البشرية ٤,٥ ملايين مقابل ١,٦ مليون خلال الـ ١٢ عاماً السابقة. ويُلاحظ تقدم كبير في الحركة العمالية في البلدان الاسكندينافية. فلئن كانت الدانمارك قد فقدت بنتيجة الاضرابات خلال السنوات العشر المنصرمة حوالي ٣ ملايين يوم عمل بشري، فان النضال الاضرابي في شهري آذار - نيسان (مارس - ابريل) ١٩٧٣ وحدهما قد كلف البلاد حوالي ٤ ملايين يوم عمل بشري. وفي كندا تجاوز عدد المضربين في عام ١٩٧٢ ٨٨٢ الف شخص، أي أعلى من مستوى عام ١٩٦٧ بنسبة ٢٠٠ ٪ تقريباً.

إن مستوى الحركة الاضرابية في البلدان المختلفة غير متماثل. وإن أشكال النضال

متباينة هي الاخرى كل التباين. ولكنه يلاحظ في كل مكان نمو كفاحية البروليتاريا وارتفاع مستوى تنظيمها ووعيها.

ومن الادلة على زيادة تنظيم الشغيلة، واقع أن أشكالاً جديدة للنضال الجماهيري مثل «ايام النضال» و «اسابيع الاحتجاج» و «ايام العمـل الوطني»، أخذت تنتشر على نطاق متزايد باطراد في تطبيق الحركة العمالية. وهذه النضالات هي عبارة عن حملة منظمة لمختلف أشكال النضال (الاضرابات والمظاهرات ومسيرات الاحتجاج) التي يساهم فيها مئات الآلاف والملايين من الشغيلة.

ففي بريطانيا مثلاً، أقيمت في ١٩٧٠ - ١٩٧١ خمسة «ايام للنضال» ضد القوانين الموجهة ضد الاضرابات، وفي فرنسا تجري بانتظام «اسابيع العمل»، وفي اليابان تجري سنوياً «هجمات» الشغيلة الربيعية والخريفية التي يبلغ عدد المساهمين فيها ١٠ ملايين شخص.

ويمكن أن يُنسب إلى أشكال النضال الجديدة ما يسمى باضراب «الشطرنج» حيث يتوقف العمل لوقت قصير تارة في هذا القسم من المؤسسة، وتارة في ذاك، مما يولد التشويش، بل وحتى تعطيل المؤسسة كلها. وتساعد هجمات العمال المتداخلة في تحقيق النصر لهم. وكثيراً ما يسفر عن مثل هذا النجاح نضال مجموعة غير كبيرة من الاخصائيين البارزين في القسم الاساسي من مؤسسة ما.

ويستخدم في التطبيق على نطاق واسع اعتصام العمال في اراضي المؤسسة، مما يحرم أرباب العمل من امكانية استخدام فاصمي الاضراب.

وليس نادراً أن يحدث ما يسمى «بالاضراب غير المباشر»، أي العمل بوتيرة بطيئة للغاية، كزحف السلحفاة. ويُنظَّم على نطاق متزايد ما يسمى «باضرابات الدقة المتناهية» التي تتجلى في التنفيذ الحرفي المبالغ فيه لجميع بنود التوجيهات الادارية بغية تضييع الوقت. وقد اعلن مثل هذا الاضراب موظفو مطارات جمهورية المانيا الاتحادية في ايار ١٩٧٢، حيث اضطرت شركة «لوفتهانزا» إلى تأجيل ١١٠٠ رحلة لمدة شهر وإلى التنازل للمضربين في آخر المطاف.

وفي الاونة الاخيرة كثيراً مـا يستخـدم شكـل أصيـل لنضـال الطبقـة العـاملـة هـو «الاضراب المعكوس». ففي تموز ١٩٧١، بدأ في أحواض بناء السفن في اسكتلنده (منطقة كلايد العليا) نضال العُمال الذي استمر ١٥ شهراً ضد خطة أرباب العمل الرامية إلى غلق الاحواض وطرد العمال. وقرر العمال متابعة العمل بأنفسهم، وبذلك أرغموا

الحكومة وأرباب العمل على التخلي عن خططهم الاولى. وبفضل تضامن الجماهير البروليتارية في بريطانيا كلها احرز العمال النصر.

وبتأثير هذا النضال، بدأ في بريطانيا انتعاش عام في الحركة الاضرابية. ففي عام ١٩٧٠ قدر نطاق الاضرابات بـ ١١ مليون يوم عمل بشري، وقدر في عام ١٩٧١ بـ ١٥ مليوناً، وفي عام ١٩٧٢ قدر بزهاء ٢٥ مليوناً، أي أنه ازداد باكثر من الضعف.

واتسم بأهمية سياسية كبيرة كذلك النضال الاضرابي لعمال كلايد العليا، ونضال ١٣٠٠ عامل في أكبر شركة فرنسية للساعات هي شركة «ليب» في مدينة بيزانسون. فعندما علم بمخطط تسريح ١٠٠٠ عامل سيطروا على ادارة المؤسسة. وقرر «المضربون» مواصلة العمل واخذوا يبيعون المنتوج الجاهز بانفسهم. وأيد سكان بيزانسون أعمال العمال تأييداً نشيطاً. فقد أخذت الطلبيات على ساعات «ليب» تتوارد من كل مكان. واستلم صندوق المصنع من مبيعات اليوم الاول ٨٠ الف فرنك. وكانت لجنة العمل التي انتخبها العمال قد غيرت وتيرة العمل وأجرت بعض التحسينات، ومارست مراقبة دفع الاجور ورفعت أجور النساء. وجرت في بلجيكا وجمهورية المانيا الاتحادية نضالات مماثلة ضد غلق المصانع وفي سبيل ضمان التشغيل.

وتتسم بأهمية كبيرة في الظروف الراهنة النضالات المشتركة لعمال مختلف البلدان ضد الاحتكارات الدولية. ومن المعروف أن تطور الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية قد أدى إلى تأسيس الشركات والاتحادات الدولية التي تمتلك المؤسسات والاموال في اراضي دول عديدة، فتبتز أرباحاً فاحشة من استغلال شغيلة عشرات الأمم. وتتميز بقوة جبارة خاصة بعض الاتحادات الاحتكارية في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا واليابان والتي تمارس نشاطاً في مختلف البلدان، وكذلك ما يسمى بالتروستات الدولية التى أسستها الاحتكارات التابعة لعدة دول وليس لدولة واحدة (مثل الاتحاد الاحتكاري البترولي البريطاني الهولندي «رويال داتش شل»). وتفيد آخر التقديـرات أن موجودات الشركات الدولية تتجاوز ٣٠٠ مليار دولار. وهي تنتج زهاء ١٥٪ من المنتوج الاجمالي العالمي. ويوجد في الولايات المتحدة الاميركية مثلاً ٢٣ اتحاداً احتكارياً لديها رساميل وفروع في اكثر من ٣٠ بلداً في وقت معاً. ويوجد في اوروبا الغربية ١٧ عملاقاً من هذا النوع. وتستغل شركة «جنرال موتورز» الاميركية عمل ٦٩٦ الف عامل ومستخدم. ويتجاوز عدد العاملين في مؤسسات «ستاندارد أويل اوف نيوجرسي» ١٤٣ الف شخص. ويعمل في «انترنشنـال تلفون اند تلغراف» ٣٩٢ الف شخص. وتبلغ

أرباح «ستاندارد أويل» من العمليات في الخارج اكثر من نصف ربحها الصافي، أي ٦٥٠ مليون دولار سنوياً.

إن توزيع الانتاج والرأسمال حسب مختلف البلدان يوسع إمكانيات المناورة الدولية لدى الاحتكارات، ويساعدها في استغلال العمل الرخيص لدى عمال البلدان المتخلفة والتأثير على سياسة حكومات الدول الاخرى. وقد عُرفت مثلاً، وقائع العمليات التخريبية السرية التي مارستها شركة «انترنشنال تلفون اند تلغراف» الاميركية ضد حكومة الوحدة الشعبية في شيلي برئاسة الليندي في أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣. وطوال سنين عديدة تدعم الاحتكارات الاميركية الدولية بصورة سافرة تقريباً الاعمال العدوانية لاسرائيل وفاشيي ايطاليا واليونان والبرتغال. وهذه القوى بالذات هي التي تعارض الانفراج الدولي ونزع السلاح.

ولذلك فليس من قبيل الصدفة أن الطبقة العاملة تشن النضال الطبقي ضد الاحتكارات الدولية التي تجسد حالياً كامل قدرة النظام الامبريالي عموماً. إن عمال الموانىء وعمال صناعة السيارات وعمال البترول وعمال المعادن، ينظمون النضالات بصورة متزايدة في بلدان مختلفة في وقت واحد. وكانت من أكبر النضالات ضد الاحتكارات الدولية إضرابات العمال في مؤسسات « فورد » في جمهورية المانيا الاتحادية وبلجيكا، وعمال مؤسسة « سانت غوبين » الفرنسية الاحتكارية لصنع الزجاج، وعمال اتحاد «اكسو» الاحتكاري الدولي الكيماوي في مؤسساته العاملة في هولنده وجمهورية المانيا الاتحادية وبلجيكا وفرنسا وسويسرا. وفي صيف ١٩٧٢ أعلن الاضراب العام ٦٠ الف عامل ومستخدم في احتكار « دنلوب ـ بيريللي » الانكلو ايطالي.

وقد ولّد التطبيق الجديد حاجة إلى تعزيز وحدة النقابات ذات الاتجاهات المختلفة. وفي أواخر عام ١٩٧٢ بدأ ١٥ مركزاً نقابياً وطنياً من ١٣ بلداً في أوروبا الغربية مباحثات بشأن تأسيس مركز نقابي أوروبي جديد عليه أن يضم اكثر من ٣٠ مليون شخص.

ويدل تنوع اشكال النضال الطبقي على تزايد القدرة الكفاحية للطبقة العاملة وتكديس الجماهير لخبرتها الخاصة، خبرة النضال الاقتصادي والسياسي وتعزيز وحدة الاعمال.

وفي سياق الصراع الطبقي العنيد، تتوصل فئات جديدة متزايدة من العمال بالتدريج إلى فهم التعارض بين مصالحها وبين سياسة الدول البرجوازية. وحتى في حالة عدم طرح الطبقة العاملة مطالب سياسية مباشرة، فان نضالاتها تتجه موضوعياً ضد سيطرة الاحتكارات. وتشغل مكان الصدارة أكثر فأكثر قضايا زيادة حقوق النقابات في المؤسسات الانتاجية،

وضمان حق العمل. والمطالبة باشاعة الديمقراطية في المؤسسات والفروع المؤممة وهلم جرا. وبالنتيجة ترتبط شعارات النضال في سبيل تلبية مطالب الشغيلة الاقتصادية والسياسية المباشرة ارتباطاً متزايداً بالنضال في سبيل البديل الديمقراطي عن الرأسمال الاحتكاري. علماً بأنه ينبغي أن نأخذ بنظر الاعتبار أن شنّ النضال الاضرابي هو قضية معقدة للغاية. فوراء كل تحرك كفاحي للبروليتاريا عمل كبير متوتر تمارسه المنظمات السياسية والنقابية.

إن منطق الصراع الطبقي يبين أن المعارك العنيدة التي تخوضها البروليتاريا دفاعاً عن مصالحها الملحة، إنما توجه بصورة متزايدة ضد سيطرة الاحتكارات عموماً، وتؤدي إلى التصادمات بين الشغيلة والدولة، تلك التصادمات التي لا بد وأن تطرح خلالها عاجلاً أم آجلاً مسألة طابع سلطة الدولة.

ويرتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً واقع، أن مكانة هامة متزايدة في النضالات الطبقية للبروليتاريا، تعود للمطالب السياسية ضد السياسة الداخلية الرجعية والخارجية العدوانية للحكومات البرجوازية، وفي سبيل صيانة وتوسيع الحقوق الديمقراطية وفي سبيل السلام. والمثال على ذلك النضالات الجماهيرية للبروليتاريا اليابانية ضد تحويل اليابان إلى قاعدة ذرية أميركية، ونضالات الطبقة العاملة البريطانية ضد السلاح النووي والاحلاف العسكرية، ونضالات الشغيلة في سبيل الانفراج الدولي. والمثال على ذلك ايضاً نضال الزنوج الاميركان، و ٧٠٪ منهم عمال، في سبيل حقوقهم المدنية، والنضال في سبيل الحريات النقابية ومن أجل حقوق الاقليات القومية في اسبانيا، والحركة من أجل النظام الاتحادي في بلجيكا، ومن أجل الحكم الذاتي الفعلي للاقاليم في ايطاليا، وهلم جرا. إن نسبة الاضرابات السياسية في السنوات الاخيرة تزداد بلا انقطاع. ويتجلى ارتفاع المستوى السياسي للحركة العمالية كذلك، في تزايد شأن حركة التضامن الأممي. والمثال على ذلك الاضرابات والمظاهرات دفاعاً عن الفيتنام وحركة التضامن العالمي مع الشعوب العربية ومع شغيلة البلدان التي تحكمها أنظمة فاشية أو عسكرية دكتاتورية.

إن الطبقة العاملة والشغيلة في البلدان الرأسمالية، بنضالها ضد النزعة العسكرية وضد السياسة الخارجية الامبريالية العدوانية، تعيق بصورة جدية أعمال الامبرياليين ضد قوى العصر الثورية الاخرى. وتمارس الفصائل الطليعية للبروليتاريا بقيادة الاحزاب الشيوعية تنظيم الجماهير لردع سياسة الامبرياليين، سياسة الاستعمار والاستعمار الجديد.

ولدى التقويم الرفيع لمساهمة الطبقة العاملة في العملية الثورية العالمية، من الخطأ التغاضي عن الصعوبات الفعلية أمام الحركة العمالية. ففي عدد من البلدان لا تزال الحركة العمالية

ضعيفة، وواقعة تحت تأثير النزعة الاقتصادية والنزعة الاصلاحية. ومن أشد نقاط ضعف الحركة العمالية انعدام وحدة صفوفها.

٣ ـ النضال في سبيل وحدة الطبقة العاملة

إن وحدة أعمال الطبقة العاملة هي أهم شرط لنجاح تطور الحركة العمالية الثورية. فالطبقة العاملة لن تكون قوية ومتنفذة بما فيه الكفاية لتزعم نضال الجماهير ضد الرجعية والاحتكارات والامبريالية إلا إذا كانت هي موحدة. « فبدون وحدة الطبقة العاملة يستحيل انتصار نضالها » (٣).

الا أن الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية لا تزال غير موحدة. فالفصيل الطليعي من العمال يسير وراء الشيوعيين، ويؤيد الاشتراكيين قسم كبير من العمال، وهناك بعض المجموعات العمالية الواقعة تحت تأثير المنظمات اليسارية المتطرفة (التروتسكيين الفوضويين والماويين وهلم جرا)، وهناك عدد غير قليل من العمال الواقعين تحت تأثير الاحزاب البرجوازية، بما فيها الكاثوليكية، وأخيراً نجد قسماً معيناً من العمال قد وقف بعيداً عن السياسة على العموم. إن انقسام الطبقة العاملة والتنافس بين المنظمات ذات الاتجاهات السياسية المتباينة هما السبب في كثير من علل القوى الثورية في الماضي، وهما السبب في الصعوبات الجدية التي تواجهها الحركة العمالية في الحاضر.

إن انقسام الطبقة العاملة ليس ظاهرة من قبيل الصدفة. فان بعض الظروف الموضوعية تساعد على هذا الانقسام.

ومن هذه الظروف عدم تماثل الطبقة العاملة نفسها، ووجود ممثلي مهن وتأهيلات وأقوام وعروق وأديان ومعتقدات مختلفة وأناس من منحدرات اجتماعية متباينة الخ..

ويساعد النمو العددي للبروليتاريا واستكمال صفوفها بفئات غير بروليتارية على ظهور مختلف التيارات الايديولوجية بين العمال. وإن « مجندي » الحركة العمالية الجدد هؤلاء الذين لم يتمرسوا في مدرسة النضال الطبقي يسهل تأثرهم بالبرجوازية وتعرضهم للتذبذب والتأرجح.

إن العدو الرئيسي لوحدة العمال هو البرجوازية والرأسمال الاحتكاري. ومن أهم طرق شق الحركة العمالية من قبل البرجوازية شراء ذمم قسم من العمال عن طريق دفع أجور أعلى، وتهيئة ظروف للحياة والعمل افضل مما لدى القسم الغالب من العمال. وتسعى البرجوازية إلى جعل

(٣) لينين. مشروع منهاج للمؤتمر الرابع للاشتراكية ـ الديمقراطية في إقليم لاتفيا. المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٣، ص ٢٠٥ (المؤلفات، المجلد ١٩، ص ٨٩).

هذه الجماعات المتمتعة بالامتيازات ترضخ للنظام القائم وتتخلى عن النضال الثوري. وهذه الطريقة تستخدمها البرجوازية خصوصاً إزاء ما يسمى بالبيروقراطية العمالية، أي زعماء ومسؤولي الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية والنقابات الاصلاحية وممثليها في هيئات السلطة المحلية والمركزية، الذين تسعى البرجوازية إلى استخدامهم بمثابة عملاء لها.

وبغية شق الحركة العمالية، تستخدم البرجوازية على نطاق واسع طرق التنازلات والاصلاحات الجزئية بغية الاحتفاظ باشرافها الفكري والسياسي على الجماهير.

وتعتبر معاداة الشيوعية أداة تستخدمها البرجوازية لشق الحركة العمالية. فالبرجوازية تستخدم مختلف وسائل الدعاية (الاذاعة والتلفزيون والسينما والصحف والمجلات والمدارس والكنيسة، والخ). للافتراء على الشيوعيين وعلى ايديولوجيتهم. والايديولوجيون البرجوازيون يشوهون التاريخ الفعلي للثورات الاشتراكية والبناء الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي وبلدان الديمقراطية الشعبية، فيخيفون الشغيلة بكل الوسائل بصعوبات الثورة وفظائع الحرب الأهلية والخراب والفاقة والجوع ومصائب الجماهير الشعبية، التي يزعمون بانها عواقب حتمية «للثورة الشيوعية».

إن سبب انقسام الطبقة العاملة هو ايضاً نشاط أعداء وحدة صفوف البروليتاريا نفسها ـ الانتهازيين اليمينيين و«اليساريين». فان الزعماء اليمينيين للاحزاب والنقابات الاشتراكية ـ الديمقراطية يبدون في دور الاعداء الرئيسيين لوحدة الحركة العمالية. فهم يعترفون قولاً بأن شق الطبقة العاملة شرّ يعيق نضال الشغيلة، ولكنهم يلقون كامل الذنب في الانشقاق على الشيوعيين. ويزعم الاشتراكيون اليمينيون أن دعوات الاحزاب الشيوعية للوحدة ليست خطأ مبدئياً، بل هي مناورة تكتيكية. ويحاول الاشتراكيون اليمينيون أن يبرروا رفضهم للتعاون فيعلنون عن عدم وجود أية صلة مشتركة بين الاشتراكيين والشيوعيين ويرفضون رفضاً باتاً فكرة تأسيس أية جبهة موحدة مع الاحزاب الشيوعية.

كما يخلق ذوو المبادىء «اليسارية» المتطرفة والانعزاليون (من امثال التروتسكيين والماويين وغيرهم)، عراقيل جدية أمام إحراز الوحدة الكفاحية للعمال. فهم يزعمون بأن التعاون مع الاشتراكية ـ الديمقراطية أمر مستحيل، وأن السياسة الصائبة الوحيدة ازاء احزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية هي النضال الدائم ضدها بلا رحمة وبلا مساومة.

إن اخطاء الاحزاب الشيوعية التي لم تستطع دائماً أن تجد الطرق والاشكال الصائبة للنضال في سبيل الوحدة، وان تحدّد بصواب خطها إزاء الاحزاب العمالية الاخرى قد ولّدت في عدة حالات صعوبات إضافية في الطريق إلى وحدة الحركة العمالية.

ولكن من الخطأ الاستنتاج مما قلناه أعلاه بأن انقسام الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية أمر لا مفر منه ولا يمكن تذليله. وهناك عوامل غير قليلة تساعد على إحراز الوحدة إلى جانب وجود العوامل التي تعيق وحدة العمال. والعوامل الايجابية هي وليدة الاتجاهات الموضوعية لتطور الرأسمالية: التناقضات في الاقتصاد الرأسمالي، والصراع الطبقي، وازمة السياسة الداخلية والخارجية للبرجوازية والنشاط الحثيث للقوى الثورية والديمقراطية.

ويكمن الاساس الاعمق لوحدة العمال في أنهم جميعاً يمثلون طبقة واحدة هي طبقة الاجراء الذين يتعرضون للاستغلال من قبل الاحتكارات، ولهم مصلحة موضوعية في التوحيد، بالرغم من الفروق في الاوضاع المادية واختلاف الآراء، وذلك بغية إضعاف الاستغلال وتصفيته في آخر المطاف بتضافر الجهود.

ومن العوامل الجدية المساعدة على توحيد العمال، ممارستهم الاعمال المشتركة لمواجهة السياسة الرجعية للرأسمال الكبير والدولة البرجوازية. إن الاتجاهات المناوئة للديمقراطية في سياسة الطبقات المسيطرة تشكل خطراً جدياً على جميع العمال، وتتطلب وحدة أعمالهم للذود عن مصالحهم.

وإلى جانب ضرورة حماية وتوسيع الديمقراطية السياسية تزداد في الظروف الراهنة أهمية المطالبة بالديمقراطية الاقتصادية، أي تحديد سلطة الادارة في المؤسسات الانتاجية وتوسيع حقوق النقابات ومساهمة الشغيلة في تسيير الاقتصاد على مستوى المؤسسات الانتاجية وعلى نطاق البلاد بأسرها. ويهيء النضال في سبيل هذه المطالب إمكانيات جديدة للتقريب بين مواقف فئات العمال المختلفة وتعزيز وحدة أعمالها.

ويشكل خطراً على مصالح الطبقة العاملة جمعاء، سباق التسلح، وعسكرة الاقتصاد، والاعمال العدوانية التي تمارسها الاوساط الحاكمة في الدول الامبريالية. وبديهي أن العمال من مختلف المعتقدات السياسية والدينية (كالشيوعيين والاشتراكيين والمؤمنين والملحدين) لهم مصلحة واحدة في وقف سباق التسلح وعسكرة الاقتصاد، اللذين يهددان ليس المصالح المباشرة للشغيلة وحسب، بل وحياتهم ذاتها.

الا أن وجود العوامل الموضوعية التي تساعد على وحدة الطبقة العاملة لا يكفي لتذليل الانقسام في الحركة العمالية، فليس غير النشاط الهادف من قبل القوى الطليعية للطبقة العاملة بقادر على تحقيق وحدتها.

إن الاحزاب الشيوعية هي المناضل الرئيسي الاكثر ثباتاً في سبيل الوحدة العمالية. وتطبق الاحزاب الماركسية ـ اللينينية الخط الثابت نحو تعزيز وحدة أعمال الطبقة العاملة على أساس

مبادىء النضال الطبقي وفي سبيل ازالة العداء والتنافس بين مختلف الاحزاب والمنظمات العمالية، ونحو إحراز التعاون المتين في النضال من أجل اهداف البروليتاريا المباشرة والنهائية.

وتشغل قضية التعاون بين الاحزاب الشيوعية والاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية مكانة خاصة في النضال من أجل وحدة الطبقة العاملة. فهذه الاحزاب هي القوة السياسية الرئيسية للحركة العمالية العالمية، وعلى نشاطها تعتمد مصائرها لدرجة كبيرة. وقد أشاد مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية في ١٩٦٩ بأهمية التعاون بين الشيوعيين والاشتراكيين ـ الديمقراطيين وأعلن: «إن الشيوعيين إذ يولون وحدة الطبقة العاملة أهمية حاسمة يؤيدون التعاون مع الاشتراكيين والاشتراكيين ـ الديمقراطيين بغية إقامة نظام ديمقراطي تقدمي اليوم، وبناء المجتمع الاشتراكي في المستقبل. وسيبذلون كل ما في وسعهم لتحقيق هذا التعاون»[٤].

إن الاشتراكية ـ الديمقراطية المعاصرة تمثّل قوة سياسية كبيرة. ففي الوقت الحاضر يوجد في العالم أكثر من ٦٠ حزباً اشتراكياً واشتراكياً ـ ديمقراطياً. وهذه الاحزاب ليست متماثلة من حيث قوامها، ولا تتفق مواقفها الايديولوجية والسياسية في كل شيء، وليس دورها في حياة بلدانها متماثلاً. فالبعض من الاحزاب الاشتراكية، مثل الاحزاب الاشتراكية في فرنسا واليابان وايطاليا يتعاون مع الاحزاب الشيوعية. إلا أن أغلبية الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية تلتزم بمواقف العداء للشيوعية. إن بعض الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية هي أحزاب جماهيرية. وهي تؤثر تأثيراً كبيراً على الحركة العمالية.

إن أقوى المواقع هي مواقع الاشتراكية ـ الديمقراطية في أوروبا الغربية (٩,٥ ملايين عضو). وتحت تأثيرها أغلبية العمال والمستخدمين في النقابات (٣٠ مليوناً من ٤٠).

وفي بعض البلدان (مثل فرنسا وايطاليا والدانمارك والنرويج وفنلندا، واليابان والهند والاجنتين وغيرها) يوجد حزبان أو أكثر للاشتراكية ـ الديمقراطية، وتوجد أحياناً فروق جوهرية في ايديولوجية وسياسة هذه الاحزاب. والاغلبية الساحقة من الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية الملتزمة بالمواقف الاصلاحية منضمة إلى الأممية الاشتراكية. ويتجاوز عددها الاجمالي ١٥ مليون عضو، ويصوّت لصالحها في الانتخابات أكثر من ٧٥ مليون ناخب.

والكثير من الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية لا تستخدم الامكانيات المتوفرة لديها لصالح النضال ضد الرأسمالية. زد على ذلك أنها تساعد البرجوازية، بنشاطها الاصلاحي وبرفضها التعاون مع الشيوعيين، في النضال ضد الحركة الثورية وتعمل على صيانة الرأسمالية.

(٤) «المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية، موسكو، ١٩٦٩»، براغ، ١٩٦٩، ص ٢٥.

وبالرغم من أن الكثيرين من زعماء الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية يدعون إلى آراء وافكار برجوازية سافرة، فان هذه الاحزاب تضم آلاف الاعضاء من العمال والمستخدمين البسطاء المتذمرين من وضعهم في المجتمع، ولذا فهم يطمحون إلى تغيير شأنهم شأن الفصائل الاخرى في الطبقة العاملة.

إن الاشتراكيين ـ الديمقراطيين لم يصفوا الرأسمالية في أيما مكان، حتى في البلدان التي يتسلمون فيها زمام السلطة، ولكنهم حققوا عدة اجراءات في صالح الشغيلة. فقد تحققت بعض الاصلاحات النافعة للعمال على أيدي الاحزاب والحكومات الاشتراكية ـ الديمقراطية في بريطانيا والسويد والنرويج والنمسا وغيرها (زيادة الاجور وتقليص أسبوع العمل وتحسين رواتب التقاعد واصلاح نظام الصحة والتعليم وهلم جرا).

وتتضمن برامج الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية أحكاماً ديمقراطية تقدمية وبعض الاحكام الاشتراكية.

وهكذا توجد في نشاط الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية ليس جوانب سلبية فقط، بل وجوانب ايجابية تمهد التربة للتعاون مع الفصائل الاخرى من الحركة العمالية.

واليوم، وبالرغم من وجود الخلافات الايديولوجية المبدئية العميقة بين الشيوعيين والاشتراكيين، توجد لديهم مصالح مشتركة غير قليلة يمكن أن تصبح أساساً للتعاون. ففي المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية في ١٩٦٩ أكد ممثلو كثير من هذه الاحزاب على أن باستطاعة الشيوعيين والاشتراكيين أن يعملوا معاً لتلبية المطالب المباشرة للعمال، مثل زيادة الاجور وتقليص شدة العمل وتحسين ظروفه ولصيانة وتوسيع الحقوق والحريات الديمقراطية والنضال ضد الرجعية والفاشية الجديدة والدفاع عن الاستقلال الوطني والسلام وتعزيز الامن الدولي.

إن الاحزاب الشيوعية الساعية إلى وحدة الاعمال مع الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية لا تحصر هذه الوحدة في اطار مطالب العمال المباشرة والنضال من أجل الاهداف الديمقراطية العامة. فهذا التعاون يمكن أن يظل قائماً كذلك في فترة نضال العمال من أجل كسب السلطة السياسية، والاطاحة بسيطرة البرجوازية، وبناء المجتمع الاشتراكي اذا وافق زعماء الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية على ذلك طبعاً، واذا سلكوا نهجاً ثورياً ثابتاً.

وتقدم الخبرة التاريخية أمثلة عديدة على التعاون بين الشيوعيين والاشتراكيين في سياق النضال الطبقي الديمقراطي. وقد تحقق هذا التعاون على نطاق واسع خصوصاً إبان الحرب العالمية الثانية في حركة المقاومة وكذلك في السنوات الاولى التي اعقبت الحرب.

وتصبح آفاق التعاون بين الشيوعيين والاشتراكيين ـ الديمقراطيين أكثر ملاءمة في الوقت الحاضر نتيجة لظهور إمكانيات جديدة في النضال الثوري.

والمقصود هنا مثلاً توسيع إمكانيات التطور السلمي للثورة الاشتراكية بدون انتفاضة مسلحة وبدون حرب أهلية. إن طرح هذه الموضوعة في برامج كثير من الاحزاب الشيوعية يهيء امكانيات أفضل للتعاون مع الاشتراكيين الذين يتمسكون تقليدياً باشكال النضال السلمية فقط.

ويؤدي التقارب بين مهمات النضال الديمقراطي العام والاشتراكي إلى أن الشيوعيين يفردون في استراتيجيتهم وتكتيكهم مكانة أكبر من السابق للمهمات ذات الطابع الديمقراطي العام، ولبرامج مختلف الاصلاحات والتغييرات. وهذا يفتح الآفاق للتعاون الاوثق بين الاحزاب الشيوعية والاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية.

إن نجاحات الاشتراكية العالمية ونضال الشيوعيين النشيط في سبيل وحدة العمال من جهة، واشتداد تناقضات الرأسمالية والصراع الطبقي من جهة اخرى، تؤثر تأثيراً كبيراً على الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية وتعمّق التمايز بين هذه الاحزاب وفي قياداتها، وتشدد الصراع بين الزعماء اليمينيين للاشتراكية ـ الديمقراطية وبين الاعضاء البسطاء في أحزابها: العمال والمستخدمين.

ولقد اشتد الآن في الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية والمنظمات المؤيدة لها الصراع بين مختلف القوى.

وهناك ظاهرة مشهودة أخرى في تطور الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية هي اشتداد الصراع بين القيادة اليمينية وبين منظمات الشباب الاشتراكيين ـ الديمقراطيين. ففي عدد من البلدان (المانيا الغربية والسويد والنمسا، والخ). يتمسك الاشتراكيون الشباب بمواقف انتقادية إزاء ايديولوجية وسياسة زعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية ويطالبون القيادة الرسمية للاحزاب باعادة النظر في نهجها ويعرضون برنامجاً للاصلاحات الجذرية. وتؤثر مواقف الاشتراكيين الشباب هذه تأثيراً كبيراً على أعضاء الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية.

وقد ساعدت هذه العوامل على التقارب بين الاشتراكيين والشيوعيين، وأدت إلى التعاون فيما بينهم في عدد من البلدان. واعتباراً من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧١ تعاون الاشتراكيون ـ الديمقراطيون والشيوعيون في إطار الحكومة في فنلندا.

وخلافاً لجهود الاشتراكيين اليمينيين، يتطور التعاون بين الشيوعيين والاشتراكيين في ايطاليا. وبفضل ذلك استطاع عمال ايطاليا في السنوات الاخيرة أن ينظموا عدة نضالات.

جبارة على نطاق الأمة بأسرها، وقد حملت لهم هذه النضالات مكتسبات جوهرية.

وفي السنوات الاخيرة اشتد بصورة ملحوظة الطموح إلى التعاون بين الشيوعيين والحزب الاشتراكي في اليابان.

وحدثت تغيرات جوهرية خلال السنوات الاخيرة في مواقف الحزب الاشتراكي الفرنسي (سفيو). فقد انتقل هذا الحزب من سياسة العداء للحزب الشيوعي الفرنسي إلى مواقف التعاون النشيط معه.

وفي السنوات التالية استطاع أنصار وحدة أعمال الطبقة العاملة أن يذللوا مقاومة القوى اليمينية في الحزب الاشتراكي الفرنسي، وان يحققوا رسم برنامج حكومي مشترك للحزبين الشيوعي والاشتراكي، وهو برنامج يتضمن اهداف ومهمات النضال المشترك للحزبين، وكذلك طائفة واسعة من الاجراءات الملموسة التي ستنفذ في حالة استلامهما السلطة.

وكان توقيع هذا البرنامج في ٢٧ حزيران ١٩٧٢ نصراً كبيراً للقوى اليسارية، ودليلاً على بداية مرحلة جديدة في النضال من اجل وحدة الطبقة العاملة وجميع القوى التقدمية. وقد غيّر تعاون الشيوعيين والاشتراكيين بصورة حاسمة توزيع القوى السياسية في فرنسا، وساعد القوى اليسارية على إحراز فوز كبير في الانتخابات البرلمانية في آذار ١٩٧٣. فقد فازت القوى اليسارية الموحدة بأصوات أكثر من أصوات أحزاب الاغلبية الحكومية السابقة (٤٦,٧٪). وازداد عدد الأصوات التي التزمت جانب اتحاد القوى اليسارية بمليوني صوت. وبالرغم من أن قانون الانتخابات حرم الاحزاب اليسارية من التمثيل العادل في البرلمان فان عدد النواب المنتخبين عن هذه الاحزاب قد تضاعف. وبدلاً من الـ ٣٣ مقعداً السابقة فاز الحزب الشيوعي الفرنسي بـ ٧٣ مقعداً برلمانياً، بينما يشغل الحزب الاشتراكي وحركة الراديكاليين اليساريين ١٠٠ مقعد بدلاً من الـ ٤٩ مقعداً السابقة.

وتؤثر خبرة ونجاحات التعاون بين الاحزاب الشيوعية والاشتراكية ـ الديمقراطية في عدد من البلدان، تأثيراً كبيراً على الاحزاب الاشتراكية التي لا تزال ترفض هذا التعاون بعناد.

وأصبحت مسألة موقف الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية من الشيوعيين مادة للمناقشات الحادة في كثير من الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية وفي الأممية الاشتراكية.

ونظراً للطموح الواسع إلى التعاون بين الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية والاحزاب الشيوعية، اضطرت الأممية الاشتراكية في نيسان ١٩٧٢ إلى اتخاذ قرار «بأن الاحزاب الاعضاء في الأممية يجب أن تكون حرة في حل مسألة العلاقات الثنائية لهذه الاحزاب مع الأحزاب الاخرى». وذلك يعني أن الزعماء اليمينيين للاشتراكية ـ الديمقراطية العالمية

اضطروا إلى رفع الحظر عن الاتصال مع الشيوعيين.

ولا يعني ذلك، طبعاً، أن الزعماء اليمينيين للاشتراكية ـ الديمقراطية تخلوا عن مواقفهم السابقة المعادية للشيوعية، وأنهم قد وافقوا بكل رغبة على التعاون مع الشيوعيين. بالعكس. إنهم الآن ايضاً يبذلون قصارى الجهود لعرقلة تطور هذا التعاون او استخدامه لنسف مواقع الشيوعيين.

ومع ذلك يشق خط وحدة أعمال الاحزاب الشيوعية والاشتراكية ـ الديمقراطية الطريق بالتدريج نحو وحدة الطبقة العاملة.

ويتسم إحراز الوحدة النقابية بأهمية هائلة في النضال من أجل وحدة العمال والشغيلة. فالنقابات هي أوسع تنظيم جماهيري للطبقة العاملة يضم عمالاً ومستخدمين من مختلف الآراء والاتجاهات السياسية.

إلا أن النضال الناجح للنقابات في كثير من البلدان وفي العالم عموماً، يعرقله بصورة جدية انقسام الحركة النقابية ووجود مراكز نقابية مختلفة على النطاق الوطني والعالمي. فان أغلبية الاتحادات النقابية في البلدان الرأسمالية المتطورة يتزعمها الاصلاحيون. والكثير من هؤلاء الزعماء النقابيين الذين يتمسكون بآراء الاشتراكية ـ الديمقراطية وأحياناً بالآراء البرجوازية السافرة، يعارضون وحدة الطبقة العاملة.

ومن أهم المقدمات لتذليل الانقسام في الحركة النقابية النجاحات في احراز التعاون بين الاحزاب العمالية. ويؤثر هذا التعاون تاثيراً كبيراً، ليس فقط على النقابات الواقعة تحت تأثير هذه الاحزاب. ونتيجة لذلك تتهيأ في عدد من البلدان (ايطاليا وفرنسا وفنلندا واليابان وغيرها)، ظروف اكثر ملاءمة لتذليل الانقسام في الحركة النقابية.

ومن ناحية اخرى، يهيء تطور التعاون بين النقابات من مختلف الاتجاهات جواً ملائماً لازالة العداء بين الاحزاب الشيوعية والاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية والاحزاب العمالية الاخرى، ولاحراز وحدة أعمال الطبقة العاملة بأسرها.

ومن ناحية أخرى، فان التعاون بين مختلف النقابات والمراكز النقابية، يمكن أن يتحقق أحياناً بصورة أسرع مما بين الاحزاب العمالية. وذلك لأن الخلافات الايديولوجية بالنسبة للنقابات، تتميز بأهمية أقل مما بالنسبة للاحزاب السياسية، وتتجلى ليس بصورة سافرة كلياً. وفي النضال الجماهيري اليومي للدفاع عن المطالب الاجتماعية والاقتصادية والحقوق الحيوية للشغيلة، غالباً ما تشغل هذه الخلافات مكانة ثانوية.

ولا يستنتج من ذلك ابداً أن النضال في سبيل الوحدة النقابية هو قضية بسيطة سهلة، وأن

الاتجاه نحو الاعمال النقابية الموحدة يمكن أن يتطور عفوياً تلقائياً. فان خبرة الحركة العمالية العالمية تبيّن ان النجاحات في هذه الطريق لا يمكن أن تؤمّن إلا بفضل النشاط المثابر الهادف للنقابات التقدمية والقوى اليسارية في النقابات الاصلاحية.

إن الامكانيات المتوفرة في الظروف الراهنة في النضال ضد هجوم الاحتكارات تساعد في بلوغ وحدة واسعة بين القوى الطليعية وبين التيارات النقابية التي كانت طوال سنين عديدة ترفض بعناد العمل المشترك على أساس طبقي.

وتبيّن أحداث السنوات الأخيرة، أنه اشتد بصورة ملحوظة الاتجاه نحو الوحدة النقابية في البلدان التي توجد فيها أحزاب شيوعية قوية (فالحزب الشيوعي الايطالي يضم ١,٦ مليون عضو، والحزب الشيوعي الفرنسي يضم اكثر من ٤٥٠ الف عضو وهلم جرا) وتقاليد متطورة للنضال الطبقي وكذلك عدة مراكز نقابية.

وأحرزب نجاحات كبيرة في حل هذه المهمة في ايطاليا. ففي عام ١٩٦٦ بدأت اللقاءات المنتظمة بين ممثلي ثلاثة مراكز نقابية هي مؤتمر العمل الايطالي العام، والاتحاد الايطالي لنقابات العمال، واتحاد العمل الايطالي. وتحت ضغط الجماهير اضطر زعماء الحركة النقابية اليمينيون إلى الموافقة على الاعمال المشتركة لجميع المراكز النقابية. وفي عام ١٩٦٨، بعد انقسام دام عشرين عاماً، تم الاتفاق على وحدة أعمال جميع النقابات. وفي تشرين الاول ١٩٧٠ عقدت لاول مرة بعد الحرب العالمية الثانية جلسة مشتركة للمجالس العامة لمؤتمر العمل الايطالي، والاتحاد الايطالي لنقابات العمال، واتحاد العمل الايطالي. ووضعت هذه الجسلة برنامجاً محدداً للاعمال المشتركة لصالح الشغيلة. وساعد إحراز الوحدة النقابية في ايطاليا الطبقة العاملة الايطالية على تنظيم نضالات جبارة على نطاق الامة بأسرها للدفاع عن مصالحها وعلى إحراز مكتسبات هامة. ولقد ولّدت نجاحات وحدة الأعمال النقابية طموحاً شديداً إلى الوحدة من جانب المنظمات النقابية السفلى، إلى درجة ظهر معها أساس ملموس لتشكيل مركز نقابي موحد في البلاد.

وحدثت تطورات جديدة في اتجاه إحراز الوحدة النقابية في فرنسا. ففي كانون الثاني ١٩٦٦ تم لأول مرة منذ بداية «الحرب الباردة» الاتفاق على وحدة الاعمال بين أكبر مركزين نقابيين في فرنسا هما اتحاد العمل العام واتحاد العمل الديمقراطي الفرنسي.

وأحرز أنصار وحدة الحركة النقابية في فنلندا انتصاراً هاماً. فان نضالهم الثابت في سبيل مصالح الشغيلة ووحدة النقابات، قد أدى في حزيران ١٩٦٩ إلى توحيد أكبر مركزين نقابيين وطنيين هما: الاتحاد المركزي لنقابات فنلندا ومنظمة نقابات فنلندا، وكذلك بعض

النقابات المستقلة وتكوين منظمة موحدة هي المنظمة المركزية لنقابات فنلندا.

وتلعب الاتحادات النقابية التقدمية في اليابان، وبالدرجة الاولى «سوهيو» دوراً نشيطاً في النضال من أجل توحيد جهود النقابات.

ويصبح الطموح إلى الوحدة النقابية ملحوظاً لدرجة أكبر في بلجيكا ولوكسمبورغ وغيرهما من البلدان الرأسمالية المتطورة، حيث توجد نقابات ذات اتجاهات مختلفة.

وفي الظروف الحديثة المتميزة بأممية الانتاج وارتفاع درجة تنظيم الاحتكارات الجبارة، يتطلب النضال في سبيل تحسين ظروف العمل والحياة والدفاع عن التشغيل ومكافحة عواقب الازمات الاقتصادية والمالية، ليس فقط وحدة الاعمال على النطاق الوطني، بل وكذلك الدعم المتبادل والتضامن بين النقابات في جميع البلدان التي لها مصلحة في ذلك.

وفي غضون فترة طويلة، رفض الاتحاد العالمي للنقابات الحرة واتحاد العمل العالمي جميع اقتراحات اتحاد النقابات العالمي بصدد الاعمال الموحدة والتعاون. وقد منعا منظماتهما من أية اتصالات مع النقابات المنضمة إلى اتحاد النقابات العالمي. ولكنه بنتيجة التغيرات الكبيرة التي جرت خلال السنوات الاخيرة في العالم عموماً وفي الحركة العمالية للبلدان الرأسمالية خصوصاً، وبفضل النضال المثابر للشيوعيين والنقابات التي يتزعمونها حدثت تغيرات ذات شأن في مواقف الاتحاد العالمي للنقابات الحرة واتحاد العمل العالمي والنقابات المرتبطة بهما، فقد صارا يؤيدان بصورة متزايدة الاقتراحات بشأن وحدة الاعمال النقابية.

ومن نجاحات أنصار الوحدة النقابية كذلك واقع أن قيادة الاتحاد العالمي للنقابات الحرة، قد ألغت الحظر الذي كان مفروضاً على منظمات الاتحاد لاقامة العلاقات الثنائية والتعاون مع نقابات البلدان الاشتراكية.

وليس هناك شك في التطورات التي حدثت نحو بلوغ وحدة الطبقة العاملة خلال السنوات الاخيرة في عدد من البلدان الرأسمالية. وتفتح هذه التطورات آفاقاً واسعة امام الحركة العمالية. ولكن احراز التعاون الوطيد الطويل الامد يتطلب بذل جهود دؤوبة أكبر من جانب جميع أنصار الوحدة.

٤ ـ النضال في سبيل تحالف

القوى الديمقراطية المناهضة للاحتكارات

لقد اختمرت حالياً في البلدان الرأسمالية المتطورة المقدمات المادية للانتقال إلى الاشتراكية. ويوجد، على حد تعبير لينين، «أكمل تحضير مادي للاشتراكية»(٥).

ولكن ذلك لا يعني توفر الظروف للثورة الاشتراكية الفورية. فالاوساط الواسعة من الشغيلة لم تدرك بعد ضرورة هذه الثورة، ولم تتخلص من الاوهام الاصلاحية، وهي لا تزال مشتتة شيئة التنظيم. وإن افضل مدرسة لتربيتها سياسياً وثورياً في المرحلة الراهنة هي النضال في سبيل الديمقراطية المناهضة للاحتكارات، باعتبار هذا النضال مرحلة وسطية للنضال في سبيل الاشتراكية. إن النضال في سبيل الديمقراطية المناهضة للاحتكارات يساعد خطوة فخطوة في جعل أغلبية الطبقة العاملة والشغيلة الآخرين تتفهم ضرورة الاشتراكية.

إن الضربة المسدَّدة إلى الاحتكارات وانتزاع ملكيتها، لا يعنيان التخلي عن الثورة الاشتراكية، وانما هما بداية الطريق إلى الاشتراكية. ويمكن أن تقوم بخطوة معينة في هذا الطريق دولة الديمقراطية التقدمية، التي تنسف فيها الطبقة العاملة وحلفاؤها سيطرة الرأسمال الكبير ويؤمنون لأنفسهم النفوذ الحاسم في المجتمع.

ويتميز عصرنا بأن نضال البروليتاريا الاقتصادي والسياسي في البلدان الرأسمالية المتطورة، يتشابك تشابكاً وثيقاً بالحركات الديمقراطية العامة لفئات السكان الاخرى. ويصبح النير الاقتصادي والسياسي والروحي لرأسمالية الدولة الاحتكارية أكثر ثقلاً على الجماهير الواسعة من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة من سكان المدن والمثقفين. إن الطبقة العاملة هي المعبر عن مصالح هذه الفئات التي تضطهدها الرأسمالية. ويصبح نضال الطبقة العاملة أساساً لحركات اجتماعية وسياسية أوسع. فان الطبقة العاملة مركز جذب لجماهير الشغيلة الواسعة وتوحيدها والتفافها حولها، وهي ترفع معنويات النضال، وهي قدوة لجميع المساهمين في المعركة العظمى من أجل السلام والتقدم والحرية والمساواة والديمقراطية والاشتراكية. وهكذا يتكوَّن حول الطبقة العاملة موضوعياً تحالف الشغيلة والقوى الديمقراطية القادرة على تقويض القوة المطلقة للاحتكارات ونسف سيطرتها الاقتصادية. ولكن هذا التحالف لا يمكن أن يظهر عفوياً بالطبع. فان أهم شرط لقيامه هو وحدة الطبقة العاملة. ومن ناحية أخرى تتعزز وحدة

(٥) لينين. المؤلفات الكاملة، المجلد ٣٤، ص ١٩٣.

صفوف الطبقة العاملة في نضالها من أجل توحيد جميع القوى المناهضة للاحتكارات.

وتتسم بأهمية كبيرة لإنشاء الجبهة المناهضة للاحتكارات برامج التحويلات التي تضعها الأحزاب الشيوعية والأحزاب والنقابات التقدمية الأخرى والموجهة ضد هذه الاحتكارات. وفي سياق النضال من أجل تنفيذ هذه البرامج يجري توحيد المساهمين في الائتلاف الديمقراطي والتفافهم حول الطبقة العاملة، وتوجّه هذه البرامج الأنظار إلى بذل كل الجهود في الظروف الراهنة لحماية مصالح الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ولتحسين ظروف حياتها، وتوسيع الحقوق والحريات الديمقراطية للشعب، دون تأجيل ذلك إلى حين انتصار الاشتراكية.

وبالرغم من تفرُّد برامج النضال ضد الاحتكارات في بعض البلدان، فانها تتميز بسمات مشتركة. ففي كل مكان تطرح شعارات النضال في سبيل السلام والاستقلال الوطني والدفاع عن الديمقراطية وتطويرها، والتأميم الديمقراطي لأهم فروع الاقتصاد، وإشاعة الديمقراطية في إدارة هذه الفروع وتأمين المساهمة الفعلية لجماهير الشغيلة في تصريف شؤون الاقتصاد والمجتمع، وتحقيق الرقابة الشعبية والتخطيط الديمقراطي، وتوسيع مساهمة النقابات في إدارة الانتاج، وتخليص الاقتصاد من النزعة العسكرية، وإجراء الاصلاحات الزراعية الجذرية، وتحسين ظروف حياة الشغيلة والدفاع عن مصالح المثقفين والشباب والفلاحين والفئات المتوسطة من سكان المدن والارياف دون تعسف الاحتكارات، وإشاعة الديمقراطية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية.

ويشغل مكانة هامة بين هذه المطالب شعار تأميم المؤسسات الاحتكارية الكبيرة، وهو الشعار الداعي إلى تعبئة الطبقة العاملة والجماهير الشعبية واستنهاضها ضد الاساس الاقتصادي لسيطرة الرأسمال الكبير، نعني الملكية الاحتكارية. فقد طرح الحزب الشيوعي الفرنسي مطلب تأميم المناجم ومؤسسات التعدين والصناعة الكيماوية وصناعة الالومنيوم والمؤسسات المرتبطة بالتنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره وتصريفه. وهذه الفروع الصناعية البارزة بالذات هي معقل أكبر الاحتكارات. ويسعى الحزب الشيوعي الفرنسي كذلك إلى تأميم أكبر البنوك وشركات التأمين في البلاد.

وتصبح المطالبة بالرقابة الديمقراطية على الاقتصاد في جميع حلقاته واحداً من الشعارات الكفاحية للحركة العمالية والمناوئة للاحتكارات. وتجسد الحركة من أجل الادارة الديمقراطية للاقتصاد اندماج نضال الشغيلة الاقتصادي والسياسي. ويتحدد المضمون الملموس لهذا النضال بواسطة الحركة المتسعة دوماً في سبيل إشاعة الديمقراطية في مؤسسات الدولة وفي سبيل تأمين التشغيل التام والرقابة على الاسعار وضبط سياسة التوظيفات الاساسية لصالح الشغيلة وهلم

جرا. ويتطلب شعار الرقابة الديمقراطية على الاقتصاد، استخدام الاشكال والطرق الديمقراطية الجديدة لادارة المؤسسات وتوسيع حقوق النقابات وجامعات العمال.

إن النضال ضد الاحتكارات في سبيل الادارة الديمقراطية للاقتصاد يمتزج بالنضال في سبيل توسيع وتجديد الديمقراطية وحرمان القوى الرجعية من سلطتها في الدولة.

وعلى أساس النضال ضد الاحتكارات تظهر في البلدان الرأسمالية حركات شعبية جماهيرية تتوسع حتى تصل نطاقاً يشمل الامة كلها. والمثال على ذلك عدد من الاضرابات العامة في فرنسا وايطاليا وبلجيكا واليابان وبلدان أخرى. وكان من أهم نتائج هذه المعارك الطبقية، الخبرة المتزايدة للنضال المشترك للعمال والفئات الوسطى والفلاحين والمثقفين والطلبة في سبيل السلام والديمقراطية، والتحويلات المناوئة للاحتكارات، وتعزيز التضامن بين مختلف فئات السكان.

إن تشكيل وتعزيز الجبهة المناهضة للاحتكارات يتوقفان لدرجة كبيرة على السياسة الصائبة التي تنتهجها الطبقة العاملة وأحزابها إزاء حلفائها الجماهيريين. فالاحزاب والمنظمات التقدمية عندما تنضم إلى الاتحادات المناهضة للاحتكارات، ترفض سياسة التكيف اللامبدئي للوضع وكذلك للميول المتخلفة لدى بعض المساهمين في التحالف. فهي تنتهج خطاً مبدئياً ثابتاً.

إن الاتحاد السياسي للمساهمين في الائتلاف المعادي للاحتكارت، يتطور على أساس برامج التحويلات الديمقراطية، وفي سياق النضال من أجل تنفيذها. ولكي يتعزز هذا الاتحاد ويتطور، من المهم أن تتحسَّس الطبقة العاملة وجميع فئات الشغيلة الآن، ودون انتظار انتصار الاشتراكية، نتائج النضال الموفق ضد الاحكتارات: رفع مستوى حياتها وتوسيع الحقوق الديمقراطية والتخلص من خطر العدوان الامبريالي الدائم والحروب.

ويقصد من تكوين التحالفات المناهضة للاحتكارات ليس الاحلاف المزعزعة القصيرة الامد التي تقوم خلال الحملات الانتخابية، بل الائتلافات الطويلة الامد للقوى الديمقراطية. وبهذا الشرط فقط يمكن أن يتطور النضال بنجاح في سبيل الديمقراطية، ويتحول فيما بعد إلى نضال في سبيل الاشتراكية.

إن التقارب بين النضال في سبيل الديمقراطية وبين النضال في سبيل الاشتراكية، يطرح بجدة، خاصة مسألة التناسب بين مطالب الجماهير المباشرة القريبة وبين الاهداف النهائية للنضال في سبيل الاشتراكية. وفي هذه الظروف يجري إغناء أشكال النضال الجماهيري ضد سيطرة الاحتكارات.

وإلى جانب أشكال النضال التقليدي ـ الاضرابات والمظاهرات والتظاهرات ـ يمارس

الشغيلة ضغطاً متزايداً على البرلمان بغية تحديد نشاط الاحتكارات قانوناً.

ومن أهم التطورات في النضال من أجل الجبهة المناهضة للامبريالية ومن أجل مواصلة تطوير الحركة الجماهيرية، تحقيق الوحدة بين الشيوعيين والاشتراكيين والمنظمات والتيارات السياسية اليسارية الاخرى. وقد صيغت خطة الاعمال ضد الاحتكارات في البرنامج الحكومي الذي أقره بصورة مشتركة المساهمون في الائتلاف المناوىء للاحتكارات في فرنسا.

ويتضمن البرنامج مطالب اجتماعية واقتصادية تستهدف تلبية حاجات الجماهير الشعبية: خطة تأميم ١٣ احتكاراً كبيراً، وتحديد سلطة رئيس الجمهورية، وتوسيع حقوق البرلمان والمؤسسات التمثيلية الاخرى، واستخدام نظام الانتخابات النسبي، وزيادة إمكانية مساهمة المواطنين في شؤون الدولة وفي مختلف أشكال النشاط الاجتماعي، وتطبيق نهج في السياسة الخارجية مستند إلى مبادىء صيانة السلام، وتخفيف التوتر الدولي والتعاون مع جميع البلدان دون تمييز.

وبغية الوحدة قدم الحزب الشيوعي الفرنسي بعض التنازلات لحلفائه (مثل مسألة نطاق ووتائر التأميم). وتظل الفروق بين الحزب الشيوعي الفرنسي من جهة، والاشتراكيين والراديكاليين اليساريين من جهة اخرى، قائمة في مسائل الايديولوجية وفي تفهُّم الديمقراطية الاشتراكية ودور الطبقة العاملة إبان الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية (مثل جوهر واشكال سيطرة الطبقة العاملة في المجتمع الاشتراكي). الا أن ذلك لا يحول دون الوحدة في النضال ضد الاحتكارات.

إن تكتيك النضال ضد الاحتكارات لن ينجح إلا في حالة ما إذا كان يربط بصورة ثابتة بين النضال في سبيل الاطاحة بسلطة الاحتكارات، وبين النضال اليومي في سبيل الحاجات الملحة للشغيلة.

إن بناء وتعزيز الجبهة الواسعة المناهضة للاحتكارات والنضال ضد السيطرة الاقتصادية والسياسية للاحتكارات ـ ذلك ما يشكل اليوم واحداً من الاتجاهات الرئيسية لتطور العملية الثورية في البلدان الرأسمالية المتطورة.

الفصل السادس

انهيار النظام الاستعماري للامبريالية
حركة التحرر الوطني في المرحلة الراهنة

لقد أدت حركة التحرر الوطني التي استجمعت قواها طوال عشرات السنين من تطورها، إلى تحرُّر الشعوب المضطهدة بعد الحرب العالمية الثانية. وكان النهوض العام لحركة تحرر شعوب البلدان المستعمرة والتابعة الذي حلَّ بعد الحرب قد ولَّد تغيرات جذرية في حياة هذه البلدان، وأجرى تطورات جوهرية في الوضع العالمي كله.

وتحت ضربات حركة التحرر الوطني انهار النظام الاستعماري للامبريالية. ونالت المستعمرات وشبه المستعمرات استقلالها السياسي وأصبحت دولاً ذات سيادة. ولئن كانت حصة المستعمرات وشبه المستعمرات في عام ١٩١٩ ٧٢٪ من أراضي المعمورة وزهاء ٧٠٪ من سكانها، فان النظام الاستعماري ظل باقياً في الوقت الحاضر في بلدان تشكل أقل من ٤٪ من اراضي المعمورة حيث يعيش ١٪ من سكان العالم. وأحرز الاستقلال الوطني أكثر من ٧٠ بلداً كانت مضطهدة في الماضي.

إن انهيار نظام الامبريالية الاستعماري واحراز البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة سابقاً لاستقلالها السياسي قد رمزا إلى الانعطاف الثوري العميق في حياة الشعوب التي تشكل أكثر من ثلثي البشرية. وتفتحت أمام هذه الشعوب آفاق فعلية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ولتطور الديمقراطية والثقافة وازدياد رفاه الشعب.

وأصبحت هذه البلدان عاملاً هاماً في الحياة الدولية، ويساهم الكثير منها مساهمة قيمة في قضية السلام والحرية والتقدم لجميع الشعوب، ويناضل بنشاط ضد السياسة الاستعمارية الجديدة للامبريالية.

لقد تهيأت لشعوب البلدان المتحررة الامكانيات اللازمة للتحويلات الديمقراطية وللتطور

الشامل، وليس ذلك وحسب، فقد واجهت هذه الشعوب مسألة اختيار طريق التطور اللاحق. وهناك طريق واحد هو طريق التطور اللارأسمالي المؤدي إلى الاشتراكية، وهو الطريق الذي يتطلب إقامة وتطوير التعاون الوثيق الواسع بين البلدان المتحررة وبين بلدان المنظومة الاشتراكية. أما الطريق الآخر، طريق التطور الرأسمالي فهو يؤدي إلى ربط البلدان المتحررة بالامبريالية ويحكم عليها بالتبعية وعدم التكافؤ في منظومة الدول الرأسمالية.

١ - انهيار النظام الاستعماري للامبريالية

يزعم الايديولوجيون البرجوازيون أن الدول الامبريالية «وهبت» الحرية للمستعمرات طوعاً. أما في الواقع فان الاستقلال الوطني قد انتزعته الشعوب من المستعمرين بنتيجة النضال التحرري الدؤوب المرير.

إن تطور النضال التحرري الوطني بعد الحرب العالمية الثانية يرتبط ارتباطاً مباشراً بسير الحرب ونتائجها. فلأمد طويل قبل الحرب، وخصوصاً إبان الحرب وفي السنوات التي أعقبتها، تكدست تلك المادة الملتهبة التي ولّدت خلال الخمسة عشر عاماً التالية انهيار النظام الاستعماري. كان اندماج حركات المقاومة ضد المعتدين وحركات النضال الثوري في عدد من بلدان أوروبا وآسيا قد أدى في الظروف الجديدة، بعد الحرب إلى انتصار الثورات الشعبية في بعض هذه البلدان. وكانت الفجوة العميقة التي فتحتها الثورات في نظام الامبريالية العالمي قد أثرت تأثيراً هائلاً على حركة التحرر الوطني عموماً.

وأصبح احراز السيادة الوطنية قضية ملحة عاجلة لجميع الطبقات والفئات الاساسية في أغلبية بلدان ومناطق آسيا، ثم أفريقيا. إلا أن تفهُّم هذه القضية كان متبايناً لدى الفئات الاجتماعية المختلفة. وولد ذلك تنوعاً غير عادي في ممارسة وأساليب النضال التحرري وبرامجه الايديولوجية. ولعبت دوراً غير ضئيل بهذا الخصوص الخبرة والتقاليد الماضية، وأخيراً أثَّرت الحرب العالمية الثانية التي جرت بأشكال متنوعة في البلدان المختلفة تأثيراً مباشراً على المراحل الاولية للحركة التحررية.

وكان من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الحركة التحررية، دحر القوى الرئيسية للرجعية الامبريالية في الحرب العالمية الثانية، نعني الدول الفاشية ألمانيا واليابان وايطاليا. وساهم الاتحاد السوفياتي أكبر المساهمة في انتصار الائتلاف المعادي للفاشية، وكان هذا الانتصار بحد ذاته قد حثَّ المناضلين في سبيل الحرية في البلدان المستعمرة. زد على ذلك أن النظام الامبريالي عموماً قد ضعف بنتيجة دحر الدول الفاشية واستنزاف قوى الدول الرأسمالية

الاخرى في الحرب. وكان من الصعب على الامبرياليين لدرجة اكبر أن يقفوا في وجه الحركة التحررية للشعوب المضطهدة.

وقد ارتسمت معالم مرحلتين في عملية انهيار النظام الاستعماري. بدأت المرحلة الاولى في فترة الحرب العالمية الثانية وشملت العقد الاول بعد الحرب. وهي تتميز بتحرر المستعمرات وشبه المستعمرات الاساسية في آسيا، وشيوع الاشكال المسلحة للنضال التحرري ضد الامبريالية والرجعية المحلية، ومحاولات الامبرياليين لاستخدام وسائل العنف بغية الحيلولة دون انهيار النظام الاستعماري، وحتى بعث الانظمة الاستعمارية السابقة، وتراص صفوف قوى البلدان المتحررة.

واتسم النضال التحرري في شرقي آسيا وجنوب شرقيها بطابع منظم مثابر خصوصاً. وبدأت هناك مرحلة ثورات التحرر الوطني. واجتاحت النضالات المناوئة للامبريالية أكبر المستعمرات. وأحرز زهاء ١٥ بلداً الاستقلال الوطني في هذه الفترة. ففي تلك السنوات انتصرت الثورات الديمقراطية الشعبية في الصين وكوريا الشمالية والفيتنام الشمالية. وسدّدت هذه الثورات أشد ضربة إلى النظام الاستعماري: فبانتصار هذه الثورات تحرر زهاء نصف عدد الشعوب التي اضطهدتها الامبريالية. وأحرزت الاستقلال أكبر المستعمرات في العالم، مثل أندونيسيا (١٩٤٥) والهند (١٩٤٧) وبورما (١٩٤٨) وغيرها.

واتسم الوضع في الشرق الاوسط كذلك بطابع متوتر. وكان قد تم التمهيد لاستقلال سورية ولبنان بنضال شديد خاضه شعبا هذين البلدين في سبيل التحرر خلال سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية. وإبان الحرب (في عام ١٩٤٣)، اضطرت سلطاتّ فرنسا المشاركة في الحرب إلى بعث الدستور والبرلمان في كلا البلدين والتزمت باجلاء قواتها منها تدريجياً. وكان ذلك يعني اعتراف فرنسا رسمياً باستقلال هذين البلدين. إلا أن الامبرياليين الفرنسيين بعد الحرب لم يكونوا راغبين في مغادرة هذه المنطقة دون أن يحتفظوا بعدد من الامتيازات. وحاولت بريطانيا ايضاً أن تعزّز مواقعها هنا. ولكن الامبرياليين لم يعودوا قادرين على الصمود أمام قوى التحرر. فقد اضطرت فرنسا وبريطانيا إلى التراجع امام الحركة العارمة التي قامت في سورية ولبنان من أجل جلاء القوات الاجنبية، تلك الحركة التي دعمتها شعوب البلاد العربية الاخرى والاتحاد السوفياتي. وفي عام ١٩٤٦ تم جلاء القوات البريطانية والفرنسية عن سورية ولبنان فترسخ استقلالها. كما ترسخ استقلال العراق. وسلكت الاردن طريق الاستقلال. وفي كانون الاول ١٩٥١ أعلن استقلال ليبيا.

في تلك الآونة كان الامبرياليون لا يزالون يعللون أنفسهم بالآمال بشأن امكانية درء

انهيار النظام الاستعماري. فقد حاولوا بعث الانظمة الاستعمارية السابقة بواسطة القوات العسكرية، ولذلك شن الامبرياليون الفرنسيون الحرب في الهند الصينية، وشن الامبرياليون الهولنديون الحرب في أندونيسيا وهلم جرا. إلا أن فشل خطط الامبرياليين الحربية كشف بطلان هذا النوع من المحاولات. وأخفق كذلك تدخل الدول الامبريالية ضد مصر. ومما له دلالته بهذا الخصوص، أنه إذا كان الامبرياليون في السابق يستطيعون استخدام الموارد البشرية من مستعمراتهم في الحروب الاستعمارية فان بريطانيا وفرنسا استخدمتا قواتهما الخاصة ضد مصر. وفي هذه السنوات بدأ يتكون وينمو تضامن شعوب آسيا وافريقيا في النضال ضد الامبريالية.

إن الاخفاق التام لمغامرة المستعمرين العسكرية ضد مصر في عام ١٩٥٦، وتنامي تضامن الشعوب المتحررة من النير الاستعماري وتعاظم قدرة المنظومة الاشتراكية العالمية التي كانت تحدُّ من استهتار الامبريالية وتردعها وتساعد الحركة التحررية للشعوب ـ كل ذلك قد عجَّل في عملية انهيار النظام الاستعماري. وأخذت أغلبية البلدان المتحررة تنتهج سياسة سلمية مستقلة، الامر الذي جعلها تكوّن مع البلدان الاشتراكية «منطقة سلام» شاسعة. وكان ذلك يعني زيادة ضعف مواقع الامبريالية.

وفي أواسط الخمسينات دخل انهيار النظام الاستعماري مرحلة جديدة يمكن وصفها بمرحلة تقوض النظام الاستعماري وانجاز تحرر المستعمرات سياسياً. وكانت السمات المميزة لهذه المرحلة هي التالية: تحرر آخر معقل للامبريالية ـ أفريقيا ـ من النير الاستعماري، وشيوع الطرق غير الحربية لاحراز المستعمرات السابقة استقلالها السياسي، وجمع الامبرياليين بين سياسة الاستعمار الجديد في أغلبية البلدان وبين الحروب الاستعمارية في بعضها، ونضال شعوب البلدان المتحررة في سبيل الاستقلال الاقتصادي ومن أجل اختيار طرق التطور الاجتماعي الاقتصادي اللاحق، وتوسيع جبهة التضامن الدولي بين شعوب البلدان المتحررة وتعاونها مع البلدان الاشتراكية.

وكان تغير الوضع الدولي لاحقاً لصالح قوى الاشتراكية والديمقراطية والتقدم قد هيأ للشعوب المضطهدة امكانيات جديدة لنيل الاستقلال، وأخذت تناضل بنجاح ضد الامبريالية ليس فقط المستعمرات ذات الملايين العديدة من السكان، بل وكذلك البلدان ذات السكان القليلين ـ وحتى التي لا يتجاوز عدد سكانها المليون. ونتيجة لذلك تغير وجه أفريقيا كلياً في النصف الثاني من الخمسينات وفي الستينات. فقد تأسس هنا ما يزيد على ٥٠ دولة مستقلة.

وتلقي المعطيات التالية الضوء على انهيار النظام الاستعماري للامبريالية. وهذه المعطيات تتناول المستعمرات فقط ولا تتضمن، مثلاً، الصين التي كانت شبه مستعمرة والتي كان عدد سكانها يزيد على ٦٠٠ مليون نسمة عندما انتصرت الثورة الشعبية في عام ١٩٤٩.

	المساحة (بملايين الكيلومترات المربعة وبالنسبة لمساحة العالم)	السكان (بملايين الاشخاص وبالنسبة لسكان العالم)
١٩١٨	٥٨ (٤٣٪)	٥٦٦ (٣٢,٣٪)
١٩٤٥	٣٨,٥ (٢٨,٦٪)	٦٧١,٥ (٢٩,٨٪)
١٩٦٠	١٣ (٩,٨٪)	٨٢,٥ (٢,٨٪)
١ تموز ١٩٧٢	٤,٥ (٣,٣٪)	٣٤ (٠,٩٣٪)

ويلجأ الامبرياليون إلى مختلف أشكال العنف في النضال ضد حركة التحرر الوطني. فهم، بغية الحفاظ على مواقعهم في البلدان المتحررة، يمارسون على نطاق واسع تدبير الانقلابات الحكومية، وشراء الذمم، والتضليل والشانتاج، واغتيال الزعماء غير المرغوب فيهم، وتسعير الحزازات القومية والقبلية. وهم يسعون إلى تنصيب صنائعهم في السلطة وشطر المستعمرات السابقة إلى اجزاء وتأجيج الحركات الانفصالية.

وإلى جانب ذلك يبحث الامبرياليون عن طرق ووسائل لاستعباد البلدان التي احرزت استقلالها. إن اساس خطط المستعمرين المعاصرين هو فرض طريق التطور الرأسمالي على البلدان المتحررة. وقد أطلق اسم «الاستعمار الجديد» على مجمل الاشكال والطرق المختلفة التي يستخدمها الامبرياليون لابقاء البلدان المتحررة في حالة خضوع لهم.

ويكمن خطر الاشكال الاستعمارية الجديدة في طابعها المموه. وتشغل أهم مكانة بينها الوسائل الاقتصادية، بما فيها ما يسمى بالمساعدة. فهذه «المساعدة» غالباً ما تقترن بشروط تخل بالسيادة الوطنية. وينفق قسم كبير منها على الاغراض الحربية وهي تساعد على تقوية الزمر العسكرية.

إن البلدان المتحررة تقاوم أعمال الامبريالية الاستعمارية الجديدة، حيث تسعى إلى التقدم

الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر التعاون مع المنظومة الاشتراكية سنداً هاماً لتعزيز استقلال هذه البلدان وشرطاً لتأمين تقدمها الفعلي. ويتسم بأهمية كبيرة للغاية التعاون والتضامن بين البلدان النامية نفسها، وخصوصاً بين القوى التقدمية في هذه البلدان، من أجل ضمان مصالحها المشتركة.

٢ - مهمات حركة التحرر الوطني في المرحلة الراهنة

واجهت شعوب الدول الوطنية الفتية في آسيا وافريقيا مهمات جديدة بعد إحراز الاستقلال السياسي. وقد دخلت الحركة التحررية لشعوب هذه البلدان مرحلة تطورية جديدة أكثر تعقيداً، يتلخص مضمونها الأساسي في النضال من أجل إزالة تركة الاستعمار في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية وضمان تقدمها الاقتصادي والاجتماعي.

إن تخلص البلدان النامية من براثن الاحتكارات الاجنبية وضمان تقدمها الشامل لا يمكن احرازهما الا عن طريق تحقيق التحويلات الاجتماعية والاقتصادية العميقة في هذه البلدان. وتشغل مكان الصدارة بين هذه التحويلات الاجراءات الموجهة ضد سيطرة الرأسمال الاجنبي والتي تضم تحديد وإزاحة الاحتكارات الامبريالية، بما في ذلك اكثر الوسائل جذرية ـ تأميم ممتلكاتها. ويتكون أساس تقدم البلدان النامية من تصنيعها، أي تطوير الصناعة الحديثة. ويلعب تطوير قطاع الدولة دوراً هاماً في حل هذه المهمة. فان تأسيس مثل هذا القطاع الذي يشمل شبكة المصارف والتجارة والنقليات وتوليد الطاقة إلى جانب الصناعة هو شرط لا بد منه لاحراز الاستقلال الاقتصادي وتطوير القوى المنتجة وتمتين الاسس الاقتصادية لتقدم البلدان المتحررة.

وتبعاً لطابع السلطة السياسية يلعب قطاع الدولة دوراً متبايناً. ففي ظروف النظام السياسي البرجوازي أو البرجوازي الاقطاعي يصبح قطاع الدولة عادة وسيلة لتقوية هذا النظام. وفي ظل النظام التقدمي يخدم قطاع الدولة مصالح الامة بأسرها ويصبح عاملاً جباراً موجهاً ضد الاحتكارات الاجنبية وضد عفوية نشاط أرباب العمل الخاص داخل البلاد. وفي هذه الحالة يمكن لقطاع الدولة أن يصبح وهو يصبح بالفعل قاعدة مادية للانتقال إلى طريق التطور نحو الإشتراكية.

وتشغل التحويلات الزراعية مكانة كبيرة للغاية بين التحويلات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتحررة. فهذه التحويلات تشمل وتقرر مصير الجمهور الاساسي من سكان هذه

البلدان، نعني الفلاحين. إن الحل الجذري للمسألة الزراعية ليس فقط مقدمة للتحسين الجذري لظروف حياة الفلاحين. فهو، إلى ذلك، يهيء الامكانية للنهوض بالقوى المنتجة في الزراعة، وبالتالي لنهوض الاقتصاد عموماً، وذلك لأن دور الزراعة في الحياة الاقتصادية لهذه البلدان كبير جداً، بينما لا يزال مستوى الانتاج في هذا الفرع واطئاً للغاية. وأخيراً، فان التحويلات الزراعية تنسف مواقع العناصر الاكثر رجعية (العناصر الاقطاعية وما قبل الاقطاعية أحياناً كثيرة) وتزيل تلك العناصر الرجعية التي تقف في طريق التقدم.

إن إشاعة الديمقراطية في الحياة هي جزء لا يتجزأ من التحويلات الاجتماعية في المرحلة الجديدة، جزء نابع من حاجات تطور البلدان المتحررة. وتتطلب إشاعة الديمقراطية تحطيم وتحويل جهاز الدولة القديم وتبريز الزعماء والقادة الذين يمثلون مصالح الشعب ويعرفون حاجاته في جميع ميادين النشاط، وكبح الرجعية وتهيئة الظروف لرص صفوف القوى الوطنية المناهضة للامبريالية ولنشاط هذه القوى الحر، والاعتراف بحقوق النقابات والمنظمات الفلاحية وغيرها من المنظمات الجماهيرية، وتوسيع هذه الحقوق، وتطوير التعليم العام والصحة.

إن السياسة الداخلية التقدمية في البلدان المتحررة لا يمكن أن تتطوَّر بنجاح الا بشرط سلوك هذه البلدان نهجاً ثابتاً في عدائه للامبريالية على الصعيد الدولي. إن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لجميع الدول مترابطتان فيما بينهما ترابطاً لا ينفصم. فالدول التي تقيم علاقات الحرية والعدالة داخل حدودها تناضل في سبيل انتصار هذه العلاقات نفسها على النطاق الدولي ايضاً. وهي تتعاون في النضال من اجل السلام والديمقراطية والاشتراكية مع جميع القوى التقدمية في العالم، وفي المقام الاول مع البلدان الاشتراكية.

إن المهمات الاساسية المذكورة أعلاه لحركة التحرر الوطني في المرحلة الراهنة تشكل مضمون الثورة الوطنية الديمقراطية. وهذه الثورة هي ثورة ديمقراطية من طراز جديد. وهي موجهة ضد الامبريالية وضد العلاقات الاقطاعية، وهي تستهدف إشاعة الديمقراطية العميقة في المجتمع وتحديد الرأسمالية وتهيئة الظروف للانتقال إلى الاشتراكية. وإن مقدمات التحقيق الناجح للثورة الوطنية الديمقراطية هي، من جهة، القيادة الثابتة للثورة من قبل الاحزاب والمنظمات الثورية الديمقراطية، ومن جهة اخرى تعاونها مع قوى الثورة والتقدم في العالم أجمع، وعلى الخصوص مع بلدان المنظومة الاشتراكية.

إن الدول المستقلة الجديدة، بالرغم من وحدة القضايا الجذرية التي تواجهها، إنما تختلف فيما بينها باختلاف مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي، علماً بأن الهوّة بين هذه البلدان واسعة للغاية في عدد من الأمور (الدخل القومي بالنسبة للفرد الواحد من السكان، ونسبة

العاملين في الصناعة التحويلية ونسبة سكان المدن بين مجموع سكان البلاد ومستوى التعلم وهلم جرا). ثم إن العلاقات غير متماثلة كذلك بين مختلف الانماط الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان. ففي عدد منها لا تزال قائمة بقايا العلاقات الاقطاعية الطائفية، ويتجلى الان ايضاً في بلدان اخرى (في افريقيا مثلاً) تـأثير البنيـة القبليـة العشـائـريـة على الحيـاة الاجتماعيـة والسياسية. ويشكل لوحة متعددة الالوان ايضاً النظام السياسي في البلدان النامية التي توجد فيها أنظمة إقطاعية ثيوقراطية، ودكتاتوريات عسكرية رجعية وأنظمة متعددة الاحزاب تعمل في ظروف الحفاظ على بعض الحريات البرجوازية الديمقراطية، وأنظمة ثورية ديمقراطية. وعلى هذا القدر من الاختلاف ايضاً التيارات الايديولوجية في هذه البلدان.

وبالرغم من التنوع والفـروق في البنيـة الاجتماعيـة الاقتصـاديـة للبلـدان المتحـررة وفي المؤسسات السياسية والتيارات الايديولوجيـة فيهـا يتجلى في تطـور هـذه البلـدان إتجاهـان أساسيان: الاتجاه الرأسمالي والاتجاه اللارأسمالي.

٣ ـ انعدام آفاق طريق التطور الرأسمالي

تتطور بلدان عديدة متحررة من النير الاستعماري وشبه الاستعماري حسب الطريق الرأسمالي. فالبرجوازية أو الأوساط البرجوازية الاقطاعية التي تمسك بزمام السلطة فيها تسعى إلى تحقيق التطور الاقتصادي لهذه البلدان وتعزيز مواقع الرأسمالية والحيلولة دون قيام الثورة الشعبية. إن الدول الامبريالية تشجع تطوير الرأسمالية في بلدان «العالم الثالث» بل وتسعى إلى تحويل بعض هذه البلدان إلى واجهة الرأسمالية. ولكنه لا الطبقـات الاستغلاليـة المحليـة ولا الامبريـاليـون المؤيدون لها بقادرين على إزالة عيوب الرأسمالية التي تتفاقم بسبب التخلف العام لهذه البلدان.

وخلال السنوات التي تصرَّمت على إحراز الاستقلال السياسي حققت البلدان المتحررة بعض النجاحات في الانتاج الصناعي والزراعي.

وكانت وتائر نمو الانتاج الصناعي في البلدان النامية خلال الخمسينات والستينات أعلى قليلاً مما في البلدان الرأسمالية المتطورة.

فخلال ١٧ عاماً (١٩٥٠ ـ ١٩٦٧) ازدادت حصة افريقيا في الانتاج الصناعي الرأسمالي من ١٪ إلى ١,٣٪ ، كما ازدادت حصة آسيا من ٤٪ إلى ٥,٦٪ . إلا أن زيـادة السكـان في البلدان النامية قد تجاوزت لدرجة كبيرة زيادة السكان في البلدان الرأسمالية المتطورة. ونتيجة لذلك لم تكن نسبة الانتاج للفرد الواحد من سكان البلدان النامية قد ازدادت وبقيت في

نفس مستواها بالمقارنة مع ما في البلدان الرأسمالية المتطورة. ويبلغ مستوى انتاجية العمل ٨ ـ ٩٪ ، كما كان متوسط الدخل السنوي للفرد الواحد من السكان في البلدان غير الاشتراكية في آسيا وافريقيا نحو اواسط الستينات اوطأ بـ ٩ ـ ١٠ مرات من الدخل في البلدان الرأسمالية المتطورة.

ولا تزال أغلبية بلدان آسيا وافريقيا عرضة للاستغلال الامبريالي. فهذه البلدان التي تشعر بالحاجة إلى الاموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية تطلب المساعدة من البلدان الرأسمالية. وتستخدم الدول الامبريالية هذا الامر لتطبيق خطط الاستعمار الجديد. وتقدم المساعدة الاقتصادية للبلدان النامية بغية استعبادها اقتصادياً وإخضاعها سياسياً. وتزداد من عام لآخر ديون هذه البلدان إلى الدول الامبريالية، وقد بلغت هذه الديون بضع عشرات من مليارات الدولارات.

ويشمل قطاع الدولة الذي تأسس في عدد من البلدان قسماً كبيراً من الانتاج الصناعي. ولكن دوره كأداة لبناء الاقتصاد الوطني اضأل بكثير، وذلك لانه خاضع لمصالح البرجوازية المحلية التي كثيراً ما لا ترغب في شن هجوم حاسم على الاحتكارات الاجنبية.

وبالرغم من نمو الانتاج لم يجر أي تحسن تقريباً على الاوضاع المادية للجماهير الشعبية في اغلبية بلدان آسيا وافريقيا، وذلك لان الطبقات الاستغلالية تركز في أيديها قسماً كبيراً أو القسم الاكبر من الثروات. حتى أن هذه الاوضاع تدهورت في عدد من البلدان. وبثمن النضال العنيد والتضحيات أحرزت الطبقة العاملة في عدة أقطار إصدار قوانين العمل، وأرغمت أرباب العمل والحكومات على الحد من فوضى الاسعار بعض الشيء عن طريق تشكيل مجالس الاجور واللجان والهيئات التحكيمية والاتفاقيات الثلاثية والعقود الجماعية. وفي عدد من الحالات حصل العمال المنضمون إلى النقابات على ضمان الاجور في فترة المرض وأرصدة رواتب التقاعد والاجازات المدفوعة الاجرة. إلا أن هذه القونين كثيراً ما تظل حبراً على ورق حيث لا تلتزم بها مؤسسات الدولة ولا أرباب العمل. وترتفع باستمرار أسعار السلع الضرورية والمواد الغذائية، الامر الذي يقلّل لدرجة كبيرة الاجور الفعلية للشغيلة.

ففي تايلاند، مثلاً، تقلصت الاجور في الصناعة التحويلية بالقياس إلى ارتفاع اسعار المواد الغذائية من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٩ بنسبة ١٠٪ ، وفي الفليبين من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٩ بنسبة ٣ـ٤٪ . ولوحظ ارتفاع فظيع في الاسعار خصوصاً في اندونيسيا: ففي الفترة من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٩ ارتفعت اسعار المواد الضرورية في جاكارتا بنسبة ٥٥٠٪

وبلغت البطالة أحجاماً هائلة. فقد ازداد العدد الاجمالي للعاطلين المسجلين في الفلبين من ٥٧٧ ألفا في عام ١٩٦٠ إلى ١٠٥١ الفاً في عام ١٩٦٨، وفي كوريا الجنوبية من ٣٤٧ الفاً في عام ١٩٥٩ إلى ٥٠٠ الف في عام ١٩٦٨ وهكذا دواليك. ولا تزال من نصيب العمال ظروف السكن السيئة والاكواخ التي تنعدم فيها أبسط وسائل الصحة والنظافة وأسباب الراحة. ويخرق أرباب العمل حيثما يشاؤون حقوق النقابات.

إن الحالة المادية لملايين الفلاحين والعمال الزراعيين اسوأ كثيراً من حالة العمال. فالاصلاحات الزراعية التي حققتها البرجوازية الوطنية لم تؤد إلى اعادة بناء النظام الزراعي جذرياً. إذ تركت ميداناً واسعاً لنشاط الاستغلاليين شبه الاقطاعيين. وقد عادت قوانين الاصلاح الزراعي في أغلبية البلدان بالمنافع أساساً على الفئات الفلاحية الموسرة، بينما ظل الملايين من الفلاحين المحرومين من الاراضي أو الذين يملكون قطعاً صغيرة يعيشون في فقر مدقع.

وتواجه الفئات الوسطى من سكان المدن وفئة المثقفين كذلك مشاكل حياتية حادة: تفاقم الغلاء والبطالة وقلة المساكن وضيق امكانيات الحصول على التعليم وانخفاض مستوى تطور العلم والثقافة والصحة. وتمس البطالة حتى الحاصلين على التعليم العالي، وذلك لأن المجتمع ليس بقادر بعد على تهيئة العدد اللازم لهم من أماكن العمل المؤهلة.

وفي كثير من البلدان التي تتزعمها البرجوازية المحلية أقرت دساتير نصت على الغاء امتيازات الفئات والمراتب والطوائف الدينية، وأعلنت عن الحقوق السياسية لجميع المواطنين. ولكن هذه البلدان لم تشهد إشاعة الديمقراطية حقاً في الحياة السياسية. فالسلطة في أيدي الطبقات المتمتعة بالامتيازات. وبلغت البيروقراطية والفساد في جهاز الدولة نطاقاً واسعاً. وتعيق الدولة نشاط الاحزاب والمنظمات التقدمية وتلجأ إلى التنكيل بالذين يمثلون ويصونون مصالح الشغيلة، وفي عدد من الحالات تقمع الدولة بوحشية حركة الجماهير الديمقراطية والوطنية.

وتبين الخبرة التاريخية لعدد من البلدان المتحررة التي تقودها البرجوازية، أن الرأسمالية لا يمكن أن تحل قضايا الانبعاث الوطني والتقدم فيها.

٤ - طريق التطور اللارأسمالي
هو الطريق نحو الاشتراكية

يعتبر ظهور عدد من الدول على الصعيد التاريخي، التي كانت مستعمرة في السابق والتي اختارت طريق التطور اللارأسمالي، ذلك الطريق المؤدي إلى الاشتراكية، خطوة نوعية جوهرية في تطور العملية الثورية العالمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن هذه البلدان سورية ومصر والجزائر والصومال وتنزانيا وبورما واليمن الجنوبية وغينيا. ويبلغ سكانها اجمالاً اكثر من ١٠٠ مليون نسمة. وزمام السلطة في هذه البلدان في أيدي الديمقراطيين الثوريين الذين يمثلون مصالح الجماهير الشعبية الواسعة. وهم يمارسون إعادة البناء الجذرية للعلاقات الاجتماعية المتخلفة على أساس لارأسمالي ويقودون بلدانهم نحو الاشتراكية.

إن ظهور مجموعة كاملة من الدول ذات الاتجاه الاشتراكي هو نتيجة منطقية لتطور العملية الثورية العالمية في وقتنا الحاضر فمن جهة أصبح ظهور هذه الدول وتطورها ممكناً في ظروف وجود المنظومة الاشتراكية العالمية الجبارة التي تقدم لها دعماً مباشراً. ويعرض النظام الاشتراكي تفوقه على النظام الرأسمالي، وتبين قدوته وخبرته للبلدان النامية إمكانيات حل قضاياها الجذرية في آجال تاريخية قصيرة نسبياً. ثم ان البلدان الاشتراكية هي سند للدول المستقلة الجديدة في النضال ضد الامبريالية والصهيونية وجميع القوى الرجعية.

ومن جهة أخرى، كشف طريق الرأسمالية الذي قطعته بلدان الغرب عن التناقضات والعيوب العميقة في المجتمع البرجوازي ورمز إلى الدوس على الديمقراطية والحرية واستقلال الشعوب. واقترن هذا الطريق بحروب الابادة واراقة الدماء والمصائب والنوائب على الجماهير الشعبية الواسعة. وبديهي أن هذا الطريق قد ساءت سمعته في أنظار الكثيرين في البلدان المتحررة.

وكان العامل الداخلي الرئيسي الذي ولدت عنه الدول ذات الاتجاه الاشتراكي، هو الحركة الشعبية الجبارة التي تزعمها التقدميون من ممثلي الاوساط العسكرية والمثقفين والفئات الوسطى من سكان المدن. وهي الحركة التي كانت موجهة ضد الانظمة الرجعية العاجزة عن حل أهم قضايا بلدانها التي كانت تتطلب تغييرات جذرية. وبغية سلوك طريق التطور التقدمي دعت الحاجة إلى قيام ثورات جديدة في عدد من البلدان المتحررة. هكذا حدث، مثلاً، في مصر حيث صفت ثورة يوليو ١٩٥٢ النظام الملكي وأطاحت بالاوضاع الكومبرادورية الرجعية لنظام الملك فاروق، وهيأت الظروف لتطوير البلاد في طريق التقدم.

وهكذا حدث كذلك في سورية حيث وضعت الجبهة الشعبية في ٨ آذار ١٩٦٣ حداً للنظام البرجوازي الاقطاعي المتعفن وأرست أسس النظام الثوري.

وفي ظروف نهوض وتعزز قوى الحركة الثورية العالمية سلك عدد من الدول المتحررة بثبات طريق التطور اللارأسمالي. فقد تعززت في هذه البلدان الانظمة الثورية الديمقراطية التي استهدفت تصفية التناقضات العميقة بين الاستقلال السياسي الذي تم إحرازه وبين التبعية الاقتصادية التي ظلت باقية للامبريالية العالمية، تصفية بالطريق الثوري، أي بطريق التطبيق الحازم الثابت للاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية. وكان رفض الانظمة الديمقراطية الثورية للطريق الرأسمالي رفضاً واعياً قد جعل هذه الانظمة تواجه الامكانية الحتمية للتطور باتجاه الاشتراكية.

إن المعيار الاساسي لثورية السلطة في البلد الذي سلك طريق التطور اللارأسمالي، هو عداؤها الحازم للامبريالية وتطبيقها لسياسة داخلية تقدمية، وكذلك إجراء الاصلاح الزراعي الذي يصفّي الملكية الزراعية الاقطاعية والملكية الاقطاعية الرأسمالية الكبيرة ويسلم الارض إلى الذين يفلحونها، وكذلك تحويل قطاع الدولة في الصناعة إلى القطاع الاساسي في الاقتصاد واشاعة الديمقراطية في هذا القطاع، والتخطيط الاقتصادي الواسع بغية زيادة الانتاج وتوسيع قطاع الدولة وتقليص القطاع الرأسمالي الخاص، ورفع المستوى المادي والثقافي لحياة السكان، وإشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية والسياسية واشراك الشغيلة بنشاط في تصريف شؤون الدولة وهلم جرا.

إن الديمقراطية الثورية في البلدان النامية ليست متماثلة من الناحيتين السياسية والايديولوجية، وليست متماثلة أيضاً الاشكال الملموسة لتنظيمها ونشاطها. ويعزى ذلك إلى خصائص تطور بعض البلدان وقيام الديمقراطية الثورية كقوة سياسية وتيار إيديولوجي. وإلى جانب ذلك فهناك الامر الرئيسي الذي يوحّد الانظمة الديمقراطية الثورية، نعني التخلي عن التطور في الطريق الرأسمالي وإعلان بناء الاشتراكية. إن نهج بناء الاشتراكية والتحويلات الاجتماعية اللازمة لتحقيق هذا النهج مرسومة في الوثائق البرنامجية للاحزاب والمنظمات الديمقراطية الثورية، مثل ميثاق العمل الوطني في مصر، وميثاق جبهة التحرير الوطني في الجزائر، والبرنامج المرحلي لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية ووثائق المؤتمر العاشر (الاستثنائي) لهذا الحزب، وبيان الحزب الديمقراطي في غينيا، والحركة الوطنية الثورية في الكونغو (برازافيل) وبيان أروشا التنزاني، ووثائق المجلس الثوري في الصومال، وحكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وتتضمن هذه الوثائق أحكاماً مبدئية هامة من الاشتراكية

العلمية: نهج إزالة استغلال الانسان للانسان وانتقال وسائل الانتاج إلى أيدي الشعب، والتوزيع حسب العمل وإشاعة التعاونيات بين المنتجين الصغار في المدن والارياف. وتطرح هذه البرامج وتعلل أفكار التصنيع والتنمية الاقتصادية المنسقة والتقدم الصناعي على أساس التخطيط الحكومي، تلك الافكار النابعة من حاجات التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتحررة، والتي تمَّ التثبت من صوابها في بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى. ويدل مضمون هذه الوثائق المنهاجية على أن الانظمة الديمقراطية الثورية ترفض البرامج السياسية الاقتصادية السابقة للتطور الرأسمالي، تلك البرامج التي تجلى إفلاسها، وكذلك الاساليب القديمة في حل المهام الجديدة.

ومع ذلك وردت أفكار الاشتراكية العلمية في برامج بعض الاحزاب الديمقراطية الثورية بصورة مائعة غير ثابتة، كما تتضمن هذه البرامج خليطاً من المذاهب الفكرية المختلفة. إن تناقض آراء الايديولوجيين الديمقراطيين الثوريين إزاء حاضر بلدانهم ومستقبلها ليس امراً من قبيل الصدفة. فهو يجسد الطابع المعقد لظروف التطور، وتأثير مختلف الافكار الاجتماعية، والتقاليد التاريخية لهذه البلدان.

فالطابع المعقد، والمناقض في كثير من الاحيان للوضع الذي تعمل فيه الانظمة الديمقراطية الثورية يترك أثره كذلك على نشاطها العملي.

ولقد ارتسمت في تطور البلدان السائرة في الطريق اللارأسمالي بعض السمات العامة المميزة لها. وهي التالية:

- إن الاتجاه نحو تصفية مواقع الاحتكارات الاجنبية ينص كذلك على تحديد التعاون مع الرأسمال الاجنبي بأشكال معينة وعلى نطاق محدد.

- إن اجراءات إزاحة الرأسمال الاجنبي موجهة كذلك في عدد من الحالات ضد البرجوازية المحلية الكبيرة والمتوسطة، وهي تستهدف إضعاف الرأسمال الخاص ووضعه تحت رقابة الدولة. إلا أن الاجراءات المناوئة للبرجوازية، لم تكن في جميع البلدان ذات الاتجاه الاشتراكي حازمة وثابتة بما فيه الكفاية.

- إن خط التقدم الاقتصادي وتصفية التخلف الاقتصادي يطبق عن طريق بناء صناعة وطنية مستقلة أساساً في قطاع الدولة، وكذلك عن طريق تطبيق مبادىء التخطيط في التنمية الاقتصادية. ويؤدي التصنيع تحت اشراف الدولة إلى تنامي الطبقة العاملة في قطاع الدولة الصناعي على الغالب.

- إن انشاء وتوسيع قطاع الدولة يعيقان نمو البرجوازية الوطنية صاحبة المؤسسات

الانتاجية. الا أن قطاع الدولة في عدد من الحالات تستخدمه الاوساط المقربة من الحكومة لاغراض الاثراء الذاتي، مما يؤدي إلى ظهور فئة جديدة هي البرجوازية البيروقراطية.

- إن اجراء الاصلاحات الزراعية في عدد من البلدان قد زعزع لدرجة كبيرة أسس الاستغلال الاقطاعي والصيرفي، وصفّى طبقة الاقطاعيين الكبار، واستلم مئات الآلاف من الفلاحين الاراضي وتقلصت فئة الفلاحين المحرومين من الاراضي أو الذين يمتلكون قطعاً صغيرة. إلا أن الاصلاحات الزراعية جرت في أغلب الاحيان بدون مشاركة الفلاحين. وأدى تطبيق الاصلاح الزراعي في عدد من الحالات إلى تزايد عدد الفلاحين الموسرين الذين يستغلون عمل الغير واشتداد نفوذهم في الريف بدلاً من الاستغلاليين السابقين.

- إن الاجراءات في ميدان التربية والتعليم العام وتطوير الثقافة واعداد الكوادر الوطنية تتسم بطابع جماهيري واسع، الامر الذي يؤدي موضوعياً إلى إشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية ويتميز بأهمية تقدمية كبيرة. زد على ذلك أنه تحدث تغيرات في المضمون الفكري للتعليم والثقافة - من افكار الخضوع العبودي الاستعماري أمام الغرب إلى الايديولوجية القومية والديمقراطية الثورية وإلى افكار الاستقلال الوطني ومعاداة الامبريالية وإلى شعارات الاشتراكية.

- تمّ تشريع قوانين العمل والقوانين الاجتماعية، مما أدى إلى تحسين اوضاع جماهير الشغيلة.

إن هذه التحويلات الاجتماعية والاقتصادية كافة، تؤدي إلى تغيرات جذرية في العلاقات الاجتماعية. وهي تزعزع القاعدة الاقتصادية للطبقات الاستغلالية، الامر الذي يحدد نفوذها السياسي، ويؤدي موضوعياً إلى زيادة دور جماهير الشغيلة في الحياة الاجتماعية والسياسية لهذه البلدان.

وتدل خبرة البلدان الاشتراكية على أن التطور الثابت في طريق التقدم الاجتماعي والديمقراطية، يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالمساهمة النشيطة لجماهير الشغيلة في بناء المجتمع الجديد. إن مهمة إشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية وإيقاظ الوعي السياسي والمبادرة السياسية للشغيلة، لم تحل بصورة نهائية بعد في البلدان ذات الاتجاه الاشتراكي.

وبالرغم من الصعوبات التي تعترض طريق تطور البلدان ذات الاتجاه الاشتراكي فان سيرها إلى الامام، يتكشف بصورة متزايدة عن اتجاه العملية الثورية الجارية فيها، ذلك الاتجاه المناوىء للامبريالية والاقطاع والرأسمالية. ومن الشروط الهامة لتحقيق برامج التطور اللارأسمالي المتجه نحو الاشتراكية، تلك البرامج التي أعلنتها الانظمة الديمقراطية الثورية،

الاعتماد من جهة على جماهير الشغيلة، وفي مقدمتها الطبقة العاملة، ورص صفوف جميع القوى التقدمية في النضال من أجل التحويلات الاجتماعية والاقتصادية الثورية الثابتة والديمقراطية الوطنية، أو من جهة اخرى ترسيخ وتوسيع علاقات هذه البلدان مع المنظومة الاشتراكية العالمية.

إن عملية الثورة الجارية في البلدان ذات الاتجاه الاشتراكي ليست عملية لا رجعة لها في سيرها إلى الامام. ففي ظروف معينة يمكن أن تعود القهقرى. وهذا ما حدث، مثلاً، في اندونيسيا عام ١٩٦٥ وفي غانا عام ١٩٦٦.

إن العملية الثورية هي صراع بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. فالقوى الرجعية التي حرمت من السلطة ومن الملكية لا تتخلى عن آمالها باستعادة ما فقدته، ولذلك تحاول بكل الوسائل إضعاف النظام الثوري. وإن ممثلي الرأسمال المحلي الذين يحتفظون بملكيتهم يقاومون اجراءات الحكومة المناهضة للرأسمالية ويسعون إلى العودة بتطور البلاد إلى طريق الرأسمالية. وفي سياق التطور الاقتصادي للبلدان المتحررة تولد عناصر برجوازية جديدة لها مصلحة في بقاء وتطوير الرأسمالية. ثم إن الامبريالية تمارس نشاطاً تخريبياً كبيراً ضد الانظمة التقدمية، وتستخدم قوى الرجعية الداخلية والامبريالية كل تذبذب في سياسة الانظمة التقدمية وأي ضعف تعاني منه هذه الانظمة، لكي تعيق وتلغي التحويلات الثورية التي تمارسها الحكومات التقدمية.

ويؤكد ذلك كله الأهمية الكبيرة للغاية التي تعود للسلطة السياسية في المرحلة الانتقالية من تطور المجتمع. وتعتمد أمور كثيرة في الظروف المعنية خصوصاً على ثبات وطاقة ومهارة قيادة المجتمع من جانب الطليعة الثورية.

٥ ـ القوى الاجتماعية والسياسية الاساسية للحركة التحررية

يبيّن تطبيق النضال التحرري الوطني أن طريق حلّ مهمات التطور الوطني والتقدم الاجتماعي والرد الفعال على دسائس الامبريالية، إنما هو تنشيط الجماهير الشعبية وزيادة دور البروليتاريا والفلاحين ورص صفوف الكادحين الشباب والطلبة والمثقفين والفئات الوسطى من سكان المدن والاوساط العسكرية الديمقراطية وجميع القوى الوطنية. وتناضل من أجل رص الصفوف هذا، الاحزاب الديمقراطية الثورية والشيوعية وجميع القوى الثورية. وفي عدد من البلدان يتخذ هذا التعاون شكل جبهة القوى الوطنية التقدمية.

إن التركيب الاجتماعي للجبهة الوطنية التقدمية في هذه أو تلك من بلدان آسيا وافريقيا، رهن بالظروف الملموسة التي يجري فيها تطور ثورة التحرر الوطني وبالتركيب الطبقي للسكان وبطابع التناقضات الاجتماعية ودرجة حِدَّتها، ودرجة تنظيم الطبقة العاملة وسائر القوى الاجتماعية ونضجها السياسي. فإن الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين والفئات المتوسطة في المدينة والقسم الراديكالي من البرجوازية الوطنية، هم الذين يشكلون على العموم القاعدة الاجتماعية لتأسيس الجبهة. وإن قوام المشتركين في الجبهة يمكن أن يتغيَّر في سياق النضال التحرري نظراً لتطور الطبقات والعلاقات بينها ومع تعمق العملية الثورية. وفي مراحل معينة تتخلى عن الجبهة لاسباب مختلفة هذه الفئات الاجتماعية (والسياسية) أو تلك. ومن جهة أخرى، تنجذب إلى الحركة دائماً قوى جديدة فتكمل الجبهة الموحدة وتوسع قاعدتها. وفي هذه البلدان أو تلك، في هذه المراحل أو تلك من النضال، يمكن أن تتخذ الجبهة أشكالاً مختلفة جداً. إلا أن اشتراك الجماهير الشعبية في الحركة الثورية على نطاق واسع هو أحد الشروط الرئيسية لتأسيس الجبهة الموحدة في أي بلد كان.

الطبقة العاملة في الجبهة الموحدة:

يدل تاريخ النضال التحرري الوطني لشعوب آسيا وافريقيا على أن الطبقة العاملة أثبتت بأنها قوة ثورية نشيطة في النضال من أجل الاستقلال وضد الاستعمار والامبريالية. وقد أضفت مشاركة الطبقة العاملة في الحركة التحررية على هذه الحركة في عدد من البلدان طابعاً حازماً في مغاداة الامبريالية. وساهمت الحركة الاضرابية العمالية المتسمة بطابع سياسي بقسطها في نيل هذه البلدان للاستقلال السياسي. ففي الهند مثلاً قامت الطبقة العاملة في الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ بـ ٨٥٠ إضراباً ساهم فيها ٨٠٠ الف شخص طالبوا بجلاء البريطانيين عن البلاد. ولعب العمال دوراً نشيطاً في الاضراب العام الذي قام في سورية في أيار ١٩٤٥، والذي أرغم بريطانيا وفرنسا على إجلاء قواتها من سورية. وكان النضال الاضرابي للطبقة العاملة في غانا خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٧ جزءاً هاماً لا يتجزأ من الحركة في سبيل استقلال البلاد.

إن الطبقة العاملة في آسيا وافريقيا غير كبيرة نسبياً. ففي آسيا، مثلاً، لا يتجاوز عدد جميع الاجراء ٣٠٪ من السكان العاملين. ويعادل هذا العدد في افريقيا أقل من ٢٠٪ والطبقة العاملة ليست متماثلة، وهي ضعيفة التنظيم كقاعدة عامة. وبالرغم من ذلك تنشط الطبقة العاملة باعتبارها أكثر القوى حزماً في النضال ضد الامبريالية والاقطاع وفي سبيل التقدم الاجتماعي لبلدانها.

ويتجلى شأن الطبقة العاملة وأهميتها ليس فقط في تعدادها، بل وفي مواهب القيادة الثورية الكامنة فيها. ولا يمتلك العمال وسائل الانتاج، بل هم يعيشون على حساب بيع قوة عملهم فقط. وذلك يضفي عليهم خصائص المناضلين الاكثر حزماً ضد الاضطهاد والاستغلال. ويتحشد العمال في المدن والمراكز الصناعية، وهذا الامر يسهل مهمة تنظيمهم وتوحيدهم وتعبئتهم بصفة قوة سياسية نشيطة فعالة. وهم أكثر تقبلاً للانضباط والتنظيم بفضل ارتباطهم بأحدث وسائل الانتاج وتحشدهم في المؤسسات الكبرى.

وبعد إحراز الاستقلال تغيِّر البرجوازية المحلية مواقعها بصورة متزايدة دوماً، وتوجِّه جل اهتمامها إلى ضمان مصالحها الطبقية فتعمل لما فيه ضرر بالمصالح الوطنية، وتقف على طرفي نقيض مع القوى الوطنية الحقة وبالدرجة الاولى الطبقة العاملة.

إن الطبقة العاملة إذ تناضل ضد الجوانب المناوئة للشعب في سياسة البرجوازية الوطنية الحاكمة وضد جميع أشكال الاستغلال، إنما تدافع ليس عن مصالحها فقط، بل وعن مصالح جميع الكادحين المستغلين، وترغم البرجوازية على التقليل من أنانيتها الطبقية وعلى حسبان الحساب بهذا القدر أو ذاك لمصالح الأغلبية الكادحة من أبناء الأمة. وبنتيجة نضال الطبقة العاملة جرى في عدد من بلدان آسيا وافريقيا تحسين وتوسيع قوانين الضمان الحكومي واستحدثت الهيئات التحكيمية وهلم جرا. ومع أن هذه التنازلات لم تسفر عن تصفية الاستغلال وأوضاع العمال الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة، فانها بيَّنت أن الطبقة العاملة تصبح قوة اجتماعية كبيرة. زد على ذلك أنه في مجرى نضال الطبقة العاملة تزداد درجة تنظيمها وتنبثق وحدتها وينمو وعيها الطبقي.

وقد دلَّ واقع الصراع الطبقي في البلدان المتحررة، على أن الحركة الاضرابية تعتبر فيها سلاحاً ماضياً في النضال ضد تحكم الرأسمال الاجنبي في الاقتصاد، وضد فساد جهاز الدولة وسوء تصرفه ومن أجل توسيع الديمقراطية وتوجيه تطور هذه البلدان أو تلك إلى طريق التقدم الاجتماعي. ومن ١٩٦٦ إلى ١٩٦٩ جرى في البلدان المتحررة في آسيا أكثر من ١٢ الف إضراب مسجل رسمياً وكان ٢٠٪ إلى ٣٠٪ منها ذات طابع سياسي.

وتضطلع الطبقة العاملة بالدور التقدمي الهام في البلدان التي انخرطت في طريق التطور اللارأسمالي. وفي هذه البلدان يعتبر العمال سنداً للسلطة الثورية والحصن المنيع للنضال ضد أعداء الحرية. وأيدت الطبقة العاملة في مصر وسورية والبلدان الاخرى التي سلكت طريق التطور اللارأسمالي، جميع اجراءات الحكومات في تأميم ملكية الاحتكارات الاجنبية وتحديد

رأسمال البرجوازية المحلية. وتساهم الطبقة العاملة مساهمة نشيطة في النضال ضد الامبريالية والصهيونية وفي سبيل تعزيز الانظمة التقدمية وتحقيق هذه الانظمة للتحويلات الديمقراطية بدأب وثبات.

وعلى الرغم من قلة البروليتاريا نسبياً في البلدان الاسيوية ولا سيما الافريقية، فانها تبرز في جميع هذه البلدان كقوة تقدمية ثابتة. والامر لا ينحصر في نمو الطبقة العاملة الوطنية عددياً أو تنامي درجة تنظيمها ووعيها الطبقي. وان فصائل العمال، وإن كانت غير كبيرة، من مختلف البلدان تؤلف جزءاً من الحركة العمالية العالمية وتتمتع بتأييدها، وتطبق في واقعها العملي تجربة ومعارف هذه الحركة التقدمية الثورية.

الفلاحون في الجبهة الموحدة. تحالف العمال والفلاحين:

يشكل الفلاحون الاغلبية الساحقة من سكان البلدان الآسيوية والافريقية. وحتى في أكثر مناطق افريقيا تطوراً - عنينا بها شمال افريقيا - يُستغل في ميدان الزراعة ٦٦ - ٦٧ ٪ من السكان العاملين. أما في بلدان جنوب وجنوب شرقي آسيا فتبلغ هذه النسبة ٧١٪. وفي الهند يبلغ عدد الفلاحين ٤٠٠ مليون نسمة، أي حوالي ٢٥ ٪من جميع فلاحي العالم.

وبين أهم قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية يعود واحد من الاماكن الاساسية لمسألة تحرير الفلاحين من استغلال الاقطاعيين والمرابين لهم، ومن الجهل والأمية، ومن الفاقة التي تحط من كرامة الانسان. إن محو الأمية الواسعة ورفع مستوى الوعي الذاتي لدى الفلاحين وتعزيز تنظيمهم وتقوية نضالهم الثوري - كل ذلك يشكل الشروط الاساسية لتحررهم من الاستغلال والاضطهاد الطبقيين.

وللفلاحين الكادحين إمكانيات ثورية كبيرة. فبوسعهم أن يشتركوا بنشاط في النضال ضد الامبريالية، في سبيل تحرر الشعوب الوطني، وفي سبيل تدعيم استقلال الدول الفتية.

ولكن الفلاحين، كما تبين التجربة، ليسوا قوة طبقية مستقلة في الثورة الوطنية الديمقراطية. وفي معظم الحالات يعود سبب ذلك إلى تشتت الفلاحين، وإلى أنه لا توجد لديهم منظمات خاصة بهم، وإلى المستوى المنخفض لوعيهم السياسي، وإلى الأمية المنتشرة بينهم على نطاق واسع، وإلى تشبثهم بالملكية الخاصة. وكقاعدة عامة، يناضل الفلاحون إما بقيادة القوى الثورية وإما بقيادة البرجوازية. وتبيِّن تجربة النضال الثوري أن انتهاج القوى الثورية السياسة الصائبة الحكيمة تجاه الفلاحين يسهم في إيقاظهم سياسياً. وهذه السياسة تراعي مصالح الفلاحين الكادحين وترمي إلى تأمين وحدة أعمال جميع القوى التقدمية، وبالدرجة الاولى وحدة اعمال الطبقة العاملة والفلاحين.

إن القوى الثورية ترى في الفلاحين حلفاء لها في النضال من أجل التقدم الاجتماعي والديمقراطية، في حين تسعى البرجوازية إلى استخدام الفلاحين لاغراضها الخاصة ضد الامبريالية وضد الطبقة العاملة على حد سواء. إن إقامة التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين هي عامل هام لتطوير الثورة الوطنية الديمقراطية.

إن الثوريين يخوضون النضال في سبيل إقامة التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين على أساس مراعاة الخصائص التاريخية لكل بلد ومراحل تطوره. والقوى الثورية التي تعتبر الفلاحين الكادحين أقرب حليف لها في النضال من أجل التقدم الاجتماعي، تطرح برنامج الاصلاحات الزراعية الديمقراطية في صالح الفلاحين الكادحين وتطالب بتأمين مشاركة الفلاحين أنفسهم مشاركة مباشرة في إجراء الاصلاح الزراعي.

وتستجيب الاصلاحات الزراعية الجذرية لمصالح كافة الكادحين في البلدان المتحررة أي البروليتاريا والفلاحين والفئات المتوسطة في المدينة والبرجوازية الوطنية. وللطبقة العاملة والفلاحين مصلحة في مثل هذه الاصلاحات إذ أن إجراءها يسفر عن ارتفاع مستوى حياة أكثرية السكان ونمو الانتاج وتشغيل الايدي العاملة. ولا تستطيع الطبقة العاملة أن تخلع نير الاستغلال إذا لم تقض، بالتحالف مع الفلاحين، على رواسب الاقطاعية. ويستجيب الاصلاح الزراعي الجذري لمصالح الفئات المتوسطة أيضاً لأن ازدهارها منوط بارتفاع مستوى حياة الفلاحين، أي بقدرة الفلاحين الشرائية، بالتالي. ولكن موقف البرجوازية الوطنية من المسألة الزراعية هو موقف أعقد من هذا. فان الاصلاحات الزراعية التي أجرتها في عدد من بلدان آسيا وافريقيا هي أصلاحات برجوازية، رغم ما بينها من اختلافات، وتوجه الريف نحو الطريق الرأسمالي للتطور.

ثم ان الاجراءات التي تتخذها الاوساط الحاكمة «من اعلى»، وإن كانت تسهّل إلى درجة معينة أوضاع جزء من الفلاحين، لا تستطيع أن تحل المشكلة الزراعية حلاً جذرياً لصالح السواد الاعظم من الفلاحين. وعليه يتعاظم باستمرار سخط الفلاحين، ولا سيما الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين، على الاحوال القائمة في الزراعة، ويشتد نضال الفلاحين ضد الاستثمار نصف الاقطاعي والرأسمالي ومن اجل التحولات الزراعية الجذرية على الأسس الديمقراطية، كما يشتد ميل الفلاحين نحو اقامة التحالف مع البروليتاريا والقوى الثورية الاخرى التي تستطيع أن تدعمهم دعماً حاسماً في النضال من أجل الحصول على الارض.

وتنص برامج التحولات الزراعية الجذرية الثابتة على ضرورة تنفيذ المطالب الاساسية التالية: مصادرة الاراضي الكبيرة الموجودة في حوزة الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين والشركات

الاجنبية بلا تعويض؛ تمليك الاراضي المصادرة للفلاحين المعدمين والفقراء والعمال الزراعيين مجانا؛ إلغاء كل اشكال الاستثمار الاقطاعي (مثل المحاصصة ومختلف انواع السخرة والمدفوعات العينية)؛ إلغاء جميع ديون الفلاحين للاقطاعيين والمرابين والبنوك والحكومات؛ اشتراك لجان الفلاحين في اجراء الاصلاح الزراعي؛ تقديم الدولة العون المالي والتكنيكي للفلاحين ومساعدتها لهم على تنظيم تصريف منتجاتهم في السوق الداخلية والخارجية؛ قيام الدولة بالاعمال الضرورية لمد قنوات الري وتحسين جودة الاراضي واستصلاح الاراضي البور والبكر وبناء الطرقات وكهربة المناطق الريفية؛ إنشاء مختلف أشكال التعاونيات (التسليفية وتعاونيات التموين والتصريف والتعاونيات الانتاجية) على أساس التطوع؛ محو الأمية وغير ذلك من الاجراءات الاجتماعية والثقافية.

وإلى جانب المطالب العامة تنطوي البرامج على موضوعات خاصة تتفق مع الظروف الموضوعية في هذه البلدان أو تلك. مثلاً، في بعض البلدان (في سري لانكا وبلدان افريقيا الشمالية) تقوم في مساحات كبيرة من الاراضي مزارع رأسمالية حديثة تعود أساساً للاجانب. وهذه المزارع تعطي قسماً مرموقاً من انتاج الزراعة الوطنية. وتبيِّن الممارسة أن تجزئة الاستثمارات الكبيرة إلى استثمارات صغيرة تؤدي إلى تقليص الانتاج، والعكس بالعكس. فان بقاء الاستثمارات الكبيرة وتحويلها إلى تعاونيات للعمال الزراعيين أو إلى أستثمارات الدولة يساعدان على صيانة ريعيتها ومردودها.

ويجري في سياق تحقيق التحولات الزراعية في عدد من البلدان إنشاء تعاونيات للفلاحين. وقد تكون لها أهمية إيجابية كبيرة في تطور الانتاج الزراعي وفي الدفاع عن مصالح الفلاحين دون تطاولات الاقطاعيين والاحتكارات، وفي تربية عادات العمل المشترك. ولكن كثيراً جداً ما يضطلع الفلاحون الميسورون بالدور الحاسم في المنظمات التعاونية مستغلين إياها لاغراضهم الخاصة. ويجري في بعض البلدان إشراك الفلاحين في التعاونيات بصورة إجبارية مع العلم بأن مثل هذه التعاونيات تصبح شكلاً ييسِّر على الدولة جباية الضرائب من الفلاحين.

وتوجد هناك بين سكان الريف في بلدان افريقيا الشمالية وفي بعض بلدان آسيا فئة كبيرة من العمال الزراعيين. وتدل تجربة النضال الثوري في الجزائر، مثلاً، على أنه يمكن أن يضطلع هؤلاء بدور هام في إنجاح تطور الثورة الوطنية التحررية. وفي كثير من البلدان أنشئت نقابات العمال الزراعيين التي أصبحت شكلاً هاماً لتنظيم نضالهم. وتقوم نقابات عمال الصناعة باتصالات مع هذه النقابات وتؤيدها تأييداً مباشراً وتنظِّم في عدد من الحالات أعمال مشتركة معها.

البرجوازية الوطنية في الجبهة الموحدة المعادية للامبريالية:

إن البرجوازية الوطنية تشترك في حركة التحرر الوطني إلى جانب الفلاحين والبروليتاريا. بل إنها ترأست نضال الشعوب ضد الامبريالية في جملة من بلدان آسيا وافريقيا.

في أكثرية بلدان آسيا، وافريقيا يكون تركيب البرجوازية كطبقة متفاوتاً للغاية (البرجوازية الاحتكارية وغير الاحتكارية؛ البرجوازية الكبيرة والمتوسطة؛ البرجوازية المرتبطة بالامبريالية ارتباطاً وثيقاً وغير وثيق). وهناك فئات من البرجوازية تنطبق مصالحها جزئياً على مصالح الاقطاعيين. وقد أطلق إسم «البرجوازية الوطنية» على قسم من البرجوازية المحلية تضيّق سيطرة الامبريالية على مصالحه، وله مصلحة في تطور بلاده الاقتصادي والسياسي المستقل وفي تطوير القوى المنتجة وفي استخدام السوق الوطنية بشكل مستقل والخ.

إن موقف البرجوازية الوطنية المنافي للامبريالية والاقطاعية يتكون، في المقام الأول، تحت تأثير مصالحها الاقتصادية. فان جماهير الكادحين لم تكن تعاني وحدها تحت وطأة النظام الاستعماري، إذ عانت منه البرجوازية الوطنية ايضاً. فكانت الامبريالية تعرقل وتقاوم سعي البرجوازية الوطنية إلى تصريف الامور في بلدانها بصورة مستقلة وإلى اشتراكها على أساس التكافؤ في الصفقات في السوق الرأسمالية العالمية. وعليه فان التناقض بين الامبريالية والبرجوازية الوطنية كان يجعل اشتراك هذه الاخيرة في النضال ضد الامبريالية امراً ممكناً.

وتبعاً للظروف الناشئة ولمراحل النضال ضد الامبريالية تتغير مواقف البرجوازية. مثلاً، كانت كل البرجوازية تقريباً بما فيها الكبيرة تشترك في النضال من أجل الاستقلال السياسي في أكثرية بلدان آسيا وافريقيا. أما بعد احراز الاستقلال، فلا تبدي البرجوازية الكبرى أهتماماً بالنضال في سبيل الاستقلال الاقتصادي إلا بقدر ما يستجيب ذلك لمصالحها الطبقية. وتسعى في الوقت نفسه إلى الاتحاد مع الاحتكارات الاجنبية ضد القوى الديمقراطية. وتخفف البرجوازية من إشاعة الديمقراطية التامة في النظام الاجتماعي.

ولهذا تستطيع أن تقدم على التحالف مع تلك القوى التي ناضلت ضدها بالأمس. وبالرغم من أن التناقضات بين البرجوازية الوطنية والامبريالية ما تزال قائمة ـ وما تزال موجودة، بالتالي، المقدمات الموضوعية لاشتراك البرجوازية في النضال ضد الامبريالية ـ إلا أنها تميل إلى حل هذه التناقضات عن طريق المساومة مع الامبريالية وليس عن طريق النضال الحازم ضدها.

إذن، بوسع البرجوازية الوطنية أن تضطلع بدور تقدمي معيّن في حركة التحرر، الا أنها عبارة عن قوة مترددة وذات طابع مزدوج. تخاف البرجوازية الوطنية من الاتساع الثوري للحركة التحررية الجماهيرية وتسعى إلى أن توجهها إلى طريق الاصلاحات. وكقاعدة عامة،

لا تؤدي حركة التحرر التي تقودها البرجوازية إلى تحطيم النظام الاستعماري تحطيماً جذرياً ثورياً ولا إلى اقامة نظام وطني ديمقراطي بل تقتصر على انشاء جمهوريات برجوازية تبقى إلى درجة كبيرة في تبعية إقتصادية للرأسمال الاجنبي. وبهذا الاتجاه بالضبط جرى تطور النضال التحرري في الهند وبعض البلدان الاخرى خلال اكثر من ٢٠ سنة.

وبعد استلام زمام الحكم، وجدت البرجوازية الوطنية نفسها واقعة بين قوتين كبيرتين: الامبرياليين، من جهة، عازمين كل العزم على الاحتفاظ بمواقعهم في اقتصاد البلدان المتحررة أو على استعادة تلك المواقع، والاوساط الاقطاعية المتمسكة بشدة بامتيازاتها، ومن جهة اخرى جماهير الشعب الواسعة المناضلة من أجل تحسين أوضاعها تحسيناً جذرياً. فهاتان القوتان تضغطان دائماً على البرجوازية مما يشدد ترددها وازدواجيتها فيما يتعلق بتحقيق المهام الديمقراطية لثورة التحرر الوطني. ولدى مختلف فئات البرجوازية الوطنية يظهر طابعها المزدوج بدرجة مختلفة من الوضوح.

وفي الوقت الحاضر فإن اكثرية الفلاحين تجري وراء البرجوازية المتسلمة لزمام الحكم في عدد من البلدان المتحررة، ولا يندر أن يتبعها كذلك قسم كبير من الطبقة العاملة. الا أن تطور الكثير من هذه البلدان بالطريق الرأسمالي يؤدي إلى اشتداد الصراع الطبقي فيها. ونتيجة لتفاقم التناقضات الطبقية ينمو وعي جماهير الشعب الواسعة مما يساعدها على التخلص من الاوهام حيال البرجوازية الوطنية. ولذا فان هذه الاخيرة، سعياً منها إلى الاحتفاظ بتأثيرها في الجماهير، تشدد «تكييفها» ايديولوجياً وفكرياً وتحاول إظهار نفسها بمظهر المعبر الوحيد عن مصالح الأمة كلها والقائد الوحيد لها.

وتتسم النزعة القومية في بلدان آسيا وافريقيا بأهمية تقدمية عندما ترمي إلى توحيد كافة قوى الامة من أجل النضال ضد الامبريالية وضد محاولات إعادة الاستعمار. ولكن البرجوازية، ولا سيما أوساطها اليمينية، تستغل هذه النزعة حالياً، اكثر فاكثر، لغرض تعزيز سيطرتها الطبقية وللنضال ضد الطبقة العاملة والايديولوجية الماركسية ـ اللينينية. ولذا فان النضال ضد الجوانب الرجعية من النزعة القومية البرجوازية يستجيب للاتجاه التقدمي في تطور هذه البلدان.

وتتقدم البرجوازية الوطنية، بعد استلامها زمام الحكم، بفكرة الصلح الطبقي وبفكرة الحفاظ على الوحدة الوطنية الضرورية، على حد زعمها، لتحقيق مهام البناء الاقتصادي الملحة. وتستغل البرجوازية الوطنية افكار النزعة القومية لكي تجبر جماهير الكادحين على الامتناع عن الاضرابات وغيرها من أشكال النضال الطبقي من أجل مصالحها. ومع تطور

المجرى الثوري ونمو التمايز الطبقي وتعمق التناقضات الطبقية، تكتسب النزعة القومية في البلدان المتحررة أكثر فأكثر طابعاً منافياً للديمقراطية، أما حربتها الموجهة ضد الامبريالية فتتثلم. وقد يتكون ظرف ستؤدي فيه هذه النزعة لا إلى تراص القوى الثورية للشعوب المتحررة بل إلى تفرقها.

وتستطيع النزعة القومية أن تتحوَّل في ظروف معينة إلى شوفينية. إذ يعظ ايديولوجيوها بانفراد بعض القوميات والشعوب وبالعداء ازاء سائر الشعوب. ولهذا السبب تشير الاحزاب الثورية بدأب وثبات إلى الطابع المزدوج للنزعة القومية للأمم المظلومة. وقد اشار لينين إلى أن للنزعة القومية للأمة المظلومة مضموناً ديمقراطياً عاماً ينافي الظلم. وهذا المضمون يتجلى في نزوع الشعوب المظلومة إلى التحرر من الظلم الامبريالي، إلى الاستقلال الوطني والانبعاث الوطني. وفي الوقت نفسه تتضمن هذه النزعة القومية للأمة المظلومة وجهاً آخر ايضاً يفصح عن ايديولوجية ومصالح الفئة العليا الاستغلالية الرجعية.

ويجهد الامبرياليون لأن يستغلوا النزعة القومية الرجعية في بلدان آسيا وافريقيا في مصلحتهم. فالامبريالية، إذ تشجع النزعة القومية الرجعية، تسبب الاحتكاكات في داخل البلدان النامية والفرقة فيما بينها.

إن قسماً كبيراً من البرجوازية في أغلبية البلدان المتحررة يسلك بعد احراز الاستقلال نهج توطيد مراكزه بصفة قوة سائدة في الدول الجديدة، وكثيراً ما يقدم، من أجل ذلك، على التواطؤ مع الامبريالية.

٦ ـ النضال في سبيل تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية

في اكثرية البلدان بعد تحررها من الاستعمار لم تعد تطرح مسألة الجبهة لعموم الامة، إذ يدور الكلام حول شيء آخر هو النضال من أجل إنشاء الجبهة الوطنية الديمقراطية الموجهة ضد الامبريالية والرجعية الداخلية على السواء. وهذه الجبهة يمكن أن تضم الطبقة العاملة والفلاحين والفئات الوسطى في المدينة والمثقفين الوطنيين وكذلك قسماً من البرجوازية غير مرتبط بالاحتكارات الاجنبية أو مرتبط بها بصورة غير وثيقة وطامح إلى إنشاء الاقتصاد الوطني المستقل.

إن البلدان المتحررة في آسيا وافريقيا ليست متجانسة من حيث النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي. الا أن شعوب هذه البلدان تواجه مهمة واحدة هي انشاء الجبهة الوطنية

الديمقراطية الموحدة. وإن المهام الملموسة لهذه الجبهات ليست متماثلة في البلدان المختلفة. مثلاً، في البلدان الاشتراكية الاتجاه، تتلخص مهمة الجبهة الموحدة في النضال لأجل تعزيز النظام الديمقراطي الثوري ودفاعاً عن مكتسباته وفي سبيل توفير الممهدات اللازمة للتقدم نحو الاشتراكية. أما في البلدان التي انخرطت في سبيل التطور الرأسمالي، فان مهمة الجبهة الموحدة فيها هي النضال ضد الرجعية ومن أجل توسيع الديمقراطية وفي سبيل انخراط هذه البلدان في طريق التقدم الاجتماعي والخ.. وأخيراً، في البلدان التي لم تتحرر بعد من النير الاستعماري، تتشكل الجبهة الموحدة في سياق النضال من أجل إحراز الاستقلال السياسي وإنشاء دولة ذات سيادة (الحركة الشعبية في سبيل تحرير أنغولا (مبلا)، جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو) والخ.

وعن التنوع الكبير للظروف الاقتصادية والاجتماعية في بلدان آسيا وافريقيا، ينجم تنوع أشكال الجبهة الموحدة. ففي بعض هذه البلدان يمكن أن تتخذ الجبهة الوطنية الديمقراطية، تنظيمياً، شكل تحالف سياسي أو ائتلاف للاحزاب أو المنظمات التقدمية. أما في بعضها الآخر، فيمكن أن تتخذ وحدة مختلف القوى المناوئة للامبريالية شكل تنسيق أعمالها. وفي بعضها الثالث يمكن أن تتخذ شكل الجبهة المناهضة للامبريالية. وهذه الجبهة الاخيرة هي عبارة عن حركة واسعة لا تتخذ شكلاً تنظيمياً معيناً، وتشمل طبقات وفئات اجتماعية مختلفة كثيراً ما تكون متناحرة من حيث طبيعتها، ولكن لها عدو واحد في المرحلة المعنية هو الامبريالية الاجنبية.

وفي جملة من بلدان آسيا وافريقيا تصبح الجبهة الموحدة المناهضة للامبريالية أساساً لنظام الحزب الواحد، أي أنها تبرز بشكل حزب جماهيري تنضم إليه جميع القوى التقدمية المعادية للامبريالية (اليمن الجنوبية، غينيا، تنزانيا).

ولكن الحياة تبيّن في جميع الحالات أن إنشاء جبهة صالحة للكفاح مناهضة للامبريالية، هو أمر يستحيل تحقيقه عن طريق اتفاقيات علوية. فهذه الجبهة تنشأ في مجرى نضال جماهير الشعب الواسعة، وفي سياق النضالات المشتركة التي تخوضها مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. وفي غمرة هذا النضال تقتنع الجماهير الشعبية بتجربتها الخاصة بضرورة توحيد أعمال جميع القوى المناهضة للامبريالية. ثم إن متانة وفعالية الجبهة الموحدة تتعلقان إلى حد كبير بوجود برنامج للنضال متفق عليه يراعي مصالح كافة القوى المنضمة إلى هذه الجبهة.

الديمقراطيون الثوريون والجبهة:

شغلت الديمقراطية الثورية في عدد من بلدان آسيا وافريقيا مقدمة مسرح النضال

التحرري.

إن الديمقراطية الثورية الحديثة هي قوة اجتماعية سياسية ظهرت وتكونت في سياق النضال التحرري الوطني، وهي تناضل ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والرجعية المحلية. وتمثل الديمقراطية الثورية قسماً نشيطاً من الناحية السياسية من الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والفئات الوسطى من سكان المدن والمثقفين الوطنيين الراديكاليين، الذين التزموا بمواقع النضال ضد الامبريالية والاقطاع والرأسمالية. والديمقراطية الثورية منظمة سياسياً في أحزاب وفي منظمات جماهيرية اخرى.

إن الديمقراطيين الثوريين الذي يترأسون حالياً الحكومات في عدد من بلدان آسيا وافريقيا، يضعون نصب أعينهم مهمة تحقيق تحرير بلدانهم من التبعية الامبريالية تحريراً اقتصادياً وسياسياً تاماً، وتأمين الوضع المتساوي لها على المسرح العالمي. فهم يسعون وراء تصفية مواقع الاحتكارات الاجنبية في اقتصاد بلدانهم وإلى انشاء الصناعة الوطنية المستقلة المتطورة وحل المشكلة الزراعية لصالح الفلاحين والخ، أي انهم يتقدمون بالبرنامج المتناسق للتحويلات الديمقراطية.

إن السلطة السياسية للديمقراطية الثورية تعبر من حيث الجوهر، عن مصالح الكتلة الديمقراطية اليسارية التي تضم ممثلي الفلاحين والبرجوازية المدينية الصغيرة والطبقة العاملة والمثقفين الراديكاليين والطلاب والاوساط العسكرية الديمقراطية. ولكنه ليست كل هذه القوى الاجتماعية ممثلة بالشكل اللازم في الحكومة والجهاز الاداري. وتبيّن الخبرة أن السلطة الفعلية في جهاز الدولة، كما في ميدان الاقتصاد، ليس نادراً أن تعود إلى اناس محتدرين من فئة المثقفين المحليين والموظفين والضباط المرتبطين فيما بينهم بالمنحدر الاجتماعي الواحد والتربية المتماثلة، بل وبالمصالح الطبقية المشتركة، وهذا هو الاهم. إن أنظمة الديمقراطية الثورية لا تعتمد دائماً على التنظيم السياسي لطبقة ما. وليس نادرا أن تتخذ لنفسها سنداً من الجيش أو الجهاز الاداري. وفي مراحل معينة من التطور يستجيب ذلك لمصالح الانبعاث الوطني والاجتماعي للشعوب المتحررة. وفي عدد من الحالات، تمثل هذه الانظمة ديكتاتورية عسكرية ثورية تقدمية تستجيب لمصالح تحالف واسع من القوى الطبقية.

وبقدر تعمق التحويلات الاقتصادية والاجتماعية يشتد التمايز الطبقي والسياسي لدى الديمقراطية الثورية.

وهناك أوساط معينة من الديمقراطية الثورية تتخلى عن الاتجاه الاشتراكي وتتجه نحو اليمين، بقدر ما تشتد وتتعمق التحولات الثورية مع أنها لا تعلن عن ذلك صراحة. إلا أنها،

إذ تقوم ببعض الخطوات، تصب، موضوعياً، الماء على طاحونة الرجعية الداخلية والامبريالية. وفي بعض الحالات تشكل الفئات العليا المتبرجزة والموالية للغرب من المثقفين والموظفين والضباط ورجال الدين الاتجاه اليميني. فهي تعرقل تحقيق التحولات الاجتماعية التقدمية وتعيق تدعيم وتعزيز الميول والاتجاهات اللارأسمالية، وتقدم إلى مكان الصدارة الاهداف القومية عوضاً عن الاهداف الاجتماعية وتستعيض عن المثل الاشتراكية بشعار تحقيق التقدم الاقتصادي مهما كلف الامر، وتعارض وحدة الاعمال مع الشيوعيين، مسعرة أحياناً الشعور بالقومية المتعصبة والتعصب الديني.

وفي الواقع، فان هذا التيار يقطع صلاته بالديمقراطية الثورية الحقة ويتحول إلى اداة بيد القوى الرجعية الداخلية المحافظة على مواقعها.

وهناك قسم آخر من الديمقراطية الثورية مناهض للامبريالية بشكل منسق، يعبر عن مصالح الجماهير العريضة وينادي بالاتجاه الاشتراكي الدائب الذي يعتبره اتجاهاً وحيداً لبلده، وهو مستعد للتحالف مع الشيوعيين.

وهكذا نرى أن الديمقراطية الثورية ليست متجانسة. وثمة فوارق جوهرية بين مختلف أوساط الديمقراطية الثورية في البلدان المختلفة، بل وفي كل بلد على حدة. وتتجلى هذه الفوارق في اختلاف درجة الحزم في النضال ضد الامبريالية والاقتراب من الجماهير والاستعداد للاعتماد عليها وفي الموقف من الميول الرأسمالية القومية والاشتراكية العلمية والشيوعية والخ.. قصارى القول، إن درجة الثورية والديمقراطية تختلف لدى مختلف أوساط الديمقراطية الثورية.

إن أنظمة الديمقراطية الثورية تترأس تطور البلدان التي يربو عدد سكانها على ١٠٠ مليون نسمة. وهي تؤثر من جوانب عديدة على تطور وافاق النضال في سبيل تحرير الشعوب الاخرى وتقدمها.

وتعتمد مسألة آفاق التطور الاجتماعي في هذه البلدان لدرجة كبيرة، على العلاقات المتبادلة بين التيارين السياسيين المتنفذين في حركة التحرر المعاصرة في هذه المنطقة، أي على العلاقات المتبادلة بين الديمقراطيين الثوريين وبين الشيوعيين. والجانب الاخر لهذه المسألة هو التحالف بين المنظومة الاشتراكية العالمية وبين حركة التحرر الوطني العالمية في النضال المشترك ضد الامبريالية. وقد قال الرفيق بريجنيف في تقريره أمام المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي: «إن الاحزاب الديمقراطية الثورية التي ينادي الكثير منها بالاشتراكية كهدف برنامجي لها، تضطلع بدور متعاظم ابداً في النضال ضد الامبريالية،

وإن الحزب الشيوعي ينمي علاقاته معها بنشاط. وإننا لعلى يقين من أن تعاون هذه الاحزاب مع الاحزاب الشيوعية بما فيه تعاونها معها في بلدانها، يتفق كل الاتفاق مع مصالح الحركة المعادية للامبريالية ومصالح تدعيم الاستقلال الوطني وقضية التقدم الاجتماعي »[1].

إن الحزب الشيوعي، في البلدان النامية، كما في كل مكان، هو الحزب الوحيد الذي ينطلق في نشاطه كلياً من مصالح وايديولوجية البروليتاريا، تلك الطبقة التي يزداد دورها الاجتماعي في المرحلة الجديدة من الثورة. وإلى جانب ذلك يعبر الشيوعيون ويذودون، بحكم خصائص نظرتهم إلى العالم، وبحكم الدور التاريخي الذي تضطلع به البروليتاريا، كمحرر لجميع المضطهدين والمستغلين، عن مصالح الفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن والمثقفين وجميع الشغيلة، أي أنهم يناضلون بصفة قوة وطنية حقة.

وأكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو عام ١٩٦٩ « أن الشيوعيين يذودون عن الحرية والاستقلال الوطني والمستقبل الاشتراكي لشعوبهم، وهم حملة الاشتراكية العلمية والمناضلون الطليعيون في حركة التحرر الوطني. إن مصالح هذه الحركة ومصالح التقدم الاجتماعي لشعوب البلدان المتحررة تتطلب تعاوناً وثيقاً بين الاحزاب الشيوعية وبين القوى الوطنية والتقدمية الاخرى. فان العداء للشيوعية وملاحقة الشيوعيين يضران بالنضال في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي للشعوب »[2].

وفي البلدان ذات الاتجاه الاشتراكي يؤيد الشيوعيون الاجراءات التقدمية للحكومات، تلك الاجراءات التي تستجيب لمصالح الجماهير الشعبية الواسعة. وهم يقدرون تقديراً عالياً النشاط التقدمي للانظمة الديمقراطية الثورية، ويعربون عن استعدادهم للتعاون معها بغية ترسيخ النجاحات المحرزة ومواصلة التطور في الطريق الاشتراكي.

وجاء في بيان اجتماع ممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية في الدول العربية (ايلول ١٩٧٣)، أن شيوعي البلدان العربية يناضلون في سبيل تشكيل الجبهات الوطنية للقوى التقدمية في البلدان العربية كل على حدة وعلى الصعيد العربي عموماً، وفي سبيل الديمقراطية وتوطيد الانظمة العربية التقدمية وفي سبيل تحقيق الوحدة العربية على أساس تقدمي واضح معاد للامبريالية.

إن ضرورة التعاون بين الديمقراطيين الثوريين والشيوعيين نابعة من طابع المرحلة الراهنة

(١) بريجنيف. تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي إلى المؤتمر الرابع للحزب. ص ٢٦.
(٢) المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية، موسكو، ١٩٦٩، ص ٣٠ - ٣١.

للثورة التحررية الوطنية التي يتطلب تحقيق مهماتها رص صفوف جميع القوى الثورية في النضال من أجل طريق التطور التقدمي.

إن للعلاقات المتبادلة بين الديمقراطيين الثوريين والشيوعيين جانبين: عالمي ووطني. فعلى الصعيد العالمي، يجري توسيع كبير للتعاون في الصلات بين الاحزاب والعلاقات المتبادلة التي تتجلى في تبادل زيارات الوفود الحزبية، وحضورها المؤتمرات الحزبية، والمساهمة في الاجراءات الرسمية والاجتماعية الهامة الاخرى، وفي تبادل خبرة العمل في مختلف ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والايديولوجية، وفي مناقشة أهم مسائل التطور العالمي الحديث، وفي تنسيق النشاط في المنظمات الديمقراطية العالمية، وفي نشر المطبوعات الماركسية، وفي إعداد الكوادر الحزبية والنقابية النشيطة والشباب النشطاء للاحزاب الديمقراطية الثورية وهلم جرا.

وخلال السنوات الاخيرة جرت بعض التغيرات في تطور التعاون بين الديمقراطيين الثوريين والشيوعيين على أساس وطني. ففي سورية مثلاً، أخذ الشيوعيون يساهمون في الحكومة بشكل فردي في بادىء الامر، ثم كممثلين للحزب. ونادى المؤتمر العاشر الاستثنائي لحزب البعث العربي الاشتراكي (تشرين الثاني ١٩٧٠) في قراراته بتوسيع التعاون مع العناصر والجماعات السياسية التقدمية، وشغل الشيوعيون مقاعد في مجلس الشعب السوري. وكان تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية ومشاركة الحزب الشيوعي فيها عام ١٩٧٢ حدثاً بارزاً في حياة سورية.

وقد تحسن التعاون بين حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وبين الحزب الشيوعي العراقي، فإن قيادة حزب البعث الجديدة التي سلكت نهج اجراء التحويلات الاجتماعية والاقتصادية العامة المناوئة للامبريالية والتي واجهت مقاومة متزايدة من جانب الرجعية الداخلية، قد خطت خطوات فعلية في إقامة العلاقات مع الشيوعيين. ويؤيد الحزب الشيوعي العراقي الاجراءات التقدمية في سياسة الحكومة الداخلية والخارجية. وفي ايار ١٩٧٢ ساهم ممثلو الحزب الشيوعي في الحكومة العراقية.

وفي تموز ١٩٧٣ وقع حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي اتفاقية تأسيس الجبهة الوطنية القومية التقدمية، تلك الاتفاقية التي يعتبرها الرأي العام العالمي الديمقراطي حدثاً ذا أهمية كبيرة ليس للعراق وحده، بل وللحركة التحررية الوطنية للشعوب العربية جمعاء. وإن الجبهة الوطنية القومية التقدمية مفتوحة أمام القوى الوطنية الاخرى المعادية للامبريالية في العراق، وخصوصاً امام الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقد أصبح الموقف من التعاون في

اطار الجبهة الوطنية القومية التقدمية في الظروف الراهنة لتطور هذا البلد، واحداً من أهم المعايير لتقدمية وثبات وجدية مواقف القوى الوطنية المناضلة طبقاً لبرنامج ديمقراطي معاد للامبريالية.

وتصبح أهمية الاجراءات المتخذة في سورية والعراق لتعزيز الوحدة الوطنية على اساس تقدمي، أكثر جلاء على ضوء الموقف العام في الشرق الاوسط، وعلى ضوء تزايد نشاط القوى الرجعية المعتمدة على دعم الامبريالية العالمية. وفي هذه الظروف تعتبر كل خطوة نحو رص صفوف القوى التقدمية في بلدان العالم العربي ضربة جديدة إلى الامبريالية والرجعية والصهيونية.

إلا أن مسألة التعاون مع الشيوعيين لا تزال مادة للجدال بين الديمقراطيين الثوريين.

فإلى جانب الخلافات الايديولوجية تنبع الصعوبات في هذه المسألة من أنه لا يزال الحذر باقياً لدى بعض الاوساط الديمقراطية الثورية، بل وأحياناً الموقف العدائي من الشيوعيين واستصغار هذه الاوساط لدور الاحزاب الشيوعية في النضال التحرري. ولا تزال هذه الاوساط تتشبث بالاوهام والميول التي تكونت تحت تأثير الدعاية الامبريالية المعادية للشيوعية وتحت تأثير التحيز الديني وعدم الثقة بمواقف الشيوعيين وصلاتهم الأممية، وبدافع التنافس الحزبي والسعي إلى احتكار السياسة.

وتؤكد الخبرة التاريخية أن أوهام العداء للشيوعية لا تؤدي. إلا إلى إضعاف القوى الثورية في مواجهة الامبريالية والرجعية.

وجاء في البيان السوفياتي المصري المشترك «... إن محاولات نشر معاداة الشيوعية ومعاداة السوفيات تستهدف كلياً شق صفوف المناضلين الثوريين العرب. وإن هذه المحاولات موجهة كذلك نحو الاخلال بالتضامن والتعاون بين الشعوب العربية وبين اصدقائها الصدوقين ـ بلدان الاسرة الاشتراكية. ولذلك يشجب الطرفان بحزم معاداة الشيوعية ومعاداة السوفيات لأنها تلحق ضرراً بالأماني التحررية والمصالح الوطنية للشعوب ولا تخدم إلا مصالح القوى الامبريالية العالمية»[٣].

إن أشكال التعاون بين الشيوعيين والديمقراطيين الثوريين يمكن أن تكون مختلفة تبعاً للظروف الملموسة في البلدان المعنية. إلا أن السير الحثيث نحو الاشتراكية يتطلب أن يستجيب هذا التعاون لمصالح التطور التقدمي، وأن يعزز مواقع انصار الاشتراكية، ويقوي

(٣) «البرافدا»، ١٤ تشرين الاول، ١٩٧١.

ويوسع الأسس الديمقراطية للحياة الاجتماعية.

الجبهة الموحدة في البلدان المنخرطة في طريق التطور الرأسمالي:

في البلدان الآسيوية والافريقية التي انخرطت في طريق التطور الرأسمالي، تتسم مراعاة العمليات المعقدة الجارية في الاحزاب القومية والاشتراكية في هذه البلدان بأهمية كبيرة لتفهم قضية وحدة القوى التقدمية. إن التيارات اليسارية في هذه الاحزاب، هذه التيارات التي تعبّر عن أماني البرجوازية الصغيرة والفئات التقدمية من البرجوازية الوطنية وبعض اوساط الطبقة العاملة في أحيان كثيرة، تطالب بتشديد النضال ضد الامبريالية، بل وتنادي بالسير في طريق التطور اللارأسمالي. أما الجماعات اليمينية فتعرقل بجميع الوسائل تطور الثورة، الامر الذي يسفر في بعض الحالات عن الانشقاق في الاحزاب. وتجري مثل هذه العمليات في الاحزاب القومية والاشتراكية في الهند وسري لانكا والمغرب الاقصى وفي جملة من البلدان الاخرى.

إن تنوع الظروف السياسية والاقتصادية وخصائص التطور الاجتماعي في البلدان التي انخرطت في طريق التطور الرأسمالي، تترك أثرها في تكتيك الاحزاب في النضال من أجل الجبهة الوطنية الموحدة المعادية للامبريالية. فلنرجع إلى مثال الهند وسري لانكا بغية البحث في هذه المسألة.

إن تطور الهند بعد أن احرزت استقلالها، يجري في الطريق الرأسمالي، الامر الذي آل بها إلى الازمة في المجالين السياسي والاقتصادي وغيرهما من مجالات الحياة. وتشتد سيطرة الرأسمال الاحتكاري على اقتصاد البلد. وتتركز الثروة والسلطة الاقتصادية في يد الاحتكارات الـ ٧٥. وخلال سنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ازدادت موجودات الاتحادات الاحتكارية الضخمة بـ ١٠٠٪ تقريباً. وجرى تطور القطاع العام ببطء شديد. وفي الوقت نفسه ازداد ضغط القوى اليمينية الذي تمارسه لأجل توسيع القطاع الخاص في الفروع الجديدة للصناعة، الامر الذي يهدد بانتقال القطاع العام إلى أيدي صنائع الرأسمال الاحتكاري الكبير، وبتحوله إلى أداة في أيدي البرجوازية الكبيرة تستخدمها ضد الشعب.

إن التباطؤ الشديد لوتائر نمو الاقتصاد الوطني قد أدى عملياً إلى انخفاض الدخل بالنسبة للفرد الواحد من السكان، هذا الدخل الذي كان مستواه متدنياً للغاية، وإلى انحطاط الانتاج الصناعي والزراعي، وإلى تزايد البطالة والتضخم النقدي. ولم يطرأ أي تغير جذري على أوضاع جماهير الكادحين خلال سنوات الاستقلال. وكان يجري توزيع الثروة الاجتماعية على نحو يزداد معه الاثرياء غنى والفقراء بؤساً. ولم يحصل الفلاحون على الارض بنتيجة

إجراء الاصلاح الزراعي. وظل البلد يعاني النقص الدائم في المؤن وعاش ملايين الناس على حافة الموت جوعاً.

إن تفاقم الازمة الاقتصادية وتصاعد موجة الاحتجاج لدى جماهير الشعب قد أسهما في تسارع عملية التمايز داخل حزب « المؤتمر الوطني الهندي ». وأخذت الاوساط التقدمية في هذا الحزب تنتقد على المكشوف السياسة الرجعية للقيادة، وتطالب باجراء تدابير فعالة ضد تحكّم الاحتكارات وتلبية المطالب العادلة لجماهير الكادحين، وبانجاز الوعود التي اعطاها الحزب للشعب اكثر من مرة.

وفي الوقت نفسه، أخذت القوى اليمينية داخل حزب « المؤتمر الوطني الهندي » والحكومة تضع خطط الاتحاد مع الحزبين اليمينيين المتطرفين « سفاتانارا » و « جان سانهخ » بغية عزل أنديرا غاندي عن منصب رئاسة الوزارة وتشكيل حكومة الائتلاف الرجعي.

وكان الصراع السياسي الشديد الذي دارت رحاه داخل حزب « المؤتمر الوطني الهندي » الحاكم، قد أدى إلى تفارق القوى العميق فيه ثم إلى انشقاق الحزب نفسه في أواخر عام ١٩٦٩ إلى قسمين: « المؤتمر الوطني الهندي » الذي انضم إليه انصار انديرا غاندي الملتفين حولها و « منظمة المؤتمر » أو « السينديكا » التي انضم إليها المؤتمريون اليمينيون. وكانت الانتخابات البرلمانية التي جرت في آذار ١٩٧١ وانتخابات الهيئات التشريعية للولايات التي جرت في آذار ١٩٧٢، قد تكللت بانتصار أنصار النهج المستقل المناوىء للامبريالية في السياسة الوطنية، على القوى الرجعية اليمينية والانتهازية اليسارية.

وقد حصل حزب « المؤتمر الوطني الهندي » على ٣٥٠ مقعداً من اصل ٥١٨ مقعداً فأمن لنفسه بالتالي أكثر من ثلثي الاصوات الضرورية لاجراء التعديلات على الدستور. أما الاحزاب اليمينية فلم تحصل الا على ٤٨ مقعداً. وحصل الحزب الشيوعي على ٢٤ مقعداً.

وبكل حزم أيد الشعب الهندي « الانعطاف إلى اليسار ». أذن، فكل الامكانيات متوفرة الآن لدى حزب « المؤتمر الوطني الهندي » لكي يفي بوعوده ويسير بالبلاد في طريق الديمقراطية والتقدم.

وإن الجانب الأهم من عملية تطور الهند الراهن يتلخص في واقع ان أنتصار الشعب في الانتخابات قد وفر الظروف الملائمة لتنامي نشاط الجماهير الكفاحي، وانه ظهرت بوادر إدراك ضرورة تراص جميع القوى التقدمية والديمقراطية داخل كل ولاية وعلى نطاق البلد كله على حد سواء.

ويمارس الحزب الشيوعي الهندي النهج الفعال الهادف إلى توحيد جميع القوى اليسارية

والديمقراطية والقومية الوطنية في الجبهة الموحدة.

ويعتقد الحزب الشيوعي الهندي بأنه قد نضجت في البلد الظروف الصالحة لانشاء الجبهة الوطنية الديمقراطية. أما أساس هذه الجبهة فسيكوّنه تحالف الطبقة العاملة والفلاحين مدعوماً من الفئات المتوسطة في المدينة وقسم البرجوازية الوطني الميول.

وجاء في القرار السياسي للمؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الهندي (من ٣ إلى ١٠ تشرين الاول ١٩٧١): إن الجبهة الوطنية الديمقراطية هي جبهة جميع قوى الأمة الوطنية والديمقراطية واليسارية التي لها مصلحة في إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية بصرف النظر عن انتماء هذه القوى إلى هذا الحزب أو ذاك. ويرى الحزب الشيوعي الهندي أن من أهم التمهيدات لانشاء مثل هذه الجبهة، تنظيم حركة شعبية واسعة تضم القسم الراديكالي من البرجوازية وممثلين عنها في الحكومة والمؤتمر لهم مصلحة في النضال الدائب ضد الامبريالية والرأسمال الاحتكاري الهندي والاقطاع، ولأجل الديمقراطية الثورية والتحولات التركيبية الجذرية بما فيها التغييرات في جهاز الدولة.

ووضع الحزب الشيوعي في مؤتمرة التاسع برنامجاً واسعاً كاساس لتوحيد جميع القوى اليسارية والديمقراطية. ويحتوي هذا البرنامج، فيما يحتوي، على المطالب التالية:
١ - تأميم كافة المؤسسات العائدة إلى الرأسمال الاجنبي وإحالتها إلى القطاع العام؛
٢ - تنفيذ الاصلاح الزراعي الجذري؛ تغيير القوانين السارية المفعول الخاصة بمقادير القطع الارضية وتوزيع ما يبقى بعد تحديد القطع الارضية، وكذلك الاراضي غير المفلوحة على العمال الزراعيين والفلاحين الذين تكون قطعهم الارضية غير كافية وعلى أفراد طبقة المنبوذين؛ تعيين حد ثابت لاجور العمال الزراعيين؛ ٣ - تدعيم وتوسيع القطاع العام وديمقراطية تسييره عن طريق إقامة الرقابة العمالية على كافة المستويات؛ ٤ - إعادة النظر في نظام تحديد أجور العمال مع مراعاة تنامي الغلاء والخ، تعيين الحد الادنى للاجور؛ ٥ - الاعتراف بحقوق النقابات في توقيع العقود الجماعية وفي الاضراب؛ ٦ - تصفية البطالة؛ ٧ - إشاعة الديمقراطية في نظام التعليم واجراء الاصلاح في نظام الامتحانات وما إلى ذلك.

ويرى الشيوعيون أن تطوير النضال وتعزيز وحدة الاعمال على أساس البرنامج الذي اقترحه الحزب الشيوعي الهندي، من شأنهما أن يؤديا إلى تغير ميزان القوى الطبقية في البلد لصالح الطبقة العاملة وحليفها الاقرب طبقة الفلاحين. يهدف هذا النهج إلى دحر قوى الرجعية، الامر الذي سيمكن الطبقة العاملة من أن تقضي على احتكار البرجوازية على السلطة

في البلد. وسيتيح ذلك إمكانية الاستعاضة عن حكومة البرجوازية الحالية بحكومة الجبهة اليسارية والديمقراطية، بحيث ستقف عند دفة الحكم الاحزاب والقوى التي تمثل الطبقة العاملة والفلاحين والفئات المدينية المتوسطة الراديكالية والبرجوازية القومية غير الاحتكارية الوطنية النزعة.

ويتطور النضال من أجل الجبهة الوطنية الموحدة في جمهورية سري لانكا في ظروف أصيلة خاصة. وخلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٠ وشهر آذار ١٩٦٥، عندما كانت تقف عند دفة الحكم في الجمهورية حكومة سيريمافو باندرنايكي، المعبرة عن مصالح الفئات الراديكالية من البرجوازية الوطنية، كان الحزب الشيوعي صاحب المبادرة إلى النضال في سبيل الجبهة الموحدة الواسعة لكافة قوى البلد التقدمية. ومراعاة لاصالة الوضع السياسي في البلد، خرج الحزب الشيوعي إلى نتيجة أن وحدة القوى اليسارية يمكن ان تكون اساساً لتوحيد القوى التقدمية على نطاق واسع. وفي آب ١٩٦٣، جرى إنشاء الجبهة اليسارية الموحدة التي انضمت إليها الاحزاب الثلاثة التالية: « لانكا ساما ساماج بارتي »[٤] و « ماهاجانا يكساته بيرامونا »[٥] والحزب الشيوعي، وذلك على أساس البرنامج المشترك الذي يستجيب لمصالح القوى التقدمية. وقد رأت القوى الرجعية وعلى رأسها الحزب الوطني الموحد، في نمو تلاحم القوى اليسارية، خطراً كبيراً يهدد مواقعها السياسية والاقتصادية. فاستغلت تخاذل قيادة حزب « ماهاجانا يكساته بيرامونا » وشقت الجبهة وفازت في انتخابات ١٩٦٥، حيث شكلت حكومة الحزب القومي الموحد الذي يمثل مصالح القوى البرجوازية والاقطاعية.

وقد استثارت السياسة المناهضة للشعب التي انتهجتها هذه الحكومة في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الحقد السافر عليها من قبل الشعب. وتشكلت في البلد المعارضة التقدمية لنظام الحكم. وفي حزيران ١٩٦٨ نظمت ثلاثة أحزاب هي « سري لانكا فريدوم بارتي »[٦] و « لانكا ساما ساماج بارتي » والحزب الشيوعي وحدة أعمالها في النضال ضد الامبريالية والرجعية المحلية على أساس برنامج مشترك.

(٤) « لانكا ساما ساماج بارتي » (الحزب الاشتراكي) - حزب يعبر عن مصالح قسم من الطبقة العاملة واوساط البرجوازية الصغيرة والمثقفين ممن تلقوا ثقافتهم في الغرب.

(٥) « ماهاجانا يكساته بيرامونا » (الجبهة الشعبية الموحدة) تعبر عن مصالح قسم من الطبقة العاملة والمثقفين الوطنيين. ليس لها في الوقت الحاضر نفوذ يذكر.

(٦) « سري لانكا فريدوم بارتي » (حزب حرية سري لانكا) - حزب يعبر عن مصالح الفئات التقدمية من البرجوازية والمثقفين وقسم من الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة.

وينص برنامج الجبهة المشترك على أن الاحزاب الثلاثة تناضل من أجل إقامة الديمقراطية الاشتراكية التي تعني تأمين استقلال سري لانكا وسيادتها ووحدتها ومناعة أراضيها، وتصفية الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية وعدم المساواة والاستغلال، وضمان الامكانيات المتساوية لجميع المواطنين، وتأمين وتوسيع نظام الحكم الديمقراطي والحقوق الديمقراطية للشعب بما فيها حقه في تشكيل الحكومة عن طريق الانتخابات الحرة والعادلة والمنتظمة والخ..

إن هدف الجبهة هو النضال في سبيل الحكومة الشعبية من ممثلي هذه الاحزاب الثلاثة والقوى التقدمية الاخرى وعلى رأسها رئيسة «سري لانكا فريدوم بارتي» سيرامافو باندرنايكي. وتتعهد هذه الحكومة بان تحقق عدداً من التحولات الاقتصادية الاجتماعية العميقة لصالح جماهير الكادحين الواسعة وفي المقام الاول منها إعادة تنظيم جهاز الدولة الاداري على أساس الديمقراطية وتأمين اشتراك الشعب الفعال في عمله، وبتسهيل اوضاع جماهير الفلاحين عن طريق اعطاء الارض لمن يفلحها، والغاء الضرائب على الري وبتقديم الدولة العون التكنيكي وغيره، وبتصنيع البلد عن طريق توحيد الفروع الاساسية من الاقتصاد في القطاع العام، وببسط رقابة الدولة على جميع المصارف الخاصة بما فيها المصارف الاجنبية، وعلى تصدير واستيراد أهم أصناف البضائع.

في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ايار ١٩٧٠ حصلت الجبهة الموحدة للاحزاب اليسارية على ١١٥ مقعداً من أصل ١٥١ مقعداً. ومُني الحزب القومي الموحد الحاكم سابقاً بهزيمة خطيرة اذ لم يحصل إلا على ١٧ مقعداً.

وشكلت الجبهة الموحدة حكومتها برئاسة سيريمافو باندرنايكي من ممثلي الاحزاب الثلاثة.

وفي سياق تنفيذ برنامجها اصطدمت حكومة الجبهة الموحدة منذ خطواتها الأولى بعدد من المصاعب الجدية. ويظل اقتصاد البلد اقتصاداً زراعياً وصناعته ضعيفة. وللزراعة تخصص ضيق: فان مزارع الشاي والكاوتشوك وأشجار جوز الهند تشغل ٦٠٪ من الأراضي المفلوحة وتأتي صادراتها بـ ٩٠٪ من مجمل الواردات بالعملة الأجنبية.

وكانت حكومة الجبهة الموحدة قد حققت خلال عهدها بعض الاجراءات التقدمية مثل الحد من استيراد المواد الكمالية بالعملة الصعبة، ومنح التسهيلات لاستيراد المؤن وسلع الضرورة الأولية، كما اتخذت الخطوات الاولى باتجاه توسيع وتعزيز القطاع العام (الذي ازداد نصيبه وبلغ في عام ١٩٧١ مقدار ٣٠٪ من حجم الانتاج الصناعي كله). وأعلنت

الحكومة خطة الانماء الاقتصادي المتسارع التي تقضي بالغاء العقارات الكبيرة، وتأميم الفروع الاساسية في الصناعة، ومواصلة توسيع وتعزيز القطاع العام، وتأميم تجارة الجملة الخارجية والداخلية والخ.. ولكن الحكومة لا تنفذ قسماً كبيراً من الاجراءات الواردة في برنامج الجبهة.

وتنتهج حكومة الجبهة الموحدة سياسة عدم الانحياز، واقامت العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية المانيا الديمقراطية وجمهورية الفيتنام الديمقراطية والحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية الفيتنام الجنوبية وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

ويجري تحقيق الاجراءات التقدمية في ظروف الصراع الحاد وتعاظم المقاومة من جانب القوى اليمينية. ولا يستطيع تأمين التطور التقدمي في سري لانكا إلا تعزيز وتوسيع الجبهة على جميع المستويات والا السياسة الاكثر حزماً وثباتاً لزعمائها.

وهكذا، فان النضال في سبيل الجبهات الوطنية الديمقراطية في البلدان المتحررة في آسيا وافريقيا، هو أحد الشروط الحاسمة لسيرها قدماً في طريق التقدم الاجتماعي ولتعزيز الاستقلال الذي أحرزته. وواضح أن تشكل هذه الجبهات هو عملية معقدة متعددة الجوانب. وإن السياسة الثابتة لتشكيل وتعزيز الجبهات الموحدة هي واحد من أسس نجاح قضية وحدة جميع القوى التقدمية والوطنية حقاً في آسيا وافريقيا.

الفصل السابع
وحدة أعمال القوى الثورية التقدمية المناوئة للامبريالية في البلدان ذات المستوى المتوسط لتطور الرأسمالية

١ - مضمون وطابع وخصائص العمليات الثورية في البلدان ذات المستوى المتوسط لتطور الرأسمالية

تتميز البلدان التابعة ذات المستوى المتوسط لتطور الرأسمالية بأن من السهل نسبياً هنا على البروليتاريا الثورية أن تخترق النظام الرأسمالي، ولكن بناء المجتمع الاشتراكي فيها بعد تحول المرحلة الديمقراطية من الثورة إلى المرحلة الاشتراكية اصعب مما في البلدان الرأسمالية المتطورة. وفي هذه المجموعة من البلدان، تتسلح البروليتاريا الثورية وطليعتها السياسية بالنظرية اللينينية حول تحول الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية، باعتبار هذه النظرية توجيهاً منهاجياً. وفي العصر الحاضر يكتسب مجمل العملية الثورية بكلا طوريها هنا اتجاهاً مناوئاً للامبريالية.

والسمة المميزة لهذه المجموعة من البلدان هي التبعية المالية، بل والعسكرية والديبلوماسية أحياناً، لعدة دول امبريالية كبرى، وهذه البلدان هي ميدان للتقسيم الاقتصادي بين الاحتكارات العالمية، ولكنها، كقاعدة عامة، ليست من البلدان التي هي عرضة للتقسيم السياسي بين الدول الامبريالية، فهي تحافظ على استقلالها السياسي وسيادة دولتها ولو بشكل مبتور. إن هذه الدول هي إما دول امبراطورية استعمارية سابقة في عهد التراكم الاولي (اسبانيا، البرتغال) وإما دول ظهرت في مستهل القرن التاسع عشر على حطام النظام الاستعماري لهذه الامبراطوريات الاستعمارية (الارجنتين والبرازيل والمكسيك واليونان والخ). وفي عصر الامبريالية وقعت هذه البلدان في تبعية مالية للدول الامبريالية الرئيسية،

مما ألحق بسيادتها الوطنية ضرراً كبيراً. وتعرض البعض منها إلى الاحتلال الامبريالي المباشر أو أنها جُرَّت إلى الاحلاف العسكرية ـ السياسية غير المتكافئة مع الولايات المتحدة الاميركية.

إن السير طوال أكثر من قرن ونصف في طريق التطور الرأسمالي التبعي (على أساس التقسيم العالمي للعمل، بل وعلى أساس توسيع الاسواق الوطنية) قد ادى إلى جعل الرأسمالية تتحول من مجرد نموذج اقتصادي في هذه البلدان إلى الاسلوب السائد للانتاج في الصناعة كما في الزراعة. وأخذت تتكوّن الاحتكارات المحلية المرتبطة بالاحتكارات الاجنبية في المجتمع المتعدد النماذج (ذي البقايا الشديدة لما قبل الرأسمالية في ميدان الزراعة وفي البناء الفوقي السياسي). وارتسم اتجاه نحو تكوين مجتمع رأسمالية الدولة الاحتكارية التابعة.

وفي الميدان الاجتماعي تتميز هذه البلدان بوجود الطبقتين المكونتين للمجتمع الرأسمالي ـ البرجوازية والبروليتاريا والبنية الاكثر تعقيداً لكل منهما. وتتسم البرجوازية بتمايز هذه الطبقة ـ بروز حفنة من الرأسماليين المسيطرين الاكبر شأناً ووجود تناقضات أكثر حدة داخل هذه الطبقة.

لقد تكونت البرجوازية المحلية في هذه الدول كطبقة منذ زمان بعيد، وكدّست خبرة كبيرة في الادارة. وهي تتميز بسمات رجعية واضحة تجعلها شبيهة لدرجة ما ببرجوازية دول اوروبا الشرقية قبل الثورة الوطنية الديمقراطية. وتدخل هذه البرجوازية في تناقضات مع الدول الإمبريالية، وخصوصاً مع الامبريالية الاميركية، وتصطدم معها بحدة كبيرة. ومع ذلك فقد انسلخت منذ زمان بعيد عن المسير الديمقراطي العام، ويزيد نضج تناحراتها مع البروليتاريا من سماتها الرجعية. ومن ناحية أخرى تشتد بين البرجوازية المحلية نفسها عملية التمايز إلى فئات. حيث تتميز الأوليغارشية المالية التي تحلم بجعل بلدانها تسلك ما يسمى بالطريق الياباني، وتحويلها إلى « شريك اصغر » للامبريالية الاميركية. ويستنجد أنصار « الطريق الياباني » بايديولوجية النزعة القومية محاولين تأمين قاعدة اجتماعية واسعة لانفسهم عن طريقها.

إن فئات البرجوازية غير الاحتكارية، وخصوصاً التي تعاني من مزاحمة الاحتكارات الاجنبية في الاسواق الوطنية، تبدي ميلاً إلى المساهمة في الحركة المناوئة للامبريالية، تلك الحركة التي تسير الطبقة العاملة في طليعتها. الا أن حدة التناحرات الطبقية تدفع فئات البرجوازية هذه إلى التذبذب وإلى التساوم مع الامبريالية والأوليغارشية المحلية. فهي تخشى التحويلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الثورية.

وتحاول هذه الفئات أن تفرض النزعة القومية على الحركة المناوئة للامبريالية وتطالب « بالرأسمالية الوطنية المستقلة » الطوباوية.

وتتميز الطبقة العاملة بوجود فئة كبيرة في قوامها مكوّنة من بروليتاريا المعامل والمصانع ووجود فئات اخرى كبيرة العدد في ميدان النقليات والتجارة والمالية والخدمات. ويزيد عدد البروليتاريا الصناعية على عدد البروليتاريا العاملة في الانتاج الزراعي.

ومن أهم خصائص عدد من هذه البلدان من الناحية السياسية وجود الديمقراطية البرجوازية لأمد طويل.

ولذلك تتميز بلدان الرأسمالية التابعة ذات المستوى المتوسط من التطور بقدرة كبيرة لدى الجماهير في استخدام الديمقراطية البرجوازية وبالنضال النشيط في سبيل الحفاظ على حقوقها وتوسيعها من جهة، وبسعي الأوليغارشية المالية المحلية والاحتكارات الاجنبية إلى تضييق نطاق هذه الديمقراطية واسترجاع الحقوق التي كسبها الشغيلة في ناحية أخرى. وفي كثير من البلدان تلجأ الأوليغارشية المالية المحلية والاجنبية إلى فرض الانظمة الديكتاتورية ذات الطراز الفاشي كوسيلة للخروج من الازمة البنيوية والتعجيل بتكوين مجتمع رأسمالية الدولة الاحتكارية التابعة.

وتعود السلطة في بلدان الرأسمالية المتوسطة التطور إما إلى البرجوازية الكبيرة، واما أن هذه البرجوازية تتقاسم السلطة مع ممثلي الاوساط ما قبل الرأسمالية. وفي بعض الاحيان يتسلم السلطة لأمد غير طويل تحالف البرجوازية الكبيرة مع أوساط البرجوازية الصغيرة.

ومن الناحية الايديولوجية تتميز بلدان الرأسمالية المتوسطة التطور بتمايز حاد في التيارات الايديولوجية. ففي هذه البلدان توجد في الواقع جميع الاتجاهات الايديولوجية الملازمة لبلدان الرأسمالية المتطورة.

ومن الناحية التنظيمية توجد لدى البرجوازية ولدى البروليتاريا منظمات متطورة كدست خبرة كبيرة في النضال الطبقي. وإن وجود الاحزاب الشيوعية والعمالية، التي تصبح في بعض الاحيان جماهيرية واسعة تشمل الامة بأسرها، وتأثير هذه الاحزاب على الحياة الاجتماعية هما من الخصائص المميزة لبلدان الرأسمالية المتوسطة التطور.

ومفهوم تماماً، أن السعي إلى التحالف مع الامبريالية في البلدان التي تتربع البرجوازية الكبيرة فيها على دست الحكم لا بد وان يتعاظم بقدر نمو القوى الثورية للشغيلة.

وهكذا، ففي بلدان الرأسمالية المتوسطة التطور توجد ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وايديولوجية وتنظيمية خاصة للصراع الطبقي. وتتميز بين بلدان هذه المجموعة

منطقة اميركا اللاتينية.

لقد أطاحت الاغلبية الساحقة من بلدان اميركا اللاتينية بالنير الاستعماري واحرزت الاستقلال السياسي، وسلكت فيما بعد طريق التطور الرأسمالي منذ مطلع القرن التاسع عشر. ومما عرقل هذا التطور ضيق الاسواق الداخلية وتباطؤ سير الانقلاب الصناعي بسبب سيطرة الاقطاعية وبسبب الحروب الداخلية والنزاعات واستفادت من ذلك الدول الرأسمالية الكبرى. وبالنتيجة أصبحت دول اميركا اللاتينية في لحظة دخول الرأسمالية طورها الامبريالي محاطة بشباك التبعية المالية والدبلوماسية لبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية والمانيا وفرنسا والبلدان الامبريالية الاخرى، التي احتفظت إلى جانب ذلك بمستعمراتها في حوض البحر الكاريبي. وبعد الحرب العالمية الثانية انتهز الامبرياليون الاميركان فرصة ضعف مزاحميهم، فحققوا نفوذاً سائداً في هذه المنطقة، وذلك قبل كل شيء عن طريق جرّ دول أميركا اللاتينية إلى تحالف سياسي غير متكافىء، وهو ما يسمى بالنظام الاميركي المشترك المبني على أساس معاداة الشيوعية.

وفي معرض تحليل طابع المجتمع في بلدان أميركا اللاتينية والاساس الاجتماعي - الاقتصادي الموضوعي للثورة كتب أرسميندي زعيم الحزب الشيوعي في أورغواي يقول: «هل تعتبر بلداننا شبه إقطاعية أو شبه مستعمرة، أم أنها بلدان تابعة للامبريالية قد طوّرت العناصر الاساسية للمجتمع الرأسمالي، بلدان يترك عليها اثرا، الصراع العنيد بين الطبقة العاملة والبرجوازية؟ الا تطرح هنا قضايا التطور الاجتماعي بشكل مغاير، بصورة فريدة تختلف عما في آسيا وافريقيا؟ وبالاستناد إلى مؤلفات لينين وتعريفه لاميركا اللاتينية درسنا واقعنا وأشرنا إلى الطابع الرأسمالي المشوّه لمجتمعاتنا».

إن الامبريالية الاميركية الشمالية تفرد لاميركا اللاتينية دوراً غير قليل الأهمية في استراتيجيتها العالمية. وتشغل بلدان اميركا اللاتينية المرتبة الثالثة من حيث أرباح التوظيفات الخارجية. وبعد أن أصبحت الاحتكارات الاميركية بأيدي أكبر الملاكين العقاريين في اميركا اللاتينية، أخذت تدعم الاقطاعيين الذين ركزوا في أيديهم اكثر من نصف الاراضي المفلوحة. وينتهج تحالف الاحتكارات الاميركية والاقطاعيين المحليين والفئات الأوليغارشية الاخرى في اميركا اللاتينية (في عدد من بلدان هذه المنطقة تكوّنت كتل احتكارية محلية على اساس اندماج الرأسمال المصرفي مع الرأسمال الصناعي) سياسة داخلية وخارجية رجعية موالية للامبريالية. وطوال سنين عديدة لعبت الطبقات السائدة في بلدان اميركا اللاتينية دور الشركاء الاصغر للولايات المتحدة الاميركية في «الحرب الباردة»

ضد المنظومة الاشتراكية العالمية.

وتناضل الجماهير الشعبية في اميركا اللاتينية، وفي طليعتها الطبقة العاملة واحزابها السياسية، بنشاط ضد النير الامبريالي وفي سبيل تعزيز السيادة الوطنية لبلدانها وفي سبيل الاستقلال الاقتصادي والنهج المستقل في السياسة الخارجية وفي سبيل التحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة. وتعتمد هذه الشعوب على تقاليد التضامن التي تكوّنت في الحرب من أجل الاستقلال في ١٨١٠ - ١٨٢٦.

ومنذ مطلع القرن العشرين أصبحت أميركا اللاتينية جبهة نشيطة للنضال ضد الامبريالية، وخصوصاً الاميركية الشمالية. فالثورة المكسيكية البرجوازية المناوئة للامبريالية (١٩١٠ - ١٩١٧) التي اقترنت بالحرب الفلاحية، وحرب الانصار التي خاضها وطنيو هايتي والدومينيكان ضد المحتلين الاميركان في العشرينات، والكفاح المسلح لشعب نيكاراغوا بقيادة سانديتو في ١٩٢٧ - ١٩٣٤، وانتفاضة ١٩٣٢ الشعبية في سلفادور التي قادها الحزب الشيوعي، والمسيرة البطولية لرتل بريستيس الثوري في ١٩٢٤ - ١٩٢٧، وثورة ١٩٣٠ البرجوازية في البرازيل، وإعلان شيلي «جمهورية اشتراكية» في عام ١٩٣٢، والثورة البرجوازية الديمقراطية في كوبا عام ١٩٣٣، وانتصار الجبهة الشعبية في شيلي ١٩٣٨، والثورة الديمقراطية المناوئة للامبريالية في غواتيمالا (١٩٤٤ - ١٩٥٤)، والحرب الاهلية في باراغواي ١٩٤٧، والثورة البرجوازية الديمقراطية في بوليفيا ١٩٥٢، والمعارك الاضرابية الكبرى للطبقة العاملة، والانتفاضات المسلحة في عدد من المدن والارياف - تلك هي أكبر المراحل في نضال شعوب اميركا اللاتينية الثوري ضد الامبريالية طوال نصف قرن.

وفي أواسط الخمسينات استفادت القوى الثورية الديمقراطية في اميركا اللاتينية من تغير تناسب القوى على الصعيد العالمي لصالح الاشتراكية، فدشنت مرحلة جديدة في نضالها. وتميزت هذه المرحلة قبل كل شيء بانتصار الثورة الشعبية في كوبا التي شرعت فيما بعد ببناء المجتمع الاشتراكي، ثم بنشاط حكومة الوحدة الشعبية في شيلي في ١٩٧٠ - ١٩٧٣، وانتقال السلطة في بيرو إلى أيدي نظام ثوري معاد للامبريالية، وقيام النظام الوطني في بنما وانتصارات القوى المناهضة للامبريالية في اورغواي والارجنتين وفنزويلا وكوستاريكا وهندوراس واكوادور، والنضالات الثورية الكبيرة للطبقة العاملة وفئات الشغيلة الاخرى في كثير من بلدان اميركا اللاتينية.

إن نهوض النضال المناوىء للامبريالية والمعارك الطبقية للشغيلة، وتفاقم التناقضات بين الاحتكارات الاميركية والاوساط المتنفذة من البرجوازية المحلية، واشتداد المنافسة بين

الامبرياليين في هذه المنطقة ـ كل ذلك ترك أثره في أزمة النظام الاميركي الشامل للسيطرة الامبريالية وفتح المجال لانتهاج سياسة خارجية مستقلة ولاجراء التحويلات الاجتماعية الناضجة. ويهيىء الخروج من العزلة الخارجية وتوسيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية لبلدان هذه المنطقة مع الدول الاشتراكية ودول آسيا وافريقيا، الظروف الملائمة لانتصار هذا الاتجاه في سياسة بلدان اميركا اللاتينية.

وورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية في ١٩٦٩ تعميم للسمات الخاصة التي تميّز العملية الثورية في هذه البلدان: إحراز أغلبية هذه البلدان استقلال دولها في مطلع القرن الماضي، ونضال بعض الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية، والنضال ضد المضطهد والمستغل الرئيسي المتمثل في الامبريالية الاميركية التي جعلت هذه البلدان في حالة تبعية، والطريق الطويل نسبياً للتطور الرأسمالي، وبقاء المخلفات الاقطاعية في كثير من البلدان، وتشابك النضال في سبيل السيادة الوطنية الحقة والاستقلال الاقتصادي مع النضال الطبقي الحاد ضد الاستغلال الرأسمالي وبالدرجة الأولى ضد الاحتكارات الاجنبية والمحلية والاقطاعيين الاجانب والمحليين، والنضال في سبيل المطالب الديمقراطية وضد طغيان الدكتاتوريات، وانخراط ممثلي الفئات الوسطى والاوساط العسكرية الوطنية التقدمية والكنيسة في هذا النضال، وكثرة عدد بروليتاريا المدن والارياف، ووجود الاحزاب الشيوعية في ٢٤ بلداً، وتأسيس أول دولة اشتراكية في اميركا (كوبا)[1].

وبنتيجة انتصار الثورة الكوبية بدأ انهيار حلقات النظام الرأسمالي العالمي في أميركا اللاتينية. إلا أن العمليات الثورية في بلدان أميركا اللاتينية السائرة بخط صاعد تجري في أوقات متباينة، ويشمل مد النضال الثوري وانحساره هذه البلدان أو تلك في أوقات مختلفة وبشدة غير متماثلة، وذلك نظراً لتفاوت التطور الاقتصادي والسياسي والتغيرات السريعة في الوضع الدولي. واستطاعت الامبريالية الاميركية والرجعية المحلية أن تلحق مؤقتاً هزيمة بالقوى الثورية في شيلي والبرازيل وبوليفيا وهايتي وغواتيمالا وجمهورية الدومينيكان.

وما عدا كوبا التي تبني أساساً للمجتمع الاشتراكي، نجد بلدان اميركا اللاتينية الاخرى إما تمارس الآن حلّ مهمات الثورة الزراعية الديمقراطية المناوئة للامبريالية واما تقترب من حلها. ولكن الثورات في مختلف بلدان اميركا اللاتينية متباينة من حيث طابعها، أي من حيث مضمونها الاجتماعي ـ الاقتصادي الموضوعي ومن حيث قواها المحركة، بالرغم من

(١) راجع «مواد ووثائق المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية»، ص ٣١٤.

أنها جميعاً تستهدف تحقيق أكبر مهمة خارجية هي مهمة النضال ضد الامبريالية وخصوصاً الاميركية. إن تعدد نماذج الاقتصاد ومختلف تراكيب هذه النماذج الملازمة للبلدان ذات المستوى المتوسط لتطور الرأسمالية، وذات البقايا الشديدة لما قبل الرأسمالية ومختلف اشكال التبعية للاحتكارات الاجنبية، كل ذلك يستوجب فروقاً موضوعية لمهمات الثورة في البلدان المختلفة.

وتخوض بلدان الكاريبي المستعمرة ذات العلاقات الرأسمالية المتطورة لدرجة ما، النضال في سبيل الاستقلال السياسي الوطني، أي في سبيل تأسيس دول لها. علماً أن القوى التقدمية المناوئة للامبريالية في بعض البلدان (بورتوريكو) تطالب بالاستقلال السياسي الفوري، بينما تطالب هذه القوى في بلدان اخرى (مارتينيك وغواديلوب) بالحكم الذاتي في إطار الاتحاد الفرنسي، أي بالتسيير الذاتي الداخلي، باعتباره مرحلة في الطريق إلى الاستقلال السياسي التام. والمقصود هنا هو النضال في سبيل الحكم الذاتي الديمقراطي الشعبي، الذي من شأنه أن يتيح للشغيلة إمكانية الذود عن مكتسباتهم الاجتماعية وتحسين المقدمات الضرورية لاحراز الاستقلال لاحقاً والشروع ببناء المجتمع الاشتراكي.

وتطمح شعوب دول الكاريبي (غايان وترينيداد وتوباغو والخ) المحاطة بشبكات الاستعمار الجديد، الى تمزيق هذه الشبكات وضمان السيادة الوطنية وتطبيق برنامج ثوري مناوىء للامبريالية، برنامج التحويلات الاجتماعية العميقة التي تفتح الطريق أمام الاشتراكية.

وتسود نماذج ما قبل الرأسمالية في اقتصاد البلدان الزراعية الصغيرة المتخلفة (هايتي، هندوراس، نيكاراغوا). ويعمل في الزراعة هنا ما بين ٦٠ و ٨٧٪ من عدد الايدي العاملة. ويجسد البناء الفوقي السياسي بشكل أنظمة الطغيان التقليدية ليس التخلف الاجتماعي ـ الاقتصادي فقط، بل وتبعية هذه البلدان عسكرياً وسياسياً للامبريالية الاميركية التي كانت تحتل أراضيها في الماضي غير البعيد. والطبقة العاملة هنا قليلة العدد نسبياً (ويبلغ عدد الاجراء ١٥ ـ ٣٠٪ من السكان النشيطين اقتصادياً) ويعمل أغلبها في المانوفاكتورات والمؤسسات الصغيرة. والطبقة العاملة ضعيفة التنظيم من الناحيتين النقابية والسياسية. والاحزاب الشيوعية هنا لا تزال فتية، حيث ظهرت في الاربعينات والخمسينات.

ومع ذلك تخوض بروليتاريا المدن والارياف، وخصوصاً في مزارع الاحتكارات، نضالاً إضرابياً طاحناً. ولا يزال الفلاحون المنسحقون في براثن الاقطاعيين المحليين والاحتكارات الاميركية في طور الاستيقاظ والتهيؤ للاعمال النشيطة. وتنتظر هذه البلدان الثورة المناوئة

للامبريالية والاقطاع (من حيث المضمون). الا أن المهمة الرئيسية لهذه الثورة تتلخص في تصفية أنظمة الطغيان الموالية للامبريالية، وفي إشاعة الديمقراطية في النظام السياسي. وتوجد في حل هذه المهمة مصلحة موضوعية لفئات اجتماعية واسعة جداً. وتبادر إلى النضال ضد الانظمة الدكتاتورية أحياناً، فئات البرجوازية الصغيرة التي تحظى بدعم البروليتاريا والفلاحين. وتتحول النضالات الشعبية في بعض البلدان إلى اضرابات سياسية عامة، وتقترن حتى بالانتفاضات المسلحة ضد نظام الطغيان وحماته الامبرياليين. وكثيراً ما تحتل مركز الصدارة في الحياة السياسية ليس الاحزاب السياسية بقدر ما تحتله مؤسسات مثل الجامعات والجيش والكنيسة والخ.. وتلعب الدور الطليعي في النضال ضد الانظمة الدكتاتورية الاحزاب الشيوعية التي تنطلق من آفاق تحول النضال الجاري حالياً إلى ثورة مناوئة للامبريالية والاقطاع، ومن إمكانية انتقال هذه البلدان فيما بعد إلى طريق التطور اللارأسمالي.

وفي الدول الزراعية في اميركا اللاتينية، حيث تطوّر النموذج الاقتصادي لدرجة كبيرة نسبياً في العقود الاخيرة، وخصوصاً في الصناعة الخفيفة، وحيث كانت العمليات الثورية قد قطعتها التدخلات الاميركية بصورة مفتعلة، تتشابك مهمات الثورة المناوئة للامبريالية مع مهماتها المناوئة للاقطاع. لا سيما وأن الاطاحة بالانظمة التي فرضتها الامبريالية يمكن أن تؤدي إلى اقامة السلطة الشعبية الثورية ـ الديمقراطية المعادية للامبريالية مع توقف في التطور الرأسمالي بعد ذلك.

وبلغت عدة دول، بما فيها دول كبيرة مثل الارجنتين والبرازيل والمكسيك، المستوى المتوسط لتطور الرأسمالية (التي أصبحت الاسلوب القيادي للانتاج) مع بقاء مخلفات كبيرة لعلاقات ما قبل الرأسمالية في الزراعة. وفي الوقت نفسه تتجلى مظاهر تكون نظام سيطرة الدولة الاحتكارية، الامر الذي تأمل الاوساط الاحتكارية الاجنبية والمحلية والاوساط الأوليغارشية الأخرى من ورائه العثور على مخرج من الأزمة العميقة الحالية للبنية الرأسمالية التابعة. فلم يُحل هنا بعد كثير من المهمات الكبيرة للمرحلة الديمقراطية من الثورة، بالرغم من وجود ممهدات مادية معينة للاشتراكية. وأهم قوة محركة للعمليات الثورية في هذه البلدان هي البروليتاريا (يشكل الأجراء ما بين نصف وثلاثة ارباع السكان النشيطين اقتصادياً).

وان أغلبية عمال صناعة المعالجة (أكثر من ٦٠٪) متركزة في قطاع المعامل والمصانع، علماً بأن ما بين الربع والثلث متركز في المؤسسات الكبيرة التي تجاوز عدد عمال كل منها ٥٠٠ عامل. وان مستوى التنظيم النقابي للبروليتاريا عال نسبياً (٤٠ ـ ٦٠٪)، علماً بأن

أغلبية النقابات منضمة إلى مراكز نقابية مستقلة.

وقد ظهرت الاحزاب الشيوعية في هذه البلدان بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى مباشرة، وأصبحت في كثير من البلدان أحزاباً جماهيرية للأمة بأسرها.

ولكن القدرة الكفاحية للبروليتاريا تتعرض لتأثير سلبي تتركه عليها تجزئتها السياسية: فان فئات كبيرة من العمال والشغيلة الاخرين تسير وراء الاحزاب والحركات البوبولية (الشعبية) القومية (حركة البيرونيين في الارجنتين، الحزب الثوري النظامي في المكسيك والخ)، التي تتمسك بمواقف إصلاحية.

وإلى جانب البروليتاريا والفلاحين تعتبر قوة محركة هامة للثورة في هذه البلدان، الفئات المتوسطة من سكان المدن، والتي هي عبارة عن قاعدة اجتماعية للحركات البوبولية. وفي الطور الاول الديمقراطي والزراعي المناوىء للأوليغارشية والامبريالية من الثورة، يمكن أن تنضم إلى حلف القوى الشعبية اوساط البرجوازية المحلية غير الإحتكارية. وان الاجراءات الجذرية المناوئة للامبريالية والأوليغارشية، تلك الاجراءات المناسبة لهذا الطور، قادرة على زعزعة أسس النظام الرأسمالي هنا وفتح المجال للتحول التدريجي للثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية. وتنطلق الاحزاب الشيوعية والعمالية في بلدان أميركا اللاتينية من ضرورة تطوير الثورة على مراحل، فتعتبر الثورتين الديمقراطية والاشتراكية مرحلتين في العملية الثورية الواحدة المستمرة.

ويختمر في الحركة الثورية لشعوب أميركا اللاتينية فهم السنن العامة للثورة الاجتماعية، وضرورة مراعاة السمات القومية الخاصة لتجليها في كل بلد على حدة. وقال الامين العام للحزب الشيوعي في شيلي لويس كورفالان في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، «نحن واثقون أكثر من أي وقت مضى بان للثورة الاشتراكية سننها العامة التي لا يجوز تجاهلها. وإلى جانب ذلك تتميز كل ثورة بسمات خاصة ملازمة لها وحدها، سمات ينبغي كذلك مراعاتها بكل صرامة. إننا نعمل وسنعمل طبقاً لهذه المبادىء»[٢].

ويمكن القول عموماً انه حلت في بلدان اميركا اللاتينية حالياً مرحلة جديدة في النضال المتوتر المثابر العسير المرير للجماهير الشعبية الواسعة ضد السيطرة الامبريالية وضد نير الأوليغارشيات البرجوازية والاقطاعية المحلية.

(٢) تحيات إلى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي. موسكو، ١٩٧١، ص ٣٠١.

٢ ـ النضال من أجل رص صفوف القوى الثورية المناوئة للامبريالية

يراعي الخط السياسي والتكنيك للاحزاب الثورية في البلدان ذات المستوى المتوسط لتطور الرأسمالية، خاصية تجلي السنن العامة للنضال الطبقي والنضال ضد الامبريالية في هذه الظروف. ويتغير توزيع القوى الطبقية في البلدان المذكورة لدى الانتقال من المرحلة الديمقراطية العامة المناوئة للامبريالية من الثورة إلى مرحلتها الاشتراكية. زد على ذلك أن اتجاه العمليات الثورية المناوىء للرأسمالية من حيث جوهره يرشّح في المرحلة الاولى من تفتح هذه العمليات الطبقة العاملة واحزابها لاحتلال مركز الصدارة في الائتلافات والاحلاف المعادية للامبريالية والأوليغارشية. ولكنه في البلدان التي لا يزال فيها دور القطاع المشاعي كبيراً بين السكان، تلعب الدور الطليعي إلى جانب الطبقة العاملة، الفئات التقدمية الواعية من الفلاحين والمثقفين، العسكريين في كثير من الأحيان.

إن نظام التحالفات السياسية بمساهمة الطبقة العاملة وطليعتها غير متماثل في مختلف البلدان ذات المستوى المتوسط لتطور الرأسمالية فهو يعتمد، لدرجة كبيرة، على المضمون الطبقي لسلطة الدولة وعلى طابع النظام السياسي.

وفي الدول التي تسلّم السلطة فيها حلف الاوساط التقدمية من البرجوازية والفئات المتوسطة ذات المصلحة في سلوك نهج مستقل سلمي في السياسة الخارجية، تم تحقيق عدة تحويلات ديمقراطية مناوئة للامبريالية. وتتعاون هذه الدول مع بلدان الاسرة الاشتراكية وتدخل احياناً في صدام شديد مع الامبريالية، وفي هذه الظروف تؤيد احزاب الطبقة العاملة الاجراءات الحكومية الموجهة ضد الاحتكارات الاجنبية والمحلية وضد مخلفات ما قبل الرأسمالية، وخصوصاً الاقطاع. وفي الوقت ذاته تحاول هذه الاحزاب اجتذاب جماهير الشغيلة، وخصوصاً الطبقة العاملة، على نطاق واسع لتحقيق هذه التحويلات بغية تعميقها وإضفاء اتجاه ثوري عليها.

وكثيراً ما تساهم هذه الاحزاب في التحالفات السياسية مع الاحزاب الحكومية، تلك التحالفات التي تتشكل للنضال المشترك ضد الامبريالية والرجعية المحلية. وعلى هذا الاساس تساهم هذه الاحزاب أحياناً في الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، مع الحفاظ على استقلالها السياسي، وحرية انتقاد الاجراءات التي تتعارض ومصالح الشغيلة.

وفي البلدان التي ظلت الحريات الديمقراطية البرجوازية باقية فيها، وتمسك بزمام السلطة

أوساط البرجوازية الليبرالية الاصلاحية، تهتم أحزاب الطبقة العاملة بتكوين نظام للتحالفات السياسية يساعد على عزل الاوساط البرجوازية اليمينية والفاشية وتحييد البرجوازية الليبرالية، وانتزاع الجماهير من براثن زعامتها. وتصبح سياسة تحالفات الطبقة العاملة هنا متنوعة للغاية ومتغيرة بسبب عدم استقرار الحياة السياسية الملازم لهذه البلدان نتيجة لتدخل الامبريالية الأجنبية وأخطار الانقلابات الحكومية من جانب الكتل اليمينية المتطرفة.

وفي مجموعة البلدان التي تمسك بزمام السلطة فيها أكثر فئات البرجوازية رجعية وشوفينية وولاء للامبريالية (واحياناً الاوساط الاحتكارية المحلية)، حيث تقوم الانظمة العسكرية الفاشية تناضل الطبقة العاملة والاحزاب الثورية في سبيل الاطاحة بهذه الانظمة وفي سبيل منح الحريات المدنية وتحقيق التحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختمرة. وتطرح الاحزاب الثورية مهمة الساعة، وهي شعارات تأسيس الجبهة المعادية للدكتاتورية والتي من شأنها ان تدافع عن الحاجات اليومية لجماهير الشغيلة.

ويخضع النضال في سبيل تأسيس نظام التحالفات السياسية لمهمة تكوين الجيش السياسي للثورة، مع مراعاة افاق الانتقال اللاحق من طور الثورة الديمقراطي المناوىء للامبريالية إلى طورها الاشتراكي.

وتتجلى خصائص استراتيجية وتكتيك الاحزاب الثورية في ظروف الرأسمالية التابعة المتوسطة التطور بكل وضوح في اميركا اللاتينية، حيث يتركز عدد كبير من دول هذه المجموعة.

وفي ظروف الطور الجديد الاعلى للحركة الثورية الذي دشن توسيع النضال ضد الامبريالية في اميركا اللاتينية، يكتسب أهمية خاصة تأسيس الجبهة الموحدة الواسعة للقوى الديمقراطية الوطنية. وتتطلب قوانين النضال الثوري بكل تسلط إيجاد الطريق إلى وحدة الشعب بأسره، وايجاد وحدة الطبقة العاملة وأوسع الجماهير الشعبية، وتحسس الطرق الملموسة للموقف من كل ثورة.

وتؤكد جميع الاحزاب الشيوعية والعمالية في اميركا اللاتينية الضرورة الملحة للنضال في سبيل الجبهة الديمقراطية المناوئة للامبريالية والأوليغارشية. واكد الامين العام للحزب الشعبي في بناما الرفيق روبين داريو سوسا في خطاب القاه في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي أن هذا الحزب «يسعى إلى تعزيز وحدة الشعب بغية احباط مؤامرة الرجعية المحلية أي تدخل للامبريالية»[٣].

(٣) تحيات إلى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، ص ٢٣١.

إن العمليات الثورية المناوئة للامبريالية في بلدان اميركا اللاتينية تمتزج بنضال الطبقة العاملة العالمية في سبيل الاشتراكية. وإن نمو ونطاق الحركة البروليتارية في اميركا اللاتينية يحددان ليس فقط الافق الستراتيجي للثورة، بل وقوتها المحركة الرئيسية ـ الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين والفئات المتوسطة التقدمية من سكان المدن. وحولها يتكون ويلتف الجيش السياسي للثورة في النضال ضد العدو الرئيسي ـ الامبريالية والاوساط الأوليغارشية المحلية.

ستراتيجية الامبريالية والأوليغارشية:

تحاول الامبريالية العالمية، وبالدرجة الاولى الاميركية، ان تواجه الحركة الثورية المتعاظمة لشعوب اميركا اللاتينية بخط ستراتيجي جديد. ويجري الهجوم الامبريالي بوسائل مختلفة: من تشديد التوسع الاقتصادي والعدوانات الحربية المباشرة إلى الهجمات الدائمة في الجبهة الايديولوجية. ويجمع هذا الهجوم بين الاجراءات التعسفية الارهابية وبين طرق الديماغوجية الاجتماعية والنزعة الاصلاحية البرجوازية.

إن الخطط الستراتيجية للامبريالية، وخصوصاً مبدأ «المشاركة المتكافئة» الجديد المعادي للشيوعية والذي أعلن في ٣١ تشرين الاول ١٩٦٩، ترمي إلى عزل الانظمة التقدمية ونسفها من الداخل والحيلولة دون تكون التحالف الموحد لبلدان اميركا اللاتينية وشق الحركة التحررية. وإن الامبرياليين الاميركان الذين يمارسون العدوان والعنف ضد بلدان هذه المنطقة من العالم يؤيدون وينصبون الدكتاتوريات الرجعية عن طريق الانقلابات العسكرية في كثير من الاحيان ويستكملون اشكال وطرق النشاط الانقسامي في الحركة النقابية، ويوسعون نفوذهم في القوات المسلحة وقوات البوليس، ويحرضونها على الاجراءات التعسفية ضد الحركة الشعبية. وتضطلع الامبريالية بالوصاية على الانظمة العسكرية الدكتاتورية الدموية التي يتزعمها ستريسنير في بارغواي، وسوموسا في نيكاراغوا، وآرنا اوسوريو في غواتيمالا، ودوفاليه في هايتي، والدكتاتورية العسكرية الفاشية في شيلي والخ..

وتعتمد الامبريالية الاميركية في تطبيق استراتيجيتها على الاوساط الأوليغارشية المحلية وتسعى إلى اجتذاب البرجوازية كلها إلى جانبها. إن برجوازية هذه البلدان غير متماثلة ابداً. وهي تتميز بوجود مختلف الفئات وبتحركها وتغيرها السريعين. ومن بين مليوني مؤسسة صناعية وبنائية وتجارية تعود إلى البرجوازية الصغيرة ١,٤٨٠٠٠٠ مؤسسة يعمل في كل منها أقل من خمسة أشخاص، ويعود للبرجوازية المتوسطة ٥٣٠ الف مؤسسة يعمل في كل منها ما

بين ٥ و ٥٠ شخصاً. ولا يعتبر من ملكية الرأسماليين الكبار إلا ٧٥ الف مؤسسة يعمل في كل منها اكثر من ٥٠ شخصاً. ولكن اصحاب المؤسسات الرأسمالية الكبيرة يمتلكون حوالي ٨٦ ٪ من الرأسمال المساهم. ومع ذلك تتجلى فيها بكل وضوح ثلاث فئات رئيسية هي الاوساط الأوليغارشية والبرجوازية التوفيقية الكبيرة واوساط البرجوازية غير الاحتكارية.

والسند الاجتماعي الرئيسي للسيطرة الامبريالية الاميركية هو البرجوازية الاحتكارية التي تتكون في بلدان كثيرة وتتحالف مع الاقطاعيين وتتوحد مع كبار التجار السماسرة.

وإن الملاكين العقاريين هم أكثر الطبقات رجعية، ولكنهم لا يزالون يشكلون طبقة استغلالية جبارة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. ويمكن أن ينسب إلى هذه الطبقة أصحاب الاراضي الذين يمتلكون قطعاً تزيد مساحتها على الف هكتار. كما يُنسب إليها بعض الاقطاعيين من أرباب الاعمال والاحتكارات الاجنبية والمحلية التي تستخدم بصورة رئيسية اشكال الاستغلال الرأسمالي، وتضطلع في هذه الحالة بدور حملة الاقطاع البرجوازيين. ويمتلك الاقطاعيون زهاء ١٣٨ الف استثمار (١,٤ ٪ من العدد الاجمالي لجميع الاستثمارات). ولكن العدد القليل نسبياً من الاقطاعيين يمتلك اكثر من ٦٠ ٪ من مجموع الاراضي. ويشكل الاقطاعيون في بلدان اميركا اللاتينية حوالي ١٠٠ الف عائلة أي ٠,٣ ٪ من مجموع السكان الريفيين النشيطين اقتصادياً.

وتضم البرجوازية الاحتكارية كبار التجار والصناعيين والماليين المحليين المرتبطين مباشرة بهذه الدرجة أو تلك بالرأسمال الاحتكاري الاجنبي. ومن هذه الفئة زبائنها الدائمون - بعض أوساط البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة. ويتكوّن لبّ البرجوازية الاحتكارية الموالية للامبريالية من الاوساط التجارية والمصرفية القديمة التي تحوّلت في العقود الاخيرة من برجوازية السمسرة إلى أوليغارشية مالية. وهذه البرجوازية مرتبطة بالسوق الداخلية وهي تسعى إلى السيطرة الاحتكارية على الاقتصاد الوطني.

وبقدر تطور الرأسمالية وتعزز المواقع الاقتصادية للبرجوازية الموالية للامبريالية في بلدان اميركا اللاتينية وسعي الرأسمالي الاجنبي إلى السيطرة غير المحدودة، تتهيأ إلى جانب التقارب فيما بينها مقدمات موضوعية لظهور التناقضات المؤقتة غير الجوهرية بينها. الا أن الاتجاه السائد في العلاقات المتبادلة بينها هو التعاون في قمع الحركة الثورية. وإن البرجوازية الاحتكارية المحلية مع حلفائها المتمثلين بالاحتكارات الاجنبية والاقطاعيين، هي في المرحلة الراهنة العدو الرئيسي للقوى الشعبية الثورية.

وتسعى البرجوازية الاحتكارية في اميركا اللاتينية إلى تعزيز سيطرتها السياسية واخضاع الجهاز الحكومي والقطاع الاقتصادي العام لاغراضها كليا. ولكنها تواجه في هذا الطريق خلافات شديدة أحياناً، مع فئة أخرى، هي البرجوازية الكبيرة التوفيقية. فهذه البرجوازية قد تقوت خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وهي تحتل مواقع حاسمة في هيئات الدول والهيئات الادارية في عدد من البلدان. إن تطور قطاع الدولة القوي في اقتصاد فنزويلا وكولومبيا وأورغواي والارجنتين والبرازيل وكوستاريكا وبعض الدول الاخرى، قد أصبح أساساً لقوة هذه البرجوازية وسلطتها.

وتفرق الاحزاب الشيوعية والعمالية في اميركا اللاتينية بين البرجوازية الكبيرة التوفيقية من جهة، وبين الاقطاعيين والبرجوازية الاحتكارية الموالية للامبريالية والاحتكارات الاجنبية من جهة اخرى. ولكن هذه الاحزاب ترى في الوقت ذاته أن البرجوازية الكبيرة التوفيقية لا يمكن أن تضطلع بدور حليف ثوري للبروليتاريا والفئات الاخرى من الشغيلة.

الطبقة العاملة تسير في طليعة القوى الثورية المناوئة للامبريالية:

لقد بيَّن تطور النضال الطبقي لشعوب اميركا اللاتينية ضد الامبريالية، أن المهمات المتنوعة للثورات الشعبية الديمقراطية المناوئة للامبريالية والأوليغارشية، لا يمكن أن يحلها إلا التحالف بين كافة القوى الاجتماعية المناضلة في سبيل الاستقلال الحق، وفي سبيل التحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة.

وإن الاحزاب الشيوعية والعمالية، كقاعدة عامة، هي التي تبادر إلى توحيد جميع القوى التقدمية لأمم اميركا اللاتينية في جبهة ديمقراطية مناوئة للامبريالية والأوليغارشية.

إن الطبقة العاملة في اميركا اللاتينية هي أكثر طبقات المجتمع عدداً وأشدها كفاحاً. فان عمال المدن والارياف مع الشغيلة الاجراء في ميدان الخدمات يشكلون زهاء ٥٠ مليون نسمة، أي ٥٧٪ من مجموع السكان العاملين في هذه البلدان. وهذا الامر يهيىء موضوعياً توزيعاً جديداً من حيث النوعية للقوى الطبقية. وتزداد الامكانيات الثورية للطبقة العاملة في بلدان أميركا اللاتينية. وإن نواة عمال المصانع والمعامل بين البروليتاريا كبيرة نسبياً. ويعمل أكثر من نصف العمال الصناعيين في المؤسسات الكبيرة الحديثة الطراز. وإن البروليتاريا الزراعية غفيرة العدد نسبياً، وهي تشكل في بعض البلدان اغلبية السكان العاملين في الارياف. ويعمل قسم كبير من العمال الزراعيين في المزارع التي يعود الكثير منها إلى الاحتكارات الاجنبية والمحلية. وفي العقود الاخيرة، ازداد سريعاً عدد العمال في

المؤسسات السياحية. وتتجلى بين هذه الفصائل الجديدة من البروليتاريا وفئات المستخدمين المرتبطة بها، البقايا والميول غير البروليتارية والنزعة الاقتصادية واللامبالاة السياسية.

إلا أن وجه بروليتاريا أميركا اللاتينية تحدده نواتها الصناعية والمزرعية. فهذه النواة تتميز بدرجة عالية نسبياً من التنظيم والكفاحية، وتضم النقابات ما بين ثلث ونصف عمال الصناعة والبناء، وتسير وراء النقابات الملتزمة بالمنهاج الطبقي أغلبية البروليتاريا المنظمة، وتقود المنظمات المرتبطة بالمؤتمر الدائم للوحدة النقابية بشغيلة أميركا اللاتينية (كبوستال) زهاء ٢٠ مليون من اعضاء النقابات. والكثير من هذه النقابات أعضاء في اتحاد النقابات العالمي. ويضم اتحاد شغيلة اميركا اللاتينية (كلات) زهاء مليوني شخص. ولا يتجاوز عدد اعضاء النقابات المنضمة إلى المنظمة الاقليمية الاميركية للشغيلة (اوريت) في اميركا اللاتينية ٦ ملايين شخص. وتلاحظ وحدة أعمال بين النقابات ذات الاتجاهات المختلفة في النضال من أجل المطالب القريبة، والدفاع عن الحقوق والحريات النقابية، والنضال في سبيل توسيع قوانين العمل وفي سبيل الاصلاح الزراعي وتحقيق التحويلات المختمرة الاخرى، وضد هجوم الاحتكارات العالمية وضد التدخل الامبريالي في الحياة النقابية في اميركا اللاتينية.

وبعد تأسيس المراكز النقابية الكفاحية مثل المركز الموحد لنقابات شغيلة شيلي (كوت) والمجلس الوطني لشغيلة أورغواي واتحاد شغيلة اكوادور والاتحاد العام لشغيلة بيرو وغيرها، تخوض بروليتاريا اميركا اللاتينية النضال الطبقي المثابر، وتدافع بنجاح عن السيادة الوطنية. وقبل الاطاحة بحكومة الوحدة الشعبية أجرى شغيلة شيلي بقيادة المركز الموحد لنقابات شغيلة شيلي إضرابات سياسية عامة لدعم التحويلات الثورية أحبطت مراراً خطط الرجعية. وتساهم النقابات بنشاط في تطوير الانتاج وفي الدفاع عن السيادة الوطنية واجراء التحويلات الثورية المناوئة للامبريالية. وفي سياق المعارك الطبقية العاصفة في ١٩٦٩ - ١٩٧٣ زعزع شغيلة الارجنتين نظام الدكتاتورية العسكرية الرجعية، وأحرزوا استئناف الحريات المدنية الأساسية وإلغاء القوانين المنافية للشيوعية والنقابات. ويخوض عمال كوستاريكا وكولومبيا وهندوراس وبوليفيا والبلدان الأخرى المعارك الطبقية العنيدة. ويُضرب في أميركا اللاتينية كل عام ما بين ١٤ و ٢١ مليون شخص، أي ما بين سدس وربع السكان النشطين اقتصادياً. ومن حصة اميركا اللاتينية حوالي ثلث عدد المضربين في العالم الرأسمالي، وتشكل بروليتاريا أميركا اللاتينية حالياً زهاء عشر الطبقة العاملة العالمية وإن الممارسة الثورية لاغلبية بلدان اميركا اللاتينية تؤكد استنتاج لينين من أن «البروليتاريا ... تسيطر اقتصادياً على قلب وعصب النظام الاقتصادي للرأسمالية كله...

وأن البروليتاريا تعبِّر اقتصادياً وسياسياً عن المصالح الفعلية للاغلبية الهائلة من الشغيلة في ظل الرأسمالية[٤].

وتلعب الطبقة العاملة الحديثة في بلدان اميركا اللاتينية دور القوة المحركة الرئيسية للتقدم الاجتماعي وطليعة جميع القوى الاجتماعية التقدمية. ويؤدي ذلك إلى تزايد عدد ونفوذ الاحزاب العمالية ومنها الاحزاب الشيوعية. وتضم الاحزاب الشيوعية في بلدان اميركا اللاتينية اكثر من ٦٠٠ الف عضو. ويرتبط بها ٣٠٠ الف كومسومولي.

ويعتمد نجاح النضال التحرري في اميركا اللاتينية لدرجة كبيرة على قدرة البروليتاريا في رص صفوف الجماهير الواسعة في جبهة شعبية موحدة وعلى قابليتها في استخدام النظرية الماركسية ـ اللينينية بصدد الثورة استخداماً خلاقاً، وفي ربط القضايا الوطنية ربطاً وثيقاً بالمهمات الأممية للاشتراكية العالمية والحركة العمالية العالمية.

في سبيل الجبهة الواسعة المناوئة للامبريالية والأوليغارشية:

إن الجبهة الديمقراطية المناوئة للامبريالية والأوليغارشية هي شكل استراتيجي للتنظيم السياسي للقوة المحركة للثورة. ويجري تشكيل مثل هذه الجبهة ليس فقط لاحراز الاهداف الوطنية العامة الستراتيجية، بل ولحل المهمات التكتيكية ايضاً. ولا يمكن تحقيق التحالف الموحد المتين بنتيجة الاتفاقات العليا بين الاحزاب أو الكتل السياسية وحدها. فهذا التحالف ينصهر في سياق العمليات الجماهيرية في القاعدة والنضالات المشتركة لمختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

وتعود أهمية كبيرة في تأسيس الجبهة الديمقراطية المناوئة للامبريالية والأوليغارشية إلى الائتلافات الشعبية الديمقراطية الواسعة المناوئة للديكتاتوريات. ويجري توحيد القوى الوطنية الديمقراطية الثورية في اميركا اللاتينية باشكال مختلفة.

وتتكون التحالفات والائتلافات الواسعة للقوى الديمقراطية المعادية للامبريالية وتتطور على اساس النظام الخاص للتناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والتناقض الداخلي الرئيسي الذي يحدد في بلدان اميركا اللاتينية كامل عملية السير التاريخي للتشكيلة الرأسمالية، هو التناقض بين العمل والرأسمال، بين البروليتاريا والبرجوازية. ويتجلى هذا التناقض في نضال بروليتاريا اميركا اللاتينية ليس فقط ضد البرجوازية الكبيرة المحلية، بل وضد الرأسمال الاحتكاري الاجنبي.

(٤) لينين، انتخابات المجلس التأسيسي ودكتاتورية البروليتاريا. المؤلفات الكاملة، المجلد ٤٠، ص ٢٣.

وإلى جانب ذلك يستخدم الرأسمال الاحتكاري الاجنبي العلاقات شبه الاقطاعية لتعزيز سيطرته. وطوال أمد مديد يشتد التناقض بين تطور قوى الانتاج وبين البنية الاجتماعية الاقتصادية المختلفة المستندة إلى وجود الملكية الزراعية الكبيرة وإلى سيطرة الاحتكارات الاجنبية، وخصوصاً الاميركية، في الفروع الحاسمة من الاقتصاد وفي ميدان المالية والقروض. ويولّد وجود العلاقات شبه الاقطاعية تناقضات حادة في الريف. وأدى تطور الرأسمالية إلى تعمق التناقضات بين الطبقة العاملة والبرجوازية. كما يؤدي هجوم الاحتكارات على أقسام الاقتصاد الهامة الحيوية في اميركا اللاتينية واشتداد الاستغلال، إلى اشتداد التناقضات بين المصالح الوطنية والنير الامبريالي.

وان التناقض الرئيسي في المرحلة الراهنة من العمليات الثورية، التناقض بين الامبريالية والأوليغارشية الاقطاعية ومصالح البرجوازية الكبيرة المرتبطة بها من جهة، وبين الطبقة العاملة والفلاحين والفئات المتوسطة والرأسماليين الصغار والمتوسطين من جهة اخرى، يدخل في طور جديد هو طور الاشتداد الكبير. وتمس الازمة البنيوية مصالح جميع الفئات. وهكذا فان هذا التناقض يكمن في اساس العمليات الاجتماعية الحديثة. وهو يولّد حركة جماهيرية جبارة تكتسب موضوعياً اتجاهاً معادياً للامبريالية والرأسمالية بهذه الدرجة أو تلك. واتجاه الثورة هذا بالذات والضرورة التاريخية لتصفية التخلف الاقتصادي العميق واستعادة السيادة الوطنية كاملة، وارساء الأسس لبناء الاشتراكية ـ كل ذلك يهيىء المقدمات الموضوعية لتشكيل الجبهة الموحدة الواسعة للقوى الوطنية الديمقراطية المعادية للامبريالية في بلدان اميركا اللاتينية.

ان الجبهة التي تضم مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية يمكن أن تصبح وهي تصبح فعلاً متينة دائماً، إذا وضع لها برنامج ثوري معلل علمياً، برنامج يراعي المهمات الوطنية العامة وكذلك المصالح الملحة للقوى المنضمة إلى الجبهة، ويحدد آفاقها التاريخية العامة والقريبة القادمة. إن النضال دفاعاً عن السيادة الوطنية وفي سبيل اجراء التحويلات الزراعية الجذرية لصالح الفلاحين الكادحين وزيادة مردود الانتاج الزراعي، وتصفية سيطرة الاحتكارات الاجنبية، وبناء وتطوير الصناعة الوطنية، ورفع مستوى حياة السكان، وإشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية وانتهاج سياسة خارجية مستقلة مستندة إلى تعزيز العلاقات الودية المتكافئة مع جميع البلدان، والتضامن مع القوى الثورية للقارة بأسرها وخصوصاً مع كوبا الاشتراكية والقوى المناهضة للفاشية في شيلي والحكومة الثورية في بيرو وشعبي الاكوادور وبناما ـ تلك هي المهمات الديمقراطية العامة التي تجد الجماهير الشعبية الواسعة

في اميركا اللاتينية مصلحتها في الحل الثوري لها. وطبقاً لهذه المهمات رُسِمت وجهة الضربة الرئيسية ضد الامبريالية الأميركية وحلفائها المتمثلين في الأوليغارشية الحاكمة، والبرجوازية الكبيرة الموالية للامبريالية والعسكريين الرجعيين.

وفي سياق النضال من اجل تنفيذ هذا البرنامج تحدث تغيرات في توزيع القوى الطبقية والسياسية وفي تكوين العامل الذاتي للثورة. وبديهي أن لكل بلد في أميركا اللاتينية مشاكله الخاصة بالاضافة إلى القضايا العامة المشتركة. وفي النضال المشترك لحل هذه المشاكل لصالح الشعب والشغيلة تتكون الائتلافات الديمقراطية الكفاحية المعادية للامبريالية.

تنوع اشكال الائتلافات الشعبية المناوئة للامبريالية:

تتكون الائتلافات الشعبية المعادية للامبريالية في اميركا اللاتينية في مختلف الظروف السياسية والاجتماعية. ففي بعض البلدان مثل اورغواي (الجبهة العريضة) وشيلي (الوحدة الشعبية)، كانت الطبقة العاملة محوراً للائتلافات. وكانت متانة هذه اللائتلافات متوقفة على وحدة اعمال الشيوعيين والاشتراكيين الذين انضمت اليهم المنظمات السياسية المسيحية اليسارية والراديكالية اليسارية، وكذلك الكتل التقدمية من العسكريين المتقاعدين. ويسعى ائتلاف الشيوعيين والراديكاليين والمسيحيين اليساريين في الارجنتين إلى تحقيق وحدة الاعمال مع الجناح اليساري للحركة البيرونية والاشتراكيين.

وفي كولومبيا (اتحاد المعارضة الوطني) وفنزويلا (القوة الجديدة) وسلفادور (الاتحاد الوطني المعارض)، تكونت الائتلافات الديمقراطية بمساهمة البروليتاريا واحزابها الماركسية - اللينينية على أساس تحالف الشيوعيين والجناح اليساري في الاحزاب السياسية التقليدية.

وقد ارتسمت معالم وحدة أعمال القوى التقدمية المناوئة للامبريالية في كوستاريكا وبوليفيا ايضاً. وأحرزت القوى المناوئة للامبريالية، وبالدرجة الاولى الشيوعيون، في بناما والاكوادور وهندوراس نجاحات ملحوظة في التعاون مع الاوساط الوطنية والعسكريين الذين يمسكون بزمام السلطة.

وان هذه العملية سارت بخطى حثيثة إلى الامام في بيرو على الخصوص. ففي الثالث من تشرين الاول ١٩٦٨ تسلمت السلطة في هذه البلاد حكومة عسكرية برئاسة الجنرال فيلاسكو الفارادو. وقد شنت الحكومة العسكرية الحالية في بيرو نضالاً نشيطاً ضد الاحتكارات الاميركية والأوليغارشية المحلية بالرغم من مواقف الحكومة المتناقضة أحياناً، وبالرغم من الطريق المعقد الذي سلكته والذي يتطلب تذليل عوائق وعراقيل كثيرة.

إن الاصلاح الزراعي يؤدي إلى تصفية طبقة الاقطاعيين ويرسخ علاقات الانتاج الجديدة في

الريف، وأخذت تسود هنا الاستثمارات الفلاحية المتوسطة والتعاونيات ويتحقق مبدأ « الأرض لمن يفلحها ». وأدى تأميم المجمعات الزراعية الصناعية التي كان يعود قسم كبير منها إلى الشركات الامبريالية، إلى تكوين زهاء ٤٠٠ تعاونية في المناطق الريفية لشغيلة صناعة السكر من البروليتاريين الزراعيين وعمال المصانع ومستخدميها. ورمز ذلك بدرجة معينة إلى اتجاه التحويلات الزراعية المناوىء للرأسمالية:

إن تأميم حقول البترول والصناعة البترولية وسيطرة الدولة على تحويل وتصدير الخامات المعدنية وانتاج وتصدير مسحوق الاسماك وسمنها، وتأميم دوائر التلفون، وتقوية البنك الوطني، ومنع توسيع مشاركة الرأسمال الاجنبي في العمليات المصرفية، وتهيئة الامكانيات الواسعة لبنوك الدولة في هذا الميدان، وإقرار قانون الرقابة الصارمة على عمليات العملة - كل ذلك قد عزز لدرجة كبيرة جداً قطاع الدولة الذي يكاد يصبح الان قطاعاً سائداً.

وفي ظروف المقاومة الشديدة للتحويلات التقدمية من قبل الاحتكارات الاميركية وللأليغارشية المحلية، اضطر وطنيو بيرو إلى الانتقال إلى تطوير الاقتصاد أساساً بالاعتماد على الموارد الذاتية، ودون ربط التقدم الاجتماعي والاقتصادي بالقروض والتوظيفات الاجنبية بنفس القدر السابق. وكان من الضروري كذلك كسب تأييد الجماهير ايديولوجياً وسياسياً في حالة أشد الاصطدامات مع الامبريالية والرجعية. وفي هذه الظروف اتخذت الحكومة « قانون حرية الصحافة » الذي كان معداً للجم الدعاية المعادية للثورة، تلك الدعاية التي مارستها الصحف الموالية للأوليغارشية والامبريالية.

وقد جرى تعميق مضمون العملية الثورية المناوىء للرأسمالية في أواسط عام ١٩٧٠. فقد طُرح « مبدأ فيلاسكو » وأُقرّ قانون الصناعة الاساسي وقانون « الجماعة الصناعية » اللذان دشنا مرحلة جديدة أعلى، وتقدماً نوعياً في العملية الثورية. وتنص القوانين التي اتخذتها الحكومة على اقامة ملكية الدولة لوسائل الانتاج الاساسية وتحديد الملكية الرأسمالية الخاصة، وتحديد استئثار الرأسماليين بالقيمة الزائدة والحد من الاستغلال الاجتماعي. ويؤدي استخدام التخطيط الالزامي لصالح الدولة إلى تصفية حرية المزاحمة وفوضى الانتاج. وكل هذه الاجراءات تخرج عن الاطار المعتاد لعلاقات الانتاج الرأسمالي.

ولقد مر زمن طويل على اقرار قانون « الجماعة الصناعية »، أي على الشكل الاولي لنموذج « جماعات العمل » التي تتشكل في فروع الاقتصاد الوطني والتي تقرر ان ينتقل إليها بالتدريج ٥٠٪ من ملكية المؤسسات الرأسمالية، أي أن يكون اشراف الشغيلة على هذه المؤسسات، وان « تزاد حصة الطبقة العاملة في عملية الانتاج ». ويرفض أرباب العمل بعناد

تخصيص ١٠٪ من مداخيلهم إلى العمال، وكذلك ١٥٪ إلى « الجماعة الصناعية » و ٢٪ للبحوث العلمية والتكنيكية. وهم يقاومون إلى أقصى حد، مساهمة الشغيلة في ادارة المؤسسات، ويقلصون توظيف الرأسمال الخاص في التنمية الاقتصادية.

إن التحويلات البنيوية في بيرو، التي لم تقتصر على ميدان الاقتصاد فتشمل العلاقات الاجتماعية بعمق واتساع متزايدين، وظهور عدد من الاشكال الجديدة لبناء المجتمع (تقوية مواقع الفلاحين المتوسطين وتعاونيات شغيلة صناعة السكر و « جماعات العمل » وقطاع الدولة في الاقتصاد الوطني) والاصلاح الديمقراطي لنظام التعليم العام ـ كل ذلك ادى إلى حدوث تغيرات نوعية في الحركات الطبقية المناوئة للامبريالية. وظهر تناقض بين البرجوازية الحائزة على وسائل الانتاج من جهة وبين الحكومة والشغيلة من جهة اخرى. ويتلخص الاتجاه الاساسي لتطور هذا التناقض في اشتداد المجابهة المطردة بين الرأسماليين والحكومة، وبالتالي التعمق الجذري للعملية الثورية بأسرها.

إن تعمق مضمون التحويلات الثورية المناوىء للرأسمالية قد اقترن بالعفو عن المعتقلين السياسيين والشخصيات النقابيّة والمساهمين في حركة الانصار عام ١٩٦٥. واعترفت الحكومة العسكرية رسمياً بالاتحاد العام لشغيلة بيرو. وساعدت الامكانيات الجديدة للعمل العلني، وتعزز نفوذ الاتحاد العام بين الجماهير الشعبية، على تسديد الضربات في النضال ضد اتحاد شغيلة بيرو الموالي للامبريالية والذي يسيطر عليه حزب « آبرا » (« الحزب الثوري الحقيقي للعمل الشعبي ») الرجعي.

إلا أن التحرر التام لم يتحقق بعد. فالامبريالية والأوليغارشية المحلية يسيطران على ركائز هامة في اقتصاد بيرو. ومع أن الديمقراطية تُشاع في جهاز الدولة، فان الموظفين السابقين ظلوا فيه كلهم تقريباً، وإن القسم البيروقراطي الذي تكوَّنت أغلبيته من العناصر الرجعية في ظل الحكومات السابقة المعادية للشعب، يمارس التخريب ويخلق الصعوبات ويضع الحواجز أمام تطور العملية الثورية. وتستخدم الامبريالية والبرجوازية الكبيرة مختلف طرق المقاطعة والتخريب. فهما تشلان جزئياً أو كلياً الانتاج الصناعي، وتخرقان عمداً القوانين الاقتصادية وقوانين العمل الجديدة، وتدبران النزاعات في العمل مستفيدين من المستوى الواطىء للوعي البروليتاري لدى بعض العمال، وتخفيان السلع الضرورية، وتستفيدان من بعض الصعوبات التى ظهرت في الزراعة والتموين بسبب الكوارث الطبيعية بغية رفع الاسعار.

ويتزايد من يوم لآخر النشاط التآمري للرجعية الداخلية التي تستخدم هذه الطرق. إلا أن

الصراع الطبقي في بيرو دخل منذ تشرين الاول ١٩٦٨ مرحلة جديدة. فلم يعد الامر محصوراً ببدء التحويلات المناهضة للامبريالية والأوليغارشية، بل اصبح الهدف هو تعميق المضمون الاجتماعي لهذه التحويلات واستكمالها نهائياً.

ويساعد الدفاع عن التحويلات التقدمية المناوئة للامبريالية والاوليغارشية والجارية في البلاد، على تحقيق وحدة اعمال القوى الشعبية وإقامة التحالف بين التيارات السياسية والنقابية التقدمية وبين الاوساط العسكرية ذات الميول الثورية. وجرى تقدم إيجابي كبير في العملية الطويلة الامد، والتي لم تنجز بعد، لتوحيد جميع الطبقات والكتل الاجتماعية التي تتعرض للاستغلال من جانب الامبريالية والأوليغارشية في جبهة موحدة معادية للامبريالية.

واشار شيوعيو بيرو إلى حدوث انقلاب عسكري من طراز جديد في عام ١٩٦٨، وايدوا حكومة فيلاسكو الفارادو. وأكدت وثيقة للحزب الشيوعي في بيرو «إن تأييد حزبنا للتحويلات الثورية يستند إلى أهم أحكام البرنامج الذي أقرّه وعرضه على الشعب المؤتمر الخامس للحزب، والتي تقبلتها الحكومة الحالية وهي تنفذها بأشكال متنوعة وبطرق متميزة خاصة بها». وأعربت البروليتاريا عن تأييدها للحكومة كذلك عن طريق اتحادها النقابي المتنفذ ـ الاتحاد العام لشغيلة بيرو. والتزم الفلاحون بموقف مماثل. وبالتالي أخذت تنضم إليهم بالتدريج أوساط المثقفين الواسعة والجماعات الغفيرة المتزايدة من أشباه البروليتاريين والفئات المتوسطة من سكان المدن الاقل اثراء.

وفي ظل التوزيع الجديد للقوى الطبقية تصبح المهمة الاساسية في الوقت الحاضر هي تعزيز وحدة جميع القوى الوطنية التقدمية المناوئة للامبريالية. وتتكون القاعدة الاجتماعية لجبهة هذه القوى من الطبقة العاملة المنظمة والموحدة في تنظيم قوي هو الاتحاد العام لشغيلة بيرو، وكذلك من الفلاحين ومنظمات الشبيبة وشغيلة التعاونيات الزراعية ـ الصناعية والمثقفين التقدميين ومستخدمي الدولة والاوساط الطلابية غير المتأثرة بالايديولوجية المتطرفة، والجنود والضباط وجنرالات القوات المسلحة. وهذه الطبقات والكتل الاجتماعية التي تحبط مؤامرات الرجعية الداخلية والامبريالية، تناضل بنشاط في سبيل الاصلاح الزراعي الثابت ومصادرة الصحف الأوليغارشية وجعلها تعاونية وتأميم المؤسسات الكبرى لصناعة المعادن والتجارة الخارجية بأسرها وفي سبيل سيطرة الدولة على كامل النظام المصرفي وفي سبيل الاصلاح الجذري للتعليم وتطبيق خطة وطنية للتنمية. وإن الحركة المناضلة في سبيل تنفيذ هذه الاجراءات تستهدف آفاق النضال في سبيل التحويلات الاعمق المناوئة للامبرياليةوالاوليغارشية وفي سبيل الانتقال إلى الاشتراكية.

إن الجماهير الشعبية والشيوعيين والقوى السياسية الاخرى، تتابع الثورة الديمقراطية التقدمية التي بدأتها الحكومة العسكرية ضد الامبريالية والأوليغارشية. إلا أن مستقبل هذه الثورة يعتمد ليس فقط على موقف الحكومة الثوري الثابت. فان قمع الثورة المضادة، واستبعاد إمكانية العودة إلى الوراء في المرحلة الاولى من العملية الثورية، ثم الانتقال إلى الاشتراكية - كل ذلك لا يقلّل، بل يزيد من أهمية الاعمال السياسية النشيطة من جانب الجماهير، وخصوصاً من أهمية الدور الثوري للطبقة العاملة.

وبالرغم من الهزيمة المؤقتة للقوى الثورية التي دعمت حكومة سلفادور الليندي في شيلي، تتسم بأهمية سياسية كبيرة خبرة النضال في سبيل تشكيل وتطوير تحالف الوحدة الشعبية ونشاطه الخلاق.

وكان تحالف الوحدة الشعبية قد تكوّن ملتفاً حول الطبقة العاملة واحزابها. وظهر هذا التحالف في أتون الاشتباكات الطبقية الحادة بين البروليتاريا والفلاحين والفئات الوسطى من سكان المدن من جهة، وبين الاحتكارات الاجنبية والمحلية من جهة اخرى. وفي سياق الاضرابات العامة خلال ١٩٥٦ - ١٩٥٧ و ١٩٦٠ - ١٩٦٢ ١٩٦٧ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠، تلك الاضرابات التي اتسمت بطابع سياسي واضح، انصهرت وحدة أعمال الطبقة العاملة وتعزّز تنظيمها النقابي والسياسي. وكان الحزبان الشيوعي والاشتراكي قد شكلا في عام ١٩٥٢ جبهة الشعب التي رشحت الليندي لمنصب رئيس الجمهورية.

وكان من الخطوات الكبرى في النضال من اجل وحدة الحركة العمالية والقوى اليسارية المناهضة للامبريالية، تأسيس المركز الموحد لنقابات شغيلة شيلي (كوت) في عام ١٩٥٣ وتأسيس جبهة العمل الشعبي (فراب) على أساس التحالف بين الحزبين الشيوعي والاشتراكي والأحزاب الديمقراطية الأخرى. وجاء في بيان الأحزاب التي شكّلت هذه الكتلة المناوئة للامبريالية، أن (فراب) هي تنظيم سياسي موحد للقوى الثورية الطليعية، مدعو إلى تنسيق نشاط الأحزاب المنضمة إليه في ميدان النضال السياسي والبرلماني والنقابي وخلال الحملات الانتخابية. وأبدت الجبهة استعدادها للعمل في هذه الحركات أو الانتخابات بالاشتراك مع المنظمات الأخرى إذا اتفقت الأهداف والمهمات. وأشار البيان إلى أن الأحزاب المنضمة إلى هذا التحالف تحتفظ بالاستقلال وحرية التعبير ونشر مبادئها الايديولوجية والدفاع عنها.

وقد ساعد تشكيل وتعزيز «فراب» و «كوت» على نهوض الحركة العمالية والمناوئة للامبريالية، وتوسيع وحدة اعمال الجماهير الشعبية في شيلي. وظهرت في الحزبين الراديكالي والمسيحي الديمقراطي اللذين يضمان ممثلي الفئات الوسطى وبعضاً من العمال،

تيارات ديمقراطية مناوئة للامبريالية طالبت بالتحويلات الاجتماعية الاقتصادية الجذرية التي تفتح الطريق إلى بناء الاشتراكية. وتسلّم قيادة الحزب الراديكالي جناحه التقدمي، وبعد مؤتمر هذا الحزب الذي عقد في عام ١٩٦٧ تحت شعار « طريق شيلي الجديد ـ الاشتراكية والديمقراطية » انخرط الحزب الراديكالي في الحركة الشعبية. وبرزت من الحزب المسيحي الديمقراطي تيارات يسارية أسست حركة العمل الشعبي الموحد (مابو)، والمنظمة المسيحية اليسارية اللذين دخلا تحالف الوحدة الشعبية.

واتسم بأهمية خاصة بين العوامل المؤدية إلى تشكيل الجبهة خط الحزب الشيوعي الذي وضعه في مؤتمريه الثالث عشر والرابع عشر، والرامي إلى تعزيز التفاهم بين الاشتراكيين والشيوعيين وتشكيل تحالف واسع للوحدة الشعبية، وتوحيد جميع القوى الوطنية والتقدمية. وفي النضال من أجل تنفيذ الخط السياسي للحزب الشيوعي ناضل شيوعيو شيلي بنشاط ضد الاعداء السافرين والمتسترين ـ غلاة الرجعيين والعناصر اليسارية المتطرفة التي انكرت إمكانية فوز تحالف الوحدة الشعبية في الانتخابات.

وتكوّن تحالف القوى الشعبية في كانون الاول ١٩٦٩ من الاحزاب الشيوعي والاشتراكي والراديكالي والاشتراكي ـ الديمقراطي وكذلك حركتي العمل الشعبي الموحد (مابو) والعمل الشعبي المستقل (آبي). وفيما بعد التحق الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي بالحزب الراديكالي وانفصلت عن الحزب الديمقراطي المسيحي المنظمة المسيحية اليسارية التي دخلت تحالف الوحدة الشعبية. ووقعت هذه الاحزاب والحركات «البرنامج الاساسي للوحدة الشعبية». وضمّ تحالف الوحدة الشعبية القوى الديمقراطية المرتبطة بحياة الشعب أوثق ارتباط. فقد أحرز التفاهم، الماركسيون والكاثوليك والماسونيون وممثلو فئات السكان بمختلف معتقداتهم الفكرية ومنحدراتهم الاجتماعية. وجسّد تحالف الوحدة الشعبية كامل التنوع الاجتماعي والاستجماع السياسي للشعب الشيلي. وبدون ذلك لم يكن بالامكان قيادة الجماهير إلى النصر.

ان اتحاد ممثلي مختلف فئات السكان المناضلين ضد الامبريالية وفي سبيل تصفية البنيات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، وفي سبيل اشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية في شيلي في تحالف الوحدة الشعبية اثناء الحملة الانتخابية، قد أدى إلى فوز هذه القوى في انتخابات الرئاسة في ٤ أيلول ١٩٧٠. وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٧٠ شرعت بممارسة اعمالها حكومة برئاسة زعيم الاشتراكيين سلفادور الليندي. وكانت هذه الحكومة قد تشكلت من ممثلي جميع القوى السياسية المنضمة إلى تحالف الوحدة الشعبية.

وقد لعبت دوراً هاماً في تشكيل وتعزيز تحالف الوحدة الشعبية الاعمال المشتركة

للشيوعيين والاشتراكيين في النضال من اجل مصالح جماهير الشغيلة الشيلية بأسرها. ولم يكن احراز النصر مجرد نتيجة لسياسة الحزب الشيوعي أو أي حزب آخر على حدة. فقد كانت ضرورية مساهمة كل حزب من احزاب الوحدة الشعبية بهذه الدرجة أو تلك. وإن عدم مشاركة أي حزب منها كان يمكن أن يسفر عن عواقب فتاكة.

إن وحدة وتفاهم مختلف التيارات الشعبية كانا قد انصهرا في الاعمال المشتركة التي تمارسها الجماهير الشعبية بغض النظر عن آرائها السياسية والدينية. وظهر في شيلي خلال الحملة الانتخابية أكثر من ١٤٨٠٠ لجنة للوحدة الشعبية انضمت إليها مئات الالاف من المناضلين، والكثيرون منهم غير حزبيين. وكان نشاط هذه اللجان في التربية السياسية للجماهير الشعبية قد انتشر في المصانع والمعامل والمؤسسات الزراعية ودوائر الدولة وفي الجامعات واحياء السكن. وجرى هذا النشاط تحقيقاً لمختلف الاهداف: تنفيذ المطالب الملحة، وحل القضية الاساسية ألا وهي مسألة السلطة السياسية.

إلا أن النضال لم يقتصر على اطار الحملة الانتخابية، بل جرى على أساس أعمال الجماهير في جميع الاتجاهات. وبالاضافة إلى الدعاية في الحملة الانتخابية وتوضيح أحكام «البرنامج الاساسي للوحدة الشعبية» نظّمت لجان الوحدة نضال الشغيلة والشعب بأسره في سبيل تلبية الحاجات الملحة. وفي سياق النضال الانتخابي جرت أعمال هامة مثل الاضراب الوطني العام الذي نظّمه المركز الموحد لنقابات شغيلة شيلي. وكان صدُّ التخريبات الايديولوجية البرجوازية، وخصوصاً مختلف مظاهر العداء للشيوعية وللاتحاد السوفياتي ومختلف التيارات الانعزالية واليمينية، ولا يزال، واحداً من الشروط الضرورية لتأسيس وتعزيز وحدة القوى الديمقراطية في النضال ضد عدوي الشعب الرئيسيين ـ الامبريالية والأوليغارشية وبالتالي فان تحالف الوحدة الشعبية لم يكن مجرد نتيجة للاتفاق بين قيادات الاحزاب، بل هو ثمرة لنضال الجماهير وتنفيذ لارادتها. وكان تأسيس هذا التحالف والنجاحات الكبيرة في تنفيذ برنامج الثورة الزراعية المناهضة للامبريالية وللاحتكارات والمتجهة نحو الاشتراكية ـ كل ذلك كان بالدرجة الاولى حصيلة للاعمال المشتركة المتنوعة العديدة والتفاهم بين الشغيلة، بين أبناء الشعب جميعاً.

ويمكن تمييز ثلاث مراحل في النشاط الثوري للاحزاب والكتل السياسية التي انضمت إلى تحالف الوحدة الشعبية. كانت القوى الثورية تهاجم بحزم في المرحلة الاولى من فوز تحالف الجبهة الشعبية في انتخابات رئاسة الجمهورية في أيلول ١٩٧٠ حتى تأميم مناجم النحاس ومصانع صهر النحاس في النصف الثاني من عام ١٩٧١. وتميزت المرحلة الثانية التي استمرت زهاء

عامين وانتهت بدحر تمرد قوات الدبابات في ٢٩ حزيران ١٩٧٣ بالتوازن غير الثابت بين قوى الثورة وقوى الردة. وفي المرحلة الثالثة التزمت القوى الثورية مواقع الدفاع وانتقلت الرجعية إلى الهجوم. ولوحظ انسحاب متزايد لقسم كبير من الفئات الوسطى من سكان المدن عن الطبقة العاملة. وانتهت هذه المرحلة، بالانقلاب العسكري الفاشي في ١١ أيلول ١٩٧٣.

كانت الحكومة الشعبية طوال هذه السنين تسعى إلى ازالة سيطرة الاتحادات الاحتكارية الاجنبية والأوليغارشية البرجوازية الاقطاعية المحلية، وفتح الطريق أمام الشعب الشيلي إلى التحويلات الاشتراكية في إطار الدستور البرجوازي القائم. وتلك واحدة من السمات المميزة للثورة الشعبية في شيلي. كان الصراع الطبقي قد اشتد باكثر الاشكال حدة وتنوعاً، وذلك بالدرجة الاولى حول المسألة الاساسية في الثورة، نعني سلطة الدولة، وهي المسألة التي لم تحل لصالح الحركة الشعبية الشيلية، وذلك لأن ممثلي الوحدة الشعبية لم يكونوا يتمتعون بالاغلبية في البرلمان ولم تكن السلطة القضائية في أيديهم. وأكدت قرارات الدورة التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الشيلي في أواخر اذار ١٩٧٣. «أن تطور الصراع الطبقي قد بيَّن أن الشعب الشيلي بحاجة متزايدة إلى السلطة كاملة من أجل قهر مقاومة الاعداء التاريخيين وبناء الاشتراكية».

واستناداً إلى قانون المؤتمر الوطني المؤرخ في ١١ / ٧ / ١٩٧١ أعلنت الحكومة الشعبية عن تأميم مناجم النحاس، وهو التأميم الذي لم يتجرأ على التصويت عليه حتى نواب الحزب القومي اليميني المتطرف (فقد امتنعوا عن التصويت)، وعن سيطرة الدولة على الفروع الاقتصادية الاساسية وعلى كامل نظام المصارف والتسليف، وعن السيطرة على التجارة الخارجية، وعن الاصلاح الزراعي على اساس قانون عام ١٩٦٧ البعيد عن الكمال والذي أقرته السلطات السابقة، وكذلك عن الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية الاخرى في صالح توسيع وتعزيز قطاع الدولة الاقتصادي. وأصبحت في حوزة الدولة مؤسسات صناعة استخراج النحاس وخامات الحديد والفحم والصناعة التعدينية وصناعة الاسمنت وتوليد الكهرباء والنقليات الجوية والسكك الحديدية وشبكة التلفون والتلغراف. وفي اواسط عام ١٩٧٣ كان قطاع الدولة قد أنتج اكثر من نصف المنتوج الوطني الاجمالي.

وحلت الحكومة الثورية بنشاط المشاكل الاجتماعية المعقدة، مما أدى إلى تقليص كبير في البطالة (من ٨,٨٪ في تشرين الثاني ١٩٧٠ إلى ٣,٧٪ في تموز ١٩٧٢). وقد بدأ بناء ١٠٠ ألف شقة، علماً بأن نقص المساكن الاجمالي كان يعادل سكناً لخمسمائة الف عائلة، وزيدت الاجور ورواتب المتقاعدين ومعونات العوائل المتعددة الافراد. وأدى ذلك كله إلى زيادة كبيرة

في القدرة الشرائية لدى الجماهير الشعبية. فقد ازدادت مداخيلها الفعلية في عام ١٩٧١ بنسبة ٢٠ ٪، كما ارتفع مستوى الاستهلاك لدى المواطنين الذين يعيشون على الرواتب والاجور بنسبة ١٣٪.وتحققت إعادة توزيع المداخيل لصالح الشغيلة. فلئن كانت حصة العمال والمستخدمين من الدخل القومي في عام ١٩٧٠ تعادل ٥٢ ٪، فقد ارتفعت هذه الحصة في عام ١٩٧١ إلى ٥٩ ٪.

وأدت الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية إلى تعميق العملية الثورية، وولدت استقطاباً شديداً للقوى السياسية ومقاومة مسعورة من جانب الرجعية البرجوازية الاقطاعية، تلك المقاومة التي اتخذت مختلف الاشكال. فقد لجأت المعارضة الرجعية التي مثلها الجناح اليميني للحزب الديمقراطي المسيحي والحزب القومي والحزب الراديكالي اليساري وحزب الديمقراطية الراديكالية إلى أعمال التخريب. والمؤامرات والعمليات المسلحة والاضرابات وغلق مؤسسات أرباب العمل الصغار والتجار، ومارست الدعاية النشيطة المعادية للشعب وللشيوعيين في الصحافة والاذاعة والتلفزيون. وبلغ الصراع الطبقي حدة خاصة بسبب محاولة الثورة المضادة للاطاحة بالحكومة الثورية إبان التمرد السافر الذي جرى في ايلول ـ تشرين الاول ١٩٧٢، وهزيمة المعارضة البرجوازية الاقطاعية في الانتخابات البرلمانية الجزئية في ٤ اذار ١٩٧٣ ودحر تمرد قوات الدبابات في ٢٩ حزيران ١٩٧٣.

وفي سياق النضال لم تقتصر أعمال القوى الثورية على صد مقاومة الرجعية المنظمة وعلى توسيع قطاع الدولة الاقتصادي والسير قدماً في تحقيق الاصلاح الزراعي، فقد اضطرت كذلك إلى تذليل الصعوبات الاقتصادية التي تزايدت بسبب الهجوم المضاد الموحد من جانب الامبريالية وحلفائها الشيليين. وكانت القوى الشعبية تدرك أن هناك صعوبات اقتصادية كبيرة في شيلي. فقد لوحظت في البلاد فترات انقطاع في التموين، بما فيه تموين الخبز واللحوم، وارتفعت الاسعار كثيراً. وقامت هناك «سوق سوداء». ولم يكن مستوى انتاجية العمل في العديد من المؤسسات يتناسب ومتطلبات الخطة.

وكان من أسباب الصعوبات كذلك الهفوات في السياسة الاقتصادية للحكومة الثورية. ولكن الامر الرئيسي لم يكن يكمن في ذلك. فقد لوحظ في البلاد لأمد طويل قبل انتصار القوى الشعبية ركود وفترات انقطاع في وتائر النمو الاقتصادي. وعلى أثر تأميم مناجم النحاس والبنوك نظمت الامبريالية بالتعاون مع الرجعية المحلية عدواناً اقتصادياً فعلياً، مع أنه «غير صاخب» ضد الشعب الشيلي. فقد رفضت الاحتكارات الاميركية إرسال التجهيزات وقطع الغيار اللازمة لمواصلة عمل مناجم النحاس بصورة طبيعية، وغادر شيلي

الاخصائيون الاميركان الذين كانوا يعملون في هذه المناجم. وفرض الحظر على ودائع مؤسسات الدولة الشيلية في بنوك الولايات المتحدة الاميركية. وتكبدت البلاد خسائر جسيمة من هبوط أسعار النحاس في السوق العالمية (فقد أهبط سعره من ٦٨ إلى ٤٨ سنتاً للباوند الواحد، مما كلف شيلي ٢٤٠ مليون دولار) ومن غلق موارد التسليف في الولايات المتحدة الاميركية التي كانت تموّلها. وأدى تخفيض سعر الدولار إلى هبوط قيمة احتياطي العملة في شيلي لدرجة كبيرة وكان عبئاً ثقيلاً على كاهل الجماهير الشعبية، دفع أكثر من ٢٠٠ مليون دولار سنوياً لتسديد الديون الخارجية التي خلفتها الحكومات السابقة ودفع الفائدة المئوية عليها. لقد كان التخريب الاقتصادي الذي مارسته الأوليغارشية الشيلية في الصناعة والزراعة والدسائس واضرابات الشغيلة التي دبرتها الرجعية وجرائم القتل والحرائق واقتياد الماشية إلى خارج البلاد، وعواقب «اضراب» أصحاب مؤسسات سيارات النقل وقسم من تجار المفرق ـ كل ذلك قد ادى إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية لدرجة خطيرة.

وما كان من شأن ذلك كله أن يمر بسلام بالنسبة لاقتصاد البلاد الذي كان يتطور طوال عشرات السنين بالاعتماد الكلي على السوق الرأسمالية العالمية. فهذه البلاد كانت على الدوام تستورد الاغذية والسلع الاخرى. وكان تزايد الطلب قد استدعى توسيع استيراد الاغذية وبضائع الاستهلاك العام الاخرى، بالرغم من تقلص إمكانيات الدولة في مجال العملة الصعبة لدرجة كبيرة. وقدمت بلدان الأسرة الاشتراكية مساعدة لا تقدَّر بثمن إلى الشعب الشيلي في مكافحة الصعوبات الاقتصادية وفي حماية مكتسبات الثورة الديمقراطية المناهضة للامبريالية وللاحتكارات. فلقد بنى الاتحاد السوفياتي كثيراً من المؤسسات الصناعية الجديدة وساعد في ترميم القديمة منها، وساعد في تطوير بناء المساكن وقدم للحكومة الثورية قروضاً لاقتناء الاغذية. وتسلمت الحكومة الشعبية ثلاثة قوارب سوفياتية لصيد الاسماك. وساعد ذلك لدرجة كبيرة على تحسين تموين السكان الشيليين.

وكانت القوى الثورية مضطرة كذلك إلى تذليل هفواتها هي الناجمة عن قلة الخبرة، والاخطاء التي اقترفها الزعماء السياسيون ومستخدمو الدولة. فالوحدة الشعبية لم تستطع أن تكوّن هيئات الادارة الدقيقة الفعالة لاقتصاد البلاد. فالكثيرون من المدراء وممثلي الحكومة في مؤسسات وبنوك قطاع الدولة، كانوا يعملون «على هواهم»، فتحولوا إلى امراء صغار لا يشعرون بأية مسؤولية عن تصرفاتهم، ولا يقدمون الحساب عنها. ففي ميدان سياسة الأجور والتسريح والتشغيل وغير ذلك من المسائل الاجتماعية والاقتصادية، كانوا يعملون كيفما يحلو لهم، ويتخذون القرارات التي تستجيب لمصالحهم الشخصية أو لمصالح الاحزاب السياسية التي

ينتمون إليها .

وبالرغم من جميع الصعوبات كانت الطبقة العاملة وقسم كبير من السكان الكادحين يدركان أن الحكومة تراعي مصالحها وتسلك نهج مواصلة التحويلات الثورية. وكانت أعمال الجماهير ترغم الرجعية احياناً على التراجع. وبما أن التحويلات الاجتماعية الاقتصادية كانت تجري لصالح أغلبية السكان، فقد كانت هناك إمكانيات فعلية لمواصلة توسيع القاعدة الاجتماعية للوحدة الشعبية عن طريق اجتذاب الجماعات الواسعة والفئات الوسطى التي كانت واقعة تحت تأثير الأوليغارشية البرجوازية الاقطاعية. وكانت البروليتاريا قادرة وملزمة باجتذاب هذه الجماعات إلى جانب الثورة.

وكان من رأي شيوعي شيلي، أن الحقوق الدستورية للمعارضة ينبغي ان تحظى بالاعتراف. ولكنه لم تكن هناك أية امكانيات تقريباً في تشرين الاول ١٩٧٢ لتوسيع القاعدة السياسية للوحدة الشعبية. وكانت بعض أوساط أحزاب المعارضة تؤيد التحويلات الثورية، بل ووافقت حتى على فكرة الاشتراكية، ولكنها لم تستطع أن تتخلى عن مصالحها السياسية الانانية ومحاولات استلام السلطة والسعي إلى التحول إلى قوة قيادية في الحركة الشعبية ومع ذلك كان من الممكن، بالاعتماد على حركة الجماهير الشعبية، إقامة اتفاقات مع قسم من أحزاب المعارضة لتحقيق بعض التحويلات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الشعب بأسره.

وكانت الاغلبية الساحقة من السكان التي يعبر الحزب الشيوعي أيضاً عن مصالحها، قد هبّت بحزم ضد التمردات العسكرية والحرب الأهلية التي كانت تنوي الرجعية إشعال لهيبها، وخصوصاً الكتل الفاشية المجندة في المعارضة والعسكريون الرجعيون.

ولكن ليس جميع المعارضين كانوا راغبين في اسقاط الحكومة الثورية. فلئن كان قسم منهم غير كبير نسبياً، ولكنه غير قليل الخطر ابداً، قد أعدّ العدة لتمرد الثورة المضادة فان قسماً آخر، كبيراً نسبياً، كان يلتزم بالطريق الدستوري. ومع ذلك كانت القوة الحاسمة في كافة الاحوال هي الجماهير الشعبية بقيادة الطبقة العاملة. وبالتالي فان الدعم الحازم للحكومة الثورية لم يكن ممكناً بدون النضال في سبيل توحيد أغلبية السكان والتفافهم حول الطبقة العاملة. ولتحقيق هذا الهدف كان من الضروري قبل كل شيء، توفر التلاحم الوثيق بين أحزاب الوحدة الشعبية والقيادة الموحدة، للحكومة في حل القضايا الاساسية ذات الطابع السياسي والاقتصادي. واكد الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في شيلي لويس كورفالان في دورة اللجنة المركزية للحزب في اذار ١٩٧٣ «أن الحزبين الشيوعي والاشتراكي هما العمود الفقري للحركة الشعبية، وكان التفاهم بينهما ولا يزال الاداة الاساسية لزحف الثورة

الشيلية إلى الامام ».

والتزمت اوساط معينة من (مابو) والحزب الاشتراكي الشيلي كذلك بالمبادىء الماركسية ـ اللينينية بصدد دور البروليتاريا في الثورة. فبعد فصل الكتلة اليسارية المتطرفة من قيادة (مابو) في اذار ١٩٧٣ عززت هذه المنظمة صفوفها فكرياً وسياسيا وناضلت بحزم في سبيل تلاحم الوحدة الشعبية والتنفيذ الثابت لوثائقها المنهاجية. وشجبت دورة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي التي انعقدت في اذار ١٩٧٣، محاولات اليساريين المتطرفين لشق الطبقة العاملة والوحدة الشعبية، وأكدت أن وحدة الاشتراكيين والشيوعيين وتلاحم جميع احزاب الجبهة وكذلك الوحدة داخل كل حزب، هي ملك لا يقدَّر بثمن للحركة الشعبية ككل.

ولكنه بالرغم من الجهود الهائلة التي بذلها الماركسيون ـ اللينينيون لم يتم تحقيق الوحدة الفكرية السياسية المتينة في تحالف الوحدة الشعبية. وكان انعدام مثل هذه الوحدة واحداً من أسباب الهزيمة المؤقتة للثورة في شيلي.

موقف الفئات الوسطى والبرجوازية والمتوسطة في الحركة التحررية لبلدان اميركا اللاتينية:

إن تحالف الطبقة العاملة والفلاحين، تحالف البروليتاريا مع فئات الشعب غير البروليتارية، يؤمن ايجاد الجبهة الديمقراطية الموحدة الكفاحية المتينة المناوئة للامبريالية والأوليغارشية. وفي بلدان اميركا اللاتينية تتطلب مصالح الثورة المظفرة توسيع الجبهة المعادية للامبريالية وليس تضييقها، واجتذاب جميع فئات السكان إليها بهذا الشكل أو ذاك، فئات السكان القادرة على النضال ضد العدو المشترك. إن الامر الرئيسي في تأسيس وتعزيز هذه التحالفات، هو التفاهم بين البروليتاريا والثوريين غير البروليتاريين.

وفي مجرى النضال التحرري لشعوب اميركا اللاتينية، تكدّس جماهير البروليتاريا خبرتها السياسية الخاصة، وتلتف في آخر المطاف حول الاحزاب الماركسية ـ اللينينية. وإلى جانب ذلك ينتقل قسم كبير من الفئات الوسطى في الوقت ذاته إلى المواقف الثورية ويناضل بتفان في سبيل تحرر شعوب اميركا اللاتينية ويستهدف تصفية الرأسمالية وبناء المجتمع الاشتراكي. ولا تزال هذه الفئات تتمتع بامكانيات واسعة للعمل باعتبارها قوة ثورية بل وحتى للاضطلاع بدور قيادي في الحركات المناوئة للامبريالية في البلدان التي لا تزال البروليتاريا فيها قليلة العدد وضعيفة سياسياً.

لقد ترسخ في الحركات الثورية لشعوب اميركا اللاتينية في الاربعينات ـ الستينات اتجاه البرجوازية المتوسطة إلى الاتفاق مع الامبريالية والرجعية الداخلية. فالبرجوازية التي تلعب

دوراً ايجابياً معيناً في الثورات الزراعية والديمقراطية والشعبية، تميل في لحظات معينة إلى التعاون مع الاقطاعيين والرأسمال الاجنبي، وفي حالة استلامها السلطة ليس نادراً أن تستسلم لهم. وبديهي أن تصبح القوى المحركة للثورة في هذه الظروف، هي الطبقة العاملة والفلاحون والفئات المتوسطة التقدمية من سكان المدن الداخلة في تحالف ثوري وثيق.

ويوجد ارتباط ديالكتيكي للوحدة والصراع بين التيارات الثورية المتطورة داخل صفوف البروليتاريا من جهة، وداخل الفئات الوسطى من جهة اخرى. الا أن النضال لا يجري ضد الثوريين البرجوازيين الصغار، بل في سبيلهم بمعنى ما، في سبيل جميع القوى التقدمية المعادية للامبريالية من بين الثوريين غير البروليتاريين. إن التيارات الثورية التي تظهر على أساس غير بروليتاري تقصّر، كقاعدة عامة، في تقدير دور الطبقة العاملة والاحزاب الماركسية ـ اللينينية. وكثيراً ما يتجلى لديها ميل نحو القومية الرجعية والنزعة المغامرة والارهاب والتمسك بايديولوجية معاداة الشيوعية والاتحاد السوفياتي. وفي فترات الاخفاق يظهر في هذه الحركات التشتت والتذبذب والنزعة الذاتية والقنوط. ومع ذلك فان هذه التيارات هي تيارات ثورية تشغل البروليتاريا الثورية في معاملتها موقف الوحدة أكثر من موقف الصراع، بغية التوصل إلى التحالفات الديمقراطية الواسعة المعادية للامبريالية. وبالرغم من وجود الصراع بين هذه التيارات من أجل قيادة الحركة وعدم توقف الصراع الايديولوجي فان محاولات تحويله إلى «صراع لابادة» هذا التيار الثوري أو ذاك تؤدي دوماً إلى تعزز مواقع الامبريالية والرأسمال المحلي الكبير والأوليغارشية الاقطاعية وتلحق ضرراً بالثورة.

اجتذاب الكنيسة والقوات المسلحة للمساهمة في النضال التحرري:

لقد حدث تقدم في المؤسسات التي تعتبر ثابتة في اميركا اللاتينية مثل القوات المسلحة والكنيسة.

وقد تراكمت خبرة معينة في الائتلافات الواسعة التي تشارك فيها الاحزاب الديمقراطية المسيحية (اورغواي وسلفادور وكولومبيا والارجنتين وغيرها). وتساهم الكنيسة مساهمة ذات شأن كبير في النضال ضد الدكتاتوريات والرجعية ومن أجل حماية حقوق الشغيلة في باراغواي والبرازيل وبعض البلدان الاخرى. وتؤيد الأوساط الروحية المتنفذة التحويلات الثورية في شيلي وبيرو. وتكوّنت حركة واسعة للشخصيات الكنائسية المؤيدة للاشتراكية.

وتجلت بكل وضوح خاصية أخرى في الحركة التحررية لشعوب اميركا اللاتينية. فقد ظهر جناح وطني في القوات المسلحة لبعض البلدان. ولعب هذا الجناح دوراً هاماً في التحويلات التي جرت في شيلي. ويتعمق التفاهم بين الاحزاب العمالية والاوساط التقدمية

للقوات المسلحة في بناما والاكوادور وخصوصاً بيرو. وبيّن سير التطور الثوري إمكانية ظهور أشكال جديدة للدولة تتميز بمساهمة القوات المسلحة في التطور الاقتصادي والاجتماعي التقدمي.

وعلى أساس خبرة الحركات الثورية لشعوب أميركا اللاتينية يتأكد الاستنتاج الماركسي ـ اللينيني القائل بأن شكل الثورة وتطورها الناجح، يعتمدان لدرجة كبيرة على موقف الجيش. وتكتسب الثورة المضادة قوة وتحرز النصر عندما يسير الجيش وراء العسكريين الرجعيين. وكان الامر كذلك في البرازيل عام ١٩٦٤ حيث أطاح الجنرالات الرجعيون بالنظام الديمقراطي. وتكرر ذلك من جديد في بوليفيا عام ١٩٧١ وفي شيلي عام ١٩٧٣، حيث منيت حكومتا الجنرال توريس وسلفادور الليندي بالهزيمة، وذلك قبل كل شيء لأن الرجعية استطاعت بمساعدة الامبريالية أن تجتذب إلى جانبها أغلبية الجيش. إلا أن التحويلات الثورية في بيرو هي نتيجة لأعمال العسكريين ذوي الميول الوطنية الذين تسلموا السلطة.

وكان السعي إلى فرض مبادىء معاداة الشيوعية، مثل مبدأ «مكافحة الاعمال الهدامة» ومبدأ «الحدود الايديولوجية» على القوات المسلحة في بلدان اميركا اللاتينية، قد حث قسماً من الضباط على الدراسة الجدية للخصائص القومية لمجتمع اميركا اللاتينية والاطلاع على مضمون النظرية الماركسية ـ اللينينية. وأدرك هؤلاء الضباط الوطنيون أن اعداء اميركا اللاتينية ليس الشعب والشيوعيون، بل الامبريالية والأوليغارشية البرجوازية الاقطاعية. ورأى الكثيرون من الضباط والجنرالات ظلم وفاقة سكان بلدان اميركا اللاتينية أثناء تنفيذ ما يسمى ببرامج «العمل المدني» (شق الطرق وبناء المدارس والمستشفيات في المناطق النائية في بلدانهم) وخلال العمليات الموجهة ضد الانصار. وأثر في تكوين الوعي الوطني لدى الاوساط العسكرية في اميركا اللاتينية تردي السمعة العسكرية للامبريالية الاميركية بنتيجة دحر المتدخلين في كوبا، والهزائم في الفيتنام والمناطق الاخرى من العالم. وكان من شأن جميع هذه الوقائع أن لا تؤثر تأثيراً إيجابياً على سلك الضباط لو لم تحدث تغيرات نوعية في تركيبه الاجتماعي. فخلال العقد الاخير، أخذ قوام سلك الضباط يكتمل بصورة رئيسية ليس عن طريق ممثلي الأوليغارشية، بل عن طريق أبناء الفئات الوسطى. وإن ظهور وتقوي الميول الوطنية الديمقراطية الثورية في القوات المسلحة، بما فيها سلك الضباط، يمكن أن يقويا ويعمقا العمليات الثورية في بلدان اميركا اللاتينية.

ولقد شهدت بداية المرحلة الجديدة للنضال ضد الامبريالية في أميركا اللاتينية خاصية مميزة اخرى. فاليوم تناضل ضد الامبريالية الاميركية ليس كوبا والاحزاب والحركات

السياسية التقدمية وحدها، بل وحكومات بيرو وبناما والاكوادور وبعض الدول الاخرى. وظهرت امكانية الاعمال المشتركة لدول اميركا اللاتينية المعادية للامبريالية. ويمكن أن تتزعم الدول ذات الانظمة الثورية التقدمية الجبهة الموحدة المعادية للامبريالية في اميركا اللاتينية، تلك الجبهة القادرة على الاضطلاع بدور هام في النضال ضد الامبريالية وفي سبيل الاستقلال والتقدم الاجتماعي.

ولقد وجهت نجاحات النضال في سبيل الجبهة الديمقراطية الموحدة المعادية للامبريالية والأوليغارشية في مختلف بلدان اميركا اللاتينية، ضربة جدية إلى الامبريالية الاميركية والرجعية في اميركا اللاتينية، وهيأت الظروف الملائمة لمتابعة تطوير التضامن البروليتاري والعري الاخوية بين شعوب القارة، وأكدت صواب الخط السياسي للاحزاب الثورية في هذه المنطقة من العالم، ذلك الخط الرامي إلى توحيد الجماهير الشعبية في حركات طبقية واسعة مناهضة للامبريالية والأوليغارشية.

الفصل الثامن
وحدة وتضامن القوى الثورية والديمقراطية العالمية
في المرحلة الراهنة

منذ عهد الحركات الوطنية البرجوازية الاولى أصبح التضامن مع الشعوب المناضلة والاستعداد لتقديم الدعم لها إلى أقصى حد من جانب القسم التقدمي من شعوب البلدان الاخرى، سمة مميزة للتاريخ، سمة تجسِّد طموح الناس المشترك إلى الحرية. ولقد تجلت الأممية على أساس الحركات التحررية الديمقراطية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في طائفة كاملة من أعمال التضامن العالمي للمناضلين في سبيل الحرية. ومن أروع هذه الاعمال مساهمة المتطوعين من مختلف البلدان في نضال الشعوب من أجل الاستقلال والانبعاث الوطني (مثلاً في الحرب من أجل استقلال المستعمرات الاميركية من السيطرة البريطانية، وفي النضال من أجل توحيد ايطاليا والخ).

ونجد أكمل تعبير ثابت عن الأممية في التضامن البروليتاري العالمي. فليس لأية طبقة، غير الطبقة العاملة، مثل هذه الوحدة في المصالح. وبالرغم من الفوارق القومية والحدود الدولية التي تفصل بين أجزاء أكبر طبقة في المجتمع الرأسمالي، نعني البروليتاريا، فان هذه الطبقة هي في حالة متماثلة، حالة الجماهير المستغلة والمحرومة من وسائل الانتاج. وان الرأسمال الذي يعبر الحدود الوطنية ويجعل الانتاج أممياً، إنما يدفع العمال هو بنفسه إلى الاتحاد على النطاق العالمي بغية حماية مصالحهم. ولذا فان نضال مختلف الفصائل القومية للطبقة العاملة في سبيل مصالحها يكتسب طابع النضال الثوري الواحد. إن هذا النضال موجه ضد عدو مشترك هو الرأسمالية والامبريالية، وضد كل أنظمة الاستغلال والاضطهاد الاجتماعي والقومي.

أن ما يؤدي إلى التقارب بين عمال مختلف البلدان هو ليس فقط ضرورة الدفاع المشترك عن المطالب والمصالح المشتركة. فان وحدة أعمال العمال وتعاونهم العالمي يتسمان بأهمية كبيرة

خصوصاً في مجال مسائل النضال الجذرية في عهود المحن الثورية الكبرى. وإن أعمق التحويلات الثورية للمجتمع، أي الثورات الاشتراكية، لا يمكن أن تتحقق بنجاح بدون التعاون الوثيق والاعمال المتضامنة للطبقة العاملة والشغيلة في مختلف البلدان.

ولا تقتصر الأممية البروليتارية على الدفاع المشترك من قبل عمال مختلف البلدان عن مصالحهم البروليتارية الصرف المحدودة. فالطبقة العاملة التي هي أكثر قوى المجتمع تقدمية وطليعية، تناضل على الصعيد العالمي ايضاً بصفتها هذه. وتدافع الطبقة العاملة بنشاط عن الحركة التحررية للشعوب المضطهدة والتابعة للامبريالية، كما تدافع عن الحقوق والحريات الديمقراطية لجميع الناس، وتناضل ضد الرجعية والفاشية. إن الطبقة العاملة هي المناضل النشيط ضد دسائس الامبريالية العدوانية وفي سبيل نزع السلاح وتصفية الاحلاف العسكرية والقواعد الحربية في اراضي الغير، وفي سبيل توطيد السلام العالمي.

١ ـ أهمية تلاحم وتعاون القوى التحررية العالمية

تدل التجارب التاريخية على أن تلاحم وإتحاد الطبقة العاملة والشغيلة والقوى الثورية والديمقراطية في مختلف البلدان، أصبحا وسيلة جبارة في النضال ضد الطبقات الاستغلالية وضد جميع القوى الرجعية. فان قوى الاشتراكية والديمقراطية المناضلة تحت راية الأممية قد احرزت انتصارات عديدة وحققت تغيرات جذرية في العالم وهي تبني المجتمع الجديد. وبتطور العملية الثورية العالمية تتطور الأممية ايضاً، حيث يتعمق مضمونها، وتصبح أشكال تجليها أكثر تنوعاً، ويزداد دورها في قضية تحويل العالم القديم وبناء المجتمع الجديد. وفي نفس الوقت يتوسع المجال الجغرافي والاجتماعي لتطبيق مبادىء الأممية وافكارها.

في المرحلة الراهنة من الحركة الثورية العالمية تطورت واتسعت افكار الأممية إلى اقصى حد.

في ظروف التقدم السريع للمجتمع البشري المعاصر، يتسع المجال للروابط الأممية بين الشعوب إلى ما لا سابق له. ويؤدي إلى هذا تسارع وتائر اتسام القوى المنتجة بالطابع الأممي وتزايد تبادل الشعوب بالقيم المادية والروحية واتساع الاتصالات المباشرة بين الشعوب والدول. وهذا ما يزيد من شأن التعاون بين جميع البلدان في مجال الاقتصاد والعلم والتكنيك والثقافة، ويزيد من مصلحة البشرية التقدمية في توفير أكثر الظروف الدولية ملاءمة لأجل هذا التعاون وفي توطيد السلام العالمي.

إن تطور العملية الثورية العالمية عمقاً وعرضاً، والتغيرات النوعية والكمية فيها، المرتبطة

بظهور المنظومة الاشتراكية العالمية وانهيار نظام المستعمرات الامبريالي وانجذاب ملايين جديدة من الكادحين في البلدان الرأسمالية والبلدان النامية في آسيا وافريقيا إلى النشاط التاريخي الفعال - كل هذا يقدم متطلبات جديدة ويوفر إمكانيات واسعة للغاية للتعاون الأممي بين القوى الثورية. وبنتيجة هذه التغيرات ازداد كثيراً شأن العوامل الدولية في نشاط الفصائل الوطنية للحركة الثورية. واكتسب الصراع الطبقي طابعاً عالمياً حقاً. وارتسمت واخذت تتطور ترابطات وعلاقات جديدة فيما بين مختلف حلقات العملية الثورية العالمية.

وتتلخص السمة النوعية الجديدة للأممية البروليتارية في حقيقة أن الأممية البروليتارية تصبح في ظروف وجود المنظومة الاشتراكية العالمية أساساً للعلاقات بين الدول الاشتراكية: وفي هذه الحال تغدو الأممية البروليتارية أممية اشتراكية. وترتكز الأممية الاشتراكية، بوصفها ايديولوجية، على وحدة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعلى تطابق المصالح والاهداف الجذرية لشعوب البلدان الاشتراكية. ولأول مرة في التاريخ أنشىء نموذج جديد من العلاقات بين الدول يرتكز على التطبيق الدائب المستمر لمبادىء التعاون والتعاضد والمساواة والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ويغدو التعاون الوثيق بين البلدان الاشتراكية عاملاً هاماً لتعجيل تقدمها الشامل. ثم إن توطد وتطور المنظومة الاشتراكية العالمية يسهمان بدورهما بصورة حاسمة في تعجيل العملية الثورية، وفي احراز القوى الثورية العالمية نجاحات جديدة.

ومع الدور القيادي للمنظومة الاشتراكية في تعامل القوى الثورية العالمية؛ لا ينحصر الامر في تأثير هذه المنظومة على سائر القوى الثورية إذ يجري كذلك تأثير هذه القوى العكسي. وتحس بلدان الاشتراكية بتعاظم التأييد والتضامن معها من قبل سائر الفصائل الثورية وتحتاج إلى هذا التأييد. واشتد التعاون فيما بين الفصائل الاخرى من الحركة التحررية ايضاً. ويجري تقارب مصالح الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة ومصالح كادحي البلدان النامية، إذ لا يندر أن يصطدم هؤلاء وأولئك بتحكم الاحتكارات نفسها. وتتزايد وحدة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدى كادحي جميع بلدان القسم غير الاشتراكي من العالم. إن تزايد اتسام الرأسمال بالطابع العالمي (تشكيل وتنامي الاحتكارات الدولية، الاميركية في الغالب، وعمليات التكامل بشكل اتحادات الدولة الاحتكارية مثل السوق المشتركة والخ). يهيىء أساساً لتعاون أكثر وثوقاً ويتطلب زيادة تنسيق الاعمال واشكالاً جديدة لتوحيد العمال والكادحين من مختلف البلدان تنظيمياً.

وتنبع ضرورة التعاون العالمي بين القوى التحررية من المصالح المشتركة للنضال ضد

الامبريالية.

والوضع الراهن في العالم الرأسمالي يؤكد بصورة مقنعة صحة الموضوعة اللينينية القائلة إن البرجوازية في شتى البلدان تتحد على النطاق العالمي، رغم التناقضات التي تمزقها، من أجل الحفاظ على سيطرتها الطبقية. ويستغل الامبرياليون اتحادات الرأسمال الاقتصادية العالمية لأجل تقويض وإضعاف الحركة الثورية. وقد أنشأت الدول الامبريالية، برئاسة الولايات المتحدة، نظاماً متشعباً من الاحلاف العسكرية السياسية والقواعد الحربية الموجهة ضد البلدان الاشتراكية وحركات التحرر القائمة في العالم. ويلجأ الامبرياليون إلى العنف السافر في مكافحة القوى التحررية. واشتد كثيراً نشاط الامبرياليين التخريبي في الحركة التحررية العالمية، وهجومهم الايديولوجي ضد بلدان الاشتراكية وجميع الحركات التحررية. إن جهود الامبرياليين الهادفة إلى تحقيق «الستراتيجية الشمولية» ضد الحركة التحررية تعارضها الطبقة العاملة والشغيلة والقوى الديمقراطية بالنشاط الرامي إلى إنشاء جبهة عالمية للنضال الثوري، وتوحيد وتلاحم القوى التحررية المناهضة للامبريالية في العالم.

وقد تجلى نهج توحيد جميع القوى الثورية والديمقراطية المعاصرة في نداء المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية لعام ١٩٦٩ الذي جاء فيه: «يا شعوب البلدان الاشتراكية، يا ايتها البروليتاريا وجميع القوى الديمقراطية في بلدان الرأسمال، يا أيتها الشعوب المتحررة والمضطهدة، اتحدوا في النضال المشترك ضد الامبريالية ومن أجل السلام والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي والديمقراطية والاشتراكية»[١].

إن توسيع وتعميق الصلات الأممية بين الشعوب هما جانب هام من التطور التاريخي للبشرية. ويقترن تطور العملية الثورية بترابط وتفاعل متزايدين بين قوى الديمقراطية والاشتراكية التي هي بحاجة إلى الدعم المتبادل من أجل إنجاح القضية المشتركة. الا أن درجة التعاون بين هذه القوى لا تستجيب دائماً لمدى الحاجة إلى هذا التعاون. زد على ذلك أنه يحدث في فترات معينة من تطور الحركة التحررية العالمية ضعف الصلات الأممية بل وحتى انقطاعها في هذه الحركة ككل أو في بعض حلقاتها. ويتجلى الميل نحو تشتيت الحركة التحررية من الداخل في النزعة القومية التي تعارض على هذا النحو أو ذاك المصالح المشتركة للنضال التحرري ضد الامبريالية، بمصالح الفصائل الوطنية للحركة.

ولقد ظهرت صعوبات كبيرة بعد عام ١٩٦٠ في العلاقات بين البلدان الاشتراكية نتيجة

(١) المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية. مواد ووثائق، ص ٣٣٠.

لارتداد زعماء الصين عن مبادىء الأممية البروليتارية وتقطيعهم لعرى التعاون الاخوي مع البلدان الاشتراكية الاخرى. وجرى الاخلال بعلاقات التعاون بين بعض الفصائل الاخرى في الحركة التحررية.

وبغية تذليل الميول نحو تفرقة قوى الديمقراطية والاشتراكية وتحقيق التعاون الأمتن بينها، من الضروري إجلاء الاسباب التي تولّد هذه الميول إجلاءً صائباً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب إدراك أهمية وحدة هذه القوى إدراكاً عميقاً، وبذل جهود مشتركة ثابتة من قبل جميع فصائل الحركة التحررية لدعم وترسيخ هذه الوحدة.

إن التعقيدات التي ظهرت وتظهر في العلاقات بين البلدان الاشتراكية كما بين الفصائل الوطنية الأخرى للحركة الثورية، تعزى إلى جملة أسباب ذات طابع موضوعي وذاتي.

فقد فتحت التغيرات الثورية الجذرية التي جرت في العالم خلال عقود السنوات الاخيرة إمكانيات مؤاتية لم يسبق لها مثيل أمام قوى التحرر في النضال من أجل تحويل العالم القديم وإقامة مجتمع جديد. وفي الوقت نفسه فقد ظهرت أمام هذه القوى في الظروف المتغيرة مشاكل جديدة معقدة سواء على مستوى النضال العام ضد الامبريالية أم على نطاق كل فصيلة من فصائل حركة التحرر العالمية.

وفي سياق بناء المنظومة الاشتراكية العالمية واجه الشيوعيون الذين لم تكن لديهم في السابق خبرة من هذا النوع جملة قضايا معقدة تتعلق برسم وتنظيم وضبط العلاقات بين البلدان الاشتراكية. واتضح أن حل المسألة القومية في بعض البلدان الاشتراكية وفي العلاقات بينها أكثر تعقيداً مما كان الشيوعيون يتصورون.

إن النهوض الصارم لحركة التحرر الوطني قد أدى إلى انهيار النظام الاستعماري للامبريالية وإلى تأسيس الدول الوطنية الفتية. وكان سير هذه البلدان اللاحق نحو الاستقلال الاقتصادي والتحرر الاجتماعي قد طرح على بساط البحث المسائل المتعلقة بطرق إزالة التخلف فيها، وتشكيل ائتلاف جديد للقوى التقدمية، والاشكال الجديدة لنظام الدولة.

بديهي أن الظروف والحاجات الجديدة للنضال التحرري تستدعي تقديم الاجوبة المقنعة الشافية في الوقت المناسب عن الاسئلة التي تطرحها الحياة. وإن معالجة هذه القضايا ليست بالامر اليسير. فقد تحدث لينين مراراً عن صعوبات النمو، عن الصعوبات التي يولدها سير التطور التاريخي الحثيث.

ومما يشدد صعوبات النمو، أن العملية الثورية العالمية تتطور بصورة متفاوتة. وقد ازداد هذا التفاوت لدرجة كبيرة في الآونة الراهنة. فان مختلف فصائل الحركة التحررية هي حالياً

على درجات مختلفة من التطور، وهي تمر بظروف نضالية متباينة وتحل مهمات ملموسة خاصة. وليس نادراً أن يولد هذا الوضع موقفاً متبايناً لدى فصائل الحركة التحررية هذه أو تلك ازاء قضاياها، ويزيد في صعوبة التقويم الموحد للاوضاع السياسية الملموسة ووضع منهاج فكري وسياسي مشترك للحركة بأسرها.

إن توسيع إطار العملية الثورية العالمية يقترن باشراك جماهير شعبية واسعة جديدة فيها. وينخرط في الحركة ضمن هذه الجماهير أناس تعوزهم الخبرة السياسية والاعداد الفكري، أناس غير ناضجين وغير صلبين، ويتعرض الكثيرون منهم بسهولة لتأثير البرجوازية، وهم مصابون بعدوى الأوهام والخرافات الضارة.

ومن أكثر هذه الظواهر رسوخاً أوهام وخرافات النزعة القومية وانعدام الثقة بين الشعوب إلى درجة العداء فيما بينها. ولقد ترسخت عميقاً في أذهان الناس الخرافات القومية ومشاعر عدم الثقة والاغتراب بين الشعوب، تلك الخرافات والمشاعر الناجمة عن الظروف التاريخية الملموسة لاضطهاد واستغلال أمم وشعوب معينة من قبل أمم وشعوب أخرى. وتظل هذه الخرافات باقية لزمن معين في ظروف الاشتراكية، بل ويمكن أن تتقوى وتنتعش. ويضع تأثير هذه الخرافات على الناس عراقيل في طريق التقارب والتعاون بينهم في النضال من أجل المصالح المشتركة.

ولدى تحليل أسباب الصعوبات في الحركة التحررية العالمية لا بد من مراعاة كون هذه الحركة تواجه عدواً قوياً ومحنكاً للغاية، الا وهو البرجوازية.

وتواجه البرجوازية مبادىء الأممية والتعاون العالمي المتزايد بين جماهير الشغيلة ومنظماتها بايديولوجية رجعية وسياسية رجعية.

إن القومية التي تضفي صفة مطلقة على الخصائص القومية وتتجاهل الفوارق الطبقية وتسعر العداء بين الأمم، إنما تجسّد البرجوازية الساعية إلى عرقلة توحيد شغيلة مختلف الأمم من أجل النضال ضد العدو المشترك، وإلى التصالح بين الاستغلاليين والمستغلين في إطار كل أمة. ومهما كان الشكل الذي تظهر فيه القومية البرجوازية ـ بشكل قومية محلية أو شوفينية متغطرسة أو عنصرية أو صهيونية ـ فهي في كل مكان اداة للرجعية موجهة ضد الحركة التحررية، وبالدرجة الاولى ضد البلدان الاشتراكية والاحزاب الشيوعية.

وتبني البرجوازية حالياً، اكثر من أي وقت مضى، استراتيجيتها المعادية للثورة وللشيوعية، بحيث تحط من قيمة مبادىء الأممية البروليتارية وتشجع وتعضد تطور الاتجاهات القومية في الحركة التحررية العالمية. ويعزى تعليق الامال العريضة على القومية إلى أن تهجمات

البرجوازية المباشرة على الاشتراكية لا تعود بالنتائج المطلوبة وهي ترغم البرجوازية على البحث عن طرق غير مباشرة، طرق أكثر تمويهاً للنضال ضد الاشتراكية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يهيء الطابع المعقد والاشتداد الكبير للقضايا القومية المطروحة على الكثير من فصائل الحركة التحررية في أغلبية بلدان العالم بغية حلها، إمكانيات معينة للمتاجرة والنشاط القومي التخريبي يمكنها أن تعيق التقارب الأممي والتعاون بين الشغيلة والقوى الثورية.

ولدى الاشارة إلى الاسباب الموضوعية التي تساعد على خلق الصعوبات والتعقيدات في الحركة الثورية لا بد من التأكيد إلى جانب ذلك على دور العامل الذاتي.

فان أية أسباب موضوعية، مهما كانت، لا تؤدي تلقائياً إلى الاخلال بوحدة الحركة الثورية اذا كانت الاحزاب التي تتزعم هذه الحركة تنتهج سياسة أممية صائبة.

إن الاحزاب الثورية، وخصوصاً الاحزاب الحاكمة، لديها إمكانيات واسعة في مجال التربية الأممية لاعضائها ولجميع الشغيلة وفي مقاومة الميول القومية غير البروليتارية. ولكن النجاح في هذا النشاط يتوقف قبل كل شيء على النضوج الفكري السياسي للحزب وقادته، وعلى تفهمهم لضرورة وضع المصالح المشتركة للحركة التحررية العالمية فوق المصالح القومية الضيقة والمحلية، وعلى درجة الاهتمام بالقضية المشتركة. ولدى الكشف عن أسباب الظواهر التي جرت في الصين خلال السنوات الاخيرة، من الضروري طبعاً مراعاة الخصائص الموضوعية لتطور الصين. ومن أهم هذه الخصائص التخلف التاريخي للمجتمع الصيني الذي تخلّص مؤخراً من الاقطاعية، والمستوى الواطىء لتطور القوى المنتجة، وقلة نسبة الطبقة العاملة وغالبية السكان الفلاحين في البلاد، والنزعة القومية التي غاصت جذورها في البلاد بحكم ماضيها كله، وانعزال زعماء الحزب الشيوعي الصيني الحاليين عن العالم الخارجي لأمد طويل.

وقد مهدت هذه الملابسات الموضوعية التربة للظواهر المشوهة في مجرى بناء الاشتراكية في الصين، وهيأت الظروف لتنامي الميول القومية في البلاد. ولكنها لم تجعل انتقال زعماء الحزب الشيوعي الصيني إلى المواقع القومية المنافية للينينية أمراً حتمياً ابداً. فقد كانت لدى الحزب الشيوعي الصيني الذي تزعم الثورة الوطنية التحررية في البلاد، عندما تسلم السلطة، إمكانيات تربية العمال وجميع الشغيلة بروح افكار الماركسية ـ اللينينية والأممية البروليتارية. وكانت تحت تصرف قيادة الحزب الشيوعي الصيني خبرة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى. فقد ساعدت هذه البلدان على انتصار الثورة في الصين، وقدمت لها المساعدة الاخوية الشاملة في قضية بناء الاشتراكية، مما عزز كذلك نفوذ أفكار الأممية في الصين. وبدلاً من الاستفادة

من هذه الملابسات الملائمة، والحيلولة دون انتشار القومية بين البرجوازية الصغيرة والفئات العمالية المتخلفة، وقع الزعماء الصينيون أنفسهم في أسر القومية. فهم لم يكافحوا هذا المرض، بل على العكس بدأوا ببعض الاخطاء القومية ثم انزلقوا إلى القومية السافرة، إلى الشوفينية.

إن القومية في الحركة الثورية تؤدي إلى تشتيت وتفريق القوى الوطنية المساهمة فيها. وإن تشتيت القوى الثورية يضعف الحركة التحررية لدرجة خطيرة، ويعيق سير الشعوب نحو الديمقراطية والاشتراكية ولا يخدم الا مصالح اعدائها. وتتعرض القوى التحررية في العالم إلى ضرر كبير، خصوصاً من جانب السياسة القومية للزعماء الصينيين، تلك السياسة التي خلقت صعوبات جدّية في المنظومة الاشتراكية وفي صفوف الحركة التحررية. وشجع هذا الامر الرجعية والامبريالية على تنشيط دسائسها، وعلى القيام بعدة أعمال ضد الحركة التحررية خلال السنوات الاخيرة.

٢ - المبادىء الاساسية للأممية

إن مضمون الأممية يتكشف في مبادئها التي تعكس ما في الحركة التحررية العالمية وفي العلاقات بين الطبقة العاملة والكادحين والقوى الثورية من مختلف البلدان، من روابط قائمة موضوعياً وموجودة في طور التطور والترسخ. إنها مترابطة بصورة وثقى وتجد تطويراً وتجسيداً ملموساً لها في مجرى العملية الثورية.

ويمكننا أن نبرز المبادىء الاساسية التالية للأممية:

١ - التضامن العالمي وتعاون وتلاحم الطبقة العاملة والشغيلة والقوى الثورية على نطاق العالم كله.

٢ - وحدة المهام الوطنية والأممية للحركة الثورية.

٣ - مساواة وسيادة جميع البلدان والشعوب والفصائل الوطنية للحركة التحررية وأحزابها.

التضامن العالمي:

إن التضامن والتعاون بين فصائل الطبقة العاملة من مختلف البلدان إنما يقعان في أساس الأممية البروليتارية. فان تضامن العمال ونضالاتهم المشتركة على المسرح العالمي دفاعاً عن مصالحهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تلازم كل تاريخ الحركة العمالية والحركة الثورية العالميتين.

في المرحلة الراهنة من نضال التحرر يتجسد التضامن البروليتاري على اكمل وجه في

تراص بلدان الاسرة الاشتراكية. وإن السياسة الصحيحة التي تنتهجها البلدان المنضمة إلى هذه الاسرة تتيح لها التغلب بنجاح على المصاعب الناجمة عن تفاوت تطور البلدان الاشتراكية، وتباين طرق تحقيق الثورة الاشتراكية، واختلاف التقاليد القومية وغير ذلك من الاسباب. ويعتبر التعاون الوثيق بين هذه البلدان عاملاً هاماً لتقدمها في كافة المجالات. وعلى فعالية الطراز الجديد للعلاقات بين البلدان الاشتراكية تدل، تجربتها الضخمة التي وفرتها في مجال التعاون الاقتصادي وفي مجال تنسيق اعمالها في الميدانين السياسي والعسكري.

وأصبح التضامن سمة هامة للعلاقات بين الفصائل الاساسية للحركة الثورية العالمية ـ المنظومة الاشتراكية العالمية والحركة العمالية في البلدان الرأسمالية وحركة التحرر الوطني. وتربط بين هذه الفصائل المصالح المشتركة للنضال ضد مختلف اشكال الظلم الاجتماعي والقومي وضد الامبريالية والرجعية وفي سبيل السلام والديمقراطية والاشتراكية. وتساهم كل فصيلة من هذه الفصائل بقسطها في التحويل الثوري للعالم وفي تقدم البشرية جمعاء. وهي جميعاً مترابطة فيما بينها أوثق ترابط.

ولقد بلغت الحركة العمالية في القسم غير الاشتراكي من العالم مستوى تطورياً متفاوتاً، وهي منقسمة على نفسها من الناحيتين النقابية والسياسية. وهذا الامر يخلق الصعوبات أمام تعاون العمال على النطاق العالمي أيضاً، وخصوصاً إقامة علاقات أوثق بين الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية. ومع ذلك يتقوّى الاتجاه نحو التعاون الأممي بين العمال، وذلك بالدرجة الاولى في مجال النقابات، بما فيها نقابات البلدان النامية، ويؤدي هذا الاتجاه إلى توسيع فعلي لهذا التعاون. ويشمل تأثير أفكار الأممية كذلك، الاحزاب السياسية والمنظمات التقدمية في البلدان النامية.

فقد أقامت أحزاب ومنظمات كثيرة منها اتصالات وثيقة مع الاحزاب الحاكمة في البلدان الاشتراكية، وكذلك مع الاحزاب والمنظمات الثورية والتقدمية في البلدان الاخرى.

إن التعاون والتضامن بين القوى التحررية يتجليان في النضال ضد الامبريالية وضد جميع القوى الرجعية. وقد اتخذ هذا التعاون مختلف الاشكال الملموسة وهو يتسم بطابع فعال. وأصبح قضية للبشرية التقدمية جمعاء، التضامن مع شعوب الهند الصينية ومع نضال الشعوب العربية ضد الامبريالية والصهيونية والتضامن مع الشعب الثوري في شيلي ومع نضال الشغيلة والقوى الديمقراطية ضد الانظمة الفاشية، والتضامن مع نضال الشعوب الافريقية ضد العنصرية، وتأييد الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والاستعمار الجديد.

إن المهمة الاولى لجميع قوى العالم التقدمية، «لجميع الاخيار» هي صيانة السلام في

الارض، والنضال ضد خطر الحرب النووية الحرارية، وضد الدسائس العدوانية للامبريالية وعملائها. واكتسبت حركة أنصار السلام نطاقاً وأشكالاً متنوعة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً في التعاون ووحدة الاعمال. وقد تجلى التعاون المثمر بين أنصار السلام في المؤتمر العالمي لقوى السلام الذي عقد في موسكو في تشرين الاول ١٩٧٣.

وكان هذا المؤتمر الذي ساهمت فيه وفود من ١٤٣ بلداً أكبر ندوة تمثيلية في تاريخ الحركة الاجتماعية المناضلة من أجل السلام. وقد أصبح هذا المؤتمر الذي أعدته وعقدته مئات المنظمات والاحزاب والجماعات العالمية والوطنية، بمثابة جمعية عامة فعلية لشعوب العالم. وكان نداء المؤتمر إلى الشعوب والدول والوثائق التي أقرها، دليلاً على استعداد قوى السلام للعمل بتنظيم وحزم أكبر ضد التعسف الامبريالي والعنف في العلاقات الدولية ولالغاء الحروب من حياة المجتمع.

وإلى جانب التعاون وتنسيق الجهود على نطاق العالم بأسره يتسم بأهمية كبيرة التضامن والدعم المتبادل بين القوى الثورية والتقدمية في إطار هذه المنطقة أو تلك. والمثال على هذا النوع من «الأممية الاقليمية» تقدمه القوى التقدمية في البلدان العربية المتعاونة في النضال ضد الصهيونية وضد سياسة الاستعمار الجديد الامبريالية. وتتميز وحدة القوى الوطنية في البلدان العربية بأهمية من الدرجة الاولى للدفاع عن مصالحها المشتركة، بما في ذلك إزالة آثار العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية.

وقد تجلى تعاون شعوب البلدان العربية بكل إقناع، خلال العمليات الحربية التي خاضتها مصر وسورية ضد إسرائيل في تشرين الاول ١٩٧٣. فقد قدمت البلدان العربية المساعدة العسكرية والاقتصادية والمعنوية والسياسية لشعبي مصر وسورية اللذين أبديا آيات الصمود والبسالة في مكافحة المعتدين. وأوقفت البلدان العربية ارسال البترول إلى الولايات المتحدة الاميركية التي دعمت المعتدين الاسرائيليين. وأقدمت هذه البلدان عن وعي على التضحيات المالية، واتضح أن «الجبهة البترولية» التي فتحتها هذه البلدان ضد الإمبريالية فعالة جداً وقد أسفرت عنها نتائج سياسية هامة. فقد اعترف الرئيس الاميركي نكسون أن «الضغط البترولي» الذي مارسته البلدان العربية اضطر حكومته إلى التعجيل باتخاذ الخطوات لوقف العمليات الحربية في الشرق الاوسط.

وحدة المهام الوطنية والأممية:

يعتقد الماركسيون أن المصالح الوطنية والأممية للحركة الثورية هي مصالح واحدة من حيث أساسها.

إن الاحزاب الثورية تنظِّم نضال الطبقة العاملة والجماهير الكادحة على الصعيد الوطني في هذا البلد أو ذاك. وهي في هذه الحال تعمل وتبرز بوصفها أكثر ممثلي المصالح الوطنية انسجاماً وتناضل الاحزاب الثورية في سبيل مصالح أغلبية الأمة: في سبيل رفع مستوى حياة الكادحين، في سبيل الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم الديمقراطية وتوسيعها، في سبيل تأمين استقلال البلد، وتطوير التعليم العام والصحة والتأمين الاجتماعي. وهي تسعى إلى حل المسائل التي تضمن التقدم الشامل للبلد وكرامته الوطنية وعظمته. والثوريون خالون من شعور العدمية القومية. وبالعكس فهم وطنيون حقيقيون يحترمون ويجلون تقاليد شعبهم الوطنية، القومية، ويصونون تراث الماضي الذي من شأنه أن يخدم قضية التقدم ويضعونه في خدمة مهام تحويل المجتمع تحويلاً ثورياً. وفي النضال الدائب المنسجم في سبيل السلام والديمقراطية والاشتراكية، أي في سبيل أهداف الكادحين السامية، يتجلى طابع الاحزاب الثورية الوطني حقاً. وإن هذه الاهداف بالذات هي أهداف عامة مشتركة بالنسبة للحركة الثورية كلها، أي أنها أهداف أممية.

إن استخدام مبادىء الاشتراكية العلمية مع مراعاة العنصر القومي الخالص وطبقاً للظروف المحددة لكل بلد يعتبر أحد الشروط الأساسية للجمع السليم بين الجوانب القومية والأممية في نشاط كل حزب. فمثل هذا التنسيق بين العام والخاص يساعد على دفع قضية الثورة إلى الامام بنجاح والتصدي لتطرفات النزعة العدمية القومية من جهة، وضيق الافق القومي من جهة اخرى. إن العام في الحركة الثورية، يجري الكشف عنه واظهاره عن طريق دراسة وتعميم خبرة النضال المتجمعة. فدراسة الخبرة الأممية للحركة التحررية ومقارنتها بالخبرة القومية للاحزاب والمنظمات الثورية، تساعد هذه الاحزاب والمنظمات على تحديد درجة مراعاة الخصائص القومية والنسبة الصحيحة بينها وبين السنن العامة للحركة. اما التقدير غير الكافي لخبرة حركة التحرر العالمية وتجاهلها فيعنيان بحد ذاتها إضعاف علاقات الفصيلة المعنية بالحركة العالمية والابتعاد والانعزال عنها. والجهل بالخبرة الأممية والتهوين منها، يؤديان في بعض الاحوال إلى نتيجة اخرى ألا وهي المبالغة في تقدير الخبرة الذاتية والغرور والتعالي والسعي إلى فرض الخبرة الذاتية على الآخرين. إن الدراسة والمعالجة الخلاقة للخبرة المتجمعة لدى الحركة التحررية العالمية لعلى أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للاحزاب التي تقود عملياً بناء الاشتراكية.

إن كل فصيلة وطنية في الحركة الثورية تؤدي واجباتها الأممية في المقام الاول بما تبذله من أقصى الجهود في بلدها للاطاحة بسيطرة رأس المال وإرساء سلطة الكادحين وبناء مجتمع

جديد، مساهمة بذلك في القضية العامة للثورة والاشتراكية في العالم أجمع. ولكن الواجبات الأممية للفصائل الوطنية للنضال الثوري لا تقف عند هذا الحد. فان نجاح نشاطها في بلدانها مرتبط بنتائج الصراع العام بين الاشتراكية والامبريالية على الصعيد الدولي، وبنجاح وانجازات القوى الثورية الاخرى. ولذلك فان واجب كل فصيلة وطنية الذي يتفق واحتياجاتها المباشرة، هو المساعدة بكل السبل على نمو وتراص وتوطد قوى الثورة والاشتراكية في العالم أجمع.

والوضع الدولي الراهن الذي يتميز بتحول النظام الاشتراكي إلى قوة حاسمة في النضال ضد الامبريالية، وبنمو قوى الديمقراطية والاشتراكية في كل مكان، لا يجوز أن يفضي بنا إلى استنتاج حول إمكانية تركيز نشاط هذه الفصائل أو تلك للحركة الثورية، فقط على حل المهام القومية، أو أن تسمح من جانبها باضعاف أواصر الوحدة الأممية عامة أو في بعض حلقاتها. فاذا ما قصر هذا الحزب أو ذاك نشاطه على المهام الوطنية، أو أقام تعارضاً بين المهام الوطنية والأممية فإنه يلحق بذلك الضرر بالقضية المشتركة ويفضي حتماً إلى اضعاف مواقعه هو.

وقد لا يكون التطرف الآخر أقل خطراً وهلاكاً، ألا وهو التقدير غير الكافي للمصالح الوطنية أو تجاهلها، أي نزعة العدمية القومية.

المساواة والاستقلال والسيادة:

إن التآزر والتآخي الأمميين بين الكادحين والشعوب لا يمكن أن يتحققا ويتطورا بنجاح إلا في ظل المساواة والاستقلال. ويعتبر الماركسيون مبادىء المساواة والاستقلال وسيادة الأمم والدول جزءاً لا يتجزأ من الأممية البروليتارية. وهم لا يعلنون هذه المبادىء فحسب، بل ويطبقونها عملياً. إن مطالب المساواة والاستقلال للشعوب تكمن في أساس البرنامج الماركسي ـ اللينيني بشأن المسألة القومية. والتعبير المنهجي عن هذه المطالب هو الشعار اللينيني بحق الأمم في تقرير مصيرها، بما في ذلك حقها في تكوين دول مستقلة. والسياسة التي تؤدي إلى تحرير الكادحين من جميع صور الظلم القومي والاضطهاد والجور، هي وحدها التي ترسي ثقة الشعوب ببعضها وتساعد على تقاربها الأممي ووحدتها.

لقد اعطى تنفيذ سياسة مساواة وسيادة الشعوب في الاتحاد السوفياتي ثمارا رائعة للتعاون والصداقة بين شعوب البلاد السوفياتية. وتحتل العلاقات بين بلدان الاسرة الاشتراكية بما تتضمنه من مبادىء المساواة والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد نموذجاً جديداً للوحدة الأممية للشعوب والدول.

لقد اكتسبت افكار المساواة والسيادة تأييداً وانتشاراً كبيرين في عصرنا بشكل خاص، نظراً لانها تتفق والمطالب الحيوية للشعوب الكادحة في غالبية بلدان العالم، التي هُضمت حقوقها القومية بهذا الشكل أو ذاك، والمناضلة من أجل هذه الحقوق. وليست شعوب البلدان المضطهدة أو التي كانت مضطهدة من قبل الامبريالية هي وحدها التي تتقدم بمطالب المساواة والسيادة، بل إن هذه المطالب مدرجة في جدول الاعمال في البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث اكتسبت قضية الدفاع عن السيادة الوطنية للبلدان والشعوب أهمية جديدة الآن، نظراً لجرها إلى الاحلاف العسكرية الامبريالية وإنشاء وحدات إقتصادية مغلقة وغيرها من صور التبعية. ومع الموقف المبدئي المشترك للماركسيين ازاء مطالب المساواة والسيادة للشعوب والدول، فان هذه المطالب لها محتوى محدد غير متماثل في مختلف البلدان وجوانب غير متماثلة. فالاحزاب الثورية في الأمة الظالمة أو التي تتمتع بالامتيازات تؤكد في مطالب المساواة والاستقلال، على ضرورة تنفيذها قبل كل شيء وخاصة من أجل الشعوب المظلومة أو التابعة.

أما الاحزاب الثورية في الأمة المظلومة فتشدد، في دفاعها عن هذه المطالب بالذات، على ضرورة وحدة العمل والتعاون مع الطبقة العاملة والكادحين في الامة الظالمة. وهكذا ينشأ تحالف طوعي بين العمال والكادحين من مختلف البلدان.

ويبسط الماركسيون مبادىء المساواة والاستقلال والسيادة لتشمل لا العلاقات بين الأمم والدول فحسب، بل وكذلك العلاقات بين الاحزاب العمالية والمنظمات الديمقراطية والتقدمية لمختلف البلدان. فليس مسموحاً في إطار الحركة التحررية العالمية بالهيمنة وفرض ارادة بعض الاحزاب على الاحزاب الاخرى، أو النيل من العلاقات المتساوية بين الاحزاب. وكما ذكر اثناء المؤتمر العالمي عام ١٩٦٩، فان الاعتراف بالتضامن البروليتاري لا يعني «نفي أو الحط من شأن مبادىء الاستقلال والسيادة والمساواة للدول الاشتراكية أو الفصائل الوطنية للحركة العمالية والشيوعية العالميتين. إن احترام هذه المبادىء والتقيد الصارم بها هو قانون الشيوعيين لأنهم يعتبرون أمميين بالذات»[٢]. ومن جهة أخرى، فان مطلب الاستقلال والمساواة لا يمكن أن يكون هدفاً في حد ذاته. فهو يخضع لمصالح تطوير الصراع الطبقي ويعتبر شرطاً للوحدة الأممية للطبقة العاملة والتعاون الاختياري ووحدة العمل بين الاحزاب الشيوعية.

(٢) «المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية». براغ، ص ٢٠١.

٣ ـ الحركات والمنظمات العمالية
والديمقراطية العالمية

إن الانشقاق الذي جرى في الحركة العمالية في مطلع القرن العشرين لا يزال قائماً الآن ايضاً. وكما كان الامر سابقاً، يمر الخط الاساسي الفاصل بين التيار الانتهازي الاصلاحي من جهة والتيار الثوري من جهة اخرى. الا أن طابع تطور هذين التيارين تعرض للتغير في الظروف الراهنة. كما تغير تناسب القوى بينهما.

١ ـ الاشتراكية ـ الديمقراطية العالمية:

تضم الحركة الاشتراكية ـ الديمقراطية والاشتراكية المعاصرة زهاء ٦٠ حزباً اشتراكياً ـ ديمقراطياً واشتراكياً، منها ٥٤ حزباً منضماً إلى الأممية الاشتراكية. وتظل خارج نطاق هذه المنظمة على الاغلب الاحزاب الاشتراكية اليسارية (الحزب الاشتراكي في شيلي وعدد من الاحزاب الاشتراكية اليسارية الأوروبية وغيرها). ومن بين أعضاء الأممية الاشتراكية زهاء عشر من «النفوس الميتة»، وهي جماعات من المهاجرين من منطقة البلطيق وبلدان أوروبا الشرقية تسمي نفسها أحزاباً «في المهجر». وهناك عدة احزاب، خصوصاً من اميركا اللاتينية وآسيا، منضمة إلى الأممية الاشتراكية بمثابة مراقبين.

وهكذا تمثل الأممية الاشتراكية ما يزيد قليلاً عن ٣٠ حزباً تضم اجمالاً ١٤,٤ مليون عضو وتتمتع باصوات ٧٦ مليون ناخب (حسب معطيات الاول من تموز ١٩٧٢). والمجال الاساسي لنفوذ الاشتراكية ـ الديمقراطية العالمية هو أوروبا الغربية. فالاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية الـ ١٨ العاملة هناك تضم ١٠,١ ملايين عضو (منهم ٦,٨ ملايين عضو في حزب العمال البريطاني) وتتمتع بأصواب ٤٤,٥ مليون ناخب. وتوجد احزاب اشتراكية ـ ديمقراطية متنفذة لهذه الدرجة أو تلك (خارج اطار القارة الأوروبية) في أوستراليا ونيوزيلندا وكندا واليابان واسرائيل.

كانت شبكة المنظمات العالمية للاشتراكيين بعد الحرب العالمية الثانية قد تكونت نحو أواخر الاربعينات. وأصبحت الأممية الاشتراكية هي الاتحاد العالمي الرئيسي للاشتراكية ـ الديمقراطية. وكانت الخطوة الاولى لتأسيس هذه الأممية هي المؤتمر الذي عقده ١٩ حزباً اشتراكياً في كلوك تاون (بريطانيا) عام ١٩٤٦ بمبادرة من حزب العمال البريطاني. وتم في هذا المؤتمر تأسيس مكتب الاستعلامات. وفي عام ١٩٤٧ تأسست في انتويربين لجنة الكونفرنسات الاشتراكية العالمية (الكوميسكو). واخيراً عقد في فرانكفورت على الماين في تموز ١٩٥١،

المؤتمر التأسيسي الذي اعلن عن تشكيل الأممية الاشتراكية.

إن أساس نشاط الأممية الاشتراكية هو البيان المنهاجي المسمى بـ «أهداف ومهات الاشتراكية الديمقراطية» الذي أقره مؤتمر فرانكفورت. وكان البيان المذكور ظاهرة جديدة لتمادي ارتداد الاشتراكيين اليمينيين عن نظرية الاشتراكية العلمية. ويقول البيان: إنه سيان بالنسبة للاشتراكيين أن يغترفوا «معتقداتهم من معطيات التحليل الماركسي أو أي تحليل إجتماعي آخر أو من المبادىء الدينية والانسانية». وقال مورغان فيليبس الذي انتُخب رئيساً للأممية الاشتراكية «إننا لا نعترف لا بالماركسية ولا بالمادية ولا بصراع الطبقات».

وأعلن البيان أن الهدف الاساسي للأممية الاشتراكية هو النضال في سبيل الاشتراكية ضد جميع أشكال الامبريالية. إلا أن هذه الوثيقة لم تشر إلى أية طرق ملموسة لبلوغ هذا الهدف. ورفض الاشتراكيون ـ الديمقراطيون اليمينيون ديكتاتورية البروليتاريا باعتبارها، كما زعموا، متعارضة مع الاشتراكية من حيث المبدأ. وهم يعتقدون بامكان الوصول إلى المجتمع الاشتراكي عن طريق التطور، وليس عن طريق الثورة. وزعم البيان أنه تم «إحراز نجاحات كبيرة في بناء الاشتراكية» في البلدان الرأسمالية التي توجد فيها أحزاب إشتراكية قوية.

وطرحت بصورة مشوشة متناقضة مسألة الملكية الخاصة لادوات ووسائل الانتاج. فمن جهة أكد البيان أن الاشتراكيين ينادون بالملكية العامة والتخطيط والتأميم، ومن جهة أخرى أشار البيان إلى «ان التخطيط الاشتراكي لا يتطلب إقامة الملكية العامة لجميع وسائل الانتاج»، وهو لا يتضامن ابداً، كما زعم البيان، مع بقاء الملكية الخاصة في الفروع الاساسية للاقتصاد.

وفي ميدان السياسة الخارجية أعلن مؤتمر فرانكفورت عن ضرورة صيانة السلام العالمي عن طريق إنشاء نظام الامن الجماعي ونزع السلاح. ولكن أعمال الاشتراكيين اليمينيين كانت بالاساس متفقة في الواقع مع مواقف الاوساط الحاكمة في الدول الامبريالية. فقد أيد المؤتمر، مثلاً، مشروع مارشال ومشروع شومان، وأيد تأسيس حلف الناتو، وخطط «تكامل» أوروبا وهلم جرا.

ولقد اعتبرت الأممية الاشتراكية بصراحة منذ تأسيسها معاداة الشيوعية ومعاداة السوفيات واحداً من المبادىء الاساسية لنشاطها السياسي. وأشار قرار مؤتمر فرانكفورت إلى أن النضال ضد الشيوعية هو هدف للأممية الاشتراكية.

وطوال فترة وجود الأممية الاشتراكية انعقد لها ١٢ مؤتمراً، تركز فيها النشاط الدولي للاحزاب التي تمثلها. وقد عقد المؤتمر الاخير، الثاني عشر، في فيينا في حزيران ١٩٧٢. وإن

قرارات هذه المؤتمرات ليست الزامية للاحزاب المساهمة فيها. ولكنها تجسد التغيرات الجارية في برامج الاشتراكية ـ الديمقراطية وأحكامها السياسية.

وخلال السنوات الاخيرة حدثت في الحركة الاشتراكية ـ الديمقراطية بعض التطورات الايجابية، وخصوصاً بصدد قضايا العلاقات الدولية. فقد اضطر زعماء الاشتراكية ـ الديمقراطية إلى مراعاة تناسب القوى المتغير على الصعيد الدولي وكذلك المبادرة السلمية من جانب البلدان الاشتراكية. وطوال سنوات عديدة كان زعماء الأممية الاشتراكية يفسرون مبدأ التعايش السلمي على أنه «دعاية شيوعية» وذلك سعياً منهم للحط من قيمته. اما الآن فهم يعترفون رسمياً بهذا المبدأ باعتباره أساساً واقعياً للعلاقات بين بلدان الغرب والشرق. واستحسن مؤتمر فيينا المعاهدة التي وقعت بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والمعاهدة بين بولونيا وجمهورية المانيا الاتحادية وكذلك المعاهدات الخاصة ببرلين الغربية. ونادى مؤتمر فيينا بالتعجيل بعقد المؤتمر الاوروبي الخاص بمسائل الأمن والتعاون في اوروبا. كما اتخذ مؤتمر فيينا قراراً خاصاً بصدد الفيتنام، حيث دعا، فيما دعا، إلى تشكيل حكومة ائتلافية هناك، ولكنه امتنع عن إدانة الولايات المتحدة الاميركية. ويظهر عدم ثبات الأممية الاشتراكية كذلك في تملصها من التقويم الرسمي للوضع في الشرق الاوسط، الامر الذي يعود، فيما يعود، إلى تأثير المنظمات الصهيونية عليها.

وازداد اهتمام الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية ببلدان «العالم الثالث» التي تلعب دوراً كبيراً متزايداً في التطور التاريخي الراهن. وتقوم الأممية الاشتراكية بمحاولات لاجتذاب أحزاب من هذه المنطقة للانضمام إليها. ففي عام ١٩٧٠، مثلاً، تشكل المكتب الاقليمي للأممية الاشتراكية الخاص بمنطقة آسيا والمحيط الهادي، حيث انضمت إليه أحزاب متنوعة للغاية من اليابان والهند وإسرائيل وأوستراليا ونيوزيلندا وسنغافورة وبعض البلدان الاخرى.

وشغلت مسألة الموقف من «العالم الثالث» مكانة هامة في مؤتمر فيينا. فقد أشار القرار الصادر عن المؤتمر بهذا الخصوص إلى أن الفقر المنتشر في البلدان النامية أصبح مشكلة خطيرة جداً للعالم بأسره، مشكلة تنذر بالصدامات على النطاق الاقليمي، بل وحتى العالمي. وشجب المؤتمر استمرار استغلال الاستعمار الجديد لهذه البلدان، وأشار إلى عدم كفاية التوظيفات الاجنبية الخاصة لتصفية التخلف فيها. ولكن المؤتمر لم يتعد التمنيات «الخيرية» بصدد زيادة المساعدة للبلدان النامية.

ولا تزال الاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية تتمتع بنفوذ كبير لدى الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية. ويعود هذا النفوذ، فيما يعود، إلى بعض الخيرات الاقتصادية الفعلية التي

تحققها هذه الاحزاب للعمال.

إلا أن السياسة الاصلاحية للزعماء الاشتراكيين ـ الديمقراطيين تواجه صعوبات متزايدة. فان سعي الزعماء اليمينيين إلى دمج الحركة العمالية تكاملياً في النظام الراسمالي يواجه معارضة من جانب الجماهير البسيطة. ويتزايد الانتقاد لسياسة الاشتراكية ـ الديمقراطية، كما يتزايد التمايز في صفوفها. ثم إن نفوذ الاشتراكية ـ الديمقراطية محدود جغرافياً. فهي معزولة في الواقع عن منطقة حركة التحرر الوطني.

٢ ـ الحركة الشيوعية العالمية:

إن الحركة الشيوعية العالمية هي أكبر قوة سياسية في العصر الحاضر. وفي كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي يزداد عدد الاحزاب الشيوعية ويزداد تعدادها ويتعاظم نفوذها بين الجماهير وتأثيرها على سير التاريخ. في عام ١٩١٧ كان هناك حزب شيوعي واحد لا غير وكان عدد اعضائه ٤٠٠ الف شخص. أما في عام ١٩٣٩ فقد بلغ عدد الاحزاب الشيوعية ٦١ حزباً وبلغ العدد الاجمالي لاعضائها ٤ ملايين عضو. وفي الوقت الحاضر يوجد في العالم ٨٩ حزباً شيوعياً تضم زهاء ٥٠ مليون عضو.

وخلافاً للاحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية التي لم تنفذ برنامجها الخاص «بالتحويل» السلمي للرأسمالية إلى اشتراكية في أيما بلد رأسمالي، أحرزت الاحزاب الشيوعية نتائج فعلية في النضال. فهي تتزعم سلطة الدولة في ١٤ بلداً، حيث تمت نهائياً تصفية النظام الاستغلالي، ويُبنى بنجاح المجتمع الجديد، مجتمع الاشتراكية. وأصبحت المنظومة الاشتراكية التي يقودها الشيوعيون القوة الرئيسية في النضال ضد الامبريالية.

إن الاحزاب الشيوعية تمثل جميع القارات وجميع أنحاء العالم. وإن حركتها عالمية حقاً من حيث نطاقها. وتتسع القاعدة الاجتماعية للاحزاب الشيوعية، وينضم إلى صفوفها ليس العمال فقط، بل والفلاحون والمثقفون وممثلو الفئات الاجتماعية الاخرى للكادحين.

ولا تمثل الحركة الشيوعية العالمية مجرد مجموع حسابي بسيط للاحزاب المنضمة إليها. فهي مترابطة بوحدة الأهداف والوسائل والطرق اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، وتعتمد على ايديولوجية واحدة هي الماركسية ـ اللينينية.

وفي الظروف الراهنة لتطور الحركة الشيوعية والنضال الثوري لا يوجد تنظيم عالمي مركزي موحد للشيوعيين. فان قيادة الحركة الشيوعية من مركز واحد لا تستجيب لمستوى وطابع هذه الحركة، فمثل هذه القيادة قد ولى زمانها.

إن الماركسية ـ اللينينية تعتبر الاشكال التنظيمية للحركة الشيوعية، بما فيها اشكال

العلاقات بين الاحزاب الشيوعية، أمراً مشتقاً يتوقف على درجة تطور الحركة ونضوجها ومضمون وطابع المهات التي تحلها.

إن الاحزاب الماركسية ـ اللينينية هي فصائل في الحركة مترابطة بمصالح واهداف النضال المشتركة. وإلى جانب ذلك فان كلاً منها يمثل فضيلة وطنية تعمل في إطار بلد معيَّن. وإن وضع الاحزاب الشيوعية هذا يحدد ايضاً أصول العلاقات بينها. وأكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر ١٩٦٩ العالمي «أن أساس العلاقات المتبادلة بين الاحزاب الشقيقة، هو مبادىء الأممية البروليتارية، والتضامن، والتأكيد المتبادل، واحترام الاستقلال والتكافؤ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض»[٣].

إن كل حزب يضع سياسته بصورة مستقلة ويحدد اتجاهات وأشكال وطرق النضال مسترشداً بمبادىء الماركسية ـ اللينينية، ومراعياً الظروف الوطنية الملموسة. الا أن استقلالية الاحزاب لا تعني عدم التمسك بحل المهات الأممية المشتركة ولا «الحياد» لدى حل القضايا العامة. إن الماركسية ـ اللينينية تنظر إلى استقلالية الاحزاب الشيوعية على ضوء الارتباط الوثيق مع وحدة الحركة الشيوعية العالمية. وتتطلب هذه الاستقلالية مسؤولية كبيرة من الأحزاب ازاء القضية المشتركة، قضية الثورة الاشتراكية والسلم العالمي.

وقد حدَّدت المؤتمرات العالمية التي عقدها ممثلو الاحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو في أعوام ١٩٥٧ و ١٩٦٠ و ١٩٦٩ أشكال الصلات الأممية بين الاحزاب الماركسية ـ اللينينية، تلك الأشكال التي تتلاءم والمرحلة الجديدة من تطور الحركة الشيوعية. وتشمل هذه الاشكال اللقاءات الثنائية واللقاءات الاقليمية والكونفرنسات والندوات والمؤتمرات العالمية.

وتتميز بأهمية كبيرة خاصة في الظروف الراهنة، المؤتمرات العالمية للاحزاب الشيوعية. وتبيِّن خبرة مؤتمرات موسكو في ١٩٥٧ و ١٩٦٠ و ١٩٦٩، أن مثل هذه المؤتمرات هي شكل فعَّال لتبادل الاراء والخبرات وإغناء الماركسية ـ اللينينية بالجهود المشتركة والمناقشة الجماعية للمسائل السياسية والنظرية الملحة ومعالجتها، واتخاذ مواقف موحدة بصورة جماعية في النضال من أجل الاهداف المشتركة ضد الامبريالية.

وقد وضع في المؤتمرات الثلاثة المذكورة، منهاج فكري سياسي للحركة الشيوعية المعاصرة. وهذا المنهاج يستند إلى تحليل علمي عميق. فهو يعتمد على التحليل الشامل الدقيق لتوزيع القوى في العالم وللوضع في مناطق منه وفي بلدان معينة في المرحلة الراهنة. زد على

(٣) «وثائق ومواد المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية»، ص ٣٢٥.

ذلك أن هذا المنهاج قد وُضع على أساس تعميم ودراسة كامل خبرة الحركة الثورية العالمية.

ويتميز هذا المنهاج بالثبات الثوري أيضاً. وهو يحدِّد أكثر الطرق والوسائل فعالية للنضال ضد الامبريالية والرجعية وفي سبيل التحويل الثوري للعالم. ويعيِّن برنامج الشيوعيين هذا، الامكانيات الجديدة للقوى الثورية والديمقراطية في النضال من أجل الديمقراطية والاستقلال الوطني والاشتراكية في مختلف مناطق العالم في الظروف الراهنة.

إن الأممية الحقة هي ما يميز موقف الشيوعيين. فهي تتطلب تلاحم وتوحيد جميع قوى العصر التحررية في النضال ضد الامبريالية والرجعية في العالم أجمع.

وبغية مقاومة دسائس الامبريالية العدوانية الرجعية، ومن أجل تحقيق الاعمال الهجومية الجديدة ضد الامبريالية، تناضل الاحزاب الشيوعية في سبيل رص صفوف جميع القوى المناهضة للامبريالية، وفي سبيل تأسيس الجبهة الواسعة المناوئة للامبريالية. وكانت هذه المهمة قد شغلت مكان الصدارة من اهتمام المساهمين في مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية لعام ١٩٦٩. فقد توجهت الاحزاب الشيوعية والعمالية التي ساهمت في هذا المؤتمر إلى جميع خصوم الامبريالية، وإلى جميع المستعدين للنضال في سبيل السلام والحرية والتقدم، باقتراح تحقيق الاعمال الموحدة. وطرح المؤتمر برنامجاً ملموساً لهذا النضال من شأنه أن يصبح أساساً لوحدة الاعمال هذه. وأكد المؤتمر خصوصاً على ضرورة «تعزيز التضامن الكفاحي بين شعوب البلدان الاشتراكية وبين جميع فصائل الحركة العمالية العالمية، والحركة من أجل التحرر الوطني في النضال ضد الامبريالية»[٤].

وأظهرت الاحزاب الشيوعية في الاعمال التطبيقية قابليتها على التنظيم الحازم الثابت للنضال ضد الامبريالية. وكانت الاحزاب الشيوعية أول من نادى بتنظيم حركة التضامن مع الشعب الفيتنامي المناضل. وقد التزمت بموقف مبدئي في دعم الحركة التحررية للشعوب العربية ضد العدوان الاسرائيلي الذي جرى بمساعدة الامبرياليين الاميركان. وساهمت الاحزاب الشيوعية مساهمة نشيطة في حركة التضامن مع الشعب الثوري في شيلي، وفي حركات دعم الشعوب الاخرى المناضلة في سبيل الحرية. وطرحت الاحزاب الشيوعية شعار الامن في أوروبا ووضعت برنامج هذا الامن. ودافعت الاحزاب الشيوعية بحزم عن ضحايا التنكيل والملاحقات من جانب الرجعية.

وحظي برنامج النضال ضد الامبريالية، وكذلك المبادرة التي أبداها الشيوعيون لتنفيذه، بتأييد واسع من جانب القوى التقدمية الديمقراطية في العالم أجمع. وأسفرت الجهود التي بذلت في

(٤) «وثائق ومواد المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية، ص ٣٢٤.

النضال ضد الامبريالية والرجعية وفي سبيل السلام والديمقراطية والتقدم، عن نتائج مرموقة وهي تحمل ثماراً جديدة.

وكان تنسيق نشاط الاحزاب الشيوعية أمراً مشهوداً في وضع وتطبيق الاجراءات السياسية من قبلها. فقد اتخذت الاحزاب الشيوعية بصورة مشتركة أهم الحلول الخاصة بالمسائل السياسية. وكان واسعاً على الخصوص نطاق العمل الجماعي الذي قامت به الاحزاب الشقيقة في البلدان الاشتراكية. وفي الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢ عُقدت أربع دورات للجنة السياسية الاستشارية لبلدان معاهدة وارصو، حيث نوقشت المسائل الجذرية المتعلقة بالوضع الدولي. وأجرت الاحزاب الشيوعية في البلدان غير الاشتراكية كذلك عدة لقاءات جماعية بصدد المسائل السياسية.

إن تعاون الاحزاب الشيوعية في المسائل السياسية العامة يساعد على تنشيط النضال ضد الامبريالية ويجعله أكثر فعالية. وإلى جانب ذلك يساهم وضع وتنفيذ الاحزاب الشيوعية بصورة مشتركة للاعمال ضد الامبريالية بقسط في تعزيز وحدة الحركة الشيوعية نفسها.

وخلال الفترة التي تصرّمت على مؤتمر ١٩٦٩، ازداد كذلك نشاط الاحزاب الشيوعية النظري وارتفع مستواه. واتسع بدرجة كبيرة نطاق تعاون الاحزاب الشقيقة في ميدان معالجة القضايا النظرية في الكونفرنسات والندوات واللقاءات النظرية. وخلال الفترة من حزيران ١٩٦٩ حتى حزيران ١٩٧٢، عقد ١٨ لقاء من هذا النوع. وتساهم معاهد البحوث والدراسات العلمية العاملة في البلدان الاشتراكية وكذلك في عدد من البلدان غير الاشتراكية، مساهمة كبيرة في دراسة قضايا الحركة الشيوعية والثورية المعاصرة ومعالجتها بصورة خلاقة.

ولكن نمو ونجاحات الحركة الشيوعية لا يعني عدم وجود الصعوبات والمشاكل فيها. بل العكس هو الصحيح. فان الحركة تتطور عن طريق تذليل الصعوبات والتناقضات الجدية.

وتتلخص إحدى صعوبات حركة الشيوعيين في أن الاحزاب الشيوعية في أغلبية البلدان الرأسمالية لم تصبح لحد الآن أحزاباً جماهيرية متنفذة. ويعزي ذلك إلى جملة أسباب موضوعية وذاتية. ولذلك فان إمكانيات هذه الاحزاب في قضية تحقيق البرامج المرسومة لا تزال محدودة.

وتتطور الحركة الشيوعية في النضال ضد المرتدّين عن الماركسية - اللينينية وضد الانتهازيين والتحريفيين اليمينيين و « اليساريين » في صفوفها. ويشكل التعصب القومي بخاصة خطراً كبيراً على الحركة الشيوعية.

وقد ألحق الانشقاق الذي ولّده زعماء الحزب الشيوعي الصيني في الحركة الشيوعية ضرراً

جسيماً بهذه الحركة وبالقوى الثورية في العالم أجمع.

إن الشيوعيين يذودون عن نقاوة التعاليم الماركسية - اللينينية، ويناضلون بحزم ضد المرتدّين عن هذه التعاليم وفي سبيل وحدة وتلاحم الصفوف الشيوعية.

٣ - الحركة النقابية العالمية:

كان تعاون شغيلة مختلف البلدان في الحرب ضد الدول الفاشية، قد حفز تطوير الميل إلى وحدة الشغيلة بعد الحرب ايضاً. وتجلّى هذا الميل في الطموح إلى تأسيس منظمة نقابية عالمية موحدة:

وفي ايلول - تشرين الاول ١٩٤٥، عُقد في باريس المؤتمر العالمي للنقابات الذي تكلّل بتأسيس اتحاد النقابات العالمي. وضمّ هذا الاتحاد نقابات الاتحاد السوفياتي وبلدان الديمقراطية الشعبية إلى جانب نقابات من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وبلدان رأسمالية أخرى. ولكن هذا الاتحاد النقابي قد انشق في عام ١٩٤٩ بسبب نشاط الزعماء اليمينيين لنقابات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا. وتكوّن بدلاً عنه مركزان نقابيان عالميان أساسيان هما: الاتحاد العالمي للنقابات الحرة واتحاد النقابات العالمي.

وضم **الاتحاد العالمي للنقابات الحرة** النقابات الاصلاحية، وكان عليه، حسب خطط مؤسسيه، أن يناضل ضد الايديولوجية الثورية في الحركة العمالية ويروّج أفكار الوئام الطبقي. وفي جو «الحرب الباردة»، اضطلع هذا الاتحاد بدور المركز النقابي العالمي المعادي للشيوعية والمؤيد للنهج السياسي الخارجي للدول الامبريالية.

وبالرغم من تفوق النقابات ذات الاتجاه الاشتراكي - الديمقراطي عددياً في الاتحاد العالمي للنقابات الحرة (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، وغيرها من بلدان أوروبا الرأسمالية) ظل الدور القيادي في الاتحاد طوال عشرين عاماً في أيدي زعماء المركز النقابي الاميركي (اتحاد العمل الاميركي ومؤتمر النقابات الانتاجية) الذين يلتزمون بمواقف أكثر رجعية من مواقف الزعماء اليمينيين للاشتراكية - الديمقراطية. وإن قيادة اتحاد العمل الاميركي ومؤتمر النقابات الانتاجية التي تتمسك بنظرية وتطبيق «النزعة التريديونيونية التجارية»، تؤيد النظام الرأسمالي تأييداً تاماً وتسلك نهج السياسة الداخلية والخارجية للحكومة الاميركية.

وكان خروج المركز النقابي الاميركي من الاتحاد العالمي للنقابات الحرة في عام ١٩٦٩ يعني أن الدور القيادي فيه انتقل إلى المراكز النقابية الأوروبية الغربية ذات الاتجاه الاشتراكي - الديمقراطي. وتتمسك قيادة الاتحاد اليمينية بمبادىء الاشتراكيين - الديمقراطيين اليمينيين في تقويم الرأسمالية المعاصرة زاعمة بأن الرأسمالية تغيرت وتحولت إلى «المجتمع الصناعي» وبما

شابه. وبعد أن تخلّت قيادة الاتحاد العالمي للنقابات الحرة عن النضال في سبيل التحويلات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية، صارت تحصر مهمات النقابات بتأمين التعاون الطبقي من أجل إحراز تنازلات جزئية للشغيلة و «تحسين» الرأسمالية. وليس نادراً أن يعارض زعماء الاتحاد اليمينيون الاضرابات، ذلك السلاح المجرَّب في أيدي العمال.

الا أنه يتجلى بصورة متزايدة في الاتحاد العالمي للنقابات الحرة اتجاه آخر يعكس نشاط الجماهير المتعاظم واشتداد نضالها ضد الرأسمال الاحتكاري. والتعبير عن هذا النشاط هو تزايد عدد الاضرابات «البرية»، أي التي لم تسمح بها القيادة. ومن الناحية التنظيمية تكونت المعارضة للقيادة الرسمية للاتحاد بشكل نضالات ضدها قامت بها عدة نقابات يسارية.

وبتأثير الميول الكفاحية للجماهير ونشاط النقابات اليسارية، صارت قيادة الاتحاد العالمي للنقابات الحرة تعمل بحزم أكبر في تأييد مطالب الشغيلة. وشغلت مكانة أكبر في نشاط النقابات المنضمة إلى هذا الاتحاد، مسألة النضال المشترك لعمال عدد من البلدان ضد الاتحادات الاحتكارية الدولية التي يتجاوز نشاطها الأطر الوطنية. ونظّمت عدة نقابات أعمال التضامن لعمال عدة بلدان، بما في ذلك الاضرابات المشتركة، مما عاد بنجاح مشترك في النضال.

وفي السنوات الاخيرة أبدت قيادة الاتحاد العالمي للنقابات الحرة عدداً من الاعمال الايجابية على الصعيد الدولي، وأعربت عن تأييدها للحركة التحررية الوطنية لشعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، وادانت الانظمة العنصرية. وبصدد مسألة الازمة في الشرق الاوسط ظهرت في قيادة الاتحاد خلافات شديدة أعاقتها عن اتخاذ أي قرار بشأن هذه المسألة.

ويسلك زعماء الاتحاد العالمي للنقابات الحرة نهجا معادياً للشيوعية. وقد رفضوا مراراً اقتراحات اتحاد النقابات العالمي بشأن التعاون.

وظهر لدى عدد من نقابات البلدان النامية تذمر من نهج زعماء الاتحاد العالمي للنقابات الحرة المعادي للشيوعية بصورة سافرة، ومن عدم الرغبة في وضع برامج إجتماعية واقتصادية لبلدان «العالم الثالث». وبالنتيجة خرجت من الاتحاد المذكور في الستينات عدة مراكز نقابية كبيرة في الجزائر والمغرب وتنزانيا وكينيا والكونغو (برازافيل) والكونغو (كينشاسا) وغيرها من البلدان النامية.

وتقلص تعداد الاتحاد العالمي للنقابات الحرة خلال الاعوام الاخيرة. فقد مثل المؤتمر التاسع للاتحاد في عام ١٩٦٩، ٦٣ مليون عضو. ولكنه بعد خروج اتحاد العمل الاميركي

ومؤتمر النقابات الانتاجية الاميركية وبعض المراكز النقابية الاخرى، ظل في نقابات الاتحاد المذكور زهاء ٤٦ مليون عضو.

ويضم **اتحاد النقابات العالمي** نقابات البلدان الاشتراكية ونقابات تقدمية من عدد من البلدان الرأسمالية (إيطاليا وفرنسا وفنلندا واليابان وشيلي والبرازيل والارجنتين وغيرها)، ومن البلدان النامية (الهند وسيلان وسورية والعراق والسودان والصومال وغيرها).

ويلتزم اتحاد النقابات العالمي منذ اللحظات الاولى لتأسيسه بموقف ثابت لدعم نضال الشغيلة الطبقي دفاعاً عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي سبيل توسيع وتعزيز الصلات الأممية بينهم في هذا النضال.

ويعمل اتحاد النقابات العالمي على رفع مستوى تنظيم الشغيلة وكفاحيتهم الطبقية وعلى تقوية النضال في سبيل تلبية المطالب الحيوية بأسم التقدم الاجتماعي، والنضال في سبيل السيادة والاستقلال الوطني والدفاع عن السلام العالمي وفي سبيل استخدام التقدم العلمي والتكنيكي لصالح الشعوب، بما فيها الطبقة العاملة، وضد الاستغلال الرأسمالي وضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد..

وكان أكبر حدث في حياة اتحاد النقابات العالمي مؤتمره الثامن الذي انعقد في فارنا (بلغاريا) في تشرين الاول ١٩٧٣. وحضر المؤتمر ممثلون عن ٢١٠ ملايين عضو في النقابات المنضمة إلى الاتحاد من اكثر من ٥٠ بلداً. وفضلاً عن ذلك ساهم في أعمال المؤتمر ممثلو نقابات أخرى غير منضمة إلى الاتحاد، وكذلك ممثلو المنظمات الاجتماعية العالمية، (اتحاد النساء العالمي واتحاد الشبيبة العالمي والخ). وحضر المؤتمر عموماً ممثلون عن ٨٦ بلداً.

وناقش المؤتمر تقرير الأمين العام لاتحاد النقابات العالمي بيير جونسوس (فرنسا)، «مهمات ومسؤولية اتحاد النقابات العالمي والنقابات في قضية توسيع وتعزيز الوحدة والتضامن بين شغيلة العالم أجمع من أجل ضمان المستقبل والتقدم والحرية والسلام». وتضمن هذا التقرير وكذلك التقارير المشتركة والخطب التي ألقاها المندوبون حول هذه المسألة، تحليلاً لنشاط وآفاق الحركة النقابية ومعالجة ومناقشة لبرنامج نشاط الاتحاد، ليس فقط للسنوات الاربع التالية (حتى المؤتمر القادم) بل وللمستقبل الابعد.

وناقش المؤتمر وأقرّ «الوثيقة التوجيهية» التي تضمنت مهمات النقابات في النضال من اجل السلام وضد القوى الامبريالية والرجعية. وناقش وأقرّ كذلك «ميثاق حقوق النقابات والمطالب الاجتماعية والاقتصادية للشغيلة في البلدان الرأسمالية»..

وأكدت مواد ووثائق المؤتمر على الأهمية الهائلة لوحدة شغيلة جميع القارات في الذود عن

مصالحها المشتركة وفي ضمان تقدم البشرية. وأعار المؤتمر اهتماماً كبيراً، قضايا النضال في سبيل وحدة اعمال المراكز النقابية العالمية (اتحاد النقابات العالمي والاتحاد العالمي للنقابات الحرة واتحاد العمال العالمي)، والنضال في سبيل السلام ونزع السلاح، والنضال في سبيل استخدام التقدم العلمي والتكنيكي لصالح التقدم الاجتماعي للشغيلة، والنضال في سبيل صيانة وتوسيع الحقوق النقابية والديمقراطية للشغيلة في المؤسسات. وأعرب المؤتمر عن التضامن مع الشعب الثوري في شيلي، ومع الشعوب في البلدان الفاشية (اسبانيا واليونان والبرتغال)، ومع شعوب الهند الصينية والشعوب المناضلة في سبيل الحرية في جنوب أفريقيا وفي المستعمرات البرتغالية.

ودرس المؤتمر مسألة الوضع في الشرق الاوسط. وشجب القرار الذي اتخذه المؤتمر والخاص بالشرق الاوسط وكذلك كثير من المندوبين الذين تكلموا بهذا الخصوص، سياسة إسرائيل العدوانية إزاء البلدان العربية. ودعا قرار المؤتمر المنظمات الدولية إلى «فرض أشد العقوبات باعلان الحصار والمقاطعة التامة بغية نسف جميع ركائز الامبريالية وعملائها في الشرق الاوسط».

ويعتبر **اتحاد العمال العالمي** ثالث منظمة نقابية عالمية من حيث الحجم. وقد تشكل الاتحاد على أساس الاتحاد العالمي السابق للنقابات المسيحية الذي كان قد استأنف عمله على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥. وفي المؤتمر السادس عشر لهذه المنظمة في عام ١٩٦٨ «الّغي طابعها المسيحي» وأطلق عليها إسم اتحاد العمال العالمي. وحُذفت من وثائق الاتحاد الجديد الاستشهادات السابقة بالمبادىء الاجتماعية للديانة المسيحية. ولكنه ظل باقياً مبدأ التعاون الطبقي مع ارباب العمل والترويج لـ «الطريق الثالث» الذي ينكر الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء. وينادي اتحاد العمال العالمي بالمكافأة «العادلة الكريمة» لقاء العمل وبتقليص العمل وتحسين ظروفه واستكمال الضمان الاجتماعي. وفي ميدان العلاقات الدولية يرفع الاتحاد شعارات السلام ونزع السلاح. وترفض قيادة اتحاد العمال العالمي الاتصالات مع اتحاد النقابات العالمي. وفي عام ١٩٦٨ بلغ عدد اعضاء النقابات المنضمة إلى اتحاد العمال العالمي ١٢,٧ مليوناً. وأغلب هؤلاء الاعضاء هم في البلدان النامية (٥,١ ملايين شخص في اميركا اللاتينية و ٢,٤ مليون شخص في آسيا، ١,٣ مليون شخص في افريقيا).

وإلى جانب الاتحادات النقابية العالمية التي تنشر نشاطها في البلدان الواقعة في مختلف القارات، توجد اتحادات نقابية قارية وإقليمية (في اميركا اللاتينية وافريقيا). ويعتبر **اتحاد العمال العرب** منظمة نقابية كبيرة متنامية. وقد تأسس هذا الاتحاد عام ١٩٥٦. وفي عام ١٩٧٢ بلغ عدد أعضاء النقابات المنضمة إليه ٤,٥ ملايين شخص يمثلون ١٣ بلداً عربياً.

وكان تأسيس هذا الاتحاد حصيلة تطور التعاون بين نقابات البلدان العربية. وأصبحت القومية العربية التقدمية واحداً من أسس وجود الاتحاد ونشاطه. ويلتزم الاتحاد التزاماً ثابتاً بالنهج المناهض للامبريالية، ويؤكد نظامه الداخلي أن إحراز العمال لحقوقهم والدفاع عنها يتوقفان بصورة مباشرة على تحرر العرب من الامبريالية ومن الرجعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويمارس الاتحاد نشاطه تحت شعار النضال في سبيل توحيد الطبقة العاملة والكادحين والقوى التقدمية الاخرى في البلدان العربية، وهو النضال الرامي إلى تحقيق الاهداف التي اعلنها الاتحاد. وبذل الاتحاد والنقابات المنضمة إليه جهوداً كبيرة لتنظيم نضالات الشغيلة المشتركة ضد الصهيونية والامبريالية. وإبان العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية فضحت النقابات بكل حزم المعتدين وحماتهم الامبرياليين، وساهمت مساهمة كبيرة في تنظيم أعمال التضامن بين الشعوب العربية وفي ردع المعتدين. ويدافع الاتحاد والنقابات المنضمة إليه كذلك عن المطالب الخاصة للشغيلة، تلك المطالب المتعلقة بظروف حياتهم وبالحقوق النقابية وغيرها من الحقوق الديمقراطية. ويقيم اتحاد العمال العرب صلات واسعة مع الحركة النقابية التقدمية العالمية. وقد ساهم ممثلو الاتحاد في أعمال جميع مؤتمرات اتحاد النقابات العالمي. وإن بعض النقابات المنضمة إلى اتحاد العمال العرب، هي في الوقت ذاته أعضاء في اتحاد النقابات العالمي.

وبالاضافة إلى الاتحادات العالمية المذكورة للعمال والشغيلة والقوى الديمقراطية، توجد وتمارس نشاطاً كبيراً عدة منظمات وحركات اجتماعية عالمية مثل حركة أنصار السلام العالمية، واتحاد النساء الديمقراطي العالمي، وعدد من منظمات الشبيبة العالمية وغيرها. وكل ذلك يدل على تطور التعاون العالمي لقوى البشرية التقدمية على أوسع نطاق.

الفهـــرس